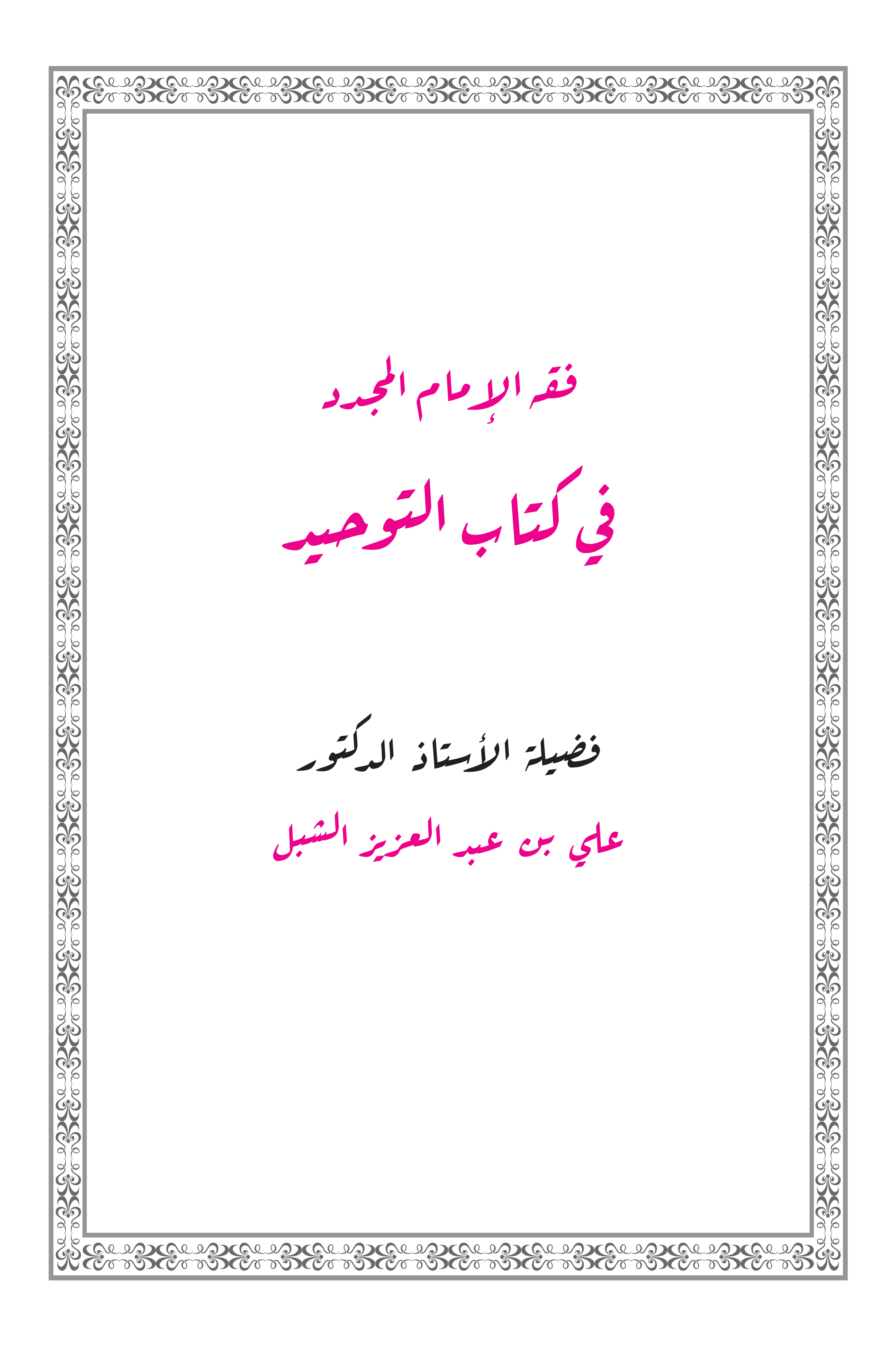

فقه الإمام المجدد
في كتاب التوحيد



الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م

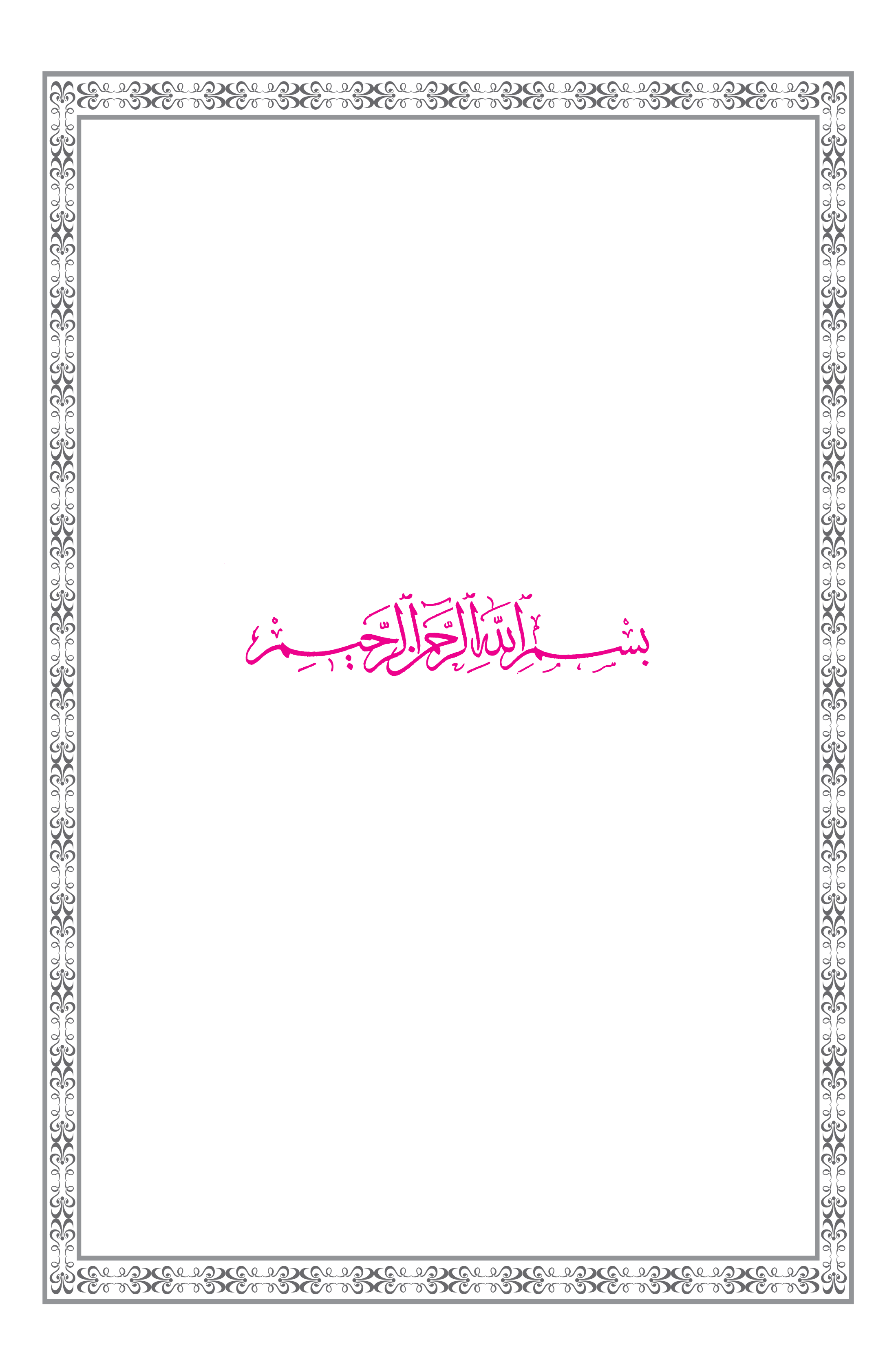


فقه الإمام المجدد

في كتاب التوحيد

فضيلة الأستاذ الدكتور

علي بن عبد العزيز الشبل


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، مَنْ يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبيَّنا محمدًا عبده ورسوله، عبده المصطفى، ونبيه المُجْتبى، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أمَّا بعد:

فهذا بيانٌ وتنبيهٌ على فقه شيخ الإسلام، الشيخ المجدد في كتاب (التوحيد)، من خلال تراجمه، ومسائله، واختياره واشتماله على الآيات وانتقائه لها، وكذلك أحاديث النبي ﷺ، وحُسْن اختياره لها، وما يورده مع ذلك من آثار الصحابة رضي الله عنهم، وأقوال وأحوال التابعين رحمهم الله، ثم في هذه المسائل المرتبة على أبواب كتاب التوحيد.

والشيخ رحمه الله المصنِّف لكتاب التوحيد هو العالم الجليل، الإمام المجدِّد لمَا اندرس من معالم الدين في القرن الثاني عشر، الشيخ/ محمد بن عبد الوهَّاب بن سليمان بن علي المشرفي الوهيبي الحنظلي التميمي، المشرفي؛ لأنَّه من ذرية مشرف، والوهيبي؛ لأنه من فخذ وفرع الوهيبة من بني حنظلة، من قبيلة بني تميم، حيث إن بني تميم أربعة بطون كبار.

يَـعُـدُّ الـنَّـاسِـبـونَ إِلـى تَـمـيـمٍ   بـطـون الـمـجـدِ أَربَـعَـةً كِـبـارًا

يَـعُـدُّونَ الـرِّبـابَ وآل عَـمـرٍ   وَسَـعـدًا ثُـمَّ حَـنَـظَـلَـةَ الـخـيـارَا

وُلِدَ الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ في بلدة العيينة في وسط نجد، سنة ألفٍ ومائة وخمس عشرة من الهجرة، ونشأ في بيت علمٍ ودينٍ وصلاحٍ، فوالده من كبار العلماء، وجده الشيخ سليمان بن علي كبير علماء نجد.

وتُوفِّي الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في الدرعية سنة ألفٍ ومائتين وستٍّ من الهجرة بعدما أقرَّ الله عَزَّ وَجَلَّ عينه وعيون المسلمين بانتشار هذه الدعوة الإصلاحية المباركة، التي عمَّت في أفيائها كثيرٌ من هذه البلدان، ونواحي العالم، ليس فقط بالعالم الإسلامي، وإنَّما في بقية أنحاء العالم.

وأمَّا كتاب (التوحيد)، الذي هو عيون مؤلفاته وتصنيفاته رَحِمَهُ اللَّهُ، فهو على اختصاره ووجازته سدَّ بابًا عظيمًا من أبواب الإيمان والعقيدة، حتى إنَّه لم يصنف مثله على هذا النحو، فقد حفظه المسلمون، وتناوله الطلاب بالدراسة والفهم والشرح، واعتنى به العلماء حتى كثرت حواشيه وشروحه جدًّا.

وهذا الكتاب (كتاب التوحيد) هو من أوائل المتون العلمية التي متنها العلماء في توحيد العبادة، بل وفي توحيدي الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية، حيث رتَّبوه للطلاب في دراستهم، وفي حفظهم في مناهج دراستهم.

يقول حفيده الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الكتاب (كتاب التوحيد): «جمع على اختصاره خيرًا كثيرًا، وضمَّنه من أدلة التوحيد ما يكفي مَنْ وفَّقه الله له، وبيَّن فيه الأدلة في بيان الشرك الذي لا يغفره الله عَزَّ وَجَلَّ، وما وضع المصنِّفون في فنِّه أحسن منه، أحسن فيه رَحِمَهُ اللَّهُ وأجاد، وبلغ فيه الغاية والمراد».



ويصف الشيخ عبد الرحمن بن قاسم كتاب (التوحيد) للشيخ المجدِّد؛ حيث يقول: «كتاب (التوحيد) الذي ألَّفه شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب - أجزل الله له الأجر والثواب - ليس له نظيرٌ في الوجود، قد وضَّح فيه التوحيد الذي أَوْجَبه الله على عباده، وخَلَقهم لأجله، ولأجله أرسل رسله عليهم الصلاة والسلام، وأنزل كُتُبه، وذكر ما ينافيه من الشرك الأكبر، أو ينافي كماله الواجب من الشرك الأصغر والبدع، وما يقرب من ذلك، أو يوصل إليه، فصار بديعًا في معناه، لم يُسْبق إليه، علمًا للموحدين، وحُجَّةً على الملحدين، واشتهر أي اشتهار، وعَكَف عليه الطلبة، وصار الغالب يحفظه عن ظهر قلب، وعم النفع به».

يقول الشيخ أحمد بن مشرف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو سبط الشيخ المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو شاعر الدعوة، وناظم علومها في كتاب (التوحيد) في نظمه:

وألــف في الـتـوحـيـد أوجــز نبذة ... بها قد هدى الرحمن للحق من هدى
نصوصًا من القرآن تشفي من العمى ... وكــل حــديــث لــلأئـمـة مـسـنـدَا

وهذا الكتاب (كتاب التوحيد) من أَنْفس الكتب، بل إنَّه لم يُصنَّف على منواله إلا ما يقرب منه في طريقة الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه»، ولا سيما في كتاب (التوحيد) منه، ولهذا من الكتب القيِّمة التي لا يستغني عنها مسلم هذا الكتاب (كتاب التوحيد) وشروحه، حتى إنَّ شيخنا ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «أوصي إخواني طلبة العلم مع العناية بالقرآن والسُّنة، العناية التامَّة بكتب العقيدة، وحفظ ما تيسَّر منها؛ لأنها الأساس والخلاصة من علوم الكتاب والسُّنة، مثل: كتاب «التوحيد»، لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ورحم الله الجميع».



وهذا الكتاب الذي ألَّفه وجمعه ورتَّبه وصنَّفه الشيخ المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ جاء بديعًا في بيان أنواع التوحيد، وجاء بديعًا أيضًا في بيان ما يضادُّه ويناقضه من الشرك والتنديد، ولهذا صار هذا الكتاب هو المعوَّل عليه في بيان التوحيد، ولا سيما توحيد العبادة، توحيد الله - جل وعلا - بالألوهيَّة.

ولمَّا وَضع الشيخ سليمان بن حمدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحاشية على كتاب «التوحيد»، وصف هذا الكتاب بقوله: «كتاب (التوحيد) بديع الوضع، عظيم النفع، لم أرَ من سبق إلى مثاله، أو نسج في تأليفه على منواله، فكل بابٍ منه قاعدة من القواعد يُبْنى عليها كثيرٌ من الفوائد، وأكثر أهل زمانه قد وقعوا في الشرك الأكبر والأصغر، واعتقدوه دينًا، فلا يُتَاب منه، ولا يستغفر، فألَّفه عن خبرة ومشاهدة للواقع، فكان لذلك الداء كالدواء النافع، رحمهم الله جميعًا».

ويتمُّ تسليط الضوء على فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب من خلال أبوابه، وتراجمه، ومسائله، وحسن ترتيبه، واختيار آيه وأحاديثه وآثاره، فنسأل الله - جلَّ وعلَا - أن يرحم الشيخ المجدد وسائر علماء المسلمين، وأن يسلك بنا صراطه المستقيم، وأن يحشرنا مع نبيِّنا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحابته رضوان الله عليهم في علِّيِّين بصحبة النبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أولئك رفيقًا، والله تعالى أعلم.

وهذا الكتاب الذي هو حقُّ الله على العبيد، فريدٌ في بابه، وفريدٌ في موضوعه وتصنيفه من حيث الجمع والعرض وترتيب الأبواب، ودقة استنباط المسائل، وحُسْن اختيار الآيات والأحاديث.

وفي هذا الكتاب المختصر المرتَّب على ستَّة وستين بابًا، ابتدأ فيه الشيخ



كل باب من أبوابه بذِكْرِ آيةٍ، أو حديثٍ، أو أثرٍ تنويهًا على هذا المنهج العلمي السلفي في أن هذا الدين إنما مُسْتقاه من أدلة الوحي الشريف كتابًا وسُنَّةً، سائرًا بذلك على طريقة سلف الأمة، وهو ما كان عليه الصحابة، ثم التابعون، ثم تابعوهم بإحسانٍ في نهلهم من هذا المَعين الصافي، مَعين الوحي الإلهي الشريف.

وكتاب (التوحيد) من أَنْفس الكتب المؤلفة في باب التوحيد، وما ذلك إلَّا لأنه معتمد على هذا الكتاب الجليل (القرآن الكريم)، وعلى سُنَّة النبي ﷺ، وهذا التوحيد هو حقُّ الله تعالى على العبيد كلهم، أي: على المكلفين إنسًا وجنًّا ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، فلأجله خَلَقهم الخالق جلَّ وعلَا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨].

ولأجل تحقيق التوحيد، بعث الله ﷻ رسله كلهم عليهم الصلاة والسلام، من أوَّلهم نوحٍ إلى آخرهم وخاتمهم وسيدهم محمد صلى الله عليهم جميعًا وآلهم وسلم، كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وفي أوائل سورة الأنبياء يقول جلَّ وعلَا: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

لأجل هذا التوحيد أنزل الله ﷻ الكُتُب، فكُتُب الله - جلَّ وعلا - المنزلة، وغير المحرَّفة وغير المبدَّلة إنما نزلت تقريرًا لهذا التوحيد، وإنَّما

نزلت أيضًا عنايةً به، وتنبيهًا إلى هذا الأصل، وإرشادًا للناس إلى تحقيقه، وتحذيرًا من الوقوع فيما يضادُّه من الشرك والأهواء والبدع.

ولأجل هذا التوحيد قامت سوق الجهاد في سبيل الله، فإنَّ الجهاد في سبيل الله (في سبيل ديننا دين الإسلام)، لم يشرع لاسترقاق العباد، أو لأخذ الأموال، وانتهاك الحرمات، وسفك الدماء، إنَّما شُرِعَ الجهاد في سبيل الله ﷻ لئلَّا يُعبَد في الأرض إلا الله ﷻ، وأن تترك عبادة غير الله ﷻ كائنًا من كان، ولهذا قال الصحابة والتابعون لـ (رستم) قائد جيوش الفرس لمَّا قال: ما الذي جاء بكم؟ قالوا: «جئنا نُخْرِج العباد من عبادة العباد إلى عبادة ربِّ العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سَعة الدنيا والآخرة».

لأجل هذا، جاء التوحيد، لأجل حَمْل الناس على تحقيق العبادة والألوهيَّة لله ﷻ وحده دونما شريكٍ.

ولأجل التوحيد أقام الله ﷻ الدنيا والآخرة، فالدنيا دارُ عمل بهذا التوحيد، والآخرة دار جزاء عليه عملًا أو تركًا، كلٌّ بحسَب حاله.

ولأجل التوحيد خلق الله ﷻ الجنة والنار، فالجنة دارُ كرامة لعباد الله ﷻ المُوحِّدين، يتفضَّل بها سبحانه وتعالى عليهم، ويمنُّ بها - جلَّ وعلا - عليهم لمَّا وحَّدوه في هذه الدنيا، وأفردوه وحده بالعبادة، ولم يشركوا معه غيره كائنًا مَنْ كان، والنار هي دارٌ لهؤلاء المُخلِّين بالتوحيد، الذين ناقضوه بالشرك والكفر والوثنية والإلحاد، أو الذين أنقصوا توحيد الله ﷻ الواجب بأن أشركوا الشِّرك الأصغر، أو وقعوا في البدع التي هي بريد الكفر والشرك، فلأجل ذلك خَلق الله ﷻ الجنة والنار، فالنارُ عذاب الله ﷻ وغضبه ومقته لهؤلاء غير المُوحِّدين، والجنة

دار كرامته، زيَّنها وأعدَّها ﷻ لعباده الموحدين، ولهذا قال ابن مشرَّف سبط الشيخ المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان هذا الكتاب (كتاب التوحيد) لجده رَحِمَهُ اللَّهُ:

وألَّف في التوحيد أوجز نبذة ... بها قد هدى الرحمن للحق من هَدَى

نصوصًا من القرآن تشفي من العمى ... وكل حديث للأئمة مسندَا

وهذا الكتاب (كتاب التوحيد) رُتِّب على ستَّة وستين بابًا، وجعله الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هكذا مرتبًا، ولكنه رَحِمَهُ اللَّهُ لم يجعل له مقدمةً كما فعل ذلك في غالب مؤلفاته، وهذه مسألةٌ أثارت انتباه العلماء: لماذا جعل هذا الكتاب دون هذه المقدمة؟

وهذا لا غرو، ولا عجب فيه، فهذا الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ألَّف «جامعه الصحيح»، ولم يجعل فيه مقدمةً، وإنما بدأه بالبسملة، ثم بكتاب الوحي مباشرةً، فلا غرو، ولا عجب في هذه الطريقة في التصنيف.

وقد بدأ الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه بقوله: «كتاب التوحيد»، وقول الله جل وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾، فهذه الترجمة تدلُّ على مقصوده رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب من أوله إلى آخره، فاستغنى بها عن خطبة الكتاب؛ لأنَّ هذا الكتاب اشتمل على توحيد الله بالإلهيَّة، وتوحيده بالعبادة، فهو يذكر أحكامه، ويذكر شروطه وحدوده، ويذكر فضل هذا التوحيد وأدلته وبراهينه، ويذكر أصوله وتفاصيله وأسبابه وثمراته ومقتضياته، وما يزداد به التوحيد ويقوى، أو ما يضعف به التوحيد أو يوهى، وما به يتمُّ أو يكمل، بيَّنها رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «كتاب التوحيد، وقول الله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾».

ولهذا، سُمِّي هذا الكتاب عند العلماء بـ «كتاب التوحيد» الذي هو حقُّ الله على العبيد، والمقامُ هنا هو بيان فقه الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه التراجم، وليس مقام شرحٍ لكتاب (التوحيد)؛ إذ الشرح له مقامٌ آخر، ولكن هذا البيان إنَّما هو في إبرازٍ فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلال أبواب كتاب التوحيد، وذلك في ترتيب الأبواب بعضها على بعض، والمسائل في استنباط الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ منها، وكذلك في حُسْن اختيار الآيات، وربط المناسبات بعضها مع بعضٍ، فنسأل الله - جلَّ وعلا - أن يرحمنا وإياكم برحمته التي وسعت كلَّ شيء، وأن يغفر لعلماء المسلمين، ويجزي خير الجزاء وأوفره الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما بذل، ويجعلنا وإياكم ممَّن يستمع القول، فيتَّبع أحسنه.

وهذا الكتاب اشتمل على فقه الشيخ العظيم من خلال عدة مناحٍ، ويمكن أن نُلخِّص هذه المعالم على أن نبسطها - إن شاء الله - بما يُعِينُ الله عَزَّوَجَلَّ عليه ويُيسِّر، ويهدي إليه، وهذا في بيان فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب.

ومعالم فِقْهِ الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «التوحيد» يمكن أن نقسمها عشرة معالم:

المعلم الأول: أن هذا الكتاب اشتمل على آيات القرآن العظيم، كما اشتمل على أحاديث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصحيحة؛ إمَّا في ألفاظها، وهو الأكثر الأعمُّ، وإمَّا الصحيحة في معانيها ومراميها، كما اشتمل على آثار الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ من أقوالهم وأحوالهم، وكذلك اشتمل على آثار التابعين من علمائهم ممَّن تلقَّوا عن هؤلاء الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

إذًا، أعظمُ فِقْهٍ في هذا الكتاب هو أنه صدر عن هذه الأصول الثلاثة: (كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وحديث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسُنَّته، وطريقة الصحابة والتابعين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ)،

وهم الذين خُوطِبُوا أولًا بهذا التنزيل، وهذا الوحي.

المعلم الثاني: حُسْن اختياره للموضوع، فإنَّ هذا الموضوع (التوحيد)، هو أهمُّ الأصول وآكدها، وهو حقُّ الله - جلَّ وعلا - على عبيده، وعليه تنبني صحَّة العبادات، ونجاة العبد في الدنيا، ونجاته في القبر، ثم نجاته يوم يُعْرض على ربه ﷻ.

فإنَّ حُسْن الاختيار للموضوع في حدِّ ذاته دالٌّ على فقه المترجم، وفقه المؤلف الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كذلك حُسْن اختياره لعنوان هذا الكتاب ومادته، وتبويباته في هذه الأبواب الستة والستين التي اشتمل عليها هذا الكتاب (كتاب التوحيد).

المعلم الثالث: جودة هذه التراجم والتبويبات، فإنَّ تراجم أبواب كتاب التوحيد أشبه فيها الشيخُ المُصنِّف الإمامَ الجليلَ محمد بن إسماعيل البخاري في «صحيحه»، ولهذا ظنَّ مَنْ رأى كتاب «التوحيد» للشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وليس عليه اسمه على الغلاف أنه مختصرٌ من كتاب التوحيد من «صحيح الإمام البخاري»، للتشابه الكبير بين هذين الكتابين، لترسم هذين العالمين الإمام البخاري أولًا، ثمَّ الشيخ المجدِّد رحمهما الله بعد ذلك طريقة السلف الصالحين من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، وتابعيهم، ومَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

فهذه التَّراجم في أبواب التوحيد التي شابه فيها المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإمام البخاري أعطت هذا الكتاب دلالةً على فقه الشيخ، وعلى حُسْن فهمه، وذكائه وفطنته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المعلم الرابع: ترتيب الأبواب بعضها على بعض، وفي هذا دلالةٌ على فقهه العظيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ففي الباب الخامس (باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله

إلا الله)، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر هذا الباب بعدما جاء بالآيات والأحاديث: «وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب»، أي إنَّ كتاب التوحيد إلى آخره هو في معنى تفسير: «لا إله إلا الله»، وفي بيانها ومعناها، وفي تحقيق مدلولها، وبيان ما يضادُّها من الشرك.

ففي هذا الكتاب بيان عبادة الله عَزَّوَجَلَّ، وبيان توحيده، وما سوى ذلك مما يضادُّ الشرك، ففيه عبادة الله عَزَّوَجَلَّ، وبيان عبادة ما سوى الله عَزَّوَجَلَّ، وفيه بيان أنواع التوحيد الثلاثة؛ ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الباب الخامس من كتاب التوحيد: «وشرح هذه الترجمة...»، أي: ترجمة باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله، «... ما بعدها من الأبواب».

المعلم الخامس: عنايتُهُ العظيمة في حُسْن انتقاء الآيات المناسبة لكلِّ بابٍ على تراجمها، فهذا نتاج فقهه، ونتاج فهمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ للوحي والواقع الذي عاشه ويحتاجه الناس.

المعلم السادس: عنايتُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في انتقاء ألفاظ الأحاديث النبوية المتناسبة مع مقصوده في التبويب والتراجم، فإنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعتني بألفاظ «الصحيحين»، فيسوقها، ثمَّ ما في السنن، و«مسند الإمام أحمد»؛ ممَّا يُحقِّق مقصوده من هذه التراجم.

المعلم السابع: ما ذَكَره من أحوال الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وأحوال وأقوال التابعين المحققة لمقاصد هذا الكتاب، والمُبيِّنة لبيان معاني هذه التراجم على هذه التبويبات في كتاب «التوحيد».

المعلم الثامن: فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ العظيم في مسائل الكتاب، حيث يذكر

على كلِّ باب من أبوابه مسائل إلى الباب الخامس، قال: «وبيان هذه الترجمة ما بعدها من هذا التبويب»، فإنَّ ذِكْر المسائل وترتيبها وعرضها هي فقهٌ عظيمٌ من الشيخ على هذا الباب في بيان مقصود مسائله، وهذا ما يُسمَّى الآن بـ (علم المقاصد)، والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ برز فيه أيما بروز في بيان مقاصد التوحيد، ومقاصد كتابه الذي قام عليه.

المعلم التاسع: أنَّ هذا الكتاب اشتمل على أنواع التوحيد الثلاث: (توحيد الله بالربوبية، وتوحيد الله بالأسماء والصفات، وأعظمُ ذلك تفصيلُهُ لبيان توحيد الإلهيَّة، وتوحيد العبادة وما يضادُّها).

المعلم العاشر: بيانُهُ التفصيلي لما يناقض التوحيد أو ينقصه، أي: ما يناقضه من الشِّرك الأكبر، والكفر الأكبر، والنفاق الأكبر، أو ينقصه من الشرك الأصغر، والكفر الأصغر، والنفاق العملي.

فهذه جملةٌ من المعالم إجمالًا ممَّا سنتعرض له - إن شاء الله - تفصيلًا في سياقات الشيخ بتَراجم كتاب «التوحيد»، وعرضه أدلته، فرحمه الله رحمةً واسعةً، وأتبعنا به بعملٍ صالحٍ لنا، ولوالدينا ومشايخنا وأحبَّتنا من المسلمين، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم.



ابتدأ الشيخ المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب «التوحيد» بلا خطبة، ولا مقدِّمة تُبيِّن عن طريقة عرضه أو منهجه في هذا المختصر، وإنما اكتفى من هذا كلِّه بقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كتاب التوحيد

فإنَّ قوله: «[كتاب التوحيد].

وقول الله جلَّ وعلَا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله جلَّ وعلا: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾﴾ [الإسراء: ٢٣، ٢٤]، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾.

قال ابن مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أراد أن ينظر إلى وصيَّة محمد ﷺ الَّتي عليها خاتمه، فليقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣]».

قال: «وعن معاذ بن جبلٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: كنتُ رديف النبي ﷺ على حمارٍ، فقال لي: (يا معاذ، أتدري ما حقُّ الله على العباد؟ وما حقُّ العباد على الله؟).

قلت: الله ورسوله أعلم.

قال: (حقُّ الله على العباد أن يعبدوه ولا يُشْركوا به شيئًا، وحق العباد على الله ألَّا يعذب مَنْ لا يشرك به شيئًا).

قلتُ (أي: معاذ): يا رسول الله، أفلا أُبشِّر الناس؟.

قال: (لَا تُبشِّرهم فيتَّكلوا)، أخرجاه في الصحيحين»[1].

فإنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الآيات التي ساقها عقب قوله: (كتاب التوحيد، وقول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦])، وما ساقه من الآيات، وقول ابن مسعودٍ، ثم حديث معاذ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا استغنى بها عن خطبةٍ يُبيِّن فيها طريقته في الكتاب، أي إنَّ هذا الكتاب إنما يشتمل على توحيد الله بالعبادة، بأن يذكر أحكامه وتفاصيله وحدوده، ويذكر فضله وبراهينه وأدلته، ويذكر أصوله وتفاصيله وأسبابه، ويذكر ثمراته ومقتضياته، وما يزداد به هذا الإيمان والتوحيد ويقوى، أو ما يضعف به ويهوى، وما يتمُّ به ويكمل، فالتوحيد هو ميدان هذا العلم، وميدان هذا الكتاب في أبوابه ومسائله وتفاصيله، فهذا موضوعه وثمرته: (إفراد الله بالعبادة)، وهذا هو حدُّه: (ألَّا يعبد إلا الله)، وجزاؤه عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو في هذه الجنة، فالجنَّة يجعلها الله عَزَّ وَجَلَّ لعباده الموحِّدين.

والشيخ المجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ ذكَر هذا الأصل (توحيد الله جلَّ وعلا)، حيث قال كما في «الدرر السنية»: «والأصل الثاني: وهو توحيد الألوهيَّة، فهو الذي وقع فيه النزاع في قديم الدهر وحديثه، وهو توحيد الله بأفعال العباد؛

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦، ٥٩٦٧، ٦٢٦٧، ٦٥٠٠، ٧٣٧٣)، ومسلم (٣٠) عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كالدعاء، والرجاء، والخوف، والخشية، والاستعانة، والاستعاذة، والمحبة، والإنابة، والنذر، والذبح، والرغبة، والرهبة، والخشوع، والتذلل، والتعظيم.

فدليل الدعاء: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر: ٦٠]، وكل نوعٍ من هذه الأنواع عليه دليلٌ من القرآن، وأصلُ العبادة: تجريدُ الإخلاص لله تعالى وحده، وتجريد المتابعة للرسول ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ١٨﴾ [الجن: ١٨]، وقال تعالى في آية سورة (الأعراف): ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥٨﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال جلَّ وعلَا: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وقول الله جلَّ وعلَا: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]، وقوله جلَّ وعلَا: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧]، وقوله جلَّ وعَلا:﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣١﴾ [آل عمران: ٣١]».

وهذا التوحيد هو الذي لأجله بعث الله - جلَّ وعلا - الرسل من أوَّلهم إلى آخرهم، ولأجلِهِ أنزل الله ﷻ الكتب، ولأجله خَلق الله الخَلق إنسًا وجنًّا، فكلَّفهم بالعبادة، ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦﴾، ولأجله أيضًا قامت الدنيا والآخرة، فالدنيا دارُ عمل بالتوحيد، والآخرة دار ثواب وجزاء عليه، ولأجله قامت سوق الجهاد في سبيل الله ﷻ، لم تَقُمْ لسفك الدماء، وإرهاب الناس، وإنما قامت سوق الجهاد لحمل الناس على توحيد الله ﷻ،

وتحذيرهم ونَهْيهم وصدهم وحجزهم عن الشِّرك به، ولأجله خَلق الله - جلَّ وعلَا - الجنة والنار، فالجنةُ دارُ كرامة للمُوحِّدين، والنار دار جزاء وعقاب للمشركين والملحدين.

هذا هو الفقه من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الآيات، فتَرْجم أولًا في حُسْن انتقائه بقول الله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٥٦﴾، وهذه الآية حصرت السبب من خَلْق الإنس والجن، وهو أن يقوموا بعبادة الله عَزَّ وَجَلَّ، وهي إفراده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالعبادة، وإفراده بالوحدانيَّة، وإفراده بالتوحيد وحده - جلَّ وعلا - دونما شريكٍ.

وقال الله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٥٦﴾ في هذا حصر خَلْق الإنس والجن في أن يعبدوا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لا أن يعبدوا غيره، ففيها الحكمة في إرسال الرُّسل.

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسائل:

«**فيه مسائل:**

الأولى: الحكمة في خَلْق الجنِّ والإنس.

الثانية: أنَّ العبادة هي التوحيد؛ لأنَّ الخصومة فيه».

يعني: الخصومة بين النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبين المشركين، والخصومة بين رسل الله جميعًا وبين مُخالِفِيهم إنما هي في هذه الكلمة (كلمة: لا إله إلا الله)، التي هي نفيٌ وإثباتٌ، نفيٌ لأنْ يستحق العبادة كلُّ أحد، وإثباتٌ لأن الذي يستحقُّها هو الله جلَّ وعلا، وحده لا شريك له.

إذًا، ترجم رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الكتاب بقوله: «**[كتاب التوحيد]**.

وقول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]».

ثم أردف هذه الآية بقول الله جلَّ وعلا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

والآية الكريمة من سورة (النحل)، وفي هذه الآية من فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لها ما ذكره في المسائل، حيث قال في المسألة الرابعة: «**الحكمة في إرسال الرسل**»، عليهم الصلاة والسلام.

وجاءت الحكمة من قوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾، فجملة: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ هي التي أبانت عن حكمة إرسال الرُّسل، وأول الرسل - عليهم الصلاة والسلام - نوحٌ، وآخرهم محمد ﷺ، وكلُّ هؤلاء الرسل جاؤوا بالتوحيد وإفراد الله عَزَّ وَجَلَّ بالعبادة، فإنَّ نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ بعثه الله عَزَّ وَجَلَّ لمَّا ظهر الشرك في قومه بسبب غلوهم في أولئك الخمسة الصالحين: (ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر).

وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا في المسألة الخامسة من مسائل هذه المقدمة قوله: «**أن الرسالة عمَّت كل أُمَّة**»؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [النحل: ٣٦].

المسألة السادسة: قال: «**أن دين الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - واحد**»؛ لأنَّ الأنبياء عليهم السلام جميعًا جاؤوا بالتوحيد، وإفراد الله عَزَّ وَجَلَّ بالعبادة، فدينُهُم واحد، وهو دين التوحيد، وهو دين الإسلام العام بإفراد الله بالعبادة وحده لا شريك له، أمَّا الإسلام بالمعنى الخاص، فهو شريعة النَّبيِّ ﷺ،

وتفصيلُها في أصول الإيمان، وأركان الإسلام، كما قال جلَّ وعلا: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾ [المائدة: ٤٨].

المسألة السابعة من مسائل هذه المقدمة: قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الكبيرة: أنَّ عبادة الله لا تحصل إلا بالكفر بالطاغوت، ففيه معنى قوله تعالى...**»، أي: في سورة (البقرة).

«﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]».

وهذا من قوله جلَّ وعلَا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾، فعبادة الله ﷻ لا تتحقَّق ولا تحصل إلا بأن يكفر هذا العابد لله ﷻ بالطاغوت، وهو كل ما عُبِدَ من دون الله ﷻ.

ولهذا، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الثامنة: أنَّ الطاغوت عامٌّ في كل ما عُبِدَ من دون الله ﷻ**».

فكلُّ ما عُبِدَ من دون الله ﷻ فهو طاغوتٌ، رضي بأن يُعبَد فهذا أشد، أو لم يرضَ أن يُعبَد، فإنه طاغوتٌ من جهة مَنْ عبده، لا من جهته هو، فإنَّ عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وقبله أنبياء الله ﷻ وملائكته لم يرضوا أن يُعْبَدوا، فهُم ليسوا طواغيت من جهة أنَّهم لم يرضوا، وإنما مَنْ جعلهم معبودات من دون الله ﷻ هو الَّذي جعلهم طواغيت يعبدونهم من دون الله جلَّ وعلا، وإلَّا فهؤلاء صالحون وأنبياء وملائكة يرجون الله جلَّ وعلا، ويبتغون إليه الوسيلة أيهم أقرب، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في آية سورة (الإسراء): ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾، أي: هؤلاء المدعوين من دون الله ﷻ ممَّن دعاهم هؤلاء المشركون من اليهود والنصارى والعرب وغيرهم

﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ٥٧﴾ [الإسراء: ٥٧].

ثم إنَّ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من فقهه تعرَّض إلى قول الله جلَّ وعلَا: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فإنَّ هذه الآية من سورة (الإسراء) فيها بيان أنَّ حق الله - جلَّ وعلا - بأن يُعْبد وحده ﴿إِلَّآ إِيَّاهُ﴾، وهذا معنى (لا إله إلا الله)، وهو ألَّا يُعبَد إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وفيه: حق الوالدين مع حقِّه جلَّ وعلا، و﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾، هو معنى (لا إله إلا الله).

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسألة التي استنبطها منها، وهي المسألة الحادية عشرة: «**آية سورة (النساء) التي تُسمَّى: آية الحقوق العشرة، بدأها الله تعالى بقوله:** ﴿۞ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء: ٣٦]».

فبدأ الحقوق كلَّها بحقِّه - جلَّ وعلا - بإفراده بالعبادة، وكذلك بيان ضد ذلك، وهو ألَّا يشرك بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شيئًا، و﴿شَيۡـٔٗا﴾ جاءت نكرةً في سياق النهي، فتعمُّ كل شيءٍ صغير أو كبير، دقيق أو جليل.

المسألة التاسعة: وأشار الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا إلى الآيات المحكمات الثلاث من سورة (الأنعام) في آخرها، فإنَّ الآيات المحكمات الثلاث في سورة (الأنعام) فيها عشر مسائل:

الأولى: النهي عن الشِّرك بالله عَزَّ وَجَلَّ، قال تعالى: ﴿۞ قُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾ هذا خطاب للمشركين، ﴿۞ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾، هذا هو الحقُّ الأول.



الثانية: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ﴾.

الثالثة: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ﴾.

الرابعة: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ﴾.

الخامسة: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾، ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾ [الأنعام: ١٥١].

السادسة: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ﴾، فنهى عن الوسائل المؤدية إلى أكل مالِهِ.

السابعة: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ﴾.

الثامنة: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾.

التاسعة: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ﴾، ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾﴾.

العاشرة: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾.

فعِظَمُ شأن هذه الآيات الثلاث المحكمات في سورة (الأنعام) فيها عشر مسائل، أي: هذه الحقوق العشرة، أوّلها: نَهْيه - جلَّ وعلا - عن الشرك بالله ﷻ.

المسألة الثانية عشرة من مسائل هذه المقدمة:

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**التنبيه على وصيّة رسول الله ﷺ عند موتِهِ**».



لقول ابن مسعود ﷺ: «مَنْ أراد أن ينظر إلى وصيَّة محمد ﷺ التي عليها خاتمه، فليقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]، إلى قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣]»[1].

وذلك لمَّا تأسَّف بعض الصحابة ﷺ من أجل عدم كتابة النَّبيِّ ﷺ وصيَّته لأصحابه لما حصل في مجلسه من كثرة الكلام واللغط، فقال ابن مسعود ﷺ هذه المقالة: «مَنْ أراد أن ينظر إلى وصيَّة محمد ﷺ التي عليها خاتمه، فليقرأ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]... إلى آخر قوله جلَّ وعلَا: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣]»، رواه الإمام الترمذيُّ وحسَّنه.

المسألة الثالثة عشرة: قال: **«معرفة حقِّ الله علينا»**.

المسألة الرابعة عشرة: «معرفة حقِّ العباد عليه إذا هم أدَّوا حقَّه».

ففي هاتين المسألتين بيان حقِّ الله ﷻ على العباد في توحيده وحده دونما شريك، وأنَّ الحق الذي أوجبه الله - جلَّ وعلا - على نفسه تفضلًا، ورحمةً، ولطفًا منه بعباده أنه إذا عبدوه حقَّ عبادته، ألَّا يعذب أحدًا منهم.

وهاتان المسألتان استنبطهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ من حديث معاذ بن جبل ﷺ، حيث كان رديف النبي ﷺ على حمارٍ، فقال له: **«يا معاذ، أتدري ما حقُّ الله على العباد؟ وما حقُّ العباد على الله؟»**.

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٧٠) من حديث ابن مسعود ﷺ، وقال: حديث حسن غريب.

قال: قلتُ: «الله ورسوله أعلم».

قال: «حقُّ الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحقُّ العباد على الله ألَّا يُعذِّب مَنْ لا يشرك به شيئًا».

فقال معاذ: قلتُ: «يا رسول الله، أفلا أُبشِّر الناس؟».

قال: «لا تُبشِّرهم فيتَّكلوا»، أي: يتَّكلوا على أعمالهم.

«أخرجاه في الصحيحين»[1].

أي: يتَّكلوا على هذا التوحيد، ويتهاونوا، ويتكاسلوا بالعمل، وهذا فيه الردُّ على جهلة المرجئة الذين اتَّكلوا على نصوص الوعد، وأهملوا نصوص الوعيد، ونَسَوا جانب الخوف والتهديد.

إنَّ المؤمن ينبغي له العمل بتوحيد الله ﷻ، ويديم على فرائض الله ﷻ، مُحقِّقًا لها، ومُنْتهيًا عن معاصي الله ﷻ، فلا يقاربها.

وفي هذا أن حقَّ الله - جلَّ وعلا - على عباده أن يعبدوه، وهذا حقٌّ افترَضه الله ﷻ على المُكلَّفين، وحق العباد على الله هو حقُّ تفضَّل الله - جلَّ وعلا - به على خلقِهِ، وإلَّا فليس هو بابه باب المقايضة والمعاوضة.

ما للعباد عليه حقٌّ واجب كلَّا ولا سعيٌ لديه ضائع
إن عذبوا فبعدله أو نُعموا فبفضله وهو الكريم الواسعُ

ولهذا، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسائل المترتبة على هذا:

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦، ٥٩٦٧، ٦٢٦٧، ٦٥٠٠، ٧٣٧٣)، ومسلم (٣٠) عن معاذ بن جبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

المسألة الخامسة عشرة: «**أنَّ هذه المسألة لا يعرفها أكثر الصحابة**».

أي: لا يعرفون هذه المسألة التي علَّم فيها النبيُّ ﷺ معاذًا رضي الله عنه، بل وأمَر معاذًا رضي الله عنه أن يكتمها على الناس؛ مخافة أن يتَّكلوا على سَعة رحمة الله عز وجل، ويتكاسلوا ويتهاونوا في العمل؛ ولهذا لم يخبر بها معاذ رضي الله عنه إلا عند موته تأثُّمًا من أن يكتم العلم، فلم يعرفها أكثرُ الصحابة رضي الله عنهم في حياة معاذٍ رضي الله عنه، حتى أخبرهم بها؛ خوفًا من أن يموت وفي قلبه علمٌ لم يعلمه الناس ممَّا أعلمه إيَّاه نبيُّنا ﷺ.

وفي هذا استنبط رحمه الله المسألة السادسة عشرة: «**جواز كتمان العلم للمصلحة**»؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - قال لمعاذٍ رضي الله عنه: «**لا تُبشِّرهم**»، وعلَّل ذلك بقوله ﷺ: «**فيتَّكلوا**».

ومنها: المسألة السابعة عشرة التي استنبطها الشيخ المجدد رحمه الله بقوله: «**استحباب بشارة المسلم بما يسرُّه**».

وهذه التي أخبَر بها معاذ رضي الله عنه من أعظم البشائر وأحسنها وأتمها، أنَّ من مات موحدًا لله عز وجل، عابدًا له، أن الله - جلَّ وعلا - يدخله الجنة، ولا يعذبه بعذابه النار.

وفي المسألة الثامنة عشرة من المسائل المستنبطة، قال الشيخ رحمه الله: «**الخوف من الاتِّكال على سَعة رحمة الله**».

أي: هذا هو سبب عدم البشارة في قوله ﷺ لمعاذٍ رضي الله عنه: «**لا تُبشِّرهم فيتَّكلوا**»؛ خوفًا من اتِّكالهم على سَعة رحمة الله عز وجل، الَّذي ربَّما أفضى إلى تهاونهم ببعض العمل، أو تهاونهم ببعض المحرمات.



ثم استنبط رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة التاسعة عشرة بقوله: «**قول المسؤول عمَّا لا يعلم: (الله ورسوله أعلم)**».

وهذا في حياتِهِ عليه الصلاة والسلام، فإذا سُئِلَ عن شيء وهو لا يعلمه يقول في حياة النَّبيِّ ﷺ: «الله ورسوله أعلم»، كذلك في المسائل الدينيَّة المحضة، وفي المسائل الشرعية الخالصة، يجوز أن تقول: «الله ورسوله أعلم»، أمَّا بعد موت النبي ﷺ، فإنَّنا نقول: «الله أعلم»، حتى في المسائل الدينية نقولها تحرُّزًا: «الله أعلم»، سدًّا لباب الغُلوِّ، وباب الإطراء، وباب زعم أنَّ النبيَّ ﷺ يعلم كل شيء.

إنَّ رسول الله ﷺ يعلم عِلْمَ الشريعة الذي علَّمه الله ﷻ إيَّاه، ولهذا في المسائل الدينية يجوز أن تقول: «الله ورسوله أعلم»، والأَوْلَى بعده - عليه الصلاة والسلام - أن تقول ما قاله أهل العلم قاطبةً، ودرَج عليه أهل العلم زمانًا بعد زمانٍ، أنَّهم إذا سئلوا في مسائل الديانة، وفي مسائل الشرع، ولم يكن عندهم منها علمٌ، قالوا: «الله أعلم»؛ ولهذا قال الإمام مالكٌ وغيره رحمهم الله لمَّا سئلوا عمَّا لا يعلمون، أجابوا بـ«الله أعلم»، وقال أهل العلم: «مَنْ فاته: الله أعلم»، أي: كلمة: «الله أعلم» أن يقولها: «فإنه أُصِيبَ في مقاتله».

واستنبط الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا المسألة العشرين، فقال: «**جواز تخصيص بعض الناس بالعلم دون بعضٍ**»، أي: بالعلم الزائد عن القدر المحتاج إليه فيما يتعلَّق بتفاصيل الدين وأحكامه، ولهذا خصَّ النبيُّ ﷺ معاذًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو مَنْ هو في سابقتِهِ وعلمِهِ وتقدُّمِهِ وفقهِهِ، خصَّه لمَّا كان رديفه على الحمار بهذه المسائل.



أمَّا مسائل العلم ممَّا يقوم به أمرُ الديانة، ويحتاج الناس إليه، فلا يجوز كَتْمها، بل جاء الوعيد الشديد والزجر والتهديد على كتمان العلم، كما في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠]، والنبيُّ ﷺ أمَر بالبلاغ، فقال: «**ليبلغ الشاهد الغائب، ربَّ حامل فِقْهٍ إلى مَنْ هو أفقه منه**»[(١)].

ومن المسائل التي استنبطها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه الآيات والأحاديث: المسألة الحادية والعشرون، قال: «**في تواضعِهِ ﷺ لركوب حمارٍ مع الإرداف عليه**».

قال: فإنَّه ركب الحمار، وأردف عليه معاذًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وفي هذا جواز الإرداف على الدابَّة.

كما نبَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة الثالثة والعشرين على: «**فضيلة معاذٍ** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»؛ لمَّا أردفه النبيُّ ﷺ، ولما خصَّه بهذا البيان: في حقِّ الله ﷻ على العباد، وحق العباد على الله ﷻ، وفي هذه البشارة العظيمة للأمة في أن مَنْ مات لا يشرك بالله شيئًا، أن الله ﷻ لا يعذبه في النار.

ثم ختم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المسائل بقوله: المسألة الرابعة والعشرون: «**عظم شأن هذه المسألة**»، وهي مسألة التَّوحيد، فالتَّوحيد هو الأصل الأصيل، فهو إفراد الله ﷻ بالعبادة وحده لا شريك له، إن هذه المسألة في الحذر من

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦)، من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: حديث حسن. ونقل البغوي في شرح السنة (١/ ٢٣٦) أنه قال: حديث حسن صحيح.

الشِّرك كله؛ أصغره وأكبره، دقيقه وجليله، وعِظَم شأنها فيما بوَّب عليها في هذا التبويب، فرحم الله الشيخ المجدِّد، وجزاه عنَّا، وعن دينه، وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وأعظمه، وأوفره.

٢- باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب

أي: هذا الباب في بيان فضل التوحيد، وأنَّ من فضله العظيم أن الله يُكفِّر الذنوب، ثم من فقهه أنه ترجم عليه بهذه الآية من سورة (الأنعام) في قول الله جلَّ وعلا: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾، وهذه الآية لمَّا نزلت، عظمت على الصحابة رضي الله عنهم، وأشغلتهم وأهمَّتهم، فجاء في حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه قال: لمَّا نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾، قالوا: يا رسول الله، فأيُّنا لم يظلم نفسه؟ فقال ﷺ: «**ليس بذلكم، ألم تسمعوا إلى قول لقمان:** ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان: ١٣]»[(١)]، إنَّه الظلم الذي تحدَّث عنه لقمان، وهذا الحديث رواه الإمام البخاري رحمه الله في «صحيحه» بسنده عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

فقوله جلَّ وعلا: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾، أي: بظلم الشِّرك، لا بالظلم الذي دون الشرك من ظلم العبد نفسَه، وبالمعاصي، أو ظلمه الناس، أو ظلمه الخَلق بالتعدِّي على حقوقهم، فدلَّ على أن المراد بالظلم هنا هو الظلم الأكبر، وهو ظلم العبد ربَّه بأن يجعل حقَّ الله عز وجل لغير الله، فيجعل حقَّ الله عز وجل بالتوحيد والعبادة لغير الله، فهذا ظلمٌ من العبد في حقِّ ربِّه، وإنْ كان العبد عاجزًا وغير قادرٍ على أن يظلم ربه جلَّ وعلا، كما قال سبحانه في أول سورة (الأنعام): بسم الله

(١) أخرجه البخاري (٣٣٦٠) ومواضع، ومسلم (١٢٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

الرحمن الرحيم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنعام: ١].

قال - رحمه الله تعالى - في المسائل: «**فيه مسائل**»، أي: على هذا الباب (باب: فضل التوحيد، وما يكفر من الذنوب).

«**فيه مسائل:**

الأولى: سَعة فضل الله جل وعلا».

أخَذها رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنَّ مَن آمن، ولم يشرك بالله، فإن له الأمن في الدنيا، وله الهداية في الدنيا والآخرة، وهذا من فضل الله ورحمته، فالتوحيدُ فضلُه عظيم، وثوابه كثير جدًّا عند الله عَزَّ وَجَلَّ.

ولهذا، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الثانية: كثرة ثواب التوحيد عند الله عَزَّ وَجَلَّ.**

الثالثة: تكفيره (أي: التوحيد) مع ذلك للذنوب».

فإنَّ التوحيد يَجُبُّ الذنوب ويهدمها، فضلًا من الله جل وعلا، وفيها تفسير الآية من سورة (الأنعام) في قول الله جل وعلا: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّه أردف هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ أَرْدَفها بحديثٍ يُبيِّن هذا المراد في هذه الترجمة في فضل التوحيد، وما يكفر من الذنوب، وهو حديث عُبادة بن الصَّامت الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله،**

وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم، ورُوح منه، وأن الجنة حق، والنار حق، أَدْخلَه الله الجنة على ما كان من العمل»[١]، أي: وإنْ كان عملُهُ قليلًا، وإن كان عملُهُ يسيرًا، ما دام أنه حقَّق هذا التوحيد، «**أدخله الله الجنَّة على ما كان من العمل**»، أخرجاه في «الصحيحين».

ومن فقهه أيضًا: أنَّه ترجم عليه ثالثًا بحديث عُتْبان بن مالك الأنصاري، وهو الحديث الطويل الذي أخرجه الإمامان البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، فإنَّ هذا الحديث على طوله من فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه اقتصر على الجملة الأخيرة منه الدالَّة على المقصود.

قال: ولهما في حديث عُتْبان (يعني: ابن مالك الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ)، قال: قال النبي ﷺ: «**فإنَّ الله حرَّم على النار مَنْ قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**»[٢]، ففيه مناسبةٌ لبيان فضل التوحيد، وهو أنَّه يفيد العموم، وهو عموم مَن وحَّد الله، أن الله - جلَّ وعلا - يحرمه على النار إذا كان قال هذا القول بلسانِهِ قاصدًا بذلك وجه الله عَزَّ وَجَلَّ في قوله: «يبتغي بذلك وجه الله عَزَّ وَجَلَّ».

يقول الشيخ رحمه الله تعالى: «**المسألة الخامسة من مسائل هذا الباب:**

وتأمَّل الخمس الواردة في حديث عُبَادة:

قال: «**مَنْ شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له**»، هذه الأولى.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨) من حديث عُبادة بن الصَّامت الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٥، ١١٨٦، ٥٤٠١، ٦٤٢٢، ٦٩٣٨)، ومسلم (٣٣) من حديث عتبان بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



والثانية: «أن محمدًا عبده ورسوله».

والثالثة: «أن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه».

المسألة الرابعة: «أن الجنة حق».

المسألة الخامسة: «أن النار حق».

فمَن شهد هذه الخمس شهادةَ يقينٍ وحقٍّ وصدقٍ لا مرية، ولا ارتياب، ولا خلل، جزاؤه أنَّ الله ﷻ يُدْخله الجنة على ما كان من العمل، أي: وإنْ كان العمل في هذا قليلًا.

ولهذا، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **المسألة السادسة: «أنك إذا جمعت بينه»،** أي: بين حديث عبادة.

«وبين حديث عتبان بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وفيه: (فإنَّ الله حرَّم على النار مَنْ قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله)»[1].

قال: **«إذا جمعتَ بين حديث عُبَادة وبين حديث عتبان وما بعده، تَبيَّن لك معنى قول: لا إله إلا الله، وتبيَّن لك خطأ المغرورين الذين ظنُّوا أنه بمجرَّد النطق بأن يقول: لا إله إلا الله، يُصْبحون مسلمين مؤمنين وإنْ لم يصلُّوا، وإنْ لم يصوموا، وإنْ لم يعبدوا الله، وإنْ لم ينتهوا عن الشرك به: الشرك الأكبر، أو الكفر الأكبر، أو النفاق الأكبر».**

والكثير يظنُّ هذا الظنَّ الخاطئ في فَهم أحاديث: **«من قال لا إله إلا**

---

(١) سبق تخريجه.

الله...» يظنُّون أن مجرد النطق بها، والتلفُّظ بها وحده كافٍ لأنْ ينجو من النار، وأن يدخل الجنة، وهذا غلطٌ؛ لأنَّه لو كان كذلك، لَقَالها المشركون في حياة النبي عليه الصلاة والسلام، ثم استمرُّوا على ما هم فيه من الشرك، وصَرْف العبادات لغير الله ﷻ، لكن كان المشركون بهذا أصدق من هؤلاء في بيان معناها لمَّا لم يقولوها فيلتزموها.

والعيبُ كلَّ العيب فيمَن قال: (لا إله إلا الله) بلسانه، ثم خالَفها باعتقاده، أو خالفها بفعلِهِ وأركانِهِ، فنعوذ بالله ﷻ من الخذلان، ونعوذ بالله من الجهل، ونسأله - جلَّ وعلا - أن نكون من عباده المخلصين، وأوليائه المُوحِّدين لنا ولكم ولوالدينا ووالديكم، ومشايخنا وأحبتنا من المؤمنين، والله أعلم.

المسألة السابعة: في حديث عتبان بن مالك الأنصاري رضي الله عنه: «**فإنَّ الشرط فيه قوله** ﷺ: (**فإنَّ الله حرَّم على النار مَنْ قال: لا إله إلا الله، يبتغي بها وجه الله**)»[(١)].

فمَنْ قالها يبتغي بها وجه الله ﷻ - ولا بد أن يعمل لله ﷻ، ويُخْلص العمل له ﷻ، ويحذر من الشرك به - حرَّمه الله ﷻ على النار.

ثم أورد رحمه الله في آخر أحاديث هذا الباب (باب: فضل التوحيد، وما يكفر من الذنوب) حديث أبي سعيدٍ الخدري سعد بن مالك بن سنان من بني خدرة من الأنصار رضي الله تعالى عنهم، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «**قال موسى** عليه السلام: (**يا ربِّ، علِّمني شيئًا أذكرك وأدعوك به**)،

(١) سبق تخريجه.

قال الله ﷻ: (قل يا موسى: لا إله إلا الله)، قال موسى عليه السلام: (يا ربِّ، كل عبادك يقولون هذا)، فقال الله: (يا موسى، لو أن السماوات السبعة وعامرهنَّ غيري، والأرضين السبعة في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، لَمَالت بهنَّ لا إله إلا الله)»[1]، رواه ابن حبان والحاكم، وصححه.

وفي هذا من فقه الشيخ رحمه الله عنايتُهُ بالأحاديث، وعنايتُهُ بألفاظها، وعنايتُهُ بتخريجها، فما سبق في حديثي عبادة وعتبان نسبهما إلى «الصحيحين»، وهما كذلك في «الصحيحين»، وفي الباب قبله حديث معاذ بن جبل نسبه إلى «الصحيحين»، أمَّا حديث أبي سعيدٍ الخدري هذا، فرواه ابن حبان والحاكم وصححه، وهذا في عناية الشيخ بألفاظ حديث النبي ﷺ، وتوثيقها بتخريجها من مصادرها، ونَقْل أحكام العلماء عليها، فهذا الحديث صححه الحاكم، وصححه ابن حبان، وقد وافق الحاكم على تصحيحه الذهبي؛ لأنَّ الحاكم لمَّا روى هذا الحديث قال: «حديث صحيح على شرط مسلم».

وهذا الحديث أيضًا رواه الإمام أحمد وغيره بمُصنَّفاتهم في خبر موسى عليه السلام، وما كان بينه وبين الله جلَّ وعلا.

قال الشيخ رحمه الله في استنباط مسألةٍ دقيقةٍ من الفقه على حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: إنَّ موسى عليه السلام قال: «**(يا ربِّ، علِّمني قولًا أو شيئًا**

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (١٩٣٦)، وأبو يعلى في مسنده (١٣٩٣)، والنسائي في الكبرى (١٠٦٧٠)، وأبو نعيم في الحلية (٢/٣٢٨)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٨٠٢)، والمتقي الهندي في كنز العمال (١٩٠٧)، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في كلمة الإخلاص (١/٥٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

أدعوك به)، قال: (يا موسى، قل: لا إله إلا الله)، فقال موسى: (يا ربِّ، كلُّ عبادك يقول: لا إله إلا الله)، فقال ربِّي جل وعلا: (لو أنَّ السماوات السبع وعامرهنَّ غيري، والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، لَمَالت بهنَّ لا إله إلا الله)»[1].

قال الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة الثامنة: «**كَوْن الأنبياء عليهم السلام يحتاجون للتَّنبيه على فضل (لا إله إلا الله)**».

وهذا مأخوذٌ من بيان ربِّي - جلَّ وعلا - لموسى فضل هذه الكلمة، كأنها خَفِيتْ عليه، فبيَّن الله عَزَّوَجَلَّ له فضلها، لا أن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يُحقِّق (لا إله إلا الله)، حاشاه وكلَّا.

ثمَّ قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة التاسعة: «**التنبيه لرجحانها (أي: لا إله إلا الله) بجميع المخلوقات، مع أن كثيرًا مِمَّن يقولها، يخفُّ ميزانه**».

نعم، يخفُّ ميزانه عند الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه لم يُحقِّق (لا إله إلا الله)، والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير بهذا إلى الحديث المُخرَّج في «صحيح البخاري»، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يُؤتَى يوم القيامة بالرجل العظيم السمين، فلا يَزِنُ عند الله جناح بعوضةٍ، واقرأوا إن شئتم:** ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ١٠٥﴾ [الكهف: ١٠٥]»[2].

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة العاشرة في استنباطه، فقال: «**النص على أنَّ الأرضين سبعٌ كالسماوات**».

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فالأَرَضين سبعٌ، والسماوات كذلك سبعٌ؛ ولهذا قال الله جلَّ وعلا: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

ثمَّ ذكر المسألة الحادية عشرة بقوله: «**أنَّ لهن عمَّارًا**».

أي: للسماوات عُمَّارًا، وهُم الملائكة عليهم السلام، كما أنَّ للأرضين عُمَّارًا وهم مَنْ عليها من الإنس والجن.

ثم ذكر رحمه الله المسألة الثانية عشرة، قال: «**إثبات الصِّفات خلافًا للأشاعرة**»؛ لأنَّ الله - جلَّ وعلا - عامر هذه السماوات، وهو فوقها مستوٍ على عرشه الذي يستوعب السماوات، خلافًا للأشعريين، وخلافًا للمتكلمين، وخلافًا للمؤولة والمُعطِّلين الذين نَفَوا استواء الله على عرشه، أو نَفَوا عُلوَّ الله - جلَّ وعلا - على خلقِهِ.

ثم ذكر المسألة الثالثة عشرة المتعلِّقة بالتوحيد، فقال: «**كأنَّك إذا عرفتَ حديث أنسٍ، عرفت أنَّ قوله في حديث عتبان: (فإنَّ الله حرَّم على النار مَنْ قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله، أنه ترك الشرك، ليس قولها باللسان)**».

أي: ليس مجرَّد قولها باللسان؛ لأنَّ الشيخ رحمه الله أورد في هذا الباب (باب: فضل التوحيد، وما يكفر من الذنوب) عقب حديث أبي سعيدٍ الخدري: حديث أنسٍ، فقال رحمه الله: وللترمذي وحسَّنه عن أنسٍ رضي الله عنه قال: سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: «**قال الله تعالى: يا ابن آدم، لو أتيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئًا، لأتيتُكَ بقرابها مغفرة**»[(١)]،

(١) أخرجه الترمذي، كتاب: الدعوات، باب: فضل التوبة والاستغفار...، برقم (٣٥٤٠)، =

وهذا الحديث رواه الترمذي في «جامعه»، وحسَّنه وساقه رَحِمَهُ ٱللَّهُ آخر أحاديث هذا الباب بعد ذكر حديثي عتبان بن مالك، وحديث أبي سعيدٍ الخدري، وحديث عبادة، فذكر أولًا حديث عبادة، ثم حديث عتبان، ثم حديث أبي سعيدٍ، ثم ختم ذلك بحديث أنسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن الله عَزَّ وَجَلَّ قال: «**يا ابن آدم...**»، فهذا حديثٌ قدسيٌّ «**يا ابن آدم، لو أتيتني بقراب الأرض خطايا**»، أي: بملئها، أو ما يقاربها، «**ثم لقيتني**»، أي: يوم القيامة، «**لا تُشْرك بي شَيْئًا**»، أي: موحدًا، وهذا هو الشاهد، «**لأتيتُكَ بقرابها**»، أي: بملئها «**مغفرةً**»، ففيها فضل التوحيد.

ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**تأمَّل الجمع بين كون عيسى ومحمَّدٍ عبدي الله ورسوليه، فلا يعبدان**».

عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عُبِدَ، وفي هذه الأمة مَنْ عَبَدَ رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ محمدًا بأنْ دعاه، واستغاث به، وسأله من دون الله عَزَّ وَجَلَّ، فلمَّا كانا عَبْدين، وَجَب ألَّا يعبدا، وإنما المعبود هو ربُّهما عَزَّ وَجَلَّ.

المسألة الخامسة عشرة: «**معرفة اختصاص الله بعيسى بكونِهِ كلمةً له** ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٥٩﴾ [آل عمران: ٥٩]»، أي: بذِكْرِ أنَّه خلقه بكلمة: (كن).

المسألة السادسة عشرة: «**أنَّ عيسى رُوحٌ من الله.**

والسابعة عشرة: فضل الإيمان بالجنَّة والنَّار.

الثامنة عشرة: قوله على ما كان من العمل».

= من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي».

أي: على قلَّة العمل، لا على أنه فرَّط بفرائض الله ﷻ.

التاسعة عشرة: أن الميزان له كفتان.

وهذا من فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب وفي هذه المسائل.

٣- باب من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب

(مَن حقَّق التوحيد)، أي: أخلصه لله ﷻ، ونقَّاه، وصفَّاه من شوائب الشرك والبدع، جزاؤه: دخول الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ.

وهذا التبويب بحقِّ ذاته هو فقهٌ من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لِمَا سيسوقه تحت هذه الترجمة من الآيات والأحاديث الدالة على أن مَن حقَّق التوحيد لله ﷻ في هذه الدنيا، استحقَّ دخول الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ.

ومن فِقْهِهِ أيضًا: أنه ترجم عليها أولًا بقول الله - جلَّ وعلا - في آخر سورة (النحل): «﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٢٠﴾ [النحل: ١٢٠]»، فإبراهيم الخليل - عليه الصلاة والسلام - كان الموحِّد في زمنٍ عمَّ فيه الشرك وطمَّ، فلهذا وصَفه الله - جلَّ وعلَا - بكونه أُمَّة؛ لأن العبرة ليس بكثرة العدد، وإنما العبرة بما عليه هذا العدد ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾؛ لأنه قانتٌ لله ﷻ، «حنيفًا»، أي: مائل عن الشِّرك، ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٢٠﴾.

قال: «**وقول الله جلَّ وعَلا:** ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ٥٩﴾ [المؤمنون: ٥٩]».

والآية وإنْ جاءت في سياق مذمَّة المشركين، لكن الله - جلَّ وعلا - وصف فيها المؤمنين بهذا الوصف ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ٥٩﴾، وهؤلاء المؤمنون المفلحون ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ١﴾ [المؤمنون: ١]، فذكر من أوصافهم ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ٥٩﴾، فمع إحسانهم بالصلاة،

وعملهم الصالح، وإشفاقهم وخوفهم من الله جلَّ وعلا، وإيمانهم بآياته، ذكر جلَّ وعَلا: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [المؤمنون: ٥٧ - ٥٩]، فعَدمُ شِرْكِهم بالله ﷻ جعلَهم في هذا الفضل فيما هُم فيه من التوحيد، وأنَّ الله ﷻ يُكفِّر لهم الذنوب.

ثم ساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديث العظيم المتعلِّق بدخول الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ، وهو الحديث المشهور عند أهل العلم بحديث الرقية، أو حديث السبعين ألفًا، حيث يذكرونه بما يتميَّز به، وهو حديثٌ أخرجه الإمامان البخاري ومسلم رحمهما الله.

قال الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «التوحيد» بعد سياق الآيتين: «**وعن حصين بن عبد الرحمن قال: كنتُ عند سعيد بن جبير، فقال: أيكم رأى الكوكب الذي انقض البارحة؟ فقلت: أنا، ثم قلت: أما إنِّي لم أكن في صلاةٍ، ولكني لدغت، فقال سعيدٌ: فما صنعت؟ قلت: ارتقيتُ**».

أي: رقيتُ نفسي، «ارتقيت»: إمَّا رقيتُ نفسي، أو طلبتُ مَن يرقيني.

«**قال: ما حملك على هذا؟ قال: حديثٌ حدَّثناه الشعبي. قال: وما حدَّثكم؟ قال: حدثنا عن بريدة بن الحصيب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «لا رقية إلا من عينٍ أو حمةٍ»**[1]، فكأنَّ حصين بن عبد الرحمن طلب مَنْ يرقيه.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٥) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ومسلم (٢٢٠) من حديث بريدة بن الحصيب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو جزء من الحديث الطويل الآتي تخريجه.

«فقال له سعيدُ بن جبير: قد أحسن مَن انتهى إلى ما سمع، ولكن حدثنا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «عُرِضتْ عليَّ الأمم، فرأيتُ النبيَّ ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل، والنبي ومعه الرجلان، والنبي وليس معه أحدٌ؛ إذ رفع لي سوادٌ عظيمٌ، فظننتُ أنهم أُمَّتي، فقيل: هذا موسى وقومه، فنظرتُ، فإذا سوادٌ عظيمٌ»، أي: أعظم من الأول.

«فقيل: هذه أُمَّتك، ومعهم سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ.

ثم نهض عليه الصلاة والسلام، فدخل منزله، فخاض الناس في أولئك؛ فقال بعضهم: فلعلَّهم الذين اصطحبوا رسول الله ﷺ. وقال بعضهم: فلعلَّهم الذين وُلِدُوا في الإسلام، فلم يشركوا بالله شيئًا، وذكروا أشياء، فخرج عليهم ﷺ، فأخبروه بما خاضوا به، قال: (هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون).

فقام عكَّاشة بن محصن الأسدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: (أنت منهم)، ثم قام رجلٌ آخر أُبْهم ذكره واسمه في هذا الحديث، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال ﷺ: سبقك بها عكَّاشة)»، أخرجاه في «الصحيحين»[(١)].

فهذا الترتيب فيما ترجم عليه رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا التبويب بقوله: [بابٌ: من حقَّق التوحيد، دخل الجنة بغير حساب].

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٦٥٤١)، وأخرجه بتمامه مسلم (٢٢٠) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثم قال: «**وفيه مسائل**».

ورتَّب عليه ثنتين وعشرين مسألةً.

«**الأولى: قوله: معرفة مراتب الناس في التوحيد**».

أي: منهم مَنْ يُحقِّقه، ومنهم مَنْ لا يُحقِّقه بالكمال، ومنهم مَنْ يُحقِّق الكمال الواجب، ومنهم مَنْ يشوب توحيده ما يشوبه.

«**المسألة الثانية: ما معنى: تحقيقه**».

وهو كما ذكر العلماء: تخليصه وتنقيته من شوائب الشرك والبدع، وشوائب الذنوب والمعاصي.

«**المسألة الثالثة: ثناؤه - جلَّ وعلا - على إبراهيم الخليل بكونِهِ لم يكن من المشركين**».

«**الرابعة: ثناؤه على سادات الأولياء بسلاماتهم من الشِّرك**»، أي: موجب مدح الله وثنائِهِ لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ هو خلوصه ونقاؤه من الشرك.

«**المسألة الخامسة: كون ترك الرقية والكَيِّ من تحقيق التوحيد**».

ومعنى ترك الرقية: ألَّا يطلب من أحدٍ أن يرقيه، وهذا فقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا الباب، ويترك الكي؛ لأنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يحب النار، ولهذا قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن يكن الطب في شيءٍ، ففي ثلاث: شرطة محجمٍ، ولعقةٍ من عسل، وكيةٍ من نار، وأنا أكره النار**»[1]، فتَرْكُ الرقية توكلٌ على الله عَزَّوَجَلَّ، وتَرْكُ الكيِّ توكلٌ على

(١) أخرجه البخاري (٥٦٨٣)، ومسلم (٢٢٠٥) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ خَيْرٌ، فَفِي شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ لَذْعَةٍ مِنْ =

الله ﷻ، وهو من تحقيق التوحيد.

«**السادسة: كون الجامع لتلك الخصال**» الموجبة لدخول الجنَّة بغير حساب «**هو التوكل**»، يقول ﷺ: «**هُمُ الذين لا يتطيرون، ولا يسترقون، ولا يكتوون**»، قال: «**وعلى ربهم يتوكلون**»، فهذا هو الجامع لهذه الخصال الموجب لدخول الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ، وهو تحقيق التوكل على الله جلَّ وعلا.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: «**المسألة السابعة: عمق عِلْم الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لمعرفتهم أنَّهم لم ينالوا ذلك إلا بعمل**»، أي: لم ينالوا دخول الجنة بغير حسابٍ إلا بعملٍ، ولهذا ظنوا أن هؤلاء سابقة الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ومنهم مَن ظنَّ أنهم الذين ماتوا ولم يشركوا، ومنهم الذين ظنوا أنهم الذين وُلِدُوا في الإسلام، فلم يشركوا بالله شيئًا.

وفي هذا المسألة الثامنة: «**حِرْصهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ على الخير**».

وقال رَحِمَهُ اللهُ بعدها في المسألة التاسعة: «**فيها فضيلة هذه الأمة بالكميَّة والكيفيَّة**»؛ لأنَّ أكثر مَن يدخل الجنة هم من أُمَّته، كما دلَّ عليها حديث السبعين ألفًا، فإنهم سيدخلونها في سوادٍ عظيمٍ، ومعهم سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ.

وقد جاء في روايةٍ في غير «الصحيحين» عند أحمد وغيره أنهم سبعون ألفًا، ومع كل ألفٍ سبعون ألفًا، فدلَّ على أن المراد منها هنا كثرة عدد مَنْ يدخل الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ من هذه الأمة؛ لتحقيقهم التوحيد، وقيامهم بالتوكُّل على الله جلَّ وعَلا، نسأل الله ﷻ أن نكون من هؤلاء.

= نَارٍ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ».

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «**المسألة العاشرة: فضيلة أصحاب موسى** عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وهُمُ الذين آمنوا بموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، واتبعوه، وصبروا على إيمانهم حتى ماتوا على ذلك؛ لأنه أُرِيَ ﷺ - ورؤياه وحيٌ - سوادٌ عظيمٌ من أتباع موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يدخلون الجنة، ظنَّهم أنهم من أمته، «**فقيل: هذا موسى وقومه**»، ففيه فضلُ مَنْ آمن بموسى لله ربِّ العالمين، وأن هذا من المؤمنين، وإنْ كان منسوبًا إلى ملَّة اليهود، أو ملَّة بني إسرائيل، وذلك قبل أن يُبعَث نبيُّنا عليه الصلاة والسلام، ومَنْ آمن من اليهود، أو من أهل الكتاب بنبيِّنا ﷺ، أدرك الأجرين والثوابين، أجرَ إيمانه بموسى، وأجرَ إيمانه بمحمدٍ عليهما الصلاة والسلام، وهذا الفضلُ لأصحاب موسى الذين آمنوا به مُنوَّهٌ عنه في قول الله جلَّ وعلَا: ﴿۞ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣].

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «**المسألة الحادية عشرة: عرض الأمم عليه عليه الصلاة والسلام**»، وهذا العرض من الله عَزَّ وَجَلَّ تشريفٌ لهذا النبي ﷺ، وتشريفٌ له بالعلم، وبأنه رأى مقامات الأنبياء عليهم السلام قبله، ومقامات الناس في اتِّباعهم لهم.

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «**المسألة الثانية عشرة: أن كلَّ أمةٍ تُحشَر وحدها مع نبيِّها**» بما كَشَفه الله عَزَّ وَجَلَّ من علم الغيب في مقام الحشر يوم القيامة لهؤلاء الأنبياء، وهذا المقامُ من علم الغيب الذي اختصَّ الله عَزَّ وَجَلَّ به، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يكشفه لمَن شاء من خلقِهِ، كما قال جلَّ وعلا: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧]، فمَن ارتضاه من رسولٍ - سواء من الملائكة، أو من رسل

الإنس - فإنَّه يكشف له من الغيب بعضه، لا كله، وهذا ممَّا كشفه الله ﷻ لنبيِّنا عليه الصلاة والسلام.

ثم أشار الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى المسألة الثالثة عشرة في فقهه لهذا الحديث، ولهذا التبويب في قوله: «**قلَّة مَن استجاب للأنبياء**»، لمَّا رأى «**النبي ومعه الرجل، والنبي ومعه الرجلان، والنبي ومعه الرهط، والنبي وليس معه أحد**»، عليهم الصلاة والسلام، وليس العبرة بكثرة الأتباع، وإنَّما العبرة ببيان وإبلاغ دين الله جلَّ وعلا، فمَن اهتدى، فمن الله ﷻ له، نسأل الله ﷻ أن يشملنا بهدايته جميعًا.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة عشرة: أن مَنْ لم يُجِبْه أحد، يأتي وحده**»، أي: مَن لم يُجِبْه أحدٌ من أتباعه، يأتي النبي وحده يوم القيامة.

«**المسألة الخامسة عشر: ثمرة هذا العلم، وهو عدم الاغترار بالكثرة، وعدم الزهد بالقلة**».

وهذه المسألة مشمولةٌ من هذا الحديث، ومن قول الله - جلَّ وعلا - فيما سَاقَه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول الترجمة: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ [النحل: ١٢٠]، فهو الموحِّد الوحيد في زمنٍ عمَّ فيه الشرك وطمَّ.

فالعِبْرة ليست بكثرة الأعداد، ولا الزهد بالقلة، فإنَّ أكثر الناس غير مؤمنين ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾﴾ [يوسف: ١٠٣]، وقال الله جلَّ وعلا: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، فالعبرة ليست بالكثرة يُفاخَر بها، وإنما العبرة بما عليه هؤلاء القلة أو الكثرة.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السادسة عشرة: الرُّخصة في الرقية من العين والحمة**»، فيجوز أن يطلب الإنسان مَنْ يرقيه إذا أُصِيبَ بعين حاسد، أو بذوات السموم، والأفضل أن يرقي نفسه بأن يتوجَّه إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولا يتَّجه إلى الراقي؛ لئلَّا ينصرف قلب هذا المريض إلى الراقي، فيظن أنَّ معه شيئًا، فينخدش عندئذٍ توحيده بالله عَزَّ وَجَلَّ بذلك.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السابعة عشرة: عُمْق عِلْم السلف رحمهم الله؛ لقول سعيد بن جبير: «قد أحسن مَن انتهى إلى ما سمع، ولكن كذا وكذا»، فعلم أن الحديث الأول لا يخالف الثاني**»، وهذا يدلُّ على أن السلف الصالح من التابعين، وقبلهم الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وبعدهم أتباع التابعين عندهم من العلم العميق، والإيمان الكبير الراسخ ما هو سببٌ لترسم طريقهم لينجو المسلم في منهجه في الدنيا بانتظامِهِ في سبيلهم، وانتسابه إليهم.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثامنة عشرة: بُعْد السلف عن مدح الإنسان بما ليس فيه**»، وهذا مأخوذٌ من قول حصين بن عبد الرحمن: «إنِّي رأيت الكوكب الذي انقض البارحة، أما إنِّي لم أكن في صلاةٍ، ولكنِّي لدغت»؛ لئلَّا يمدح أنه إنَّما قام في تلك الساعة ليصلي لله عَزَّ وَجَلَّ، ويقوم الليل.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة التاسعة عشرة: في قوله لعكاشة بن محصن** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **(أنت منهم)**»، أي: من السبعين ألفًا.

«**هذا علمٌ من أعلام النبوة**»؛ لأنه أخبر عكَّاشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بأنه من أهل الجنة، وأنه ممَّن يدخلها بغير حساب، ولا عذابٍ.



وهذا فيه المسألة العشرون: «**فضيلة عكاشة** رضي الله عنه»، وفيه أيضًا فضلُ الصحابة رضي الله عنهم، وحرصهم وتسابقهم إلى الخير.

أمَّا المسألة الحادية والعشرون والثانية والعشرون، فقال الشيخ رحمه الله: «**استعمال المعاريض، وحُسْن خُلُقه** صلى الله عليه وسلم»، أمَّا المعاريض، ففي قوله للرجل لمَّا قال: ادع اللهَ أن أكون منهم، كما دعا لعكَّاشة، قال: «**سَبقَك بها عكَّاشة**»، ولم يقل له عليه الصلاة والسلام: أنت لستَ منهم، أو لم يبلغ عملُك أن تكون من هؤلاء، وإنَّما هذا من كمال أدبِهِ، وحسن دلِّه وخلقه عليه الصلاة والسلام.

وهذا فقه الشيخ رحمه الله على هذا الباب: [باب من حقق التوحيد، دخل الجنة بغير حساب]، وأنه سببٌ لدخول الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ، فالشيخ المجدِّد رحمه الله في كتاب (التوحيد) بدأه بقوله: «[**كتاب التوحيد**]، **وقول الله جلَّ وعَلا**: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]».

ثم رتَّب بعده أول أبواب كتاب التوحيد، وترجم عليه بقوله: [**باب فضل التوحيد، وما يُكفِّر من الذنوب**].

ثم بابًا ثانيًا: [**باب من حقَّق التوحيد، دخل الجنة بغير حسابٍ**].

ثم رتَّب عليه بابًا ثالثًا في: [**باب الخوف من الشرك**].

وهذا الترتيب في هذا التبويب بديعٌ، يدلُّ على فقه هذا الشيخ رحمه الله، وحُسْن ترتيبه لهذه الأبواب بعضها على بعض، فأوَّلُ الكتاب في ذِكْر حقِّ الله - جلَّ وعلا - على عبيده من المُكلَّفين من الإنس والجن، أن يَعْبدوه وحده، ولا يشركوا به شيئًا، الذي هو معنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله).

ثم جعل أوَّل أبواب التوحيد عليه في فضل التوحيد العظيم، وما جاء فيه من الآيات والأحاديث عن النَّبيِّ ﷺ.

ثم رتَّب عليه بابًا آخر: أنَّ من حقَّق التوحيد، دخل الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ، وهؤلاء المُحقِّقون للتوحيد هم الكُمَّل، وهم الصفوة، وهم الخلاصة من بين عامَّة الموحِّدين وعامة المؤمنين، فهذا ترتيبٌ بديعٌ من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا التصنيف، فإنه أول ما ذكر بعد هذه المقدمة (حقُّ الله على عباده بأن يُوحِّدوه بالعبادة، ولا يشركوا به شيئًا) أنْ ذكَر فضل التوحيد، وما يُكفِّر الله - جلَّ وعلا - بهذا التوحيد من الذنوب كلها، صغيرها وكبيرها.

ثم ذكر بعدها الخلاصة في أهل الصفوة، وهم مَنْ حققوا التوحيد تحقيقًا يحبه الله عَزَّ وَجَلَّ من عبده، فإنَّ نواله وجزاءه عند الله عَزَّ وَجَلَّ: أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يدخله الجنة بغير حسابٍ، وبغير عذابٍ.

ثم رتَّب بعد ذلك بابًا ثالثًا، قال: «باب الخوف من الشرك»، فإنه لمَّا أبان رَحِمَهُ اللَّهُ عن التوحيد، ثم أبان عن فضله وما يكفر الله - جلَّ وعلا - به من الذنوب، ثم أبان بعد ذلك عن أنَّ من حقَّق التوحيد لله - جلَّ وعلا - تحقيقًا كاملًا، أو يقرب من الكمال، جزاؤه أن الله يدخله الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ.



٤- باب الخوف من الشرك

إنَّ المؤمن إذا عرف التوحيد، وعرف فضله، وعرف مزيَّة تحقيقه في دخوله الجنة بغير حسابٍ يحاسب عليه في العرصات، وبغير عذابٍ يعذب به؛ سواء عند موته، أو في برزخه، أو في القيامة، ذكر باب الخوف من الشرك ليخاف من هذا الشرك أن يقع فيه، الشرك كله؛ صغيره وكبيره، دقيقه وجليله، كثيره ويسيره، فيبقى قلبُهُ متعلقًا طائرًا إلى الله ﷻ بالتوحيد، محاذرًا من الوقوع فيما يناقضه، وهو الشرك.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: أنه ترجم على هذا الباب [**باب الخوف من الشرك**]، بآيةٍ كريمةٍ انتقاها من القرآن الكريم، دالَّة على هذا المقصود بهذا التبويب، فقال: «[**باب الخوف من الشرك**]».

وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]».

وهذه آيةٌ جاءت في موضعين في سورة (النساء)، وهي أنَّ الله - جلَّ وعلا - لا يغفر أن يُشْرك به، ويغفر ما دون ذلك من سائر الذنوب، ولكنَّ هذه المغفرة معلقة ومناطة بمشيئة الله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾.

ومن فقهه أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه ترجم عليها بآيةٍ أخرى دالة على الخوف من الشرك.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قال الخليل إبراهيم عليه وعلى نبيِّنا الصلاة والسلام:** ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ٣٥﴾ [إبراهيم: ٣٥]»، ففي هذا دعاءٌ من حبيب الرحمن أبي الأنبياء - عليهم جميعًا الصلاة والسلام - أن يجنِّبه هو وبنيه من الأنبياء والرُّسل إسماعيل وإسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب، ومن وراء يعقوب يوسف، ثم إلى خاتمهم محمد صلى الله عليهم جميعًا وسلم، فهذا الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ يدعو ربَّه عَزَّ وَجَلَّ أن يُجنِّبه وبنيه الوقوع في الشرك من خلال عبادة الأصنام.

ومِنْ فقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه ترجم على الآيتين في هذا الباب بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**(أخوفُ ما أخاف عليكم: الشرك الأصغر)، فسئل عنه، فقال: (الرياء)**»[1]؛ لأنَّ الرياء شأنه أنه يشعُّ في النفوس، وقد لا يُلْقى له بال، فكان هذا الرياء الذي يرد عليه نوعا الشرك الأكبر والأصغر - من أعظم ما خافه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أُمَّته.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وعن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (مَنْ مات وهو يدعو من دون الله ندًّا، دخل النار)، رواه البخاري**»[2]، وهذا فيه التحذير من الشِّرك، وفيه بعث الخوف في قلوب المؤمنين والمُوحِّدين من أن يشركوا؛ لأن مَن مات وهو يشرك، فإنَّ وعيده أن الله - جلَّ وعلا - يدخله النار، ومَن أدخله الله عَزَّ وَجَلَّ النار على جهة الخلود، فإن الله حرَّم عليه الجنة.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٦٨٠، ٢٣٦٨٦)، والبيهقي في الشعب (٦٨٣١)، من حديث محمود بن لبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجوده العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في السلسلة الصحيحة (٩٥١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٩٧)، ومسلم (٩٢)، ولفظ البخاري: عن عبد الله: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلمة وقلت أخرى قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من مات وهو يدعو من دون الله ندًّا دخل النار**» وقلت أنا: من مات وهو لا يدعو لله ندًّا دخل الجنة.

ثم ترجم على هذا التبويب بحديثٍ ثالثٍ نَسَبه إلى الإمام مسلم في «صحيحه»، حيث قال الشيخ المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولمسلمٍ عن جابرٍ** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **أنَّ رسول الله** ﷺ **قال: (مَنْ لقي الله لا يشرك به شيئًا، دخل الجنَّة، ومَن لقيه يشرك به شيئًا، دخل النار)**» [(١)]، ففيه مع فضل التَّوحيد ومخافة الشرك، والحذر منه، والبُعْد عنه أنَّ عاقبته أنه سببٌ لدخول النار على جهة الخلود فيها إن كان الشِّرك أكبر.

وفي هذا التبويب بإطلاقه هكذا [باب الخوف من الشرك]، تحذيرٌ من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما دَرَج عليه السلف الصالح من الشرك كله؛ أكبره وأصغره، دقيقه وجليله، كثيره وقليله، وليس فيه ما جَنَح إليه بعضهم من التفصيل فيما بين الشرك الأكبر والأصغر؛ إذ الخوف والخشية واجبة منهما جميعًا، ليبقى المؤمن الموحِّد المخلص لله - جلَّ وعلا - على حذرٍ ووَجلٍ من هذا الشرك كله، فنسأل الله - جلَّ وعلَا - بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يقينا الشرك كله، أصغره وأكبره، دقيقه وجليله، وأن يَرْضى عنَّا رضاءً لا يسخط علينا معه أبدًا، إنه سبحانه أكرم مسؤول، وأعظم مرجي مأمول.

إذًا، تَرْجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بابًا في أول كتاب (التوحيد)، قال: [باب الخوف من الشرك]، وذكر فيه آيتين، وثلاثةً من أحاديث النبي ﷺ الصحيحة المستدعية لخشية المؤمن وخوفه وتخويفه من الوقوع في الشرك.

وذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائل هذا الباب [باب الخوف من الشرك]، ذكر فيه إحدى عشرة مسألة، بدأها بقوله:

---

(١) أخرجه مسلم (٩٣) من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

«فيه مسائل:

الأولى: الخوف من الشرك»؛ لأنَّ التبويب في قوله: [باب الخوف من الشرك]، وترجم عليه بآيتين:

* آية سورة (النساء): ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

* وآية قول إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ٣٥﴾.

ففي قوله: [باب الخوف من الشرك]: أنَّ فيها «**الأولى: الخوف من الشرك**»، حيث خَافَه أنبياء الله ﷻ، وحيث إنَّه الذنب الذي لا يغفره الله ﷻ لصاحبه، استدعى ذلك أن يخافه المؤمن خوفًا عظيمًا.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: أن الرياء من الشرك**»، وهذا في وصيَّة النبي ﷺ لأُمَّته لمَّا قال: «**ألا أخبركم بما هو أخوفني عليكم؟**»، فسئل عنه، فقال: «**الشرك الأصغر**»، ثم سئل عنه، فقال: «**الرياء**»، ففيه أن الرياء من الشرك، وهذا ظاهرٌ، فإنَّ الرياء يسيره - وهو الطارئ على العباد - من الشرك الأصغر، فإذا اشتمل الرياء على العبادة كلها، أو كان الرياء في عبادة الإنسان، فإنَّه من الشرك الأكبر، كما كان عليه المنافقون، حيث وصَفهم الله - جلَّ وعلا - بقوله: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا ١٤٢﴾ [النساء: ١٤٢].

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة: أنه من الشرك الأصغر**»، فالرياء في أصلِهِ من الشرك الأصغر، وهذا في الرياء الطارئ، غير الرياء المستحكم على العبادة، فلا شكَّ أنه من الشرك الأكبر، أما الرياء الطارئ الذي لم يدفعه

المسلم المتعبِّد، فإنَّه في أصله من الشرك الأصغر.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: أنه أخوف ما يخاف منه على الصالحين**»، وهو الرياء؛ لأنه يَسْري في النفوس، وقد لا يُلْقي له الصالح والمؤمن بالًا، أو لا يُلْقي له كبير بالٍ، فعندئذ يقع فيه، ويترتب عليه وعيده الذي تُوعد عليه، وفي مخافة النبي ﷺ على أمته الرياء أشد من مخافته عليهم الدجال - تنبيهٌ إلى نُكْتتين:

الأولى: أن الدجَّال لا يفتتن به إلا مَنْ خرج عليهم في آخر الزمان، فكل مَنْ مات قبل خروج الدجال، فهو سالمٌ ناجٍ من فتنته وشرِّه.

الثانية: أن الرياء لا يَسْلم منه الناس، لا في أول الزمان، ولا في أوسطه، ولا في أواخره، وكذلك في شأن الإنسان مع نفسه في تفقّده التفقُّد اللائق في قلبه وأعماله، فعندئذٍ لعلَّه أن يسلم، وأما إذا لم يحرص على هذا، فإنه قد يصيبه الرياءُ منه بشوائبه، وعند ذلك يقع المحذور الذي خافه على أُمَّته نبينا محمد ﷺ.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة**»، أي: الفائدة الخامسة من هذا الباب: «**قرب الجنة، وقرب النار**».

وهذا مأخوذٌ من حديثي ابن مسعود وجابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبيِّ ﷺ: «**مَن مات وهو يدعو من دون الله ندًّا**»، أي: شريكًا في العبادة «**دخل النار**»[(١)]، وفي حديث جابرٍ: «**مَنْ لقي الله لا يشرك به شيئًا، دخل الجنَّة، ومن لقيه يشرك**

(١) أخرجه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾، برقم (٤٤٩٧)، ومسلم (٩٢)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

به شيئًا، دخل النار»[1]، فهذا فيه أنَّ الجنة قريبة، وكذلك النار قريبة، ما بين المكلَّف وبينها إلا أن يموت.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة السادسة، وهي الفائدة السادسة المستفادة في فقه هذا الباب: «**الجمع بين قربهما في حديثٍ واحدٍ**»، إشارة لما في «صحيح مسلم»، عن جابرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**مَن لقي الله لا يشرك به شيئًا؛ دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئًا؛ دخل النار**»، فجمع بين قربهما في حديثٍ واحدٍ.

ثم ذكر المسألة السابعة المستنبطة في هذا الباب في قول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أنَّ مَن لقيه**»، أي: الله عَزَّ وَجَلَّ «**لا يشرك به شيئًا، دخل الجنة، ومَن لقيه يشرك به شيئًا، دخل النار، ولو كان من أعبد الناس**»؛ لأنَّ الشرك لا حصانة له، وإنما الحصانة هي في توحيد الله عَزَّ وَجَلَّ، وفي إفراده بالعبادة.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثامنة، فقال: «**المسألة الثامنة: المسألة العظيمة: سؤال الخليل له ولبنيه - عليهم الصلاة والسلام - وقاية عبادة الأصنام**»، فإبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ دعا ربَّه له (أي: لنفسه)، ودعا ربَّه لبنيه: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ۝٣٥﴾؛ لأنَّ عبادة الأصنام من أوضح صور الشِّرك، فإذا كان هذا في حال إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فمَن يأمن الشرك بعد الخليل عليه وعلى أنبياء الله جميعًا الصلاة والسلام؟!!

---

(١) أخرجه مسلم (٩٣)، بلفظ: عن جابر قال: أتى النبي ﷺ رجل فقال يا رسول الله ما الموجبتان فقال: «**من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار**».

ثم ذكر المسألة التاسعة في قول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**اعتباره**»، أي: الخليل «**بحال الأكثر؛ لقوله جلَّ وعَلا:** ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِۖ﴾ [إبراهيم: ٣٦]»، فإن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لمَّا دعا ربه أن يُجنِّبه هو وبنيه عبادة الأصنام، ذكر العلة، وهي المعتبرة بقوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِۖ﴾، أي إنَّ أكثر أسباب دخول الناس الشرك هي في عبادة هذه الأصنام التي هي رموزٌ لأولئك الأولياء والصالحين والشفعاء، جعلهم يتَّخذونهم وسائط وشفعاء وأولياء بينهم وبين الله جلَّ وعَلا.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة العاشرة، حيث قال: «**فيه تفسير: (لا إله إلا الله)، كما ذكره البخاري**» في حديث ابن مسعود: «**مَن مات وهو يدعو من دون الله ندًّا، دخل النار**»، وتفسير: (لا إله إلا الله): أنَّها توحيد الله عَزَّ وَجَلَّ، وإفراده بالعبادة، وأنَّ الذي يناقضها هو الشرك، وهو أن يشرك الإنسان مع الله غيره؛ سواء في الدعاء، أو في الذبح، أو في النذر، أو في غيرها من أنواع العبادة الَّتي لا يجوز صرفها، ولا أداؤها إلا لله عَزَّ وَجَلَّ وحده دونما شريكٍ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الحادية عشرة التي ختم بها مسائل هذا الباب (باب الخوف من الشرك)، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الحادية عشرة: فضيلة مَن سلم مِنَ الشرك**»، فإنَّ هذه الفضيلة أنه يبقى في الدنيا مؤمنًا موحدًا، ويوم القيامة يَسْلم وينجو من عذاب الله عَزَّ وَجَلَّ في النار، فلا يدخلها إلا إذا دخلها بذنوبه الأخرى، أمَّا أن يخلد فيها، فلا، فإنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ حرَّم على النار تخليدًا فيها مَنْ قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله عَزَّ وَجَلَّ[1].

فأفاد هذا الباب هذا الفقه العظيم في مخافة المؤمنين وخشيتهم من أن

(١) أخرجه البخاري (٥٤٠١)، ومسلم (٣٣) من حديث محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

يقعوا في الشرك، فلنحذره ولنحذر الرياء ووسائل الشرك وطرائقه التي توصل لغايةٍ قبيحةٍ، وهي أنَّ الله ﷻ يُدْخل صاحبها النار على جهة الخلود فيها، فنسأل الله - جلَّ وعلا - النجاة من النار، والفوز بالجنة، وأن نكون من عباده المُوحِّدين، ومن أوليائه المخلصين، وأن يرضى عنَّا ومشايخنا وولاة أمورنا وجميع المسلمين رضاءً لا يسخط علينا معه أبدًا، إنه سبحانه وتعالى أكرم مسؤول، وأعظم مرجي مأمول، والله تعالى أعلم.

إذًا، بدأ الشيخ رحمه الله كتابه بـ [كتاب التوحيد]، وقول الله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾، ثم ثنَّى عليه بهذا الباب [باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب]، ثم ثلَّث بـ [باب مَنْ حقق التوحيد، دخل الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ]، ثم بوَّب بابًا قال: [باب الخوف من الشرك].

ثم بوَّب بعد ذلك بابًا آخر، قال: «**[باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله]**»، فإنَّ المؤمن لمَّا تبيَّن التوحيد، وعرف فضله، وعرف أجره، وأن الله يُكفِّر به الذنوب، وأن من حقَّق التوحيد، استحقَّ دخول الجنان بغير حسابٍ، ولا عذابٍ، ثم عطف على تخويف أهل الإيمان من الشرك والوقوع فيه، ذكر بعد ذلك الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله، أي إنَّك إذا وحَّدت الله ﷻ أيها المؤمن في نفسك، وحذرت وخفت من الشرك أن تقع فيه قولًا وعملًا واعتقادًا، بقي عليك أن تدعو غيرك إلى هذا الذي خصَّك وميَّزك به الله ﷻ، وميَّزك، وهو أن تكون من الموحِّدين، فتدعو غيرك من عباد الله المكلفين إلى شهادة أن لا إله إلا الله، الذي هو حقيقته: دعوة إلى التوحيد.



٥- باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلَّا الله

من فقهه على هذا الترتيب وهذا التناسق بين هذه الأبواب: حُسْن اختياره للآيات والأحاديث في كل باب يبوب عليه، ويترجم عليه، فذكر في هذا الباب المترجم عليه بقوله: (باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله):

قال: «**وقول الله** ﷻ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١٠٨﴾ [يوسف: ١٠٨]».

والآية في آخر سورة (يوسف) عليه السلام في إبانة منهج - بل مناهج - أنبياء الله قاطبةً عليهم وعلى نبيِّنا أفضل صلاة وأزكى سلام - أنَّ دعوتهم إلى الله ﷻ قائمة على العلم الذي هو البصيرة، وأن من اتَّبعهم بهذا المنهج إنما هو متبعٌ لأنبياء الله ﷻ.

ثمَّ ختم سبحانه وتعالى الآية بقوله: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾، أي: نُنزِّه الله ﷻ عن كلِّ عيبٍ ونقصٍ، ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١٠٨﴾، وفي هذا التحذير والتخويف من الشرك، وأن الدعاء إلى ضدِّ الشرك، وهو تحقيق التوحيد بتحقيق (لا إله إلا الله).

قال الشيخ رحمه الله بعد ذلك في حُسْن اختياره للأحاديث: «**وعن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنَّ النبي ﷺ لمَّا بعث معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن، قال: (إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله)**[1]».

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٤٧)، ومسلم (١٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وفي روايةٍ: (إلى أن يُوحِّدوا الله[1]، فَإنْ هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أنَّ الله افترض عليهم خمس صلوات في كلِّ يوم وليلة، فإنْ هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أنَّ الله افترض عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم، فإنْ هم أطاعوك لذلك، فإيَّاك وكرائم أموالهم، واتقِ دعوة المظلوم، فإنَّه ليس بينها وبين الله حجاب)، **أخرجاه**»، أي: أخرجاه صاحبا «الصحيحين»: الإمامان البخاري ومسلم[2].

وترجم عليها أيضًا بحديثٍ آخر، قال فيه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولهما**»، أي: البخاري ومسلم «**عن سهل بن سعدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال يوم خيبر: (لأعطين الراية غدًا، رجلًا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه)، فبات الناس يَدُوكون ليلتهم تلك**»، أي: يخوضون ويتوقعون «**(أيهم يعطاها؟ فلما أصبحوا، غدوا على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كلهم يرجو أن يُعطاها)**»، لا حبًّا في الإمارة، ولكن رغبةً في هذه المنزلة الشريفة أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يحبُّه، ويحبُّه رسوله، وأنه هو يحبُّ الله ورسوله، وأن الله عَزَّ وَجَلَّ يفتح عليه.

فقال - عليه الصلاة والسلام - لمَّا انصرف إلى الناس، قال: «**(أين عليُّ بن أبي طالب؟)**»، **فقيل: يشتكي عينيه يا رسول الله، فأرسلوا إليه، فأتي به رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فبصق النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عينيه، ودعا له، فبرئ كأن لم يكن به وجعٌ، فأعطاه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الراية، وقال: (انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حقِّ الله تعالى فيه، فو الله لأنْ يهدي الله بك رجلًا واحدًا...)**»، وهذا هو موضع الشاهد من سوق هذا الحديث

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٥، ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٤٣٤٧)، ومسلم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(حديث سهل) في هذا الباب، باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله.

قال ﷺ يحلف وهو الصادق البار ولو لم يحلف: «**فو الله، لأنْ يهدي الله بك رجلًا واحدًا، خير لك من حُمْر النعم**»[(١)].

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**يدوكون، أي: يخوضون**».

فأبان هذا الباب الذي رتَّبه على باب فضل التوحيد، وأنَّ مَن حقَّق التوحيد، دخل الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ، وعلى باب الخوف من الشرك، فإنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ بوَّب بعد ذلك هذا الباب (باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله)، وذكر فيه هذه الآية من آخر سورة (يوسف)، وذكر فيه الحديثين: حديث ابن عباس في بعث النَّبيِّ ﷺ معاذًا - رضي الله عن الجميع - إلى اليمن، وما أمره به، ثم في حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإعطائه الراية يوم خيبر، وهذا فيه أنَّ أول ما يدعى إليه، وأهم ما يدعى إليه، وآكد ما يؤمر به: هو توحيد الله عَزَّ وَجَلَّ، وهو معنى: (لا إله إلا الله)، ويتضمن ذلك التحذير والتنقيص والتخويف من ضد (لا إله إلا الله)، ومن ضد التوحيد، وهو الشرك.

فهذا ترتيبٌ بديعٌ من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بين هذه الأبواب، ثم ترتيبٌ بديع آخر في حُسْن انتقاء آية آخر سورة (يوسف)، وحُسْن انتقاء هذين الحديثين (حديث ابن عباس في بعث معاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن، وما أَمَره به من أولويات الدعوة، وكذلك في إعطائه ﷺ عام خيبر عليًّا الراية، وأنه يحرص على هدايتهم، ولو كان المدعوون من أخبث خَلق الله عَزَّ وَجَلَّ، وهم اليهود، «**فو الله لأنْ يهدي الله بك رجلًا واحدًا، خير لك من حُمْر النعم**».

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٤٢، ٣٠٠٩، ٣٧٠١، ٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إذًا، بوَّب الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله)، وترجم عليه بآية سورة (يوسف): ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٠٨﴾، وترجم عليه أيضًا بحديثين صحيحين:

الأول: حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في بَعْث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن، وأخبره بحال المدعوين، قال: «**إنَّك تقدم قومًا من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله**»، وفي رواية: «**إلى أن يوحدوا الله**»، الحديث.

وذكر فيه أيضًا: حديث «الصحيحين»، عن سهل بن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إعطاء عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الراية يوم خيبر، وقال في شاهد حديثه: «**فوالله، لأنْ يهدي الله بك رجلًا واحدًا، خيرٌ لك من حُمْر النعم**»، وهذا لمَّا قال له: «**انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام**».

وهذا هو الشاهد في أن الدعوة إلى الإسلام هي دعوة إلى التوحيد؛ لأنها دعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، «**وأخبرهم بما يجب عليهم من حقِّ الله تعالى فيه**»، فحقُّ الله عَزَّ وَجَلَّ في الإسلام هو التوحيد، أي: أن يُعْبد وحده لا يشرك معه غيره، ثم قال في بيان الثمرة: «**فو الله، لأنْ يهدي الله بك رجلًا واحدًا، خيرٌ لك من حُمْر النعم**».

في هذا الباب (باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله)، ترجم عليها رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثين مسألةً، فقال في المسائل:

«فيه مسائل:

الأولى: أنَّ الدعوة إلى الله طريق مَن اتبع رسول الله ﷺ»؛ لأنَّ الله ﷻ قال: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٠٨﴾، والرسل كلُّهم وأنبياء الله - عليهم الصلاة والسلام - دعَوا إلى توحيد الله ﷻ ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥].

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة الثانية: «**التَّنبيه على الإخلاص؛ لأنَّ كثيرًا لو دعا إلى الحق، فهو يدعو إلى نفسه**»، وهذا تنبيهٌ لعمل قلبي مهمٍّ يتعلق بالنية والإرادة، ويتعلَّق بالمقصد: هل دعاؤك أيُّها الداعي إلى الله ﷻ، أو إلى نفسك؟ هل هو ليكثر جمعك، وليُشَاد بكَ، وتغضب لنفسكَ، وترضى لنفسكَ؟ أم أنَّ دعاءك لله ﷻ، فتصبر على ما يأتيك في سبيله جلَّ وعلا؟ فالدعاء إلى الله ﷻ تنبيهٌ إلى شأن الإخلاص وأهميَّته، وإلى عظيم المقصد به.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة: أنَّ البصيرة من الفرائض**».

(**البصيرة**)، أي: العلم الموروث عن الله جلَّ وعلا، وعن رسوله ﷺ ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾.

(**من الفرائض**)؛ لأنَّها منهاج أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام، وخاتمهم محمد ﷺ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: من دلائل حُسْن التوحيد: أنه تنزيهٌ لله**

تعالى عن المسبَّة»، وهذا مأخوذٌ من آخر هذه الآية في سورة (يوسف)، ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٠٨﴾ ومعنى (سبحان الله): يُنزِّه الله ﷻ عن كل عيبٍ ونقصٍ، ومن العيب والنقص مسبَّته بنسبة الولد له، أو الصاحبة، أو الشريك، أو الظهير، أو المعين، ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٠٨﴾ أي إنَّ تنزيه الله تعالى عن المسبَّة من دلائل حُسْن التوحيد.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة**»، أي: الفائدة الخامسة «**أنَّ من قبح الشرك كونه مسبَّة لله**»؛ لأنك جعلتَ مع الله ﷻ شريكًا، وليس له في حقيقة الأمر شريكٌ، وجعلتَ مع الله واسطةً، والله - جلَّ وعلا - نزَّه نفسه عن الوسائط: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وفي آخر سورة (الإسراء): ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١]، فنزَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نفسه عن الولد، كما نزَّه نفسه عن الصاحبة، وعن الشريك، وعن الوليِّ من الذُّل.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السادسة، وهي من أهمُّها: إبعاد المسلم عن المشركين، لا يصير منهم ولو لم يشرك**»، وهذه مأخوذةٌ من كلمةٍ خُتِمتْ بها الآية: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٠٨﴾، ففي هذه المسألة المهمة إبعاد المسلم عن المشركين؛ لئلَّا يصير منهم ولو لم يشرك.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السابعة: كون التوحيد أوَّل واجب**»؛ لأنه أول ما يُدْعى إليه، فليس أوَّل واجبٍ هو الشك، أو النظر، أو الاستدلال، وإنَّما أول واجبٍ دعت إليه رسل الله عليهم الصلاة والسلام - بل وأمَرَ الله ﷻ به رسله

أن يدعو إليه - هو قول: (لا إله إلا الله)، وهو التوحيد، فهذا هو الذي جاء به جميع الرسل عليهم الصلاة والسلام: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثامنة: أنه يبدأ به**»، أي: بالتوحيد «**قبل كل شيء، حتى الصلاة**»، فإنَّه لمَّا بَعث - عليه الصلاة والسلام - معاذًا إلى اليمن، ومعاذٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من علماء الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فلم يَبْعث إلى النواحي والجهات يدعون إلى الله عَزَّ وَجَلَّ إلا العلماء، ولم يَبْعث العوام وقليلي العلم، إنَّما بعث علماء من أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قال: «**فليكن أوَّل ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله**»، وفي روايةٍ: «**إلى أن يُوحِّدوا الله، فإنْ هم أطاعوك لذلك، فأخبرهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات**»، فبدأ بالتوحيد قبل كل شيءٍ من فرائض الله عَزَّ وَجَلَّ، حتى هذه الصلاة التي شأنها ما شأنها في دين الله الإسلام.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة التاسعة: أن معنى: (أن يوحِّدوا الله)، هي معنى شهادة: أن لا إله إلا الله)**»، وهي مأخوذةٌ من أمره لمعاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**فليكن أوَّل ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله**»، وفي رواية: «**لأن يُوحِّدوا الله**»، فمن فقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن الروايات في «الصحيحين» (روايات أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام) يُفسِّر بعضها بعضًا، ويُبيِّن بعضها مراد بعض.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة العاشرة، فقال: «**أنَّ الإنسان قد يكون من أهل الكتاب، وهو لا يعرفها، أو يعرفها**»، أي: التوحيد (كلمة التوحيد)، «**ولا يعمل بها**»، فإنَّه أبان أن المدعوين في اليمن من أهل الكتاب، وقطعًا أهل الكتاب بَلَغتْهم دعوة الرسل، ودعوةُ رسل الله إليهم هي التوحيد أولًا وأصالةً، فقد

تَخْفى عليهم فلا يعرفونها، وقد يعرفونها، لكنهم وقعوا في انحرافٍ بإهمالها، وعدم العمل بها.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألتين الحادية عشرة والثانية عشرة، فـ: «**الحادية عشرة: التنبيه على التعليم بالتدريج**»، فبدأ بالأولويَّات، فأهمُّ الأمور: توحيد الله ﷻ، ثم الصلاة، ثم الزكاة.

وفيها: «**البداءة بالأهم، فالأهم**»، كما ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك في المسألة الثانية عشرة.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة عشرة: مصرف الزكاة**»، في قوله - عليه الصلاة والسلام - لمعاذٍ لمَّا بعثه إلى اليمن: «**وأخبرهم أنَّ الله افترض عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم، فترد إلى فقرائهم**»، ففيها بيان مصرف الزكاة أنها في فقراء مَن أُخِذتْ منهم (فقراء بلد مَن أُخِذتْ من أغنيائهم).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الرابعة عشرة، فقال: «**كشف العالِم الشُّبهة عن المتعلِّم**».

وذلك أنه - عليه الصلاة والسلام - كشف هذه الشبهة لمعاذ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في بيان أولويات الدعوة، وأول الأولويات، وأساس الأسس في الدعوة إلى الله ﷻ: هي الدعوة إلى توحيده، إلى شهادة: أن لا إله إلا الله، ثم إلى الصلاة، ثم إلى الزكاة، وهي أركان الإسلام، والمترتب بعضها على بعض.

فأول ما أُمِرَ به من أركان الدين: توحيد الله ﷻ، ثم بعد عشر سنين فُرِضَتِ هذه الصلاة، ثم بعد الهجرة إلى المدينة افترض الله - جلَّ وعلا - على المؤمنين الزكاة، وفيها كشف العالِم الشبهة عن المتعلم لمَّا أبان النبي

ﷺ لمعاذ أولويات الدعوة، وفيها بعث العالِم إلى المدعوين؛ لتكون دعوته على منهاج الرسل على بصيرةٍ وعلمٍ، لا على جهلٍ وتجاهلٍ.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة عشرة: النهي عن كرائم الأموال**» في قوله لمعاذ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**وإيَّاك وكرائم أموالهم**»، ثم قال: «**واتقِ دعوة المظلوم**».

وهي «**المسألة السادسة عشرة: اتِّقاء دعوة المظلوم**».

وكان معاذٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على فضلِهِ وعلمِهِ وهو أعلم الأمَّة بالحلال والحرام، يُوجَّه له التحذير من النبي ﷺ من أخذ كرائم أموالهم في الزكاة، وتحذيره من دعوة المظلوم، فالعالِم يحتاج إلى التنبيه والتحذير من أن يقع في الخطأ.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السابعة عشرة: الإخبار بأنها لا تُحجب**»، أي: دعوة المظلوم تبلغ الله جلَّ وعلا، وهو فوق خلقِهِ، فوق سبع سماواته، وفوق عرشه، «**فإنه ليس بينها وبين الله حجاب**»، أي إنَّها لا تُحجب، ولو كانت على داعي ورسولِ رسولِ الله ﷺ وهو معاذٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثامنة عشرة: أن من أدلَّة التوحيد: ما جرى على سيِّد المرسلين، وسادات الأولياء من المشقَّة والجوع والوباء**»؛ لأنه في دعوته - عليه الصلاة والسلام - لقي هذا كلَّه، وكذلك الأولياء (أولياء الله عَزَّ وَجَلَّ) من صحابته رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ومن أتباع الأنبياء قبله، لقوا الجوع والمشقة والوباء، بل والأذى والصد من أعداء الله عَزَّ وَجَلَّ.

فمن أدلة التوحيد: أن الإنسان يصبر على هذه البلايا طلبًا لثواب الله عَزَّ وَجَلَّ ومرضاته، وصبرًا للدعوة إلى سبيله ودينه وتوحيده، وما يجري من الوباء والمشقَّة مثلما جرى لعليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لمَّا تخلَّف عن الصلاة مع النبي - عليه

الصلاة والسلام - في فجر خيبر، قال: «إنَّه يشتكي عينيه»، أي: لبلاءٍ في عينيه، فبصق النبي ﷺ فيهما فبرئ، كأن لم يكن به وجعٌ.

ثم ذكر «**المسألة التاسعة عشرة: قوله عليه الصلاة والسلام: «لأعطينَّ الراية غدًا رجلًا يحبُّ الله ورسوله، ويحبُّه الله ورسوله، يفتح الله على يديه»، فعَلَمٌ من أعلام النبوة**»؛ لأنه أخبَر عن شيء في يوم غدٍ وهو غائب وغيب، وأنه يقع، وهذا من علم الغيب الذي خصَّه الله ﷻ به، ومما آتاه الله إياه، ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧].

ثم ذكر المسألة العشرين، فقال: «**العشرون: تَفْله ﷺ في عينيه عَلَمٌ من أعلامها أيضًا**»، أي: عَلَمٌ من أعلام النُّبوة، حيث شفى الله ﷻ عليًّا رضي الله عنه ممَّا في عينيه من البلاء والوباء كأن لم يكن به وجعٌ من بركته عليه الصلاة والسلام، وهي الخصيصة التي خصَّه الله - جلَّ وعلا - بها.

«**المسألة الحادية والعشرون: فضيلة عليٍّ رضي الله عنه**».

وظهرت فضيلتُه في مواقف عظيمة، الأولى: حديث سهل بن سعد رضي الله عنه في «الصحيحين»، فذلك أنه رجلٌ يحب الله ورسوله. والثانية: أنه يحبُّه الله ورسوله. والثالثة: أن الله ﷻ يفتح على يديه. والرابعة: أن الله - جلَّ وعلا - جعله هو الذي يفتح خيبر، ويدعو الناس إلى توحيد الله ﷻ، يدعو اليهود إلى الإسلام، وحق الله تعالى فيه، وما فيه من سبب هداية مَن يهدي الله بسببه أنه خيرٌ له من حُمْر النعم التي هي أمثل مالِ العرب.

«**المسألة الثانية والعشرون: فضل الصَّحابة رضي الله عنهم في دَوْكهم**»، أي: في



خوضهم تلك الليلة، «**وشغلهم عن بشارة الفتح**» فيمن يتولَّى هذه الراية؛ لأن الله ورسوله يحبانه، ولأنه يحب الله ورسوله.

والمسألة الثالثة والعشرون: ذكر الشيخ فيها قوله: «**الإيمان بالقدر لحصولها لمَن لم يسعَ لها، ومنعها عمَّن سعى**».

فإنَّ هذه الدرجة فيمن يحبُّه الله ورسوله، ويحبُّ الله ورسوله، فمَن يُعْطى الراية، يحبه الله ورسوله، ويحب الله ورسوله، ويفتح الله على يديه، وقد حرص عليها الصحابة، فمنهم مَن أدركها وهو عليٌّ رضي الله عنه فقط، ومنهم مَن فاتته وهم أكثر الصحابة الذين تمنَّوها، كلُّهم يرجو أن يُعْطاها، فآمنوا ورضوا وسلموا؛ لأنَّ القدر قدر الله عز وجل، لم يصبهم في هذه المزية التي خُصُّوا بها.

«**المسألة الرابعة والعشرون: الأدب في قوله** صلى الله عليه وسلم: **(انفذ على رِسْلك)**»، أي: امشِ لهم يا عليُّ مَشْي الواثق بالله، المؤيد بنصره، غير العجل، وغير الطفق، انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم.

ثم ذكر رحمه الله المسألة الخامسة والعشرين، فقال: «**الدعوة إلى الإسلام قبل القتال**»؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - قال لعليٍّ رضي الله عنه: «**انفذ على رِسْلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حقِّ الله تعالى فيه**»، ولا شكَّ أن الدعوة إلى التوحيد والإسلام هي قبل البدء بقتالهم، فإذا سلموا وأذعنوا ورضوا، كُفَّ عن قتالهم، أمَّا إذا عاندوا وكابروا، استعان بالله عز وجل عليهم، فقَاتَلَهم.

ثم ذكر: «**المسألة السادسة والعشرين: أنَّه مشروع لمن دُعُوا قبل ذلك وقُوتِلُوا**»، أي أن يُدْعوا إلى الإسلام، ويخبروا بحقِّ الله فيه بالتوحيد، بأن يفرد

بالعبادة ويتركوا ما اعتادوه وأَلِفُوه من أنواع الشرك به ﷻ.

«**المسألة السابعة والعشرون: الدعوة بالحكمة؛ لقوله: (أخبرهم بما يجب)**»، أي: أَخْبرهم بما يجب عليهم من حقِّ الله تعالى فيه، فهذا إخبارٌ لهم بحق الله تعالى في التوحيد، وهو إشارةٌ إلى الحكمة والتُّؤدة، وأنه يحرص على هداهم، «**فوالله لأنْ يهدي الله بك رجلًا واحدًا...**».

«**المسألة الثامنة والعشرون: المعرفة بحقِّ الله في الإسلام**»، وهو التوحيد.

«**المسألة التاسعة والعشرون: ثواب مَن اهتدى على يديه رجل واحد**»؛ لقوله ﷺ: «**فو الله، لأنْ يهدي الله بك رجلًا واحدًا، خيرٌ لك من حُمْر النَّعَم**»، أي: تكون سببًا في هدايته إلى أن يوحد الله جلَّ وعلا، ويُنْتشل مما هو فيه من الكفر والشرك.

ثم ختم المسائل بقوله: «**المسألة الثلاثون: الحلف على الفُتْيا**»؛ لقوله ﷺ: «**والَّذي نفسي بيده**»، وفي رواية: «**فوالله، لأنْ يهدي الله بك رجلًا واحدًا...**»، وهو صادقٌ بارٌّ ﷺ ولو لم يحلف، ففي هذا التنبيه دليلٌ على عِظَمِ هذه المسألة، وشرف الدعوة إلى توحيد الله جلَّ وعلا.

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جعل باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله بعد الحذر والخوف من الشرك، وبعد فضل مَن حقَّق التوحيد أنه يدخل الجنة بغير حسابٍ، وبعد باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب، وبعدها مقدمة الكتاب.

ثم ذكر بعد الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله، ذكر بابًا يدلُّ على سعة علمه، وعظيم فقهه، فقال: «**[باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله]**»، وربط هذا الباب بالذي قبله: أنه لمَّا ذكر ما يدعى إليه، وهو الدعاء إلى شهادة

أن لا إله إلا الله، فسرها في هذا الباب، ووضحها وبيَّنها وأبانها في قوله: (باب تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله).

ثم ذكر فيها جملةً من الآيات والأحاديث، وقال في آخرها: «**وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب**»، فجعل الأبواب الآتية كلها بعد هذه الترجمة تفسيرًا وشرحًا للتوحيد، ولشهادة (لا إله إلا الله).

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد أنه في تفسير التوحيد، وتفسير شهادة أن لا إله إلا الله، وبيان حقِّ الله عَزَّ وَجَلَّ في التوحيد، وما يناقض هذا الحق من الشرك والكفر، والنفاق الأكبر والأصغر، وأن فيها حذرًا للمؤمن ممَّا يقع في توحيده، ولمَّا كانت الدعوة إلى التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله، بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب ما هو التوحيد، وما تفسيره، حتى تكون الدعوة إليه دعوةً واضحةً وصريحةً، لا لبس فيها.






٦- باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**باب تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله**»، ترجم عليها، وهذا من فقهه: «**قول الله جلَّ وعلا:** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ۝٥٧﴾ [الإسراء: ٥٧]»، والآية من سورة (الإسراء).

وذكر فيها: «**قول الله جلَّ وعلا:** ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُۥ سَيَهۡدِينِ ۝٢٧ وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ۝٢٨﴾ [الزخرف: ٢٦ - ٢٨]».

ففي آية (الإسراء) أنَّ المدعوين من دون الله عَزَّ وَجَلَّ من الملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكذا مَن تبعهم من الصالحين ممَّن يدعون ويقصدون، ويُنذر لهم، ويُستغاث بهم من دون الله عَزَّ وَجَلَّ - يبتغون هم في أنفسهم إلى ربِّهم الوسيلة، ويبتغون إلى ربِّهم القرب بعبادته وحده جلَّ وعلا، ﴿أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ۝٥٧﴾.

فإذا كان هؤلاء المدعوون من المشركين يُوحِّدون الله عَزَّ وَجَلَّ، فالواجب عليكم أنتم يا من أشركتم بهم مع الله أن تكونوا مثلهم، بأن تدعو الله عَزَّ وَجَلَّ وحده، ولأنَّ هذا هو الذي يوصل إلى رحمته جلَّ وعلَا، وينجي من عذابه، ﴿يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ أي: القرب بالعبادة من الله وحده ﴿أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ﴾.

وهذا إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - أبو الأنبياء عليهم السلام،



دعا أباه وقومه إلى التوحيد: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾﴾، أي: من الشرك الذي وقعتم فيه، ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ دلَّ على أنهم عبدوا الله، وأشركوا معه غيره، ولهذا استثنى من البراءة ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ استثنى ربه أنه لا يتبرَّأ من عبادته، ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾، أي: جعل كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) باقيةً في عقبه، ومعناها: البراءة من هذه المعبودات من دون الله ﷻ، فمعنى قوله: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ﴾ نفيٌ يقابل كلمة: (لا إله)، وفي قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ إثباتٌ يقابل كلمة: (إلا الله)، فبنى دعوته على قوله: (لا إله إلا الله).

ثم ذكر آيةً ثالثةً في قول الله - جلَّ وعلا - عن المشركين في آية (براءة): «﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]»، فهم عَبَدوا الأحبار والرهبان بأن أحلُّوا الحرام، وحرَّموا الحلال، وكانت هذه عبادتهم من دون الله ﷻ.

ثم ترجم عليها بآيةٍ ثالثةٍ في قول الله جلَّ وعلا: «﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]».

وتفسير التوحيد فيها أن النِّدَّ هو غير الله ﷻ، (لا إله)، فهؤلاء هم الأنداد، (إلا الله) هذا فيه إثباتُ الحب له سبحانه وتعالى، ففي الآية تفسير التوحيد بالنفي والإثبات، كما جاء في كلمة التوحيد.

وذكر فيها أيضًا: «**في الصحيح عن النبيِّ ﷺ**»، أي: في «الصحيحين» «**أنه قال: (من قال: لا إله إلا الله، وكَفَر بما يُعبَد من دون الله، حرم ماله ودمه،**

وحسابه على الله ﷻ))» [1].

«**مَنْ قال: لا إله إلا الله، وكَفَر بما يُعبَد من دون الله**»، فـ(لا إله) نفيٌ تتضمن الكفر بكل ما يُعبَد من دون الله، (إلا الله) إثباتٌ للعبادة والتوحيد والعبودية والألوهية لله وحده جلَّ وعلا.

«**من قال: لا إله إلا الله، وكَفَر بما يُعبَد من دون الله**»، يَحْرم ماله ودمه، أي إنه يكون معصومًا، وبالتالي يكون حسابه على الله جلَّ وعلا، وفي هذا ردٌّ على القائل بحريَّة الأديان، أخذًا من قوله ﷺ «**وكَفَر بما يُعبَد من دون الله**»، فإنه لا بد مع شهادة التوحيد: الكفر والبراءة بكلِّ ما يعبد من دون الله؛ ليتحقَّق للإنسان توحيده وإيمانه.

قال الشيخ رحمه الله: «**وشرح هذه الترجمة**»، باب تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله، «**ما بعدها من الأبواب، ففيها أكبر المسائل، وأهمُّها تفسير الشهادة، وبيانها بأمورٍ واضحةٍ**»، لا لبسَ فيها، ولا التباسَ.

إذًا، قال الشيخ المجدد رحمه الله بعدما ساق الآيات والأحاديث: «**وشرح هذه الترجمة: ما بعدها من الأبواب**»، أي: الأبواب إلى آخر كتاب التوحيد كلها في بيان معنى التوحيد، وأنواع الشرك، وما يَخْرم هذا التوحيد أو ينقصه، ففيه بيان عبادة الله وهو التوحيد، وعبادة ما سواه وهو الشرك، وتضمَّن ذلك أيضًا بيان أنواع التوحيد الأخرى في توحيد الله في الربوبية، وتوحيد الله في الأسماء والصفات.

وفي هذه المناسبة، فإنَّ الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ المجدد

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣)، من حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه رضي الله عنه.

محمد بن عبد الوهاب لمَّا ذكر في (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) قول الشيخ: «وشرح هذه الترجمة ما بعدها من التراجم»، قال: «**فيه أكبر المسائل وأهمُّها، وهي تفسير الشهادة، وبينها بأمورٍ واضحةٍ**»، أي: بما سَاقَه من الأدلة في آيات القرآن - في آية (الإسراء)، وآية (التوبة)، وقول إبراهيم الخليل، وآية (البقرة)، أي إنه بيَّن التفسير (تفسير التوحيد) بهذه الأدلة والآيات.

«**وبيان شهادة: (أن لا إله إلا الله)؛ بينها بأمورٍ واضحةٍ.**

منها: آية (الإسراء)، بيَّن فيها الردَّ على المشركين الذين يدعون الصالحين، ففيها بيان أن هذا هو الشرك الأكبر».

دعاء الصالحين من دون الله، ودعاء الملائكة من دون الله، ودعاء الأنبياء والرسل - عليهم الصلاة والسلام - من دون الله، هذا من الشرك الأكبر؛ لأنَّ الله - جلَّ وعلا - قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، أي: القربة، ﴿أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ٥٧﴾.

يقول الشيخ عبد الرحمن: «**ومنها: آية (براءة)، بيَّن فيها أنَّ أهل الكتاب:** ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]»، ففي آية سورة (التوبة)، وتُسمَّى بسورة (براءة)؛ لأنَّ أول آيها: ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١]، فيُسمِّيها العلماء بسورة (براءة)، قال الله - جلَّ وعلا - فيها عن اليهود والنصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾، ومعنى اتِّخاذهم أربابًا من دون الله ﷻ: أنهم سمعوا لهؤلاء الأحبار والرهبان، فحرَّموا ما أباحه الله، وأباحوا ما

حرمه الله، وبين أنَّهم لم يؤمروا إلا بأن يعبدوا إلهًا واحدًا، ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ﴾ [التوبة: ٣١]، مع أن تفسيره الذي لا إشكال فيه أنها طاعة العلماء والعباد في المعصية، لا دعاؤهم إياهم، فلما أطاعوهم في تحريم ما أحلَّه الله، أو تحليل ما حرمه الله، كانت هذه بحدِّ ذاتها وبمجردها عبادةً منهم لهم.

قال: «ومنها: **قول الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ للكفار:** ﴿إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ٢٦ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]، **فاستثنى من المعبودين ربَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وذكر سبحانه أنَّ هذه البراءة وهذه المُوَالاة هي تفسير شهادة أن لا إله إلا الله في قوله:** ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ٢٨﴾ [الزخرف: ٢٨]».

هذه الكلمة الباقية هي البراءة من المعبودات من دون الله عَزَّوَجَلَّ، والبراءة من دين الكفار، كما جاء في الحديث: «**مَن قال: (لا إله إلا الله)، وكَفَر بما يُعبَد من دون الله، حرم ماله ودمه، وحسابه على الله عَزَّوَجَلَّ**»، أخرجاه في «الصحيحين».

قال: «ومنها: **آية (البقرة) في الكفار الذين قال فيهم:** ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ١٦٧﴾ [البقرة: ١٦٧]، **ذكر أنَّهم يحبون أندادهم كحبِّ الله**».

قوله جلَّ وعلا: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]، هم الذين أشار إليهم في الآية قبلها ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ١٦٧﴾.

«**ذكر أنهم يحبُّون أندادهم كحبِّ الله؛ فدلَّ على أنهم يحبون الله حبًّا عظيمًا، ولم يدخلهم هذا في الإسلام، فكيف بمن أحبَّ النِّد أكبر من حبِّه**



لله؟ وعظَّم الأنداد أعظم من تعظيمه الله، فكيف بمَن لم يحب إلا النِّد وحده، ولم يحب الله جلَّ وعلا؟»، لا شكَّ أن هذا أقبح وأفظع وأشنع في الشرك.

«ومنها: قوله ﷺ: «**من قال: (لا إله إلا الله)، وكَفَر بما يُعبَد من دون الله، حرم ماله ودمه، وحسابه على الله ﷻ**»، **وهذا من أعظم ما يبين معنى (لا إله إلا الله)**»، فإنَّه لم يجعل التلفُّظ بها فقط عاصمًا للدم والمال، بل لا بد أن يعرف معناها، وأن يُحقِّق «ألا يُدْعى من دون الله».

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فإنَّه لم يجعل التلفُّظ بها عاصمًا للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع لفظها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم ماله، ولا دمه حتى يضيف إلى ذلك كله الكفر بما يُعْبد من دون الله؛ فإن شكَّ أو توقف، لم يحرم ماله، ولا دمه**».

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيا لها من مسألةٍ ما أعظمها! وأجلَّها! ويا له من بيانٍ ما أوضحه! وحجةٌ ما أقطعها للمنازع!**»، وصَدَق وبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكن ما الصنيع وما الفعل مع المكابر والمعاند والمبرر للشرك وأهله؟!

ومنها: قول طائفة عريضة: إنَّ الشرك فقط هو عبادة الأصنام، ويخرج صرفُ أنواع الدعاء والذبح والنذر والاستغاثة والرغبة والرهبة لغير الله ﷻ؛ لأنه حَصَر الشرك فقط بالأصنام، ولم يعمَّها في صرف أنواع العبادة ولو واحدةً لغير الله جلَّ وعلا.

فرحم الله الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب، ورحم الله علماء المسلمين الذين سلكوا هذه الجادَّة، فأبانوا عن توحيد ربِّ العالمين، وحذروا من الشرك بالله ﷻ في صوره وأشكاله، فذكروا للشرك أصولًا أربعةً:

- شرك الدعوة.

- وشرك الإرادة.

- وشرك المحبة.

- وشرك الطاعة.

لأنَّ أصول الشرك ترجع إليها، فحذروا الناس وحاذروهم من الوقوع فيها، ليَسْلم لهم توحيدهم، ويقوم لهم دينهم وإيمانهم وإسلامهم.

إذًا، ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب تفسير التوحيد، وتفسير شهادة أن لا إله إلا الله، ذكر في آخر هذا الباب، قال: «**وشرح هذه الترجمة: ما بعدها من الأبواب**»، فجعل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبواب التوحيد بعدها بيانًا وتوضيحًا لهذه الترجمة؛ لِمَا فيها من بيان أنواع توحيد الله جلَّ وعلا، والتحذير من أنواع الشرك في المسائل التي يقع فيها الشرك كثيرًا، فإنه ترجم الأبواب بعد هذا الباب في هذا التحذير، وأول بابٍ ترجمه، قال فيه: «**[بابٌ من الشرك: لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه]**».

أشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا التبويب إلى ظاهرةٍ شهيرةٍ من ظواهر الشرك بالله - جلَّ وعلا - المناقضة لتوحيده وإفراده بالعبادة.

قوله: (بابٌ من الشرك)، أي: من أنواع الشرك المناقضة للتوحيد، (لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه)، فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أن فيه بيان نوعٍ شهير من أنواع الشرك الذي يخاف منه، وهذا الشرك قادحٌ في أصل التوحيد، أو قادحٌ في كماله، كما يأتي في تفصيله إن شاء الله،



فإنَّ من أنواع الشرك أن يلبس المشركون أنواع الحلق على رقابهم، وعلى أعضادهم، وفي أيديهم، وفي أرجلهم، وفي آذانهم، وأنواع الخيوط، وهي أنواع المُعلَّقات في لبس الحلقة والخيط ونحوهما من أنواع المعلقات، وذلك لرفع البلاء (أي: بعد نزوله)، أو دفع البلاء (أي: قبل نزوله)، وهذا بزعمهم.

وترجم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا على هذا الباب آيات وأحاديث، فذكر فيها آيةً وحديثًا.

فأمَّا الآية: «**فقول الله جلَّ وعلا**: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزمر: ٣٨]»، فهذه الآية قلعت هذا الشرك في التعلُّق بغير الله عَزَّوَجَلَّ؛ إما طلبًا للشفاء، أو خوفًا من الضراء.

﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم﴾ هذا خطاب تحدٍّ واستنكار، وهو يتضمن التقريع، ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أي: ما يدعونه هؤلاء المشركون من دون الله عَزَّوَجَلَّ؛ سواء من الأشجار والأحجار والشموس والكواكب والأقمار، أو دعاء الصالحين أحياءً وأمواتًا.

﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ هل هذه المدعوات تستطيع أن تكشف الضر الذي أراده الله بعبده؟! ﴿أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ﴾ أراد الله عَزَّوَجَلَّ عبده بخيرٍ ورحمةٍ، فهل تستطيع هذه المدعوات من دونه أن يمسكن رحمته ﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ﴾؟ وهذا استفهام إنكار واستفهام تحدٍّ، ﴿قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾.

وجه الاستدلال: يُسْتدل بالآية على الشرك الأصغر، وأنه وإن كانت



واردةً في الشرك الأصغر، لكنها أيضًا مبطلةٌ للشرك الأكبر، كما أبطلت الشرك الأصغر من غير وجهٍ، ولهذا لمَّا سألهم النبي ﷺ في هذه الآية سكتوا، فلم يجيبوا؛ لأنهم خُصِموا، أي: لأنهم لا يعتقدون ذلك فيها، أنها تُمْسك رحمة الله، أو تكشف ضره الذي أراده بعبده، وهذا من إعجاز القرآن الكريم، فإذا نفى شيئًا، فلا يمكن إثباتُهُ، وإذا أثبت الله في كلامه شيئًا، فلا يمكن نفيُهُ.

وترجم أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الباب: [باب من الشرك: لبس الخيط والحلقة ونحوهما لرفع البلاء ودفعه].

«**بحديث عمران بن حصين** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا**: أن النبي** ﷺ **رأى رجلًا في يده حلقة من صفر**»، «الصُّفر»: معدن يشبه النُّحاس، «**فقال ما هذا؟**»، وهذا استفهام استنكار، «**قال: من الواهنة يا رسول الله**»، «الواهنة»: نوعٌ من الحمى، أو من الوهن، وهو العجز والكسل، وموتة الحيل، «**فقال عليه الصلاة والسلام: (انزعها؛ فإنَّها لا تَزيدك إلا وهنًا)**»[1].

«**لا تزيدك إلا وهنًا**»: دلَّ على أن لبس هذه الأشياء وتعليقها لاعتقاد أنها تشفي، أن هذا اعتقادٌ باطل، فمَن مات وهو يعتقد ذلك، فقد مات على الشرك الأكبر.

ثم ذكر العلَّة الثانية: «**فإنَّك لو متَّ وهي عليك، ما أفلحتَ أبدًا**»، وهذا وعيدٌ شديدٌ.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه: «**حديثٌ رواه أحمد بإسنادٍ لا بأس به**».

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٥٣١)، وأحمد (٢٠٠١٤)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السلسلة الضعيفة (١٠٢٩).

ورواه أيضًا ابن حبان، وراه الحاكم، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وأقرَّه على ذلك الذهبي، فإنَّ الإمام أحمد قال فيه: حدثنا خلف بن الوليد، قال: حدثنا المبارك عن الحسن، قال: أخبرني عمران بن حصين أنَّ النبيَّ ﷺ أبصر على عضد رجلٍ حلقة، قال: «**أراها من صفر، فقال: وَيْحك ما هذه؟!**». قال: من الواهنة يا رسول الله. قال: «**أما إنَّها لا تزيدك إلا وهنًا، انبذها عنك، فإنك لو متَّ وهي عليك ما أفلحتَ أبدًا**»، ففي هذا الاستفهام والاستنكار من النبي - عليه الصلاة والسلام - عن لبس هذه الأشياء وهذه المعلقات اعتقادًا بأنها تجلب الخير، أو أنَّها ترفع البلاء والنحس والشر.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك حديثًا رواه أحمد أيضًا: «**عن عقبة بن عامرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: (مَن تعلق تميمةً، فلا أتمَّ الله له)**»، أي: من علقها، وعلَّق قلبه بها، «**ومن تعلَّق ودعةً، فلا ودع الله له**»[1]، وفي روايةٍ: (**مَن تعلَّق تميمةً، فقد أشرك)**»[2].

والودعُ هي الأصدافُ التي يخرجونها من البحار يعتقدون فيها أنها تجلب الخير، وتدفع عنهم النحس والشر.

قال: «**ولابن أبي حاتم عن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه رأى رجلًا وفي يده خيطٍ من**

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٧٤٤٠)، من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد: حديث حسن وهذا إسناد ضعيف لجهالة خالد بن عبيد المعافري.

(٢) أخرجه أحمد (١٧٤٥٨)، من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال الهيثمي في المجمع (٨٣٩٩): رجال أحمد ثقات. وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السلسلة الصحيحة (٤٩٢).



الحمى»، أي: جعل هذا الخيط ليقيه الحمى بزعمه، «**فقطعه حذيفة منه، وتلا قول الله جلَّ وعلا**: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ١٠٦﴾ [يوسف: ١٠٦]»[1]، فحذيفة رضي الله عنه أنكر هذا المنكر باليد، وله رضي الله عنه سلطة؛ لأنَّه من صحابة النبي عليه الصلاة والسلام، ومن كبار علماء المسلمين، وأنكره باللسان: بما تلاه من قوله جلَّ وعلا ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ١٠٦﴾.

فهذا الباب فيه هذا النوع من أنواع الشرك الذائعة الشهيرة، وقد ترجم عليها الشيخ رحمه الله إحدى عشرة مسألة.





(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٠٠٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٢٠٤٠) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

٧- باب من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه

إنَّ من الشرك لبس الحلقة على العضد، وعلى اليد، وعلى الإصبع، وعلى الرقبة، وعلى الرأس والخيط، ونحوهما من أنواع المعلقات بقصد دفع البلاء (أي: قبل وقوعه)، أو رفعه (أي: بعد وقوعه)، وذكر فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ آيةً وأحاديث، ثم قال: «**فيه مسائل**»، فذكر فيه إحدى عشرة مسألة.

«**الأولى: التغليظ في لبس الحلقة والخيط ونحوهما من أنواع المعلَّقات لمثل ذلك**».

أي: لرفع البلاء أو دفعه؛ لقول الله جلَّ وعَلا ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ﴾، أي: يكفيني الله عَزَّوَجَلَّ ﴿عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ٣٨﴾.

«**المسألة الثانية: أن الصحابيَّ لو مات وهي عليه، ما أفلح أبدًا، ففيه شاهدٌ لكلام الصحابة أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر**»، فإنَّ هذا الرجل في حديث عمران الذي رآه النبي - عليه الصلاة والسلام - وفي يده حلقةٌ من صُفر، «**فقال: ما هذا؟**». قال: من الواهنة يا رسول الله، وهو نوعٌ من الحمى، أو من الوهن، قال: «**انزعها، فإنَّها لا تزيدك إلا وهنًا، فإنك لو متَّ وهي عليك، ما أفلحتَ أبدًا**»، ففيه أن الصحابي لو مات وهي عليه، ما أفلح أبدًا؛ لأنَّ المخاطب من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ.

وفيه شاهدٌ لما ذَكره الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، فإنَّ هذا علَّقها سببًا، فإنْ علَّقها معتقدًا بها، فهذا هو الشرك الأكبر، وإنْ علَّقها سببًا للدواء وللشفاء، فهذا هو الشرك الأصغر، حيث جعل سببًا للعافية والشفاء، لم يجعله الله - جلَّ وعلا - كذلك.

«**المسألة الثالثة: أنه لم يعذر بالجهالة**»، فإنَّ النبي - عليه الصلاة والسلام - وجَّه إليه هذا الوعيد: «**انزعها، فإنَّها لا تزيدك إلا وهنًا، فإنك لو متَّ وهي عليك، ما أفلحتَ أبدًا**»، فأمَره النبي ﷺ بنبذها عنه، وقال: «**فإنك لو مت وهي عليك، ما أفلحت أبدًا**»، ولم يعذره بأنه جاهلٌ، لما أبان له ذلك، وحرمه عليه.

«**المسألة الرابعة: أنها لا تنفع في العاجلة**»، أي إنَّ هذه المعلقات لا تنفع في الدنيا.

«**بل تضر، لأنه قال: (لا تزيدك إلا وهنًا)**»، فدلَّ ذلك على أن الشرك ووسائله وأسبابه مرضٌ في الدنيا، يستنزف معه قلبه وقصده وماله وهمَّته، وهي في الآخرة - والعياذ بالله - من الشرك، فدلت الآية في قوله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦]، أنَّ هذا آمن بالله في مسائل، وأشرك في هذه الأسباب التي جعلها أسبابًا، ولم يجعلها الشارع الحكيم كذلك، فهي لا تنفع في الدنيا، بل تضر؛ لأنه قال: «**انزعها**»، أو «**انبذها**»، أي: ارمها عنك «**فإنَّها لا تَزيدك إلا وهنًا**».

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الخامسة: الإنكار بالتغليظ على مَنْ فعل مثل ذلك**»، فأمَره بنزعها، ثم ذكر له الوعيد بأنه لا يفلح إذا مات عليها، وهذا حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا رأى الخيط في يد ذلك الرجل قطعه؛ لأن له سلطة، وله ولاية، فهو صاحب السِّرِّ، ومن علماء وفقهاء الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثم تلا قول الله



جلَّ وعلا: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ١٠٦﴾، ففيها إنكارٌ وتغليظٌ على من وقع في أسباب الشرك.

«**المسألة السادسة: التصريح بأنَّ من تعلَّق شيئًا، وُكِلَ إليه**»، وفي حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**مَن تعلق تميمةً، فلا أتمَّ الله له، ومَن تعلق ودعةً، فلا ودع الله له، ومن تعلق شيئًا، وُكِلَ إليه**»، تعلَّقه بقلبه، أو تعلقه في بدنه، أو في سيارته، أو في بهيمته، أو في بيته أو مكتبه.

«**المسألة السابعة: التصريح بأن مَنْ تعلَّق تميمةً، فقد أشرك**»، مَن تعلَّق تميمةً قال: «**فلا أتمَّ الله له**»، وفي روايةٍ: «**من تعلق تميمة، فقد أشرك**»، فالتمائمُ تعليقُها من الشرك، كما سيأتي في الباب الذي يليه (باب ما جاء في الرُّقى والتمائم).

«**المسألة الثامنة: أنَّ تعليق الخيط من الحمى من ذلك**»، أي: من أنواع التمائم، فهو دائرٌ بين الشركين:

- الأصغر بأن يعتقدها سببًا ووسيلةً إلى الشفاء.

- وبين الشِّرك الأكبر بأن يعتقد أنها هي الشافية له، أي يعتقد أنَّ هذا الخيط، أو الحلقة، أو التميمة، أو الودعة هي الشافية له، فهذا هو الشرك الأكبر.

«**المسألة التاسعة: تلاوة حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآية: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ١٠٦﴾ دليلٌ على أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يستدلون بالآيات التي في الشِّرك الأكبر على الشرك الأصغر، كما جاء عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آية (البقرة)**».

وهذا الاستدلال بالآية يدلُّ على أنه إذا اعتقد أن هذا الخيط والحلقة تنفع، فهذا شركٌ في الربوبية، فإذا اعتقدها سببًا، فهذا من أسباب الشرك الأصغر الذي يوصل إلى الشرك في الربوبية، والتعلُّق بهذه الأشياء.

«**المسألة العاشرة: أنَّ تعليق الودع عن العين من ذلك**»، فإنَّ الودع وهي أصدافٌ تؤخذ من سيف البحر، أو من البحر، يعلقونها في رقابهم، أو رقاب بهائمهم، أو في سياراتهم، أو على أبواب بيوتهم ومكاتبهم، ومجالسهم، يعتقدون أنها تنفع في دفع العين، كمَنْ يُعلِّق أيضًا حدوة الفرس على مكتبه وبابه ومجلسه يعتقد أنَّها تدفع العين، أو يعلق كفًّا فيها رمش عين يعتقد أنَّها تدفع العين، كلُّ ذلك من هذا النوع (من تعليق هذه المعلقات لرفع البلاء أو دفعه) هي من التمائم المحرمة الشركية.

«**المسألة الحادية عشرة والأخيرة: الدعاء**» من النبي ﷺ «**على مَن تعلَّق تميمةً أن الله لا يتم له، ومن تعلق ودعةً، فلا ودع الله له، أي: ترك الله له**»، فلا يتمُّ له مقصوده ومراده الذي أراده بهذه المُعلَّقات.

وفي هذا التنبيه إلى التوحيد، بأن يكون قلبُك مُعلَّقًا بالله جلَّ وعلَا، فهو النافع الضارُّ، وهو الشافي، كما قال إمامُ وأبو الأنبياء خليل الرحمن عليهم الصلاة والسلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء: ٨٠]، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ۝٨٢﴾ [الشعراء: ٨٢]، فإنَّ الشافي هو الله، وهذا الذي علَّمناه نبيُّنا محمد ﷺ في دعاء الرقية المشهور: «**اللهم رب الناس، أذهب البأس، اشفِ أنت الشافي، لا شافي إلا أنت، شفاءً لا يغادر سقمًا**»[١].

(١) أخرجه البخاري (٥٧٤٢)، من حديث أنس رضي الله عنه.

ففيها: أن الشافي هو الله، وأن القلوب يجب أن تتعلق بالله، لا سيما إذا أصابها الضعف بهذا المرض، لها أو لحبيبٍ عليها، فإنها تتعلق وتُعلِّق غيرها بالله - جلَّ وعلا - أنه الشافي، وأنه المعافي، وأنه الذي ينفع عبده، ولا ينفعه غيره من أنواع المتعلقات التي يتعلقها الناس.

إذًا، مضى التنكيت على فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترتيب هذا الكتاب في أبوابه، والتنكيت على فقهه في مسائل الأبواب، والتنكيت على حُسْن اختياره للآيات الدالة على مقصود التراجم، والتنكيت على توفيق الله عَزَّ وَجَلَّ للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اختياره ألفاظ أحاديث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع تخريجها، وانتقاء الألفاظ الصحيحة منها، وكذلك انتقاؤه لآثار الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وبيانه لها في هذه الأبواب المترتب بعضها على بعض.

وهذا بابٌ ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب (التوحيد) قال: «**[باب ما جاء في الرُّقى والتمائم]**».

وهو الباب الثامن، ولهذا الباب علاقةٌ بالباب الذي سبقه، فإنَّ الباب الذي قبله وهو أول الأبواب التي ساقها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مساق ترجمة [باب تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله]، ثنَّى بعده بـ[باب من الشرك: لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء ودفعه]، وذكر في هذا الباب بعده مباشرةً: [باب ما جاء في الرقى والتمائم]، مع أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر التمائم في آخر الباب الذي سبق، وهذا الباب مكملٌ له.

فقال في هذا الباب: «**باب ما جاء في الرُّقى والتمائم**»، فهذا الباب في الحقيقة هو امتدادٌ ومكملٌ للباب السابق: (من الشرك: لبس الحلقة والخيط



ونحوهما لرفع البلاء ودفعه)، ولأنَّ النصوص هاهنا سمَّت هذه التمائم شركًا، وأما الرُّقى والتمائم فإن فيها تفصيلًا أجمله الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهنا في هذه الترجمة، ثم فصَّله فيما تحتها، وهذا من دقائق فقهِهِ، ومن عظيم علمِهِ وفهمِهِ وورعِهِ، ولهذا فصَّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين هذا الباب (باب ما جاء في الرُّقى والتمائم)، وفي الباب السابق (بابٌ من الشرك: لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء ودفعه).





٨- باب ما جاء في الرقى والتمائم

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**باب ما جاء في الرقى والتمائم**»، ثم ذكر تحته حديثًا جاء في «الصحيحين»، قال: «**في الصحيح عن أبي بشيرٍ الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه كان مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بعض أسفاره**».

وأسفار النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعة أنواعٍ:

١- سفرٌ قبل البعثة للتجارة، يتاجر في مال قريش، ومال خديجة بالخصوص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

٢- سفره لهجرته، وهي أعظم سفراته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣- سفراته في مغازيه، وقد غزا بنفسه ثماني عشرة غزوة.

٤- سفراته في حجِّه وعمرته، وعدتها: أربع سفرات.

قال: «**عن أبي بشير الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه كان مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بعض أسفاره، فأرسل - عليه الصلاة والسلام - رسولًا**»، أي: مناديًا ينادي «**ألا يبقين في رقبة بعير قلادة من وترٍ، أو قلادةٌ إلا قطعت**»[(١)].

والوتر هو القوس، ويصنع الوتر من الجلد؛ لأنه أقوى، فكلما كان قديمًا، كان أقوى، والعرب كان من عاداتهم أن هذه الأوتار في الأقيسة إذا قدمت،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، برقم (٣٠٠٥)، ومسلم، كتاب: اللباس والزينة، باب: كراهة قلادة الوتر في رقبة البعير، برقم (٢١١٥)، من حديث أبي بشير الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قلدوها البهائم، فيعتقدون أنها تدفع عن هذه البهائم - من الإبل وغيرها - العين والنحس والسوء، وما إلى ذلك، فأرسل - عليه الصلاة والسلام - هذا المنادي ينادي في الناس: «**ألا يبقين في رقبة بعيرٍ قلادة من وترٍ، أو قلادة**» حتى لو من غير الوتر «**إلا قطعت**».

قال: «**وعن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: (إن الرُّقى والتمائم والتِّولة شركٌ)، رواه أحمد وأبو داود**»[1]، فاحتاج أن يُبيِّن رَحِمَهُ اللهُ ما المراد بهذه الرقية، فقال: «**التمائم: شيءٌ يُعلَّق على الأولاد من العين**»، أي: يزعمون أنه يُتَّقى بها العين.

«**لكن إذا كان المعلَّق من القرآن، فرخَّص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**»، فها هنا فصَّل رَحِمَهُ اللهُ بين هذه التمائم التي يُسمِّيها الناس بالعزائم، فإنها إذا كانت التمائم من القرآن ففيها تفصيل، فهناك من السلف من رخَّص فيها، وإذا كان كذلك، لا تكون من الشرك، ومنهم مَن لم يرخِّص فيها، كما هو المشهور، وهو الراجح، وهذا الذي رجَّحه الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب، ونسبه هاهنا إلى ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكونه لم يرخص فيها، أي: يجعلها حرامًا، فإذا كانت هذه التمائم أو التولات أو الرُّقى من غير القرآن، فإنها شركٌ، كما جاء في عموم الأدلة: «**إنَّ الرقى والتمائم والتولة شرك**»[2]، كما رواه أحمد وأبو داود.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الطب، باب: في تعليق التمائم، برقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه، كتاب: الطب، باب: تعليق التمائم، برقم (٣٥٣٠)، وأحمد (١/ ٣٨١)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب: الطب، باب: في تعليق التمائم، برقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه، =

«و(الرقى): هي التي تُسمَّى العزائم».

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وخصَّ منها الدليل ما خلا من الشرك، رخَّص فيه النبي ﷺ من العين والحمة**»، كما سبق في حديث السبعين ألفًا، حديث سعيد بن جبير، فإنه في حديث السبعين ألفًا أن من ارتقى من حمة، أو من عين، فإنَّ هذا سائغ في حديث بريدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والأفضل ألا يرتقي، وإنما يرقي نفسه، أي: لا يطلب من أحدٍ أن يرقيه؛ لأن السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ: «**هُمُ الَّذين لا يتطيَّرون، ولا يسترقون، ولا يكتوون، وعلى ربِّهم يتوكَّلون**»[1].

والصحيح أن هذه العزائم والرُّقى أنها ولو كانت من القرآن، فيحرم تعليقها لأمورٍ ثلاثةٍ:

الأول: لعموم النهي، فعن النبي ﷺ «**إن الرقى والتمائم والتولة شركٌ**»، وهذا لا مُخصِّص له.

الثاني: سد لذريعة المعلقات الأخرى؛ لأنه يُفْضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

الثالث: أنه إذا عُلِّقَ من القرآن شيءٌ على الرقاب والصغار، أدَّى ذلك إلى امتهانه، وإلى تطرُّق الفساد إليه، فمُنعت منه.

= كتاب: الطب، باب: تعليق التمائم، برقم (٣٥٣٠)، وأحمد (١/ ٣٨١)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٦٥٤١)، ومسلم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه مسلم (٢١٨) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

«**وأن (التِّولة): شيء يصنعونه، يزعمون أنه يسبب محبة المرأة إلى زوجها، ومحبة الرجل إلى امرأته**»، فهذه التمائم فصَّل فيها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يجعلها مع الباب الذي قبله في أنَّها من الشرك، فإن الباب السابق لهذا الباب (باب من الشرك: لبس الحلقة والخيط ونحوهما، لرفع البلاء أو دفعه)، ففصَّل ذاك الباب بهذا الباب (باب ما جاء في الرقى والتمائم)، أي: من التفصيل.

وخلاصة ما يقال في هذا التفصيل الذي رجَّحه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه في أحوالٍ ثلاث:

الحالة الأولى: إذا كانت هذه المعلقات من التمائم، أو الرقى، أو التولات من غير القرآن، فهذه كلها شرك، كما دلَّت عليها الأحاديث، وهو شرك أصغر إذا اعتقد أنها أسبابٌ توصل لمقصوده، فإذا اعتقد، بهذه المعلقات أنها تنفعه بذاتها، أو تضره بذاتها، انتقل إلى الشرك الأكبر؛ لأنَّ الشافي والمعافي هو الله، وليست هذه المعلقات لا في أسبابها، ولا في مقاصدها.

الحالة الثانية: إذا كانت هذه التمائم من القرآن، لا لقصد أنه ينتفع به، بل جعله سببًا، فإنَّ بعض الصحابة وبعض السلف أجازوه، كما جاء عن عبد الله بن عمرٍو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وهو رواية عن الإمام أحمد.

والحالة الثالثة: أنَّ من السلف مَنْ كان يمنع من ذلك كله، أي: يمنع من هذه المعلقات كلها، كما هو الراجح عن ابن مسعود وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وهو المشهور عن الإمام أحمد في الراجح عنه؛ لعموم الأدلة الناهية عن هذه المعلقات: «**إنَّ الرُّقى والتمائم والتِّولة شرك**»، وهذا لفظ عام لا مخصص له من لفظه.

وأيضًا: لأن القرآن الكريم تعليقُهُ سبب لإهانته وامتهانه، وفيه تعريض للقرآن للامتهان وإيصال القاذورات والنجائس إليه.

وأمَّا من أباح المُعلَّقات من القرآن الكريم، فإنهم اشترطوا شروطًا ثلاثة:

أولًا: أن يعتقد أنَّ الشفاء من الله ﷻ، لا أن هذا هو الذي شفاه من المعلق من القرآن أو من الحديث.

ثانيًا: أن يكتب القرآن كتابةً واضحةً مقروءة.

ثالثًا: ألَّا يمتهنها، ويحفظها عن الامتهان.

أمَّا ما يفعله بعض الناس من تعليق القرآن على الجدران والبيوت والمكاتب، ويظن أنَّ ذلك يحفظه، فإن هذا من الخطأ، وله ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يعتقد أنَّ هذا المعلَّق - وهو المكتوب من القرآن الكريم على الجدر والألواح وغيرها - يمنع عنه الضر، أو يجلب له الخير، فهذا ممنوعٌ، وهذا فيه الخلاف في تعليقه كما سبق، فإنَّ الخلاف في تعليقه على الأشخاص، أمَّا على غير الأشخاص، فإنَّ جماهير السلف على المنع والتحذير منه.

الحالة الثانية: أن يكون هذا التعليق للآيات من باب الزِّينة، فإنَّ هذا لا يجوز؛ لأنه بدعةٌ من جهةٍ، ولأنه لعبٌ وعبثٌ بالقرآن من جهة أخرى، فإنَّ القرآن لم ينزل ليعلق في المجالس والبيوت تزيينًا للجدران، وتزيينًا للأثاث، وغير ذلك.

الحالة الثالثة: أن يُعلِّقها بقصد التذكير والاتِّعاظ، فهذا قيل بجوازه. وقيل:



إنه غير جائزٍ؛ لعدم فِعْلِ السلف له، ولأن الموعظة تحصل بغيره، وهذه هي الطريقة السالمة في مثل هذا المقام.

وذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب أيضًا: «**حديث عبد الله بن عكيم - رضي الله تعالى عنه - أن النبيَّ ﷺ قال: (مَن تعلق شيئًا، وُكِلَ إليه)، رواه أحمد وأبو داود**»[1].

وعبد الله بن عكيم هو أبو معبد الجهني، وقد أدرك النبيَّ ﷺ، وفيه قال: «**مَنْ تعلَّق شيئًا، وُكِلَ إليه**»، قاله النبي ﷺ، فمَن تعلق بالله، أَوْكَله الله إلى الله، ومن تعلق بغير الله، أَوْكَله الله إلى غيره من هذه المتعلقات، وهذا دليل مَنْ ذهب إلى منع جميع المتعلقات، حتى لو كانت من القرآن؛ لأنَّ هذا يضعف تعلقه بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وأورد الشيخ في هذا الباب أيضًا قال: «**وروى أحمد عن رُوَيفع** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»، وهو رويفع بن ثابت.

«**قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: (يا رُوَيفع، لعلَّ الحياة تطول بك)**[2]، وفي رواية: «**لعلَّ الحياة ستطول بك، فأخبر الناس أن مَنْ عقد لحيته، أو تقلَّد وترًا، أو استنجى برجيع دابَّة أو عظم، فإن محمدًا بريء منه)**»**.

هذا الحديث فيه النهي عن هذه المتعلقات، وقد رواه الإمام أحمد من

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٧٢)، وحسنه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيح الترغيب والترهيب (٣٤٥٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦)، والنسائي (٥٠٦٧)، وأحمد (١٧٠٣٧)، من حديث رويفع رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيح الجامع (١٣٨٦٩).

طريق يحيى بن إسحاق، والحسن بن موسى الأشيب، كلاهما عن ابن لهيعة، قال: حدثنا عياش بن عباس، عن شميم بن بيتان، قال: حدثنا رُوَيفع بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان أحدنا في زمن رسول الله ﷺ يأخذ جمل أخيه على أن يعطيه النصف ممَّا غنم، وله النصف، حتى إنَّ أحدنا ليصل له النصل والريش، وللآخر القدح، ثم قال لي رسول الله ﷺ: «**يا رُوَيفع، لعل الحياة تطول بك، فأخبر الناس أن مَنْ عقد لحيته، أو تقلَّد وترًا، أو استنجى برجيع دابة أو عظم، فإنَّ محمدًا بريء منه**».

وهذا الحديث تشهد له الأحاديث السابقة: في حديث عبد الله بن عكيم، وفي حديث ابن مسعودٍ، وكذلك في حديث أبي بشيرٍ الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وفيه تحريم عَقْد اللحية اعتقادًا أن عقدها يحبس عنه الشر، أو يقلد في عقدها الكفار قديمًا أو حديثًا، أو الماجنين أو الفاجرين، وفيه تحريم تعليق الأوتار؛ سواء تقلَّدها في نفسه، أو في دابته، أو على بيته، أو استنجى برجيع الدابة (وهو: روثها)، أو بعظم الدابة، فإن محمدًا ﷺ قد برئ منه، ولا يتبرَّأ ﷺ إلا فيمَن وقع في كبيرة من كبائر الذنوب.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وعن سعيد بن جبيرٍ، قال: (مَنْ قطع تميمةً من إنسان، كان كعدل رقبة)** [(١)]، **رواه وكيع بن الجراح، وله...**»، أي: لوكيعٍ «**عن إبراهيم النخعي قال: (كانوا يكرهون التمائم كلها من القرآن وغيره)**»[(٢)]، وهذا الذي رجَّحه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنَّ هذه المعلقات إما أن تكون وسائل، أو تكون مقاصد،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣٤٧٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة أيضًا (٢٣٤٦٧).

فسد بذلك الباب، وذريعة الشرك والكفر؛ لأنَّ هذا تعلقٌ يُفْضي إلى أن يتعلق بغير الله ﷻ، وفي هذا كله حمايةٌ لحمى التوحيد، وسدٌّ لذرائع الشرك أن تصل إليه، وفيه عناية الإسلام عناية تامَّة بعقيدة المسلم وإيمانه ألَّا يخدشها خادش، أو ينقصها منقص، وهذا من فقه الشيخ رحمه الله في هذه التراجم، وفي ترتيب الأحاديث والآثار عليها.

وفي هذا الباب (باب ما جاء في الرُّقى والتمائم) مسائل، فأورد فيه الشيخ المجدِّد رحمه الله تسع مسائل، حيث قال:

«**فيه مسائل**:

الأولى: تفسير الرُّقى والتمائم»؛ لأنَّه جاء في الحديث: «**إنَّ الرُّقى والتمائم والتِّولة شركٌ**»، فسَّر الرُّقى بما عليه الناس مما يعلقونه ويتَّخذونه من العزائم، والتَّمائمُ ما يُعلَّق على الأولاد والأهل، وربما على البهائم ممَّا يقيها من العين والنحس والحسد، وتفسير التِّولة وهو شيءٌ يزعم أنه يُقرِّب المرأة إلى زوجها، ويُقرِّب الزوج إلى زوجته.

الثانية: تفسير التِّولة.

«**المسألة الثالثة: أن هذه الثلاث**»، أي: الرُّقى والتمائم والتِّولة «**كلها من الشرك من غير استثناءٍ**»، وهذا هو ترجيحٌ للشيخ رحمه الله بهذا المنع منها بالكلية، ما كان منها أصالةً من غير القرآن، أو كان من القرآن، فإنه يمنع منه سدًّا للذريعة، وصيانةً وحمايةً للقرآن أن يُهَان أو يُمْتهن.

«**المسألة الرابعة: أنَّ الرقية بالكلام الحق من العين والحمة ليس من ذلك**»؛ لأنَّ النبي ﷺ رخَّص بهذا، وأرشد أُمَّته إليه، فكان ﷺ يُعوِّذ نفسه وأهله وولده بأنواع التعويذات، فلمَّا نزلت: (قل أعوذ برب الفلق)، ونزلت: (قل أعوذ برب الناس)، أخذ بهما ﷺ، وترك ما سواهما.

وكان - عليه الصلاة والسلام - يقرُّ أصحابه إذا ارتقوا من العين، وإذا ارتقوا بالفاتحة، حتى قال لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه لمَّا رقى سيِّد ذلك الحي الذين منعوهم الضيافة والقِرى (رقاه بالفاتحة)، جاء في رواية: «سبع مرات»[1]، وجاء في رواية: «ثلاث مرات»[2]، وجاء في رواية مطلقة: «أنها مرة واحدة»[3]، قال ﷺ: «**وما يُدْريك أنها رقية؟**»[4]، فدلَّ على أن القرآن منه ما هو شفاء، كأعظم سورة من القرآن (البقرة)، وأعظم آياته آية الكرسي، وكذلك المعوذات، فإنه ثبت بالأدلة الكثيرة أنها رقية يقرؤها الراقي على نفسه، وينفث على نفسه، أو يقرؤها على غيره، فهذا من الكلام الحق الذي ليس هو من الرُّقى والتمائم والتِّولة المحرمة التي هي من جنس الشرك.

«**المسألة الخامسة: أن التميمة إذا كانت من القرآن، فقد اختلف العلماء: هل هي من ذلك أم لا؟**»؛ لأنه رخَّص فيها بعض السلف، وأشهرُ من رخَّص

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٦٣)، وابن ماجه (٢١٥٦)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٠١)، من حديث خارجة بن الصلت عن عمه رضي الله عنه، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٠٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٠٧)، ومسلم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٢٢٧٦)، ومسلم برقم (٢٢٠١)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فيها من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويُرْوى ذلك عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقال به أيضًا أبو جعفر محمد الباقر، وقال به أحمد في رواية، لكن أكثر السلف من الصحابة، ومَن بعدهم كابن مسعود، وابن عباس، وظاهر قول حذيفة، وعقبة بن عامر، وعبد الله بن عكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وكثير من التابعين ومن بعدهم على المنع منها، وهي الرواية المشهورة عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

«**المسألة السادسة: أنَّ تعليق الأوتار على الدوابِّ من العين من ذلك**»:

وهذا كثيرٌ فيمن له ناقة، أو له بعير، أو له قَعُود، ويراه في عينه بالمرأى الكبير والمرأى الحسن، تجده يعلق عليه أنواع القلائد؛ سواء علَّق عليه عمامته (شماغه أو غترته)، أو علَّق عليه وَترًا، ولو كان من باب الزينة، فإن هذا ممنوع؛ لعموم الحديث، فإنه في حديث أبي بشيرٍ الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أرسل رسولًا ينادي في الناس: «**ألا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت**»[1]، وقال: «**إن الرُّقى والتمائم كلها شرك**»[2]، ولو كان التعليق لأجل الزينة، ولأجل أن تكون الناقة، أو القَعود، أو الفحل شامة بين إبله، فيعلق هذا الوتر عليه، أو هذا الخيط عليه، فهذا ممنوع؛ لأنه يعلق على أنه زينة في البداية، ثم يتطوَّر الأمر إلى أن يكون اعتقادًا لدفع النفس، أو النحس، أو الشر عنه.

«**المسألة السابعة: الوعيد الشديد على مَن تعلَّق وترًا**»:

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٥)، ومسلم (٢١١٥)، من حديث أبي بشير الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٨٨٣)، وابن ماجه (٣٥٣٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في السلسلة الصحيحة (٣٣١).

الوعيد الشديد فيمن تعلَّق هذا الوتر من عدة أمور:

أولًا: لمخالفتِهِ النبيَّ ﷺ حيث أمَر بقطعها.

ثانيًا: أن هذه المعلقات من الشرك؛ لعموم الحديث: «**إنَّ الرقى والتمائم والتِّولة شرك**»، وفي حديث عبد الله بن عكيم رضي الله عنه: «**من تعلَّق شيئًا، وُكِلَ إليه**»[1].

ثالثًا: أن الله عز وجل يَكِلُ هذا المتعلق إليه.

رابعًا: براءة النبي ﷺ ممَّن فعل ذلك، فإنَّه أخبر رُوَيفع بن الحارث قال: «**يا رُوَيفع، لعلَّ الحياة ستطول بك، فأخبر الناس أنَّ من عقد لحيته، أو تقلَّد وترًا، أو استنجى برجيع دابَّة أو عظم، فإنَّ محمدًا بريء منه**».

«المسألة الثامنة: فضل ثواب من قطع تميمةً من إنسان»:

وأنَّ فضلها كما جاء في فِعْل الصحابة رضي الله عنهم، فإنَّ حذيفة رضي الله عنه لمَّا رأى خيطًا معلقًا في يد رجل قطعه، وتلا قول الله جلَّ وعلَا: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾[2]، وفي خبر سعيد بن جبيرٍ رحمه الله أنه قال: «**مَن قطع تميمةً من إنسان، كان كعدل رقبة**»، رواه وكيع[3]؛ لأنه كمَن أعتقه من النار، والتعلق باعتقادٍ قد يوصله إلى النار، وكانوا كما يقول إبراهيم

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٧٢)، وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح الترغيب والترهيب (٣٤٥٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٠٠٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٢٠٤٠) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة، برقم (٢٣٤٧٣)، وفي سنده الليث بن أبي سليم بن زنيم، قال الحافظ في التقريب «صدوق اختلط جدًّا ولم يتميز حديثه فترك».

النخعي: «كانوا (أي: النخعيون أصحاب ابن مسعود) يكرهون التمائم كلها من القرآن، ومن غيره»[1].

«المسألة التاسعة: أن كلام إبراهيم النخعي لا يخالف ما تقدَّم من الاختلاف؛ لأنَّ مراده بقوله: «كانوا (أي: أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه)...»، فإنهم أخذوا بمذهب ابن مسعود بمنع المعلقات كلها؛ سواء كانت من القرآن أو من غيره، وما نراه الآن ونسمعه ممَّن يجعل في سيارته أو على مكتبه أو دابته شيئًا من القرآن يعتقد أنها سببٌ لحفظها من العين، أو من الشر، أو من النحس، كلُّ هذا داخل في هذا الوعيد الذي جاء فيه الاختلاف، والصحيحُ في المنع منه؛ حفظًا للقرآن، ومنعًا للتعلق بغير الله ﷻ.

أمَّا الاستشفاء بالقرآن، فعلى ما جاء الإذن به بأن يقرأه على نفسه مباشرةً، أو على غيره مباشرةً، ثم ما تجمع من ريقٍ، فإنَّه ينفث به؛ سواء مباشرةً على نفسه، أو على غيره، أو إلى ماءٍ يشربه، أو نحو ذلك.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **[باب من تبرَّك بشجرة، أو حجر، ونحوهما]**، هذا الباب الذي أورده الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ذكر قبله بابين سابقين:

أولهما: [باب من الشرك: لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه].

والباب الثاني: [باب ما جاء في الرقى والتمائم].

فذَكَر هذا الباب بعد هذين البابين [باب من تبرَّك بشجرة أو حجر ونحوهما]، للترابط الكبير بين هذه الأبواب الثلاثة، ولعلاقة الاعتقاد بالحلقة

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، برقم (٢٣٤٦٧)، وفي الإسناد مغيرة بن مقسم وهو مدلس.

والخيط ونحوهما لأجل رفع البلاء أو دفعه، وكذلك الاعتقاد في الرُّقى والتمائم، حيث حصول المقصود منها، وهو إمَّا ظنُّ رفع البلاء، أو دفعه بهذه الأشياء، أو اعتقاد التبرُّك بهذه الأشياء من جماداتٍ ونحوها، فهذا مناسبة هذا الباب [باب من تبرك بشجرة أو حجر ونحوهما] للبابين السابقين.

أمَّا مناسبة هذا الباب [باب من تبرك بشجرة أو حجر ونحوهما] لكتاب «التوحيد» فهو: أن اعتقاد البركة بشيءٍ لم يجعل الله ﷻ فيه هذه البركة، ثم طلبها منه، أو تقصُّد القلب لطلب البَركة منه، أن هذا كلَّه من نواقض التوحيد، ومن نواقض الإيمان.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه ترجم على هذا الباب بآيةٍ وحديثٍ، والحديث مشتمل أيضًا على آية.



٩- باب من تبرك بشجرة أو حجر ونحوهما

وقول الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]».

فمن فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حُسْن اختياره لهذه الآية الكريمة التي ترجم بها على هذا الباب، وهي آية (النجم)، ثم ذكر بعدها حديث أبي واقدٍ الليثي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

هذا الحديث الذي قال فيه أبو واقد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**خرجنا مع رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **إلى حنين، ونحن حدثاء عَهْدٍ بكفرٍ، وللمشركين سِدْرة يعكفون عندها، ويَنُوطون بها أسلحتهم، يقال لها: (ذات أنواط)**».

قال: «(**فمررنا بسدرةٍ، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الله أكبر! إنها السنن، قلتم - والذي نفسي بيده - كما قالت بنو إسرائيل لموسى:** ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ۝١٣٨﴾ [الأعراف: ١٣٨]، **لتركبن سنن من قبلكم)، رواه الترمذي وصححه**»[(١)].

فمن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الترجمة: أنه ترجم على هذا الباب [باب من تبرَّك بشجرة أو حجر ونحوهما] بآية سورة (النجم)، وحُسْن الاختيار لهذا الاستدلال يدل على كمال علمِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثمَّ ذكر حديث أبي واقدٍ الليثي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المشتمل على آية: ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾

(١) أخرجه الترمذي، كتاب: الفتن، باب: ما جاء لتركبن سنن من كان قبلكم، برقم (٢١٨٠)، وأحمد (٥/٢١٨) وغيرهما من حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي»، وفي «المشكاة»، برقم (٥٤٠٨).

(الأعراف)، في استدلال النبي ﷺ على طلبتهم لسِدْرةٍ يعكفون عندها بهذه الآية التي طلب بها قوم موسى عليه السلام لمَّا نجاهم الله عز وجل من عدوهم فرعون وملئه، أن مرُّوا على قريةٍ لهم آلهة، ﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾، فاكتفى رحمه الله في هذا الباب على آيةٍ وحديثٍ مُحقِّقين لمقصوده من هذه الترجمة.

يقول الله جلَّ وعَلا: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّـٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾، وهي في الحقيقة أحجارٌ وأشجارٌ كما ترجم رحمه الله، فإن اللات صنمٌ كان موجودًا في الطائف، وهو موضوع على رجلٍ صالح، أخذوا له اسم اللات من اسم الله (الإله)، كما أخذت قريشٌ اسم العُزَّى من اسم الله (العزيز). قال ابن عباس رضي الله عنهما كما رواه البخاري في اللَّات: «كان رجلًا يلتُّ السويق للحاج، فلمَّا مات، عكفوا على قبره»[1]، وجاء عنه أنه قال: «كان يبيع السَّويق والسمن عند صخرةٍ، ويسلوه عليها، فلمَّا مات ذلك الرجل، عَبَدتْ ثقيف تلك الصخرة؛ إعظامًا لصاحب السويق»، فهذا من تعظيم الحجر.

وكذلك ما يتعلَّق بـ (العُزَّى): فإنها شجرة كان عليها بناء وأستار بوادي نخلة بين مكة والطائف، وكانت قريش تُعظِّمها، كما قال سيدهم أبو سفيان في يوم أُحُد: «لنا العزى، ولا عزى لكم»، فقال النبي ﷺ: «**أجيبوه**»، قالوا: ما نجيبه يا رسول الله؟ قال: «**قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم**»[2].

و(مناة): صنمٌ للأوس والخزرج، وهذا الصنم كان موجودًا في وادي

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٣٩)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما.

قديد، وكانت تهلُّ منه الأوس والخزرج قبل الإسلام، فأبطل الله هذه الأحجار والأشجار التي اعتُقِدَ فيها البركة، فرُجيت وسُئلت، ودُعيت، واستغيث بها، ولُجئ إليها من دون الله ﷻ، فكانت عنوانًا للشرك، فجاءت الآية مطابقةً لما ترجم به الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (باب من تبرَّك بشجرة أو حجر ونحوهما)؛ كالبقاع والقباب والجبال والمياه وغيرها، اعتقد فيها البركة حتى عظمها في قلبه، فصرف لها شيئًا من العبادة.

وفي حديث أبي واقدٍ الليثي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، واسمه: الحارث بن عوف، قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين»، وهي المعركة المشهورة مع ثقيف وهوازن، وهي التي كانت بعد فتح مكة في آخر شهر شوال من السنة الثامنة من الهجرة، وحنين شرقي المغمس، «وكنا حُدَثاء عهدٍ بكفر»، وحديثه حديث عجيب، شَارَكه في الرواية له الصحابة: أبو سعيد وأبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، كما رواه الترمذي من حديث أبي واقد، رواه أيضًا هو وأحمد وأبو يعلى وابن أبي شيبة والنسائي وابن المنذر من أحاديث أبي سعيد وأبي هريرة وأبي واقد الليثي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

قال أبو واقد: «ونحن حُدَثاء عهدٍ بكفر»، أي: قريبٌ عهدنا بالجاهلية والشرك والكفر، «وكان للمشركين سدرة يعكفون عندها»، أي: يُطِيلُونَ المُكْث والبقاء عندها رجاءً لبركتها، «ويَنُوطون بها أسلحتهم»، أي: يُعلِّقون بهذه الشجرة، وهي سدرة مورقة خضراء بين عموم أشجار ذلك المكان التي جلُّها إمَّا من السمر، أو من السلم، وتتميَّز السدرة بكونها شجرة عظيمة مورقة بالخضرة، فمررنا بسدرةٍ للمشركين يعكفون عندها، يعلقون بها أسلحتهم رجاء

البركة، وأن تمنح هذه السدرة أسلحتَهم القوةَ، والمضي في عدوهم، «يقال لها ذات أنواط»، أي: ذات تعاليق؛ لِمَا يصنعه المشركون بها من تعليق أسلحتهم وغيرها، يرجون بركَةَ هذه الشجرة، فجاوزوها.

قال أبو واقد: «فمررنا بسدرة»، أي أخرى، «فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواطٍ كما لهم ذات أنواط»، وهنا سألوه أمرًا من أمور الشرك والوثنية، كما كان يفعله أهل الجاهلية، وهذا لجهلهم، وعدم تمام علمهم؛ لأنَّهم رضي الله عنهم حُدَثاء عهدٍ بكفرٍ وجاهليةٍ، لكن لمَّا نبَّههم النبي ﷺ تنبَّهوا، ولمَّا حذَّرهم حذروا، وتركوا هذا الأمر، فكان تركُهُم له، ورُجُوعهم عنه كالتوبة عن هذه الطِّلبة غير اللائقة.

فقال ﷺ: «**الله أكبر! إنها السنن، قلتم - والذي نفسي بيده - كما قالت بنو إسرائيل لموسى:** ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ **لتركبن**»، وهذا تأكيدٌ باللام الموطئة للقسم مع نون التوكيد الثقيلة، «**لتركبن سنن مَنْ قبلكم**»، أي: من اليهود والنصارى، بل وغيرهم من الأمم، فما شيء وقعوا فيه إلا ستقع فيه هذه الأُمَّة، ولا سيما فيما يتعلَّق بهذه الطلبات الشركية.

وهذا الحديث عزاه شيخ الإسلام رحمه الله إلى الترمذي قال: «رواه الترمذي وصححه»، والحديث رواه أيضًا مع الترمذي الإمام أحمد، وأبو يعلى، وابن أبي شيبة، والنسائي، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني من أحاديث أبي سعيد، وأبي هريرة، وأبي واقد الليثي رضي الله عنهم.

وهذا هو الاستدلال منه ﷺ بهذه الآية ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف]، وهناك



مطابقة بين طِلْبة هؤلاء حُدَثاء العهد بالكفر مع طِلْبة قوم موسى عليه السلام لمَّا نجاهم الله عز وجل من فرعون وملئه، فأتوا على قريةٍ لهم أصنام، فطلبوا من موسى عليه السلام كما لهؤلاء، ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾، قال لهم موسى: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾، وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم أنكر عليهم بقوله: «**الله أكبر!**»، ثم بقوله: «**إنها السنن**»، ثم باستدلاله بهذه الآية: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾.

ومن محاسن الاستدلال: أن الشيخ المجدد رحمه الله مصنف كتاب (التوحيد)، لمَّا كان بالمدينة يطلب العلم، وقف مع شيخه علَّامة المدينة ومحدِّثها الشيخ المُحدِّث محمد حياة السندي، حيث وقف الشيخ السندي وتلميذه محمد بن عبد الوهاب في مواجهة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وهما يسمعان الناس يستغيثون برسول الله، ويطلبون منه المدد، وقضاء الحوائج، فقال الشيخ السندي لتلميذه: «ما تقول في هؤلاء؟»، فاستحضر هذا التلميذ النابه الذكي الألمعي محمد بن عبد الوهاب هذه الآية من سورة ﴿الٓمٓصٓ ﴿١﴾﴾ [الأعراف]: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٩﴾﴾ [الأعراف: ١٣٨، ١٣٩].

وفي هذا الاستدلال بهذا الحديث مع آية سورة (النجم) تنبيهٌ إلى أن ما يفعله مَن يعتقد في هذه الأشجار والأحجار والقبور من التبرك بها، والعكوف عندها، أو الذبح، وتقديم القرابين لها أن هذا هو الشرك، كما في استدلال النبي صلى الله عليه وسلم بقول الله عز وجل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾، فكيف لا يخفى على مَنْ هو دونهم في العلم والفضل حتى خفي عليهم عظائم الشرك في الإلهية والربوبية.

وفيها: أنَّ الاعتبار والعبرة في الأحكام بالمعاني، لا بالأسماء، ولهذا



جعل النبي ﷺ طِلْبة هؤلاء حدثاء العهد بالكفر كطِلبة بني إسرائيل تمامًا، ولم يلتفت إلى كونهم سمَّوها: ذات أنواط؛ لأنَّ المشرك مشرك وإنْ سمَّى شِرْكه ما سمَّاه، سمَّاه إيمانًا، أو عبادةً، أو توسلًا، أو غير ذلك، كمَن يُسمِّي دعاء الأموات، والنذر لهم، والذبح لهم: تعظيمًا ومحبَّةً للأولياء، فهذه التسمية لا تُغيِّر من الواقع شيئًا أبدًا، بل هذا هو الشرك، وإن سمَّاه صاحبه ما سمَّاه.

ثم من فقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه ترجم على هذا الباب [باب ما جاء في التبرك بالأحجار والأشجار ونحوها]، ترجم عليها في ثنتين وعشرين مسألةً.

فقال: «**فيه مسائل:**

الأولى: تفسير آية (النجم) ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾.

«**الثانية: معرفة صورة الأمر الذي طلبوا**».

فهُمْ لم يطلبوا منه أن يجعل لهم إلهًا يعبدونه من دون الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأنَّهم كانوا أجلَّ وأعقل من ذلك، إنما طلبوا شجرةً ينوطون بها أسلحتهم، ويعكفون عندها، ويتبركون بها، كما يفعله أهل الجاهلية، فجعل النبي ﷺ الأمر سيان، وأن هذا مثل هذا، فلمَّا نهاهم وحذَّرهم، انتهوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وحذروا.

ثم قال في المسألة الثالثة: «**كَوْنهم لم يفعلوا**».

وفي الرابعة: «**كونهم قصدوا التقرُّب إلى الله بذلك، لظنِّهم أنه يحبُّه**»، وكلُّ هذا يدلُّ على أنهم لمَّا طلبوا هذه الطِّلْبة، كانوا على جهلٍ، والجهلُ مانعٌ من وقوع عين الكفر على أعيانهم.

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الخامسة: أنهم...**»، أي: مَن طلبوا أن يجعل لهم



سدرةً كذات أنواط «**إذا جهلوا هذا، فغيرُهُم أَوْلى بالجهل**»، فإذا كان الجهل يقع من بعض المبتدئين من الصحابة ممَّن هم قريبو العهد بالجاهلية، وقريبٌ عهدهم بالكفر والشرك الذي كانوا عليه قبل أن يمنَّ الله عليهم بالإسلام والتوحيد، وهم في صحبة النبي ﷺ ومعه، فإنَّ غيرهم أَوْلَى وآكد أن يقع منه مثل هذا الجهل، فيوجب هذا التنبُّه، كما يوجب الحذر العظيم ألَّا ينساق الإنسان إلى تقليد المشركين والوثنيين في وثنياتهم، وإنْ كان يظن أنه على إيمانه وتوحيده.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السادسة: أنَّ لهم من الحسنات والوعد بالمغفرة ما ليس لغيرهم**».

وهذا الوصف يشمل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وعدَهم بالمغفرة والحسنات وعدًا لمجموعهم ما لم يحصل لأحدٍ من غيرهم، كما أنه عَزَّ وَجَلَّ رضي عنهم، ورضوا عنه، فإذا كان هؤلاء الصحابة على جلالتهم، وقد خصَّهم الله عَزَّ وَجَلَّ بصحبة نبيِّه ﷺ قد يقع منهم مثل هذه الطِّلبة غير اللائقة بهم، وغير الجائزة في حق الله جلَّ وعلا، فإنَّ غيرهم من باب أَوْلى يقع منه هذا الجهل الذريع.

ثمَّ ذكر الشيخ المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة السابعة قال: «**أن النبي ﷺ لم يعذرهم في الأمر، بل ردَّ عليهم بقوله: (الله أكبر! إنها السَّنن، لتتبعن سنن مَنْ كان قبلكم)**[1]**، فغلَّظ الأمر بهذه الثلاث**».

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٩٤٧)، والترمذي (٢١٨٠)، وابن حبان في صحيحه (٦٧٠٢)، والطبراني في الكبير (٣٢٩١)، ومواضع، والهيثمي في المجمع (١١٠١٦)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مشكاة المصابيح (٥٤٠٨).

وهذا من كمال عِلْمِ الشيخ وفقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّه ذكر في استنباطه أن النبيَّ ﷺ لم يجامل هؤلاء - وهم أصحابه، وهم حدثاءُ عهدٍ بكفرٍ وجاهليةٍ - لمَّا طلبوا هذه الطِّلبة الجائرة، بل أنكر عليهم ثلاث إنكارات:

أولًا: في قوله: «**الله أكبر!**»، كبَّر الله عَزَّوَجَلَّ عن هذه الطلبة، وعن هذه السُّؤلة.

ثانيًا: قال: «**إنَّها السنن**»، أي: سنن مَنْ قبلكم، ركبتموها، واتبعتموهم عليها، وقلَّدتموهم فيها.

ثم قال: «**لتتبعن سنن مَنْ كان قبلكم حذو القذَّة بالقذَّة**»، وقال باستدلاله بآية سورة (الأعراف)، قال: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ۝١٣٨﴾، فغلَّظ الأمر عليهم بهذه الثلاث، فغلظ الأمرُ عليهم، فتوقَّفوا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ورجعوا عن هذه الطِّلبة لمَّا بيَّن لهم حقيقة الأمر، وأنَّ هذا يؤول إلى الشرك بالله عَزَّوَجَلَّ، فلمَّا نهوا انتهوا، ولمَّا حذروا، حذروا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثامنة، قال: «**الأمر الكبير، وهو المقصود: أنَّه أخبر أن طِلْبتهم كطِلْبة بني إسرائيل**»، لمَّا قالوا لموسى عليه وعلى نبيِّنا وأنبياء الله الصلاة والسلام: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا﴾، وهم قالوا: «اجعل لنا ذات أنواطٍ»، فجعل النبيُّ ﷺ الأمر في حقيقته، لا في مجرَّد اسمه دون معناه، فحقيقة الأمر أن هؤلاء في طِلْبتهم كطِلْبة بني إسرائيل ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾، فهؤلاء لمَّا قالوا: «اجعل لنا ذات أنواطٍ، كما لهم ذات أنواط»، كان هذا مطابقًا كما لو قالوا: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة التاسعة: أنَّ نفي هذا من معنى: (لا إله**



إلا الله) مع دقَّته وخفائه على أولئك»، الذين طلبوا هذا الأمر، نفيه بأنَّه لم يوافقهم، ولم يجبهم إلى طلبتهم، بل نفاها وأنكرها أنَّ هذا من معنى: (لا إله إلا الله)؛ لأنه نفى أن يكون معبود يستحقُّ أن يُعبَد ويُقصَد ويُتوجَّه إليه، وأن يدعى بكشف الكرب وبالمدد، أحدًا غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة العاشرة: أنَّه** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **حلف على الفُتْيا، وهو لا يحلف إلا لمصلحةٍ»**.

وحلفُهُ على الفتيا لمَّا قال: «**قلتم: والذي نفسي بيده»**، فحلف بصفةٍ من صفات الله عَزَّ وَجَلَّ أنَّ نفسه الشريفة - عليه الصلاة والسلام - بيد الله عَزَّ وَجَلَّ يُقلِّبها كيف يشاء، ففيه الحلف على الفتيا، وهو - عليه الصلاة والسلام - في سائر حلفه لا يحلف إلا على مصلحةٍ، ولا أعظم من هذه المصلحة الراجحة المتعلقة بتحقيق التوحيد لله جلَّ وعلا، والنهي والتحذير والانتهاء عن الشرك به.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الحادية عشرة قال: «**أن الشرك فيه أكبر وأصغر؛ لأنَّهم لم يرتدوا بهذا»**، فالصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لم يرتدُّوا مع كونهم حُدَثاء عهدٍ بكفرٍ؛ لأنهم لمَّا نهوا انتهوا، ولمَّا ردعوا ارتدعوا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وهذا الذي طلبوه في الحقيقة لو استمروا عليه، لَوَقعوا في الشرك الأكبر، لكنهم لمَّا لم يفعلوا ما طلبوا، ولم يُقْدموا عليه، ولم يصرُّوا عليه، كان انتهاؤهم وتركهم له بعد تعريفهم أنَّ هذا من اتِّخاذ إلهٍ مع الله، وأن هذا يوجب الشرك، كان انتهاؤهم عن ذلك تركًا له كأنه لم يقع منهم، بل لمَّا نُبِّهوا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، تنبَّهوا.

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية عشرة: قولهم: «ونحن حُدَثاء عهدٍ بكفرٍ» فيه أن غيرهم لا يجهل ذلك»**.

«غيرهم»، أي: لمَنْ لم يكن جاهلًا، فقد يقع في الشِّرك معاندًا مكابرًا، وأعظم من ذلك وأفظع: إذا كان يقع في الشرك ويعتقد أنه قربةٌ إلى الله ﷻ، يتوسل بها إليه، كما عليه عَمَار المقامات، والمزارات، والعَتَبات، والقبور، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة عشرة: التكبير عند التعجُّب، خلافًا لمَن كرهه**»؛ لأنَّه قال في حديث أبي واقدٍ: «**الله أكبر! إنها السنن**»، فعند التعجب من الأمر أو استعظامه يُشْرع التكبير كما يشرع التسبيح، خلافًا لمَن كره ذلك من العلماء، فإنَّ سُنَّته - عليه الصلاة والسلام - وقوله وفعله مُقدَّمٌ على كل أحد.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة عشرة: سد الذرائع**»، وأنَّه لم يطاوعهم ﷺ إلى طِلْبتهم بأن يجعل لهم ذات أنواط، ولم يستنزل معهم ويجاملهم على حساب التوحيد والعقيدة، بل سدَّ ذرائع الشرك كله بأن هذه الطِّلبة تُفْضي إلى الشرك بالله ﷻ لما ظنُّوا أن فيها اعتقاد بركة، وأنها لمجرَّد مشابهة هؤلاء المشركين.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة الرابعة عشرة: «**سد الذرائع**».

وهذا الفقه تجدَّد من الشيخ في غير ما بابٍ، وفي غير ما استنباط، فإنَّه يستنبط من أفعاله ﷺ وأقواله: سد ذرائع الشرك الموصلة إليه، بحسمها وحماية حِمى التوحيد، وتجنيبه ما يخدشه مما ينقصه، أو مما ينقضه، أي: ما ينقصه من الشرك الأصغر، ومن الكفر الأصغر، والنفاق الأصغر، أو ما ينقضه من الشرك الأكبر، والنفاق الاعتقادي، والكفر الأكبر.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة عشرة، وهي: النهي عن التشبُّه بأهل الجاهلية**».

ففي حديث أبي واقد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «**خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين، ونحن حُدَثاء عهدٍ بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: (ذات أنواط)، فمررنا بسدرة - أي أخرى - فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواطٍ كما لهم ذات أنواط، فقال عليه الصلاة والسلام: (الله أكبر! إنَّها السنن، قلتم - والذي نفسي بيده - كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾، لتركبن سنن مَنْ كان قبلكم)**» [(١)].

فيه نهيه - عليه الصلاة والسلام - عن التشبُّه بأهل الجاهلية، فإن الذي حداهم لهذا أنَّهم قريبوا عهدٍ بجاهلية وكفر، فلهذا طلبوا هذه الطلبة، فتضمَّن هذا النهي بهذه الألفاظ الألفاظَ الثلاثة التي غلظ فيها الأمر:

١- تكبيره الله.

٢- قوله: «**لتتبعن سنن مَنْ كان قبلكم**».

٣- استدلاله بآية (الأعراف): ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾.

ففيها النهي عن التشبُّه بأمر الجاهلية، ولا سيما في عقائدهم وأديانهم، واعتقاداتهم الباطلة والمنكرة.

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٩٤٧)، والترمذي (٢١٨٠)، وابن حبان في صحيحه (٦٧٠٢)، والطبراني في الكبير (٣٢٩١)، ومواضع، والهيثمي في المجمع (١١٠١٦)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مشكاة المصابيح (٥٤٠٨).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة السادسة عشرة: الغضب عند التعليم**».

قد غضب ﷺ، ولهذا كبَّر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وقال: «**إنها السنن**»، وهذا الغضب منه عند التعليم فيه فوائدُ عظيمة:

أولًا: غيرتُهُ على توحيد الله عَزَّوَجَلَّ، وعلى عبودية الله عَزَّوَجَلَّ بإفراده وحده بالعبادة، وغيرتُهُ أن تقع أمتُه في الشرك، فإنه - عليه الصلاة والسلام - حذَّر أمته أيما تحذير من أن يقعوا في الشرك أصغره وأكبره.

ومن فوائد الغضب في التعليم: لفت الانتباه (انتباه المتعلمين) من غضب معلمهم، وهو - عليه الصلاة والسلام - قد ملأ عيونهم وأبصارهم، وملأ قلوبهم إجلالًا ومهابةً وحبًّا، فغضبُهُ يجلُّ هذه المسألة التي غضب منها، وغضب لأجلها.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة السابعة عشرة في قوله: القاعدة الكلية لقوله** ﷺ: **(إنها السنن)**»، فإنَّه قال لمَّا طلبوا هذه الطِّلبة الجاهلية: «**الله أكبر! إنَّها السنن**»، وهذه القاعدة الكلية، أي: تقليد المتأخر للمتقدِّم، فإن كانت المتابعة من المتأخر للمتقدم على أمر خير وصلاح وإيمان، فيا سعد المقلِّد والمقلَّد، والمتَّبِع والمتَّبَع، أمَّا إذا كان التقليد والتشبه والاتِّباع على باطل - لا سيما إذا كان شركًا، أو بدعةً، أو كفرًا، أو نفاقًا - فيا سوأة هذا.

فقوله: «القاعدة الكلية»، أنَّ السنن هي تشبُّه المتأخرين بالمتقدمين، ولا سيما تشبُّه مَن فيهم ضعف في عقولهم، أو قصر في نظرهم، أو ضعف في دينهم، يتشبَّهون بمن يظنونهم أقوياء، وهذا التشبُّه في هذه القاعدة الكلية يجعل الإنسان على حذرٍ، فلا يتشبَّه إلا بالكُمَّل من عباد الله الموحدين،

وعلى رأسهم رسل الله عليهم الصلاة والسلام، ثم أتباعهم من الصِّدِّيقين، وأفضلهم صحابة نبينا عليه الصلاة والسلام، ورَضِيَ اللهُ عَنْهُم.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «**المسألة الثامنة عشرة: أن هذا عَلَمٌ من أعلام النبوة، لكونه وقع كما أخبر**».

«**إنها السنن**»، أي: في طِلْبتكم لهذا الأمر، كما طلبه من قبلكم، وسيطلبه الناس بعد ذلك ويفعلونه، فهذا عَلَمٌ وهو دليل على نبوته؛ لأنه تكلم بأمرٍ غيبيٍّ في الماضي، ومثله في المستقبل، فقد جاء في «صحيح مسلم» وغيره أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تقوم الساعة حتى تعبد فئامٌ من أُمَّتي الأوثان، ولا تقوم الساعة حتى يلحق فئامٌ من أمتي بالمشركين**».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «**المسألة التاسعة عشرة: أن كل ما ذمَّ الله به اليهود والنصارى في القرآن أنه لنا**».

ذمَّ الله عَزَّ وَجَلَّ اليهود من أتباع موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لمَّا نجاهم الله عَزَّ وَجَلَّ من فرعون وملئه أوَّل ما أتوا على قرية لهم أصنام يعبدونها ويدعونها من دون الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾، وهذا الأمر والإنكار والاستشناع، وإنْ كان وقع على بني إسرائيل، فإنَّه أيضًا لنا (هذه الأمة)؛ لأنَّ ما ذكَره الله عَزَّ وَجَلَّ لنا في القرآن الكريم - سواء في قصصهم، أو في أحوالهم، أو في الإنكار عليهم - يتَّجه إلينا؛ لأنَّه نزل في القرآن الذي أنزله الله عَزَّ وَجَلَّ وَحيًا منه إلينا، نسترشد به، ونهتدي به.

فكما قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «أن ما ذمَّ الله به اليهود والنصارى في القرآن أنه لنا»، وقد ذمَّ الله - جلَّ وعلا - المغضوب عليهم، فكلُّ مَن شَابَهَهم في ضلالتهم



يلحقه هذا الذم؛ ولهذا قال العلماء: «من ضلَّ من علمائنا، ففيه شبهٌ من اليهود المغضوب عليهم، ومن ضلَّ من عُبَّادنا، ففيه شبهٌ من النصارى الضالين».

ثم ذكر «**المسألة العشرون قال: أنه متقرِّر عندهم أن العبادات مَبْناها على الأمر، فصار فيه التنبيه على مسائل القبر، أما: (مَن ربك؟)، فواضحٌ، وأما: (مَن نبيُّك؟) فمن إخباره بأنباء الغيب، وأمَّا: (ما دينك؟)، فمن قولهم: (اجعل لنا ذات أنواط) إلى آخر الحديث**».

ففي هذه الجملة العظيمة تنبيهٌ من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذه المسألة الجليلة، وهي أنَّ العبادات مَبْناها على الأمر، فلم يجعلوا لأنفسهم ذات أنواطٍ حتى استأذنوا النبيَّ ﷺ، ولمَّا نبَّههم على مسائل القبر: «**مَن ربك؟**»؛ لأنه المعبود وحده، وهو المربوب جلَّ وعلا، لا ربَّ لنا سواه، «**ما دينُك؟**»؛ لأنه أخبرنا بأنباء الغيب الماضية واللاحقة والسابقة والآتية، و«**ما دينك؟**» في قولهم: «اجعل لنا ذات أنواطٍ»، هذا هو اتِّخاذ الدين، ولهذا يدور امتحانه وسؤاله في القبر على هذه الأسئلة الثلاثة: مَنْ ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ وبنى عليها الشيخ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مصنَّفه الجليل: «ثلاثة الأصول»، فإنَّ مَن نجح في سؤال القبر، فإنه عابرٌ - بإذن الله - إلى جنانه.

ثم ذكر «**المسألة الحادية والعشرون: أن سُنَّة أهل الكتاب مذمومة كسُنَّة المشركين**».

إذًا، المذمَّة في كلِّ عمل خاطئ، وأعظمه ما كان يتعلق بالشرك، ويناقض التوحيد من أيِّ كائنٍ وقع منه؛ سواء من أهل الكتابين، أو من المشركين الوثنيين، فهذه السنن كلها منهم مذمومة، مجحودة، مكفورة.

ثم ذكر «**المسألة الثانية والعشرون: أنَّ المنتقل من الباطل الذي اعتاده قلبه، لا يُؤْمَن أن يكون في قلبه بقية من تلك العادة؛ لقولهم** رضي الله عنهم: (**ونحن حُدَثاء عهدٍ بكفرٍ**)».

فهذه العلائق الباقية من الجاهلية والشرك والكفر لا يؤمن أن تُعَاد، ولو كان بحسنِ نيَّةٍ، وصالحِ قصدٍ، ولهذا لمَّا نبَّههم النبي ﷺ ورضي الله عنهم إلى خطورة ذلك تنبَّهوا، ولمَّا حذَّرهم حذروا، فلم يسترسلوا في طِلْبتهم، ولم يقعوا فيما أرادوه وطلبوه من جَعْل ذات أنواطٍ لهم، فرضي الله عن الصحابة والقرابة، وأتبعنا بهم.



١٠- باب ما جاء في الذبح لغير الله

ما مناسبة هذا الباب لكتاب (التوحيد)؟ ثمَّ ما مناسبة هذا الباب أيضًا لِما قبله من الأبواب؟

أمَّا مناسبة هذا الباب [باب ما جاء في الذبح لغير الله] لكتاب التوحيد، وللتوحيد، فإنَّ فيه بيان نوعٍ مما يناقض أصل التوحيد، ويُوقِعُ في الشرك الأكبر، وهو عبادة الذبح لغير الله ﷻ؛ لأنَّ الذبح لله ﷻ عبادة لله، لا يصحُّ ولا يسوغ ولا يجوز أن تُصرَف لغير الله كائنًا مَنْ كان هذا الغير.

وأمَّا مناسبة هذا الباب [باب ما جاء في الذبح لغير الله] لِما قبله [باب التبرُّك بالحجر والشجر ونحوهما]، و[باب ما جاء في الرُّقى والتمائم]، و[باب ما جاء في لُبْس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء ودفعه]، فإنَّ فيه ذكر الذبح لغير الله ﷻ بجامع تعظيم هذا الغير؛ سواء بالتبرك، أو سواء باعتقاد أنَّه يحصل منه النفع والضرر، أو بصرف حقِّ الله ﷻ بالعبادة له.

فقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب ما جاء في الذبح لغير الله)، أي: باب ما جاء فيه من الوعيد والزجر والتهديد، وأنَّ هذا شركٌ بالله جلَّ وعلَا، وهو الشرك الأكبر، ومن فقهه أيضًا: حُسْن اختياره للآيات والأحاديث التي ترجم بها هذا الباب، فإنَّه ترجمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بآيةٍ وبثلاثة أحاديث.

فأمَّا الآية، فقول الله - جلَّ وعلا - من آخر سورة (الأنعام): قال: «**وقول الله تعالى**: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا

﴿شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ١٦٣﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]، **وقول الله جلَّ وعلا:** ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ٢﴾ [الكوثر: ٢]».

إذًا، ترجم عليها بآيتين: آية (الأعراف)، وآية سورة (الكوثر)، وترجم عليها أيضًا بثلاثة أحاديث:

قال: «**عن عليِّ بن أبي طالبٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال: (حدَّثني رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بأربع كلماتٍ: لعن الله مَنْ ذبح لغير الله، لعن الله مَنْ لعن والديه، لعن الله مَنْ آوى محدثًا، لعن الله مَنْ غير منار الأرض)**»[1]، أي: أعلامها ورسومها، روى ذلك الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه».

وسَببُ ورود حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاء مفسرًا في رواية الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من حديث أبي الطفيل، قال: قلنا لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخبرنا بشيء أسرَّه إليكَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما أسرَّ إليَّ شيئًا كتمه الناس، ولكن سمعته يقول: **(لعن الله مَنْ ذبح لغير الله، ولعن الله مَنْ آوى محدثًا، ولعن الله من لعن والديه، ولعن الله من غيَّر تخوم الأرض)**»[2]، يعني: المنار.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا الحديث الذي رواه الإمام أحمد، وهو قوله: «**وعن طارق بن شهاب** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **أن رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قال: (دخل الجنة رجلٌ في ذباب، ودخل النار رجلٌ في ذباب). قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مرَّ رجلان على قومٍ لهم صنمٌ لا يجوزه أحد)**، أي: لا يتعدَّاه، **(حتى يُقرِّب له شيئًا، فقالوا لأحدهما: قرِّب. قال: ليس عندي شيء أقرب. قالوا له: قرِّب ولو ذبابًا، فقرَّب ذبابًا)**، قرَّبه طائعًا مختارًا، «**فخلوا سبيله، فدخل النار.**

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٨) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٧٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٠٨، ١/ ٣١٧)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقالوا للآخر: قرِّب. فقال: ما كنت لأقرِّب لأحد شيئًا دون الله ﷻ)، قال ﷺ: (فضربوا عُنُقه؛ فدخل الجنة)، رواه الإمام أحمد»[1].

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الزهد» من طريقين:

- عن سليمان بن مهران الأعمش، عن طارق بن شهاب، عن سلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

- وكذلك رواه أبو نعيم في «الحلية»، ورواه ابن أبي شيبة من طريقٍ غير طريق طارق بن شهاب، لكنها موقوفة غير مرفوعة.

والحديث رُوِيَ مرفوعًا عند غير الإمام أحمد، ذكر ذلك ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الجليل «الجواب الكافي»، وفي هذا ردٌّ على من طعن في هذا الحديث، أو جعلها مستمسكًا في الطعن على الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه يُورِدُ في كتابه «التوحيد» الأحاديث الضعيفة، فإنَّ حديث طارق بن شهاب حديثٌ ثبت من عدة طرق يشدُّ بعضها بعضًا، كما أن معناه صحيح يدل عليه حديث عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ السابق.

إذًا، هذا الباب (باب ما جاء في الذبح لغير الله)، ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بآيتين:

- آية سورة (الأنعام) في آخرها: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾.

- وبقول الله جلَّ وعلا: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾﴾.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٠٣٨) موقوفًا عن سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وكذا البيهقي في الشعب (٧٣٤٣)، وأحمد في الزهد (١/ ١٥).



وترجمه بحديثين:

- حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي رواه مسلم في الصحيح، قال: «**حدثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات: (لعن الله مَن ذبح لغير الله، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثًا، لعن الله من غيَّر منار الأرض)**».

- وحديث طارق بن شهاب في هذين الرجلين اللذين دخل أحدهما الجنة، ودخل الآخر النار في ذبابٍ، أي: بسبب ذباب. قالوا: كيف ذلك يا رسول الله؟ قال: «**مرَّ رجلان على قومٍ لهم صنمٌ لا يَجُوزُه أحد حتى يقرِّب له شيئًا، فقالوا لأحدهما: قرِّب. قال: ليس عندي شيء أقرِّب. قالوا: قرِّب ولو ذبابًا، فقرَّب ذبابًا فخلوا سبيله، فدخل النار، وقالوا للآخر: قرِّب. قال: ما كنتُ لأقرِّب لأحدٍ شيئًا دون الله عَزَّ وَجَلَّ**».

وهذا لكمال توحيدِهِ وتحقيقِهِ القرب لله وحده دونما شريك، «**ما كنتُ لأقرِّب لأحدٍ شيئًا دون الله عَزَّ وَجَلَّ، فضربوا عُنُقه، فدخل الجنة**»، رواه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

وفي هذا مسألةٌ جليلة في الثبات على العقيدة والتوحيد والدين، والصبر عليها، وألَّا يزايد عليها الإنسان، وألَّا يجامل عليها المسلم مهما كانت أنواع المغريات، ومهما كانت أنواع الإكراه.

والإكراهُ إنَّما يقع على القول، وقد يقع على الفعل، لكن الإكراه لا يقع على الاعتقاد والقصد والنيَّة؛ لأنَّ هذا أمرٌ متعلقٌ بالقلوب، ولا يطَّلع عليها إلا الله جلَّ وعلَا، وهذا الذي قرَّب ذبابًا لغير الله لم يُقرِّبه مكرهًا، وإن كان

أصل عدم مجاوزتهم لهذا الصنم حتى يقربوا فيه نوع الإكراه، لكن هذا الذي قرَّب ذبابًا محتقرًا ومزدريًا هذا الذباب، فقرَّبه غير مبالٍ، فلمَّا فعل ذلك عن اختيارٍ وقناعةٍ، كان جزاؤه أنه دخل النار لما قرَّب، حتى لو كان ذبابًا وحقيرًا لغير الله جلَّ وعلا.

وهذا الباب العظيم ترجم عليه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفقه ثلاث عشرة مسألة.

فقال في المسألة الأولى: «**تفسير** ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾».

﴿إِنَّ صَلَاتِي﴾، أي: عباداتي، ومنها هذا الركوع والسجود والجلوس والقيام أنها لله عَزَّ وَجَلَّ، كذلك النُّسك، وهي النسيكة (الذبيحة)، أنها لله جلَّ وعلا، أيًّا كانت هذه النسائك: نسيكة واجبة؛ كما تتعلق نسك الهدي والتمتع الآفاقيين أو نسك النذر، أو الأضحية أو الوليمة، أو غيرها من مأكولات الناس من اللحوم أنها لله عَزَّ وَجَلَّ، فلا تصحُّ إلا إذا ذبحها وذكَّاها على اسم الله جلَّ وعلا، متقربًا بها إلى الله عَزَّ وَجَلَّ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: تفسير قول الله جلَّ وعلا:** ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾».

وهذا من فقهه، فإنَّه في آية سورة (الأنعام) في آخرها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾، وفي آية سورة (الكوثر): ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾، أي: وانحر لربِّك، فذكر الله عَزَّ وَجَلَّ في الآيتين هاتين العبادتين:

أولًا: عبادة الصلاة أنها لله عَزَّ وَجَلَّ لا تكون لغيره.

وثانيًا: عبادة الذبح والنحر والنسيكة أنها تكون لله جلَّ وعلا.



فتفسير آية (الكوثر): ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾، أي: كما تجعل صلاتك لله ﷻ، اجعل نحرك وذبحك لله جلَّ وعلا.

و(النَّحر) إذا أُطْلق، فهو مثل (الذبح) إذا أطلق، أي: اشتمل المذبوحات والمنحورات جميعًا، وأنَّها لا تذبح ولا تنحر إلا على اسم الله ﷻ، تقربًا له جلَّ وعلا، أما اللحم والشحم والعظم، فهو ينتفع به مَنْ ذكاها بنحرٍ أو ذبحٍ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [الحج: ٣٧].

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثالثة، قال: «**البداءة بلعنة مَنْ ذبح لغير الله**».

فإنَّه في حديث عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: حدَّثني رسول الله بأربع كلمات، فبدأ بأهمها وأعظمها: «**لعن الله من ذبح لغير الله**»، واللعنُ هو الطردُ والإبعادُ عن رحمة الله ﷻ، فهذا الذابح لغير الله مشركٌ، وهو أيضًا ملعون، وهذا الفعلُ موجبٌ لدخوله النار:

- مشركٌ لـمَّا تقرَّب بهذا الذبح لغير الله ﷻ.

- ملعونٌ بلعنة الله له، ولعنة النبي ﷺ له.

- ثالثًا: أنه موجبٌ لدخوله النار؛ لأنَّه صرف حق الله ﷻ لغيره.

وليتَّضح لكم حديث عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فإن له مناسبةً وسببًا في وروده، فقد روى الإمام أحمد في «مسنده» بسنده عن أبي الطفيل، قال: قلنا لعليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَخْبِرْنا بشيءٍ أسرَّه إليك رسول الله ﷺ، قال رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (أي: علي): «ما أسرَّ إليَّ شيئًا كتمه الناس، ولكن سمعته يقول: (**لعن الله مَن ذبح لغير الله، ولعن الله مَن لعن والديه، ولعن الله مَن آوى محدثًا، ولعن الله مَن غيَّر تخوم الأرض**)»، يعني: المنار.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: لعن مَنْ لعن والديه، ومنه: أن تلعن والدي الرجل فيلعن والديك**».

أي: يردُّ عليك هذا الذي لعنته بأن يسبَّ ويلعن والديكَ، أنت أيها السابُّ أولًا، وأنت اللاعن أولًا؛ لأنك الذي هيَّجته وأثرته بلعنكَ والديه، حتى لعن والديك أنت أيها السابُّ.

وهذا فيه أن لَعْن الوالدين كبيرة من كبائر الذنوب، لكنها ليست أشنع، ولا أعظم، ولا أفظع من كبيرة الذبح لغير الله عَزَّوَجَلَّ؛ إذ الذبح لغير الله عَزَّوَجَلَّ شرك أكبر، أمَّا لعن الوالدين - سواء ابتداءً، أو بتهييج من يلعنهما بسبِّه - فهذا من كبائر الذنوب.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة: لعن مَنْ آوى محدثًا**».

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وهو الرجل يُحْدث شيئًا يجب فيه حقٌّ لله، فيلتجئ إلى مَنْ يجيره من ذلك**»، فإنَّ هذا الذي آوى هذا المُحْدث - الذي جاء بأمرٍ يوجب عليه حقًّا لله عَزَّوَجَلَّ، وجاء بهذه الخربة - وتستَّر عليه، وربما برَّر له، وعذر له، وأجاره، ملعونٌ بلعنة الله عَزَّوَجَلَّ، ولعنة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن هؤلاء أيضًا: مَنْ يُحْدثون في الأرض إفسادًا بالخروج على جماعة المسلمين، أو بالتفجير، أو بالقتل، أو بالتدمير، أو بالتكفير والتبديع بغير وجه حقٍّ، فإن التعذير لهم، وإيواءهم، والتستر عليهم، خطرُهُ دخوله تحت هذه اللعنة «**لعن الله من آوى محدثًا**»، فإن مَنْ تستروا عليهم، أو ألجئوهم، أو عذروا لهم، داخلون في إيوائهم.

ثم «**المسألة السادسة: (لعن مَنْ غير منار الأرض)**، وهي المراسيم التي



تُفرِّق بين حقِّك وحقِّ جارك، فتغيرها إمَّا بتقديمٍ أو تأخيرٍ».

وكذلك يُغيِّر الأملاكَ، وعلامات الطرق، وعلامات الأراضي والمزارع والحيطان؛ ليزداد من الأرض شبرًا، أو مترًا، أو أكثر، أو أقل، فإن هذا ظلمٌ وتعدٍّ على حقوق الناس، فهو ملعون بلعنة الله، ولعنة رسوله ﷺ.

ثم المسألة السابعة، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: «**الفرق بين لعن المُعيَّن، ولعن أهل المعاصي على سبيل العموم**».

وهذا الاستنباط من فقهه رَحِمَهُ اللهُ، فإنَّه في حديث عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي خرَّجه مسلم في «صحيحه»، قال: «حدثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات (أي: بأربع جُمَلٍ): (**لعن الله مَن ذبح لغير الله، ولعن الله مَن لعن والديه، ولعن الله مَن آوى محدثًا، ولعن الله مَن غيَّر منار الأرض**)».

فإنَّ هؤلاء الملعونين في هذه الكلمات الأربع التي هي أربع خصال، هو لعنٌ على سبيل الإجمال والتعميم والعموم، وهذا يُغاير ويخالف لعن المُعيَّن، فإن لعن المعين لا يصح إلا إذا جاءت فيه مصلحة راجحة، فقد لعن النبيُّ ﷺ مُعيَّنين: (اللهمَّ الْعَن فلانًا وفلانًا وفلانًا)، فأنزل الله ﷻ في القرآن تأنيبًا له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ١٢٨﴾ [آل عمران: ١٢٨].

وجُلُّ ما جاء من لعن رسول الله ﷺ، ولعن الله ﷻ، إنما جاء على جهة العموم على أفعالٍ وأخطاءٍ وذنوبٍ وكبائر، فعلَى هذه استوجبوا واستحقوا لَعْنَ الله، ولعن رسله - عليهم الصلاة والسلام - من نحو قولِهِ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا



﴿عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩]، فبمثل هذا استوجبوا لعائن الله المتتابعة.

كذلك لَعَن النبيُّ ﷺ السارق يسرق البيضة فتُقْطع يده، فهذا على جهة العموم، ولَعْن هؤلاء الأربعة على جهة العموم أيضًا، لا على جهة التعيين.

وجاء لَعْن الله - جلَّ وعلَا - لإبليس بطرده وإبعاده عن رحمة الله لمَّا أبى واستكبَر وتكبَّر على أمر الله له بالسجود لأبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فلعنه الله، أي: أبعده وطرده، فنحن نلعن مَنْ لعنه الله على جهة التعيين، ونلعن مَنْ لعنه الله - جلَّ وعلا - على جهة الإجمال والتعميم.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثامنة: هذه القصة العظيمة، وهي قصة الذباب**».

ففي حديث طارق بن شهاب أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**دخل الجنة رجلٌ في ذباب**»، أي: بسبب ذباب، لمَّا أبى أن يقدِّم الذباب تقربًا به لغير الله جلَّ وعلا؛ لأنه لا يُذْبح ولا يتقرَّب بشيء إلا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهذا من ضربوا عنقه، فأدخله الله عَزَّ وَجَلَّ الجنة.

وذكر - عليه الصلاة والسلام - الثاني الذي دخل النار في ذباب، فقال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: يا رسول الله، وكيف ذلك؟ قال: «**مرَّ رجلان على قومٍ لهم صنمٌ**»، والصنمُ ما وُضِعَ على هيئة مخلوقٍ له صورة، يُعظَّم ويُعبَد من دون الله عَزَّ وَجَلَّ، «**لا يجوزه أحدٌ**»، أي: لا يتعدَّاه، «**حتى يقرِّب له**»، أي: للصنم شيئًا، «**قالوا لأحدهما: قرِّب. قال: ليس عندي شيء أُقرِّب، فقالوا له: قَرِّب ولو ذبابًا**»، احتقارًا للذباب؛ لأنَّ الذباب موجود في كلِّ مكان، وهو شيء حقير

مُزْدرى، ليس له قيمة، فرضوا منه أن يُقرِّب ذبابًا للصنم، فطابت بهذا نفس هذا الرجل المقرِّب، فقرَّب الذباب تقربًا وذبحًا لهذا الصنم، «**فخلوا سبيله، فمات فدخل النار**»، وقالوا للآخر وكان موحدًا ثابتًا على عقيدته، مستمسكًا بدينه وتوحيده، صابرًا عليها، «**قالوا: قرِّب. قال: ما كنتُ لأقرِّب لأحدٍ شيئًا دون الله ﷻ، فغضبوا منه وأرهبوه، فضربوا عنقه، فأدخله الله ﷻ الجنة**».

فهذه كما ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصة عظيمة، فيها الفرق بين الموحِّد وبين ضعيف الدين الذي يبيع دينه وتوحيده عند أدنى مساومة، فإنَّ هذا الذي قرَّب ذبابًا للصنم، قرَّب الذباب حالة تقريبه له طائعًا مختارًا.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة التاسعة، فقال: «**كونه دخل النار بسبب ذلك الذباب الذي لم يقصده، بل فَعَله تخلصًا من شرِّهم**».

قوله: «لم يقصده»، أي: لم يَسُق هذا الذباب متقربًا به - ابتداءً - لهذا الصنم، إلا لمَّا قالوا له: تجوز هذا الصنم إذا قرَّبت الذباب، فاحتقر هذا الذباب وازدراه، وقال: الذباب كفو لهذا الصنم، فقرَّبه مختارًا، ولم يفعل ذلك مكرهًا، إنَّما فعله تخلصًا من شرهم، راضيًا بتقريب الذباب الحقير المزدرى لهذا الصنم، وإلا فشرع الله - جلَّ وعلا - وحكمه بيِّنٌ واضحٌ، لا يؤاخذ الله - جلَّ وعلا - بالإكراه، كما في آية سورة (النحل): ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا﴾ [النحل: ١٠٦].

ولهذا قال العلماء: «إنَّ الإكراه لا يَطال أَمْر النية، وأمر القصد في القلب، وإنما الإكراه يكون بالقول»، وجمهورهم قالوا: يكون الإكراه أيضًا بالفعل،

على خلاف كثيرٍ في هذه المسألة، فهذا الذي قرَّب الذباب، قرَّبه طائعًا، مختارًا، راغبًا التخلُّص من شرِّ هؤلاء، ليجوز ويَعْبر هذا الصنم.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة العاشرة، قال: «**معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين، كيف صبر ذلك على القتل**» أي: هذا الموحِّد الذي أبى أن يقرِّب شيئًا، ولو كان هذا الشيء المقرَّب حقيرًا مُزْدرًى وهو الذباب، فقد أبى أن يقرِّب حتى الذباب لغير الله جلَّ وعلا، وهذا لصبره على القتل.

«**ولم يوافقهم على طِلْبتهم**» بالشرك، وفي قتل الذباب وذبحه للصنم.

«**مع كونهم لم يطلبوا إلا العمل الظاهر**»، أي: لم يطلبوا نيَّته، ولا قصده، ولا ما قام في قلبه.

ففيه: أنَّ التوحيد شأنُه عظيمٌ، وهو عزيزٌ في قلوب المؤمنين، وعزيزٌ عند الله جلَّ وعلا، وأهلُهُ قليلون في جملة المكلفين: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝٤٠﴾ [الحجر: ٤٠].

وفيه: خطر الشرك، فإنَّ الشرك أول ما يكون في القلب - تساهلًا وتسامحًا فيه - ألَّا يبالي به صاحبه، فهذا المؤمن الموحد يُجَلجل الشرك في قلبه مخافةَ أن يقع فيه، فهو حاذرٌ له، محذرٌ منه، متوقٍّ له، محافظٌ بذلك على دينه، ولو قدَّم لذلك نفسه في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ، وهؤلاء هم الشُّراة الذين شَرَوا أنفسهم من الله عَزَّ وَجَلَّ بهذا التوحيد والإيمان: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١].

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الحادية عشرة: أنَّ الذي دخل النار مسلمٌ؛ لأنَّه لو كان كافرًا، لم يقل: (دخل النار في ذباب)**»، فالَّذي دخل النار، كان مسلمًا قبل أن يذبح لغير الله جلَّ وعلا، شاهدُهُ من الحديث: أن من قرَّب شيئًا لغير الله (أي: ذبح تقربًا لغير الله)، بأيِّ شيءٍ، دخل النار؛ لأنه أشرك بالله - جلَّ وعلا - بهذا التقرب، وبهذا الذبح، لـمَّا صرفه لغير الله جلَّ وعلا.

والعبرةُ هي بالموافقة بالقلب والهوى، ففيه: أنَّ الذي دخل النار في الحقيقة مسلمٌ قبل أن يُقرِّب؛ لأنَّه لو كان كافرًا، لم يقل: «دخل النار في ذباب».

وفيه أيضًا إشارةٌ إلى الشرك الأصغر مع الشرك الأكبر، فإنَّ الشِّرك الأصغر موجبٌ لدخول النار، لكن مَنْ دخل النار بسبب الشرك الأصغر، لا يُخلَّد فيها أبد الآباد، وإنَّما يُعذَّب فيها على قَدْر هذا الشرك، وهذا ظاهر عموم ترجمة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ السابقة في أوائل هذا الكتاب لمَّا قال: (باب الخوف من الشرك)، أي: أصغره وأكبره، كثيره وقليله، دقيقه وجليله، فإنَّ القلب ما زال خائفًا من الشرك كلِّه، فإنَّه - بإذن الله - ينجو منه بسبب هذا الخوف.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثانية عشرة، قال: «**فيه شاهدٌ للحديث الصحيح في قول النبيِّ ﷺ: (الجنَّة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله، والنار مثل ذلك)**»[1]، فما بين هذا ودخول الجنَّة إلا أنه امتنع عن تقريب الذباب

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله...، برقم (٦٤٨٨)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

لغير الله ﷻ، فضربوا عنقه، فأدخله الله جل وعلا الجنة مباشرة، إذًا: ليس بينه وبينها إلا أن يموت على التوحيد، والأول قرَّب الذباب طائعًا مختارًا، فتَركوه فدخل النار، فليس بينه وبين النار إلا الموت، فـ«**الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله، والنار مثل ذلك**»، أي: ليس بينك وبينها إلا أن تموت على سببٍ يوجب دخول الجنة، وهو الإيمان والتوحيد، أو على سبب يوجب دخول النار، وهو الشرك والنفاق والكفر.

ثم ذكر الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثالثة عشرة، فقال: «**معرفة أنَّ عمل القلب هو المقصود الأعظم، حتى عند عَبَدة الأوثان**»، فأعمال القلوب في القصد والنية والإرادة هي المقصود الأعظم عند هؤلاء وغيرهم؛ ولهذا رضوا من ذلك أن يُقرِّب ولو ذبابًا لصنمهم الذي يعظمونه ويعبدونه، ولم يرضوا من الثاني وهو الموحِّد المخلص أنه امتنع عن تقريب ولو ذباب لهذا الصنم، فدلَّ على أن عمل القلب هو المقصود الأعظم، وهو كذلك عند المؤمنين، وعند الله جل وعلا في الثواب، فالنية هي المُصحِّحة للأعمال.

والنيَّة نيَّتان:

* نيَّة تمييز العمل: هل هو فرض أو مستحب؟ ثم أي الفروض هو؟

* النيَّة العظمى، وهي نيَّة المعمول له، وهي النية المصححة لهذه الأعمال، فإن كان العمل في العبادة لله ﷻ، فهو التوحيد والإيمان، وإن كان العمل لغير الله ﷻ، فهو الرياء والشرك والبهتان.

وفي الحديث: تحذيرٌ من الوقوع في الشرك، وأنَّ الإنسان قد يقع فيه وهو



لا يُلْقي له بالًا، كما وقع من هذا الذي رضي أن يُقرِّب ذبابًا لغير الله ﷻ.

وفيه أيضًا: أنَّ ذلك الرجل كان مسلمًا قبل ذلك، وإلا لو لم يكن مسلمًا، لَمَا قال ﷺ: «**دخل النار في ذباب**»، أي: بسبب ذباب، و(في) هنا بمعنى (الباء)، وهذا دليل على قاعدةٍ، وهي أن: «حروف الجر وحروف الأدوات تتعاقب»، وفي الحديث: أنه دخل النار، وقوله: «**في ذباب**» بسببٍ لم يقصده ابتداءً، وإنَّما فَعَله تخلصًا من شرِّ أهل الصنم، وظنًّا منه أنَّ هذا الذباب شيء حقير مُزْدرى، وأنه لو قرَّبه للصنم، فلا يضره، ولا يضيره!!

وفيه: العناية بأمر القلب، والعناية بتحقيق التوحيد لله ﷻ في القلوب، وألَّا يزايد المسلم على دينه، ولا يجامل على توحيد ربِّه مهما كانت أنواع المغريات والملهيات، يصبر على دينه، وعلى توحيد الله ﷻ، ولو كان مقابل ذلك العذاب، ولو كان مقابله الموت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٢٠٠﴾ [آل عمران: ٢٠٠].




١١- باب لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله

أمَّا مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»، فهو سدُّ الذرائع والوسائل الموصلة إلى الوقوع في الشرك، حيث الذبح لله ﷻ عبادة، والذبح لغير الله جل وعلا شركٌ، فالذبح لله ﷻ بمكانٍ كان يُذبَح فيه لغير الله، فيه تعظيم آثار الجاهلية، وتعظيم أماكن ذبحهم لغير الله الذبح الشركي، فنُهِيَ المسلمون عن أن يذبحوا لله ﷻ في أماكن كان يُذْبح فيها لغير الله ﷻ.

أمَّا مناسبة هذا الباب للباب الذي قبله في النهي عن الذبح لغير الله سبحانه وتعالى: فإنَّ الشيخ رحمه الله لمَّا ذكر في الباب السابق أن الذبح لغير الله شركٌ أكبر، وبالتالي فالذبحُ لله جل وعلا عبادةٌ لله، وتوحيدٌ له، ذَكَر في هذا الباب هاهنا ذرائع الذبح لغير الله جل وعلا؛ سواءً كان وسيلةً أو تعظيمًا.

فقال: «**[بابٌ لا يذبح لله بمكانٍ يُذبَح فيه لغير الله]**.

وقول الله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًاۚ﴾ [التوبة: ١٠٨]»، وهذه الآية في سورة التوبة (سورة براءة)، ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًاۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ١٠٨﴾.

ففي هذه الآية نَهَى الله جل وعلا نبيَّه محمدًا ﷺ أن يصلي في مسجد الضرار، هذا المسجد الذي بناه المنافقون ليضارُّوا عباد الله الموحدين المؤمنين في مسجد قباء، وذلك أنَّ أبا عامر الخزرجي الملقَّب بـ (الفاسق)، وكان من المنافقين، ذهب إلى هرقل عظيم الروم بعد غزوة (أُحُد)، يستعدي

(هرقل) على رسول الله ﷺ، وعلى المؤمنين، فوعده هرقل ومنَّاه، فأرسل أبو عامر الفاسق هذا إلى جماعةٍ من قومه من أهل النفاق يَعِدُهم ويُمنِّيهم أنه سيَقْدم بجيشٍ يقاتل به رسول الله ﷺ، ويغلبه ويرده عمَّا هو فيه، وأمَرهم أن يتَّخذوا لهم معقلًا يقدم عليهم فيه مَن يقدم من عنده لأداء كُتُبه ومراسيله، ويكون مرصدًا له إذا قدم عليهم، فبَنَوا هذا المسجد، وواعدوا نبيَّ الله ﷺ قبل مسيره إلى تبوك أن يُصلِّي فيه، والنبي ﷺ لا يعلم الغيب، فوَعَدهم أنه إذا قدم من تبوك أن يصلي فيه.

فلمَّا قدم عليه الصلاة والسلام، أنزل الله ﷻ عليه هذه الآيات في أواخر هذه السورة الفاضحة (سورة براءة)، في أمر الله ﷻ لنبيِّه محمد ﷺ، فقال: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾، أي: في مسجد الضرار؛ لأنَّ الآية في سياق ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ ۖ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾، يشير إلى مسجد قباء، ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾.

فلمَّا رجع ﷺ، أرسل مالكَ بن الدخشم أخا بني سالم بن عوف ومعن بن عدي أخا عاصم بن عدي، وأخذا معهما شعلةً من النار، فأحرقوا هذا المسجد (مسجد الضرار)، ثم هدموه؛ إنفاذًا لأمره ﷺ.

وفي الآية تنبيهٌ إلى أن مضارَّة المؤمنين ولو كان في أماكن العبادة ودُورِها أنه حرامٌ، لا سيَّما إذا انضاف إليه إرصاد لمَن حارب الله ورسوله، فقال جل

وعلا: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾، فنهى الله ﷻ نبيَّه ﷺ، ونهى المؤمنين من بعده أن يقوموا في هذه المساجد، وإن كانت بُنِيَتْ ظاهرًا لله ﷻ، لكن نُظِرَ إلى مقاصدها وحقائقها، وأنها مضارة للمؤمنين وإرصاد لمَن حارب الله ورسوله.

﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾، وهو مسجد قباء، ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾، قوله: ﴿فِيهِ رِجَالٌ﴾ مدحٌ لأهل قباء، وذلك لأنَّهم رضي الله عنهم لمَّا مدَحهم الله جل وعلا بالتطهر، وأنَّ الله يحبُّ المتطهرين، سألهم النبي ﷺ عن سبب هذا المدح، فقالوا: «يا رسول الله، كنَّا لا نتوضأ إلا أتبعنا الحجارة بالماء»[1]، فجمعوا بين الاستنجاء والاستجمار رضي الله عنهم.

والشاهد في هذه الآية لهذا الباب: (بابٌ لا يذبح لله بمكانٍ يذبح فيه لغير الله): أنَّ الله جل وعلا نهى أن يُعبَد في مكان المعصية، وأنَّ مكان المعصية لا تجوز الطاعة فيه، ويُقَاس على الصلاة في هذا المسجد (مسجد الضرار): الذبح لله جل وعلا في أماكن ومشاهد يُذْبَح فيها لغير الله سبحانه وتعالى.

والجامع بين الصلاة والذبح: أن كليهما عبادة، فالصلاة لله وحده كما الذبح لله وحده، وهذا قياسٌ صحيحٌ مكتمل الأركان في إلحاق الفرع بالأصل في علةٍ جامعةٍ بحكمٍ واحدٍ.

﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾، وفي هذا معرفة قَدْر الشرك في قلوب المؤمنين، فكيف صبَر على

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٥٥) من حديث أبي أيوب وجابر وأنس رضي الله عنهم، وصححه الألباني في المشكاة (٣٦٩).



القتل هذا المؤمنُ، ولم يوافق المشركين في طِلْبتهم، وهذا النبي ﷺ هاهنا قد سدَّ هذه الذريعة، مع أن المسجد يُصلَّى فيه لله ﷻ، لكن أخبره جل وعلا المطَّلع على القلوب والنيات، وعلى مؤامرات هؤلاء المنافقين أنهم ما بَنَوا هذا المسجد إلا إضرارًا بإخوانهم أهل الإيمان والتوحيد، وإرصادًا لمَن حارَب الله ورسوله، فنهى الله جل وعلا نبيَّه ﷺ أن يصلي فيه، وألَّا يقوم فيه أبدًا، فحرَّقه ﷺ، ثم هدمه بتنفيذ هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لأمره؛ سدًّا لهذا الباب، وحسمًا لذرائع الشرك، وذرائع الإضرار بالمؤمنين، وإقامةً لتوحيد الله جل وعلا.

إذًا، من فقه الشيخ رحمه الله أنَّه ترجم على هذا الباب بآية سورة (براءة) في شأن مسجد الضِّرار: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًاۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾.

ثم ترجم على هذه الآية حديث النبي ﷺ، الحديث الذي رواه أبو داود وغيره: «**عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال: نَذَر رجلٌ أن ينحر إبلًا ببوانة، فسأل الرجلُ النبيَّ ﷺ، فقال عليه الصلاة والسلام: (هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يُعبَد؟). قالوا: لا يا رسول الله. قال: (فهل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟). قالوا: لا، يا رسول الله. قال ﷺ لهذا الرجل: (أوفِ بنذرك، فإنَّه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم)، رواه أبو داود، وإسناده على شرطهما**»[1]، أي: على شرط الشيخين (البخاري ومسلم).

فهذا الحديثُ جليلٌ في شأن هذا الرجل، رواه ثابت بن الضحاك بن خليفة الأشهلي رضي الله عنه من الأنصار: «أن رجلًا نذر»، والنَّذر لله ﷻ عبادة،

(١) أخرجه أبو داود (٣٣١٣)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح أبي داود (٢٨٣٤).

كما أنَّ النذر لغير الله جل وعلا شركٌ مع الله في هذه العبادة، وهنا نذر هذا الرجل أن ينحر إبلًا له ببوانة، فالنذرُ هنا لله ﷻ، والمنذور هو نحر الإبل، لكن المستشكل في هذا المقام مكان وموضع إنفاذ هذا النذر، فإنه نذر أن ينحر إبلًا له ببوانة، وهو موضعٌ قريب من يلملم في ساحل البحر جنوبي مكة.

فسأل النبيُّ ﷺ: «**هل كان فيها...**»، أي بهذا الموضع (موضع بوانة) «**هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يُعبَد؟**»، والوثنُ ما عُبِدَ من دون الله جل وعلا وإنْ لم يكن على هيئة صورة آدميٍّ أو حيوان؛ كالقبور، والأحجار، والأشجار، فإنها إذا عُبِدتْ من دون الله ﷻ، صارت أوثانًا.

فقال: «**هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يُعبَد؟**»، أي: يُعْبد في الجاهلية ولو انطمست معالمه. قالوا: لا يا رسول الله، وهذا فيه النهي؛ إذ لو أنَّ فيه وثنًا من أوثان الجاهلية كان يُعْبد، لَنهَى النبيُّ ﷺ أن ينحر هذا الرجل ما نَذَر من إبله بهذا الموضع؛ لئلَّا يعيد مآثر الجاهلية، ويعيد آثارها، ويُحْييها في نفوس الناس بهذه الشعيرة (شعيرة النحر لله جل وعلا).

ثم قال ﷺ: «**هل كان فيها...**»، أي: بهذا الموضع (موضع بوانة) «**هل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟**»، أي: من أعياد أهل الجاهلية، والعيدُ هو عيدٌ زمانيٌّ؛ كعيد الفطر والأضحى ممَّا يتكرر في الزمان؛ سواء في كلِّ سنة، أو أكثر من ذلك، أو أقل، كما أنَّ السؤال الأول في العيد المكاني؛ إذ لو كان في هذا الموضع (موضع بوانة) وثنٌ من أوثان الجاهلية يعود الناس إليه مرةً بعد مرة، فهذا من العيد المكاني، فلمَّا قال له: «**هل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟**».

قالوا: لا يا رسول الله.

ويلاحظ في هذين السؤالين أنه - عليه الصلاة والسلام - وجَّه السؤال إلى الصحابة ﵃، لا إلى ذلك الرجل وحده، فقالوا ﵃: لا، أي: ليس فيها عيدٌ من أعيادهم المكانيَّة، ولا عيدٌ من أعيادهم الزمانية.

والعيد الزمانيُّ كما في عيد الأضحى وعيد الفطر عندنا أهل الإسلام، وهذا يتكرَّر في كل سنة مرةً، وفي الجمعة وهو يتكرر في كل أسبوعٍ مرة، أما العيد المكاني فمِنْ نحو قوله ﷺ: «**اللهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد**»، وقال - عليه الصلاة والسلام - مخاطبًا أُمَّته: «**لا تجعلوا قبري عيدًا**»، أي: تعودون إليه مرةً بعد مرة، فهذا من العيد المكاني.

فلمَّا قالوا: لا يا رسول الله، ليس فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يُعبَد، وليس فيها عيدٌ من أعيادهم، قال ﷺ لهذا الرجل: «**أوفِ بنذركَ**»، أي: أتمَّ هذا النذر، فالنذرُ لله ﷻ بالذبح على اسمِهِ والنحر تقربًا له.

ثم علَّل في قوله: «**فإنَّه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله**»، فهذا تعليلٌ للنهي عن هذا النذر، «**ولا فيما لا يملك ابن آدم**»، أي: فيما يعجز عنه، روى ذلك أبو داود، وإسناده على شرط البخاري ومسلم.

وهذا النهي لئلَّا يكون التشابه بالفعل بصورته على أقلِّ الأمرين، ولئلَّا يكون وسيلةً للذبح لغير الله ﷻ على مرِّ الأزمان بإعادة مآثر أهل الجاهلية؛ سواء في أعيادهم، أو في أعيادهم المكانية، أو في أعيادهم الزمانية، وهذا الأمر مهمٌّ، وفيه تأكيدٌ عظيمٌ على سدِّ وسائل الشرك، وذرائعه المُفْضية إليه.

وقد روى الإمام أبو داود في «سننه»، عن سارة بنت مقسمٍ الثقفية ﵂ أنها سمعت ميمونة بنت كردم، قالت: خرجتُ مع أبي في حجة، فرأيتُ رسول

الله ﷺ، وسمعت الناس يقولون: هذا رسول الله ﷺ، فجعلتُ أبده بصري، فدنا إليه أبي وهو على ناقة، ومعه درة كدرة الكتاب، فسمعتُ الأعراب والناس يقولون: الطبطبية، الطبطبية، فدنا إليه أبي، فأخذ بقدمه، قالت: فأقرَّ له، ووقف فاستمع منه، فقال: يا رسول الله، إنِّي نذرت إن وُلِدَ لي ولدٌ ذكرٌ أن أنحر على رأس بوانة في عقبة من الثنايا عدةً من الغنم. قال: لا أعلم إلا أنها قالت: خمسين (أي: خمسين من الغنم)، فقال له ﷺ: «**هل بها من أوثان الجاهلية شيء؟**». قال: لا يا رسول الله. قال: «**فأوفِ بما نذرت لله جل وعلا، فإنَّه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم**»[(١)].

إذًا، بلغ بنا المقام إلى قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب لا يذبح فيه لله بمكانٍ يذبح فيه لغيره)، وترجم عليه بآية سورة (براءة) في شأن مسجد الضرار، وفي حديث ثابت بن الضحاك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الرجل الذي أراد أن ينحر إبلًا له ببوانة، فسأل النبي ﷺ واستفصل: «**هل فيها عيدٌ من أعياد الجاهلية؟**»، فقالوا: لا يا رسول الله، فقال: «**هل فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يعبد؟**». قالوا: لا يا رسول الله، فقال ﷺ لهذا الرجل الناذر: «**أوفِ بنذرك، فإنَّه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم**»، روى الحديث أبو داود، وإسناده على شرط البخاري ومسلم.

والحديث قاعدةٌ لسدِّ ذرائع الشرك ووسائله المفضية إليه بحسمها، والمنع منها.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الإيمان والنذور، باب: ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، برقم (٣٣١٣)، من حديث ثابت بن الضحاك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

وقاعدة سد الذرائع قاعدةٌ عظيمةٌ من قواعد الدين، كَتَب فيها ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه الموسع «إعلام الموقعين»، وفي كتابه الآخر: «إغاثة اللهفان»، وذكر فيه تسعةً وتسعين نوعًا لسد الذرائع، والنهي عنها.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا التبويب: المسائل التي استنبطها على هذا الباب، وهي إحدى عشرة مسألةً.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد سَوْق الآية والحديث على هذا الباب:

«**فيه مسائل:**

الأولى: تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾».

وتفسيرها كما مضى: نهيٌ من الله عَزَّ وَجَلَّ لخليله محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقوم مصليًا في مسجد الضرار.

ثم قال الشيخ: «**المسألة الثانية: أن المعصية قد تؤثر في الأرض، وكذلك الطاعة**»، وهذا لأنَّ الله جل وعلا يقول في آية (الزلزلة): ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ٤]، (يومئذٍ تُحدِّث الأرض أخبارها)، ومعنى (تحديث الأرض أخبارها)، أي: بما فُعِلَ عليها من خيرٍ أو شرٍّ، فالمعصية قد تُؤثِّر في الأرض، فلو كان في هذا الموضع الذي نذر الناذر أن ينحر فيه إبله أو حلاله، لو كان فيه وثنٌ من أوثان الجاهلية، لنُهِيَ أن يقيم هذا النذر في هذا الموضع، ولو كان فيها عيدٌ من أعياد الجاهلية المذمومة التي أبطلها الإسلام، لنُهِيَ أن يقيم هذا النذر في هذا الموضع.

والطاعةُ كذلك تؤثر في الأرض، فيؤثر فيها ما يُقَام عليها من التوحيد والعبادة لله وحده دونما شريكٍ، ويؤثر فيها فِعْلُ الخير، فالآبار التي بُنِيَتْ



وحُفرت لسقي الناس، هذه من الطاعات، وهذه مؤثرةٌ في هذه المواضع.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثالثة، وهي: «**رد المسألة المشكلة إلى المسألة البيِّنة ليزول الإشكال**».

وهذا الردُّ لمَّا سأله هذا السائل عن إنفاذ هذا النذر؛ حيث نذر أن ينحر إبلًا له ببوانة، وفي حديث المرأة الطبطبية نذر أبوها أن ينحر خمسين من الغنم إن جاءه ولد في هذا الموضع، فردَّ ﷺ هذه المسألة التي فيها هذا الإشكال إلى التبيُّن، فسأل: «**هل كان فيها من أوثان الجاهلية شيء؟**»، فقال أبو المرأة: لا، وسأل هذا الناذر: «**هل كان فيها عيدٌ من أعياد الجاهلية، أو كان فيها وثنٌ من أوثانهم يُعبَد؟**»، فقالوا: لا، فزال الإشكال بهذا التبيُّن والاستفصال.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الرابعة؛ حيث قال: «**استفصال المفتي إذا احتاج إلى ذلك**».

والمفتي في هذا المقام هو النبي عليه الصلاة والسلام، فنبيُّنا ﷺ هو المُبلِّغ عن الله دينه وشرعه ووحيه، وهو في مقاماتٍ أخرى وليُّ أمر المسلمين، وهو في مقامٍ ثالث مُفْتٍ عليه الصلاة والسلام، وهو في مقامٍ رابعٍ حاكمٌ يحكم ويقضي بما يتخاصم إليه المتخاصمون، وكلها ثبتت له ﷺ.

فهو مُفْتٍ لمَّا سأله هذا الأعرابي عن إنفاذ نَذْره بهذا الموضع ببوانة، فلمَّا احتاج إلى استفصالٍ سأله: «**هل كان في هذا الموضع عيدٌ من أعيادهم؟ أو كان فيه وثنٌ من أوثانه الجاهلية**»، فأجابه الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: أنه لم يكن فيه ذلك.

ومن علمِهِ ﷺ: أنَّ وجه الاستفتاء والاستفصال في هذا الموضع لغير السائل؛ لئلَّا يكون السائل موضع تهمة، وإنما سأل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ممَّن

يعرفون هذا الموضوع.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة: أن تخصيص البقعة بالنذر لا بأس به إذا خلا من الموانع**»، فلا بأس أن يخصص البقعة بهذا النذر، بشرط أن تخلو من الموانع، وأعظمُ الموانع وأشنعها وأفظعها: ما كان شركًا بالله، أو من وسائل الشرك، أو كان كفرًا بالله، أو من ذرائع الكفر، أو كان من إظهار مُحادَّة الله جل وعلا، ومحادَّة رسوله، ومضارة عباد الله المؤمنين؛ ولهذا قال: «**هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية؟**»، فقالوا: لا، فقال: «**هل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟**»، فقالوا: لا، فقال عليه الصلاة والسلام: «**أَوْفِ بِنَذْرِكَ**».

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة السادسة: «**المسألة السادسة: المنع منه**»، أي: المنع من هذا النَّذر.

«**إذا كان فيه وثنٌ من أوثان الجاهليَّة، ولو بعد زواله**»، أي: زوال هذا الوثن؛ لئلَّا يُعَاد ما اندرس، ويجدد ما اندثر، فيعاد للناس ما كان من أمور الجاهلية، لا سيما وقد أخبرنا - عليه الصلاة والسلام - أنه لن تقوم الساعة حتى يعود الناس في آخر الزمان إلى عبادة الأوثان، فقال ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتى تعبد فئامٌ من أمتي الأوثان**»، وقال - عليه الصلاة والسلام - في حديثٍ رواه الإمام مسلم في «صحيحه»: «**لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس حول ذي الخلصة**»[1]؛ إعادةً لأوثان الجاهلية وعوائدها الشركية.

ثم ذكر «**المسألة السابعة: المنع منه**»، أي: النذر.

«**إذا كان فيه عيدٌ من أعيادهم**»، أي: من أعياد الجاهليَّة.

(١) أخرجه البخاري (٧١١٦)، ومسلم (٢٩٠٦) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

«**ولو بعد زوال هذا العيد**»؛ لئلَّا يكون ذلك مظنَّة لإعادة ما اندثر من معالم أهل الشرك والجاهلية، وأهل البدع والأهواء، فلا تُعَاد مرةً بعدما طَمَسها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السابعة: المنع منه، إذا كان في هذا الموضع عيدٌ من أعياد الجاهلية، ولو بعد زواله**».

ووجه ذلك: أنَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجَّه سؤاله المبين، واستفصاله المتعين للصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لمَّا نذر هذا الناذر أن ينحر إبلًا له بموضع بوانة، قال عليه الصلاة والسلام: «**هل كان فيها عيدٌ من أعياد الجاهلية؟**». قالوا: لا يا رسول الله، فدل الحديث على أنه يمنع من إنفاذ النَّذر في هذا الموضع إذا كان فيه عيدٌ من أعياد الجاهلية، ولو كان بعد زوال هذا العيد.

والعيدُ كما يكون عيدًا زمانيًّا، يكون عيدًا مكانيًّا:

- فأمَّا العيد الزماني، فكما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تتَّخذوا قبري عيدًا**»[(١)]، وكما قال في يوم الجمعة: «**إنَّ هذا اليوم قد جعله الله للمسلمين عيدًا**»[(٢)]، وقال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «شهدتُ العيد مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[(٣)]، فيكون العيد زمانيًّا، ويكون العيد مكانيًّا.

---

(١) أخرجه الضياء المقدسي فِي «المختارة» (٢/ ٤٩)، وأبو يعلى (١/ ٣٦١)، والعجلونِي فِي «كشف الخفاء» (٢/ ٣٢)، وصححه الألبانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «صحيح الجامع» (٧٢٢٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٠٩٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه مالك في الموطأ (١/ ٦٥) موقوفا على عبيد بن السباق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقال ابن رجب في فتح الباري (٨/ ٤١٦): ورواية مالك أصح.

(٣) أخرجه البخاري (٩٦٢، ٥٨٨٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

- فأما المكانيُّ، فكمَنْ يتَّخذ مكانًا يعود إليه مرةً بعد أخرى، فإن كان عودُهُ عبادةً، فهذا من اتِّخاذه عيدًا، كما نهى - عليه الصلاة والسلام - أُمَّته بقوله: «**لا تتخذوا قبري عيدًا**»، أي: تعودون إليه مرةً بعد مرة.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثامنة: أنَّه لا يجوز الوفاء بما نذر في تلك البقعة؛ لأنَّه نذر معصية**».

فهذا الناذر نَذَر أن ينحر إبلًا له بهذا الموضع، وهو موضع بوانة، فسأل عليه الصلاة والسلام: «**هل فيها عيدٌ من أعياد الجاهلية؟**»، فقالوا: لا. قال: «**هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يُعْبَد؟**». قالوا: لا.

ومُقْتضى هذه المسألة: أنه لا يجوز الوفاء بما نذر في تلك البقعة؛ لأنه نذر معصية، فلو كان في هذا الموضع الذي حدَّده الناذر بإنفاذ النذر فيه، لو كان فيه وثنٌ من أوثان الجاهلية يُعبَد، فلا يجوز له أن ينفذ نذره في هذا الموقع، وفي هذا الموضع، ولو كان فيه عيدٌ من أعياد الجاهلية ولو بعد زواله، فإنَّه لا يجوز له أن ينفذ نذره في هذا الموضع؛ لأنَّ هذا من نذر المعصية.

فلمَّا لم يكن فيه عيدٌ من أعياد الجاهلية، ولا وثنٌ من أوثانهم، قال ﷺ لهذا الأعرابي السائل: «**أَوْفِ بنذرِكَ**»، ثم علَّله بقوله ﷺ: «**فإنَّه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله**»، وهذا دلَّ على أنه لو كان فيه عيدٌ من أعيادهم، أو وثنٌ من أوثانهم، أن إنفاذ النذر - والحالة هذه - من معصية الله جل وعلا، والمعصيةُ لا يجوز أن يُنْفى نذرها، فماذا يُصَار في ذلك إذا كان لا وفاء لنذرٍ في معصية الله ﷻ؟ والجواب: ما كان من نذر المعصية، لم يجز الوفاء به، وعلى هذا أجمع العلماء.

والسؤال: ماذا يجب على هذا الناذر؟

اختلفوا رحمهم الله: هل تجب عليه كفارة يمين؟ فيه قولان، وهما روايتان عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أحدهما: يجب عليه الكفارة، وهذا هو المشهور والمعتمد من مذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لِما جاء في حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «**لا نَذْر في معصيةٍ، وكفارته كفارة يمين**»، رواه أحمد وأهل السنن، ولأنَّ كفارة نذر المعصية هو كفارة النذر إذا كان معصيةً، أو لا يستطيع أن يملكه ابن آدم، وهو كفارة اليمين.

والقول الثاني: أنه لا كفارة عليه؛ لهذا الحديث، فإنَّ النبيَّ ﷺ لم يُوجِبْ على هذا الرجل كفارةً في هذا السياق الذي يقتضي كمال البيان، وتمام الإيضاح، وهذا هو قول مسروق والشعبي والشافعي؛ لهذا الحديث، وهو المختار عند شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الذي كان يُرجِّحه الشيخ ابن باز، رحم الله الجميع، فقال عليه الصلاة والسلام: «**أوفِ بنذرك، فإنَّه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله**»، ترجم منها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المسألة، وهي أنه لا يجوز الوفاء بما نذر في تلك البقعة؛ لأنه نذر معصية.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة التاسعة: الحذر من مشابهة المشركين في أعيادهم، ولو لم يقصده**»، فإنَّه لمَّا نهى هذا الرجل أن ينحر إبله في هذا الموضع مخافة أن يكون فيه عيدٌ من أعياد الجاهلية، قال عليه الصلاة والسلام: «**أوفِ بنَذْرِكَ**»، فلو كان فيه عيدٌ من أعيادهم، أو وثنٌ من أوثانهم، لَنهاه النبي ﷺ عن ذلك.

وفي هذا الحذرُ من أن يُشَابه المسلم المشركين في أعيادهم؛ سواءٌ كانت



أعيادًا زمانية؛ كعيد رأس السنة، وعيد الفصح، وعيد الديك، وعيد الميلاد، وأمثالها، أو كانت أعيادًا مكانيةً في الذهاب إلى أماكن مأثوراتهم الجاهلية والشركية؛ قَصَد ذلك أو لم يَقْصده؛ لأنَّ هذا الأعرابي لم يقصد مشابهة المشركين، وإنما قصد التقرُّب إلى الله ﷻ بهذا الوفاء بما نذر له من أن ينحر النحائر على اسمه.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة العاشرة: لا نَذْر في معصية**»؛ لأنَّ المعاصي لا يجوز أن يتحقق فيها النذر؛ لما سدَّ من ذريعة الشرك باستفصاله لحال هذا السائل.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الحادية عشرة: لا نذر لابن آدم فيما لا يملك**»، أي: فيما يعجز عنه، فلو نذر أن يتصدق بمائة ألفٍ، وهو لا يملكها، لم يجب ذلك عليه، ولو نَذَر أن يذبح منيحة جاره، لم يجب وفاء النذر عليه؛ لأنَّ ذلك لا يملكه، ولا يستطيعه، فلو قال: إنْ شفى الله لي مريضي، فلله عليَّ أن أعتق عبدَ فلانٍ، لم يصحَّ ذلك؛ لأنَّه لم يلتزم ذلك في ذمته؛ لأنه لا يملكه، وعلى ذلك: هل يكون هذا النذر واجبًا عليه، أو ينتقل إلى كفارة اليمين؟ فيه ما سبق من الخلاف فيما كان من نذر المعصية، ومثله فيما لا يملكه ابن آدم.

فهذا بابٌ عظيم، وهو أصلٌ شريفٌ لسدِّ ذرائع الشرك، ووسائله المفضية إليه بحَسْم مادَّتها، وسيأتي لهذا الباب مزيد بيان - إن شاء الله - في آخر كتاب «التوحيد» في باب حمى التوحيد، وسده ذرائع الشرك المُفْضية إليه.





١٢- باب من الشرك النذر لغير الله

(بابٌ من الشرك)، أي: من الشرك بالله ﷻ، وهو الشرك الأكبر (النذر لغير الله ﷻ).

فمناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: بيان ما يضادُّ التوحيد في إفراد الله جل وعلا بعبادة النذر، وذلك بصرف هذا النذر لغير الله ﷻ؛ إذ النذر لله سبحانه وتعالى عبادة، ولهذا قال جل وعلا في المؤمنين: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ۝٧﴾ [الإنسان: ٧]، وقال جل وعلا في آية (البقرة): ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، فالنذرُ لله ﷻ عبادة، وإنْ كان النذر مكروهًا في إنشائه، لكن يجب إنفاذه إذا كان قادرًا عليه، وصرف النُّذور لغير الله جل وعلا شركٌ؛ لأنَّك صرفتَ العبادة التي لا يجوز أن تكون إلا لله ﷻ، صرفتها لغير الله سبحانه وتعالى.

ثم ما مناسبة هذا الباب (باب: من الشرك النذر لغير الله) للباب الذي سبق (بابٌ لا يذبح فيه لله بمكان يذبح فيه لغيره)؟

إنَّ مناسبة هذا الباب لِمَا قبله أنه رحمه الله لمَّا ذكر الذبح لغير الله ﷻ، وأنه شركٌ أكبر، وذكر وسائل الذبح لغير الله سبحانه وتعالى بالذبح بمكانٍ كان يذبح فيه لغير الله، ذكر رحمه الله بعد ذلك نوعًا آخر من أنواع الشرك بالله أعمَّ منه، وهو النذر، ولهذا سيذكر بعد هذا الباب أيضًا باب الاستعاذة بغير الله، وباب الاستغاثة بغير الله.

والنذرُ هو أن يُلْزم العبد المكلف نفسه عبادةً لم تكن واجبةً عليه بأصل

الشرع، كأن يقول: «لله عليَّ أن أتصدق بكذا»، فإنَّ الله ﷻ لم يُوجِبْ عليه الصدقة بكذا إلا ما كان من زكاته، «لله عليَّ إن شفى مريضي أن أصوم عشرة أيام»، ولم يُكلِّفه الله ﷻ بصيام الأيام العشرة، لكنه هو الذي ألزم نفسه بها.

والنذرُ إذا كان واجبًا بأصل الشرع، فإنَّه لا بأس به عند الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أمَّا جمهور أهل العلم فعلى أنَّ هذا النذر مكروهٌ، والدليل ما جاء في البخاري وغيره، عن النبي ﷺ أنه نَهَى عن النذر، وقال: «**إن النَّذر لا يأتي بخيرٍ، وإنَّما يُسْتخرج به من البخيل**»[1].

والسؤال: إذا كان النذر قد نهى عنه النبي ﷺ، فَلِمَ قلتم بأنه مكروهٌ؟

والجواب: قلنا بأنَّه مكروه؛ لأنَّ هذا النذر الذي نَهى عنه النبي ﷺ أَمَر المؤمن بالوفاء به إن كان طاعةً، فلما أُمِرَ بالوفاء به وإنفاذه، دلَّ أن النهي في الحديث إنما خرج مخرج التنزيه والكراهة، لا مخرج التحريم والتشديد.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «[**بابٌ من الشرك النذر لغير الله جل وعلا**].

وقول الله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ٧﴾».

هذه الآية الكريمة في فضل المؤمنين، وفي الثناء عليهم أنه ممَّا ذكر الله ﷻ من شأنهم أنَّهم يوفون بالنذر الذي ينذرونه لله ﷻ، ﴿وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ٧﴾، وهو يوم القيامة.

قال: «**وقول الله تعالى**: ﴿وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوۡ نَذَرۡتُم مِّن نَّذۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُهُۥ﴾»، الله يعلم كل شيءٍ، لكن خصَّ النذر هاهنا والنفقة مع

(١) أخرجه البخاري (٦٦٠٨) ومواضع، ومسلم (١٦٣٩، ١٦٤٠)، واللفظ لمسلم، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

أن الله سبحانه وتعالى لا يخفى عليه أي شيء، ففيه فائدة الإخبار بعلم الله عز وجل له، وأنَّ الله عز وجل يجازي عليه، فدلَّت الآية الكريمة على أن النذر عبادة، وأنه لا يجوز أن يُصْرف لغير الله عز وجل.

وفي قوله جل وعلا في مدح المؤمنين: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ﴾، وهذا ثناءٌ من الله عز وجل، ومدحٌ للمؤمنين، فدلَّ على أن الوفاء بالنذر عبادة، ولا يجوز صَرْف العبادة لغير الله سبحانه وتعالى، ويلاحظ أنَّ الله عز وجل مَدَح المؤمنين الموفين بالنذر، ولم يمدح سبحانه وتعالى مُنْشئ النذر أصلًا، ولهذا قَرَنه مع الخوف بالله والصدقة؛ لأنَّ هذا النذر عبادة: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ۝٧﴾.

وفائدة ذلك: تَضْمين مجازاته على ذلك أوفر الجزاء؛ لأنَّ هذا معنى أنَّ الله جل وعلا يعلمه.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله بعد هاتين الآيتين: حديث عائشة رضي الله عنها المُخرَّج في «الصحيحين» أنها قالت: «**قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: (مَنْ نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)**»[1].

فأمر - عليه الصلاة والسلام - مَنْ نذر أن يطيع الله عز وجل بإنفاذ طاعته، فقال: «**فَلْيطعه**»، وأمر - عليه الصلاة والسلام - من نذر أن يعصي الله، ألَّا يعصيه، فدلَّ على أن النذر في نفسه عبادة، فمَن نذر طاعةً لله عز وجل ممَّا شرعه الله ورسوله (نذر صلاةً، أو صدقةً، أو صيامًا، أو حجًّا، أو عمرةً، أو وقفًا)، فيجب عليه أن يوفي نذره «**من نذر أن يطيع الله فَلْيطعه**».

وقد سبق لنا خبر الرجل في حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه الذي نذَر أن

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦، ٦٧٠٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

ينحر إبلًا له ببوانة، فالناذر هو هذا المكلف، والمنذور له هو الله ﷻ، والنذرُ هو نحرُ هذه الإبل، لكن الإشكال في تحديد هذا الموقع، فلمَّا زال الإشكال بالتبيُّن والاستفصال، أمَر النبي ﷺ بإيفاء النذر.

فإنْ كان النذر معصيةً (نذر أن يقتل مَنْ لا يستحق القتل، أو يأخذ مالًا لا يحلُّ له، أو يسب أو يضرب)، فلا يجوز له أن يفي بهذا النذر (نذر المعصية)، ولو نذر بدعةً (أن يقيم مَشْهدًا من المشاهد على ضريحٍ، أو يجري عليه الأوقاف، أو نذر أن يُوقف كُتُبه التي فيها كتب البدع والشرك، وعلم الكلام على المسلمين)، فإنَّ هذا النذر لا يجوز الوفاء به؛ لأنَّه نذر معصية، ونذر المعصية لا يصح الوفاء به.

ثم هاهنا لمَّا حصل الاتفاق على تحريم النذر في المعصية، اختلف العلماء: هل ينعقد لهذا النذر كفارةٌ أو لا؟ وسبق فيها قولان، وهما روايتان في مذهب أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

- قيل: إنَّ الوفاء بنذر المعصية لا يجوز، وإنما ينتقل إلى الكفارة (كفارة اليمين).

- وقيل: إنَّه يتوب إلى الله ﷻ من هذا النذر، ولا كفارة عليه.

وقد روى الإمام أحمد والترمذي وغيرهما عن بُرَيدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن امرأةً قالت: يا رسول الله، إنِّي نذرتُ أن أضرب على رأسكَ بالدفِّ[1]، فقال ﷺ: «**أوفِ بنذركِ**»؛ لأنَّ هذا النذر إنما كان لإجلالها وإكرامها رسول الله ﷺ.

(١) أخرجه أحمد (٢٣٠٦١)، والترمذي (٣٦٩٠)، من حديث بريد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

وأمَّا النذر في حال الغضب واللجاج، فإنه يُعدُّ يمينًا؛ لحديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبيَّ ﷺ قال: «**لا نذر في غضبٍ، وكفارته كفارة يمين**»[(١)]، رواه أحمد والنسائي وغيرهما.

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**بابٌ: من الشرك النذر لغير الله**».

ومن فقهه رَحِمَهُ اللَّهُ **أن ترجم على هذا الباب بآيتين:**

أولًا: يقول الله جل وعلا في مدح المؤمنين: «﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ⁽٧⁾﴾ [الإنسان: ٧]».

والآية الثانية: آية (البقرة) في قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

ثم حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المخرَّج في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه**»[(٢)].

فمن فقهه رَحِمَهُ اللَّهُ مع هذا الاختصار والإيجاز - فإنَّه ترجم على هذا الباب العظيم بآيتين وحديث - أنَّها دلَّت على المقصود، وأن النذر لله عبادة، وأن صَرْف النذر لغير الله جل وعلا شركٌ بالله في هذه العبادة لمَّا صرف حقَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لغيره، ومن فقهه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه اختصر المسائل في هذا الباب.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فيه مسائل...**».

فذكر فيه ثلاث مسائل:

«**المسألة الأولى: وجوب الوفاء بالنذر**»، ولم يقل رَحِمَهُ اللَّهُ: وجوب إنشاء

---

(١) أخرجه النسائي (٣٨٤٢)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٣١١).

(٢) الحديث السابق نفسه.



النذر؛ لأنَّ الله ﷻ إنَّما مدح على الوفاء بالنذر، فقال جل وعلا: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ۝٧﴾؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عن النذر، وقال: «**إنَّ النذر لا يأتي بخيرٍ، ولا يدفع شرًّا، وإنما يستخرج به من البخيل**»[1].

سؤال: ما النذر الذي يجب الوفاء به؟

والجواب: هو النذر لله ﷻ إذا كان عبادةً يستطيعها ابن آدم، فإن كان معصيةً، فلا يصحُّ الوفاء به (نذر المعصية)، أو كان يعجز عنه ابن آدم، فلا يصح الوفاء به؛ لأنَّه لا يطيق ذلك، إذًا وجوب الوفاء بالنذر إذا كان لله ﷻ، فإذا كان النذر لغير الله ﷻ، قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة الثانية: «**إذا ثبت كونه**»، أي: النذر «**عبادة لله، فصرفه إلى غيره شركٌ**»، أي: صرف هذا النذر - الذي هو عبادة - إلى غير الله، فهذا شركٌ بالله ﷻ في هذه العبادة.

فإذا علمنا هذا، فإنَّ هذه النذور التي يعملها القبوريون لأوليائهم ومقبوريهم، سواء كانت أموالًا تُدْفع في الصناديق وتُسمَّى: صناديق النذور، أو كانت ذبائح ونحائر؛ نحائر كالإبل، وذبائح كالبقر والغنم والبط والإوز والدجاج، وغيرها من الطيور، ينذرون هذه النذور لهؤلاء المُعظَّمين عندهم من الأولياء المقبورين، يتقرَّبون بها إليهم؛ ليقضي هؤلاء الأولياء حوائجهم، ويُحققِّوا مُرَادهم، ويشفعوا لهم! فكلُّ هذا شركٌ مع الله ﷻ في العبادة بلا شكٍّ، ولا ريبٍ، ولهذا قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة (الأنعام): ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعۡمِهِمۡ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ فَمَا

(١) أخرجه البخاري (٦٦٠٨) ومواضع، ومسلم (١٦٣٩، ١٦٤٠)، واللفظ لمسلم، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

﴿كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ [الأنعام: ١٣٦].

هذا نوعٌ من أنواع نذورهم في الجاهلية؛ مَنْ نذر لغير الله كالنذر للأصنام، أو للشموس والأقمار، أو للقبور والأحجار، فهو مثل مَنْ يحلف بغير الله من المخلوقات؛ ولهذا يرى شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن مَن نذر المعصية، لا يجب الوفاء عليه، وعليه التوبة إلى الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لِمَا روى البخاريُّ ومسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن النبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ حلف وقال في حلفه: (واللات والعزى)، فليقل: (لا إله إلا الله)**»[(١)(٢)].

إذًا، لم يأمره بالوفاء بحلفِهِ، ولا بكفارته، وإنَّما أمَره بالتوبة، والتوبةُ من هذا بالتوحيد الذي ينفي الشرك.

ولهذا، مَن نذر نذرَ المعصية، اختار شيخ الإسلام ابن تيمية وشيخنا الشيخ ابن باز وغيرهم رحمهم الله أنه لا كفارة عليه إلا بالتوبة، والقول الثاني كما سبق: أنه يجب عليه الكفارة (كفارة اليمين).

والله جل وعلا جَاوَز بموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ومَن معه من المؤمنين البحر بأمر الله عَزَّ وَجَلَّ، فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، والنذرُ لأولئك السَّدَنة، ولهؤلاء المجاورين في هذه البقاع نذر معصية، وفيه شبهٌ من النذر لسَدَنة الصلبان والمجاورين عندها، أو لسَدَنة الأبدال في الهند والمجاورين عندها، أو النذر لأهل المقامات في

---

(١) أخرجه البخاري، ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٦٠) ومواضع، ومسلم (١٦٤٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

المزارات والأضرحة والمَشاهد المعظمة من دون الله، والمقيمين عندها، كلُّ هذا من النذر المحرَّم الذي لا يصحُّ إنشاؤه، ولا يجوز الوفاء به؛ لأنها من وسائل الشرك بالله ﷻ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثالثة قال: «**أنَّ نذر المعصية لا يجوز الوفاء به**»، فلا يصحُّ للإنسان أن يفي بنذر معصية (لله عليَّ أن أقتل فلانًا)، فهذا النذر حرامٌ في إنشائه، وحرامٌ معظم في إنفاذه أيضًا، (لله عليَّ أن أذبح دجاجةً عند قبر سيدي فلان)، فهذا نذرٌ محرم، ولا يجوز الوفاء به.

وفي قول النبي ﷺ: «**فإنَّه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله**»، الدليل على أن نذر المعصية لو وُجِدَ في مكانٍ فيه بعض الموانع، لم يجز الوفاء به بإجماع العلماء؛ لأنَّ نذر المعصية لا يجوز الوفاء به بالإجماع.

ثم اختلف العلماء رحمهم الله: هل يجب في نذر المعصية كفارة يمين، أو لا تجب فيه الكفارة؟

القول الأوَّل: أنَّه يجب في نذر المعصية أو النذر الذي يعجز عنه ابن آدم كفارة يمين، وهذه إحدى الروايات في مذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي مذهبه المعتمد، وهو المرويُّ عن ابن عباس، وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم، وقال به الجمهور.

ودليله: ما روى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأهل السُّنن من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أن النبيَّ ﷺ قال: «**لا نذر في معصيةٍ، وكفارته كفارة يمين**»[1]، وهذا الحديث

(١) أخرجه أحمد (٢٦١٤٠)، وأبو داود (٣٢٩٠)، والترمذي (١٥٢٤، ١٥٢٥)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وضعفه الترمذي ونقل إعلال البخاري له.

معلولٌ. قال الترمذي فيه: حديثٌ لا يصح، فالزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالوا: يجب عليه كفارة يمين.

والقول الثاني: أنه لا كفارة يمين، وهذا قول الشافعي، وهو مرويٌّ عن جمعٍ من السلف - كمسروقٍ والشعبيِّ - أنه لا يجب في نذر المعصية كفارةُ يمين، وإنما فيه التوبة، أي: يتوب، وهذا هو الذي يُرجِّحه شيخ الإسلام، والشيخ ابن باز رحمهم الله.



١٣- باب من الشرك الاستعاذة بغير الله

فهذا أحدُ أبواب كتاب «التوحيد»، وهو الباب الذي ترجمه بقوله: (باب من الشرك: الاستعاذة بغير الله جلَّ وعلا)، وهو الباب الثالث عشر؛ لأنَّ الاستعاذة بالله توحيدٌ: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [النحل: ٩٨]، والاستعاذة بغير الله شركٌ.

فمناسبة هذا الباب (باب من الشرك: الاستعاذة بغير الله)، لكتاب التوحيد: أن الاستعاذة بغير الله شركٌ؛ لأنَّه صرف عبادة الاستعاذة لغير الله ﷻ، كما أن الاستعاذة بالله توحيدٌ، ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾، فالاستعاذة نوعٌ من أنواع العبادة، وهي طلب العون، وهي من الله جل وعلا عبادةٌ وتوحيدٌ، لكن صَرْفها لغير الله من الشرك.

وترجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الباب بآيةٍ وحديثٍ، وهذا من فقهه وعلمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّ هذه المواضع لا تحتاج إلى كبير بسط وتطويل، فاكتفى بالآية والحديث في الدلالة على هذا المقصود، وهو أنَّ من الشرك الاستعاذة بغير الله ﷻ.

فأمَّا الآية، ففي سورة (الجن): «**في قول الله جلَّ وعلا:** ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: ٦]»، أي: زادوهم خوفًا ورعبًا.

وأمَّا الحديث، فحديث خَوْلة بنت حكيم السلمية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنَّها قالت: «**سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (مَنْ نزل منزلًا، فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شرِّ**



ما خلق، لم يضرَّه شيء حتى يرتحل من منزله ذلك)، أخرجه مسلم»[١].

فاكتفى رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الآية في سورة (الجن)، وبحديث خولة بنت حكيم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في تحقيق مقصود هذه الترجمة: أنَّ من الشرك: الاستعاذة بغير الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأنَّ الاستعاذة بالله توحيدٌ وإيمانٌ، وصرف هذه العبادة لغير الله شرك وكفر.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**بابٌ من الشرك**»، أي: من أنواع الشِّرك، وهذا من الشرك الأكبر المخرج من الملة، وقُبْحُ وشناعةُ الشرك الأكبر في عدَّة أمور:

أولها: أنَّ الشرك الأكبر يُخْرج صاحبه من ملة الإسلام، فيدخله في ملَّة غير المسلمين من المشركين والكافرين والملحدين ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢].

الثاني: أنَّ الشرك الأكبر يُحْبط العمل كله إذا لم يَتُبْ صاحبه منه؛ لقول الله جل وعلا: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأنعام: ٨٨] في سورة (الأنعام)، ومثلها ما جاء في آخر (الزمر) في قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فلو أشرك نبيًّا أو أنبياء الله عليهم الصلاة والسلام جميعًا - وحاشاهم من ذلك - لَحَبطتْ أعمالهم، فمَنْ دونهم من باب أَوْلى، لو أشرك، لحبط عملُه.

الثالث: أنَّ الشرك الأكبر يُوجِبُ لصاحبه الخلود في النار؛ لقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾ [المائدة: ٧٢]، عياذًا بالله عَزَّ وَجَلَّ.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٨)، من حديث خولة بنت حكيم السلامية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

الرابع: أن الشرك الأكبر ذنبٌ لا يغفره الله ﷻ، هكذا توعَّد ﷻ أنه لا يغفره، كما جاء في آية سورة (النساء): ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، فيكفي من خطر الشرك هذه الفظائع والشنائع؛ ليكون حاديًا لنا أن نَحْذر الشِّرك ونخافه، فنعرفه ولا نقع فيه، ونبتغي التوحيد نستمسك به، ولا نزايد عليه، ولا نتنازل عنه.

(بابٌ من الشرك: الاستعاذة بغير الله)، أي: من الشِّرك الأكبر أن تستعيذ، أي: تطلب العون والإعاذة من غير الله جل وعلا، (وقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٞ مِّنَ ٱلۡإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٖ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَزَادُوهُمۡ رَهَقٗا ٦﴾ [الجن: ٦]).

روى ابنُ جريرٍ الطبريُّ في تفسيره لهذه الآية من سورة (الجن)، عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - قال: «كان رجال من الإنس يبيت أحدهم بالوادي في الجاهلية، فيقول: أعوذ بعزيز هذا الوادي - وفي روايةٍ: أعوذ بسيِّد هذا الوادي - من شرِّ سفهائه، فزادهم ذلك إثمًا»، وهذا لوقوعهم في الشرك، وزادهم خوفًا ورهقًا بأن أخافتهم الجن لمَّا علمت أن هؤلاء يخافونهم، فاستعاذوا بسيِّدهم منهم، فزاد الإنسُ الجنَّ باستعاذتهم بعزيزهم جرأةً عليهم، وازدادوا هم بذلك إثمًا، فازداد الكفار بهذا طغيانًا، وزادهم الجن خوفًا ورهقًا، فلم يحصل مقصودُهم بهذه الاستعاذة، وهذا من عاجل العقوبة، فقد صرفوا الاستعاذة لغير الله ﷻ (إلى سيد الجنِّ)، فلم ينتفعوا من هذه الاستعاذة، ولم يُعِذْهم.

أولًا: ازداد الجن جرأة عليهم.

ثانيًا: وقعوا في الإثم، وهو الشِّرك.



ثالثًا: ازداد عليهم هؤلاء الجن تخويفًا وإرهابًا، فقال ﷻ: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾، ولو أنهم استعاذوا بالله، ولجأوا إليه، وطلبوا عوزه ﷻ، لتحقَّق لهم بذلك المنافع العظيمة:

أولًا: عَبَدوا الله ﷻ بالاستعاذة.

ثانيًا: تعلَّقت قلوبهم بالله ﷻ، ولم تتعلَّق بغيره.

ثالثًا: حصل لهم الأمن في الدنيا، والأمان يوم القيامة.

ولهذا، قال الله ﷻ في شأن الموحِّدين في آية (الأنعام): ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، أي: بشركٍ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝٨٢﴾.

إذًا، ذكَر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الباب الثالث عشر من كتاب (التوحيد): (باب من الشرك: الاستعاذة بغير الله).

وترجم على هذا الباب من فقهه وعلمه بآيةٍ، فأحسن اختيارها، وهي قول الله جل وعلا في سورة (الجن): ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾.

ومن فقهِهِ: أنه ترجم عليها بحديثٍ واحد خرَّجه الإمام مسلم في «صحيحه»: عن خولة بنت حكيم بن أمية السلمية أم شريك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا - قالت: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «**مَنْ نزل منزلًا فقال: (أعوذ بكلمات الله التامات من شرِّ ما خلق)، لم يضرَّه شيء حتى يرتحل من منزله ذلك**»[(١)].

وقد مضى الكلام على آية سورة (الجن)، والكلام الآن على حديث خولة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وخولة بنت حكيم غير خولة بنت ثعلبة، وهي المرأة التي ظَاهَرَ

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٨)، من حديث خولة بنت حكيم بن أمية السلمية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

منها زوجها، فأنزل الله ﷻ فيها صدر سورة (المجادلة): ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١]، فإنَّ تلك هي خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها.

أمَّا راوية هذا الحديث (حديث المنزل)، فهي خولة بنت حكيم بن أمية السلمية، أم شريك، وتُسمَّى بـ (المرأة الواهبة)؛ لأنَّها وهبت نفسها للنبي ﷺ، فصعَّد فيها النظر، ثم إنه لم يطب بها نفسًا، فتزوجها صاحبه عثمان بن مظعون المهاجر رضي الله عنه.

تقول خولة بنت حكيم رضي الله عنها: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ نزل منزلًا، فقال: (أعوذ بكلمات الله التامَّات من شرِّ ما خلق)، لم يضرَّه شيء حتى يرحل من منزله ذلك**»، أخرجه مسلم في «صحيحه».

فقوله ﷺ: «**من نزل منزلًا**»، يشمل أيَّ منزل؛ منزلًا دائمًا يسكنه، أو منزلًا ينزله لمدة محدودة (ليلة، أو بعض نهار، أو ساعة، أو شهر، أو يوم، كما في الفنادق وغيرها، أو سنة، أو أكثر من ذلك)؛ لأنَّ قوله: «**مَنْ نزلَ منزلًا**»، (مَنْ) شرطيَّة، و(منزلًا) نكرة في سياق الشرط، فتشمل كلَّ منزل، قلَّ فيه وقت النزول أو كثر.

«**فقال: أعوذ بكلمات الله التامَّات**»، شرع الله ﷻ للمؤمنين أن يَسْتعيذوا بالله، والاستعاذة تكون بكلمات الله التامَّات، والاستعاذة بالله جل وعلا مخالفةٌ ومصادةٌ ومضادةٌ لِمَا كان يفعله المشركون في الجاهلية من الاستعاذة بغير الله من الجن، أو الاستعاذة بأوليائهم وصالحيهم وشفعائهم.

ومعنى: «أعوذ بكلمات الله التامات»، أي: كلمات الله الكاملات التي



لا يلحقها عيبٌ، ولا نقصٌ، كما يلحق العيب والنقص كلام الخَلْق (البشر).

و(كلمات الله التامَّات)، هي الشافيات الكافيات، وهي القرآن الكريم الذي جعله الله جل وعلا للناس هدًى وشفاءً، فإنَّ القرآن الكريم من كلمات الله التامَّات، والقرآن الكريم من صفات الله ﷻ، وكلمات الله من صفاته، فالاستعاذة بالله ﷻ، أو بأسمائه، أو بصفاته، أمرٌ مشروعٌ، وهو عبادةٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كما أنَّ الاستعاذة بغير الله أمرٌ غير مشروع؛ لأنَّه شركٌ بالله جل وعلا.

وقد نبَّه الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السُّنة في فتنة القول بخَلْق القرآن لمَّا امتُحِنَ عليها الامتحان العظيم هو وعلماء الإسلام - أنه لا يجوز الاستعاذة بالمخلوق، ولو كانت كلمات الله ﷻ (القرآن) مخلوقةً، لَمَا صح الاستعاذة لله ﷻ بها، فاستدلوا بالاستعاذة بكلمات الله (القرآن) على أن القرآن غير مخلوقٍ؛ لأنَّ القرآن الكريم كلام الله جل وعلا، وكلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صفةٌ من صفاته غير مخلوقٍ.

وقد ثبت عن النبيِّ ﷺ أنَّه أمَر بالاستعاذة بكلمات الله ﷻ، وأنه هو استعاذ بكلمات الله؛ ولهذا نَهَى العلماء عن التعاويذ التي لا يُعْرف معناها؛ خشيةً من الوصول للشرك، فهذا نهيٌ عن ذرائع الشرك ووسائله المفضية إليه.

«**أعوذ بكلمات الله التامات من شرِّ ما خلق**»، أي: من كل شرٍّ في أي مخلوق، أيًّا كان هذا المخلوق، جنيًّا أو إنسيًّا، جمادًا أو حيوانًا، نعلمه أو لا نعلمه، وهذا فيه الاستعاذة بكلمات الله ﷻ من شرِّ المخلوقات كلها؛ لأنَّ قوله: «من شر ما خلق»، (ما) بمعنى (الذي)، وهي من ألفاظ العموم، فيُرَاد بها العموم الإطلاقي، وليس المراد هاهنا العموم بالإطلاق، وإنما المراد بها

التقييد الوصفي، أي: من شرِّ كلِّ مخلوق فيه شرٌّ، والشرُّ يقع على الألم والأذى، وما يُفْضي إلى الألم والأذى.

ما الجزاء؟ وما جواب الشرط؟

قال ﷺ: «**مَنْ نزل منزلًا، فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق**»، جاء الجواب والخبر في جزاء الشرط: «**لم يضرَّه شيء حتى يرتحل من منزله ذلك**».

فهذا الخبر عن الصادق ﷺ، دلَّ عليه الواقع والشرع، لم يضره شيء في ذلك المنزل، ولقد ذكر العلماء رحمهم الله أن مَن نزل منزلًا فتعوَّذ: «أعوذ بكلمات الله التامات من شرِّ ما خلق»، ثم لُدِغَ، أنَّه لن يضره هذا اللدغ؛ لأنَّ الصادق - عليه الصلاة والسلام - يقول: «**لم يضرَّه شيء حتى يرحل من منزله ذلك**»، ولم يقل: إنه لا يُلْدغ، وإنما قال: «لم يضرَّه»، فلو حصل اللدغ أو الأذى، فإنَّه لا يضره.

ومن فقه الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ المتنوِّع والمتجدِّد في هذا الباب أن ذكر فيه خمس مسائل، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**فيه مسائل:**

«**الأولى: تفسير آية (الجن)**».

فالفائدة الأولى: هي تفسير آية (الجن): ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾.

ومن فقهه: أنَّه أشار بهذا التفسير إلى ما جاء عن السلف الصالح، عن ابن



عباس وغيره رضي الله عنهم أنَّ سبب نزول هذه الآية الذي يُبيِّن معناها: أنه كان رجالٌ من الإنس إذا سافروا، فنزلوا واديًا، استعاذوا بسيِّد هذا الوادي وكبيره من شرِّ سفهائه من الجنِّ، فيزدادون خوفًا ورهقًا، ويزداد المستعيذون وهم الرجال من الإنس، يزدادون بالاستعاذة إثمًا وشركًا، فقول الله جل وعلا: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ﴾ هذا في وَصْف الرجال لا مفهوم له؛ لأنَّ الحكم يعمُّ الرجل والمرأة، لكن خرج هاهنا مخرج الغالب والتغليب.

المسألة الثانية: قال: «**كونه من الشرك**».

أي: الاستعاذة بغير الله شركٌ؛ لأنَّه طلب العوذ والعياذة، وأن يعاذ، والطلبُ هذا متوجهٌ على توجُّه القلب، فإن القلب لهذا المستعيذ يتوجَّه إلى مَنْ يظن أنه يعيذه، فإذا ظنَّ أن الجن يعيذونه، أو أن غير الله يعيذه، ولا يستطيع ذلك إلا الله، الْتفَتَ قلبُهُ إلى هؤلاء، فوقع الشِّركُ بأنْ صرف عبادة طلب العوذ لغير الله سبحانه وتعالى، فطَلَبُ الاستعاذة من غير الله شركٌ، أمَّا الاستعاذة بالله، أو بأسمائه الحسنى، أو بصفاته العلى، فهو إيمانٌ وتوحيدٌ.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله المسألة الثالثة قال: «**الاستدلال على ذلك الحديث؛ لأنَّ العلماء يستدلون به على أن كلمات الله غير مخلوقة، قالوا: لأنَّ الاستعاذة بالمخلوق شركٌ**».

وهذا من فقه الشيخ: أنه أتبع آية سورة (الجن) بحديث خولة بنت حكيم، فالحديث مع ما دلَّ عليه من مدلوله هو مُفسِّرٌ أيضًا للآية؛ ولهذا من طرائق التفسير العظيمة المعتبرة عند العلماء: تفسير الآية بالآية، وتفسير الآية بحديث النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم الصحيح.

فَمِنْ فِقْهِ الشيخ: أنَّه لمَّا ذكر آية (الجن): ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ⁦(٦)⁩﴾، أتبع هذه الآية بحديث خولة بنت حكيم رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: قال النبي ﷺ: «**مَنْ نزل منزلًا فقال: (أعوذ بكلمات الله التامَّات من شر ما خلق)، لم يضرَّه شيء في منزله ذلك حتى يرحل منه**»، أخرجه مسلم.

ففيه الاستدلال على الآية بالحديث، وفيه أنَّ كلمات الله غير مخلوقةٍ؛ إذ لو كانت مخلوقةً، لَما صحَّ الاستعاذة بها، وطلبوا العوذ منها؛ لأنَّ الاستعاذة بالمخلوق شركٌ، والاستعاذة بالله جل وعلا عبادة لله عَزَّ وَجَلَّ، فهي إيمانٌ وتوحيدٌ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ المسألة الرابعة، فقال: «**فضيلة هذا الدعاء مع اختصاره**».

أي قول: «أعوذ بكلمات الله التامَّات من شرِّ ما خلق»، فهو دعاء نافع، ودعاء فاضل، وألفاظه وجيزة، ومثله قوله ﷺ: «**بسم الله الَّذي لا يضرُّ مع اسمه شيءٌ في الأرض ولا في السماء، وهو السميع العليم، من قالها ثلاثًا حين يمسي، وثلاثًا حين يصبح، لم يضرَّه شيء**»، كما أخبرنا بذلك الصادق المصدوق ﷺ.

ففي حديث خولة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنَّ الاستعاذة بالله جل وعلا، والاستعاذة بكلماته التامَّات من شر ما خلق دعاءٌ نافعٌ، ودعاءٌ فاضلٌ، لا يليق بالمؤمن أن يهمله أو ينساه، أو يتغافل عنه، أو لا يهتمُّ به، سيما وهو ينزل المنازل الدائمة؛ كبيتِهِ وسكنه، أو المنازل التي ينزلها مؤقتًا في سفره، أو في حلِّه، أو في ذهابه.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ المسألة الخامسة، فقال: «**الخامسة: أنَّ كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية، من كف شرٍّ، أو جلب نفعٍ، لا يدلُّ على أنه ليس من الشِّرك**».

ومضمون هذه المسألة: ما يحتجُّ به المشركون والقبوريون أنهم قالوا: «استعذنا وطلبنا العوذ من غير الله ﷻ، فنفعنا ذلك في الدنيا، أُعِذْنا فلم يلحقنا ضرر، وأصابتنا المنافع»، ففيه أن حصول هذه المنافع بهذه التوسلات والأدعية الشركية لا تُبرِّرها، ولا تسوغها، بل ولا تُجِيزُها، وإنَّما هذا كله لو حصل، فإنَّه من الاستدراج، ومن الابتلاء العظيم في بقاء الإنسان على شركه، فكون الشيء يحصل به منفعةٌ دنيويةٌ من أن انكفاف الشر عنه، أو جلب النفع له، لا يدل على أنه ليس من الشرك؛ إذ الشِّرك ضابطُهُ تعلُّقه بغير الله ﷻ، والتوحيدُ أن يتعلَّق بالله ﷻ، ولو ناله بهذا التعلق ضررٌ، أو نقصٌ في دنياه، أو في حياته، فإنَّ هذا النقص والضرر من الابتلاء الذي يتلوه ويعقبه الخير الدائم، وهناك العبرة فيما حصل في أنبياء الله عليهم السلام، فكم لاقوا من أقوامهم من الأذى والضرر والنقص، فصبروا وصابروا حتى آثرهم الله ﷻ.

يأتي من أنبياء الله يوم القيامة مَنْ ليس معه أحدٌ، ونبيٌّ قتلَه قومه، فحصل به الضرر في نقص دنياه، لكنه يسعد السعادة التامَّة الأبدية السرمدية، ألا فلا تبيعوا دينكم بدنياكم، ولا تَبِيعُوا إيمانكم وتوحيدكم بالشرك، ولا تستهينوا به، استمسكوا بهذا الإيمان والتوحيد، ولا تُزَايدوا عليهما أبدًا، ولو كان دون ذلك هلاككم، أو ذهاب دنياكم، أو موتكم، أو الضرر الَّذي يصيبكم، واعلموا أنَّ توحيد الله جل وعلا ما استمسك به مستمسكٌ إلا فاز وسعد وأفلح في الدين والدنيا والآخرة.



١٤- باب من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره

ثم في الباب الرابع عشر من كتاب (التوحيد) ترجم عليه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «[**بابٌ من الشرك: أن يستغيث بغير الله، أو يدعو غيره**]»، فهذا الباب مناسبٌ لكتاب «التوحيد» من جهة أن الاستغاثة بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ توحيد وعبادة، والاستغاثة بالله هي اللُّجأ إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ دون غيره، والاستغاثة بالله لمَّا كانت توحيدًا وعبادةً لله عَزَّ وَجَلَّ وحده، كان صرف الاستغاثة لغير الله شركًا أكبر يخرج صاحبه من ملة الإسلام، ويجعله في ملَّة المشركين والوثنيين (غير المؤمنين).

أمَّا مناسبة هذا الباب - (باب من الشرك: أن يستغيث بغير الله، أو يدعو غيره) - للباب الذي قبله: (باب من الشرك: الاستعاذة بغير الله)، فإنَّه لمَّا ذكر الاستعانة، ذكر بعدها الاستغاثة، والاستغاثة والاستعانة كلاهما عبادتان، إنْ صُرِفَتا إلى الله جل وعلا، فهما توحيدٌ وإيمانٌ، وإنْ صرفتا لغير الله، فهما شركٌ وبهتانٌ.

وقوله: (بابٌ من الشرك)، أي: من أنواع الشرك، فهذا الباب موضوعه الشرك الأكبر، وهو أن يستغيث بغير الله، والاستغاثة طلبُ الغوث، وتكون عند الضرورة والشدة، أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره، والدعاء يكون عامًّا عند الضرورة، وعند غير الضرورة، فالاستغاثةُ هي دعاءٌ خاصٌّ في حال الضرورة، وحال الشدة، وحال الكرب؛ ولهذا عطف عليها من فقهه: دعاء غير الله؛ لأنَّ الدعاء عامٌّ في حال الشدة وغيرها، وفي الضرورة وغيرها.

(بابٌ من الشرك: أن يستغيث بغير الله)، أي: يطلب غوثه، وهو أن يزيل

ما أصابه من الشدَّة والكرب، كما أن الاستعانة طلب العون، والاستعاذة طلب العوذ.

والفرق بين (الاستغاثة) و(الدعاء) كما قلنا: أنَّ الاستغاثة خاصة، والدعاء عام، والاستغاثة تكون من شدَّة وكرب، وأمَّا الدعاء، فعامٌّ يعمُّ المكروب وغيره، فعطف الدعاء على الاستغاثة من باب عطف العام على الخاص، (باب من الشرك: أن يستغيث بغير الله، أو يدعو غيره).

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه ترجم على هذا الباب بعدَّة آياتٍ: آية سورة (يونس)، وآية سورة (العنكبوت)، وآية (الأحقاف)، وآية سورة (النمل)، وذكر بعدها حديثًا عند الطبرانيِّ.

فقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سَوْق هذه الآيات على (باب: من الشرك أن يستغيث بغير الله، أو يدعو غيره)، قال: «**وقول الله جل وعلا**: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ١٠٧﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧]»، الآية في آخر سورة (يونس).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقول الله جلَّ وعلا**»، يشير إلى آية العنكبوت «﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ١٧﴾ [العنكبوت: ١٧].

وقول الله تعالى...»، أي: في الأحقاف «﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ٥ وَإِذَا حُشِرَ

ﵟٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءٗ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ ٦ﵞ [الأحقاف: ٥، ٦]».

قال: «**وقوله تعالى...**»، وهذه هي الآية الرابعة في سورة (النمل).

«ﵟأَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجۡعَلُكُمۡ خُلَفَآءَ ٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚﵞ [النمل: ٦٢]».

ثمَّ ترجم على هذه الآيات في هذا التبويب بالحديث، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وروى الطبرانيُّ بإسناده: (أنه كان في زمن النبي ﷺ منافقٌ يؤذي المؤمنين، فقال بعضهم: قُومُوا بنا نستغيث برسول الله من هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: إنَّه لا يُسْتغاث بي، وإنما يُسْتغاث بالله عَزَّ وَجَلَّ)**»[(١)].

ثم ذكر على هذا الباب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثماني عشرة مسألة تدلُّ على فقهه، ودقة استنباطه في هذا الباب العظيم: (باب من الشرك أن يستغيث بغير الله، أو يدعو غيره).

قال الله جل وعلا: ﵟإِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِﵞ أيًّا كان هذا المعبود من دون الله عَزَّ وَجَلَّ، ﵟلَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗاﵞ فإذا كانوا لا يملكون، فكيف يدعون ويعبدون؟!

قال جل وعلا: ﵟفَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَﵞ، والرزقُ بيد الله عَزَّ وَجَلَّ، فهو الذي يملكه، وهو الذي يهبه ويعطيه، إذًا: لا تطلبه من غيره ﵟوَٱعۡبُدُوهُﵞ بالتوجُّه له

---

(١) أخرجه الهيثمي في المجمع (١٧٢٧٦)، وقال: أخرجه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث. وروى أحمد حديثًا نحوه (٢٢٧٥٨)، بلفظ: فقال أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: قوموا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال رسول الله ﷺ: «**لا يقام لي إنما يقام لله تبارك وتعالى**».

وحده ﴿وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ﴾ بأن تُثْنوا عليه بما أنعم عليكم، ﴿إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٨﴾ إلى الله جل وعلا هذا الرجوع.

وهذه آية (العنكبوت)، وقد دلَّت على هذا المعنى، وضابط هذا: أن كلَّ أمرٍ شرعه الله لعباده، وأمرهم بفعله، فإن فِعْله لله عبادةٌ، وصرفه لغير الله جل وعلا شركٌ مصادمٌ للعبادة، ولما بَعَث الله ﷻ به رسوله ﷺ، حيث أنزل عليه قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي ١٤﴾ [الزمر: ١٤]، فلا يجوز أن تُصْرف العبادة بالتوجُّه والتقصُّد، وطلب الغوث، وطلب الدعاء، وكشف الحاجات، وتفريج الكربات، وأمثال ذلك إلا منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحده لا شريك له.

وقلنا: إنَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجم على هذا الباب بأربع آياتٍ وحديثٍ واحدٍ، فأوّل الآيات الأربع: ما جاء في آخر سورة (يونس عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ) في قول الله جل وعلا: ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦ وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدۡكَ بِخَيۡرٖ فَلَا رَآدَّ لِفَضۡلِهِۦۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ١٠٧﴾.

وفي هذه الآية عمَّم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاستدلال؛ لأنَّ الدعاء أعمُّ من الاستغاثة، فالدعاء في حال الكرب والشدة وغيرها، وأمَّا الاستغاثة فهو دعاءٌ منوطٌ في حال الشدة والكرب، فبهذه الحيثيَّة الدعاء أعمُّ من الاستغاثة.

فها هنا دعوة مكروبٍ، ودعوة غيره: ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ﴾، أي: لا ينفعك غير الله في حصول مطلوبكَ، ولا يضرُّك في حصول البلاء عليك، ﴿فَإِن فَعَلۡتَ﴾، وذلك على سبيل الافتراض، وحاشاه أن يقع من النبيِّ ﷺ المخاطب بهذه الآية دعاءُ غير الله، ﴿وَلَا تَدۡعُ﴾، فهذا

خطابٌ من الله لنبيِّه محمد عليه الصلاة والسلام، وهو خطابٌ أيضًا لأمته من بعده كلهم.

﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾، ظالمين لأنفسهم، وظالمين لربهم، والظلمُ هنا أي: من الشِّرك بالله جل وعلا، يقول: إنَّك إذًا من المشركين بالله، الظالمين لأنفسهم بذلك، فالظلمُ في الآية هو الظلم الشركي، كما قال لقمان وهو يعظ ابنه: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١٣﴾ [لقمان: ١٣]، فالشركُ أظلمُ الظلم وأقبحُهُ وأشنعُهُ، وفي الحديث (حديث ابن مسعود رضي الله عنه)، عن النبي ﷺ أنه قال: «**أظلمُ الظلم أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك**»(١)، فإنْ فعلتَ بأن دعوت غير الله ما لا ينفعك، ولا يضرك هذا الغير، فإنك - إذًا - من الظالمين.

يقول ابن جرير الطبريُّ رحمه الله **في «تفسيره»**: «يقول الله جل وعلا: ﴿وَلَا تَدْعُ﴾ يا محمد من دون معبودك وخالقك شيئًا، لا ينفعك في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا يضرك في دينٍ، ولا دنيا»، يعني بذلك الآلهة والأصنام، يقول: «لا تعبدها راجيًا نَفْعها، أو خائفًا ضرَّها، فإنَّها لا تنفع، ولا تضرُّ، ﴿فَإِن فَعَلْتَ﴾ ذلك، فدعوتها من دون الله، ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾، يقول: إنك من المشركين بالله، الظالم لنفسه».

وهذه الآية لها نظائرُ؛ مثل قول الله جل وعلا: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ٢١٣﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقوله جل وعلا لرسوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ٣٠﴾ [لقمان: ٣٠]،

(١) أخرجه البخاري (٤٧٦١، ٦٨٦١، ٧٥٢٠)، ومسلم (٨٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وفي قول الله جل وعلا: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [المؤمنون: ١١٧].

فالدعاءُ لله توحيدٌ، وصرفُ الدعاء لغيره شركٌ وتنديدٌ، وكذلك في حال الكرب والشدة دعاء غير الله جل وعلا شركٌ وتنديدٌ، واللُّجأ إلى الله ﷻ، والاستغاثة به، ودعاؤه وحده هو التوحيد الذي يجب على المؤمنين؛ ولهذا قال جل وعلا في الآية بعدها: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ﴾، فلا يكشف ضرَّ الله جل وعلا غير الله ﷻ، لا من الأولياء، ولا من الشُّفعاء، ولا من الملائكة، ولا من الأنبياء، ولا من الصالحين، ولا من الأحجار، ولا من الأشجار، ولا من غيرها.

ثم قال: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾، إذا أرادك الله بخيرٍ، ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾، وهذا تنويهٌ إلى أن التوجُّه إلى الله بالدعاء والقصد، وكشف الضر، وطلب النفع - أن هذا من عبودية الله سبحانه وتعالى.

وهذا فيه حقُّ المستغيث، فقد أخبر الله تعالى أنه هو الذي يتفضَّل على مَنْ سأله بقوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ﴾، فلا يقدر أحدٌ أن يمنعه شيئًا من فضل الله عليه؛ لأنَّ الله هو المعطي، وهو المانع، وهو النافع، وهو الضار، لا مانع لما أعطى سبحانه وتعالى، ولا معطي لما منع.

في الحديث (حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما): أنه كان رديف النبيِّ ﷺ على حمارٍ، فقال: «**يا غليم، إنِّي أُعلِّمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألتَ فاسأل الله، وإذا استعنتَ فاستعن بالله**».

قال: «**واعلم أنَّ الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيءٍ، لم ينفعوك إلَّا بشيءٍ قد كَتَبه الله لك، واعلم أنَّ الأمة لو اجتمعوا على أن يضروك بشيء، لم يضرُّوك إلا بشيءٍ قد كَتَبه الله عليك، رُفعَت الأقلام، وجفَّت الصحف**»[1].

من تدبَّر هذا، زال عنه تعلقٌ إلا بالله، وزال عنه طلب غوثٍ إلا من الله، وزال عنه طلب استجداءٍ ودعاءٍ إلا من الله وحده لا من غيره، وإلا إنْ لم يفعل، وقَع فيما وقع فيه غيره من دعوة غير الله، من الشِّرك بالله، وهو الظلم العظيم، والذنب الذي لا يغفر.

﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾، فالله هو المنفرد بالملك، والإعطاء، والقهر، والمنع، والضُّر والنفع، لا يفعل ذلك أحدٌ سواه، فإذا علمت ذلك، كان هو المدعو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو المعبود وحده؛ لأنَّ العبادة لا تصلح إلا لهذا المالك النافع الضَّار، أما الذي لا يملك، ولا ينفع، ولا يضر، فلا يجوز أن يُدعَى من دون الله، ولا أن يُسْأل من دون الله.

ولهذا قال جل وعلا: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٩٣)، والترمذي، كتاب: صفة القيام والرقائق والورع، باب: قول النبي: «**يا حنظلة ساعة وساعة**» برقم (٢٥١٦)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح وضعيف سنن الترمذي» من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وترجمه أيضًا في قول الله ﷻ في آية سورة (العنكبوت): «﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗا فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ١٧﴾».

ففي هذه الآية يأمرنا جلَّ وعلَا بأن نطلب الرزق من الله وحده، وأن نبتغيه من الله وحده دونما سواه، فتقديمُ الظرف يفيد الاختصاص، ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾، والظرف عند الله يفيد الاختصاص، أي: لا تطلبوه من غير الله، اختصُّوا بطلب الرزق من الله، ﴿وَٱعۡبُدُوهُ﴾ وهذا عطف عام على الخاص، فعبادة الله عامَّة، وطلب الرزق خاص، فعطف العامَّة على الخاص، فدلَّ على أن ابتغاء الرزق وطلبه من الله، من عبادة الله جل وعلا التي أمر الله بها.

﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾، أي: لا تطلبوه من غيره؛ لأنَّه لا يملكه إلا هو جلَّ وعلا، ﴿وَٱعۡبُدُوهُ﴾، أي: خلصوا العبادة وأخلصوها له وحده دونما شريك، ﴿وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ﴾، أي: أثنوا على الله جل وعلا على ما أنعم عليكم من النِّعم الظاهرة والباطنة، ﴿إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٨﴾، أي: إليه مرجعكم يوم القيامة، فيجازي كلًّا بعمله، المحسن على إحسانه، والمسيء على إساءته.

وفي هذا تنبيهٌ إلى أن التوحيد سببٌ للعصمة يوم القيامة من عذاب الله، وسببٌ للنجاء من سخطه؛ لأنَّ المرجع إليه، فإذا وحَّدته في الدنيا، كان مرجعك إليه المرجع الحسن الذي تتمنَّى، بل فوق ما تتمنَّى أيها المؤمن.

وترجم الشيخ أيضًا على هذا الباب (بابٌ من الشرك: أن يستغيث بغير الله، أو يدعو غيره)، بآية (الأحقاف)؛ لقول الحق جل وعلا: ﴿ وَمَنۡ أَضَلُّ

مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَـٰفِرِينَ ﴿٦﴾﴾».

وهذه الآية وما سبقها في آية (العنكبوت)، وما سبقها في آخر سورة (يونس)، كلُّها ساقها الشيخ مساق أن الدعاء من الله وحده، والاستغاثة وهي طلب تفريج الكرب والشدائد نوعٌ من أنواع الدعاء، ولا يكون إلا من الله وحده.

﴿وَمَنْ أَضَلُّ﴾، أي: لا أحد أضل ممَّن يدعو غير الله جل وعلا، ﴿مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، من هؤلاء المدعوون؟ هم الَّذين ذكَرهم الله بهذا الوصف، ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، هؤلاء المدعوون؛ أحجارًا كانوا، أو قبورًا، أو أضرحةً، أو أشجارًا، أو شموسًا، أو أقمارًا، أو صالحين من الملائكة، أو من الرسل عليهم السلام، أو من الأولياء، أو من الأشقياء، كلهم أخبَر جل وعلا أنهم لا يستجيبون له ما طلب منهم إلى يوم القيامة، ولا يستطيعون أن يحققوا سؤلك أيها الداعي، ولا أن يغيثوك أيها المستغيث إلى يوم القيامة، وهذه تعمُّ كل من دُعِيَ من دون الله، بل كل ما يُدعَى من دون الله.

﴿وَهُمْ﴾، أي: هؤلاء المدعوون المستغاث بهم، هم عن دعاء داعيهم ﴿غَـٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾﴾، أي: لا يلتفتون لهم، ولا يفطنون لهم، وهذا كما في آية (الإسراء) في قول الله ﷻ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾﴾ [الإسراء: ٥٦]، فأخبَر أنه لا يستجيب هذا الداعي لمَنْ دعاه، بل إنَّ هذا المدعو غافلٌ عمَّن دعاه.

ثم ذكر جل وعلا شيئًا أعظم من ذلك، وهو يكون في أرض المحشر يوم القيامة: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝٦﴾، فإذا حُشِرَ الناس يوم القيامة، ﴿كَانُوا۟﴾، أي: هؤلاء المدعوين من الملائكة والرسل والصالحين والطالحين، والأحجار والأشجار، كل مَنْ دُعِيَ من دون الله، ﴿كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾، يُعَادون مَن دعوهم من دون الله، ويتبرءون منهم، ﴿وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝٦﴾، أي: جاحدين.

فكانت آلهتهم الَّتي عبدوها في الدنيا بعبادة هؤلاء المشركين لهم جاحدين لها؛ لأنَّهم يقولون يوم القيامة: ما أمرناهم يا ربنا، ولا درينا، ولا شعرنا بعبادتهم إيَّانا، تبرأنا إليك منهم.

كما في قول الله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ۝١٧ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ۝١٨﴾ [الفرقان: ١٧، ١٨]، ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أي: من الملائكة، ومن الإنس والجن، وعيسى وعزير والملائكة، فيقول الله جل وعلا: قالت الملائكة الذين كان هؤلاء المشركون يعبدونهم ويدعونهم، وقال عيسى: تنزيهًا لك يا ربنا، وتبرئةً مما أضاف إليك هؤلاء، ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾؛ لأنك أنت وليُّنا من دونهم، وأنت معبودنا من دونهم، ولهذا يتبرَّأ هؤلاء ممن دعوهم، ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟﴾ [البقرة: ١٦٦]، إذا رأوا الأسباب، ﴿وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ۝١٦٦﴾، وهذا الشرك في دعاء غير الله إن كان في الشدائد في شرك الاستغاثة، وإن كان في عامَّة

الدعاء هو الذي وقع كثيرًا في هذه الأمة.

قال المجدد الثاني الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ: وقد وقع من هذا الشرك في هذه الأمة ما عمَّ وطمَّ، حتى أظهر الله مَنْ يُبيِّنه بعد أن كان مجهولًا عند الخواص والعوام إلا مَنْ شاء الله، وهو - أي: بيان الشرك في الكتاب والسُّنة - في غاية البيان، لكن القلوب انصرفت إلى ما زيَّن لها الشيطان.

كما جرى للأمم مع الأنبياء والمرسلين عليهم السلام لمَّا دعوا أقوامهم إلى توحيد الله، جرى لهم من شدَّة العداوة ما ذكَره الله ﷻ: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۝٥٢ أَتَوَاصَوْاْ بِهِۦۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ۝٥٣﴾ [الذاريات: ٥٢، ٥٣]، وهذا كثيرٌ في مُعَاداة المشركين والمستغيثين بغير الله، والداعين غيره مَنْ يأمرهم بالتوحيد، وينهاهم عن الشرك.

وفي آية (النَّمل) في قول الله جل وعلا: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾».

ففي هذه الآية، يُبيِّن تعالى أن مشركي العرب وغيرهم لمَّا علموا أنه لا يجيب المضطر في دعوته، ويكشف السوء عنه إلا ربه جل وعلا، ذكر لهم ذلك ﷻ محتجًّا عليهم في شركهم، واتِّخاذهم الشُّفعاء من دون الله؛ ولهذا قال مستفهمًا استفهام إنكارٍ وتقريعٍ: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾، أإلهٌ مع الله يفعل ذلك؟ يجيب مضطركم، ويكشف السوء عنكم، ويجيب دعاءكم؟ فإذا كانت معبوداتكم وآلهتكم لا تجيبهم في حال الاضطرار، فكيف تَجْعلوها مع الله جل وعلا شركاء في الدعاء، وشركاء في الاضطرار.

وهذا ما أقرَّ به المشركون وغيرهم، أقرُّوا بأنه لا ينفع ولا يضر إلا الله،



كما قال جل وعلا: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [العكبوت: ٦٥].

ولهذا، يروى عن عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه: أنه لمَّا دخل النبي ﷺ مكة فاتحًا هرب، فركب البحر حتى إذا هاج عليه البحر، أخلص الدعاء لله، ثم لمَّا تأمَّل، عاد إلى صوابه، كيف أنَّه في حال الشدة والكرب، وفي حال الضنك، وفي حال الهلكة لم يعرف قلبه إلا إلهًا واحدًا يتوجَّه إليه، فأدخل الله ذلك في قلبه، فرجع إلى النبي ﷺ فأسلم، وبَايَعه على الإسلام.

وهذا أمرٌ مهمٌّ، أنك إذا كنتَ تُوقِنُ بأنه لا يكشف الضراء والشدائد عنكَ إلا الله، فكيف تدعو غيره؟ وكيف يتوجَّه قلبك وقصدك إلى غيره؟ أيًّا كان هذا الغير، إذًا: اجعل خلوص دعائك وخلوص سُؤْلك في كشف ضرَّائك إلى الله جل وعلا الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء.

ثم ذكر الشيخ بعد هذا حديثًا، فقال: «**روى الطبراني بإسناده**».

والطبراني هو أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني، صاحب «المعجم الكبير» و«الأوسط» و«الصغير»، متوفَّى سنة ثلاثمائة وستين من الهجرة.

«**روى الطبراني بإسناده: (أنه كان في زمن النبيِّ ﷺ رجل منافق يؤذي المؤمنين، فقال بعضهم: قوموا بنا نستغيث برسول الله من هذا المنافق، فقال النبي ﷺ لمَّا بلغه ذلك: إنه لا يُسْتغاث بي، وإنما يستغاث بالله)**».

هذا الراوي للحديث هو عبادة بن الصامت الأنصاري رضي الله عنه، وهذا الرجل المنافق الذي كان يؤذي المؤمنين هو عبد الله بن أُبي كما جاء مصرحًا في الرواية الأخرى، فقال بعض الصحابة: «قوموا بنا نستغيث برسول الله من



هذا المنافق»، «نستغيث برسول الله»؛ لأنَّهم ظنوا أنَّهم بهذا يذهبون هذه الشدَّة عنهم بالاستغاثة بالرسول من هذا المنافق، فقال النَّبيُّ ﷺ حاميًا حمى التوحيد، وسادًّا ذرائع الشرك الموصلة إليه، وناهيًا عن هذه الألفاظ التي قد يتوصَّل منها إلى معنًى سيئ لا يصح بالله جل وعلا: «**إنَّه لا يُسْتغاث بي، وإنما يُسْتغاث بالله**».

وهذا لفظٌ عامٌّ لا مخصص له من جنسه، فإذا كان كذلك، فلا يجوز أن يُسْتغاث إلا بالله ﷻ، فعلَّمهم - عليه الصلاة والسلام - ألَّا يستغيثوا بأحدٍ كائنًا مَنْ كان ولو كان هذا المُسْتغاث به هو النبي ﷺ بنفسه في حياته، وأرشدهم إلى أنَّه إنما يُسْتغاث بالله جل وعلا؛ لأنَّ الله هو المغيث، وهو الكاشف للضر، وهو الدافع لهذه الشدائد، وهو المخلص منها، «**إنَّه لا يُسْتغاث بي، وإنما يُسْتغاث بالله**».

ففيه كراهته ﷺ أن يُسْتعمل لفظ الاستغاثة في حقِّه، وإن كان ممَّن يقدر على ذلك في حياته؛ وهذا حمايةٌ لحمى التوحيد، وحمايةٌ لجَنَابه، وسدًّا لذرائع الشرك، بل وأدبًا وتواضعًا واستكانةً لربِّه في قوله: «**وإنَّما يُسْتغاث بالله**».

وفي هاتين الجملتين: «**إنَّه لا يُسْتغاث بي، وإنما يُسْتغاث بالله**»، تحذيرٌ وزجرٌ للأمة من أن تقع في وسائل الشرك في الأقوال والأفعال، فإذا كان هذا فيما يقدر عليه النبيُّ في حياته أن يغيثهم من هذا العدو، فكيف يجوز أن يُسْتغاث به أو بغيره بعد موته ووفاته؟! وتُطْلب منه الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله جل وعلا، كما جاء ذلك على أَلْسنة كثيرين من المستغيثين بالأموات، وبالصالحين، وبالأولياء، وسؤالهم تفريج الكربات وقضاء الحوائج، هذا شأنٌ

عظيمٌ في هذه المسألة، أنه لا يُسْتغاث إلا بالله جل وعلا.

والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ رتَّب على هذا الباب ثماني عشرة مسألة (فوائد) استنبطها من هذا الباب: (بابٌ: من الشرك أن يستغيث بغير الله، أو يدعو غير الله جل وعلا).

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فيه مسائل:**

الأولى: أن عطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاصِّ».

وهذا في قول الحق جل وعلا في هذه الآية الذي ترجمه في هذا الباب، (بابٌ: من الشرك أن يستغيث بغير الله، أو يدعو غيره)، فعَطْف الدعاء على الاستغاثة من باب عطف العام على الخاصِّ، فالدعاء عامٌّ، والاستغاثة دعاءٌ خاصٌّ.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثانية: تفسير قول الله جلَّ وعلا:** ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]».

وهي الآية من أواخر سورة (يونس عَلَيْهِ السَّلَامُ) بأنَّ دعاء غير الله لا ينفع صاحبه، ولا يضرُّه في الدنيا والآخرة، بل يضرُّه بإشراكه بالله، فلا يحصِّل هذا الداعي من مدعوِّه شيئًا ينفعه، أو يدفع عنه الضرر.

ثم قال: «**المسألة الثالثة: أنَّ هذا هو الشرك الأكبر**»، أي: دعاء غير الله، أو الاستغاثة بالمدعوِّ بعد مماته، هذا هو الشرك الأكبر.

«**المسألة الرابعة: أن أصلح الناس لو يفعله إرضاءً لغيره، صَارَ من الظالمين**».

وأصلَحُ الناس هم الأنبياء والرُّسل، وأصلحُ الأنبياء والرسل وأفضلهم هو



نبيُّنا محمد صلى الله عليهم جميعًا وسلم، إذا دعا غير الله، فإنَّ ذلك يجعله من الظالمين؛ لأنَّ الله قال: ﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾؛ لأنَّ الله خَاطَبَه في أول الآية بقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ﴾، أي: دعوت غير الله، ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾، فلو فعله أصلحُ الناس (وهو: النبي) إرضاءً لغير الله، صار من الظالمين، إذًا: غيره من باب أَوْلى أن يكون أحرى بالظلم والشرك منه إذا فعل ذلك.

ثم قال: «**المسألة الخامسة: تفسير الآية التي بعدها**».

وهي قول الله جل وعلا: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ١٠٧﴾، وقد مضى تفسيرُها وبيانها، وربطها بالآية التي قبلها.

ثمَّ قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السادسة: كون ذلك لا ينفع في الدُّنيا مع كونه كفرًا**».

أي: لا ينفع صاحبه في تحقيق سُؤْله في كشف ضره، أو دفع الضر عنه، لا ينفعه في الدنيا مع أنه كفرٌ وشركٌ بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثم قال الشيخ: «**السابعة: تفسير الآية الثالثة**».

وهي قول الله جل وعلا في سورة (العنكبوت): ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ١٧﴾.

«**المسألة الثامنة: أنَّ طلب الرِّزق لا ينبغي إلا من الله، كما أن الجنَّة لا تُطْلب إلا منه**»، والعوذ من النار لا يكون إلا من الله جل وعلا.

«**المسألة التاسعة: تفسير الآية الرابعة**».

وهي آية (الأحقاف): ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ۝٥﴾.

فذكر بعدها: «**المسألة العاشرة: أنه لا أضلَّ ممَّن دعا غير الله**».

أي: لا أحد أشد منه إضلالًا وضلالًا؛ لأنَّه دعا غير الله، فأشرك مع الله بالدعوة شركًا إن استمرَّ عليه، فإنَّه لا ينفعه، بل يضرُّه ويوبقه، ويجعله من أهل النار خالدًا مخلدًا فيها، فصار بهذا أنه لا أحدَ أضل ممن دعا غير الله، أي: أشرك مع الله غيره في العبادة والدعوة.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الحادية عشرة: أنه غافلٌ عن دعاء الداعي، لا يدري عنه**».

أي إنَّ هذا المدعو سواءٌ كان من الملائكة، أو من الأنبياء، أو من الجنِّ، أو من الإنس، أو من الصالحين، أو من الطالحين، أو من الحجر، أو الشمس، أو الشجر - غافلٌ عن دعاء الداعي بما هو مشغولٌ به، فإن كان من المكلفين مشغولًا بقبره؛ فهو إما في نعيم إن كان من أهل الصلاح، أو في جحيم إن كان من غير ذلك.

فمن دعا - مثلًا - عبد القادر، أو الحسين، أو الأنبياء، فإنَّهم مشغولون في قبورهم بما كَتَب الله لهم، فهُمْ غافلون عن دعاء هؤلاء الداعين، ومن غفلتهم: أنَّهم لا يدرون بمَن دعاهم، بل يوم القيامة يتبرَّأ هؤلاء المدعوون من شرك ودعاء الداعين لهم.

ثم ذكر الشيخ: «**المسألة الثانية عشرة: أن تلك الدعوة سببٌ لبغض**



المدعو داعيه، وعداوته له».

فهذا الذي دَعَا الحسين مثلًا، أو عبد القادر، أو دعا النبيَّ أو الحسين، أو صالحًا أو طالحًا، فإن دعاءه من دون الله سببٌ لبُغْض المدعو مَن دعاه، وتبرُّؤه منه، وعداوته إياها، يتبرأ الذين اتُّبعوا من الذين اتبعوا، وتتقطَّع بهم الأسباب.

«**المسألة الثالثة عشرة: تسمية تلك الدعوة عبادةً للمدعو**»؛ لأنَّ الله جل وعلا قال: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ﴾، أي: المَدْعوون، ﴿عَن دُعَآئِهِمْ﴾، أي: دعاء الداعين، ﴿غَٰفِلُونَ ۝﴾، ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ﴾ يوم القيامة، ﴿كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً﴾، كانت العداوة بين هذا الداعي مع مَنْ دعاه مشركًا به مع الله، ﴿وَكَانُواْ﴾، أي: هؤلاء المدعوين بعبادة ودعاء داعيهم، ﴿كَٰفِرِينَ ۝﴾، أي: جاحدين، فسمَّى الله جل وعلا دعاء غير الله عبادةً: ﴿وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝﴾.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة عشرة: كُفْر المدعو بتلك العبادة**».

في قوله: ﴿وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝﴾، أي: جاحدين.

ثم: «**الخامسة عشرة: هي سبب كونه أضلَّ الناس**»، وكونه أضلَّ الناس؛ لأنَّ الله قال في أول الآية: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

ثم ذكر: «**المسألة السادسة عشرة: تفسير الآية الخامسة**».

في قول الله جل وعلا: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وتفسيره: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾.



ثم ذكر المسألة السابعة عشرة، وهي: «**الأمر العجيب، وهو إقرار عَبَدة الأوثان أنه لا يجيب المضطر إلا الله، ولأجل هذا يدعونه جل وعلا في الشدائد، مخلصين له الدين**».

ويُشْركون مع الله في السَّعة في غير الشدائد، ومُشْركو زماننا أشركوا مع الله في الشدائد، وفي الكرب أشد من شركهم مع الله في حال الرخاء.

ثم ذكر الشيخ المسألة الأخيرة الثامنة عشرة في: «**حماية المصطفى ﷺ حمى التوحيد، والتأدُّب مع الله**» لمَّا قال: «**إنه لا يُسْتغاث بي، وإنما يُسْتغاث بالله**».



١٥- باب في التوحيد وغربة الدين

الباب الخامس عشر في كتاب (التوحيد)، ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «[باب في التوحيد وغربة الدين، قول الله تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾ [الأعراف: ١٩١، ١٩٢]]».

في هذا التبويب شَابَهَ الشيخ المصنف الإمام أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، إمام المحدثين، وأمير المؤمنين في الحديث، الذي كثيرًا ما يترجم في كتابه الصحيح، ولا سيما في كتاب التوحيد، يُترجم بآيات القرآن الدالَّة على مراده ومقصوده من الفقه والاستدلال.

ففي هذه الآية البُرْهان (برهان الخلق) على بطلان الشرك بالله جل وعلا، فإذا كان مَنْ يشرك به مع الله من الملائكة، أو من الرسل، أو من الصالحين، أو من الإنس، أو من الجن، أو من الجمادات، لا تستطيع أن تخلق، فكيف تعبد؟ ففي هذا برهان الخلق على بطلان الشرك، فمَن لا يستطيع أن يخلق، لا يستطيع أن ينفع، وبالتالي لا يجوز أن يُدعَى من دون الله.

﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا﴾، و«شيئًا» نكرة في سياق النفي، ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا﴾، فهذه النكرة تشمل كلَّ شيء، صغر أو عظم، دقَّ أو جلَّ، ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾، فإذا كانوا لا يستطيعون خَلْق أنفسهم، ولا يملكون نصرًا لها، ولا لغيرها، فكيف يا أصحاب العقول، يا أيها الألبَّاء، كيف يعبدون مع

الخالق الذي يخلقهم، ويملك لهم النفع والضر والنصر والضر؟ هذا كلُّه ممَّا تبطله العقول السويَّة، والحس السليم، فالعقلُ السليم والحسُّ المستقيم ينفيان هذا الشرك.

ومناسبة هذا الباب (باب قول الله تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾)، مناسبتُهُ للأبواب التي قبله في ذِكْرِ الاستغاثة والاستعانة والذبح لغير الله: أنَّه لمَّا ذكر في الأبواب السابقة أنواعًا من الشرك الأكبر؛ كالذبح والنذر والاستغاثة والاستعانة والاستعاذة بغير الله، أراد هاهنا في هذا الباب أن يُبيِّن البراهين الناطقة عقليةً ونقليةً وحسيةً على بطلان الشرك، وبطلان دعوى أهله وشبهاتهم.

وما هذه الآيات إلَّا دليلٌ على هذا المعنى العظيم، أنَّ هؤلاء المشرك بهم مع الله، المدعوين من دون الله، المنذور لهم سوى الله، المُسْتغاث بهم، المذبوح لهم، المصروف لهم العبادة، إذا كانوا لا يستطيعون خَلْقًا ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾، وهم في أنفسهم مخلوقون، ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ﴾، أي: لأوليائهم نصرًا، بل ولا يستطيعون لأنفسهم أيضًا نصرًا، فكيف يُشْرك بهم مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟!

فهذه ممَّا احتجَّ به تعالى على المشركين لما وقع منهم الشرك، واتِّخاذ الأولياء والشفعاء في العبادة بأنهم مخلوقون، لا يصلح أن يكونوا شركاء لمَنْ هم خلقه وعبيده، وأخبَرَ أنهم مع ذلك ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾، أي: لمَنْ



سألهم النصرة، ولا يستطيعون لأنفسهم نصرًا، فإذا كان المدعو لا يقدر على أن ينصر نفسه، فلئلَّا ينصر غيره من باب أَوْلَى، فأبطل الله بهذا تعلُّق المشرك بغير الله بهذين الأصلين العظيمين:

- كونهم عبيدًا مخلوقين لله جل وعلا.

- وكونهم لا قدرة لهم على نَفْع أنفسهم، فكيف ينفعون غيرهم، ويُرْجى منهم أن ينفعوا غيرهم؟!

من تدبَّر هذا، عَلِمَ بالدليل القاطع، والبرهان الساطع بطلان الشرك كلِّه في هذه البراهين العقلية والحسية والشرعية على إبطال الشرك بغير الله ﷻ.

وذكر الشيخ بعدها أيضًا: «**قول الله جلَّ وعلا**: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدۡعُوهُمۡ﴾ [فاطر: ١٣، ١٤]»، وهذا في شرك الدعاء.

«﴿إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ﴾»؛ لأنهم أموات وغائبون، ولو سمعوا ما استجابوا لكم، فلو سمع هؤلاء المدعوين دعاء مَن أشرك بهم مع الله، لم يستطيعوا أن يستجيبوا له.

«﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡ﴾»، أي: يتبرؤون منكم ومن شرككم بدعائكم إياهم من دون الله، يتبرؤون أشد التبرؤ، ليس تبرؤًا فقط، بل وعداوة، كما قال جل وعلا في الباب الذي سبق: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٦].

«﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ﴿١٣﴾﴾»، والقطمير



هو اللفافة الرقيقة التي تكون على النواة، وهي من أحقر الأشياء وأقلها وأصغرها، فهُمْ لا يملكون مقدار هذا القطمير، فإذا كانوا لا يملكون القطمير، فكيف يملكون لهم نفعًا وضرًّا؟! بل لا يملكون لأنفسهم ذلك.

ثم ذكر ﴿إِن تَدْعُوهُمْ﴾، أي: في شرك الدعاء، ﴿لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾، ولو سمعوا ما استجابوا لكم.

«﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾».

﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ (٦)﴾.

«﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ (١٤)﴾».

وقد جاء في «صحيح البخاري»، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن جبريل عليه السلام لمَّا سأل النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: ما الإسلام؟ قال: «**الإسلام أن تَعْبد الله ولا تشرك به شيئًا**»، فهذا برهانٌ على بطلان الشرك، فإذا كان لا يملك، فلا يستطيع أن ينفع.

وفي الآية أربعة براهين على بطلان الشرك، وهي ملاحظة لمن تأمَّلها:

١- ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾، المدعوون من دون الله ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ (١٣)﴾، وهو الشيء الحقير، وهو اللفافة الرقيقة التي على نواة التمر.

٢- ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾، هذا الثاني.

٣- ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾.

٤- ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ (١٤)﴾.



والمشركون لم يسلموا للعليم الخبير ما أخبر عن معبوداته، فزعموا أنها تملك وتسمع وتستجيب وتشفع لمَن دعاها، وهؤلاء مُكذِّبون لله فيما أخبر عن معبوداتهم أنَّها لا تملك، ولا تسمع، بل ولا تستجيب، بل ولا تشفع لمَن دعاها، وإنَّما تكفر بهذا الدعاء.

ولهذا، قال الله جل وعلا جوابًا عن قوم إبراهيم وأبيه لمَّا سألهم عن معبوداتهم: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۝٧٢ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۝٧٣﴾ [الشعراء: ٧٢، ٧٣]، فأعرضوا عن هذا الجواب؛ لأنَّ ليس هناك جوابٌ سديدٌ يقبله العقل السليم والحس القويم.

أعرضوا عن هذا الجواب الصريح، وذهبوا إلى جوابٍ آخر: ﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٧٤﴾ [الشعراء: ٧٤]، فحَادُوا عن الجواب الحقِّ المطابق للسؤال، واعتذروا بأنَّهم وجدوا آباءهم على ذلك.

وبالفعل، فجوابُهُم هذا في قولهم: ﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٧٤﴾، هو جواب عامَّة المشركين قديمًا وحديثًا في الزمان الماضي (زمان الرسل)، وفي هذه الأزمان المتأخِّرة وإلى أن تقوم الساعة، ما جواب هؤلاء المشركين في شركهم إلا تقليد آبائهم، ومذاهب أسلافهم، ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ۝٢٢﴾ [الزخرف: ٢٢]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ۝٢٣﴾ [الزخرف: ٢٣].

وهذا تلخيص معالم فقه الشيخ المجدد في كتاب التوحيد إجمالًا، نُلخِّصها في عشر نقاط، وهي خلاصة هذا الفقه للشيخ في كتاب «التوحيد»، من حيث جمعه، وترتيب آياته وأحاديثه، وحُسْن اختيار الآي والأحاديث،



وانتقائها، وترتيبها في أبوابها المتناسبة، ثم بعد ذلك في ترتيب الأبواب بعضها مع بعضٍ، ثم في العناية بألفاظ «الصحيحين»، وما جاء بعدهما من كُتُب السنن، وكذلك في ذِكْرِ آثار الصحابة إلى مسائل أبواب كتاب «التوحيد»، والتي عدتها في أبوابها ستة وستون بابًا.

ومعالم فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب نلخصها في عشرة معالم:

المَعْلم الأوَّل: اشتمال كتاب (التوحيد) على الآيات القرآنيَّة من كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعلى أحاديث النَّبيِّ محمد ﷺ، ثم على آثار الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وربَّما أردف ذلك ببعض آثار وأحوال التابعين رحمهم الله.

المَعْلم الثاني: حُسْن الاختيار للموضوع، فالموضوعُ موضوعُ العقيدة، وموضوع التوحيد في تحقيقه، وفي دفع ما يناقضه، أو يناقض كماله الواجب، فإنَّ حُسْن الاختيار للموضوع، ثم للعنوان وللمادة وللتبويبات في ستة وستين بابًا، هذا كله مَعْلم يدلُّ على فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الأصل الأصيل، والقاعدة المتينة التي يَنْبني عليها هذا الدين (دين الإسلام).

المَعْلم الثالث: في تراجم أبواب كتاب (التوحيد)، وهي ستةٌ وستون بابًا، حيث شَابَه الشيخُ المجددُ في هذا التبويب الإمامَ (إمامَ أهل السُّنة، وإمامَ المحدثين الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ) في «جامعه الصحيح»، حتى إنَّ هذا الكتاب ظن بعض أهل العلم أنه اختصار من كتاب «التوحيد» في البخاري.

المَعْلم الرابع: ترتيب الأبواب بعضها على بعضٍ، لا سيَّما إذا ذكرت



الأبواب ومناسباتها؛ أولًا: لكتاب التوحيد، ثم مناسبة الباب لِمَا قبله من الأبواب.

المَعْلم الخامس: عناية الشيخ المجدِّد في انتقاء الآيات في ترجمتها على الأبواب، فإنَّ هذا الانتقاء وحسن الاختيار دالٌّ على فقهٍ وفَهْمٍ من الشيخ المجدد للمسألة، وللباب، ولحسن استدلاله بالآي منها.

المَعْلم السادس: في عناية الشيخ في انتقاء ألفاظ الأحاديث المتناسبة مع كلِّ باب، ومع مقصوده رَحِمَهُ اللَّهُ في التبويب والمنهج العام المضطرد للشيخ في هذا: أنَّه يعتني أولًا بألفاظ الأحاديث في «الصحيحين»، ثم ما في «السنن» و«مسند الإمام أحمد» ممَّا يحقق مقصود تراجم الأبواب التي يترجمها على كل بابٍ من أبواب كتاب «التوحيد».

المَعْلم السابع: في ذِكْرِ آثار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويتبعها أحيانًا بذكر آثار التابعين المحققة لمقاصد كتاب «التوحيد»، ولمقصود الشيخ في تلكم التراجم.

المَعْلم الثامن: هو فقهه رَحِمَهُ اللَّهُ في مسائل الأبواب في الكتاب، في ترتيبها، وفي عرضها، وفي حُسْن استدلاله منها.

ويمكن أن نقول إجمالًا: إنَّ فقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسائل هو الخلاصات التي تدلُّ على محلِّ استدلاله بالآي والأحاديث على ما قَصَده من هذه التراجم، وفي ترتيب هذه الأبواب التي مجموعها هو كتاب «التوحيد».

المَعْلم التاسع: اشتمال كتاب «التوحيد» على أنواع التوحيد الثلاثة: (توحيد الله جل وعلا بالعبادة والألوهيَّة، وتوحيد الله بالربوبية، وتوحيد الله



بالأسماء والصفات)، حيث أحسن في دَمْج هذه الأنواع، وفي إيراد التبويب لكلٍّ بما يناسبه، مع عنايته بكتاب ما يتعلَّق بتوحيد الإلهية، وما يناقضه، أو ينقص كماله الواجب.

وأخيرًا المَعْلم العاشر في فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ **في كتاب «التوحيد»**: وهو بيانه التفصيلي في هذا الكتاب من خلال أبوابه، ومن خلال تراجمه، ثم من خلال مسائله المستفادة من كلِّ باب، وهو بيانه التفصيلي لتوحيد الله جل وعلا بالإلهية والعبادة، وهو التوحيد الطلبي، القصدي، الإرادي، وكذلك بيان ما يناقض هذا التوحيد، فيبطل أصله، وهو الشِّرك والكفر والنِّفاق الأكبر في كلٍّ منها، أو ما ينقص التوحيد، ويناقض كماله الواجب، وذلك في الشِّرك الأصغر، وفي الكفر الأصغر، وفي النفاق العملي، وكذلك ما يندرج تحت ذلك من البدع والمحدثات، ومن الكبائر الموصلة لهذه المعاني التي تنقص كمال التوحيد الواجب.

إن هذا المَعْلم في هذا البيان التفصيلي للشيخ للتوحيد ومسائله، وما يناقض التوحيد، أو ينقص كماله الواجب من الشِّركين الأكبر والأصغر، يكاد يدور عليه رحى كتابه «التوحيد» الذي هو حقُّ الله على العبيد.

وخلاصة ما يُقَال:

إنَّ كتاب «التوحيد» في أبوابه السِّتة والستين يدور على توحيد الله بالعبادة، ولهذا هو المتن المناسب حفظه وقراءته وتدريسه وشرحه وإذاعته، والخطبة في أبوابه على المسلمين؛ لأنَّه يُحقِّق هذا المعنى في تحقيق (لا إله إلا الله)، وفي إفراد الله بالعبادة وحده دونما شريكٍ، وهو الذي لأجلِهِ خلق



الله جل وعلا الجن والإنس ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾، ولأجله أنزل الله الكتب، ولأجله ثالثًا: أرسل الله الرسل عليهم الصلاة والسلام، ولأجله رابعًا: قامت سوق الجهاد في سبيل الله، ولأجله خامسًا: أقام الله الدنيا والآخرة، ولأجله سادسًا: أقام الله جل وعلا الجنة والنار، فالجنَّة دار ثواب لأولياء الله الموحدين، والنار دار جزاء وعقاب لعباد الله المشركين، أو الواقعين في وسائل الشرك.

(الباب الخامس عشر)، وقد ترجم عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**باب قول الله تعالى:** ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾».

وقد بلَغنا إلى ما جاء في الحديث: «**وفي الصحيح عن أنسٍ** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **قال: شُجَّ النَّبيُّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يوم أُحُد، وكُسِرَتْ رباعيته، فقال** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كيف يُفْلح قومٌ شجُّوا نبيَّهم**»، **فنزلت:** ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [آل عمران: ١٢٨]» (١).

وهذا الحديث أوردَه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أثناء هذا الباب، وقد جاء أنه قاله - عليه الصلاة والسلام - يوم غزوة أُحُد لمَّا كسر المشركون رباعيته، وهشَّموا المغفر على رأسه حتى غاصت منه حلقة في وجنته عليه الصلاة والسلام، فشجُّوا رأسه، وكسروا رباعيته، قال: «**كيف يُفْلح قومٌ شجُّوا نبيَّهم**»، على جهة الاستنكار لفعلهم، والاستشناع له، فأنزل الله جل وعلا: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ

(١) أخرجه البخاري معلقًا في باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾، ووصله مسلم برقم (١٧٩١)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾.

ولعلَّ قائلًا أن يقول: ما مناسبة هذا الحديث لهذا الباب (باب قول الله تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾)، وفي قول الله جل وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾؟

ولعلَّ الفقه في أمورٍ ثلاثةٍ:

أولها: عَجْز النبي ﷺ عن دفعِ هذا الضرر عن نفسه، فكيف يأتي مَنْ يشرك به مع الله ﷻ؟ بل كيف يأتي مَنْ يشرك بمَنْ دون الرسول من هؤلاء الأولياء ومن السادات، ومن الصحابة، ومن الصالحين؟ وهم - قطعًا - دون النبي ﷺ في المنزلة.

فعندئذٍ، فإذا كان الرسول ﷺ - وهو أفضل منهم - عاجزًا عن دفع الضرر عن نفسه، أن يُشَجَّ رأسه، وأن يهشم المغفر على رأسه، وتغوص حلقة من المغفر في وجنته، ويكسروا رباعيته، فغيرُهُ من باب أَوْلى أن يعجز، فإذا كان هؤلاء عاجزين عن دفع الضرر عن أنفسهم، فكيف يشرك بهم مع الله سبحانه وتعالى؟!

المَلْحظ الثاني والشاهد الثاني: إذا كان هذا في حقِّ رسول الله ﷺ، وهو مَنْ هو في مقامه، وفي منزلته، وفي فضله، فغيره أَوْلَى بأنه لا يستحقُّ أن يُصرَف له شيء من العبادة.

الملحظ الثالث والشاهد الثالث: في قول الله جل وعلا: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ

﴿ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾، فالشاهد منه أنَّه ليس لك يا محمد حقُّ الفلاح، ولا غيره من هداية الناس، فإنَّما هو حقٌّ بيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فتضمَّنت هذه الآية أنَّ العبادة تصلح لمَنْ له الحق في الخَلْق والأمر، لمَنْ ينفعهم ويضرهم، لمَنْ بيده هدايتهم وإضلالهم، فتضمَّنت أن هذا الأمر لا يُطلَب إلا من الله، وأنه يجب أن يُعبَد الله وحده بذلك، لا شريك له.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وفيه**».

أي: في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام البخاري وغيره.

«**عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر**»، أي: يقنت في الركعة الأخيرة من الفجر: «**اللهم الْعَن فلانًا وفلانًا**»، **بعد ما يقول: سمع الله لمن حمده، ربَّنا ولك الحمد، فأنزل الله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **عليه قوله**: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾»[(١)].

وجاء في روايةٍ أيضًا في الصحيح: «**أنَّه كان يدعو في قنوته على صفوان بن أُميَّة، وسُهَيل بن عمرو، والحارث بن هشام**»، يلعنهم - عليه الصلاة والسلام - بأعيانهم في غيرهم، «**فنزلت**: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾»[(٢)].

وفي الحديث جوازُ لَعْن المُعيَّن، وهي مسألة خلافية، لكن لَعْن جنس

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٧٠، ٤٥٥٩، ٧٣٤٦)، وغيره، عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٣٠٠٤)، والبيهقي في سننه الكبرى (٢٩٤٨)، وأحمد في المسند (٥٦٧٤) وصححه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند الإمام أحمد من غير طريقه.

الكفار، وجنس المخربين، وجنس المبتدعين والمؤذين، هذه ليس فيها خلاف، إنَّما الخلاف في لَعْن المُعيَّن الذي نبَّه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نبيَّه محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفيه: أن الدعاء على المشركين في أعيانهم في الصلاة لا يفسدها، ولا يبطلها، وإلا لأعَاد - عليه الصلاة والسلام - صلاته التي لعن فيها هؤلاء المُعيَّنين.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وفيه**»، أي: في الصحيح «صحيح البخاري».

«**عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال: قام فينا رسولُ الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **حين أنزل عليه:** ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤]، **فقال:** «**يا معشر قريش - أو كلمةً نحوها - اشتروا أنفسكم، لا أُغْني عنكم من الله شيئًا، يا عباس بن عبد المطلب، لا أُغْني عنك من الله شيئًا، يا صفية عمَّة رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **لا أغني عنكِ من الله شيئًا، يا فاطمة بنت محمدٍ، سليني من مالي ما شئت، لا أغني عنكِ من الله شيئًا**»[1].

والشاهد في هذا: أنه لمَّا نزلت هذه النذارة بأن ينذر قومه، أبان أنه لا يملك لهم نفعًا، ولا ضرًّا، فإذا كان هذا في حقِّه - عليه الصلاة والسلام - أنَّه لا يملك لقراباته ولأقرب الناس إليه نفعًا ينفعهم إنْ لم يؤمنوا، ولا ضرًّا يضرُّهم به إن لم يتركوا عنهم الشرك، فغيره من باب أَوْلَى، وهذه النذارة هي النذارة الخاصة.

أمَّا النذارة العامة، فهي التي جاءت بها الأدلة الشرعية في مثل قول الله جل وعلا: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، وفي قوله:

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٣، ٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ۝٦﴾ [يس: ٦]، فهذه نذارةٌ عامةٌ.

ثم جاءت النذارة الخاصة في قومه، ودعوة النبي ﷺ بدأ بها بأقرب الناس إليه، ثم بعشيرته الأقربين وهم قريش، ثم عمَّها للعرب عامةً، وفي الحديث هاهنا بدأ بعشيرته القريبة، ثم بدء يخصُّهم بعد ذلك بأعمامه وعماته، ثم بابنته، وهي أقرب الناس إليه على جهة التمثيل.

فهذا كله دلالةٌ على أن النبي ﷺ وهو من هو، فهو أكملُ عباد الله، وأتمُّ أولياء الله - لا يملك لغيره نفعًا، ولا ضرًّا إلا بما يدعوهم إليه من توحيد الله، فمَن استجاب إلى دعوته، أفلح في الدنيا والآخرة، ومَنْ أعرض عن دعوته، خسر الخسران المبين في الدنيا قبل الآخرة، فصلوات الله وتسليمه عليه وعلى آله وأصحابه.

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيه مسائل:**

«**الأولى: تفسير الآيتين**».

أي: في قول الله جل وعلا: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ۝١٩٢﴾، أي: في هؤلاء المدعوِّين من دون الله، والآية الأخرى في قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ۝١٤﴾، فإنَّ تفسيرها: أنَّ هؤلاء عاجزون عن نَفْع أنفسهم، أعني: المعبودين من دون الله، أيًّا كانوا من الملائكة أو من الأنبياء عليهم جميعًا الصلاة والسلام، أو مَنْ دونهم من الأولياء والصالحين، فضلًا عن الأحجار والأشجار والشموس والأقمار والقبور والأضرحة، فإذا

كانوا لا يستطيعون لأنفسهم نفعًا، ولا ضرًّا، فكيف يعبدون من دون الله؟! وكيف يُصْرف لهم حقُّ الله جل وعلا بنوعٍ من أنواع العبادة؟!

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثانية: قصة أُحُد**».

لمَّا كَسَر المشركون رباعيته عليه الصلاة والسلام، أي: سنَّه الرباعي، وشجوا رأسه ووجهه، وهشموا المغفر على رأسه - عليه الصلاة والسلام - حتى انغرست حلقةٌ من حلق المغفر في وجنته، فهو لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، فإذا كان هذا في حقه، فغيرُهُ من باب أَوْلَى؛ إذ النفع والضرُّ بيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهو متفردٌ به في ربوبيته، فهذا يوجب أنَّه لا يُعبَد إلا هو، ولا يُرجَى ولا يُقصَد إلا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثم قال الشيخ: «**المسألة الثالثة: قنوت سيِّد المرسلين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وخلفه سادات الأولياء**»، وهُمُ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

«**يُؤمِّنون في الصلاة**»، وهذا في قنوته لمَّا لَعن أعيان الكفار، ومنهم: صفوان، وسهيل، والحارث بن هشام، وغيرهم.

«**المسألة الرابعة: أن المدعوَّ عليهم كفار**».

أي: وقت الدعاء عليهم كانوا كفارًا، ومع ذلك أنَّبه الله جل وعلا؛ لأنَّه لا يعلم بالعاقبة، ولا يعلم الغيب، ولا يعلم المستقبل.

«**المسألة الخامسة: أنهم فعلوا أشياء ما فَعَلَها غالب الكفار**»، أي: فعل هؤلاء الكفار المدعو عليهم أشياء لم يَفْعلها بقيَّة المشركين.

«**منها: شجهم نبيهم - عليه الصلاة والسلام -، بل وحرصهم على قتله.**



ومنها: التمثيل بالقتلى، مع أنهم بنو عمهم».

كما حصل منهم في حقِّ عمِّ رسول الله ﷺ أسد الله، وأسد رسوله حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه، أي إنَّ هذا هو موجب أنَّه دعا عليهم بأعيانهم باللعنة لمَّا قنت عليهم عليه الصلاة والسلام.

ثم ذكر الشيخ: «**المسألة السادسة: أنزل الله عز وجل عليه في ذلك**: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾».

أي: ليس لك وليس إليك أمرُ هدايتهم، فإنَّ القلوب بِيَدِ الرحمن يُقلِّبها كيف يشاء، فهو يهدي من يشاء، ويضلُّ من يشاء، كما أنه جل وعلا يعزُّ من يشاء، ويذلُّ من يشاء، فالهداية والإضلال والعزة والذلة وغيرها كلها بيد الله، ليست إلى أحدٍ غيره، وهذا في حق نبيِّنا، فكيف بمَن دونه عليه الصلاة والسلام.

ثم ذكر الشيخ: «**المسألة السابعة: قوله**: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾، **فتاب عليهم فآمنوا»**.

أي: هؤلاء الثلاثة: صفوان بن أُميَّة، فإن أباه أُميَّة بن خلف صنديد من أشدِّ الصناديد على المسلمين، وعلى رسول الله ﷺ، أخرج الله من صلبه صفوان، فأسلم عام الفتح، وكذلك ما يتعلَّق بالحارث بن هشام، وما يتعلَّق أيضًا بسُهَيل بن عمرو، كلُّهم أسلموا، وحَسُن إسلامهم، وكان - عليه الصلاة والسلام - يقنت عليهم، ويدعو عليهم، ويلعنهم بدعاء الله أن يطردهم من رحمته، ولكن ربِّي جل وعلا يعلم علمًا لا يعلمه رسوله ﷺ، ويعلم العاقبة، وقد سبقت منه هداية هؤلاء، فأسلموا وآمنوا في آخر الأمر.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثامنة: القنوت في النوازل**».

فإنَّ هذه نازلة، لمَّا هموا وحرصوا - أعني: المشركين - على قتل رسول الله، وآذَوْه هذا الأذى، دعا عليهم بأعيانهم عليه الصلاة والسلام، وفيه أنَّ القنوت بالنوازل يكون في الصلوات، ولا سيَّما في صلاة الفجر، وأرجح الأقوال في هذه المسألة: مسألة القنوت في النوازل: أنَّها مرتبطة بإذن وليِّ الأمر بعدما يشير عليه، ويستشير أهل العلم في تقدير هذه النازلة بقدرها، وفي الدعاء فيها؛ لئلَّا يضطرب الناس اضطرابًا عظيمًا في أمر القنوت بالنوازل.

ثمَّ ذكر الشيخ: «**المسألة التاسعة: تسمية المدعو عليهم في الصلاة بأسمائهم وأسماء آبائهم**».

وذكر بعدها: المسألة العاشرة في «**لعن المعيَّن في القنوت**».

فإنه فيهما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم الْعَن صفوان بن أُمية، اللهم الْعَن سُهيل بن عمرو، اللهم الْعَن الحارث بن هشام**»، وفي آخرين: «**فنزل من الله جل وعلا تهذيبه وتأنيبه**».

ثم: «**المسألة الحادية عشرة: قصَّته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا أنزل عليه:** ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤]».

حيث دعاهم بطنًا بطنًا من بطون قريش، ثم دعاهم عينًا عينًا من أقرب قراباتِهِ في أعمامه وعماته، وحتى في بنته فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قال: «**اشتروا أنفسكم، لا أُغْني عنكم من الله شيئًا**».

ثم: «**المسألة الثانية عشرة: جِدُّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الأمر، بحيث فعل ما نُسِبَ**

بسببه إلى الجنون، وكذلك لو يفعله مسلم الآن»، فإنَّهم نسبوه إلى الجنون لمَّا دعا إلى توحيد الله، فاتَّهموه بالجنون، واتَّهموه بالسِّحر، واتَّهموه بالكهانة، واتَّهموه بالشعر، فلا غرو لك أيها الداعية إلى توحيد الله إذا اتُّهمت بأنواع التُّهم، فلك فيها سلف صالح، وهو سيِّدنا ونبيُّنا محمد ﷺ، وهذا لا يضيرك، كما أنَّه لم يضره عليه الصلاة والسلام.

ثم ذكر: «**المسألة الثالثة عشرة: قوله ﷺ للأبعد والأقرب: «لا أُغْني عنكَ من الله شيئًا»، حتى قال: «يا فاطمة بنت محمد، لا أُغْني عنكِ من الله شيئًا»**.

فإذا صرَّح وهو سيِّد المرسلين بأنه لا يغني شيئًا عن سيِّدة نساء العالمين، وآمن الإنسان أنَّه ﷺ لا يقول إلا الحقَّ، ثم نظر فيما يقع في قلوب خواص الناس اليوم، تبيَّن له حينئذٍ التوحيد وغربة الدين».

إذا كان هذا في شأنه عليه الصلاة والسلام، فأين الفقه أيُّها الناس في أنه لا يملك لا لنفسِهِ، ولا لأقرب الناس إليه نفعًا ولا ضرًّا، فهذا يوجب أن يكون القلب متجردًا في تعلُّقه بالله ﷻ طلبًا للخير، ودفعًا للشرِّ، وشاهد ذلك: أن الرسول ﷺ لا يُطْلب منه إلا ما يقدر عليه، وكذلك غيره من باب أَوْلَى، فكما أنه - عليه الصلاة والسلام - لا يملك لغيره، بل ولا لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، فغيره من باب أَوْلى، وفي هذا أعظم دليل وأدق فقه في تعلق القلوب بالله جل وعلا في دفع المضار، وفي جلب الخيرات، وفي حصول المرادات.

١٦- باب قول الله تعالى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ ...﴾

الباب السادس عشر: الذي ترجمه الشيخ في كتاب «التوحيد»، حيث قال: «[**باب قول الله تعالى:** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٢٣﴾ [سبأ: ٢٣]]».

هذا الباب فيما جاء فيه، وقد ترجمه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الآية، وبعده بالحديث، حتى يُبيِّن عظمة الله سُبۡحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وحتى يُبيِّن استحقاقه جل وعلا للعبادة باستحقاقه العظمة وبالربوبية.

وهذا الباب له مناسبتان، فما مناسبتُهُ للتوحيد؟

إنَّ مناسبة هذا الباب لكتاب (التوحيد): أنَّ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر في هذا الباب الآية التي قبلها الآيات التي قلعت الشرك من عروقه في آية سورة (سبأ)، وفيها بيان أعظم شُبَه المشركين، وهي طلب الشفاعة من الأولياء، ثم كشفها رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الاستدلال الذي يدلُّ على فقهٍ عظيمٍ للشيخ في حُسْن انتقاء هذه الآيات.

وهذه الآيات في سورة (سبأ) تقطع عروق الشرك في قول الله جل وعلا: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٢٣﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣].

فهاتان الآيتان اشتملت على هذه المعاني العظيمة، والأصول الجليلة التي فيها قطع الشرك من أصوله وجذوره، كما ذكر ذلك حفيد الشيخ في «قرة عيون الموحدين».

فأول عرقٍ من عروق الشرك التي قطعتها الآية: أنَّهم (أي: المشرك بهم)، لا يملكون مثقال ذرَّة مع الله، والذي لا يملك مثقال ذرة لا في السماوات، ولا في الأرض، لا ينفع، ولا يضرُّ في نفسه، فالله تعالى هو الذي يملكهم ويدبرهم، وهو الذي يتصرَّف فيهم وحده: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾.

الأصل الثاني والعرق الثاني من جذور الشرك المقطوع في هذه الآية: قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ﴾، أي: ما لهؤلاء المُشرَك بهم مع الله، ما لهم شركٌ في السماوات، ولا في الأرض، أي: ما لهم شرك مثقال ذرَّة من السماوات، ولا مثقال ذرة من الأرض، فإذا كانوا لا يملكون، وليس لهم شركاء في هذه الذرة، فانقطع بذلك عرق آخر.

ثم ذكرت الآية العرق الثالث الذي قلعته الآية من عروق المشركين: في قوله جل وعلا: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢﴾، والظهير هو المعين، فالله جل وعلا لا مُعِينَ له من خلقِهِ، بل هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الذي يمدُّهم ويعينهم على ما ينفعهم؛ لأنَّه جل وعلا المستغني عنهم، وهم محتاجون إليه.

فالعباد في ضرورةٍ إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في كلِّ شيء قليل أو كثير، دقيق أو جليل، من أمر الدنيا، وأمر الآخرة، أمَّا ربي جل وعلا، فإنَّه مُسْتغنٍ غنًى كاملًا عن خلقِهِ، ﴿وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢﴾، في قول الله جلَّ وعلا: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا

ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٦﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿١٧﴾﴾ [فاطر: ١٥ - ١٧].

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الآية العرق الرابع الذي قلعته الآية من عروق المشركين في شِرْكِهم: في قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣]، فإذا كان لا يشفع عند الله أحدٌ إلا بإذنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأخبَر جل وعلا أنَّ مَن اتَّخذ من دون الله شفيعًا، حُرِمَ شفاعة الشفعاء في مثل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٨]، فلا ينفع عنده أيُّ شافعٍ إلا بإذنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، هذه هي الشفاعة المنفيَّة عن هؤلاء المشركين.

وفي قول الله جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾﴾ [الأنعام: ٩٤]، ضلَّ عنكم ما زعمتموه فيهم أنَّهم ينفعون، وأنهم وسائط، وأنهم شفعاء وأولياء، بينكم وبين الله سبحانه تعالى.

ثم ذكر عظمته جل وعلا في قوله في تتمَّة الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، أي: قلوب الملائكة، ﴿قَالُوا۟﴾، أي: الملائكة ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾، فإذا كانت الملائكة المقرَّبون، وعُمَّار السماوات يُغْشى عليهم، ويصيبهم الفزع العظيم إذا سمعوا كلام الله جل وعلا، فكيف يُعبَد من دون الله أحد؟ وكيف تُطلَب الشفاعة من غيره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟!



ففي هذه الآيات بيان حقِّ الله جل وعلا بالتوحيد، وقَلْع للشرك من عروقه، وبيان أعظم شُبَه المشركين، وهو دعوى الشفاعة لِمَن يتَّخذونهم أولياء وشفعاء، وكشفها بأنَّهم لا يملكون لأنفسهم لا نفعًا، ولا ضرًّا، وليس لهم ملك ذرَّة في السماوات، ولا في الأرض، ولا شرك فيها، وليس لله من هؤلاء مُعِينٌ أو ظهيرٌ، فعندئذٍ لا تنفع الشفاعة عنده، ولا يصحُّ أن يعبد إلا هو ﷻ.

أمَّا مناسبة هذا الباب لِمَا قبله، وهو باب قول الله جل وعلا في الباب الخامس عشر: (باب قوله تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾)، فإنَّ مناسبة هذا الباب لِمَا قبله: إبطال الشرك بعدم قدرة هؤلاء الشُّفعاء على الخَلْق، ولا على الملك، ولا على النصر، ولا على السمع، ولا على النفع، ولا على الضُّر، بل إنَّ كفرهم بمَنْ أشرك بهم مع الله جل وعلا يكون يوم القيامة، فإذا كانوا كذلك، فكيف وهم لا يملكون لأنفسهم نفعًا، ولا ضرًّا، ليس لهم في خَلْق السموات شركٌ، وليس لهم فيها ملك ذرة، وليس لله منهم ظهيرٌ، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمَن أذن له، والله جل وعلا إذا تكلَّم بالكلام، سمعت الملائكة صوته وكلامه، فضربت بأجنحتها خضعانًا لقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ﴾، أي: كشف عن قلوبهم، ﴿قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾، فإذا كان هذا شأن الله في عظمته، وهذا شأنه في جلاله ﷻ، فكيف يشرك معه غيره كائنًا من كان هذا الغير؟!

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه التَّرجمة: «**باب قول الله جلَّ وعلا:** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾».

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي الصحيح»، أي: في «صحيح البخاري».

«**في الصحيح عن أبي هريرة** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ**، عن النَّبيِّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أنه قال: (إذا قضى الله الأمر في السماء)**».

أي: تكلَّم بالأمر في السماء.

«**ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله**»، أي: خضعانًا لقول الله جل وعلا، يصيبها الخشوع، ويصيبها الغشيان.

«**كأنه سلسلةٌ على صفوان ينفذهم ذلك**»، أي: يسمعون كلام الله جل وعلا، «ينفذهم»، أي: جميع الملائكة يسمعون كلامه.

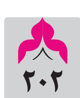
«﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٢٣﴾».

قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فيَسْمعها مسترق السمع - ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعض - وذلك أنَّ سفيان الثوري وضع كفَّه هذه على الأخرى وحَرَفها، وبدَّد بين أصابعه**» في بيان كون مسترق السمع، هذا فوق هذا، وهذا يركب على ظهر هذا.

قال: «**فيسمع الكلمة، فيُلْقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر**»، أي: من هؤلاء المسترقين من الجنِّ والشياطين.

«**ثم يلقيها الآخر إلى من تحته حتى يلقيها**»، أي: هذا الشيطان، «**يُلْقيها على لسان الساحر أو الكاهن، فربَّما أدركه الشهاب**»، أي إنَّ الله يرسله عليه.

«**قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها عندئذٍ مائة**



كذبة، فيقال»، أي: من أتباع هذا الكاهن.

«**أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا، قال كذا وكذا؟ فيُصدَّق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء**»[1]، فيظن أنَّه هو الذي أخبر بهذا الغيب؛ لأنَّ العلم بالغيب من خصائص الرُّبوبية، فيستحق أن يُعبَد، وما هذا إلا كذابٌ أشر، أخذها عن شيطانٍ ألقى إليه ذلك؛ ليكون سببًا في ضلال عباد الله.

«**وعن النَّواس بن سمعان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أراد الله جل وعلا أن يُوحي بالأمر، تكلَّم بالوحي، أخذت السموات منه رجفة - أو قال: رعدة - شديدة خوفًا من الله سبحانه وتعالى؛ فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا، وخرُّوا لله سجدًا، فيكون أول مَن يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بما أراد.**

ثم يمر جبريل على الملائكة عليهم جميعًا الصلاة والسلام، كلَّما مرَّ بسماءٍ، سأله ملائكتها: ماذا قال ربُّنا يا جبريل؟ فيقول جبرائيل: قال الحق، وهو العلي الكبير، فيقولون كلهم مثل ما قال جبرائيل: قال الحق، وهو العليُّ الكبير، فينتهي جبريل بالوحي إلى حيث أمَره الله عز وجل»[2].

فأفاد هذا الحديث بهاتين الروايتين بيان معنى هذه الآية، وأنَّ القرآن أعظم ما يكون في مقاصد تفسيره أن يفسر القرآن بكلام الله، وكلام الله أنزله مثاني؛ لأنَّ الله يكرر فيه الأحكام، ويكرر فيه القصص، ويكرر فيه المضامين، حتى يفسر كلامه هذا كلامه الثاني.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٣، ٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين برقم (٥٩١).

ويُفسَّر القرآن أيضًا بحديث النبي ﷺ، وهذا من فِقْهِ الشيخ هاهنا أنه أتى في بيان هذه الآية من سورة (سبأ): ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾، أتى فيها بتفسير النبي ﷺ لهذه الآية الذي لا مزيد عليه في تفسير غيره كائنًا من كان.

وفي هذين الحديثين: أنَّ الله جل وعلا إذا أراد أن يوحي بالأمر، تكلَّم بالوحي، والوحي نوعان:

١- وحي إلهام، يكون للرُّسل وغيرهم، كما يكون للنحل، وأوحى الله إلى أُمِّ موسى.

٢- وهناك وحيٌ خاص، وهو وحي إرسال، وهذا خاص بالرسل عليهم الصلاة والسلام.

أخذت السماوات من هذا الكلام رجفة شديدة، أو رعدة شديدة خوفًا من الله سبحانه وتعالى، فكيف يخاف المشركون من شفعائهم وأوليائهم! والمؤمنون إنَّما يخافون من الله جل وعلا، والملائكة لهم في هذا أسوةٌ للمؤمنين، فإنه يجمع المؤمنين مع الملائكة توحيد الله سبحانه وتعالى.

فإذا سمع ذلك أهل السماوات صُعِقُوا، أي: أصابهم صعقٌ وغشيٌ، وخرُّوا سُجَّدًا لله جل وعلا، وهذا فيه إبطال الشرك بالبرهان، حيث لمَّا كانت السماوات على عظمها، وكذلك الملائكة عليهم السلام على جلالتهم وعظمهم، تخاف ويصعق أهلها، ويخرُّون لله سجدًا، فكيف يُعبَد غير الله؟ كيف تُعبَد الملائكة؟ وكيف يُعبَد الأنبياء؟ وكيف يُعبَد الرسل، وكيف يُعبَد من دونهم من الخلق كالأحجار والأصنام والأشجار، فإنَّ هؤلاء أعجز أن يدفعوا عن أنفسهم.

إذًا، إذا كان هؤلاء المعبودون في جلالتهم من الملائكة والنبيين يخرُّون لله سجدًا وخضوعًا وخوفًا، فالواجبُ على أهل الإيمان، والواجب على المكلفين ألَّا يعبدوا إلا الله، ويحذر من ذلك المشركون لما صرفوا شركهم لهؤلاء الذين لا يستطيعون لأنفسهم نفعًا، ولا ضرًّا، فإنَّ الله ﷻ يكلم، فيكون أول مَنْ يرفع رأسه من هؤلاء الملائكة جبرائيل، فيُكلِّمه الله جل وعلا بوحيه، ثم يمرُّ جبريل على الملائكة عليهم السلام، فيُخْبرهم بماذا قال الله جل وعلا، تقول الملائكة: ماذا قال ربُّنا يا جبريل؟ فيقول جبريل: قال الحق، وهو العليُّ الكبير.

والله جل وعلا له العلوُّ بأنواعه، فهو سبحانه عالٍ بأنواعه الثلاثة:

١- علوٌّ في ذاته.

٢- علوٌّ في قهره وغلبته.

٣- علوُّه في قدره ﷻ ومنزلته.

وهو الكبير، أكبر من كل شيءٍ، وأعظم من كل شيءٍ، فلا شيء أكبر منه، ولا شيء أعظم منه، فينتهي عندئذٍ جبريل بالوحي، حيث أمَره الله ﷻ.

وهذا الباب بابٌ عظيم ترجم عليه الشيخ بهذه الترجمة، ثم استنبط فيه مسائل، وعدَّتها اثنتان وعشرون مسألةً.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيه مسائل:**

الأولى: تفسير الآية».

أي: آية (سبأ)، وآية (سبأ)، هي قول الله جل وعلا: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن



﴿قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾، وهذه الآية تتمَّة آية قبلها، قول الله جل وعلا: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثانية: ما فيها من الحُجَّة على إبطال الشرك، خصوصًا ما تعلَّق على الصالحين، وهي الآية التي قيل: إنَّها تقطع عروق شجرة الشِّرك من القلب**».

يشير إلى الآية التي قبلها في قول الله جل وعلا: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، فهُمْ لا يملكون مثقال ذرةٍ مع الله جل وعلا، ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾، أي: ليس لله عَزَّ وَجَلَّ لهؤلاء شركٌ في مثقال ذرة، ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾، ليس لله منهم مُعِينٌ، ولا مساعد، ولا على ذرةٍ في السموات الأرض، ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، فلا يشفع أحدٌ عند الله إلا بإذنه، فقطعت هذه الآية عروق شجرة الشرك من القلب.

«**المسألة الثالثة: تفسير قوله تعالى:** ﴿قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾».

في قول الملائكة - عليهم الصلاة والسلام - في إجابة جبريل لهم: إنَّ الله قال الحق، فلا يقول باطلًا، وهو العليُّ، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الكبير، ﴿قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾.

«**المسألة الرابعة: سبب سؤالهم عن ذلك**».



﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ في تكلُّمه ﷻ بالوحي، فتخضع بذلك الملائكة، وتضرب بأجنحتها خضعانًا لقول الله جل وعلا: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾.

قال الشيخ: «**المسألة الخامسة: أنَّ جبرائيل** عليه السلام **يجيبهم بعد ذلك بقوله: (قال كذا وكذا)**»، أي: يُخْبرهم بوحي الله الذي أوحاه إليه، وبكلامه الذي تكلَّم به.

«**المسألة السادسة: ذكر أن أول من يرفع رأسه**»، من هؤلاء الملائكة بعدما يفزع عنهم.

«**أنه جبريل عليه الصلاة والسلام**»، بل عليهم جميعًا الصلاة والسلام.

«**المسألة السابعة: أنه**»، أي: جبريل.

«**يقول لأهل السماوات كلهم؛ لأنهم يسألونه**»، تسأله الملائكة في كل سماءٍ يمرُّ بها عليه، وهذا كلُّه يدل على عظمة الله ﷻ، أن ملائكته عُمَّار العالم العلوي في هذه السماوات الطِّباق أنها تخضع لقوله، ويغشى عليها إذا سمعوا وحيه ﷻ.

«**المسألة الثامنة: أن الغشي يعمُّ أهل السماوات كلهم**»، حتى جبرائيل وهو سيِّدهم عليهم جميعًا الصلاة والسلام.

«**المسألة التاسعة: ارتجاف السماوات بكلام الله جل وعلا**»، من أين أخذ ذلك؟ أخذه من قوله في حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: «**إذا أراد الله جل وعلا أن يوحي بالأمر، تكلَّم بالوحي، أخذت السماوات منه رجفة - أو قال: رعدة - شديدة خوفًا من الله جل وعلا، فإذا سمع ذلك أهل السماوات**»، سمعوا هذه الرجفة، وهذه الرعدة «صعقوا، وخروا سجدا، فيكون



أول من يرفع رأسه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فيُكلِّمه الله من وحيه بما شاء».

ثم ذكر الشيخ: «**المسألة العاشرة: أنَّ جبرائيل هو الذي ينتهي بالوحي إلى حيث أمَره الله جل وعلا**»؛ سواءٌ أنزله على رسولٍ من رسول الأرض، أو إلى حيث أمَره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذا فيه فضل جبريل على غيره من الملائكة، وهو سيِّدهم عليهم الصلاة والسلام.

وقد دلَّ على هذا أحاديث كثيرة؛ منها ما جاء في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ الله إذا أحبَّ عبدًا نادى: (يا جبريل، إنِّي أحب فلانًا فأحبه)، فيحبه جبريل، ثم ينادي في أهل السماء: (إنَّ الله يحب فلانًا فأحبوه)، فيحبه أهل السماء، ثم يُوضَع له القبول في الأرض**»، وذكر في البغض نحو ذلك، فهذا فيه أن جبرائيل هو سيد الملائكة، وفيه فضله عليهم جميعًا عليهم جميعًا الصلاة والسلام.

«**المسألة الحادية عشرة: ذكر استراق الشياطين**»، كما جاء في الحديث أنَّ بعضهم فوق بعضٍ هكذا، كما شبَّه سفيان لمَّا جعل كفَّه مفرقة الأصابع على الثانية، يسترقون السمع ممَّا يوحي الله به إلى أهل السماء.

«**المسألة الثانية عشرة: صفة ركوب بعضهم على بعضًا**»، كما وصفها سفيان فيما ذكرنا.

«**المسألة الثالثة عشرة: سبب إرسال الشهاب**».

وهذه الشُّهب يرسلها جل وعلا على مَنْ يشاء من هؤلاء المسترقين، وهم الجنُّ والشياطين الذين يدلون بهذه الأخبار التي سمعوها من أهل السماء، يُدْلون بها إلى قرنائهم من السَّحرة والكُهَّان وأضرابهم.



«**المسألة الرابعة عشرة: أنه تارةً يُدْركه الشهاب قبل أن يُلْقيها، وتارةً يُلْقيها في أُذُن وليِّه من الإنس**»، أي: من الكهَّان والسحرة.

«**قبل أن يدركه الشهاب**»، وهذه ليحصل منها الفتنة والامتحان والاختبار لعباد الله، هل يصدق هؤلاء السحار والكهان والشياطين، أم أنهم يكذبونهم؟ فمَن عرف ذلك، لم يخفَ عليه تلبيس هؤلاء، ولا دجلهم، ولا كذبهم، ولا استراقهم السمع.

«**المسألة الخامسة عشرة: كون الكاهن يصدق بعض الأحيان**»، فإنَّ هذا الكاهن إذا أخبَر عن شيءٍ في المستقبل، فإنَّ إخباره عن هذا الشيء في المستقبل ليس من عنده، وإنما ممَّا قرقر به وليه الجن في قلبه ممَّا سمعه من الوحي من السماء.

«**المسألة السادسة عشرة: كونه يكذب معها مائة كذبة**»، والنَّاس من غفلاتهم ومن جهلهم لا ينظرون إلى كذباته التسعة والتسعين، وإنما ينظرون إلى هذه الصدقة الواحدة التي ليست هي من اختراعه، وإنَّما من إلقاء وليه الشيطان عليه مما سمعه من وحي الله في السماء.

«**المسألة السابعة عشرة: أنه لم يصدق كذبه إلا بتلك الكلمة التي سمعت من السماء**»، فهذا دلَّ على عجزه، وعلى عدم علمِهِ بالغيب، فكيف يُصدق! بل وكيف يدفع له المال، وكيف يبذل له مهجة القلب بتصديقه على ادِّعائه علم الغيب الذي هو كفرٌ بما أنزل على محمدٍ ﷺ!

وأنَّ هذا الكاهن أو الساحر قد يصادف بعض الواقع، فيغتر به هؤلاء

الجاهلون، كما يغتر به المُخرِّفون، ويحتجُّون بهذه المصادفة على تصديق كذبه الذي لا يُعدُّ، وإنما هو مبنيٌّ على افتراء الكذب على الله، ودعوى أنَّه يعلم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، فيُصدق بصدقةٍ واحدة، ولا يُكذَّب بكذباته الكثيرة التي ربما زادت على المائة، وهذه إشارة إلى أن النفوس الضعيفة تقبل الشُّبهة، وتشربها، وتتعلق بها، وربما أثَّر ذلك في بُعدها عن التوحيد، واعتقادها أن علم الغيب يعلمه غير الله.

وهذا ما نبَّه عليه الشيخ في المسألة الثامنة عشرة حيث قال: «**قبول النفوس للباطل، كيف يتعلَّقون بواحدةٍ، ولا يعتبرون بمائة؟!**».

كيف يتعلَّقون بصدقةٍ واحدةٍ قالها اتفاقًا لمَّا ألقى إليه الشيطان قبل أن يدركه الشهاب هذا الذي استرقه من السماء من وحي الله، وكيف أنَّهم لا يعتبرون بمئاتٍ وبكثيرٍ كذبات هذا الكاهن والساحر، فلم يردُّوا كذبه، وكلامه، وادعاءه عِلْمَ الغيب عليه.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة التاسعة عشرة: كونهم يتلقَّى بعضهم من بعضٍ تلك الكلمة، ويحفظونها، ويستدلون بها**»، وهؤلاء في شياطين الإنس والجنِّ يوحي بعضهم إلى بعضٍ زخرف القول غرورًا، ليضلُّوا في أنفسهم، ويضلُّوا مَنْ شاء الله إضلاله من عباد الله، يتلقَّون هذه الكذبات، ويحفظونها، أخبرنا في زمان كذا أنه يقع في زمان كذا كذا وكذا، ويستدلُّون بها على صدقه، وعلى استحقاقه أن يقصد، وأن يُرجَى، وأن يخاف منه أن يطمع بما عنده، حتى يرفع إلى درجة الربوبيَّة؛ لأنَّه ادَّعى علم الغيب، فصدقه هؤلاء

المخرفون، وهؤلاء الجهال، وهؤلاء المنتكسون.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة العشرين، قال فيها: «**إثبات الصِّفات خلافًا للأشعرية المعطلة**».

ما الصِّفات التي جاء إثباتها في هذه الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٢٣﴾؟ وفي حديثي أبي هريرة في «صحيح البخاري»، وحديث النواس بن سمعان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا في حديث النَّبيِّ ﷺ؟

من هذه الصفات:

- إثبات صفة الكلام، حيث سمعه جبريل، وسمعته ملائكة الله جل وعلا.

- وإثبات الإرادة، فإنَّ الله جل وعلا إذا أراد أن يوحي بالأمر، تكلَّم بالوحي كما في حديث النواس بن سمعان.

- وفيها إثبات علوِّ الله في قوله جل وعلا: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٢٣﴾.

- وفيه إثبات صفة الكِبْرِ له جل وعلا، فعلوُّ الله أنواعه ثلاثة: علوٌّ بذاته، وعلوٌّ بقهره وغلبته، وعلوٌّ ثالثٌ بقدره سُبۡحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ومنزلته، وهو الكبير، أكبر من كل شيءٍ، وهو أعظم جل وعلا من كلِّ شيء، وهذه الصفات في إثباتها في دلالة الوحيين أشدُّ ما تكون على هؤلاء المعطلة.

والتعطيل له شجرة، فجذورُها في الجهمية، وساقُها وجذعها الذي فوق الجذور هو في هؤلاء المعتزلة، أمَّا فروعها في هؤلاء المتكلمين على تفاوتٍ بينهم في هذا التعطيل، فمنهم الأشعريَّة، وقد أثبتوا سبعًا من الصفات، ومنهم

الماتريدية، وقد أثبتوا ثمانيًا، وحرَّفوا ما سوى ذلك، ومنهم الصفاتية الذين ربما أثبتوا الصفات إلا صفةً أو صفتين، أو أقل من ذلك، أو أكثر.

ثم ذكر الشيخ: «**المسألة الحادية والعشرون: أنَّ تلك الرجفة والغشي إنَّما هو خوفٌ من الله** ﷻ»؛ ممَّا قام في قلوب الملائكة من تعظيم الله وإجلاله، حتى إنَّهم لَيخافون منه هذا الخوف الذي يفيد الرجفة والغشي حتى يصعقوا.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثانية والعشرون: أنَّهم...**»، أي: الملائكة.

«**يخرُّون لله سجدًا**»، فإذا كان هذا شأن الملائكة، وقد يُشْرك بهم مع الله أنَّهم يعبدون الله، ويخافون منه، ويسجدون له، فكيف تُصْرف لهم العبادة؟ بل يجب أن يعبد مَنْ خافت منه الملائكة، وسجدت له، فإذا كان هذا في الملائكة، ثم في النبيِّين، فكيف بمَن دونهم ممَّن لا يستطيع أن يبلغ مبلغ الملائكة، ولا مبلغ النبيين عليهم جميعًا الصلاة والسلام!

وفيها: «**المسألة الثالثة والعشرون: إثبات كلام الله**»، وأنَّه تسمعه الملائكة، ويسمعه جبريل، ويسمعه أهل السماوات، ويصيبهم من ذلك الرجفة والرعدة الشديدة، فكلامُ الله جل وعلا مسموعٌ، وهو بحرفٍ وصوتٍ ينفذهم، أي: يسمعه من قرب كما يسمعه من بعد.





١٧- باب الشفاعة

مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنَّ في هذا الباب بيان أدلَّة بطلان الشرك، حيث كان المشركون يزعمون أنَّهم لمَّا يدعون هذه المعبودات من الأولياء والصالحين، أو من الملائكة والنبيين، يعلمون أنَّها لا تنفع بذاتها، وأنَّها لا تضرُّ بذاتها، وأنها خلقٌ لا ينفعون، ولا يضرُّون، ولكن يعبدونهم، ويتضرَّعون إليهم، ويدعونهم ليكونوا شفعاء لهم عند الله.

ففي هذا الباب (باب الشفاعة) إبطالٌ لهذا كلِّه، فإنَّ عامَّة المشركين مع الله شرك الوسائط، وشرك الوسائل الذي يُفْضي بهم، ويؤول إلى شرك الرُّبوبية باعتقاد النفع والضر بمعبوداتهم، تقوم شبههم على أنَّ هؤلاء ندعوهم ليشفعوا لنا عند الله، وندعوهم ليوصلونا إلى الله قربًا، وندعوهم ليكونوا لنا شفعاء، كما قال جل وعلا في آية (الزمر) في أولها: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

أمَّا مناسبة باب الشفاعة لِمَا قبله، فإنَّه لمَّا أشار في الباب الذي قبله في آية سورة (سبأ): ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٣]، أشار الشيخ في هذا الاستدلال إلى مسألة الشفاعة التي تدور عليها عامَّة شبهات المشركين، وقد أفرد رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب في باب الشفاعة، وأورَدَ فيه الأدلة من الكتاب العزيز، ومن أحاديث النَّبيِّ ﷺ التي فيها أنَّ الشفاعة لله وحده، فلا تطلب إلَّا منه، ولا تتحقَّق إلا بشروطها.



ففي قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب الشَّفاعة)، أي: بيان ما أثبته الله عَزَّوَجَلَّ في القرآن، وتُسمَّى بالشفاعة المثبتة، وبيان ما نفاها الله جل وعلا، وأبطلها في القرآن، وتُسمَّى الشفاعة المنفية الباطلة.

قال: «**وقول الله** عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾﴾ [الأنعام: ٥١]»، لعلَّهم يتَّقون الله جل وعلا بدعائه وحده، وإفراد العبادة له وحده دونما شريكٍ.

«**وقول الله جل وعلا**: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، **وقوله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **في آية الكرسي**: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، **وقوله جل وعلا**: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦]، **وقوله جل وعلا**: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾».

«**قال أبو العباس**»، وهو شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابن تيمية.

«**نفى الله عمَّا سواه كل ما يتعلق به المشركون، فنفى أن يكون لغيره ملكٌ أو قسطٌ منه، أو يكون عونًا لله، ولم يبقَ إلا الشفاعة، فبيَّن أنَّها لا تنفع إلا لمَن أذن له الرَّبُّ** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ**، كما قال**: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، **فهذه الشفاعة التي يظنُّها المشركون هي منتفيةٌ يوم القيامة، كما نفاه القرآن، وأخبر النبيُّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أنَّه يأتي، فيسجد لربِّه ويحمده تحت العرش، لا يبدأ بالشفاعة**

أولًا، ثم يقال له: «ارفع رأسك، وقل يُسْمع، وسل تُعْط، واشفع تُشفَّع»[1].

وقال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أسعد الناس بشفاعتك يا رسول الله؟».

قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من قال: (لا إله إلا الله)، خالصًا من قلبه، فتلك الشفاعة لأهل الإخلاص بإذن الله، ولا تكون لمَنْ أشرك بالله، وحقيقته: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الذي يتفضَّل على أهل الإخلاص، فيغفر لهم بواسطة دعاء مَنْ أذن له أن يشفع ليكرمه، وينال المقام المحمود، فالشفاعة التي نفاها القرآن ما كان فيها شركٌ، ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع.

وقد بيَّن النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنها - أي: الشفاعة - لا تكون إلا لأهل التوحيد والإخلاص، انتهى كلام ابن تيمية».

فقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (باب الشفاعة) بهذه التَّرجمة المجملة لا بدَّ فيها من تفصيلٍ يبينه ما ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الأدلة على هذا الباب، حيث ذكر فيها رَحِمَهُ اللَّهُ خمس آيات، فقال في قول الله جل وعلا: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾: أنذر بهذا القرآن الذين يخافون أن يحشروا إلى الله وهم المؤمنون؛ ولهذا عن الفضيل بن عياض أنه قال: «ليس كل خلقه عَاتَب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإنما عَاتَب الذين يعقلون».

فقال جل وعلا: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ﴾، وهذا إعلامٌ بأمرٍ مخوف مكروه خلاف البشارة، فالنِّذارة خلاف البشارة، ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾، قال: «وهُمُ المؤمنون أصحاب العقول الواعية»، ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝٥١﴾، فهذه شفاعةٌ منفيةٌ أنَّها لا تكون لغير الله

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ﷻ، وفيها شفاعةٌ مثبتةٌ لله ﷻ، فالشفاعة المنفيَّة الباطلة هي التي تطلب من غير الله، والشفاعة التي هي مثبتة هي ما تكون من الله جل وعلا بإذنه ورضاه.

وقال في قول الله جل وعلا: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾، فالشَّفاعة لغةً: هي الإعانة، وهي ضدُّ الوتر، وهي الشفع، حيث لمَّا أعان صاحب الحاجة، صار شافعًا له، وتكون الشفاعة حسنةً على ما هو مرغوبٌ به، وتكون الشفاعة سيئةً على ما هو ممنوعٌ، هذا عند المخلوقين، أما الشفاعة عند الله جل وعلا فهي ملكه، ولا تكون إلا بإذنه، يأذن لمَنْ شاء، ويرضى ﷻ عمَّن شاء.

وفي قوله ﷻ: ﴿لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ﴾، نفيٌ للشفاعة أن تكون إلا لله ﷻ، كما أنَّ الشفاعة لله لا تُطْلب إلا منه، وفيها تحريم طلب الشفاعة من غير الله؛ لأنَّها لله وحده يصرفها ﷻ لمَن شاء، فإذا طلبت الشفاعة من غير الله، صار هذا الطالب بطلبه الشفاعة مشركًا.

نعوذ بالله ﷻ من الشِّرك كله، ونعوذ بالله من عدم تعظيمه، ونسأله جل وعلا أن نكون من عباده الموحِّدين، وأوليائه المؤمنين، وأن يحلَّ علينا رضاه، فيغفر ذنوبنا، ويحلنا في فردوسه الأعلى من الجنَّة، ويدخلنا إيَّاها بغير حسابٍ، ولا عذابٍ.

الباب السابع عشر من هذا الكتاب، وقد ترجم عليه الشيخ بقوله: (باب الشفاعة)، وذكر فيه الآيات؛ منها قول الله جل وعلا: ﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ٥١﴾ أن يتَّقوا ربهم جل وعلا، فيُوحِّدونه، فيعملون في هذه الدار (دار

الدنيا)؛ عملًا ينجيهم الله به من عذاب يوم القيامة بتوحيدهم ربهم ﷻ، وإفراده بالعبادة وحده دونما شريكٍ.

قال: وقول الله جل وعلا: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾ [الزمر: ٤٤]، أي إنَّ الله جل وعلا هو مَالِكُها، وهو المختصُّ بها، فلا تُطْلب إلا منه، ولا يجوز أن تُطْلب من غيره، إنَّما تُطلَب الشفاعة ممَّن يملكها وحده دون مَن سواه؛ لأنَّها بذلك عبادةٌ له جل وعلا، وتأليهٌ لا يصلح إلا لله ﷻ.

وتَحْرِيمُ الشفاعة من غير الله أن تُطْلب من غيره إذا كانت على وجه العبادة؛ لأنَّها عبادة صُرِفتْ لغير الله، أمَّا في حال حياة هذا النبي أو الولي، فتُطْلب منه الشفاعة، فإن الشفاعة هاهنا هي الدعاء، فيجوز أن يطلب منه في حال حياته الدعاء، لا بعد موته؛ لأنَّ الميت لا يستطيع الدعاء، ولا يستطيع الشفاعة؛ لأنَّه انقطع عملُ نفسه، فانقطاعه لعمل غيره من باب أَوْلَى، فكان طلب الشفاعة من الأموات نوعًا من أنواع العبادة لا يجوز أن تُصرَف إلا لله ﷻ.

ثم أورد - ثالثًا - آية الكرسي، والجزء المتعلِّق منها بالشفاعة: قوله جل وعلا: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾، ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى﴾، بمعنى: لا أحد يشفع عند الله إلا بإذنه، وهذا فرقٌ بين الشفاعة عند الخالق، والشفاعة عند المخلوق، فالمخلوق يُشْفع عنده بدون إذنه، أمَّا الخالق ﷻ، فلا يمكن أن يشفع شافعٌ عنده إلا بإذنه، فإذا أذن له بالشفاعة شفع، أمَّا مَن دون الله من ملوك الدنيا وعظمائها وصالحيها وطالحيها، فإنَّهم مخلوقون جميعًا، ويشفع عندهم بغير إذنهم.

وفي قول الله جل وعلا: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾، ففي هذه الآية تنويهٌ على شرطي الشفاعة:

الأول: أن يأذن الله للشافعيِّ بهذه الشفاعة

والثاني: أن يرضى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن الشَّافع، وعن المشفوع فيه، ولهذا لا يرضى جل وعلا إلا في الشفاعة لأهل الإيمان، وفي أهل التوحيد، كما قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا سأل النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، مَن أحقُّ الناس بشفاعتك؟ قال ﷺ: «**أحقُّ الناس بشفاعتي مَنْ قال: (لا إله إلا الله) خالصًا بها من قلبه**».

وقوله جل وعلا: ﴿وَكَم﴾، هذه (كم) الخبريَّة، وتفيد الكثرة، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾، والملك هنا أي من الملائكة عُمَّار السماوات، فإذا كان هؤلاء الملائكة عُمَّار العالم العلوي، ومنهم المقرَّبون لا تصلح شفاعتهم إلا بإذن الله، فغيرهم من باب أولى.

ووَصْف (الملك) مأخوذٌ من الألوكة، وهو الرسالة، ولهذا سمَّاهم الله جل وعلا في غير موضع من كتابه: (رسله)، منها ما في أول سورة (فاطر): قال تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ﴾ [فاطر: ١].

قال جل وعلا في هذه الآية: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾، فـ﴿شَيۡـًٔا﴾ نكرة في سياق النفي، أي: لا ملك في السماوات تُغْني شفاعته، (لا تغني) هذا النفي، و(شفاعتهم شيئًا) فتعم كلَّ شافع إلا بهذين الشرطين: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾، وهذه هي



الشفاعة المثبتة، وهي شفاعةٌ لا تعلُّق للمشركين بها.

أمَّا الشفاعة من غير إذن الله، أو لمَنْ لا يرضاه الله من الكَفَرة، فهذه الشفاعة المنفيَّة، وهي التي يتعلَّق بها دعاء الأموات، ودعاء المقبورين، ودعاء الصالحين، وهي الَّتي يتعلق بها عامَّة المشركين، وهذه هي الشفاعة المنفية التي نفاها الله جل وعلا في مثل قوله: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾، وفي قوله جل وعلا: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [الشعراء: ١٠٠]، أي في هؤلاء المشركين؛ لأنَّ الله لا يرضاهم، بل ولا يأذن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالشفاعة لهم.

وفي قوله جل وعلا في آية سورة (سبأ): ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾.

«**قال شيخ الإسلام أبو العباس**»، وهذه كنيته، وإلا فإنَّ ابن تيمية لم يتزوج، وإنما كان يكنَّى، والعباس اسمٌ من أسماء الأسد.

قال أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نفى الله عمَّا سواه كلَّ ما يتعلق به المشركون»، أي: من هذه الشُّبهات في هذه الأمور الأربعة:

فالأمر الأوَّل: نفى جل وعلا أن يكون لغير الله ملكٌ في ذرة في السماوات أو في الأرض.

النفي الثاني: نفى أن يكون لهم شركٌ أو قسطٌ في هذه الذرة.

النفي الثالث: نفى أن يكون هؤلاء عونًا لله في قوله جل وعلا: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾، فلم يبقَ إلا الشفاعة، فقال جل وعلا: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

يقول شيخ الإسلام: «فبيَّن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنَّها لا تنفع إلا لمَن أذن له الرب»، كما قال جل وعلا: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، والله لا يرتضي إلا أهل ولايته من أهل توحيده، ارتضى قولهم وعملهم في الدُّنيا، فأنالهم هذه الشفاعة التي يطمعون فيها، والَّتي يرجونها، وهذه الشفاعة هي المثبتة، أمَّا الشفاعة التي يظنُّها المشركون، فهي منتفية يوم القيامة، لا تفيدهم، ولا تفيد شفعاءهم.

والحكمةُ في قبول شفاعته ﷺ: لأنَّه ليس لحاجته الشفاعة، ولكن لإكرامِهِ بأن ينال ﷺ المقام المحمود، فالشفاعة التي نفَاها القرآن: كل شفاعةٍ فيها شركٌ وسؤالٌ للشفاعة، وطلبها من غير الله من هؤلاء الشفعاء والمعبودين من دونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أمَّا الشفاعة المثبتة، فهي الشَّفاعة التي يملكها الله، والتي تكون بشرطي الإذن والرضا: إذنُ الله للشافع بالشفاعة، ورضاه عن المشفوع له.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيه مسائل:**

الأولى: تفسير الآيات»، وهي الآيات التي ساقها:

وأوَّلها: قوله جل وعلا: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾﴾، وفي قوله جل وعلا في الآية الثانية: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ﴾ [الزمر: ٤٤]، وفي قوله في الآية الثالثة من آية الكرسي: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ﴾، وفي قوله في الآية

الرابعة: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾، وفي قوله في الآية الخامسة: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: صفة الشفاعة المنفيَّة**»، وهي كلُّ شفاعةٍ شركية، فالشفاعة التي نفاها القرآن ما كان فيها شركٌ، ولهذه الشفاعة أنواع:

- شفاعةٌ منفيةٌ: وهي ما كان فيها شركٌ مع الله، أو كانت الشفاعة لمشركٍ، فلا يصحُّ أن يشفع مَلَكٌ، أو نبيٌّ، أو وليٌّ لأحدٍ من المشركين، فالشفاعة المنفيَّة ما اختلَّ فيها الشرطان: إذنُ الله للشافع، أو عدمُ رضا الله جل وعلا عن الشافع أو عن المشفوع له.

- والشفاعة الثانية: الشفاعة المثبتة: وهي الشفاعة التي توافَر فيها الشرطان: (الإذن، والرضا)، الإذن للشافع، والرضا عن الشافع أيضًا، وعن المشفوع له، فالشفاعةُ المنفيةُ لا تكون للمشركين، إلا ما جاء خصوصًا شفاعةً لأبي طالب بتخفيف العذاب عنه، ولكن ليس لإخراجِهِ من النار، وهذا جزاء صنيعتِهِ مع النبي ﷺ؛ حيث حدب عليه ظهره، فلم ينل المشركون من رسول الله ما نالوا حتى مات أبو طالب، ومع ذلك لا تنفع أبا طالبٍ هذه الشفاعة، فلا تخرجه من النار، ولا يُخفَّف عنه العذاب؛ لأنَّه يظن أنه أشدُّ أهل النار عذابًا، وفي الحقيقة هو أقلهم عذابًا.

وها هنا إشارة إلى «**الشفاعة المثبتة**».



وهي المسألة الثالثة، والشفاعة المثبتة، ضابطها: كلُّ شفاعةٍ تكون يوم القيامة بإذن الله ﷻ للشافع، ورضاه عن الشافع، وعن المشفوع له.

ثم ذكر رحمه الله المسألة الرابعة، وهي: «**ذكر الشفاعة الكبرى**»، وتُسمَّى بالشفاعة العظمى، «**وهي المقام المحمود**»، الذي يحمد النبي عليه أهل السماوات وأهل الأرض، ويحمده عليها الأوَّلون والآخرون؛ لأنَّه الذي ينتدب إلى أن يأتي إلى الله جل وعلا ليشفع شفاعةً عظمى ليجيء لفصل القضاء.

وها هنا إشارة إلى أنَّ هذه الشفاعة العظمى لا ينكرها أحدٌ حتى المخالفون من المعطِّلة؛ من الجهمية والمعتزلة لا ينكرونها، ومن الشفاعات أيضًا التي تكون يوم القيامة: شفاعات للنَّبيِّ ﷺ، وشفاعات لغيره، ويأتي التَّنبيه عليها إن شاء الله.

قال الشيخ رحمه الله: «**المسألة الخامسة: صفة ما يفعلُهُ ﷺ أنَّه لا يبدأ بالشفاعة، بل يسجد، فإذا أذن له بها، شفع**».

وهذا كما جاء في حديث الشفاعة المُخرَّج في «الصحيحين»، أنَّه ﷺ يأتي إليه الناس، يأتون آدم ثم نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، عليهم الصلاة والسلام وكلُّهم يتنصَّل منها خوفًا من الله جل وعلا، فينتدب لها نبيُّنا ﷺ، فيأتي فيخرُّ ساجدًا تحت العرش أسبوعًا، أي: مدة أسبوع، يفتح الله عليه أنواع المحامد، وأنواع الثناء على الله جل وعلا، لم يكن فَتَحها عليه من قبل، ثم يأتي الإذن: «**يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع**»، ففيه أنه ﷺ لا يشفع هذه الشفاعة العظمى إلا بعد أن يأذن الله ﷻ له بهذه الشفاعة، «**يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع**»[1]، فإنَّ الله

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

ﷻ يأذن له بالشفاعة بعدما يخرُّ ساجدًا هذه المدة.

«**المسألة السادسة: مَنْ أسعد الناس بها؟**»، أي: بهذه الشفاعة، هذا الذي ينبغي أن تهتمَّ به الهمم، وأن يدركه الناس، وأن يحرصوا عليه، ولقد وفَّق الله أبا هريرة ﵁، فسأل النبي ﷺ هذا السؤال، فقال: يا رسول الله: مَنْ أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال ﷺ في بيان هؤلاء الأسعد: «**مَنْ قال: (لا إله إلا الله)، خالصًا بها من قلبه**»، فبيَّن أنها - أي: الشفاعة - لا تكون إلا لأهل التوحيد، وأهل الإخلاص، وهم أهل الإسلام حقًّا.

وهذه المسألة السابعة التي نبَّه عليها الشيخ ؒ: «**أنها لا تكون لمَن أشرك بالله**»؛ لأنَّ مَنْ أشرك بالله ممن لم يقل: «لا إله إلا الله» خالصًا من قلبه.

وفيه حقيقة الشَّفاعة، وهي المسألة الثامنة، قال الشيخ ؒ: «**المسألة الثامنة: بيان حقيقتها**»، وحقيقة الأمر بالشفاعة أيضًا أنَّ الله ﷻ هو الذي يتفضَّل على أهل الإخلاص، فيغفر لهم بواسطة دعاء مَنْ أَذِنَ له أن يشفع ليكرمه جل وعلا، وينال المقام المحمود، فحقيقة الشفاعة أنها دعاءٌ إلى الله ﷻ.

وأنواع الشفاعات يوم القيامة ثماني شفاعات في مجموع ما ذكر أهل العلم: خمسٌ منها خاصة بالنَّبيِّ ﷺ، أول هذه الخمس الخاصة به عليه الصلاة والسلام: الشفاعة العظمى، يحمده عليها الأوَّلون والآخرون، وهي الشَّفاعة إلى الله جل وعلا؛ ليجيء لفصل القضاء، وتخليص العباد ممَّا هم فيه من هول عَرَصات القيامة.

الشفاعة الثانية الخاصَّة به ﷺ: شفاعته في عمِّه أبي طالب، كما جاء في حديثٍ رواه مسلم وغيره عن العباس ﵁ قال: يا رسول الله، أبو طالبٍ

فعل وفعل، فهل نفعته بشيء؟، قال ﷺ: «**نعم، يُخْرجه الله جل وعلا من قعر جهنَّم، فيضعه في ضحضاحٍ من نارٍ يغلي منهما دماغه، ولولاي لَكَان في الدرك الأسفل من النار**»[1].

ومن الشفاعات الخاصَّة به ﷺ: شفاعته في دخول أهل الجنَّة الجنة، فإن أهل الجنة يجتمعون على أبوابها، فلا يُؤْذَن لهم بالدخول حتى يأتي ﷺ، فيأخذ بحلقة الباب فيطرقه، فيستأذن بدخول الجنة، فتأذن له الملائكة بإذن الله ﷻ له، وهو أوَّل شافعٍ، وأوَّل مشفعٍ عليه الصلاة والسلام.

الشفاعة الرابعة، والشفاعة الخامسة: دلَّت عليها آثارٌ عديدةٌ، فالرابعة: شفاعته - عليه الصلاة والسلام - في السبعين ألفًا، كما جاء في حديث عمران بن حصين: فإنه رُفِعَ له سوادٌ عظيمٌ أعظم من الذي قبله، فقيل له: «هذه أُمَّتك، ومعهم سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حسابٍ، ولا عذاب»[2].

وجاء في روايةٍ في غير الصحيح: «ومع كل ألفٍ سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حسابٍ، ولا عذاب»[3].

فقام عكاشة بن محصن الأسدي رضي الله عنه فقال: يا رسول الله، ادعُ الله أن أكون منهم، فقال ﷺ: «**أنت منهم**».

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩)، من حديث العباس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٥٨١١، ٦٥٤١، ٦٥٤٢)، ومسلم (٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠) واللفظ لمسلم، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤٣٧)، وابن ماجه (٤٢٨٦)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه بلفظ: «وعدني ربي سبحانه أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفا، لا حساب عليهم، ولا عذاب، مع كل ألف سبعون ألفا، وثلاث حثيات من حثيات ربي ﷻ».



الشفاعة الخامسة: الشفاعة فيمَنْ تَساوتْ حسناتهم وسيئاتهم، وهم أهل الأعراف في أرجح أقوال أهل العلم، فإنَّه جاء في غير ما روايةٍ أنه - عليه الصلاة والسلام - يشفع لهم يوم القيامة.

ثم الشفاعات الثلاث الباقية مشتركةٌ بينه وبين الأنبياء والملائكة والصالحين والشهداء، ومن شاء الله جل وعلا من عباده:

- وهي الشفاعة في أقوامٍ أُمِرَ بهم إلى النار ألَّا يدخلوها.

- وشفاعة في أقوامٍ دخلوا النار أن يخرجوا منها من أهل التوحيد، دخلوها بذنوبهم وسيئاتهم.

- وثالثًا: شفاعةٌ في ترقِّي درجات أهل الجنة فيها، فهذه مشتركةٌ بين النبي ﷺ، وبين غيره من الأنبياء والملائكة والصالحين والشهداء.






١٨- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ...﴾

مناسبة هذا الباب لِمَا قبله: أنَّ الله جل وعلا ذكر في الباب الذي قبله، والذي قبله ما يتعلَّق بالشفاعة، وأنها لا تُطْلب إلا من الله، فإنَّه مالكها ﷻ، ولا تكون الشفاعة مشروعةً إلا بشرطين:

١- إذن الله للشافع بالشفاعة.

٢- ورضاه ﷻ عن الشافع والمشفوع له.

لمَّا كان كذلك، وكانت شفاعة أبي طالبٍ شفاعة مستثناة من ذلك، بيَّن ﷻ أنَّ الهداية إنَّما هي له ﷻ بيده، يهدي مَنْ يشاء، ويُضلُّ مَنْ يشاء، فإذا كان رسول الله محمد بن عبد الله - عليه وعلى أنبياء الله أفضل صلاة وأزكى سلام - لا يستطيع أن يهدي أحدًا من عنده، ولا أن يضل أحدًا من عنده، فعندئذٍ لا تُطْلب الهداية إلا من الله، ولا تُطْلب كذلك الشفاعة إلا منه هو، وأنَّه لا يملك الهداية لأحدٍ ما لم تسبق له من الله الحسنى بالهداية، فعندئذٍ في هذه الآية إبطالٌ للشرك به عليه الصلاة والسلام، وهذا إبطالٌ للشرك بطلب الهداية ممَّن هو دونه وأقل منه؛ سواء من النبيين أو من الملائكة عليهم جميعًا الصلاة والسلام، أو من الأولياء والصالحين، أو من الأحجار والأشجار، أو من غيرها، هذا مناسبة هذا الباب لما قبله.

أمَّا مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»، فهي أن الهداية من الله، وهي بيده ﷻ، فلا يصحُّ طلبها إلا منه، ولا يصحُّ سؤالها والإلحاح بها إلا منه ﷻ، وأنَّ عمل الإنسان إذا لم يكن قائمًا على التوحيد، فإنَّه لا ينفعه مهما

بلغ هذا العمل، ومهما حصل منه، ما لم يحقق قول: (لا إله إلا الله)، يقولها بلسانه، ويُحقِّقها بقلبه وبجنانه.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**باب قول الله تعالى:** ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾».

قال: «**وفي الصحيح عن ابن المسيب عن أبيه قال: لمَّا حضرت أبا طالب الوفاة، جاءه رسول الله ﷺ وعنده عبد الله بن أبي أُميَّة، وأبو جهل، فقال له: «يا عم، قل: (لا إله إلا الله)، كلمة أحاج لك بها عند الله، فقالا...»**[1]، أي: عبد الله بن أبي أُميَّة، وأبو جهل.

«**أترغب يا أبا طالبٍ عن ملَّة عبد المطلب؟ فأعاد عليه النَّبيُّ ﷺ قال: (يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله، فأعادا عليه هذا التحسيف: أترغب عن ملَّة عبد المطلب؟ فكان آخر ما قال: هو على ملة عبد المطلب، وأبَى أن يقول: (لا إله إلا الله).**

فقال نبيُّنا ﷺ: (لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك)»[2]، **فأنزل الله ﷻ قوله من سورة (براءة):**﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣].

وأنزل الله جل وعلا في أبي طالبٍ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ

(١) أخرجه البخاري (٢٣٦٠، ٤٦٧٥، ٤٧٧٢)، ومسلم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٦٠، ٤٦٧٥، ٤٧٧٢)، ومسلم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



ﵟٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ٥٦ﵞ»[1].

هذا الباب بابٌ عظيمٌ، فيه: أنَّ الهداية لا تطلب إلا من الله؛ لأنَّه الذي يملكها ﷻ، وهو أعلم بمَن يهتدي من خلقِهِ، فلا تُطْلب الهداية، لا من نبيٍّ من الأنبياء، ولا من مَلَك من الملائكة، ولا من وليٍّ من الأولياء، ولا من صالحٍ من الصالحين، ولا ممَّن هو فوقهم، أو ممَّن هو دونهم، أو ممَّن هو مثلهم، وإنما الهداية تُطلَب من الله ﷻ، فالله يقول لنبيِّه عليه الصلاة والسلام: إنك يا محمد لا تهدي مَنْ أحببتَ، أي: مَنْ تحب هدايته، ليس ذلك إليك، إنما عليك البلاغ، والله الذي يهدي مَنْ يشاء؛ لأنَّه ﷻ له الحكمة البالغة، وله الحُجَّة الدامغة، كما قال جل وعلا: ﵟ۞لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۗﵞ [البقرة: ٢٧٢]، في آية سورة (البقرة)، وقال جل وعلا: ﵟوَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٠٣ﵞ [يوسف: ١٠٣]، فالمنفيُّ هاهنا هي الهداية المتعلِّقة بالقبول والهداية المتعلقة بالتوفيق، فإنَّ هداية التوفيق والإلهام هي من أمر الله ﷻ.

وأمَّا الهداية المذكورة في قوله جلَّ وعلا: ﵟوَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ﵞ [الشورى: ٥٢]، فهي نوعٌ آخر، وهي هداية البيان والدلالة والإرشاد، وهذه وظيفة الرسل عليهم الصلاة والسلام، وهي وظيفة أتباعهم ممَّن يدعون إلى منهجهم، فإنَّ العلماء من أصحاب الرسل ومن بعدهم يُبيِّنون للناس دين الله، ويدلُّونهم إليه، ويرشدونهم إليه، فمَن اهتدى فإنَّما يهتدي

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٤، ٤٦٧٥، ٤٧٧٣)، ومسلم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رضي الله عنه.



على نفسه، ومَن ضلَّ فإنما يضل عليها.

فهداية البيان والإرشاد تكون من الرسول ومن غيره؛ لأنَّه المبين عن الله، وهو الدالُّ على ما يحبُّه من دينه ﷻ وشرعه، أمَّا الهداية المنفية فهي هداية التوفيق، وهداية القبول، وهداية الإلهام، وهي خاصة به ﷻ.

وقوله: «وفي الصحيح»، أي: في «الصحيحين» من حديث سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو وهو مخزومي من قريش، أحد فقهاء المدينة، أعني: سعيد بن المسيب، يروي هذا الحديث عن أبيه، قال: «لمَّا حضرت أبا طالب الوفاة»، وأبو طالب هو عمُّ ﷺ الذي تكفَّل رسول الله بعد أبيه عبد المطلب، ثلاثًا وأربعين سنةً، وكان عمر النبي لمَّا مات جدُّه عبد المطلب ثماني سنين، مات أبو طالب بعد البعثة بعشر سنين، وقد حدب ظهره على رسول الله، فما نالت قريشٌ ولا غيرها من رسول الله ما نالت حتى مات أبو طالب، وقد حصل في شعره خضوع وإذعان لما بعث الله به رسوله، وهو القائل:

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينَا

لولا الملامة، أو حذار مسبة ... لوجدتني سمحًا بذاك مبينَا

فاصدع بأمرك، ما عليك غضاضة ... وأبشر وقر بذاك منا عيونَا

وهو الذي قال في «لاميته» التي جادت بها قريحته لما حُصِرَ مع النبي عليه الصلاة والسلام، ومع بني هاشم، وبني المطلب في الشعب ثلاث سنين، قال في قصيدته «اللامية» التي حُقَّ أن تكون من المُعلَّقات:

لقد علموا أن ابننا لا مكذب ... لدينا ولا يعنى بقول الأباطل

حليم رشيد عادل غير طائش يوالي إلهًا ليس عنه بغافل

إلى قوله:

فو الله لولا أن أجيء بسبة تجر على أشياخنا في المحافل

لكنا اتبعناه على كل حالة من الدهر طرًّا، غير قول التخاذل

وقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب ثنتي عشرة مسألةً تدلُّ على فقهه لهذه الترجمة.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيه مسائل:**

الأولى: تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾».

فالهداية المنفيَّة هي الهداية التي لا تُطْلب إلا من الله، ولا يملكها إلا هو سُبۡحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهي هداية التوفيق والقبول والإلهام، أمَّا الهداية المثبتة للنبي ﷺ، ولأنبياء الله، وللصالحين، وللعلماء، فهي هداية الدلالة والبيان والإرشاد.

ثم قال: «**المسألة الثَّانية: تفسير قوله جل وعلا:** ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ١١٣﴾ [التوبة: ١١٣]».

أي: لا يجوز لنبيٍّ من الأنبياء أن يستغفر لمشركٍ، ولو كان المشرك أباه؛ مثل ما حَصَل لإبراهيم مع أبيه آزر، ولو كان المشرك عمه كما حصل للنبيِّ مع عمِّه أبي طالب، وكذلك غيرهم من المؤمنين، ﴿وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ﴾ من آبائهم، وأمهاتهم، أو من إخوانهم، وأولادهم، ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ﴾،

أي: تبيَّن لهم بموتهم على غير الإسلام ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾.

فأبو طالب لم يقل: «لا إله إلا الله»، فقد أبى، وهو الذي حصل من شِعْره ما يدل على أنه مصدقٌ بالنبي، وأنَّ دينه خير الأديان، وأنه إنَّما منعه من الإيمان خوف الملامة، أو المسبَّة أن يدركها مع آبائه:

فـو الله لــولا أن أجــيء بسبة ... تجر على أشياخنا في المحافل

لـكـنـا اتـبـعـنـاه عـلـى كـل حالة ... من الدهر طرًّا، غير قول التخاذل

وهو الَّذي صدق النبي: (لقد علموا أن ابننا)، يعني: رسول الله:

لقد علموا أن ابننا لا مكذب ... لدينا ولا يعنى بقول الأباطل

حليم رشيد عادل غير طائش ... يوالي إلهًا ليس عنه بغافل

فـو الله لــولا أن أجــيء بسبة ... تجر على أشياخنا في المحافل

لـكـنـا اتـبـعـنـاه عـلـى كـل حالة ... من الدهر طرًّا، غير قول التخاذل

وهو الذي قال:

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينَا

لولا الملامة، أو حذار مسبة ... لوجدتني سمحًا بذاك مبينَا

فاصدع بأمرك، ما عليك غضاضة ... وأبشر وقر بذاك منا عيونَا

لكنَّه أبى أن يقول: «لا إله إلا الله»، وهذا بسبب جلساء السوء، فإنَّ جلساء السوء إذا حضروا الإنسان عند خاتمتِهِ، كان استماعه لهم فيه ردائه، وفيه ترديه:

إذا ما صحبت القوم فاصحب خيارهم ... ولا تصحب الأردى، فتردى مع الردي

حضرت أبا طالب الوفاة، فجاءه النبيُّ ﷺ فزعًا، وعنده اثنان من أئمَّة الكفر: عبد الله بن أبي أُميَّة، وأبو جهل، فقال له النبيُّ - عليه الصلاة والسلام - وهو في آخر رمقٍ من الدنيا: «**يا عم، قل: (لا إله إلا الله)، كلمة أحاج لك بها عند الله**»، فقال عبد الله بن أبي أُميَّة، وأبو جهل: «أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟»، فأعاد عليه النبيُّ دعوته: «**يا عم، قل: (لا إله إلا الله)، كلمة أحاج لك بها عند الله**»، فأعادا عليه تحسيفه وتزهيده أنه يرغب عن دين عبد المطلب، فكان آخر ما قال أبو طالب: لا، هو على دين عبد المطلب، وأبى أن يقول: «لا إله إلا الله».

مات عم رسول الله ﷺ، الذي حدب ظهره عليه ثلاثًا وأربعين سنة، هدى الله جل وعلا بنبيِّنا الأبعدين، ولم يَهْدِ به أقرب الناس إليه عمَّه؛ لأنَّ الهداية بيد الله، يهبها ﷻ لمَنْ يشاء، وهو أعلم بالمهتدين، فقال جل وعلا لنبيِّه عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، أي: لا تَهْدي من تشاء، ومن تريد، ومن تحبُّ له الهداية، أنت تُبيِّن وتدلُّ وتُخْبر، ولكن الهداية بالتوفيق والإلهام والقبول هي بيد الله وحده دونما شريكٍ، ولهذا نقول في كلِّ ركعة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾؛ لأنَّ الهادي إلى الصراط المستقيم هو الله، هو المُلْهم، وهو القابل لعبده هداية التوفيق والإلهام، وهداية الرضا، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾.

ثم قال الشيخ: «**المسألة الثالثة: وهي المسألة الكبرى: تفسير قوله: «قل: لا إله إلا الله» بخلاف ما عليه من يدَّعي العلم**».



كثيرٌ من أدعياء العلم يجهلون هذه الكلمة؛ إما في لفظها، والجهل الأعظم في معناها ودلالتها، فلربما حكموا على كل من قال: «لا إله إلا الله» بالإسلام، ولو أتى بما يناقض الكلمة من ذبحِهِ لغير الله، ودعائه وضراعته لغير الله ﷻ، وهذا غلطٌ بيِّنٌ، وجهلٌ ذريعٌ بهذه الكلمة، وما دلَّت عليه، فإن قول: «لا إله إلا الله» باللسان، لا بد أن يكون مبنيًّا على تحقيق معناها بالقلب والجنان.

ومن أهل العلم في الأزمان المتأخرة مَنْ يظن أن معنى: «لا إله إلا الله»: لا خالق، لا رازق، لا محيي، لا مميت، لا مدبِّر إلا الله، وهذا غلطٌ شنيعٌ، وهو غلطٌ شهير أيضًا في هذه الكلمة، حيث ظنوا أن معنى: «لا إله إلا الله» هو توحيد الربوبية، ومعناها هو توحيد الإلهية، لا غير ذلك، وتوحيد الإلهية يتضمن الربوبية، كما يتضمن الأسماء والصفات.

«المسألة الرابعة: أنَّ أبا جهل ومَنْ معه من المشركين يعرفون مراد النبي ﷺ إذا قال للرجل: (قل: لا إله إلا الله)».

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة: **«فقبَّح الله من أبو جهلٍ أعلم منه بأصل الإسلام»**.

يشير إلى مشركي الأزمان المتأخرة، يقولون: «لا إله إلا الله» مرات كثيرة، ولكنَّهم يخالفونها اعتقادًا وقصدًا، ويخالفونها لفظًا وفعلًا، فقبَّح الله مَنْ كان أبو جهل أعلم منهم بـ«لا إله إلا الله»، فلم يقلها؛ لئلَّا يلتزمها، وفي مشركي الأزمان المتأخرة مَنْ يقولون: «لا إله إلا الله»، ويناقضونها ليلًا ونهارًا بالذبح



لغير الله، والنذر لغيره، ودعاء غيره، وسؤال غيره، والضراعة إلى غيره، بل واعتقاد النفع والضر والقبول والإبعاد بغير الله ﷻ.

وقد أورَدَ الشيخ في هذا الباب رَحِمَهُ اللَّهُ الحديث المخرج في «الصحيحين»، عن سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي، عن أبيه قال: لمَّا حضرت أبا طالب الوفاة، جاءه رسول الله ﷺ وهو يحتضر، وعنده عبد الله بن أبي أُميَّة، وأبو جهلٍ يعودانه، فقال له ﷺ: «**يا عم، قل: (لا إله إلا الله)، كلمة أحاجُّ لك بها عند الله**»، فقالا له (أي: عبد الله بن أبي أُميَّة، وأبو جهل المشركان): «أترغب يا أبا طالب عن ملَّة عبد المطلب؟»، فأعاد عليه النبيُّ ﷺ ترجيه: «**يا عم، قل: (لا إله إلا الله)، كلمة أحاج لك بها عند الله**»، فأعادا عليه مرةً ثانيةً تزهيده وتحسيفه: «أترغب عن ملة عبد المطلب؟»، فكان آخر ما قال أبو طالب: لا، هو على ملَّة عبد المطلب، وأبى أن يقول: «لا إله إلا الله»، فقال النبي ﷺ وهو يبكي: «**لأستغفرنَّ لك ما لم أُنْهَ عنك**»[1]، فأنزل الله جل وعلا قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ١١٣﴾، وأنزل الله ﷻ في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ٥٦﴾.

«**المسألة الخامسة: جِدَّه ﷺ، ومبالغته في إسلام عمِّه**».

أي: حرصه العظيم على ألَّا يفوته عمه إلا وهو مسلمٌ، ويظهر هذا في

(١) أخرجه البخاري (٢٣٦٠، ٤٦٧٥، ٤٧٧٢)، ومسلم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

شأنه مع عمِّه في سيرته، ولا سيَّما في هذا الحديث، أدركه وهو في حال الغرغرة: «**يا عم، قل: (لا إله إلا الله)، كلمة أحاج لك بها عند الله**»، لكنَّه أبى، ومن حرصه - عليه الصلاة والسلام - وجده في إسلام عمِّه أنه أعادها عليه مرتين، ولكن الله جل وعلا قضى قضاءه بالحق، وهيَّأ لأبي طالب قرناء السُّوء، وجلساء الخبث والمكر، وهما من أئمَّة المشركين، أبو جهل فرعون هذه الأمة، وعبد الله بن أبي أُميَّة.

ثم ذكر الشيخ «**المسألة السادسة: الرد على مَنْ زعم إسلام عبد المطلب وأسلافه**».

فإنَّ عبد المطلب وأسلافه لم يكونوا على الإيمان، بدليل أنَّ أبا طالبٍ قال: «لا، هو على دين عبد المطلب»، فلو كان دين عبد المطلب دين الفطرة أو دين الإسلام، لكان أبو طالبٍ على دين أبيه، ولكن دلَّ ذلك على أن عبد المطلب جد النبي ﷺ وأسلافه من آبائه إلى قبل أن يطرأ الشرك، كلُّ هؤلاء ليسوا على الإيمان، ولهذا أبو طالب لم يكن على الإيمان كأسلافه عبد المطلب ومن قبله، وهو الذي قال:

فوالله لولا أن أجيء بسبة ... تجر على أشياخنا في المحافل
لكنا اتبعناه على كل حالة ... من الدهر طرًّا، غير قول التخاذل

وأبو طالب هو الذي قال:

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينًا

لولا الملامة (أن يلومني أحد) أو حذار مسبة (أي: أجرُّ مسبَّة على أشياخ عبد المطلب وأسلافه).

لولا الملامة، أو حذار مسبة   لوجدتني سمحًا بذاك مبينًا

فالذي منعه أن يؤمن ويتسمح بهذا الدين ويبينه: هو أنه اتبع ما عليه الآباء والأجداد، الذين لم يغنوا عنه من الله شيئًا

فو الله لولا أن أجيء بسبة   تجر على أشياخنا في المحافل
لكنا اتبعناه على كل حالة   من الدهر طرًّا، غير قول التخاذل

ثم ذكر الشيخ: «**المسألة السابعة: كونه ﷺ استغفر له**»، أي: لأبي طالبٍ «**فلم يُغْفر لَه، بل نُهِيَ عن ذلك**»، فأمَّا الاستغفار، فهذا من فقه الشيخ، مأخوذ من قوله - عليه الصلاة والسلام -: «**لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك**»، فلما نَهَاه ربُّه جل وعلا، انتهى عليه الصلاة والسلام، ولهذا قال جل وعلا: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ١١٣﴾، فدلَّ على أنَّهم استغفروا، لكنهم لما نهوا، انتهوا عن ذلك.

«**المسألة الثامنة: مضرَّة أصحاب السُّوء على الإنسان**».

تصوَّروا لو أن أبا طالبٍ لم يحضر عنده هذان الصنديدان من أئمَّة الكفر: أبو جهلٍ، وعبد الله بن أُميَّة، قد يؤمن، ولكن الله جل وعلا سبقت هدايته لمَنْ شاء، وسبق ضلاله لمَنْ شاء، وإنَّما هذه أسباب.

ففي هذا مضرَّة مصاحبة أصحاب السوء، وفيه الحذر من قُرْبهم، والاستماع لهم ومجالستهم، ولا سيَّما أهل الشرك، وأهل الوثنيَّة، وأهل التعلُّق بغير الله من القبوريين وغيرهم.

إذا ما صحبت القوم فاصحب خيارهم   ولا تصحب الأردى، فتردى مع الردي



هذه حكمة دائرة وسائرة، وهي مضطردة يا أيها الإخوة.

«**المسألة التاسعة: مضرَّة تعظيم الأسلاف والأكابر**».

فإنَّه من تعظيم الأسلاف من الآباء والأمهات والأجداد وتعظيم الأكابر: أنَّ ذلك سببٌ للغواية والانحراف عن دين الله، إنَّ عامَّة المشركين كان سبب عدم إيمانهم ما قصَّه الله ﷻ علينا في القرآن في قولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ٢٢﴾ [الزخرف: ٢٢]، وفي الآية الأخرى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ٢٣﴾ [الزخرف: ٢٣]، وأبو طالب ما الذي مَنَعه أن يؤمن؟ وقد عرف صدق الرسول ﷺ، وصدق دعوته، وأنه لم يكن كاذبًا، وأن دينه من خير الأديان، وهو الذي قال:

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينًا

الذي منعه هو قوله:

لولا الملامة أو حذار مسبة ... لوجدتني سمحًا بذاك مبينًا

فاصدع بأمرك، ما عليك غضاضة ... وأبشر وقر بذاك منا عيونًا

ما زال الحديث موصولًا في فقه الباب الثامن عشر: باب قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾.

وفيه ما جاء في خبر وفاة أبي طالبٍ، فإنَّه لمَّا حضرته الوفاة، أقبل النبي ﷺ إلى عمِّه فزعًا راجيًا أن الله ﷻ ينجيه به من النار، فقال: «**يا عم، قل: (لا إله إلا الله) كلمة أحاجُّ لك بها عند الله**»، وكان عنده في هذه الحال اثنان من أئمَّة الكفر وصناديده: أبو جهل عمرو بن الحكم بن هشام، وعبد الله بن أبي



أمية فقالا: «يا أبا طالب، أترغب عن دين عبد المطلب؟»، فكرَّر عليه النبي ﷺ دعوته أن يقول: «لا إله إلا الله»، كلمة يحاجُّ له بها عند الله، فأعادا عليه تحسيفه وتزهيده أن يترك ما عليه الأسلاف ممَّا عليه الأكابر.

ولهذا، قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في المسألة التاسعة: «**مضرَّة تعظيم الأسلاف والأكابر**».

أي: التَّعظيم الذي يكون مانعًا وحائلًا بين ذلك، وبين أن يستجيب العبد إلى طريق الهداية، وطريق الصلاح، وطريق الإيمان، فإنَّ تعظيم الآباء في سلومهم وعوائدهم وعقائدهم المخالفة لدين الله، هذا الطريق طريقٌ إلى جهنم، وطريقٌ إلى الضلال والإضلال، ولهذا ذكَر الله عَزَّوَجَلَّ عن عامَّة المشركين عُذْرهم بقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾، أي: على طريقة ومنهاج ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾، فلم ينفعهم ذلك، وإنما تردَّوا مع آبائهم في غضب الله، وفي نار جهنم في الآخرة؛ لأنهم لم يؤمنوا.

ومثل هذا ما ذكَره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن قوم لوطٍ لمَّا أن كذبوا رسول الله لوطًا عَلَيْهِ السَّلَامُ بالشرك، ووقعوا في الفعل القبيح في الفاحشة بإتيان الرجال شهوةً من دون النساء، قال الله عنهم في آية (المص) (الأعراف): ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾، فصدَّقهم الله في الأولى: أنَّهم وجدوا عليها آباءهم، وكذَّبهم في الثانية في أنَّ الله أمرهم بها، ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ﴾ [الأعراف: ٢٨، ٢٩].



ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ «**المسألة العاشرة: استدلال الجاهليَّة بذلك**».

أي: بما عليه الآباء والأجداد، فيظنُّون أن الحقَّ ما عظموا فيه آباءهم وأسلافهم، فاتَّبعوهم عليه، وأنَّ الباطل ما يُخَالف فيه الأبناء والأحفاد ما عليه الآباء والأكابر والأسلاف، هذا عذر أهل الجاهليَّة، كما ذكَره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾.

وهذا أبو طالبٍ، ما الذي مَنعَه أن يؤمن؟ مع علمِهِ بصدق ابن أخيه مُحمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الذي قال في «لاميَّته» المشهورة:

لقد علموا أنَّ ابننا لا مكذب لدينا ... ولا يعنى بقول الأباطل
وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ... ثمال اليتامى عصمة للأرامل
تلوذ به الهلاك من آل هاشم ... فهم في رحمة عنده وفواضل
حليم رشيد عادل غير طائش ... يوالي إلهًا، ليس عنه بغافل

إلى أن قال:

فو الله لولا أن أجيء بسبة ... تجرُّ على أشياخنا في المحافل
لكنا اتَّبعناه على كل حالة ... من الدهر طرًّا، غير قول التخاذل

منعه أن يؤمن ما عليه الآباء والأسلاف والأكابر.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الحادية عشرة فقال: الشاهد لكون الأعمال بالخواتيم؛ لأنَّه لو قالها - أي أبو طالب - لنَفَعتْه**».

أبو طالب عاش دهره كله على الشرك، فلو قال: «لا إله إلا الله» في خاتمة حياتِهِ قبل خروج روحه من جسده قبل غرغرته، لَنَفعتْهُ هذه الكلمة، وقد بنى ذلك الشيخ من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يا عمَّاه، قل كلمة أحاجُّ لك بها عند الله،**



قل: **لا إله إلا الله**»، فلمَّا أبى، دلَّ على أن الأعمال بالخواتيم.

ثم ختم الشيخ مسائل هذا الباب بقوله: «**المسألة الثانية عشرة: التأمُّل في كبر هذه الشبهة في قلوب الضالِّين؛ لأنَّ في هذه القصة أنَّهم لم يجادلوه إلا بها، مع مبالغتِهِ ﷺ وتكريره**»، أي: دعوته عمَّه، «**فلأجل عظمتها ووضوحها عندهم، اقتصروا عليها**» بأنَّهم على مذهب الآباء والأجداد، فقنع بها أبو طالب، فهلك مع الهالكين، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وفي هذا قوله جلَّ وعلا: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾، ما سبق به علمه جلَّ وعلا أن يكون مهتديًا مع المهديين، وألَّا يكون ضالًّا مع الضالِّين، فاللَّهمَّ يا حي يا قيوم، يا ذا الجلال والإكرام، اكتبنا مع عبادك المهديِّين، ولا تجعلنا مع عبادك المُضلِّين، اللهم اجمعنا بنبيِّنا وبوالدينا في عوالي علِّيِّين، صحبة النبيين والصدِّيقين والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أولئك رفيقًا.



١٩- باب ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين

قلنا: إنَّ فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يظهر في التراجم وهذه التبويبات التي شابهت إلى حدٍّ كبيرٍ تبويبات إمام أهل الحديث أمير المؤمنين في الحديث، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ورفع ذِكْره في الدارين، وجزاه عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

ويظهر فقه الشيخ - ثانيًا - في حُسْن اختياره وانتقائه للآيات من كلام ربِّي القرآن التي تدلُّ على مقصود هذه الترجمة في هذه التبويبات، والَّتي تناسب كتاب التوحيد، وتناسب الأبواب بعضها على بعضٍ.

ويظهر فقهه - ثالثًا - في حُسْن اختياره للأحاديث النبويَّة المعزوَّة إلى كُتُبها في مدوَّنات السُّنة، فيذكر الحديث من راويه من الصحابة، ولفظه عن النَّبيِّ ﷺ، ثم يحتفي بِذِكْر مَنْ خرَّجه على طريقة المحققين من متأخري العلماء.

ويظهر فقه الشيخ - رابعًا - في ترتيب الأحاديث على الآيات.

ويظهر فقهه - خامسًا - في ترتيب الأبواب بعضها على بعضٍ.

ويظهر فقهه - سادسًا - فيما يذكره من أقوال الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وأحوالهم، وأقوال مَنْ بعدهم من التابعين المُعزِّزة للمعنى، المستفاد من هذا التبويب، ومن هذه الآيات والأحاديث.

ثم يكمل هذه الباكورة في فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسائل التي يترجمها على كلِّ باب، فيذكر في كلِّ باب فيه مسائل، وما هذه المسائل إلا استنباطات دقيقة، وقواعد ومقاصد أصوليَّة وعلميَّة ومنهجيَّة، بل وفقهيَّة، تُظْهر مدى فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب.

مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: مناسبة ظاهرة جليَّة في أن سبب وقوع الشرك الذي هو أعظم ذنبٍ عُصِيَ الله به، فالشرك أعظم ما نَهَى الله عنه أولًا، وهو ثانيًا: أعظم ذنب عُصِيَ الله جل وعلا به، هذا الشِّرك الذي لا يغفره الله، والَّذي يوجب الخلود لصاحبه إذا مات عليه في النار، وهو يُحْبط جميع العمل، ويطرد صاحبه من الجنة، وهو يُخْرجه من الملة، ويذهب بعصمة الدم والمال - أنَّ أعظم أسباب هذا الشرك، وأعظم دواعيه، وأشهر وسائله، هو الغلوُّ في الصالحين.

فمناسبته لكتاب «التوحيد»: أن الغلوَّ في الصالحين هو أكبر وأشهر وأعظم وسائل وقوع الشِّرك بالله، شرك في العبادة أولًا، ثم يتطرق به إلى الشرك في الرُّبوبية.

وهنا يأتي هذا السُّؤال في مناسبة هذا الباب لِمَا قبله: فإنَّه في الباب الذي قبله ذَكَر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بابًا، فقال: (باب قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾)، فإنَّه لمَّا قرَّر في الباب السابق أنَّ هداية التوفيق والإلهام والهداية للإيمان هي بِيَدِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إذًا: هذا الباب في الحذر من وسائل الشرك أن يقع فيه المُكلَّف، فعندئذٍ يَنْحرف بهذا السبب إلى أن يقع في الشِّرك، فيُحْرم من دين الله جل

وعلا، ويُحْرم من رحمتِهِ، هذا مناسبة هذا الباب (باب ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلوُّ في الصالحين).

وهذا يدلُّ على فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه التَّرجمة، وفقهه في اختيار هذا الباب، وفقهه في تراتيب هذا الباب على ما قبله.

وهذا مدخلٌ إلى هذا الباب (باب ما جاء في أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلوُّ في الصالحين).

قال: «**وقول الله جلَّ وعلا:** ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾».

هذه الآية من سورة (النساء)، وقد تَرْجم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بهذه الآية التي خَاطَب الله فيها أهل الكتاب، ويُرَاد بأهل الكتاب معنًى عام، فيدخل فيهم كلُّ مَنْ أوتوا كتابًا، وأرسل إليهم رسول، فدخل فيهم هذه الأُمَّة المحمديَّة، فكتابهم المنزل عليهم هو القرآن العظيم، ورسولهم المُرْسل إليهم هو محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والتسليم، ويدخل فيهم أيضًا أهل الكتابين قبلنا من اليهود والنصارى، هذا المرادُ بأهل الكتاب في هذه الآية بالمعنى العامِّ.

ويُرَاد بأهل الكتاب بالمعنى الخاصِّ في غير موضعٍ في القرآن: أهل الكتابين قبلنا من اليهود الذين بُعِثَ إليهم موسى ومن بعده من رسل الله وأنبيائه عليهم جميعًا أفضل صلاةٍ وأزكى سلام، ويُرَاد بهم النَّصارى الَّذين بعث فيهم عيسى ابن مريم وغيره من أنبياء الله عليهم الصلاة والسلام.

﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾، يَنْهى الله جل وعلا أهل الكتاب عامَّة من المؤمنين، ومن اليهود والنصارى أن يقع فيهم الغلوُّ في دينهم، وهذا كما أنه نَهْيٌ لأهل الكتاب، نَهْيٌ لغيرهم، والغلوُّ في الدين هو الزيادة والتجاوز والتشدُّد الذي لم يأذن الله به، بل وما أنزل الله جل وعلا به من سلطان، ﴿لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾، أي: لا تزيد زيادةً في هذا الدين تُخْرجكم منه، أو توقعكم في أسباب الخروج منه.

﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾، لا تَقُولوا على الله الباطل، وتنسبوا له الولد، أو تنسبوا له الصَّاحبة، أو تَنْسبوا له المعين والشريك والظَّهير، أو تنسبوا له الشريك في العبادة، فالغلوُّ إفراطٌ في التعظيم؛ سواءٌ كان بالقول، وهو غلوٌّ، ومن فروعه ما يُسمَّى عند الناس بـ (الهياط)، وكذلك غلوٌّ بالاعتقاد بأن يُرفَع هذا المخلوق أيًّا كان نبيًّا من الأنبياء، أو صالحًا من الصالحين، أو ملكًا من الملائكة عليهم الصلاة والسلام، أن يُرفَع هذا المخلوق عن منزلته التي أنزله الله عليها، فعِنْدئذٍ يقع فيه الغلوُّ، ويقع فيه الزيادة، ويُصْرف له الشيء الذي لا يجوز أن يصرف إلا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وفي قوله جل وعلا: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾، هو لليهود لمَّا غلوا في (عزير)، فزعموا أنَّه ابنٌ لله، فرَفَعوه عن منزلته، وهو في النصارى لمَّا غلَوا في عيسى ابن مريم، وفي أُمِّه - عليهما الصلاة والسلام - لمَّا جعلوهم إلهين، فعَبَدوهما من دون الله، ولما غلَوا في عيسى فجعلوه ابنًا لله، تعالى الله عن الصاحبة، وعن الشريك، وعن الظهير، وعن الولد، وعن الوالد.

ولهذا، فهؤلاء الصالحون ومنهم عزير، وعزير اختلفوا فيه هل هو نبيٌّ أو أنه من كبار العلماء، وكان عزير يحفظ التوراة في صدره، ولهذا لمَّا كثرت الحروب في بني إسرائيل التي أفنت رجالهم، وكان عزيرٌ هذا يحفظها في صدره، عِنْدئذٍ غلت فيه اليهود وقالوا: إنه ابنٌ لله، يريدون أن يشابهوا النصارى في مقالتهم.

والنصارى غلَت في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حتَّى جعلوه ابنًا لله، وجعلوا فيه خصائص الألوهيَّة، والله جل وعلا يقول: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [المائدة: ٧٥]، أي: قد مضت من قبله الرُّسل، وهم عباد بشر مخلوقون ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾، فأين الرُّبوبية، وأين الألوهيَّة في عيسى، أو في أُمِّه، أو في عزير، أو في غيره ممَّن قبلهم أو من بعدهم؟ ممَّن يغلو فيهم الجهال والدَّهماء والطغام، ويُحرِّكهم في هذا الغلو: إبليس - أعاذنا الله وإيَّاكم منه - ليخرج العباد، ويخرج بني آدم والمُكلَّفين إلى دائرة الشِّرك، فيكون أعوانًا له، وأصحابًا له في نار جهنَّم.

فنهَى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن الغلو في الدين، وأن نتشبَّه باليهود والنصارى، فنغلو في الدين بإفراطٍ أو تفريطٍ، بالإفراط: بمجاوزة الحدِّ في التعظيم، وإنزال هؤلاء فوق منازلهم التي أنزلهم الله إيَّاها، أو التفريط بالتحلل عن دين الله، وعليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حرق الغلاة الذين زعموا أنه هو ربُّهم، وخدَّ لهم الأخاديد في الكوفة عند باب كِندة، وقذفهم فيها غيرةً على توحيد الله وربوبيته.

﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾، أي: لا تقولوا على الله كذبًا وباطلًا،

ومن ذلك: أن ترفعوا المخلوق فوق منزلته التي أنزله الله عليها.

ثمَّ أردف هذا بقوله: «**وفي الصَّحيح عن ابن عبَّاس - رضي الله تعالى عنهما - في قوله تعالى:** ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣]، **قال ابن عبَّاس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**هذه أسماء رجالٍ صالحين من قوم نوحٍ** عَلَيْهِ السَّلَامُ**، فلمَّا هلكوا، أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم الَّتي كانوا يجلسون فيها أنصابًا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تُعبَد حتَّى إذا هلك أولئك، ونُسِيَ العلم، عُبِدَتْ**».

قال ابن القيِّم: «**قال غير واحدٍ من السلف: (لمَّا ماتوا)**»، أي: هؤلاء الصالحون الخمسة.

«**عكَفوا على قبورهم، ثم صوَّروا تماثيلهم، ثمَّ طال عليهم الأبد، فعَبَدوهم**».

ما أجلَّ هذا الفقه في حسن الاختيار لهذا الحديث على آية سورة (النساء)! فهذا الحديث مطابقٌ تمامًا لهذه الترجمة، ومحققٌ للمقصد العظيم الذي سَاقَه الشيخ هاهنا لأجلها في أنَّ سبب أوَّل شِرْكٍ وقع في بني آدم هو هذا الغلوُّ في هؤلاء الصالحين، ولا سيَّما هؤلاء الصالحين الخمسة (ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر).

فقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «في الصحيح»، المراد به: في «صحيح الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ».

«عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»، وهو مَنْ هو في علمه بالقرآن، وفَهْمه للتنزيل، ففيه أثر بركة دعاء النبي ﷺ لمَّا دعا له وكان شابًّا يافعًا صغيرًا، فقال في شأنه عليه الصلاة والسلام: «**اللهمَّ فقِّهه في الدين، وعلِّمه التأويل**».

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو حَبْر الأمة، وترجمان القرآن، كما لقَّبه بذلك السلف الصالح رحمهم الله، قال في تفسير هذه الآية من سورة (نوحٍ): ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ﴾، أي: لا تتركوا آلهتكم التي عظَّمتموها، وتوارثتم تعظيمها من آبائكم وأسلافكم، ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾، هؤلاء الخمسة هُمُ الَّذين نصبوا لهم الأنصاب، وصوَّروا عليهم تماثيل الأصنام، فنصبوها في مجالسهم.

قال ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هؤلاء الخمسة: «هذه أسماء رجالٍ صالحين من قوم نوح»، وكان بين نوح وبين آدم - عليهما السلام - عشرة قرون على التوحيد، ثم وقع الشرك بالغلوِّ في هؤلاء الصالحين الخمسة: (ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر)، فبعث الله عَزَّوَجَلَّ نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ إليهم ليعيدهم إلى جادَّة التوحيد، وإلى منهاج إفراد الله بالعبادة، وتحذيرهم ونذرتهم من الوقوع في الشرك.

فهؤلاء الصالحون كانوا في قوم نوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أي: قبل أن يُبعَث نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ. قيل: إنَّهم ماتوا في سنةٍ واحدةٍ، وكانوا أهل علمٍ وأهل عبادةٍ، وأهل صلاحٍ متميز بهم بين أقوامهم، فحزن الناس عليهم وقتئذٍ وفَقَدوهم، عندئذٍ استغلَّ الشيطان هذه العاطفة الجيَّاشة، وهذه المحبة، وتعلُّق الناس بهم، فجاءهم بهذه الحيلة الإبليسيَّة، الحيلة الشيطانية التي هي غلوٌّ في الصالحين، وتدرَّج هذا الغلو حتى درج إلى جيل بعيدٍ نُسِيَ فيهم العلم، وضَعُفَ فيهم التوحيد، فأطبق عليهم الشيطان بغايته أنَّ آباءكم وأسلافكم ما وضعوا هذه التَّصاوير والتماثيل لهؤلاء الصالحين الخمسة، إلا أنَّهم كانوا يدعونها من دون الله، ويستشفعون بها إلى الله في قضاء الحوائج، فوقع الشِّرك، فبعث الله نوحًا.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فلمَّا هلكوا»، أي: مات هؤلاء الصالحون في وقتٍ متقاربٍ «أوحى الشيطان إلى قومهم»، أوحى بتسويغِهِ، وتزيينه، وبحيلته الإبليسيَّة التي تكفل أن يضلَّ بها بني آدم، ويجعلهم معه في جهنَّم.

«أن ينصبوا إلى مجالسهم الَّتي كانوا يجلسون فيها أنصابًا»، أَلْقَى الشيطان إليهم هذا الإيحاء، وهو إعلامٌ خفيٌّ، شيء يُلْقى في النُّفوس ألقى لهم هذه الوسيلة التي هي من وسائل الشِّرك بالله.

أتى لهم بهذه الوسيلة في ظاهرها الخير أنَّها تُعِينُهُم على العبادة، وتذكر ما كان عليه هؤلاء الصَّالحون الخمسة، لكنَّها في الحقيقة فيها السُّمُّ الزعاف تدرَّج بهم من هذه البدعة إلى أن يقعوا في الشِّرك الأكبر في الاستشفاع بهؤلاء الصالحين إلى الله، انصبوا إلى مجالسهم التي كان يجلسون فيها أنصابًا، وهي جمع نصب، وهي الأصنام المصوَّرة على صور هؤلاء الصالحين، وهي التصاوير والتماثيل وهي الأنصاب، فأول محرمٍ وقعوا فيه: أنَّهم صوَّروا هذه التماثيل، ونحتوا هذه الأصنام، ثم ثانيًا: نصبوها في مجالسهم، فهذه بدعٌ ومحرماتٌ أوقعتهم في هذه الوسيلة والذَّريعة من ذرائع الشرك في مدعاة الغلوِّ في الصالحين.

قال: «وسمَّوها بأسمائهم»، سمَّوا هذه التماثيل والتصاوير والأصنام بأسماء هؤلاء الصَّالحين الخمسة.

«ففعلوا ذلك، ولم تُعْبد» في ذلك الجيل؛ لأنَّ الشيطان يطبخ لهؤلاء على نارٍ هادئةٍ، ولا يستعجل النتيجة، وإنما أراد النتيجة من أولادهم وأحفادهم بعد ذلك.



قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «حتى إذا هلك أولئك»، أي: ذلك الجيل الذي فعل هذه البدعة، «ونُسِيَ العلم»، نُسِيَ التوحيد، «عُبِدَتْ من دون الله»، أي: فحصل أَوَّل شركٍ في الأرض بسبب الجهل بالدين أولًا، وبسبب هذه التماثيل والتصاوير ثانيًا، ونصبها في مجالس أولئك الصالحين ثالثًا، وتسميتها بأسمائهم رابعًا، فحَمَلهم ذلك على الغلوِّ في الصالحين، فعِنْدئذٍ تطوَّر هذا الغلو إلى أنْ وصل إلى الشرك الأكبر بالله.

قال ابن القيِّم ناقضًا عن غير واحدٍ من السلف بمعنى ما ذكره البخاري وابن جرير وغيرهم من السلف: «إنَّهم لمَّا مات هؤلاء الصالحون الخمسة، عكفوا على قبورهم»، أي: أطالوا المُكْث على هذه القبور لهؤلاء الصالحين الخمسة الذين ماتوا في سنةٍ واحدةٍ، فهذه أول بدعة.

«ثم صوَّروا لهم التماثيل والأصنام»، وهذه البدعة الثانية، «ثمَّ طال عليهم الأمد، فعَبَدوهم»، أي: استشفعوا بهم إلى الله، واستغاثوا بالصَّالحين إلى الله، أي: جعلوهم بينهم وبين الله وسائط، كما قال جل وعلا في شرك أولئك وشرك مَنْ بعدهم: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

وقد ترجم في هذا الباب بآية سورة (النساء): ﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ﴾، وبآية سورة (نوح) في تفسير ابن عباس لها: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾.

وفيها ما ذَكَره ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في أنَّ هؤلاء رجالٌ صالحون في قوم نوحٍ



عَلَيْهِ السَّلَامُ، فلما ماتوا، أوحى الشيطان إلى قومهم الذين أحبوهم حبًّا عظيمًا أن انصبوا إلى مجالسهم التي كان يجلسون فيها أنصابًا، أي: أصنامًا وتصاوير وتماثيل، وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا ولم تُعبَد، حتَّى إذا هلكوا ونُسِيَ العلم، عُبِدَتْ.

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال غير واحدٍ من السلف: لمَّا ماتوا...»، أي: هؤلاء الخمسة، «عكفوا على قبورهم»، أطالوا المُكْث عليها توجدًا على فقدهم، «ثم صوَّروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد، فَعَبدوهم».

ولنتأمَّل هذا المنهج الشيطاني، كيف أنَّه كان في أول الزمان في قوم نوحٍ، ويكون في آخر الزمان في هؤلاء المعظمين الرافعين للصالحين عن منازلهم، العاكفين عند مقاماتهم، وعند أضرحتهم، وعند عتباتهم، وعند قبورهم، ما زال الشيطان يوحي إلى عُبَّاد القبور، ويُلْقي إليهم أن البناء والعكوف عليها من محبَّة هؤلاء المقبورين من محبة الأنبياء والصالحين، وأن الدعاء عند قبورهم وأضرحتهم دعاءٌ مستجابٌ، ثم يتطوَّر الأمر إلى أن ينقلهم من هذه المرتبة (أن يدعو الله عندها) إلى مَرْتبةٍ هي الشرك: أن يدعو الله جل وعلا بهذه القبور، وبهذه المقامات، وبهؤلاء الصالحين والأنبياء، بل ويُقْسم على الله بهم، فإنَّ شأن الله أعظم من أن يُقْسم عليه، أو يُسْأل بأحدٍ من خلقِهِ.

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا تقرَّر ذلك عندهم، نقلهم منه إلى دعائه وعبادته، وسؤال الشفاعة من هذا المقبور من دون الله، ثم اتِّخاذ قبره وثنًا تُعلَّق عليه القناديل والأنوار والسُّتور، ويُطَاف بهذا القبر والضريح، ويُسْتلم بالأيادي ويقبل، ويحج إليه، ويذبح عنده، فإذا تقرَّر ذلك عندهم، نقلهم منه إلى دعاء الناس إلى عبادته»، يدعون غيرهم من الجهال والطغام والعوام

والهوام، إلى أن يعبدوا هذا الضَّريح، وهذا المقام، وهذا القبر، وأن يُتَّخذ عيدًا ومنسكًا، ورأوا أن ذلك أنفع لهم في دنياهم، وفي آخرتهم.

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكلُّ هذا ممَّا قد عُلِمَ بالاضطرار من دين الإسلام أنه مضادٌّ لما بعث الله به رسوله ﷺ من تجريد التوحيد لله، وألَّا يُعْبد إلا الله، فإذا نُهِيَ عن ذلك»، نُهِيَ عن الشِّرك والغلو في هؤلاء الأنبياء والصالحين والأولياء، فإنَّه يتقرَّر عندهم أنَّ مَنْ نُهِيَ عن ذلك، فإنَّه «قد تنقَّص أهل هذه الرتب العالية، وحطَّهم عن منازلهم، وزعم أنه لا حرمة لهم، ولا قدر، فعندئذٍ غضب المشركون، واشمأزَّت قلوبهم، كما قال جل وعلا: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ٤٥﴾ [الزمر: ٤٥]».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسرَى ذلك في نفوس كثيرٍ من الجهال والطغام، وكثير ممَّن ينتسب إلى العلم والدين حتى عَادَوْا أهل التوحيد، ورمَوْهم بالعظائم، ونَفروا الناس عنهم، ووالوا أهل الشِّرك وعظَّموهم، وزعموا أنَّهم أولياء الله، وأنصار دينه ورسوله ﷺ، ويَأْبى الله ذلك: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤]». انتهى كلام ابن القيِّم.

وهذا الَّذي ذكَره ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ قبل نحو ثمانمائة سنة يتكرَّر في هذه الأزمان، بل وقبل هذه الأزمان وبعدها، فهم يتَّهمون مَنْ يدعون إلى توحيد الله، وتجريد العبادة لله وحدة دونما شريكٍ، والنهي عن الشِّرك، ولا سيَّما في هؤلاء المُعظَّمين عند هؤلاء العوامِّ من الطرق، ومن القبوريين، ومن الوثنيين، ممَّن يتعلَّقون بالأئمة، ويتعلَّقون بالأنبياء، وبالصالحين، والأولياء،

فإنَّهم يتَّهمون أهل التوحيد بأنهم غلاةٌ، وغلاظٌ، وأنهم لا يُعظِّمون أولياء الله، وينزلون عن منازلهم ليسوغوا لأنفسهم الشِّرك بهؤلاء المقبورين، كما يُفْعل عند القبور المعظمة من دون الله، فما أشبه الليلة بالبارحة، وما أشبه هذا اليوم بغدٍ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي حديث عمر حيث قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وعن عمر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **أنَّ النبي** ﷺ **قال: (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد الله ورسوله)**[1]، **أخرجاه**»، أي: أخرجه الشيخان في (صحيحيهما).

هذا الحديث المترجم عليه عقب هذه الآيتين في هذا الباب - حديثٌ جليلٌ ذكر فيه راويه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قول نبيِّنا محمد ﷺ لأُمَّته: «**لا تطروني**»، والإطراءُ هو المبالغةُ بالمدح والثناء حتى يستجرَّه ذلك إلى رفع هذا الممدوح، والمثنى عليه المُطْرى عن منزلتِهِ.

«**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم**»، فإنَّ النصارى وقعوا في سيئتين عظيمتين:

أوَّلهما: أنهم تنقَّصوا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لمَّا نسبوا إليه الولد، حيث زعموا أنَّ عيسى ابنٌ لله عَزَّ وَجَلَّ، فهذا أعظم نقيصة فَعلتْهَا النصارى في حقِّ الله لمَّا نسبوا له ولدًا، وربُّنا جل وعلا لم يلد، ولم يُولَد، فهو واحدٌ أحدٌ صمدٌ، لم يلد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولم يُولَد، وليست له زوجة وصاحبة، وليس له وليٌّ من الذل، وليس له شريكٌ، وليس له ظهيرٌ ومعينٌ، سبحانه لا إله إلا هو.

وأمَّا السيِّئة العظيمة الثانية التي وقعت فيها النصارى، فهي مبالغتُهُم في

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٥) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مدح عيسى ابن مريم عليه السلام، وإطرائه حتى ادَّعوا أنه ابنٌ لله، وأن الله عز وجل هو أبوه، تعالى ربِّي عمَّا يقول الظالمون علوًّا عظيمًا.

فنبيُّنا ﷺ وهو مَنْ هو في شفقته، وفي رأفته، وفي رحمته بأُمَّته ينهانا نهيًا صريحًا واضحًا بقوله: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم**»، يسدُّ باب الغلوِّ، وباب المبالغة في المدح والإطراء، وباب التجاوز في هذا الثناء، والذي يُسمَّى في العصور المتأخرة بالهياط، يسدُّ هذا الباب؛ حمايةً لحمى التوحيد، وسدًّا لذرائع ووسائل الشرك أن تصل إليه، ولا غَرْو، فإنَّ الله وصَف نبيَّنا بقوله له في حقِّه عليه الصلاة والسلام: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨].

فقال - عليه الصلاة والسلام - في هذا الحديث المخرَّج في «الصحيحين»: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم**»، أي: عيسى ابن مريم، «**إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد الله ورسوله**»، و(إنما) أسلوب حصر، «**إنما أنا عبدٌ**»، فهو - عليه الصلاة والسلام - عبدٌ من عبيد الله، بل من مكرم هؤلاء العبيد.

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾ [آل عمران: ٥٩]، فآدم وبَنُوه وأنبياء الله كلهم عبيدٌ لله جل وعلا، وكذلك كل عبد (مؤمن أو كافر)، هو عبدٌ لله؛ شاء أم أبى.

«**إنَّما أنا عبدٌ، فقُولُوا: عبد الله ورسوله**»، أمرنا - عليه الصلاة والسلام - إذا أردنا أن نمدحه، وأن نثني عليه ألَّا نعدو هاتين الرُّتبتين:

- أنه عبدٌ لله، فهي مرتبة العبودية، ومَن حقَّقها، فهو المفلح واللهِ.



- والثانية: أنَّه رسول الله؛ لأنَّ الله خصَّه بالرِّسالة: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥]، «**فقُولُوا: عبد الله ورسوله**».

فمن غلوِّ النَّصارى في المسيح عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ: دَعْوى أنه ابنٌ لله، ولهذا اتَّخذوا يوم مولده عيدًا يحتفلون به في كل سنة، وقد حذَّرنا - عليه الصلاة والسلام - من إطرائه، ومن إطرائه: مشابهتُهُم في احتفالاتهم بيوم ميلاد عيسى، والمبالغة في مدحه، حتى وقع ما وقع من هذا الذي نهانا عنه النبيُّ صَلَّى ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فجاء الجهال فقلَّدوهم في احتفالاتهم، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خيَّر نبيَّنا محمدًا - عليه الصلاة والسلام - بين أن يكون ملكًا رسولًا كـ (سليمان وداود عليهما السلام)، وبين أن يكون عبدًا لله ورسولًا، فاختار صَلَّى ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العبودية والرسالة، وقال بأبي هو وأمي: «**أجوعُ يومًا، وأشبع يومًا**»(١).

فهذه هي منزلتُهُ التي أنزله الله إيَّاها: العبوديَّة: فهو أكمل عباد الله توحيدًا وعبوديَّةً لله، والرسالة: فهو أفضل رُسُل الله، وهو أفضل أولي العزم عليه الصلاة والسلام، اللهم صلِّ على محمدٍ، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد.

مرَّ علينا حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّٰهُ عَنْهُ: أن النبيَّ صَلَّى ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تطروني كما أطرت النَّصارى ابن مريم، إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد الله ورسوله**»، أخرجاه في «الصحيحين».

ففي هذا الحديث سدَّ النبيُّ صَلَّى ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب الغلو فيه بإطرائه، والمبالغة في

---

(١) أخرجه الترمذي عقب حديث (٢٣٤٧)، من حديث أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّٰهُ عَنْهُ، وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي (٤٠٨).



مدحه والثناء عليه، كما وقع في مثله من قبلنا: النصارى في المسيح ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، واليهود قبلهم في عزير، حيث بَالَغوا في مدحهما حتى نسبوهما أبناءً لله عَزَّ وَجَلَّ، وقد كذَّبهم ربِّي، وفضحهم في آية (التوبة) في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ۝٣٠﴾ [التوبة: ٣٠].

قال - عليه الصلاة والسلام - بعدما نَهَى وأتى بالبديل، نَهَى عن الغلوِّ فيه بالإطراء، وأتى بالبديل، فقال: «**لا تطروني كما أطرت النَّصارى ابن مريم، إنَّما أنا عبدٌ، فقولوا**...»، فالبديل أن نقول: إنَّه عبد الله ورسول الله.

والله جل وعلا قد شرَّف نبيَّنا محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوَصْف العبوديَّة في أشرف المقامات، بل شرَّفه بوصف الرسالة في خطابه، فلن تجدوا في كلام الله القرآن الكريم أن الله خَاطَب نبيَّنا باسمه المجرد أبدًا، إنَّما يخاطبه بوظيفته، وهي النُّبوة والرسالة، ففي سورة (المائدة): ﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾ [المائدة: ٦٧]، وفي أوَّل سورة (التحريم): بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ﴾ [التحريم: ١].

فخَاطَبَه الله جل وعلا بوظيفتِهِ، وهي الرِّسالة والنُّبوة التي اختصَّها الله بها، وشرَّفه بها، ولن تجدوا في القرآن كلِّه مخاطبة ربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بخليله مُحمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باسمه المجرَّد، إنَّما ذكر اسمه - عليه الصلاة والسلام - مجردًا في سياق الخبر، لا في سياق الخطاب، ففي قوله جلَّ وعلا: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ﴾ [الصف: ٦]، هذا باب خبر، وفي آخر (الأحزاب): ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ

أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وفي آخر (الفتح): ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

ففي هذه المواضع يأتي ذِكْرُهُ - عليه الصلاة والسلام - باسمِهِ في مقام الخبر، أما في الخطاب المباشر له، فيُخَاطبه الله بوظيفته ومهمته: النُّبوة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأحزاف: ٥٩]، أو الرسالة: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقد شرَّف الله نبيَّنا محمدًا ﷺ بوصف العبوديَّة في أشرف المقامات، لا يخاطبه باسمِهِ المجرَّد، وإنَّما يشرفه بوصف العبوديَّة:

- ففي مقام الدعوة إلى الله وهو أشرف المقامات، قال جل وعلا في آية سورة (الجن): ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا ١٩﴾ [الجن: ١٩]، فهذا تشريفٌ بوصف العبودية في مقام الدعوة.

- مقامٌ ثانٍ: وهو مقام التنزيل، يُشرِّف الله نبيَّنا بوصف العبودية في مقام التنزيل في غير ما آيةٍ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ١﴾ [الفرقان: ١]، ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ١﴾ [الكهف: ١] في أول سورة (الكهف)، ففي مقام التنزيل يشرف الله نبيَّنا بوصف العبوديَّة.

- مقامٌ ثالثٌ: وهو مقام التحدِّي، لمَّا تحدَّى الله العرب والعجم، بل تحدَّى الإنس والجن، تحدَّى جميع المكلفين أن يأتوا بمثل هذا القرآن، وأن يعارضوه لمَّا زعموا أنه شعرٌ، وأنه كهانةٌ، وأنه جنونٌ، وأنه أساطير الأولين، كذَّبهم ربِّي جلَّ وعلا، فقال: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ

﴿بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، الآية في أوائل (البقرة)، في مقام التحدِّي شرَّف الله نبيَّنا بوصف العبودية.

- مقامٌ رابع: شرَّف الله فيه محمدًا ﷺ بوصف العبوديَّة، وهو مقام الإسراء والمعراج، تلكم الآية التي أبانت فضل نبيِّنا وشرفه، ليس فقط على الأنبياء، وإنما مقامه عند الله جل وعلا حتى تعدَّى وتجاوز في شرفه مقام جبرائيل سيِّد الملائكة عليهم جميعًا أفضل صلاةٍ، وأزكى سلامٍ، فقال الله جل وعلا في مفتتح سورة (الإسراء) في ذِكْرِ هذه الآية: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

- وثمَّة مقامٌ خامسٌ: وهو مقام الشَّفاعة العظمى يوم القيامة، يوم يتأخَّر عنها كلُّ أنبياء الله ورسله، ولا يتكلَّم في ذلك الموقف إلَّا الأنبياء والمرسلون عليهم الصلاة والسلام، فإنَّ الناس يأتون أولًا آدم، ثم نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى - عليهم الصلاة والسلام - ليشفعوا إلى الله ليجيء لفصل القضاء، فيتأخَّر عنها هؤلاء الأنبياء والرسل، ويشير عيسى بقوله: «**اذهبوا إلى مُحمَّدٍ عَبْدٍ غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه**»، فوَصَفه الله في هذا المقام بكلام رسوله عيسى عليه السلام بأنه عبدٌ غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه، فيأتون نبينا عليه الصلاة والسلام، فيشفع إلى الله ليجيء لفصل القضاء في المقام المحمود الذي يحمده عليه الأوائل والأواخر في مقام الشفاعة العظمى: «**إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد الله ورسوله**».

ثم قال الشيخ رحمه الله: «**قال رسول الله ﷺ: (إياكم والغلو؛ فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو)**» [1].

(١) أخرجه النسائي (٣٠٥٧)، وابن ماجه (٣٠٢٩)، وأحمد (١٨٥١)، وابن حبان (٣٨٧١)، =

هذا الحديث سبق التَّنويه عنه، وهو حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه وعن أبيه، ابن عمِّ النبي عليه الصلاة والسلام، فإن نبيَّنا ﷺ دفع في حجته (حجَّة الوداع) عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مع ضَعَفَة أهله بعد هزيعٍ من الليل في ليل المزدلفة، فلمَّا أقبل ﷺ إلى منى، قادمًا من المزدلفة بعد ما أسفر جدًّا، وافاه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الطريق قريبًا من الجمرات، فأمر - عليه الصلاة والسلام - عبد الله بن عباس، فقال: «**هَلُمَّ الْقُطْ لي**»، فلقط له حصيات هُنَّ حصى الخذف؛ أي: كالحصاة التي يخذف بها الإنسان صاحبه ليُنبِّهه، لا ليُوجِعه ويؤلمه، فلَقَط له سبع حصيات، ولم يلقط ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للنبي ﷺ سبعين حصاةً، حيث إنَّه متأخر، وإنما لقط له سبع حصيات التي سيرميها ذلك اليوم (يوم النحر) في رمي جمرة العقبة.

فلمَّا وضع ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذه الحصيات السبع في يده الشريفة ﷺ، صار يُقلِّلها بيده (أي: يرفعها)، يريها الناس، ثم قال: «**نعم، بأمثال هؤلاء فَارْمُوا، وإياكم والغلوَّ في الدين، فإنما هلك مَنْ كان قبلكم بالغلو في الدين**»[1].

فقوله: «إياكم»، اسم فِعْل أمرٍ يفيد النهي والتحذير والتهويل والتشديد من هذا المُحذَّر عنه، وهو الغلوُّ، و(الغلوُّ) في قوله: «إياكم والغلو»، منصوبٌ على التحذير بفعل محذوف تقديره: احذروا الغلوَّ، «**فإنما هلك مَنْ كان قبلكم بالغلوِّ في الدين**»، وهذا مثال على هذا الغلوِّ الذي نَهانا النبيُّ ﷺ عنه أنه هو سبب هلاك مَنْ قبلنا.

وقد صدق وبرَّ عليه الصلاة والسلام، فإنَّ أول شركٍ وقَع في بني آدم

= وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيح سنن ابن ماجه (٢٤٥٥).

(١) سبق تخريجه.



إنَّما وقع بسبب الغلوِّ في هؤلاء الصالحين، ففي «صحيح البخاري» من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال في قول الله جل وعلا: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾: هؤلاء رجالٌ صالحون كانوا في قوم نوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فماتوا في وقتٍ مقاربٍ، فوجد عليهم قومهم وجدًا عظيمًا، أي: حزنوا حزنًا كبيرًا، فجاء الشيطان، فقال: صوِّروا لهم صورًا، وانصبوها في مجالسكم، فإذا رأيتموهم، ذكرتم ما كانوا فيه من العبادة، فنشدتم عليه، فذهب ذلك الجيل، وفَعَلوا ما أوْصَاهم به الشيطان، فنصبوا أصنامًا وصورًا وتماثيل لهؤلاء الصالحين الخمسة، فجاء جيلٌ بعد ذلك، ونُسِيَ العلم، فقال الشيطان لهم: إنَّ آباءكم وأسلافكم لم ينصبوا هذه التماثيل والصور إلا أنَّهم كانوا يستشفعون بها إلى الله، ويسألون الله بها، ويستغيثون الله بها، ووقع الشِّرك بأن جعلوها وسائط بينهم وبين الله، فبعث الله عَزَّ وَجَلَّ أوَّل رسله - عليهم الصلاة والسلام - نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ.

هذا هو الغلوُّ وما يجرُّه من البلاء العظيم، والخطر الجسيم على الناس في دينهم وعقائدهم؛ ولهذا حذَّرنا وبالَغ في تحذيرنا نبيُّنا وسيدنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الغلوِّ في الدين، ومن صوره: الغلوُّ في الصالحين، والغلوُّ في رسل الله، وغلوُّ اليهود في عزير، وغلوُّ النصارى في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، حتى زعموا أنهما أبناء لله.

وكذلك ما يقع من الغلوِّ في هذه الأمة في نبيِّنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن ذلك: ما يقول به بعضُ طوائف البدعة الشنيعة: أنَّ محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُلِقَ من نورٍ، فيُخْرِجون عنه صفة الآدميَّة والبشريَّة، وهذا غلوٌّ يُفْضي إلى رفعه عن منزلته، ثم يأتي بعد ذلك الشرك به مع الله في دعائه، والاستغاثة به، وسؤاله المددَ من دون الله، وهو عين ما وقع به المشركون الأوائل، والمشركون الأواخر.

يقول الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولمسلمٍ عن ابن مسعود** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **أن رسول الله** ﷺ **قال**: «**هلك المتنطعون، هلك المتنطعون، هلك المتنطعون**»، قالها ثلاثًا[1].

وهذا اهتمام منهُ - عليه الصلاة والسلام - في هذا الأمر، حتى كرره على الناس ثلاثًا ليعقلوه ويحفظوه ويفهموه.

والتنطُّع:

- يكون بالألفاظ والكلمات.

- ويكون بالسؤال عمَّا لا حاجة إلى الإنسان فيه.

- ويكون التنطُّع - ثالثًا - في العبادة بأن يزيد على نفسه ما لا يستطيع.

- ويكون التنطُّع أيضًا بالإتيان بأشياء لا تفيد، ولا يحتاجها الناس، فكلُّ هذا تنطُّع وتكلُّف.

- ومن التنطُّع أيضًا: جدال العلماء، وإظهار علمِهِ عند غيره، فهذا نوعٌ من التكلُّف والتنطُّع الذي يؤدي بصاحبه إلى الهلكة، ولا هلكة أشنع.

- ولا هلَكة أفظع من الهلكة في الدين، والتي منها ومن صورها الشهيرة الذائعة: الغلوُّ الذي هو تنطع وهلكة.

وهذا الباب ترجمه شيخ الإسلام بقوله: «**باب ما جاء أنَّ سبب كفر بني آدم، وتركهم دينهم، هو الغلو في الصَّالحين**».

وقد ظهر فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لنا جليًّا في هذه الترجمة، وهذا التبويب.

وظهر فقهه - ثانيًا - في حُسْن اختياره للآيات، فاختار فيه آية سورة (النساء): ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وظهر فقهه - ثالثًا - في ذكر آية سورة (نوح): ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ﴾، وما ذكره ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وظهر فقهه - رابعًا - في حُسْن اختيار الأحاديث، فذكر في هذا الباب ثلاثة أحاديث:

١- حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المخرَّج في «الصحيحين» أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد الله ورسوله**».

٢- في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إيَّاكم والغلوَّ، فإنَّما أهلك مَنْ كان قبلكم الغلو**»، وهو حديث رواه أبو داود، ورواه الإمام أحمد، ورواه ابن ماجه، والحاكم وابن حبان، وصححوه.

٣- ثم ذكر حديث ابن مسعود في «صحيح مسلم»، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هلك المتنطعون، هلك المتنطعون، هلك المتنطعون**»[(١)].

ومن فقه الشيخ - خامسًا - أنَّه ترجم على هذا الباب بعشرين مسألةً، وهكذا في فقه الشيخ أنه يُنوِّع ذِكْرَ المسائل الدالَّة على فوائد هذا الباب، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فيه مسائل**».

فذكر فيها عشرين مسألةً.

«**الأولى: أنَّ مَنْ فهم هذا الباب وبابين بعده، تبيَّن له غربة الإسلام، ورأى من قدرة الله وتقليبه للقلوب العجب**».

ولله درُّ الشيخ على هذه المسألة، قال: «إن مَن فهم هذا الباب»، المترجم عليه بقوله: [باب ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلوُّ في

(١) تقدم قريبًا.



الصالحين]، وفَهِمَ البابين بعده في الباب العشرين: [باب ما جاء في التغليظ على مَنْ عَبَد الله عند قبر رجل صالح، فكيف إذا عَبَده]، وفي الباب الحادي والعشرين: [باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تُعبَد من دون الله].

فيقول الشيخ: «إنَّ من فَهِمَ هذا الباب»؛ إذ العبرة في العلم بفهمه، لا بمجرد حفظه، وإنَّما بفهمه الفَهْم الذي يستدعي العمل والاعتقاد.

«إن مَن فَهِمَ هذا الباب وبابين بعده، تبيَّن له غربة الإسلام في هذا الزمان»، أي: في زمان الشيخ، بل وما قبله، بل وما بعده، «ورأى من قدرة الله»، أي: ما قضاه وقدَّره، «وتقليبه للقلوب العجب»، كيف أنه ذهب فئامٌ كثيرة من هؤلاء الناس، فظنوا أن الغلوَّ في الصالحين هو الدين الذي أُمِرُوا به، والذي رغبوا فيه، فإذا أنكر عليهم منكرٌ، أو نَازَعهم منازعٌ، اتَّهموه بالتُّهم الباطلة والشنيعة: أنه يبغض الصالحين، ويكره الأنبياء، ولا يحبهم؛ لأنه نَهَى الناس عن الغلوِّ فيهم، ورفعهم عن منازلهم التي أنزلهم الله إياها.

إي والله، صَدَق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنَّها غربةٌ، ويا لها من غربةٍ، وقد صدق نبيُّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبرَّ لمَّا قال كما في «صحيح مسلم»: «**بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ، فطوبى للغرباء**»[(١)][(٢)].

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة الثانية، فقال: «**الثانية: معرفة أول شِرْكٍ حَدَث في الأرض: أنَّه بشبهة الصالحين**».

(١) أخرجه مسلم وابن ماجه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود. وقد شرحه الحافظ ابن رجب شرحًا نفيسًا سماه «كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة» طبع مرارًا.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهو شركُ قوم نوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فإنَّه أوَّل شركٍ وقَع في هذه الأرض، حيث كان بين نوحٍ وبين آدم - عليهما السلام - عشرة قرون كلُّهم على الإسلام على التوحيد، كما قاله حَبْر هذه الأمة، وترجمان القرآن الصحابي الجليل الفقيه عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورواه عنه البخاري.

فأولُ شِرْكٍ وقَع في بني آدم إنما كان بشبهة الصالحين، أي: من جهة الغلوِّ فيهم، ورفعهم بالمدح والثناء والإطراء عن منازلهم التي أنزلهم الله إيَّاها.

ثم ذكر الشيخ المسألة الثالثة: «**أول شيءٍ غير به دين الأنبياء، وما سبب ذلك؟ مع معرفة أن الله أرسلهم**».

فإنَّ أول ما غير به دين الأنبياء هو الغلوُّ في الصالحين، مع أن الله بعث الأنبياء لتوحيده، وبعثهم لإفراده وحده بالعبادة دونما شريكٍ، كما قال جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال جل وعلا في أول سورة (الأنبياء): ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

فإذا عُلِمَ ذلك، فإنَّ أول ما غُيِّر به دين الأنبياء من التوحيد إلى الشرك إنما كان بهذا الغلوِّ، وما سبب ذلك، وهو الغلوُّ برفع هؤلاء عن منازلهم، مع معرفة هؤلاء أنَّ الله هو الذي أرسل الرسل، فكيف يُغلَى بهم؟!!

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة الرابعة، فقال: «**قبول البدع، مع كون الشرائع والفِطَر تردُّها**».



ويا الله! ما أفقه الشيخ على هذه المسألة، قبول النفوس للبدع، مع أنَّ الشرائع الإلهيَّة الصحيحة والفِطَر السويَّة ترد هذه البدع، وتمقتها، وتعيبها، وتنكرها، لكن النُّفوس مع قلَّة العلم، أو مع إلف الجهل والعوائب تَقْبل هذه البدع وتستمرئها، وربَّما صار نَقْلها عنها من أشدِّ الأمور.

قال الشيخ في المسألة الخامسة: «**الخامسة: أنَّ سبب ذلك كله**»، أي: الشِّرك، وتغيير دين الأنبياء، وقبول البدع.

«**أن سبب ذلك كله: مَزْج الحق بالباطل:**

فالأول: محبة الصالحين.

والثاني: فعل أناسٍ من أهل العلم شيئًا أرادوا به خيرًا، فظنَّ مَنْ بعدهم أنهم أرادوا به غيره».

هذا المَزْج بين الحق والباطل هي الطريقة التي يُلبِّس بها الشيطان - بل شياطين الجن وإخوانهم من شياطين الإنس - على الناس لاستمراء عوائدهم الباطلة، وما اعتادوه من الشِّرك والبدعة.

فالأوَّل في سبب الغربة وحصول الشرك: الغلوُّ في محبَّة الصالحين حتى رُفِعُوا عن منازلهم.

والثاني في قبول البدع واستمرائها: هو الدعوة إليها، والمنافحة عنها، مع أنَّ الشرائع الإلهيَّة الحقَّة تبطلها، والفطر السويَّة تردُّها، فقد فعل أناسٌ من أهل العلم شيئًا أرادوا به خيرًا، وقد يكون هؤلاء العلماء الذين وقعوا في هذه البدع أو الأخطاء معذورين في أنفسهم بإرادتهم الخير، وإرادتهم الحق، لكنَّهم لم يتوصَّلوا إليه، ولم

يفعلوه، وإنَّما الشأن فيمَن جاء بعدهم مُقلِّدًا لهم تقليدًا أعمى، متعصبًا لأقوالهم، مُقدِّمًا لها على الحق، وعلى قول الله، وقول رسوله ﷺ، وقول الصحابة والتابعين الذي فيه ردُّ الباطل.

قال الشيخ: «فظن مَنْ بعدهم أنَّهم أرادوا به غيره»، أي: غير ما أراده أولئك العلماء، وهم أناسٌ من أهل العلم، ممَّا أرادوا به خيرًا.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة السادسة، قال: «**تفسير الآية التي في سورة (نوح)**».

يشير إلى قول الله جل وعلا: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ٢٣﴾.

وتَفْسيرها بالمنهج الصحيح المتلقَّى عن سلف الأمَّة الصَّالحين، فإنَّ القرآن يُفسَّر بالقرآن، ويُفسَّر - ثانيًا - بحديث النبي ﷺ أصدق البيان، ويُفسَّر - ثالثًا - بما فسَّر به علماء الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

قال الشيخ مقررًا في هذا المنهج: قال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في هذه الآية: «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوحٍ، فلمَّا هلكوا، أوحى الشيطان إلى قومهم أن ينصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابًا، وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تُعبَد - أي: في ذلك الجيل - حتى إذا هلك أولئك، ونُسِيَ العلم، عُبِدَتْ».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السابعة: جبلَّة الآدمي في كون الحقِّ ينقص في قلبه، والباطل يزيد**».

الجبلَّة هي الطبيعة والخِلْقة، فالإنسانُ مجبولٌ على أن الحقَّ ينقص في قلبه، وفي خاطره، وفي نفسه، وأنَّ الباطل يزيد إلا مَن رحمهم الله جل وعلا، فأنزل على قلوبهم السكينة، وزاد في إيمان قلوبهم، فلا يزال يزداد ولا ينقص.

أمَّا من دونهم، فإنَّ الأمر الجبلِّي أن الحقَّ يضعف وينقص حتى يقرب إلى الكفر، أو يوقع بالكفر، وأنَّ الباطل يزداد ويكثر إلى أن يزيل الحق كله أو بعضه، كما قال جل وعلا في مثل ذلك: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

ثم ذكر الشيخ المجدد المسألة الثامنة، قال: «**فيه شاهدٌ لما نقل عن السلف أنَّ البدع سبب الكفر**».

هذه الجملة ممَّا استفاضت عن السلف رحمهم الله في التشنيع، وتفظيع البدع في كونها بريدَ الكفر، ففي هذا الحديث (حديث ابن عباس) في تفسير آية سورة (نوح)، شاهدٌ ودليلٌ لِمَا نُقِلَ عن السلف أنَّ البدع سبب الكفر، فإنَّ سبب كُفْر بني آدم هذه البدعة في غُلوِّهم في الصالحين، وفي تصوير صُوَرهم، وفي نصبها في مجالسهم وأنديتهم، وفي اتِّخاذها وسطاء بينهم وبين الله، هذه البدع هي التي بذرت الكفرَ بالشرك به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أول شركٍ وقع في بني آدم.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة التاسعة، فقال: «**التاسعة: معرفة الشيطان بما تؤول إليه البدعة، ولو حَسُن قصد الفاعل**».

أَخَذ الشيطان العهد أن يُضلَّ بني آدم، وطلب من ربه أن يُنْظره ويؤخره،



فاستجاب الله جل وعلا له بالإنظار والتأخير، فحسد آدم، وحسد بنيه أن يكونوا مُوحِّدين طائعين لله، وأراد الشيطان - أعاذنا الله وإياكم منه - أن يكون بنو آدم معه في نار جهنم، فأنظره الله لذلك.

فالشيطان كما قال الشيخ: «معرفة الشيطان بما تؤول إليه البدعة»، هو الَّذي قذفها في قلوبهم لما وجد حزنهم ووجدهم على فَقْد هؤلاء الصالحين، قال: «صوروا لهم صورًا»، وهي التماثيل والمنحوتات والأصنام، «وانصبوها في مجالسهم الَّتي كانوا يجلسونها»، استغلَّ عاطفة حبِّهم لهؤلاء الصالحين، ففعلوا ذلك، فذهب ذلك الجيل، وجاء جيلٌ بعده والشيطان - أعاذنا الله وإياكم - يطبخ من هؤلاء على نارٍ هادئة، يريد أن يتوصَّل بهذه البدعة إلى إيقاع الشرك، فلما جاء جيلٌ آخر، أوحى الشيطان إليهم أن آباءكم وأسلافكم لم ينصبوا هذه الصور والأصنام والتماثيل في هذه المجالس إلا أنهم كانوا يستشفعون بها إلى الله، فأتاهم من باب حبِّهم لهؤلاء، فوقع الشرك.

ولهذا، لا يصير الشيء حقًّا ولو حَسُن قصد الفاعل، فإنَّ هؤلاء الفاعلين من قوم نوحٍ ما فعلوا هذا الأمر إلا ليزدادوا عبادةً، ويتذكَّروا ما كان عليه أولئك الصالحون، فينشطوا في العبادة.

فالبدعة لا يُبـرِّرها حُسْنُ الغاية، وسلامة القصد، فديننا ليس فيه أنَّ الغاية تُبـرِّر الوسيلة، فلم يُشْرع من ديننا إلا ما شرعه الله ورسوله، أما أن نُحْدث أقوالًا وأفعالًا وأحوالًا وابتداعات في الدين بزعم أن القصد حَسنٌ، فهذا من أعظم ما يناقض الدين ويبطله ويزيله.



ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة العاشرة: معرفة القاعدة الكليَّة، وهي النهي عن الغلوِّ، ومعرفة ما يؤول إليه**».

هذه القاعدة الكليَّة دلَّت على فقهِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفَهْم الإجمالي، فإنَّ القاعدة الكليَّة المستفادة من هذا الباب [باب ما جاء أنَّ سبب كفر بني آدم، وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين]، وكذلك البابين بعده: [باب ما جاء من التغليظ فيمن عَبَدَ الله عند قبر رجل صالح، فكيف إذا عَبَده؟]، وكذلك في الباب الذي بعده، وهو الحادي والعشرون [باب ما جاء أن الغلوَّ في قبور الصالحين يُصيِّرها أوثانًا تُعْبد من دون الله].

هذه الأبواب الثلاثة وما اشتملت عليه من الآيات القرآنية الكريمة، ومن الأحاديث النبويَّة الشريفة، وأقوال أهل العلم بدءًا من الصحابة فمَنْ بعدهم أنها تدلُّ على قاعدة كليَّة، ألا وهي: النهي عن الغلوِّ، وهو الزيادة؛ سواء بالمدح وهو الإطراء، أو بالقول أو بالفعل، ومعرفة ما تؤول إليه (أي: هذه القاعدة) في النَّهي عن الغلوِّ أنها تعود إلى إبطال الدين، وإلى تسويغ الشرك بربِّ العالمين، وتبريره، والدفاع عنه، حتى تنطمس رسوم هذا الدين، وتختفي معالمه، ويظهر من ضدِّ ذلك الدين الباطل الذي لا يرتضيه ربُّنا، وإنما ترتضيه شياطين الإنس والجن.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**المسألة الحادية عشرة: مضرَّة العكوف على القبر لأجل عملٍ صالحٍ**».

نعم، ضررُهُ هو الغلوُّ في صاحب القبر، ورفعه عن منزلته، والمبالغة في

مدحه وشأنه إلى أن ينتهي ذلك إلى أن يُتَّخذ مع الله في الدعوة، وفي اللُّجأ، وفي اللِّياذة، وفي النذر، وفي الذبح، إلى أن يُصيَّر صاحب هذا القبر شريكًا مع الله.

فمضرَّة العكوف على القبر لأجل عملٍ صالحٍ هي في هذا الغلوِّ في الدين، فإن قوم نوحٍ عليه السلام عكَفوا على قبور أولئك الصالحين الخمسة، ونصبوا التماثيل والأصنام والصور على مجالسهم، فكان من ذلك أنَّهم أشركوهم مع الله، مع أنَّ أول فِعْلهم ليعملوا صالحًا، فيزهدوا في الدنيا، ويُقْبلوا على الآخرة، ويتذكروا ما كان عليه أولئك الصالحون الخمسة من العبادة، فيصنعوا فِعْلهم، ويتأسَّوا بهم، فيا لله! ما أشبه الليلة بالبارحة، وما أشبه آخر الزمان بأوَّله، والموفَّق مَنْ وفَّقه الله، والمستبصر مَن بصَّره الله، اللهم يا ربنا رحماك، والثبات على دينك، وعلى توحيدك.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله المسألة الثانية عشرة، قال: «**معرفة النهي عن التماثيل، والحكمة في إزالتها**».

فالنهي عن التماثيل وهي الصور بأشكالها وأصنافها، سُمِّيتْ تُحَفًا، وسُمِّيت أصنامًا، وسُمِّيت تماثيل، بأي اسم سُمِّيت، فإن النهي عنها إنما هو لحفظِ الدين وسلامة العقيدة، والحكمةُ في إزالتها أنَّ بإزالة هذه الأصنام والتصاوير والتماثيل يسلم دينك أيها المؤمن.

فأوَّل ما يفعله المُصوِّرون للتماثيل والصور في نحتها وتشكيلها ورسمها أنَّه يحصل عنده إعجابٌ بهذا المرسوم، وبهذا الرسم، ثم يتطوَّر ذلك في أهل زمانه في بعضهم، في مزيد الإعجاب، ثم تعظم هذه الصور والتماثيل، فتُرْفع



ويُشَاد بها، وتنصب في الميادين، فتتعلَّق بها النفوس، ثم يذهب ذلك الجيل، ويأتي جيلٌ آخر، فيزداد تعظيمًا لها إلى أن تكون من أعظم أسباب الشرك بالله في أن تُتَّخذ مع الله جل وعلا آلهةً ومعبودات ووسائط.

(اللَّات)، هذا الصَّنم الَّذي هو من أعظم أصنام العرب، كان رجلًا صالحًا في نفسه، يلتُّ السَّويق، فيطعمه الحجاج (حجاج بيت الله)، فمات، فعكَف المبتدعة الغلاة على قبره، وتطوَّر الأمر إلى أن نصبوا على قبره نصبًا، وتطوَّر الأمر إلى أن صوَّروا له صورةً وتمثالًا، فجعلوها على قبره إلى أن صار صنمًا يُقْصد ويُصْمَد له، ويُدعَى ويُسْتغاث به من دون الله، أي إنَّه وسيلة وواسطة إلى الله جل وعلا.

وقُلْ مثل ذلك في العُزَّى ومناة، وفي سائر المعبودات: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠﴾، والشركُ فيها شركُ الوسائط الذي يغلو به صاحبه إلى أن يصل إلى شِرْكِ الغايات والتأثير، قال الله جل وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «والحكمة في إزالتها»، ففي «صحيح مسلم»: من حديث أبي الهياج الأسدي قال: قال لي عليٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ألَا أبعثكَ على ما بعثني عليه النبيُّ ﷺ؟ قلتُ: بلى. قال: لا تدع صورةً إلا طمستها»[1]، في رواية: «تمثالًا إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته»[2].

ولمَّا فَتحَ النبيُّ ﷺ مكَّة، كسَّر الأصنام وأزالها، وكان حول الكعبة ثلاثمائة وستون صنمًا، وأرسل أصحابه الصناديد الميامين إلى الأطراف:

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩)، من حديث أبي الهياج الأسدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٩)، من حديث أبي الهياج الأسدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(جريرًا، وخالد بن الوليد، وغيرهما) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يكسرون تلك الأصنام، فكسَّر جريرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومَنْ معه من الصحابة ذي الخَلَصة، وكسَّر خالد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذلك، والمغيرة كسَّر الصنم الذي على اللات؛ لأنَّ في إزالتها حسمًا لمادَّة الشرك، وسدًّا لذرائعه ووسائله، وبعثًا للناس على التوحيد، فنسأل الله جل وعلا بأسمائه وصفاته أن يعزَّ دينه، وأن ينصر أولياءه، وأن يبارك في هذه الدولة: الدولة السعودية التي من منهجها ومن مكارمها الدعوة إلى توحيد الله، والتحذير من أسباب الشرك الظاهرة والباطنة، فنسأل الله أن يزيدهم عزًّا وتوفيقًا ونصرةً لدينه، وإعلاءً لتوحيد ربِّنا جل وعلا، وإبطالًا للشرك والبدعة وأهلهما، إنه جل وعلا أكرم مسؤول.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثالثة عشرة: معرفة شأن هذه القصَّة، وشدَّة الحاجة إليها مع الغفلة عنها**».

وهي قصَّة الشِّرك في ظهوره، وانطماس معالم التوحيد في أول ما حصل في بني آدم في قول الله جل وعلا: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ٢٣﴾، وشأن هذه القصة: لمَّا بذر الشيطان هذه البدعة الشيطانيَّة الخبيثة الَّتي أثمرت شركًا بالله بهؤلاء الصَّالحين مع الله، وشدَّة الحاجة إليها في معرفتها، والتفقُّه فيها وتدبُّرها؛ لئلَّا نقع فيما وقعوا فيه، ونَحْذر ما طرقوا إليه، مع الغفلة عنها عند مَنْ ينتسب إلى الإسلام، وحب الصالحين، وحب أولياء الله.

وقد صدق الشيخ - والله - وبرَّ، فإن أولئك المدعين حبًّا للأولياء والصالحين زادوا فيهم غلوًّا حتى عَبَدوهم، وصَرفوا لهم حقَّ الله في الدعوة



والعبادة والنذر والذبح والقرابين؛ ممَّا هو مشاهدٌ محسوسٌ في كثيرٍ من البقاع إلا ما رحم الله، وقليلٌ ما هم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المسألة الرابعة عشرة، قال: «**وهي أعجب وأعجب: قراءتهم إيَّاها في كُتُب التفسير والحديث، ومعرفتهم بمعنى الكلام، وكون الله حَالَ بينهم وبين قلوبهم، حتى اعتقدوا أنَّ فِعْل قوم نوحٍ أفضل العبادات، فاعتقدوا أنَّ ما نهى الله ورسوله عنه، فهو الكفر المبيح للدم والمال**».

يقول الشيخ في المسألة الرابعة عشرة: أنها أعجب وأعجب، يقرؤون قصة قوم نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في القرآن، ويُرَاجعون كلام أهل التفسير عليها، وكلام أهل الحديث، ويفهمون هذه القصة في وقوع الغلوِّ والشرك، ومع ذلك يقعون فيما وقعوا فيه.

«حتَّى اعتقدوا أنَّ فِعْلَ قوم نوحٍ من أفضل العبادات»، يُبرِّرون لأنفسهم، فقد شيَّدوا الأضرحة والمقامات والقباب والمزارات على قبور مَنْ يُعْتقد فيهم الصلاح، فصرفوا قلوب الناس إليها، قلوب المساكين والضعفاء والجهال بأن هذا القبر والمقام والضريح هو الذي ينفع في قضاء الحاجة، في ردِّ الغائب، وتحقيق السُّؤل، وشفاء المريض، ووهب المال والدنيا والولد، إلى أن وقع المتأخِّرون في جنس ما وقع فيه المتقدِّمون، واعتقدوا أنَّ ما نَهَى الله عنه، ونَهَى عنه رسوله من الغلوِّ وأسبابه وذرائعه أنَّه هو الكفر المبيح للدم والمال بإيقاعه الشِّرك، فإن الشرك الأكبر يبيح الدم والمال، كما قال النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث المُخرَّج عنه في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة وابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**أُمِرتُ أن أقاتل الناس حتَّى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنِّي رسول الله، فإذا فعلوا ذلك،**

عصموا منِّي دماءهم وأموالهم إلا بحقِّها، وحسابهم على الله ﷻ»[1].

فتَوْحيدُ الله والإيمان به يَعْصم الدم والمال، والشِّرك بالله والكفر يذهب بعصمة الدم، ويذهب عصمة المال، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة عشرة: التَّصريح بأنَّهم لم يريدوا إلا الشفاعة**»، فالَّذين غلَوا في قوم نوحٍ أولئك الصالحين الخمسة ومَن بعدهم ممَّن غلا في الأنبياء والمرسلين، أو غلَوا في الصالحين والأولياء، قَصدُهُم بهذا أن تنالهم شفاعة هؤلاء الذين غلَوا فيهم، وطلبُ الشفاعة بأن يكونوا شفعاء إلى الله، فلم يعتقدوا فيهم النفع والضر والخلق والملك، وإنما قالوا: هؤلاء وسائط وصالحون، لهُم عند الله قدرٌ، ولهم عند الله جاهٌ، فنَحْن ندعوهم ليكونوا وسطاء بيننا وبين الله.

وربِّي جل وعلا قطع الوسائط بينه وبين خلقه في العبادات، وإنَّما جعل الوسائط بينه وبين المُكلَّفين في إبلاغهم دين الله، وهم الرُّسل من الملائكة، أو من الإنس عليهم جميعًا الصلاة والسلام، ولهذا قال جل وعلا في أعظم مقامات العبادة، وأشهر مظاهرها وهو الدُّعاء: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البقرة: ١٨٦].

لو كان مشروعًا لَقَال: ادعوا وليِّي فلان، ورسولي فلان، وهو يبلغني دعوتكم وحاجتكم وطلبتكم! ولكنه قطع ذلك كلَّه ليدعوه الداعي بنفسه،

(١) أخرجه البخاري (١٤٠٠، ١٤٥٧، ٦٩٢٤)، ومسلم (٢٠)، من حديث أبي هريرة وابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.



ويتعلَّق الله جل وعلا بقلبه وقصده، ولا يَلْتفت إلى غيره: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السادسة عشرة: ظنهم أنَّ العلماء الذين صوَّروا الصور أرادوا ذلك**».

ظنَّ الناس أنَّ أولئك الصالحين في قوم نوحٍ لمَّا صوَّروا هذه التصاوير، وهذه التماثيل، ونَصَبوها في المجالس، أرادوا أن تُعبَد، وأن تكون شفعاء بينهم وبين الله، وما فعل ذلك الجيل الأول في هؤلاء الصالحين الخمسة لأجل هذا، إنما فَعَلوها لأجل أنهم إذا نظروا إلى هذه التصاوير والتماثيل، تذكَّروا أهلها وما كانوا عليه من العبادة والاجتهاد، ففَعَلوا فِعْلَهم، ولكن الشيطان قَلَب هذا الظنَّ إلى جيلٍ آخر لمَّا نُسِيَ العلم بأنَّ آباءكم ما أقاموا هذه التصاوير والتماثيل ونصبوها ونشروها وأذاعوها ورفعوها إلا لتُدْعى من دون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة السابعة عشرة: «**البيان العظيم في قوله** ﷺ: **(لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم)، فصلواتُ الله وسلامُهُ على مَنْ بلَّغ البلاغ المبين**».

إي والله، إنَّ في هذه الجملة المختصرة الوجيزة لدلالاتٍ عظيمة، وفيها تحقيقٌ لما خصَّ الله به محمدًا ﷺ من إعطائه جوامع الكلم، فيتكلَّم باللفظ الموجز المختصر الوجيز المشتمل على البيان العظيم، والمعنى الجليل.

فقال الشيخ: «البيان العظيم في قوله: **(لا تطروني كما أطرت النصارى**



ابن مريم»، وهذا البيان بنَهْيه عن الإطراء، والإطراءُ هو المبالغةُ في المدح، ومجاوزة الحد المعتبر، والحد الشرعي فيه، فإنَّ النصارى بالَغوا في مدح عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأطروه حتى جعلوه ابنًا لله، فنسبوا لله النقيصة (الولد)، ورفعوا عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عن منزلته من كونه عبدًا لله وكلمته ألقاها إلى مريم وروحًا منه، ورسولًا من رسل الله عليهم الصلاة والسلام، فرَفَعوه إلى أنْ جعلوه ابنًا لله، تعالى ربِّي عمَّا يقولون علوًّا عظيمًا.

قال الشيخ: «فصلوات الله وسلامه على من بلَّغ البلاغ المبين»، وهو نبيُّنا وسيِّدنا محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، وفيما نصح أُمَّته: «**لا تطروني كما أطرت النَّصارى ابن مريم**».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثامنة عشرة: نصيحته إيَّانا بهلاك المتنطعين**».

نَصَح لنا وهو البرُّ الشَّفوق الرحيم عليه الصلاة والسلام، وهو الذي بلَّغ البلاغ المبين، ألم يصفه ربِّي بقوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨]، اللهم صلِّ وسلم عليه.

نَصَحنا بقوله: «**هلك المتنطعون، هلك المتنطعون، هلك المتنطعون**»، هذه نصيحتُهُ لأمته؛ أولهم وآخرهم، إنسهم وجنهم، صغيرهم وكبيرهم، حرهم وعبدهم، نصيحته بهلاك المتنطعين، وهُمُ الَّذين تكلَّفوا وزادوا وابتدعوا، قالها - عليه الصلاة والسلام - ناصحًا لنا، وكرَّرها ثلاثًا؛ مبالغةً في التعليم، وتأكيدًا في الإبلاغ، حيث بلغ البلاغ المبين عليه الصلاة والسلام.

فالتكلُّف من الغلو، والتنطُّع من الغلو، ولهذا يؤدِّي بصاحبه للهلاك، ولا



هلاك أشنع وأفظع من هلاكٍ في عقيدة الإنسان في توحيد ربِّه وإيمانه به، هذا - والله - الهلاك الذي لا دواء معه، والعطب الذي لا سلامة فيه.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة التاسعة عشرة: فقال: «**التصريح بأنَّها لم تُعْبد حتى نُسِيَ العلم، ففيها بيان معرفة قَدْر وجوده، ومضرَّة فَقْده**».

التصريح في قول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في هؤلاء الصالحين الخمسة: أنَّهم أوحى إليهم الشيطان أنِ انصبوا صورهم وتماثيلهم في مجالسهم الَّتي كانوا يجلسون فيها، وسمَّوها بأسمائهم، ففعلوا ولم تُعْبَد في ذلك الجيل الأول؛ لأنَّ عندهم أثارة من عِلْمٍ، ولأنَّهم أتاهم الشيطان ببِدْعةٍ دَرَجتْ إلى نفوسهم ليتذكَّروا ما كان عليه أولئك المعظَّمون في قلوبهم من هؤلاء الصالحين الخمسة.

فلمَّا ذهب العلم، قال: «حتَّى إذا هلك أولئك»، يعني: مات أُولئكَ الأوائل الذين نصبوا هذه الأنصاب، «ونُسِيَ العلم، عُبِدَتْ»، والعلمُ هو علمُ التوحيد، علمُ الإيمان، علمُ إفراد الله جل وعلا بحقِّه، وألَّا يشرك معه غيره.

«ففيها بيان معرفة قَدْر وجوده»، أي: العلم، وفضل علم التوحيد، وعلم الدين، «ومضرَّة فَقْده»، فإن مضرة فَقْد العلم (علم التوحيد) يورث صاحبه الشرك، وهو يظنُّ في نفسه أنه يُحْسن عمله، وهذا ذكره ربِّي جل وعلا مقررًا له في أوائل سورة (فاطر): ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ٨﴾ [فاطر: ٨]، كيف زُيِّن لهذا الباطل، وكُرِهَ له الحق؟ إنَّه بثمرة فَقْد العلم، وبثمرة عدم وجوده، ففيها بيان معرفة قدر وجود العلم، وأنه مانعٌ لمَن



استمسك به عن الزيغ والهلكة، مانعٌ عن أعظم ما نَهَى الله عنه وهو الشرك، ومحققٌ لأعظم ما أَمَرَ الله به، وهو التوحيد.

قال: «ومضرَّة فَقْده»، أي: فَقْد العلم، وهو العلم بالوحي، والعلم بالتوحيد، والعلم بالشرك، وأنَّ فَقْد العلم به سببٌ للهلكة في وقوع المكلَّف في أعظم ذنبٍ نَهَى الله عنه، وهو الشِّرك بالله، أو في وسائله من البدع والأهواء والخرافات.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة العشرين، فقال: «**العشرون: أنَّ سبب فَقْد العلم موت العلماء**».

واستنبطها الشيخ من قول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «حتَّى إذا هلك أولئك...»، أي: الجيل الأول الذين نصبوا هذه الأنصاب في مجالسهم، وسمَّوها بأسماء الصالحين الخمسة، «حتَّى إذا هلك أولئك، ونُسِيَ العلم، عُبِدَتْ».

إنَّ موت العلماء وذهابهم هو فَقْدٌ للعلم؛ ولهذا جاء في «الصحيحين» قول النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ الله لا يقبض هذا العلم انتزاعًا ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، فإذا ذهب العلماء، اتَّخذ الناس رؤوسًا جهالًا فسئلوا، فأَفْتَوا بِغَيْر عِلْمٍ، فضلُّوا وأضلُّوا**»(١).

وهذا أمرٌ واقعٌ محسوسٌ، ومشاهدٌ ملموسٌ، والله جل وعلا يقول: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦۚ﴾ [الرعد: ٤١]، فذَهَابُ الأرض ونقصانها من أطرافها بذهاب أطنابها، وهم العلماء الذين ميَّزهم الله بالعلم، وخصَّهم به، فصار أثرُهُم في الناس أعظم أثرٍ، وهذا يُوجِبُ

(١) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) من حديث ابن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

لنا أن نعتني بالعلم (علم العقيدة والتوحيد)، وأن نعتني بالوحي، فنتفقَّه فيه، ونربِّي عليه أنفسنا وأهلينا.




٢٠- باب ما جاء من التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح فكيف إذا عبده

بلغ بنا المقام إلى الباب العشرين من كتاب «التوحيد»، وقد ترجمه الشيخ المجدِّد بقوله: «[**باب ما جاء من التغليظ فيمَنْ عَبَدَ الله عند قبر رجلٍ صالحٍ، فكيف إذا عَبَدَه؟**]»، أي: عَبدَ هذا الرجل الصالح، فمناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنه نوعٌ من أنواع الغلوِّ، ونوعٌ من أنواع الشِّرك بالله جل وعلا، ووسيلتُهُ هي عبادة الله عند قَبْر الرجال الصالحين، وعند قبور الأولياء، فهذا يورث في المستقبل استمراءً حتى يُعبَد هذا الصالح من دون الله.

أمَّا مناسبة هذا الباب للباب الذي قبله (الباب التاسع عشر)، والذي ترجمه الشيخ بقوله: [باب ما جاء أن سبب كفر بني آدم، وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين]: ففي هذا الباب إتمامٌ للمعنى الذي سِيقَ له الباب السابق، فقال في هذا الباب العشرين: [باب ما جاء من التغليظ فيمَن عَبَدَ الله عند قبر رجلٍ صالحٍ، فكيف إذا عَبَده؟].

وقد أشار الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ارتباط هذا الباب بالباب السابق، وارتباط الباب الذي يأتي بعده (وهو الحادي والعشرون) بالبابين قبله في المسألة الأولى من مسائل الباب السابق [باب ما جاء أنَّ سبب كُفْر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلوُّ في الصالحين].

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيه مسائل**:

«**الأولى: أنَّ مَن فهم هذا الباب وبابين بعده، تبيَّن له غربة الإسلام، ورأى من قدرة الله وتقليبه للقلوب العجب**».



فهذا مناسبة هذا الباب لِمَا قبله، ومناسبة هذا الباب أيضًا لكتاب «التوحيد».

وقد ذكر الشيخ في هذا الباب حديثًا عظيمًا رَوَته أمَّهات المؤمنين فيما كان في أرض الحبشة، وفيما كان من شأنه - عليه الصلاة والسلام - لمَّا قُضِيَ في آخر أيامه من الدنيا.

فقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**باب ما جاء من التغليظ**»، والتغليظ هو النهي الشديد، المغلظ المعظم.

«**باب ما جاء من التغليظ فيمَن عَبَدَ الله عند قبر رجلٍ صالحٍ**»، فهذا من الغُلوِّ في هؤلاء الصالحين، «**فكيف**»، أي: التغليظ الشديد والأشد، «**فكيف إذا عُبِدَ هذا الصالح من دون الله؟!**».

إذًا، هذا الباب سدٌّ لذريعة الشِّرك في القبور، وذريعة الشرك في أهلها من المقبورين بالتَّغْليظ عن عبادة الله وحده عند هؤلاء القبور بأن يذبح لله عندها، أو يُصلِّي لله عندها، أو يدعو الله عندها؛ لأنَّ هذه وسائل وذرائع إلى أن يُذْبح لها بعد ذلك، ويُصلَّى لها بعد ذلك، وتُدعَى من دون الله بعد ذلك.

فعبادة الله عند الرجل الصالح - حيًّا أو ميتًا - وسيلة وذريعة إلى عبادتِهِ، ووسائل الشرك محرمة كهذا الشرك، كما قال النَّاظم الشيخ ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وسائل الأمور كالمقاصد واحكم بهذا الحكم للزوائد

فإنَّ وسائل الشرك محرمةٌ؛ لأنَّها تؤدِّي إلى الشرك، والشِّرك أعظم ذنبٍ عُصِيَ الله عَزَّوَجَلَّ به، فيظن الظانُّ إذا رأى مَنْ يعبد الله عند هذا المقام (مقام الرجل الصالح) أنَّ هذا المكان له خصيصةٌ، وله مزيَّة وفضيلةٌ، فيظن أنَّ هذا المكان تُجَاب فيه الدعوات، وتُقْضى فيه الحاجات، فإذا عظم الظَّن، وتوارَد



على هذا والثاني والثالث، وتتابَع على نُفُوسهم، عدى ذلك إلى أن يعتقد في هذا المقبور النَّفع والضَّرر، وقضاء الحوائج، وإجابة الدَّعوات، ورد الغائبين، وتحقيق السُّؤل والطلبات.

ثمَّ ذكر الشيخ في هذا الباب حديثًا رَوَتْه أمُّ المؤمنين عائشة عن أُمِّ سلمة، وأُمِّ حبيبة أمهات المؤمنين رضي الله عن الجميع.

قال: «**في الصحيح عن عائشة: (أن أُمَّ سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَكرتْ لرسول الله ﷺ كنيسةً رأتها بأرض الحبشة، وما فيها من الصُّور**».

أُمُّ سلمة هي هند بنت أبي أُميَّة بن المغيرة، من بني مخزوم من قريشٍ، هاجرت الهجرة الأولى مع زوجها أبي سلمة إلى الحبشة، وجاءت منه بسلمة وعُمَر وبنية، فمات أبو سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فعزَّاها به النبيُّ ﷺ، وأمَرها أن تصبر وتحتسب، وتقول: «**اللَّهمَّ أجرني في مصيبتي، وأخلف لي خيرًا منها**»[(١)]، ولم تكن تظن أن يكون خيرًا لها من أبي سلمة حتى تزوَّجها النبيُّ ﷺ في السُّنة الرابعة من الهجرة.

ذَكَرتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا للنبي ﷺ كنيسةً، وهي مكان العبادة عند النصارى، رأتها بأرض الحبشة، وما فيها من الصور، وهي التماثيل والمنحوتات (الأصنام)، فكانوا يجعلون في كنائسهم وأماكن عبادتهم هذه الصور والتماثيل.

«**فقال عليه الصلاة والسلام: (أولئك إذا ماتَ فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح)**»، لفظة (الرجل) لا مفهوم لها، فهي تشمل حتى المرأة، ولهذا قال: «**أو العبد الصالح**»، فالعبودية وصفٌ عامٌّ، وجنسٌ يشمل الرجال والنساء.

(١) أخرجه مسلم (٩١٨) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

«**بَنَوْا على قبره مسجدًا، وصوَّروا فيه تلك الصُّور، أولئك شرار الخَلْق عند الله**»(١).

وهذا الحديث مخرجٌ في «الصحيحين»، فقوله عليه الصلاة والسلام: «**أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح بَنَوْا على قبره مسجدًا**»، فيه إطلاق المسجد على مكان العبادة، ولو كانت تُسمَّى كنيسةً أو بيعًا، فالمسجد هو المكان الذي يُتَعبَّد لله ﷻ فيه «**صوَّروا فيه تلك الصور**»، أي: تلك التَّماثيل والأصنام، والمنحوتات، ثم قال: «**أولئك شرار الخَلْق عند الله**»، وهذا لأنَّهم جمعوا بين فتنتين، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعوا بين فتنة القبور بتعظيمها، وفتنة التماثيل والأصنام؛ ولهذا قال علي رضي الله عنه لأبي هياج الأسدي رضي الله عنه: «ألَا أبعثك على ما بَعَثني عليه رسول الله؟ ألَّا تدع صورةً إلا طمستها، ولا قبرًا مشرفًا إلا سوَّيته».

فجمعوا بين فتنتين، فوقع بهم وبسببهم ومنهم الشرك، وصاروا بهذا أعظم الخَلْق شرًّا عند الله، «**أولئك شرار الخَلق عند الله**»، الذين غيَّروا حق الله بتوحيده إلى الشرك به ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام: ١].

وقد مرَّ بنا حديث عائشة عن أُمِّ سلمة رضي الله عنهما في الكنيسة التي رأتاها في أرض الحبشة، ثم ذكر الشيخ في هذا قوله: «**ولهما**»، أي: للبخاري ومسلم في «صحيحيهما».

(١) أخرجه البخاري (٤٣٤)، ومسلم (٥٢٨) عن عائشة رضي الله عنها.



«**عنها**»، أي: عن عائشة أُمِّ المؤمنين رضي الله عنها وأرضاها.

«**أنها قالت: لمَّا نُزِلَ برسول الله ﷺ**»، أي: نُزِلَ به أوان فراقه من الدنيا، نَزَل به مَلَكُ الموت ومَنْ معه من الملائكة الكرام ليقبضوا روحه الشريفة عليه الصلاة والسلام.

«**طفق يطرح خميصةً له على وجهه، فإذا اغتمَّ بها**»، و«الخميصة»: كساءٌ يغطي به وجهه عليه الصلاة والسلام.

«**فإذا اغتمَّ بها كشفها**»، أي: إذا أصابه الحرُّ من سكرات الموت وحرارته، كشف هذه الخميصة ليتنفس.

«**فقال وهو كذلك**»، أي: في هذه الحال العصيبة في مفارقتِهِ للدنيا الذي يكون فيها أشدَّ ما يكون نصحًا وشفقةً على أُمَّته.

«**فقال وهو كذلك**»، أي: في هذه الحالة العجيبة العصيبة ناصحًا أُمَّته بأهميَّة موضوع التوحيد، وحفظ جَنَابه من أسباب الشرك.

«**فقال وهو كذلك: (لعنة الله على اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد)**»، تقول عائشة: «**يُحذِّر ما صنعوا**»، أي: يُحذِّر أُمَّته صنيعتهم وفعلهم.

«**(لعنة الله على اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد)، يُحذِّر ما صنعوا، ولولا ذلك**»، أي: التَّحذير والوعيد واللعن، «**لأُبرز قبره، غير أنه خشي أن يتَّخذ مسجدًا. أخرجاه في (الصحيحين)**»[1].

هذا الحديث حديثٌ عظيم، يدلُّ على ما ترجم عليه الشيخ في هذا الباب

(١) أخرجه البخاري (٤٣٦)، ومسلم (٥٣١) عن عائشة وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

من التغليظ والوعيد والتشديد فيمَن عَبَد الله عند قبر رجلٍ صالحٍ، فإن اتِّخاذ القبور مساجد معناها عبادة الله عند قبور هؤلاء الصالحين، فمعنى اتِّخاذها مساجد: أن تعبد الله عندها، وتجعلها مكانًا للعبادة.

فقال - عليه الصلاة والسلام - في هذه الحالة الشديدة التي هي أشدُّ ما يكون فيها نُصْحًا لأمته، وهو يُودِّع دنيانا ويُقبِلُ على ربِّه، قال ناصحًا شفيقًا خائفًا علينا من الشرك ووسائله: «**لعنة الله على اليهود والنصارى**»، وقد لَعَنهم في هذا المقام لنحذر أن نقع فيما وقَعوا فيه، وأن نفعل فِعْلَهم.

وفيه مشروعيَّة لَعْن مَنْ يستحقُّ اللعن، لا سيَّما إذا جاء معللًا، فالعلة في لَعْنهم والسبب في طردهم وإبعادهم عن رحمة الله: «**اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، فموجب هذا اللعن وسبب هذا اللعن: أنهم اتَّخذوا قبور الصالحين وقبور الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - مساجد، أي: أماكن يُتعبد لله فيها.

تقول عائشة رَضِوَٱللَّهُعَنهَا: «يحذر ما صنعوا»، فما لَعَنهم في هذا المقام إلا شفقةً لأمته، وحرصًا عليهم ألَّا يقعوا فيما وقع فيه أولئك اليهود والنصارى ممَّا استوجبوا لعنة الله عليهم.

«يحذر ما صنعوا، ولولا ذلك» النهي والتغليظ والتشديد (لأبرز قبره عليه الصلاة والسلام)، أُبرز قبره في مكان بارز ظاهر، غير أنَّه خَشِيَ أو خُشِيَ أن يتَّخذ قبره مكانًا للعبادة، وفي هذا تحريم إدخال القبر في المساجد، وتحريم بناء المساجد - وهي أماكن العبادة - على القبور؛ سواء كان أهلها صالحين، وهو أشد وأشنع، أو لم يكونوا كذلك.

وقد ذكر الشوكانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «تطهير الأدران عن درن الشرك والأوثان» هذا الأمر، مقررًا له بأنه لا يدخل القبر في المسجد؛ لأنَّ النبي ﷺ لَعَن مَنْ فعل ذلك.

وفي الحديث: جواز إطلاق المساجد على معابد اليهود والنصارى في قوله: «**لعنة الله على اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، فسمَّى أماكن عبادتهم بالمساجد، ومعنى (مساجد): معابد يُعبَد الله فيها، وليس المسجد فقط ما صُلِّيت فيه الصلوات الخمس، بل كل مكان عُبِدَ الله فيه يُسمَّى مسجدًا، ولكن المسجد بالمعنى الخاص في شريعتنا هو ما أُقِيمَتْ فيه الصلوات الخمس، والنوافل الَّتي هي عنوان توحيد الله، والجُمَع والجماعات، كما في الحديث: «**مَنْ بنى لله مسجدًا ولو كمفحص قطاةٍ، بَنَى الله له بيتًا في الجنة**».

والمساجد في معناها العام: كلُّ مكان يُتعْبد لله فيه، فإن عُبِدَ الله، فهي مساجد إيمان وتوحيد، وإن عُبِدَ غير الله، أو أشرك معه، فهي مساجد شرك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي الحديث: بيان حكمة دفنِهِ - عليه الصلاة والسلام - لمَّا مات، دُفِنَ جسده الشريف في حجرة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا؛ لأنَّها لم تكن في المسجد، بل خارجًا عنه، ودُفِنَ في هذه الحجرة في مكانٍ لا يُرَى فيه، ولا يُشَاهد، وليس بمكانٍ بارزٍ كالبقيع؛ لئلَّا نصنع ما صنعته اليهود والنصارى في قبور أنبيائهم.

تقول عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا وهي الفقيهة العالمة الصدِّيقة بنت الصدِّيق: «يُحذِّر ما صنعوا، ولولا ذلك...»، أي: النهي والتشديد بلعنته اليهود والنصارى لاتِّخاذ



قبور أنبيائهم مساجد، «ولولا ذلك أبرز قبره»، أي: جُعِلَ في مكانٍ بارزٍ، «غير أنه خُشِيَ أن يتخذ مسجدًا»، فكان في مكانٍ خفيٍّ في بيت عائشة، لا يُرَى قبره، ولا يُشاهَد؛ لئلَّا نقع فيما وقعوا فيه، كُلُّ ذلك لقطع الذريعة المؤدية إلى عبادة مَنْ في هذه القبور، كما كان السبب في وقوع عبادة الأصنام.

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولمسلمٍ عن جندب بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ قبل أن يموت بخمسٍ وهو يقول: (إنِّي أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإنَّ الله قد اتَّخذنِي خليلًا كما اتَّخذ إبراهيم خليلًا، ولو كنتُ مُتَّخذًا من أُمَّتي خليلًا، لاتَّخذتُ أبا بكرٍ خليلًا، ألا وإنَّ مَنْ كان قبلكم كانوا يتَّخذون قبور أنبيائهم مساجد؛ ألَا فلا تتَّخذوا القبور مساجد، فإنِّي أنهاكم عن ذلك)**»[1].

نقل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهنا عن شيخ الإسلام ابن تيمية قال: «**فقد نهى عنه في آخر حياته، ثم لعن - وهو في السياق - مَن فَعَله، والصلاة عندها من ذلك وإن لم يُبْنَ مسجد، وهو معنى قولها**»، أي: عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

«**(خشي أن يتَّخذ مسجدا)، فإنَّ الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لم يكونوا ليبنوا حول قبره مسجدًا، وكل موضع قُصِدتْ الصلاة فيه فقد اتُّخذ مسجدًا، بل كل موضعٍ يُصلَّى فيه يُسمَّى مسجدًا، كما قال ﷺ: (جُعِلتْ لي الأرض مسجدًا وطهورًا)**»[2].

إنَّ هذا الحديث الذي رواه الإمام مسلم في «صحيحه»، عن جندب بن عبد الله البجلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «سمعت النبيَّ ﷺ قبل أن يموت بخمسٍ»، أي: بخمس ليالي، «وهو يقول: إنِّي أبرأ»، أي: أمتنع، ولا أجيز، وهو من التبرِّي.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٢) عن جندب بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

«**إنِّي أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليلٌ، فإنَّ الله قد اتَّخذني خليلًا كما اتَّخذ إبراهيم خليلًا**»، تبرَّأ النبي ﷺ أن يكون له خليلٌ من الخَلْق؛ لأنَّ الخُلَّة لا تقبل الاشتراك أبدًا، فالخلَّة أعلى درجات المحبَّة، وهي لا تكون من المخلوقين إلا لواحدٍ تجاه غيره، وليس للنبي ﷺ خليلٌ إلا ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فالخُلَّة لا تقبل الاشتراك أبدًا، كما وقع مثل ذلك في امتحان الخليل إبراهيم - عليه وعلى نبيِّنا أفضل صلاة وأزكى سلام - لمَّا امتحن في ذبح ابنه الذي جاءه على الكبر وهو إسماعيل؛ لئلَّا يُشارك الله جل وعلا في هذه الدرجة العالية من المحبَّة، وهي الخُلَّة، فكان الابتلاء بذبح ابنه، فصدق إبراهيم لمَّا قدم محبة ربِّه على محبة ابنِهِ، ولهذا السبب لم يتَّخذ النبي ﷺ أحدًا خليلًا، ولو كان هذا الأحد هو أبا بكرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي هو أفضل الأمة وأزكاها بعد نبيِّها عليه الصلاة والسلام، فلم يتَّخذ النبيُّ ﷺ أبا بكرٍ خليلًا لامتناع اشتراكه معه في الخلة، وقد اتَّخذه الله خليلًا.

قال: «**ولو كنتُ متخذًا من أمتي خليلًا، لاتخذتُ أبا بكرٍ خليلًا**»، وفي هذه الجملة بيان فضل أبي بكرٍ، وأنه أفضل الأمة وأزكاها، فلو كان النبيُّ ﷺ متخذًا من أمته أحدًا خليلًا، لكان هذا المتخذ هو أبا بكرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا غرو، فقد سأله عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، مَن أحب الناس إليك؟ قال: «**عائشة**». قال: من الرجال يا رسول الله؟ قال: «**أبوها**»، وهو الصديق، أخرجه مسلمٌ في الصحيح[1].

(١) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: قول النبي ﷺ، «**لو كنت متخذًا خليلًا**»، برقم (٣٦٦٢)، ومسلم، كتاب: فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب: من فضائل أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم (٢٣٨٤)، وغيرهما من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم قال عليه الصلاة والسلام: «**أَلَا**»، وهي أداة حضٍّ وحثٍّ وتنبيهٍ، «**ألا وإنْ مَنْ كان قبلكم كانوا يتَّخذون قبور أنبيائهم مساجد، أَلَا فلا تتَّخذوا القبور مساجد، فإنِّي أنهاكم عن ذلك**».

هذا شاهد هذا الحديث في إيراد الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب له في هذا الباب [باب ما جاء من التَّغليظ فيمَن عَبَدَ الله جل وعلا عند قبر رجلٍ صالحٍ، فكيف إذا عَبَده؟].

«**ألا وإن من كان قبلكم**»، أي: من أهل الكتابين على جهة الخصوص، وغيرهم على جهة العموم «**كانوا يتَّخذون قبور أنبيائهم مساجد**»، فنهينا عن التشبُّه بهم، وأن نفعل فِعْلهم، ثم كرر (ألا) مرة ثانية؛ تأكيدًا للنَّهْي عن مخالفة مَنْ قبلنا: «**أَلَا فلا تتَّخذوا القبور مساجد**»، ثمَّ أكَّد النَّهي بتأكيدٍ ثالثٍ، قال: «**فإنِّي أنهاكم عن ذلك**»، ينهانا عن ذلك وهو في أشدِّ حالات انقطاعه من الدنيا، وإقباله على الآخرة، وفي أشدِّ ما يكون شفقةً على أمته، وخوفًا عليهم أن يسلكوا مسالك الرَّدى للأمم قبله، سيَّما في هذا الأمر الذي هو من أعظم مظاهر وأسباب ووسائل الشرك بالله.

وليت شعري! ليت أُمَّته فطنت لهذا التَّنبيه والتحذير المؤكد بهذه المؤكدات، وهو واقع الحال قبل موتِهِ بخمسٍ، فإنَّ أعظم بليَّة بليت بها هذه الأمة هو تعظيم هذه المشاهد والقبور والمقامات المبنيَّة على قبور الصالحين، والأولياء والأنبياء، وغيرهم.

ثم نقل الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهَّاب قول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقد نهى عنه»، أي: اتِّخاذ القبور مساجد في آخر حياته ﷺ، ثم لعن وهو



في السياق (سياق الموت) من فعله، «والصلاة عندها من ذلك وإن لم يُبْن مسجد»، من صلَّى عند القبر، وإن لم يُبْنَ عليه مسجد، فإنَّه من ذلك، فكيف إذا زادت البليَّة، وزادت الشناعة، فبنى على القبر مسجدًا أو ضريحًا أو مقامًا! فإنَّ الموضع الذي يُصلَّى فيه يُسمَّى: مسجدًا، وإن لم يُبْنَ عليه بناء، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**جُعِلَتْ لي الأرض مسجدًا وطهورًا**».

ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملةً من الأحاديث، وهذا هو آخرها، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تتمَّة هذا الباب وخاتمته، قال: «**ولأحمد بسندٍ جيدٍ عن ابن مسعودٍ** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **مرفوعًا**»، أي: إلى النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «**إنَّ من شرار الناس مَن تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتَّخذون القبور مساجد**»[1].

قال: «**ورواه أبو حاتمٍ في (صحيحه)**»، فهذا حديثٌ جليلٌ، ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه ختم بهذا الحديث هذا الباب؛ لأنَّ الحديث دالٌّ على ختم الزمان بما يكون في آخره، فهذه مناسبةٌ وموافقةٌ عجيبةٌ لهذا الباب، وهو حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فيما يكون في آخر الزمان.

والحديثُ اعتنى به الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كسائر ما يُورِدُهُ في هذا الكتاب، فخرجه إلى عَالِمَينِ إمامين شهيرين: وهو الإمام أحمد في «مسنده»، وأبو حاتم وهو ابن حبان البُستي في «صحيحه»، فخرَّج هذا الحديث من هذين الكتابين، وحكم على سنده بقوله: «ولأحمد بسندٍ جيدٍ عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ».

---

(١) أخرجه أحمد (٣٨٤٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٧٨٩)، وابن حبان في صحيحه (٦٨٤٧)، والطبراني في الكبير (١٠٤١٣)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الثمر المستطاب (١/ ٣٦٣).

وابن مسعود هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي يرفعه إلى النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ من شرار الناس مَنْ تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد**»، يقول الشيخ: «ورواه أبو حاتم»، أي: ابن حبان في «صحيحه».

والصحاح عند المحدثين المتأخرين خمسة صحاح:

أولها: صحيح الإمام البخاري.

ثانيها: صحيح الإمام مسلم.

ثالثها: صحيح ابن خزيمة، إمام الأئمة أبي بكر.

رابعها: صحيح أبي حاتم ابن حبان.

خامسها: صحيح الحاكم.

وهي في الترتيب على هذا النحو من جهة الصحَّة، فأعلاها صحةً: «صحيح البخاري»، يليه: «صحيح مسلم»، يليه: «صحيح ابن خزيمة»، يليه: «صحيح ابن حبان»، يلي ذلك: «صحيح أبي عبد الله الحاكم» الذي اعتنى به العلماء، ولا سيما الحافظ الذهبي.

قال: «عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ صلي الله عليه وسلم قال: (**إنَّ من شرار الناس مَنْ تدركهم الساعة وهم أحياء**)»، ومعنى «**من شرار الناس**»، أي: من أشدهم شرًّا، وأفظعهم خطرًا، «**مَنْ تدركهم الساعة وهم أحياء**»، تُدْركهم، أي: مقدماتها وعلاماتها؛ لأنَّه عند قيام الساعة لا يبقى أحدٌ إذا نَفَخ إسرافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ في السور نفخة الصعق والفزع.

و«**مَن تُدْركهم الساعة وهم أحياء**»؛ لأنَّ الساعة لا تقوم إلَّا على شرار



الخليقة، ولا تقوم الساعة وفي الأرض مَنْ يقول: الله الله، وقد جاء في «صحيح مسلم»، من حديث النواس بن سمعان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الطويل الذي فيه ذكر الدجَّال، وذكر نزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وذكر يأجوج ومأجوج، جاء في تتمَّة حديث النواس قال: «**فيبعث الله جل وعلا ريحًا طيبةً تقبض المؤمنين، تأخذهم تحت آباطهم حتى تدخل هذه الريح جوف الجبل لتقبض المؤمن، ولا يبقى بعد ذلك في الأرض إلا شرار أهلها، وعليهم تقوم الساعة**»[1].

فيقول - عليه الصلاة والسلام - هاهنا في هذا الحديث: «**إنَّ من شرار الناس**»، أي: من أشرهم وأفظعهم «**مَنْ تدركهم الساعة وهم أحياء**»؛ لأنَّ الساعة لا تقوم وفي الأرض مَنْ يقول: الله الله، لا تقوم الساعة وفي الأرض موحِّدٌ، وإنما تقوم على الكفار والمشركين، عياذًا بالله من حالهم، وعياذًا بالله، ولُجْأً إليه من مآلهم.

الصِّنف الثاني: «والذين يتَّخذون القبور مساجد».

إذًا، شرُّ الناس صنفان: مَنْ تُدْركهم الساعة وهم أحياء غير أموات.

والصِّنف الثاني: من اتَّخذ القبور مساجد، فاتِّخاذهم القبور مساجد هو الشاهد لحديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا في أوَّل الباب، والذي ساق فيه النبيُّ ﷺ وَصْف (الشِّرار).

ففي حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أن أُمَّ سلمة أم المؤمنين وأم حبيبة - رضي الله عن الجميع - ذَكَرتا للنبي ﷺ كنيسةً رأينها بأرض الحبشة، وما فيها من الصور، أي: التماثيل والمنحوتات والمرسومات، فقال ﷺ: «**أولئك إذا مات**

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النواس بن سمعان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فيهم الرجل الصالح - أو العبد الصالح - بَنَوْا على قبره مسجدًا، وصوَّروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخَلْق عند الله».

فهذا شاهدٌ لهذا الحديث في قوله: «**أولئك شرار الخَلْق عند الله**»، وهاهنا في حديث ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**إنَّ من شرار الناس مَنْ تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتَّخذون القبور مساجد**».

ففيه أنَّ مَن اتَّخذ القبور مساجد، سواء صلَّوا عندها من غير أن يبنوا مسجدًا، أو بَنَوا المسجد على هذا الضريح، أو دفنوا الوليَّ والصالح داخل المسجد، أو في فنائه، أو في حوشه، فإنَّهم - والحالة هذه - وقعوا في هذا الوصف (وصف الأشرية من الناس).

وهذا كلُّه من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على سبيل النذارة والتحذير أن نعمل عَمَلَ مَنْ قبلنا، ولا سيما من أهل الكتابين، فإنَّهم بهذا العمل باتِّخاذهم قبور صالحيهم مساجد، استحقُّوا لعنة الله، وهذا تحذيرٌ أن يفعلوا مع نبيِّهم أو غيره من الصالحين مثلما فعل أولئك مع أولئك الأنبياء والصالحين عليهم السلام، وإنَّه من العجائب.

ومن العجائب والعَجائبُ جَمَّةٌ ... قُربُ الشفاء وما إليه وصولُ
كالعِيسِ في البيداءِ يقتُلُها الظَّمَا ... والماءُ فوق ظهورِها محمولُ

ومن العجائب أنَّ كثيرًا من المسلمين للأسف يجعلون هذا الفعل من المُقَربات إلى الله، أي: اتِّخاذ القبور مساجد، ويَسْتحسنونها، ويُرغِّبون في فِعْلِها، وإذا أنكر عليهم منكرٌ، جعلوه معاديًا لأولياء الله، وكارهًا لعباده الصالحين، فما أشدَّ غربة هذا الدين، وما أشد غربة توحيد ربِّ العالمين.

وقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الباب مسائل عدَّتها ست عشرة مسألة مما يدلُّ على عنايته بهذا الباب، وفقهه، واستنباط هذه المسائل والفوائد والأحكام منه.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيه مسائل:**

الأولى: ما ذكر الرسول ﷺ فيمَنْ بنى مسجدًا يعبد الله فيه عند قبر رجلٍ صالحٍ، ولو صحت نيَّة الفاعل»، فإنَّ المساجد لله، لكن إذا بَنَى المسجد عند هذا القبر، ولو كانت نيَّته لله جل وعلا، فإن هذا منهيٌّ عنه، نهي الوسائل الموصلة إلى الشرك، ونهي الذرائع الموصلة إلى صرف هذه العبادة عن الله إلى هذا الصالح، فقد لَعَن النبيُّ ﷺ مَنْ فعل ذلك، وحذَّر أُمَّته منه أشدَّ التحذير، وقالها قبل أن يموت - عليه الصلاة والسلام - بخمس ليالٍ يُحذِّرنا ما صنعوا، ويبالغ في التشديد والنهي والتحذير، ويؤكد ذلك مرةً غير مرة.

ونيَّة الفاعل أنه إذا أراد عبادة الله، فلا تسوغ هذه البدعة في بناء المساجد على القبور والأضرحة، ولا تُبرِّرها؛ لأنَّ هذه النيَّة لا بدَّ أن يُطَابقها عملٌ مشروعٌ، وهذا العمل ببناء المساجد على القبور، أو دفن قبور الصالحين في المساجد، أو مجرد الصلاة عند القبور، صلاة فيها ركوع وسجود، فإن هذا مما نَهَى عنه نبيُّنا ﷺ أشدَّ النهي.

فنيَّة الفاعل لا تُصحِّح الفعل، وبالتالي يظهر فساد هذه القاعدة المكيافلية: «أنَّ الغاية تُبرِّر الوسيلة»، فلا بد أن تكون الغاية مشروعةً، ولا بد أيضًا أن تكون الوسيلةُ إليها وسيلةً مشروعةً، فإنَّ الغايات لا تبرِّر الوسائل.

ثمَّ قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: النَّهي عن التماثيل، وغلظ الأمر في ذلك**».

والتماثيل هي الصُّور المنحوتة المشكَّلة؛ سواء كانت من حجرٍ، أو من حديدٍ، أو من برونز، أو من خشبٍ، أو من ذهبٍ، أو من فضةٍ، أو من غيرها من طينٍ أو ثلجٍ، أو غير ذلك، فإنَّ هذه التماثيل غِلظها أنها وسيلةٌ إلى تعظيم من مُثِّلت عليه هذه الصور، فإنَّ النبيَّ ﷺ يقول في هؤلاء النَّصارى: «**أُولَئك إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح، بَنَوا على قبره مسجدًا، وصوَّروا فيه تلك الصور**»، أي: هذه التماثيل، «**أولئك شرار الخَلْق عند الله جل وعلا**».

فجمع هؤلاء بين فتنتين عظيمتين:

الفتنة الأولى: فتنة القبور، وذلك ببناء المساجد عليها، أو بجعل القبور داخل المساجد، أو بالصلاة عندها.

الفتنة الثانية: فتنة التماثيل.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثالثة، فقال: «**العبرة في مبالغتِهِ ﷺ في ذلك، كيف بيَّن لهم هذا أولًا، ثم قبل موتِهِ بخمسٍ قال ما قال، لمَّا كان في السياق لم يكتفِ بما تقدم**».

ولله درُّ الشيخ المجدِّد محمد بن عبد الوهَّاب في هذا الفقه لمَّا قال: «المسألة الثالثة: العبرة في مبالغتِهِ ﷺ في ذلك»، والإشارة إلى التَّشديد والنَّهي عن بناء المساجد على القبور، واتِّخاذ القبور مساجد، «كيف بيَّن لهم ذلك أولًا»، بيَّن لهم هذا الفعل من فِعْلِ من قبلنا أولًا، ثم بيَّنه ثانيًا قبل أن يموت بخمس ليالٍ، في حالٍ أشد ما يكون شفقةً على أُمَّته في البيان والنذارة،

وفي التحذير والإعذار.

«ثم قبل موته بخمسٍ قال ما قال»، يشير إلى حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا قال: «**ألا وإن مَنْ كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإنِّي أنهاكم عن ذلك**»، أكَّدها بالمؤكدات الثلاثة.

«ثم لمَّا كان في السياق»، أي: في سياق موته في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ طَرَح على وجهه خميصةً لمَّا نُزِلَ به (نزل الموت)، فإذا اغتمَّ بها من شدة الحرارة، وحمي ما هو فيه، فطلب الهواء، كَشَف هذه الخميصة المطروحة على وجهه، فقال وهو كذلك - أي: بهذه الحال الشديدة العصيبة - نُصْحًا لأمته، وشفقةً عليهم ﷺ قال: «**لعنة الله على اليهود والنَّصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، أي: معابد، يُتعبَد لله فيها، تقول عائشة: «يُحذِّر ما صنعوا، ولولا ذلك لأُبْرز قبره، غير أنه خشي أن يتَّخذ مسجدًا».

وهو ﷺ في سياق الموت، لم يكتفِ بما تقدَّم من التحذير والتغليظ والتشديد واللعن، وإنما أكَّده مرةً بعد أخرى، أليس في هذا لنا معتبرٌ أيها المؤمنون في النذارة والتحذير من هذا الفعل الَّذي استوجب لعائن الله على مَنْ قبلنا باتِّخاذهم قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد؟! إنه والله معتبر، وأي معتبر.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في المسألة الرابعة: «**نهيه**»، أي: ﷺ، «**عن فعلِهِ**»، أي: اتِّخاذ قبره مسجدًا.

«**نَهْيه عن فعلِهِ عند قبره قبل أن يوجد القبر**»، فهذا نهيٌ عن شيء لم يقع، ولكنه يبالغ في النهي والتحذير والتشديد والعقوبة؛ لئلَّا يقع ذلك من أحدٍ من

أُمَّته تجاه قبره الشريف عليه الصلاة والسلام.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة: أنَّه من سنن اليهود والنصارى في قبور أنبيائهم**»، أي: اتِّخاذ القبور مساجد ومعابد يُعبَد الله عندها، فهذه من شرائعهم المبتدعة، ومن سننهم الباطلة (سنن اليهود والنصارى في قبور أنبيائهم)، وأُخِذَ هذا من قوله ﷺ في حديث عائشة وأُمِّ سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا لمَّا قال: «**أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح، أو العبد الصالح، بَنَوا على قبره مسجدًا**»، فهذا من فِعْلِهم، ولهذا قال بعدها في حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «**لعنة الله على اليهود والنَّصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**».

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة السادسة: «**لعنه إيَّاهم على ذلك**»، وهذا مستفادٌ من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فإنَّها قالت: «لمَّا نُزِلَ برسول الله ﷺ»، أي: نزل به الموت، «طفق يطرح خميصةً له على وجهه، فإذا اغتمَّ بها كشفها، فقال وهو كذلك: (**لعنة الله على اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**)، يُحذِّر ما صنعوا، ولولا ذلك لأُبْرز قبره غير أن النبيَّ ﷺ خشي أن يتَّخذ مسجدًا»، أخرجاه في «الصحيحين».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السابعة: أن مراده ﷺ تحذيره إيَّانا عن قبره**».

مراده من هذا اللعن، ومراده من بيان سنن من قبلنا في سننهم الباطلة: أن تَحْذر أمته، «تحذيره إيَّانا»، يعني: أمته عن قبره أن نتَّخذه مسجدًا، أو نبرزه، أو نظهره، فهذا كلُّه من النبي - عليه الصلاة والسلام - خرج لأُمَّته مخرج التحذير، ومخرج النهي أن نفعل هذه الأفعال الَّتي استوجب أهلها بها لعائن

الله المتتابعة، وهذا من شفقة النَّبيِّ ﷺ ورحمته وخوفه على أُمَّته، وخشيته أن يقعوا في هذا السبب الذي يصرفهم عن توحيد الله إلى تعظيم غير الله من خلال هذه الوسائل: وسائل الصلاة، وبناء المساجد، والقباب، والأضرحة، والمزارات عند قبور الصالحين.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثامنة، فقال: «**العلَّة في عدم إبراز قبره**»، ﷺ، وهذه العلَّة مستفادة من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، المخرَّج في «الصحيحين»، قالت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «لما نُزِلَ برسول الله ﷺ»، أي: الموت «طفق يطرح خميصةً له على وجهه، فإذا اغتمَّ بها كشفها، فقال وهو كذلك: **(لعنة الله على اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد)**، يُحذِّر ما صنعوا، ولولا ذلك»، أي: ذلك النهي واللعن، وخشية أن نفعل فِعْلهم، «ولولا ذلك، أُبرز قبره، غير أنَّه خشي أن يتَّخذ مسجدًا».

ففيه العلَّة التي لأجلها لم يُبْرز قبره - عليه الصلاة والسلام - في مكانٍ بارزٍ، وعلَّة أخرى كما أرشد إليها الصِّدِّيق أبو بكرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: لما اختلف الصحابة: أين يدفنونه لمَّا مات عليه الصلاة والسلام؟ فقال بعضهم: ندفنه عند منبره. وقال بعضهم: ندفنه في مسجده. وقال بعضهم: نخرجه إلى مكانٍ بارزٍ، فجاء الصِّديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فقبَّل ما بين عيني النبي ﷺ وهو مُسجَّى بعدما كشف الغطاء عنه، ثمَّ أرشدهم إلى أين يدفنونه بحديثٍ سمعه الصِّديق أبو بكر - رضي الله عنه وأرضاه - عن نبيِّنا وسيدنا محمد ﷺ أنه قال: «**ما من نبيٍّ يموت إلا يُدْفن حيث يموت**»، فرُفِعَ جسده الشريف، فحفر ما تحته قبرًا له، وقد غُسِّل جسده وكُفِّن، ثم دُفِنَ في هذا الموضع الذي مات فيه ﷺ من غرفة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة التاسعة: في معنى اتِّخاذها مسجدًا**».

ما معنى اتِّخاذ القبور مساجد؟ إنَّ معناها: أن يُتَّخذ قبر الصالح، وقبر النبي، وقبر الولي معبدًا يعبد الله جل وعلا عندها وفيها؛ سواء صلَّى عندها من غير بناء المسجد، فإنَّ الصلاة عندها بحدِّ ذاته معناها أنَّها اتُّخذت مسجدًا؛ لأنَّ كل موضع يُصلَّى فيه يُسمَّى: مسجدًا، كما قال النبيُّ ﷺ: «**وجُعِلَتْ لي الأرض مسجدًا وطهورًا**»، أو أن يُبْنى على هذا الضريح وهذا القبر للرجل الصالح أو للولي يُبْنى عليه مسجدٌ، أو يُدفَن هذا الصالح في مسجدٍ؛ سواء في مقدمه، أو مؤخره، أو في حوشه وفنائه، فكلُّ هذا من اتِّخاذها مساجد، وهذا ما لَعَنه النبي عليه الصلاة والسلام، ولعن فاعله وفِعْله.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة العاشرة: أنَّه ﷺ قرن**»، أي: جمع «**بين مَن اتَّخذها مسجدًا، وبين مَن تقوم عليهم الساعة، فذكر الذريعة إلى الشرك قبل وقوعه مع خاتمته**».

قوله في حديث ابن مسعود: «**إنَّ من شرار الناس عند الله يوم القيامة: مَنْ تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتَّخذون القبور المساجد**»[(١)].

فمَن يتَّخذ القبور مساجد بهذا الاتخاذ، جعلوها ذريعةً ووسيلةً إلى الشرك بالله بعبادة هذا المقبور وتعظيمه، ورفعه عن منزلتِهِ، فذكر ﷺ هذا الأمر مع خاتمته؛ لأنَّ مَنْ تقوم عليهم الساعة في الحقيقة غير مسلمين، وهم شرار

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٠٥)، وابن خزيمة، برقم (٧٨٩)، وأخرج البخاري الجزء الأول معلقًا، كتاب: الفتن، باب: ظهور الفتن، برقم (٧٠٦٧)، وعند مسلم مرفوعًا، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: قرب الساعة، برقم (٢٩٤٩)، جميعًا من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



الخَلْق؛ لأنَّهم كفارٌ، فذكر هذه الوسيلة باتِّخاذ القبور مساجد مع هذه الخاتمة فيمَن تدركهم الساعة؛ لأنَّ الوسائل لها حُكْم الغايات، كما قال الناظم:

وسائل الأمور كالمقاصد　　واحكم بهذا الحكم للزوائد

ذكر الشيخ في المسألة الحادية عشرة قال: «**ذكَره ﷺ في خطبته قبل موته بخمس: الرد على الطائفتين اللَّتين هما شرار أهل البدع، بل أخرجهم بعض أهل العلم من الثِّنتين والسَّبعين فرقة، وهم الرافضة والجهمية.**

وبسبب الرافضة حدَث الشرك وعبادة القبور، وهم أوَّل مَنْ بنى عليها المساجد».

فلله درُّ الشيخ من هذا الفقه وهذا السَّبر لمقالات الفرق والأهواء، وخريطة افتراقها في تاريخ المسلمين.

إنَّ الجهمية انحرفوا انحرافًا عظيمًا بتعطيل الله ﷻ عن صفاته، وعن أسمائه الحسنى وصفاته العلى، وبتعطيل الله عن الكمالات، ونفي هذه الكمالات عن الله الذي يُحتِّم أن يُوصَف الله بضدِّ هذه الكمالات وهي النقائص، تعالى ربِّي عمَّا يقولون ويقول أمثالهم ونظراؤهم علوًّا عظيمًا.

والروافض سوَّغوا الشِّرك ببناء المقامات والعتبات على مراقد الأئمَّة، وسمَّوها: عتبات مقدَّسة، ووصفوا الأئمة بأنهم معصومون، وسيروا إليها السفر والحج إلى تلك المقامات، الحج إلى مقام الحسين في كربلاء، والحج إلى مقام عليٍّ في النجف، وإلى مقام الرضا في مشهدٍ، وإلى مقام الغائب في سامراء، سوَّغوا هذا وبرَّروه، وجعلوها من أعظم شعائرهم، وهي في الحقيقة من أعظم بِدَعِهم وضلالاتهم الَّتي أفسدوا بها هذا الدين، ودين الله جل وعلا

وتوحيده سامٍ عن تحريف هؤلاء الجاهلين، وعن انتحال المبطلين.

وهؤلاء الرافضة - وتبعهم القبورية - عندهم الشرك الذي نَهَى الله عنه فقط: عبادة الأصنام، أمَّا تعظيم الصالحين أحياءً وأمواتًا، والطواف بمقاماتهم، والصلاة عند قبورهم، والذبح لهم، وتقديم النذور إليهم، ودعاؤهم، وطلبهم تفريج الكربات وقضاء الحاجات، وأمثال ذلك، كلها ليست عندهم من عبادة غير الله، وإنما هي من التوسُّل المشروع، زعموا، وبئس ما زعموا.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثانية عشرة: ما بُلِيَ به ﷺ من شدَّة الفزع، ومن شدَّة النَّزع**».

فإنه - عليه الصلاة والسلام - بشرٌ كالبشر، يَعْتريه ما يعتريهم من الجوع والعطش، ويعتريه ما يعتريهم من الخوف والقلق والجراحات، بل من أنبياء الله من إخوانه - عليهم الصلاة والسلام - من قتله قومه، ونبيُّنا ﷺ همَّ قومُهُ بقتله، بل قال قبل موته: «**هذا أوان انقطاع الأبهر منِّي**» في أثر السمِّ الذي ذاقه يوم خيبر.

فإنَّه - عليه الصلاة والسلام - بشرٌ يفزع، ويصيبه النزع، فإنَّه ﷺ كما تقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهي ألصق الناس به في هذه الحال: لمَّا نُزِلَ به ﷺ، أي: سكرات الموت، طفق يطرح خميصةً له على وجهه، فإذا اغتمَّ بها من سكرات الموت وحرارته، كشف هذه الخميصة عن وجهه يطلب النفس، فقال وهو كذلك بهذه الحال الشديدة، وبهذه الحال العصيبة، ناصحًا لأُمَّته ﷺ بأهمِّ موضوعٍ، وبآكد الأمور بحماية حمى التَّوحيد، وحفظ جَنَابه من أسباب الشِّرك ووسائله وذرائعه، فقال وهو كذلك: «**لعنة الله على اليهود والنصارى، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**».



﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنبياء: ٣٤]، يجري عليه ﷺ ما يجري على عباد الله، ولكنَّه يصبر، وصبره يعظم الله به أجره، وثوابه، ونواله، ومقامه عنده، وفي (آل عمران): ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران: ١٤٤]، صلوات الله وسلامه عليه.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة عشرة: ما أُكْرِم به ﷺ من الخلَّة**».

وهذا في حديث جندب بن عبد الله البجلي: «**فإنَّ الله قد اتَّخذني خليلًا**»، يقوله ﷺ: «**كما اتَّخذ إبراهيم خليلًا**».

فخليلا ربِّ العالمين من عباد الله المرسلين: إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام، وكذلك كلَّم الله موسى، وكلَّم قبل موسى آدم، وكلَّم نبيَّنا لمَّا عُرِجَ به بجسده إلى ربِّه، فافترض عليه الصلوات الخمس.

فقد اجتمع له - عليه الصلاة والسلام - من الفضائل والمزايا والخصائص ما تفرق بين الأنبياء، فهو خليل ربِّ العالمين، كما إبراهيم خليل ربِّ العالمين، وهو كليم الله كما أنَّ موسى وآدم كلَّمهم الله، اللهم صلِّ وسلِّم على سائر أنبياء الله ورسله.

«**المسألة الرابعة عشرة: التصريح بأنَّها أعلى من المحبَّة**».

لأنَّ الله يحب المؤمنين والمتقين، لكن الخلَّة لا تكون لكلِّ أحدٍ، ولم تكن من عباد الله المُكلَّفين إلا لهذين الجليلين: إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام، فالخُلَّة أعلى درجات المحبة.



ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة عشرة: التصريح بأن الصديق أفضل الصحابة**»، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

في قولِهِ ﷺ: «**إنِّي أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإنَّ الله اتَّخذني خليلًا، كما اتَّخذ إبراهيم خليلًا، ولو كنتُ متخذًا من أُمَّتي خليلًا، لاتَّخذت أبا بكر خليلًا**»، دلالة على فضل الصِّديق، وأنه أحب الناس وأقربهم منه عليه الصلاة والسلام.

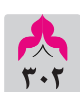
ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السادسة عشرة: الإشارة إلى خلافته**».

وهذه الإشارة من كونه أنه لو اتَّخذ خليلًا، لاتَّخذ أبا بكرٍ، وأنه أحبُّ الناس إليه، وأفضل الناس بعده، ولا يتولَّى هذا الأمر الشديد وهذا الأمر العظيم إلا مَنْ هو بهذه المثابة، وبهذه المنزلة والمكانة.

وفي الباب تأكيد بيان الحاجة الشرعيَّة عند الحاجة إليها، فإنَّه ﷺ نصح أُمَّته النصيحة العظيمة في هذا الوقت العصيب خشية أن يُتَّخذ قبره مسجدًا.

وفيها بيان الحكمة في دفنه - عليه الصلاة والسلام - في بيته، حيث مات في حجرة عائشة، ولولا ذلك لأُبرز قبره، أي: إلى البقيع، أو مكان آخر بارز، لكن دفن في حجرة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا؛ لئلَّا يُتَّخذ قبره مسجدًا.





٢١- باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تعبد من دون الله

فمناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد» مناسبة ظاهرة: أنَّ من وسائل الشِّرك العظيمة، وذرائعه الذائعة الشهيرة: الغلو في الصالحين، وفي قبورهم، وأن هذا الغلو نتيجتُه: أن تصير هذه القبور أوثانًا تُعْبَد من دون الله، فهذا مناسبة هذا الباب للتوحيد في أنَّ هذا الغلوَّ سببٌ لصرف النَّاس عن توحيد الله بهذا الغلوِّ إلى أن تكون هذه القبور أوثانًا تُقصَد، وتُرْجَى، وتُدْعَى، ويُذْبَح لها، ويُطَاف بها من دون الله ﷻ.

أمَّا مناسبة هذا الباب [باب ما جاء أن الغلوَّ في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تُعبَد من دون الله]، مناسبتُه لما قبله من الأبواب: حيث الباب الذي قبله [باب ما جاء في التغليظ فيمَنْ عَبَدَ الله جل وعلا عند قبر رجلٍ صالحٍ، فكيف إذا عَبَده؟]، هذا الباب الذي سبق هذا الباب، ثم الباب التاسع عشر الذي قبل هذا الباب [باب ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين]، جاء بهذا الباب الثالث للتحذير من الغلو كلِّه، كما سبق في أن هذا الغلو هو سبب كفر بني آدم.

وكذلك في مناسبته لما قبله: أن مَن عَبَد الله عند قبر رجلٍ صالحٍ، جاء فيه الوعيد والتغليظ، فكيف إذا عَبَد قَبْر هذا الرجل الصالح؟

ثم جاء هذا الباب [باب ما جاء أنَّ الغلوَّ في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تُعْبد من دون الله]، ففيه التحذير من الغلوِّ عمومًا بصلاةٍ عند قبر، أو



دعاءٍ، أو ذبحٍ، أو طوافٍ، أو لُجأٍ، أو لنذور، أو قصدها بالسفر، فهذا الغلو في قبور الصالحين يشمل الصلاة وغير الصلاة.

وذلك لما كان الغلوُّ من وسائل الشرك (الشرك الأكبر)، نَهَى عنه الدين أشدَّ النهي، ولهذا لا بدَّ من التوسُّط، فلا غلوَّ في القبور، ولا مبالغة في تعظيمها حتَّى تصرف وجوه الناس إليها، وكذلك لا يجوز في هذه القبور للصالحين وغيرهم أن تُهَان، وأن تُبْتذل، وأن تُوطَأ، وأن يُجْلس عليها، بل الشريعة صانت القبور عن هذه الإهانات، كما صانتها أيضًا عن التعظيمات، والتفخيمات، والغلو فيها الَّذي يجعلها من أسباب الشرك بالله.

فلله درُّ هذا الدين، ما أعدله! وما أوسطه! ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والوسط هنا هو العدل الخيار، فلا غلوَّ وتشدُّد، ولا تفريطَ وإهانةَ، بل الشأن في هذا في وسطية ناصعة البياض؛ كهذِهِ الشمس البيضاء فوق رؤوس الناس.

والشَّيخ هاهنا في هذه الترجمة قال: (بابٌ ما جاء أنَّ الغلوَّ في قبور الصالحين يصيرها...)، أي: يحيلها ويجعلها مع تقدم الأيام بتتابع هذا الغلو (يصيرها أوثانًا تُعبَد من دون الله جل وعلا).

و(الوثن): كل ما عُبِدَ من دون الله؛ سواء من جمادٍ كالحجر والشجر والشمس والقمر، أو كان هذا الوثن ممَّا له صورة، على أنَّ ما له صورة كصورة الحيوان، والإنسان، والجن، والملك، وغير ذلك يُسمَّى صنمًا، فكلُّ ما كان على صورة هذه المخلوقات الحيَّة، فهو صنمٌ، وما كان على غير صورة ممَّا يُعظم من حجر، أو شجر، أو ضريح، أو مقام، أو شمس، أو قمر، فهذا يُسمَّى وثنًا.

فالوثن أعمُّ من الصنم، وهي مأخوذة في اللغة من «وثن بالمكان»، إذا أقام فيه ومكث، فيقال: «هذا وثن»، أي: مُسْتسهل بالمقام فيه، ويقال للبعير: وثن، إذا كان سهلًا غير ناشزٍ، وإنما سهل يركب عليه الصغار، ويلعبون عليه، وهو مطواع مذلَّل، فيسمَّى وثنًا، و«وثن في المكان»، أي: مكث فيه، وكانوا يمكثون ويعكفون ويقيمون عند هذه القبور والمقامات.

(باب ما جاء أن الغلوَّ في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تُعبَد من دون الله)، أي: ما جاء من الأدلَّة التي فيها الوعيد، وفيها التشديد، وفيها التحذير، وفيها التخويف من أن يغلو في هذه القبور.

ويظهر هذا التبويب (ما جاء) أي: من الأدلة الدالَّة على هذا الوعيد ممَّا ساقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن فقهه: أنَّه ساق في هذا الباب حديثًا رواه الإمام مالك في «الموطأ»، ثم حديثًا جاء عن ابن عباس في اللَّات والعُزَّى التي جاء ذِكْرها في قول الله جل وعلا: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾﴾، ثم في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في لَعْن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زائرات القبور.

فأَوْردَ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب ثلاثة أحاديث حقَّقت هذا المعنى الذي أراده فيما جاء أنَّ الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تُعبَد من دون الله، فإن العبادة لها من دون الله بالدعاء، أو بالذبح، أو بالنذر، أو بالقصد، أو بالطواف عندها، أو الصلاة عندها، سبب ذلك ما كان من الغلوِّ الواقع فيها وعليها وعندها.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**روى مالك في (الموطأ): أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (اللهمَّ**



لا تجعل قبري وثنًا يُعْبد، اشتدَّ غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)» [1].

وهذا الحديث رواه الإمام مالك من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أنَّ رسول الله ﷺ ذكره، وقد رواه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه ذكوان، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا، لعن الله قومًا اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»[2].

والحديث رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، ورواه البزار من طريق زيد، عن عطاء، عن أبي سعيدٍ الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

فهذا الحديث رُوِيَ من عدَّة طرق عن عدة من الصحابة، فهو حديث جليل.

والإمام مالك هو إمام دار الهجرة، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي إمام المدينة، إمام دار الهجرة، وأحد أئمة المسلمين الأربعة الكبار، وأحد أئمة المسلمين في الحديث، حتى قال الإمام البخاري وغيره: «إنَّ أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر».

قال النبي ﷺ: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد**»، يدعو ﷺ ربَّه ألا يجعل قبره وثنًا، وسبق أن الوثن أعم من الصنم، فالوثن كل ما عُبِدَ من دون الله

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٤١٤) رواية يحيى الليثي، وعبد الرزاق في مصنفه (١٥٨٧)، وابن أبي شيبة (٧٥٤٤)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٦٥)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٣٨٠٢)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مشكاة المصابيح (٧٥٠).

(٢) أخرجه أحمد (٧٣٥٢)، وصححه الألباني في الثمر المستطاب (١/ ٣٦١).

من شمسٍ، أو قمرٍ، أو حجرٍ، أو شجرٍ، مأخوذة من الوثن، وهو المكث في المقام وتليينه.

فالنبيُّ ﷺ يدعو ربَّه، وأصل «اللهم»: «يا الله»، فحذف حرف النداء، وأبدل في آخره ميمًا، «**اللَّهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد**»، دعا هذا الدعاء - عليه الصلاة والسلام - شفقةً على أمته، حيث ربَّما يأتي آتٍ، فيغلو في حب رسول الله، ويغلو في قبره إلى أن يكون هذا الحب وهذا القبر سببًا لأنْ يكون شركًا مع الله، يُصْرف له حق الله بالدعاء، وحق الله بالاستغاثة، وحق الله بطلب اللياذة والعياذة، وحق الله بالذبح له، والطواف بما شرع من بيته إلى آخره.

فإذا حصل عند القبر من مظاهر الغلوِّ والشرك، فهو ليس في القبر؛ لأنَّ قبره - عليه الصلاة والسلام - بعيدٌ عن هذه المظاهر؛ لأنَّ الله حمَاه، فالله يجيب دعوة رسوله، ولا يجعل قبره وثنًا يُعْبَد، بل إن حصل ما حصل، فإنَّه يكون في خارجه في المسجد، ولكن هذا الدعاء تحذيرٌ لأمته.

ثم أعقبه بقوله: «**اشتدَّ غضب الله على قوم اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، يُحذِّر ﷺ من اتِّخاذ قبره مسجدًا، بأن الله اشتدَّ غضبه فيمَن اتَّخذوا قبور الأنبياء مساجد، والله يغضب غضبًا يليق بجلاله وعظمته، ويأسف ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، وأشدُّ غضبه الأسف، فاشتدَّ غضب الله على قومٍ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد.

فأول مَنْ أحدث هذه البدعة في البناء على قبور الصالحين والأنبياء هم الباطنيون العبيديون المُسمَّون زورًا بـ (الفاطميين)، وفاطمة وآل بيته الشريف



- عليه الصلاة والسلام - بريئون من ذلك، ثم تبعهم على ذلك القبوريَّة، وهذا كان في أوائل المائة الرابعة، كما ذكر مؤرِّخو الإسلام ومُحقِّقوه.

والنبي ﷺ لما قال: «**اللَّهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد**»، وهذا الدُّعاء من جنس قوله: «**لا تجعلوا قبري عيدًا**»[1]، أي: محل اعتيادٍ وترددٍ منكم، تعودون إليه مرةً بعد أخرى، «لا تجعلوا قبري عيدًا»، والله جل وعلا أجاب نبيَّنا لذلك، واستجاب دعاءه، فلا يصل الناس إلى قبره الشريف ﷺ، فإنَّ قبره وقبر صاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في حجرة عائشة، وهذا جدار دونه جدار الحجرة، وهذه الحجرة في محيط جدار الحجرات التسع لأمهات المؤمنين رضي الله عنهن، ثم هناك الجدار الثالث الذي يصون هذه الحجرات وما يليها.

ولهذا، قال ابن القيِّم رحمه الله على هذا الحديث: «**اللهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد**»، قال رحمه الله في «النونية» «الكافية الشافية في اعتقاد الفرقة الناجية»:

فأجاب رب العالمين دعاءه ... وأحاطه بثلاثة الجدران

حتى غدت أرجاؤه بدعائه ... في عزة وحماية وصيان

اللهم صلِّ وسلِّم عليه.

«**اشتدَّ غضب الله على قوم اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، وهذا من النَّهي عن الوسائل والذَّرائع الموصلة إلى الشرك، ولا يعني هذا أنَّه لا يُزَار قبره عليه الصلاة والسلام، وإنما يُزَار، وزيارته جائزة، والأفضل من ذلك: الاكتفاء

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: المناسك، باب: زيارة القبور، برقم (٢٠٤٢)، وأحمد (٢/ ٣٦٧)، والطبراني في «الأوسط»، برقم (٨٠٣٠)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٧٢٢٦).

بالصلاة والسلام على رسول الله عند دخول المسجد، وعند الخروج منه.

فهذا الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، كان يكره أن يقول القائل: «زرتُ قبره ﷺ، وجئتُ قبره ﷺ»، وكراهية مالكٍ لذلك دلالة على أنه فعلٌ غير مشروع عنده، ولم يثبت عن أحدٍ من الصحابة أنه كان يأتي قبره إلا ابن عمر، وكان إذا قدم المدينة من سفرٍ، قدم فسلَّم على رسول الله، ثم على أبي بكرٍ، ثم على عمر، ثم انصرف، ولم يكن يتَّخذ ذلك عيدًا يعود إليه مرةً بعد أخرى، وزيارة قبره وغيره من القبور إنَّما هو للاعتبار والاتِّعاظ، كما جاء في عموم الحديث: «**كنتُ نهيتُكُم عن زيارة القبور فزُورُوها، فإنها تُذكِّر الآخرة**».

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديث الذي رواه الإمام مالك في «موطئه»، وقد رواه غيره كما سبق، رواه أحمد من طريق أبي هريرة، ورواه البزار من طريق أبي سعيد الخدري - رضي الله عن الجميع - أن النبي ﷺ دعا ربَّه فقال: «**اللهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد، اشتدَّ غضب الله على قوم اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**».

فقوله: «**اشتدَّ غضب الله على قومٍ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، يعني تحريم بناء المساجد على القبور، بل تحريم الأبنية كلها على القبور، وتحريم الصلاة عندها، وتحريم اتِّخاذها معكفًا وملبثًا، وكذلك الطواف بها، ولو كانت الصلاة لله، والدعاء لله، والطواف لله، والذبح لله، فكلُّ ذلك من كبائر الذنوب.

وقد ذكر المحبُّ الطبري في كتابه «القِرَى لقَاصِد أم القُرَى»، ذكر عن



أصحاب الإمام مالك: عن الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه كره أن يقول القائل: «زُرْتُ قبر النبيِّ ﷺ»، فلمَّا سألوه عن علَّة ذلك، علَّل هذا بقوله ﷺ: «**اللَّهمَّ لا تجعل قبري وَثَنًا يُعبَد، اشتدَّ غضب الله على قومٍ اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، وكره إضافة هذا اللفظ إلى القبر؛ لئلَّا يقع التشبُّه بفعل أولئك في قوله عليه الصلاة والسلام: «**اشتدَّ غضب الله على قومٍ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»؛ لئلَّا نُشَابههم في أفعالهم؛ سدًّا لذريعة الوقوع في الشرك، وحمايةً لحمى التوحيد، وصيانةً لجنابه.

والإمام مالك أدرك التابعين، وهو أعلم الناس بهذه المسألة؛ لكونه إمام المدينة، وإمام دار الهجرة، وقبر النَّبيِّ ﷺ عنده وبجواره، فدلَّ على أنَّه لم يكن معروفًا عندهم زمن الإمام مالك ألفاظ زيارة قبر النبي عليه الصلاة والسلام.

وقد ذكَروا في أسباب كراهته: أن يقول القائل: «زُرْتُ قبره ﷺ»؛ لأنَّ هذا اللفظ قد صار في كثيرٍ من الناس مَنْ يريد به الزيارة البدعية، والزيارة الشركيَّة التي هي قصد الميت لسؤاله الدعاء، وقضاء الحاجات، والرغبة إليه في تفريج الكربات، وقضاء المصالح ممَّا يفعله عوامٌّ من المسلمين تجاه قبور الصالحين والأولياء.

وهذا كله خوف الفتنة من تتبع آثاره - عليه الصلاة والسلام - المكانية ومنها قبره؛ لئلَّا يُفْضي ذلك بالناس إلى الغلو فيه، وإلى وقوع ما لا يُحْمد عقباه من الشرك.

فعمرُ بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من كمال علمِهِ، وجلالة فقهِهِ نَهَى عن تتبع آثار



النبي عليه الصلاة والسلام، فإنَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما روى ابن وضاح: «أنَّ عمر أمَر بقطع الشجرة التي بُويعَ تحتها النبيُّ ﷺ بيعة الرضوان عام صلح الحديبية»، وهذه الشجرة التي نوَّه الله عنها في سورة (الفتح) في قوله جل وعلا: ﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨]، وسبب ذلك: أنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في زمنه سمع أنَّ الناس يذهبون عندها، فيصلُّون تحتها، وشاع ذلك بينهم، فخاف عليهم عمرُ الفتنة، فأمَرَ بقطع هذه الشجرة؛ لأنَّ اعتقاد أن الصلاة عندها لها مزيَّة، وسيلةٌ وذريعةٌ إلى الاعتقاد بهذه الشجرة، فيجعلها من الغلوِّ الذي يصيرها وثنًا تُقْصَد وتُرجَى وتُعبَد من دون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقد قال المعرور بن سُوَيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «صلَّيت مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بطريق مكَّة صلاة الفجر، ثم إنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رأى الناس يذهبون مذاهب، فقال: أين يذهب هؤلاء؟ قيل: يا أمير المؤمنين، يذهبون إلى مسجدٍ صلَّى فيه النبي ﷺ، فهم يصلُّون فيه، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنَّما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتتبَّعون آثار أنبيائهم، ويتَّخذونها كنائس وبيعًا، فمَن أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصلِّ، ومَن لا فليمض، ولا يتعمَّدها» (١)، أي: لا يقصدها.

فهذه مسألةٌ جليلةٌ ظهر فيها فقه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيها ما نوَّه إليه الشيخ في هذه المسألة.

وقد جاء في السِّير والمغازي عن ابن إسحاق من طريق يونس بن بكير، عن أبي خلدة خالد بن دينار، قال: حدثنا أبو العالية قال: «لمَّا فتحنا تستر،

(١) أخرجه ابن وضاح القرطبي في البدع (١٠٠)، وقال الألباني في تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق (ص: ٥٠): إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وجدنا في بيت مال الهرمزان سريرًا عليه رجلٌ ميت عند رأسه مصحفٌ، فأخذنا المصحف، فحملناه إلى عمر، فدعا له كعب الأحبار، فنسخه باللغة العربية، قال: فأنا أول رجلٍ قرأه من العرب، قرأتُهُ مثل ما أقرأ القرآن، فقلتُ لأبي العالية: ما كان فيه؟ قال: فيه سيرتكم وأموركم، ولُحُون كلامكم، وما هو كائن بعد. قلت: فماذا صنعتم بالرجل؟ قال: حفرنا له بالنهار ثلاثة عشر قبرًا متفرقًا، فلمَّا كان الليل، دفنَّاه وسوَّينا القبور كلها لنُعمِّيه على الناس، لا ينبشونه»، أي: فيعظمونه، «قلت: وما يرجون منه؟»، أي: أهل تستر، «كانت السماء إذا حُبست عنهم، بَرَزوا بسريره، فيمطرون، فقلت: مَنْ كنتم تظنون الرجل؟ فقال أبو العالية: رجل يقال له: دانيال، فقلت: مذ كم وجدتموه مات؟ قال: منذ ثلاثمائة سنة. قلت: ما تغيَّر منه شيء؟ قال: ما تغيَّر إلا شعيرات من قفاه، إنَّ لحوم الأنبياء لا تبليها الأرض»[(١)]، وهذا ذكره أيضًا ابن جرير الطبري في حوادث سنة سبع عشرة من الهجرة.

فالمقصود من هذا كلِّه: أنَّ الغلوَّ في قبور الصالحين أيًّا كانوا أنبياء عليهم الصلاة والسلام، أو أولياء رحمهم الله، أو مَنْ دونهم، سيصيرها أوثانًا تُعْبَد، ويُشْرك بها مع الله، ويُصْرف لها حق الله وحده بالدعوة والعبادة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولابن جريرٍ بسنده عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد في قول الله جلَّ وعلا:** ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ١٩﴾، **قال: (كان يلتُّ لهم السَّويق، فلمَّا مات، عكفوا على قبره)** [(٢)]».

(١) أثر صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فضائل الشام (ص١٨).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥١٩) عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقوفًا.

قال: «**وكذا قال أبو الجوزاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كان يلتُّ السويق للحاج)** [(١)]»، وخبر ابن عباس هذا رواه الإمام البخاري في «صحيحه».

قال: «ولابن جرير»، هو أبو جعفر محمد بن جرير الطبري إمام الأئمة، وإمام المفسرين، وإمام المحدثين، وإمام المؤرخين «بسنده عن سفيان»، وهو سفيان بن سعيد الثوري، (عن منصور)، وهو منصور بن المعتمر السلمي «عن مجاهد»، وهو مجاهد بن جبر المخزوم مولى ابن عباس، أخذ التفسير عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في نحو ثلاثين مرةً، منها أربع عرضات فيها مناقشة مباحثة وتثبُّت.

قال مجاهد في قول الله جلَّ وعلا: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ١٩﴾، قال: «اللات كان يلتُّ لهم السويق»، و(السويق): هو الشعير، يُحْصد ثم يُحمس، أو يطبخ ثم يطحن، فيطعمه الناس.

«كان يلت لهم السويق»، أي: يطعمهم، ويطعم مَنْ يمر به من الناس، فلمَّا مات، غلَوا فيه، فعكَفوا على قبره إلى أن صوَّروا عليه صنمًا، فصار هو اللَّات، وبنحو قول مجاهدٍ ما قاله أبو الجوزاء، فإنَّ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قال: حدثنا مسلم وهو ابن إبراهيم، قال: حدثنا أبو الأشهب جعفر بن حيان التيمي، قال: حدثنا أبو الجوزاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كان اللات رجلًا يلتُّ سويقًا، للحجاج» [(٢)]، أي: يطعمهم إياه.

وصنم (اللات) هذا كان لثقيفٍ في أهل الطائف ومن حوله، و(العزى) صنمٌ بنخلة بين مكة والطائف، وأصلها أشجار سمر حولها بنيانٌ، فعُظِّم هذا

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

البنيان وما حوله حتى كانت العُزَّى، والعُزَّى صنمٌ تُعظِّمه قريش، فكانوا يُعبِّدون أبناءهم للعُزَّى، ومن ذلك: أبو لهب، فإنَّ اسمه عبد العُزَّى بن عبد المطلب.

و(هبل) كان في مكة على الصفا، وهو صنمٌ لقريش خاصة؛ ولهذا قال أبو سفيان في معركة أُحُد: «اعْلُ هُبَل»، فقال النبي ﷺ: «**مَنْ يجيبه؟**». قالوا: ما نقول؟ قال: «**قولوا: الله أعلى وأجلُّ**»، ثم لما قال: «لنا العُزَّى، ولا عُزَّى لكم». قالوا: ما نُجِيبُهُ يا رسول الله؟ قال: «**قولوا: الله مولانا، ولا مولى لكم**»[1]، اللهم صلِّ وسلم عليه.

فمناسبة تفسير السلف (ابن عباس رضي الله عنهما وتلميذه مجاهد) لهذه الآية: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾: أنَّ هؤلاء غلَوا في هؤلاء الصالحين (في هذا الرجل الصالح الذي يلتُّ السويق للحجاج)، حتى صيَّروا على قبره وثنًا وعبدوه، فكان ذلك من أوثان المشركين؛ لأنَّه كان كريمًا يُطْعم السويق للحجاج، فجاء النهي عن ذلك؛ لأنَّ هذا مما عظموا به من البدع المحدثة، عظَّموا به قبره، فكانت النتيجة أنهم عَبَدوه من دون الله عز وجل.

ولمَّا فتح النبي ﷺ مكة: أول ما صنع أن كسَّر الأصنام، وأبطلها وأعماها، حتى أرسل إلى الطائف خالدًا، ومعه المغيرة، وأرسل جرير بن عبد الله البجلي، وأرسل من أصحابه معهم البعوث والسرايا يكسرون هذه الأصنام التي اعتاد الناس على تعظيمها، وصرف العبادة لها من دون الله اعتقادًا بفضلها ومكانتها، وهذا كلُّه نتاج الغلو في قبور هؤلاء حتى صُيِّرت وجُعِلتْ أوثانًا يُصْرف لها حقُّ الله بالعبادة، وحق الله بالدعاء، حق الله باللُّجأ، وحقُّ الله باللياذة والعياذة، وحق الله بالذبح والنذر والطواف.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٣٩، ٤٠٤٣)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**عن ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **قال: (لعن رسول الله** ﷺ **زائرات القبور، والمتَّخذين عليها المساجد والسرج)، رواه أهل السنن**»[(١)].

فهذا الحديث فيه هذا التحذير؛ لأنَّ الحديث (حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) فيه التَّحذير من زيارة النساء للقبور، وفيه لعن مَن اتَّخذ على القبور مساجد، وأنارها بالسُّرج والإضاءات.

وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا جاءت له شواهد في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي رواه الإمام أحمد، ورواه الترمذي وصححه، فقد روى الترمذي وأحمد من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنَّ رسول الله ﷺ لعن زوَّرات القبور»[(٢)]. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه». قال الترمذي: في الباب عن عائشة وحسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أمَّا حديث حسان بن ثابت، فأخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، وابن حبَّان، وأخرجه أيضًا ابن ماجه من رواية عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، عن أبيه حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لعن النَّبيُّ ﷺ زوَّارات القبور».

وقد جاء في «صحيح ابن حبان» أيضًا من حديث عبد الله بن عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حديث فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بنت رسول الله ﷺ لمَّا ذكرت في عزائها أهل ميت في ميتهم، فقال لها: «**لعلَّك بلغت معهم الكدى؟**». قالت فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٢٠٤٣)، وأحمد (٢٠٣٠)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في السلسلة الضعيفة (٢٢٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٧)، والترمذي، كتاب: الجنائز، باب: كراهية القبور للنساء برقم (١٠٥٦)، وابن ماجه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور برقم (١٥٧٤)، وحسنه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح وضعيف سنن الترمذي».

«معاذ الله، وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر»، أي: من جهة تحريم زيارة النِّساء للقبور، قال ﷺ: «**لو بلغت معهم الكدى، ما رأيت الجنَّة حتى يراها جد أبيك**»[(١)]، يعني: عبد المطلب؛ لأنه مات على غير الإسلام.

كُلُّ هذا يدلُّ على التحريم والتشديد والتفظيع في زيارة النِّساء للقبور، وكذلك فيما كان من تعظيمها؛ لأنَّ زيارة النِّساء للقبور تصيرها معظمةً؛ لسرعة عاطفتهنَّ واندفاعهنَّ، وعدم ضبط شعورهنَّ وأعصابهنَّ عندها، خصوصًا في حال الموت، وهو شدَّة الحزن.

قال عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج»[(٢)].

قلنا: إنَّ حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جاء له عدة شواهد: جاء له شاهد حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديث حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديث فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بنت النبي ﷺ، فهذه شواهد تجعل هذا الحديث في رتبة الاحتجاج.

وحديث ابن عباس هذا رواه أهل السنن: (أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه رحمهم الله).

«**لعن النبيُّ ﷺ زائرات القبور**»، فهذا فيه تحريمُ زيارة النساء للقبور،

(١) أخرجه أبو داود (٣١٢٣)، وابن حبان (٣١٧٧)، وضعفه النسائي في السنن (١٨٨٠).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب: الجنائز، باب: في زيارة النساء القبور، برقم (٣٢٣٦)، والترمذي، كتاب: الصلاة، باب: كراهة أن يتخذ على القبر مسجدًا، برقم (٣٢٠)، والنسائي، كتاب: الجنائز، باب: التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، برقم (٢٠٤٣)، وغيرهم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٤٦٩١).

وفيها التشديد على ذلك بأنَّ هذا الفعل ممَّا يستحق عليه اللعن، فدلَّ على أن زيارة النساء للقبور كبيرة من كبائر الذنوب، فالنساء ضعيفات، واحتمال التسخُّط والتجزُّع، واندفاع العاطفة، والنُّطق، والفعل بما لا يليق واردٌ، ومن ذلك أن يكون وسيلةً وذريعةً إلى الغلو بهذا المقبور حتى يُعَاد القبر مرةً بعد مرة، فيُتَّخذ عيدًا، ويُسْأل من دون الله.

«ولعن المتَّخذين عليها المساجد»، أي: مَن بَنَوا على القبور مسجدًا، وهذا يشمل ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن يبني المسجد على هذا القبر والضريح.

الحالة الثانية: أن يدفن الولي والصالح داخل المسجد، أو في فنائه، فالمسجد في هذه الصورة هو الأول، وفي الصورة الماضية هو الثاني.

الحالة الثالثة: أن يتَّخذ صلاةً وسجودًا وركوعًا عند قبرٍ، وهذا من اتِّخاذ هذه القبور مساجد، أي: يُصلَّى عندها.

فهذه الصور الثلاث لَعَن النبيُّ ﷺ فاعلها.

والأمرُ الثالثُ في تعظيم وتفخيم القبور: (اتخاذ السرج عليها)، أي: إضاءتها وإنارتها، ومن ذلك أيضًا: تجصيصها، ومن ذلك تنويرها بالنور، ومن ذلك رفعها بالبناء، ومن ذلك الكتابة عليها، في مجموع اثنين وعشرين نَهْيًا نهاها النبي ﷺ متعلقة بهذه القبور.

ونُنوِّه إلى مسألة جليلة، هي جامعة في هذا الأمر، وفي هذا الباب، وهي في حُكْم زيارة القبور، فنقول على جهة الإجمال: إنَّ زيارة القبور تأتي على أنواعٍ ثلاثةٍ:



النوع الأول: زيارة سنيَّة شرعيَّة، كما جاءت به السُّنة، فإن النبيَّ ﷺ كان يخرج إلى قبور البقيع، وإلى قبور شهداء أُحُد، وكان يدعو لهم: «**السلام عليكم دار قومٍ مؤمنين، وإنَّا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية**»(١).

فهذه الزيارة الشرعيَّة ليس فيها سفرٌ، وليس فيها شدُّ رحلٍ، وإنَّما فيها الدعاء للمقبورين، واعتبار هذا الزائر كما قال عليه الصلاة والسلام: «**كنتُ نهيتُكُم عن زيارة القبور، فزُورُوها، فإنها تُذكِّر الآخرة**»(٢).

ففيها أنَّ الزيارة اشتملت على مصلحتين عظيمتين: اعتبار الزائر، والدعاء للمزور بما جاء بمثله أحاديثه عليه الصلاة والسلام.

النوع الثاني: زيارة بدعيَّة، فيها غلوٌّ، لكن لم يبلغ إلى الشرك، ومن هذه الزيارة: زيارة النِّساء للقبور، ومن هذه: شدُّ الرحل بالسفر لزيارة المقابر؛ سواء من الرجال، أو من النِّساء، فهذه زيارات بدعيَّة لم تبلغ حدَّ الشرك، وإنما هي من وسائله وذرائعه، فإنَّه إذا شد الرحل لزيارة القبور، عُظِّمت، وجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه المخرَّج في «الصحيحين» أن النبي ﷺ قال: «**لا تُشدُّ الرحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**»(٣)، كل ذلك لئلاَّ نشدَّ الرحل في تعظيم بقعة غير هذه الثلاثة.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، برقم (٢٤٩)، وأبو داود، كتاب: الجنائز، باب: ما يقول إذا زار القبور أو مر بها، برقم (٣٢٣٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب: الجنائز، باب: الرخصة في زيارة القبور، برقم (١٠٥٤)، وأحمد (٥/ ٣٥٦)، وغيرهما من حديث بريدة رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٤٣٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (٨٢٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



فهذه الزيارة هي الزيارة البدعيَّة التي فيها غلوٌّ وتعظيمٌ للقبور ولأهلها، لكنه غلو وتعظيم لم يصل إلى حدِّ الشرك بها مع الله.

النوع الثالث: زيارة شركيَّة، وهو من يَزُور القبور ليذبح لها، ويزور القبور ليدعوها، ويسألها تفريج الكربات وقضاء الحاجات، فيأتي قبر المعظم عنده، فيسأله المدد، وقضاء الوطر، وتحصيل الولد... إلى آخر ذلك، أو يذهب للقبور فيذبح لها، أو يطوف بها تقربًا لها، فهذا صرف حق الله بالعبادة لهذه القبور، فصارت الزيارة - والحالة هذه - زيارة شركيَّة، والزيارة البدعية من وسائلها والموصلات إليها.

وها هنا يأتي هذا السؤال: لماذا لَعَن النبيُّ ﷺ زائرات القبور - وفي لفظةٍ: (زوَّارات القبور)؟

والجواب: هذا اللعن جاء لعدة أمورٍ:

أولًا: كانت زيارة القبور في أول الأمر محرمةً على الرجال والنساء؛ حفظًا للتوحيد، وصيانةً له، وسدًّا لذرائع الشرك،

ثم رُخِّص للرجال بالزيارة، ولم يُرخَّص للنساء، «**كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور، فزُورُوها، فإنها تُذكِّر الآخرة**»، والحديث: «**لَعَن رسول الله ﷺ زوَّارات القبور**»، هذا مُخصِّص لعموم: «**كنتُ نهيتُكُم عن زيارة القبور، فزُورُوها، فإنها تُذكِّر الآخرة**».

ولأنَّ النساء فيهنَّ الضعف، وفيهن الاندفاع في العاطفة، هذا من حيث المجموع والجملة، وربما وقَع من بعضهن التسخُّط والجزع، بل والشرك

والنِّياحة على الموتى، فلمَّا كان هذا الأمر، وكانت النِّساء سببًا للفتنة والاختلاط، جاء هذا التخصيص للرجال دون النساء في زيارة القبور.

وفي لعن النبي ﷺ المتَّخذين على القبور المساجد، ذكرنا أحواله الثلاث:

١- أن يكون القبر أولًا، فيُبنَى عليه مسجد.

٢- أو يكون المسجد أولًا، فيُدفن في المسجد، أو في فنائه القبر.

٣- والحالة الثالثة: أن يصلي عندها صلاةً بركوع أو سجود.

فكلُّ هذا من اتِّخاذ القبور مساجد، وقد لعن النَّبيُّ ﷺ فاعله.

ولعن المتَّخذين عليها السُّرج، أي: الإضاءات؛ سواء بالشموع، أو بالأنوار الكاشفة، أو بعقود اللَّمبات، فإنَّ هذا من وسائل تعظيمها وتفخيمها في أعين الناس.

ولهذا، قال الموفق بن قدامة: «لو أُبِيحَ اتِّخاذ السُّرج على القبور، لم يَلْعن النبي ﷺ مَنْ فَعَله، ولأنَّ هذا فيه تضييعًا للمال من غير فائدةٍ، وإفراطًا في تعظيم القبور أشبه بتعظيم الأصنام».

ومن فقه الشيخ في هذا الباب أنَّه قال: «**فيه مسائل**».

فاستنبط منه عشر مسائل:

قال: «**الأولى: تفسير الأوثان**»؛ لأنه قال: (باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تُعبَد من دون الله)، وفي دعاء النبي ﷺ: «**اللهمَّ لا تجعل قبري وَثنًا يُعْبَد**».



و(الوثن) مأخوذ من وثن بالمكان إذا أقام فيه ومكث؛ استسهالًا له، وتيسيرًا عليه، فالوثن كلُّ ما عُبِدَ من دون الله من الجمادات (حجر، شجر، شمس، قمر، تراب، بناء)، فهذا يُسمَّى: وثنًا، وهو بهذا أعمُّ من الصنم؛ لأنَّ الصنم ما صُوِّر على صورةِ آدمي حي فيه حياة.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثانية: تفسير العبادة**».

ما معنى العبادة؟ تفسيرها بما ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ: من صرف حقِّ الله لغيره، فمن حقِّ الله جل وعلا: العبادة، فلا تُصرَف لغيره، وأجلى صور العبادة الدعاء، فإذا دعا الداعي ربَّه عَزَّ وَجَلَّ، فهذا إيمان وتوحيد، وإذا دعا غير الله، فقد صَرَف حقَّ الله بالدعوة لغيره، ولهذا قال جل وعلا: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ۝١٨﴾ [الجن: ١٨].

ومن حقِّ الله جل وعلا الذبح، فالذبح على اسم الله تقربًا له وتعظيمًا عبادة، والذبح على اسم غير الله، أو تقربًا للجن، أو للغائبين، صرفٌ لحقِّ الله بالذبح لغيره، فكان هذا من إهلالهم الذبح لغير الله، أي: تعظيمهم وقصدهم ونيَّتهم بالذبح لغير الله، فالعبادة هي معنى (لا إله إلا الله): لا معبود يستحقُّ أن يُعبَد إلا الله، ولا يُصْرف حق الله بالعبادة لغيره، وبهذا كَفَر المشركون، وأشركوا لمَّا عَدَلوا عن حق الله، فوجَّهوه وصرفوه وأدَّوه لغيره، كما قال جل وعلا في أول سورة (الأنعام): ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام: ١].

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثالثة: أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يستعذ إلا ممَّا يخاف من وقوعه**».



(استعاذة النَّبيِّ)، أي: طلبه العوذ من الله لمَّا دعا ربَّه، فقال: «**اللهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد**»، فهنا استعاذ بالله من ذلك، وطلب من ربِّه جل وعلا أن يعيذه، فلا يَجعل قَبْره مكانًا يُعبَد، فإنه - عليه الصلاة والسلام - ما استعاذ بالله، وطلب عوذه إلا ممَّا يخاف من وقوعه أن يأتي مَنْ يأتي بعده، فيتَّخذ قبره - عليه الصلاة والسلام - مقصدًا يعبده ليُقرِّبه إلى الله زُلْفى، ولهذا قال بعدها في قوله: «**اللهمَّ لا تَجْعَل قبري وثنًا يُعْبَد**»، قال بعدها: «**اشتدَّ غضب الله على قومٍ اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**».

فإنَّه ما دعا ربَّه، واستعاذ بالله إلا ممَّا يخاف من وقوعه: «**اللَّهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد**»، وقد استجاب الله دعاء نبيِّه عليه الصلاة والسلام، وحقَّق مراده، فلا سبيل إلى الوصول إلى قبره بما حماه الله جل وعلا به من هذه الجدران الثلاثة: (جدار حجرة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وجدار الحجرات جميعًا، والسور الثالث الذي يشمل هذه الحجرات جميعًا مع بيت فاطمة).

قال ابن القيم في «الكافية الشافية»:

فأجاب رب العالمين دعاءه ... وأحاطه بثلاثة الجدران

حتى غدت أرجاؤه بدعائه ... في عزة وحماية وصيان

«في عزةٍ»: فلا يُنْفذ إليه، (وحماية): فلا يبلغ إليها مَنْ يريد القبر، (وصيانٍ): فلا تُهان، ولا تبتذل، ولا يفعل عندها ما يفعل عند قبور الصالحين من أنواع الشِّرك: (شرك الدعوة، شرك النذر، شرك الطواف، شرك الرغبة، شرك اللياذة، شرك العياذة... إلى آخره).

وهذا نذيرٌ لنا أهل الإسلام بأن ننتبه، ونحذر أن نغلو في قبور الصالحين،



وأصلحُ الصالحين وأشرفُهُم وأكملُهُم هو سيدنا ونبينا محمد ﷺ، فلا يجوز الغلوُّ في قبره، ولا في قبر مَنْ دونه؛ تحقيقًا لهذه الدعوة: «**اللهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد**»، وفي نَهْيه ﷺ لمَّا قال: «**لا تجعلوا قبري عيدًا، وصلُّوا عليَّ، فإنَّ صلاتكم تبلغني حيثما كنتم**»[(١)].

المسألة الرابعة: قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قرنه بهذا اتِّخاذ قبور الأنبياء مساجد**».

استعاذ ﷺ ربه ممَّا يُخَاف من وقوعه في قوله: «**اللَّهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد**»، ثم قرنه باتخاذ قبور الأنبياء مساجد، أي: قرن بهذا الدُّعاء اتخاذ القبور مساجد، عُلِمَ أن اتِّخاذها - والحالة هذه - مساجد وأماكن للعبادة أنَّه ذريعةٌ إلى اتِّخاذها أوثانًا، في حديث رواه مالك وغيره أن النبيَّ ﷺ قال: «**اللَّهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد، اشتدَّ غضب الله على قومٍ اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد**».

ولا يشتدُّ غضب الله إلا على فِعْلٍ شنيعٍ، واعتقادٍ فاسدٍ قبيحٍ، فإن اتِّخاذ قبور الأنبياء مساجد يُفْضي إلى تعظيمها، والغلو فيها، والمبالغة في قصدها، إلى أن يكون ذلك شركًا مؤصلًا في النفوس بعبادتها من دون الله، وصرف حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ من الدعاء وغيره لها.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة: ذِكْر شدَّة الغضب من الله**».

وهذا من قول النَّبيِّ ﷺ: «**اشتدَّ غضب الله**»، فالله يغضب لا كغضب خلقه؛ لأنَّه جل وعلا: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٨٧٩٠)، والطبراني في الأوسط (٨٠٣٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤١٦٢)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيح الجامع (٧٢٢٦).

يغضب جل وعلا غضبًا يليق بجلاله وعظمته وكماله، وهذا الغضب على مراتب، فمنه أشده وهو الأسف، ولهذا قال جل وعلا في كبار المعادين له: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾.

فالله يغضب، ويشتدُّ غضبه، وفي يوم القيامة يقول أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام: «**إنَّ الله غضب اليوم غضبًا لم يغضب مثله، ولن يغضب مثله**»، وهذا فيه إثبات شدَّة الغضب من صفات أفعال الله ﷻ.

ثم ذكر الشيخ المسألة السادسة، فقال: «**وهي من أهمِّها: صفة معرفة عبادة اللات التي هي من أكبر الأوثان**».

بماذا عُبِدَت اللات؟ ومَن هو اللات؟ فقد مضى تفسير الصحابة والتابعين لها بأنه رجلٌ صالح كان يلتُّ السويق (أي: يحمسه ويطعمه الحجاج)، فكان كريمًا مِفْضالًا، فلمَّا مات، عكفوا على قبره، وهذا غلوٌّ، ثم صيَّروا على قبره وثنًا وصنمًا يُعبَد ويُقْصد ويُدْعى من دون الله جل وعلا، فهذه هي أهمُّ هذه المسائل: معرفة صفة عبادة اللَّات، فإن عبادتها كانت:

أولًا: بالغلو في قبر هذا الرجل الكريم الصالح الذي كان يطعم الحجاج طعام السَّويق.

وثانيًا: أنهم بَنَوا على قبره بناءً.

وثالثًا: أنهم صوَّروا عليه صنمًا ووثنًا.

فهذه كلُّها جعلت اللَّات معبودةً مع الله، مصروفًا لها حق الله بالعبادة والدعاء، والنذر، والخوف، والرجاء والذبح، والمكوث عندها، التي هي (أي: اللَّات) من أكبر الأوثان، ولهذا ذكَرها الله مُقدِّمًا لها على غيرها: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ



﴿ٱللَّٰتَ﴾، فبدأ بذكرها، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠﴾.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**المسألة السابعة: معرفة أنَّه قبر رجلٍ صالحٍ**».

فـ(اللات) رجلٌ صالحٌ كريمٌ يطعم الحجاج طعام السَّويق، وهي الذرة المطبوخة، أو المحموسة والمطحونة، فهو رجلٌ صالحٌ، لكن غلَوا على قبره، فزاد الغلو إلى أن أُشرك به مع الله عَزَّوَجَلَّ.

وهذا الديدن وهذه الشنشنة تتكرَّر مرة بعد أخرى، فلهذا ليست العبرة فقط باللات، بل بكل ما كان على مثلها وشاكلتها؛ ولهذا كان من فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين)، اللات وغيرها، (يصيرها)، أي: يجعلها (أوثانًا تُعبَد من دون الله).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثامنة: أنه...**»، أي: اللات «**اسم صاحب القبر، وذكر معنى التسمية**» كان يلتُّ السويق، أي: يطحنه ويطعمه للحجاج والزائرين والمارِّين به؛ لأنه كريم، فكان من غلوِّهم أنَّهم عكفوا على قبره، ثم بَنَوا عليه الأبنية إلى أن صوَّروا عليه صور الأوثان والأصنام.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة التاسعة: لعنه زوَّارات القبور**».

وهذا اللفظ هو الأشهر في حديث أبي هريرة وحسان: «**لعن النبيُّ ﷺ زوَّارات القبور**»[1]، في رواية ابن عباس: «**لعن النبيُّ ﷺ زائرات القبور**»[2]،

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٧)، والترمذي، كتاب: الجنائز، باب: كراهية القبور للنساء برقم (١٠٥٦)، وابن ماجه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور برقم (١٥٧٤)، وحسنه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح وضعيف سنن الترمذي».

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٢٠٤٣)، وضعفه الألباني في =

فدلَّ على أن زيارة النساء للقبور كبيرة من الكبائر، لاستحقاق صاحبها اللعن، واللعنُ هو طردٌ وإبعادٌ عن رحمة الله، وكل ذنب تُوعِّد عليه باللعن، فهو كبيرةٌ، وسبب أنَّ ذلك كبيرة؛ لأنَّ زيارة النساء للقبور وسيلةٌ من وسائل تعظيمها وتفخيمها، أو الجزع والتسخُّط عندها، أو أن تقول عندها، أو أن تفعل فعلًا لا يليق بالمقبور، ولا بها.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة العاشرة: لعنه مَنْ أسرجها**».

«لعنه من أسرج القبور»، أي: أضاءها؛ سواء بالشُّموع، أو بالإضاءات الجديدة، أو بالأنوار، أو بإيقاد النيران، أو بالسرج؛ لأنَّ هذا كلَّه من وسائل تفخيمها، والغلو بها وتعظيمها، كما أنَّ اتِّخاذها مساجد من هذه الوسائل، ولو كانت الصلاة عندها لله، أو الذبح عندها لله، أو الطواف عند القبور والمقامات لله، فهذا من كبائر الذنوب؛ لأنَّه وسيلةٌ إلى أن تكون الصلاة والذبح والطواف تقربًا لهذا المقبور.





= «ضعيف الجامع» (٤٦٩١).

٢٢-باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد وسده كل طريق يوصل إلى الشرك

هذا الباب مناسبتُهُ لكتاب «التوحيد»، ومناسبتُهُ أيضًا لما قبله من الأبواب متعلقة بالباب الذي قبله: [باب ما جاء في أنَّ الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تُعبَد من دون الله جل وعلا]، وكذلك الباب الذي قبله ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: [باب ما جاء من التغليظ فيمَنْ عَبَد الله جل وعلا عند قبر رجلٍ صالحٍ، فكيف إذا عَبَده؟]، والباب الذي قبله: [باب ما جاء أنَّ سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلوُّ في الصالحين].

فإنَّ مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»، وللأبواب قبله مناسبةٌ جليلةٌ، وهي في أنَّ هذا الباب هو كالإجمال والتلخيص للأبواب السابقة، حيث سبق فيها أن النبيَّ ﷺ سدَّ الذرائع والوسائل المفضية إلى الشرك من الغلوِّ في قبور الصالحين، والصلاة عندها، واتِّخاذها مساجد، وإنارتها بالسُّرج، وتعظيمها وتفخيمها، فكأنَّ هذا الباب خاتمة لما قبله.

وعلاقته بكتاب «التوحيد»: علاقة وسائل الشرك أنها تُسَدُّ، وتُمنَعُ، وتُردُّ؛ حمايةً لجناب هذا الأصل العظيم الذي هو أصل الدين وقاعدته، وهو التوحيد.

فقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الترجمة: «**[باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسدِّه كل طريقٍ يوصل إلى الشرك]**».



«ما جاء»، أي: من الوعيد والتشديد والتحذير والتفخيم في حماية النبي ﷺ جناب التوحيد. «جنابه»، أي: جهته، وجداره، وقاعدته، ولا تتأتَّى هذه الحماية للتوحيد إلا بسدِّ كل طريقٍ يوصل إلى الشرك.

لِمَ ذكَر الشرك والتوحيد؟

لأنَّ التوحيد هو أعظم مأمورٍ به، فأعظم ما أمَر الله به هو توحيده بإفراده وحده بالعبادة دونما شريكٍ، والشرك بالله هو أعظم منهيٍّ عنه، فأعظم ما نَهَى الله عنه هو الشِّرك به، ولهذا تنوع الوعيد في هذا الشرك بأنَّ الله لا يغفره، وأنه يحبط عمل صاحبه كائنًا من كان، ولو كان هذا العامل الذي أشرك من الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، وحاشاهم الشرك.

﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾، الموحى إليهم هم الأنبياء والمرسلون عليهم السلام ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

ثم تَرْجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا التبويب: [باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسدِّه كل طريق يوصل إلى الشرك]، فحمى القرية، وحمى الملك: هو ما يقرب منه، أو يخالطه، فالحمى هو المكان الذي يوصل إلى الجهة المحميَّة، أو يقرب منها، فهذا التوحيد أعظمُ مأمور، والشرك أعظم منهيٍّ، ومع ذلك حمى جناب التوحيد أن يشوبه شائبة الشرك، أو ما ينقصه.

وترجم على هذا بقول الله جل وعلا في آخر سورة (براءة): «﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم



بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٢٨ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ١٢٩﴾ [التوبة: ١٢٨، ١٢٩]».

ففي هذه الآية في قوله جل وعلا: ﴿لَقَدۡ﴾ إذ اللَّام موطئة للقسم، ففيها قسمٌ مقدَّر تقديره: «والله، لقد جاءكم رسول من أنفسكم».

و(قد) حرف تحقيق، أي: قد جاءكم هذا الرسول، والمَعْنيُّ به هو محمد بن عبد الله عليه من الله أفضل صلاة، وأزكى سلام، فإنَّه خاتم المرسلين، وهو الرسول المنوَّه عنه في هذه الآية عليه الصلاة والسلام، وفي هذا ثناءٌ من الله على هذا الرسول وعمله، وهو ﷺ أعظم ما أمر به، وحثَّ عليه، وجاهَد لأجله، وهاجَر لأجله: هو توحيد الله، وإقامة أعلامه في الأرض، وإبطال الشرك، وإخماد رسومه وأعلامه في هذه البسيطة.

﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ﴾، فهنا قَسمٌ مؤكدٌ، وهذا المؤكد الأول، ثم أكَّدها ثانيًا بـ (قد) حرف التحقيق، ثم جاء التأكيد الثالث بالمخبر وهو الله ﷻ، فإنَّ الله هو الذي يُخْبرنا بهذا الخبر: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾، أي: منكم، تعرفون حاله، وتعرفون نَسَبه، وتعرفون أصله وفصله، بل وتعرفون أمانته وصدقه عليه الصلاة والسلام، تعرفون كلامه، ويتكلَّم بكلامٍ تفهمونه، فهو من أنفسكم، من هامة العرب وهي قريش، ومن أشرف بطونها، قال ﷺ: **«إنَّ الله نظر في بني آدم، فمَقَتهم عربهم وعجمهم، ثم اصطفى من بني آدم بني إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشًا، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشمٍ، فأنا خيار من خيار»**(١).

---

(١) هذا المتن مركب من عدة أحاديث، فقد أخرج مسلم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن =

﴿عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ﴾، كل ما يعنتكم، ويشد عليكم، فإنَّه يعزُّ على النبيِّ عليه الصلاة والسلام؛ لأنه حريصٌ عليكم، وحريصٌ على المؤمنين، ولهذا خصَّ الرأفة والرحمة بهم، فقال جل وعلا: ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٢٨﴾، كما في قول الله جل وعلا في سورة (الشعراء) في أواخرها: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٢١٥ فَإِنۡ عَصَوۡكَ فَقُلۡ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تَعۡمَلُونَ ٢١٦ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ٢١٧﴾ [الشعراء: ٢١٥ - ٢١٧].

هذه الأوصاف الَّتي وصف الله بها رسوله محمدًا ﷺ أنه من أنفسهم، وأنه رسولٌ، وأنه عزيزٌ عليه ما يعنتهم، وأنه حريصٌ على أمته، وأنه بالمؤمنين رؤوف رحيم، تقتضي في حقِّه أنه أنذر أمته أعظم ما نهى الله عنه وهو الشرك، وأنه حذَّرهم أعظم الذنوب وهو الشرك، وبيَّن لهم ذرائع الشرك الموصلة إليه، ووسائله المُفْضية إليه، وأبلغ في نَهْيهم عنها، ومن ذلك: ما يتعلَّق بتعظيم الصالحين، والغلو فيهم، وتعظيم القبور والصلاة عندها وإليها، والذبح والطواف بها، إلى غير ذلك ممَّا سبق التنبيه عنه في الأبواب السابقة.

وقد بلغنا الباب الثاني والعشرين الذي ترجمه الشيخ المصنف بقوله: [باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسدِّه كل طريقٍ يوصل إلى الشرك].

= حمار رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لفظ: «وَإِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ».
وأخرج مسلم (٢٢٧٦) من حديث واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لفظ: «إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ». وزاد الترمذي فيه «إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل» وقد ضعفها الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٠٢).
وأخرج ابن عدي (٣/ ٢٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا لفظ «فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ». وضعفه بحماد بن واقد.

وهذا التبويب سيُكرِّره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أواخر كتاب «التوحيد»، لكن بعبارةٍ أخرى، وبتوجيهٍ آخر، فإنَّه في ذلك الموضع ترجم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا: [باب ما جاء في حماية النبيِّ ﷺ حمى التوحيد، وسدِّه طريق الشرك].

فهذه قاعدةٌ من قواعد الشريعة العظيمة، وهي قاعدة سد الذَّريعة إلى كلِّ محرم، وأعظم ذنبٍ عُصِيَ الله به هو الشرك به، فسدُّ الذريعة إليه من أوجب الواجبات.

وهذه قاعدةٌ شريفةٌ من قواعد هذا الدين، وقد أصَّلها ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تأصيلًا بديعًا في كتابيه: «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، وفي كتابه «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان»، حتى إنه مثَّل لها بتسعةٍ وتسعين مثالًا.

فلا أشدَّ حرمةً من الشرك بالله، فسدَّ الشارع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وسدَّ نبيُّه ﷺ المبلغ عنه، سدَّ الطرق والذرائع والأسباب الموصلة إلى هذا الشرك؛ حمايةً للتوحيد، وحمايةً لجَنابه ولحماه.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّه أورد على هذا الباب [باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسدِّه كل طريقٍ يوصل إلى الشِّرك]، أورد فيه الحديث الذي رواه أبو داود، وخرَّجه الشيخ، وحكم على إسناده.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تَجْعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا عليَّ، فإنَّ صلاتكم تبلغني حيث كنتم)**»[1].

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: المناسك، باب: زيارة القبور، برقم (٢٠٤٢)، وأحمد (٢/ ٣٦٧)، والطبراني في «الأوسط»، برقم (٨٠٣٠)، وغيرهما من حديث أبي هريرة =

قال الشيخ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**رواه أبو داود بإسنادٍ حسنٍ، رواته ثقات**».

هذا الحديث حديثٌ جليلٌ، مطابق لهذه الترجمة، حيث ينهانا - عليه الصلاة والسلام - وهو الحريص علينا الرؤوف، الرحيم بالمؤمنين، الشفيق على أُمَّته: «**لا تجعلوا بُيُوتكم قبورًا**»؛ لأن القبور لا تُصلَّى فيها الصلاة، فهذا مقتضى تشبيه البيوت بالقبور، فالقبور ليس فيها صلاةٌ، ولا تصحُّ الصلاة فيها إلا صلاةً لا ركوع فيها، ولا سجود، وهي الصلاة على الجنائز.

«**لا تجعلوا بيوتكم قبورًا**»، أي: كالقبور لا يُصلَّى فيها، ولا يُتعبَّد لله بها، ولا يذكر الله جل وعلا فيها.

ثم قال في نهيه الثاني: «**ولا تجعلوا قبري عيدًا**»، حتى لو كان هذا القبر قبر خير الناس وأفضلهم وأشرفهم، وأزكاهم عند الله، فإذا كان هذا مع قبر النبي - عليه الصلاة والسلام - ينهانا أن نجعله عيدًا، وأن نعتاد إليه تكرار المجيء مرةً بعد مرة في زمانٍ، أو في مكانٍ، فإذا كان هذا في قبره ﷺ، فقَبْر مَنْ دونه أيًّا كان قبر من دونه من باب أَوْلى، سواءٌ كانوا من الصالحين، أو من غيرهم، فهذا نهيٌ ثانٍ سدًّا لذريعة الغلو والتعظيم المفضيين إلى الشرك بالله بهذا المقبور مع الله في أي نوعٍ من أنواع العبادة.

كيف لا نجعل البيوت قبورًا؟ وكيف لا نجعل قبره عيدًا؟ لأنَّ مَن يعتاد المجيء إلى قبره مرةً بعد مرة، يقول: أنا أريد أن أُسلِّم، أو أزور، أو أُصلِّي على النبي عليه الصلاة والسلام، سدَّ ذلك عليه الصلاة والسلام، وحمى حمى التوحيد فقال: «**وصلوا عليَّ؛ فإنَّ صلاتكم تبلغني حيث كنتم**».

= رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٧٢٢٦).

نعم، صلِّ على النبي ﷺ أينما كنتَ في الأرض، أو في السماء، في البحر، أو في البر، فإنَّ صلاتك على النبيِّ ﷺ تبلغه أينما كان هذا المصلِّي، «**فإنَّ صلاتكم تبلغني حيث كنتم**»، قال هذا القول بعد قوله: «**ولا تجعلوا قبري عيدًا**»، وهذا يدلُّ على أن الصلاة والسلام على نبيِّنا لا تحتاج من هذا المصلي والمسلم أن يذهب إلى قبره لأجل هذا.

ففي هذا الحديث في ألفاظه حمايته - عليه الصلاة والسلام - للتوحيد في حماه وسده طرق الشرك وأسبابه؛ لئلَّا نشابه المشركين باتِّخاذ قبور معظميهم أعيادًا زمانيةً أو مكانيةً.. زمانية: يُخصِّصون لها زمانًا كالعيد، كالعيدين مثلًا، أو يوم ميلاده، وتُقَام عند قبورهم أنواع الاحتفالات والمهرجانات بعيد ميلاده بدعة مفضية إلى الشرك بهذا المقبور مع الله.

وكذلك لئلَّا نُشَابه المشركين في اتِّخاذهم قبور مُعظَّميهم أعيادًا مكانيةً: يتَّجهون إليها، يعبدون الله عندها، ويذبحون لله عندها، فينهاهم عن ذلك؛ لئلَّا يُفْضي ذلك إلى الشرك بها من باب سدِّ الذرائع والوسائل المُفْضية إلى هذا الأمر الجليل، والأمر الفظيع الخطير، وهو الشرك بالله ﷻ.

ويدلُّ على هذا الحديث أيضًا ما جاء في «الصحيحين»، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «**اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم**»، ومعنى «**من صلاتكم**»، أي: من نوافلكم، من صلاة غير الفرائض المكتوبة، «**اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتَّخذوها قبورًا**»[1].

ومثله ما جاء في «صحيح مسلم»، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ

(١) أخرجه البخاري (٤٣٢)، ومسلم (٧٧٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.



قال: «**لا تجعلوا بيوتكم مقابر، فإن الشيطان يفرُّ من البيت الذي يسمع سورة (البقرة) تُقْرأ فيه**»[1].

ولهذا، عند القبور لا نصلي، ولا نعقد حِلَق الذِّكر بقراءة القرآن، حتى لو زُعم بإهداء ثوابها للميت، بل هذا من اتِّخاذ القبور مكانًا للتعظيم، فيَنْهانا ﷺ عن ذلك، ويجعل من صلاتنا في نوافلنا في بُيُوتنا؛ لئلَّا نشابه القبور، وأن نقرأ فيها القرآن، ولا سيما (البقرة)؛ لئلَّا نشابه فيها القبور، ففيها تنبيهٌ ضمنيٌّ أنه لا يصح أن يُقْرأ القرآن عند القبر.

فصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، وجزاه عنَّا وعن أمته وعن الإسلام وأهله أعظم الجزاء وأوفره، كيف أنه كان شفيقًا رؤوفًا رحيمًا، حريصًا على هذه الأمة، عزيزٌ عليه ما يعنتها، فحمى الله جل وعلا بقوله وفعله حمى التوحيد، وسدَّ ذرائع الشرك، وطرقه الموصلة إليه.

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث علي بن الحسين، وهو زين العابدين الذي مدحه الفرزدق بقوله:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته ... والبيت يعرفه والحل والحرم

هذا ابن خير عباد الله كلهم ... هذا التقي النقي الطاهر العلم

إنه عليُّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فعليُّ بن الحسين يروي هذا الحديث: «**أنه رأى رجلًا يجيء إلى فرجةٍ كانت عند قبر النبي ﷺ، فيدخل فيها فيدعو، فنهاه وقال: ألَا أحدثكم حديثًا سمعتُهُ من أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ، قال: (لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا، وصلوا**

(١) أخرجه مسلم (٧٨٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

عليَّ، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم)»[1].

هذا الحديث «**رواه في المختارة**».

وهذا هو الضياء المقدسي جمع أحاديث مختارةً زائدةً عما في «الصحيحين»، وصاحبها هو محمد بن سرور المقدسي ضياء الدين، قال في تصحيحه للأحاديث في هذه الأحاديث المختارة، قال فيها شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن تصحيحه للأحاديث أفضل من تصحيح عددٍ من المتقدمين».

وهذا الحديث رواه سعيد بن منصور في «سننه»، قال: «**حدثنا عبد العزيز بن محمد قال: أخبرني سهيل بن أبي سهل قال: رآني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم عند القبر، فناداني، وكان في بيت فاطمة رضي الله عنها يتعشَّى**»، وبيت فاطمة رضي الله عنها في الجهة الشمالية الشرقية من حجراته عليه الصلاة والسلام، متصلًا بها.

«**قال: فناداني وهو يتعشى أن هلمَّ إلى العشاء، فقلتُ: لا أريده، فقال لي: ما لي رأيتك عند القبر؟ فقلت: سلَّمت على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال لي: يا سهيل بن أبي سهل، إذا دخلتَ المسجد فسلِّم**»؛ لأنَّه يشرع للمسلم عند دخول المسجد أن يقول: «بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، اللَّهمَّ اغفر لي ذنوبي،

---

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٤٦٩)، والضياء في المختارة (٤٢٨)، وقواه العلامة الألباني رحمه الله في تحذير الساجد (١/ ٨٥) برقم (٩)، وقال ابن تيمية في الإخنائية (ص٢٦٤): وهذا الحديث مما خرجه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي فيما اختاره من الأحاديث الجياد المختارة الزائدة على ما في الصحيحين، وهو أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذي وأبي حاتم البستي ونحوهما، فإن الغلط في هذا قليل.

وافتح لي أبواب رحمتك».

قال هاهنا: إذا دخلتَ المسجد فسلِّم، ثم قال: «إنَّ رسول الله ﷺ **قال: (لا تتَّخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم مقابر، وصلوا عليَّ، فإنَّ صلاتكم تبلغني حيثما كنتم، لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، ما أنتم ومَن بالأندلس إلا سواء)**»[(١)].

أي: مَن قَرُبَ من قبره عليه الصلاة والسلام، ومَن بَعُدَ، وكان أبعد ما يذكر في زمنه: الأندلس وهي أسبانيا في هذا الزمان، «**ما أنتم ومَن بالأندلس إلا سواء**»؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ في البرزخ، لكن خصوصيةٌ له جعل الله له ملكًا يبلغه سلام أُمَّته عليه، فلا حاجة أن يتكرر مجيء الجائي؛ سواءٌ كان في المدينة، أو ممَّن قدم المدينة أن يتكرَّر مجيئه ليزور قبره ﷺ، وقبور صاحبيه.

بل هذا الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة قال: «كانوا»، أي: أهل المدينة الذين أدركهم الإمام مالك، وقد أدرك أحفاد الصحابة وأبناء التابعين، قال: «كانوا يكرهون أن يقول الآتي: أتيتُ قبر النبي عليه الصلاة والسلام، وزُرْتُ قبره عليه الصلاة والسلام».

ثم أمرٌ ثالث: فإنَّ الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يعتادون الذهاب إلى قبره ﷺ، ويُسلِّمون عليه، وغايةُ ما جاء في هذا: أنَّ ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا قَدِمَ من سفرٍ، أقبل فسلَّم على رسول الله ﷺ، ثم أخذ يمينًا قليلًا، فسلَّم على أبي بكر رضي الله عنه، ثم يمينًا قليلًا فسلَّم على أبيه رضي الله عنه وينصرف، فدل على أنه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣/ ٣٤٥)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٧٢٦) وذكره أبو الطيب العظيم آبادي في «عون المعبود شرح سنن أبي داود» (٦/ ٢٤).

لا يجوز أن يتَّخذ قبره ﷺ عيدًا، وأن يعتاد الناس المجيء إليه مرةً بعد مرة؛ سواء في تحديد الزمان، أو تحديد هذا المكان.

وعلي بن الحسين من أفضل التابعين، ومن أعلمهم. قال محمد بن مسلم بن شهابٍ الزهري: «ما رأيتُ قرشيًّا أفضل منه» (١)، ويُلقَّب بـ (زين العابدين)، وقد مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ثلاثٍ وتسعين، أما أبوه فهو الحسين بن علي وفاطمة، وهو سِبْط النبيِّ ﷺ وريحانته، وهو قد حفظ عن النبي أحاديث، وقد استشهد يوم عاشوراء في سنة إحدى وستين، فالحسن والحسين سيِّدا شباب أهل الجنة.

أكرم بفاطمة البتول وزوجها ... ومن هما لمحمدٍ غصنان
سبطان أصلهما بروضة أحمدٍ ... لله در الأصل والغصنان

فهو ينهى هذا الآتي أن يأتي يُسلِّم على النبي ﷺ، فقال: سلِّم عليه أينما كنت، وصلِّ عليه أينما كنت، وما هذا كله منه ومن جده رسول الله ﷺ إلا حمايةً لحمى التوحيد، وسده لذرائع الشرك من الغلوِّ في قبره عليه الصلاة والسلام، والغلو فيه، فإذا كان هذا الشأن في قبر رسول الله ﷺ أنه لا يجوز أن يُتَّخذ عيدًا، فقبور غيره ومن دونه من باب أَوْلَى، ومن باب آكد، فصلوات الله وسلامه على النبي ﷺ، وعلى آله وأصحابه، ومَنْ سار على نهجهم إلى يوم الدين.

ذكرنا مساق الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحديث عليٍّ بن الحسين: «**أنه رأى رجلًا يجيء إلى فرجةٍ كانت عند قبر النبي ﷺ، فيدخل فيها فيدعو، فنهاه علي بن حسين زين العابدين، وقال: ألَا أحدثكم حديثًا سمعته من أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا تتَّخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا، وصلوا عليَّ، فإنَّ تسليمكم يبلغني أينما كنتم)**»، في رواية: «**فإن تسليمكم يبلغني أين كنتم**».

(١) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٤٤).



هذا حديثٌ عظيمٌ فيه نَهْيه - عليه الصلاة والسلام - أن يتَّخذ قبره عيدًا، وفي نَهْي حفيده علي بن الحسين زين العابدين لهذا الرجل أن يأتي فيدعو عند قبر النبي عليه الصلاة والسلام.

وهاهنا مسألةٌ مهمةٌ: وهي ما يُرى في مسجده ﷺ من بعض الناس، وأظنُّ ذلك من جهلهم، أو من تقليدهم غيرهم، أنه إذا فرغوا من صلوات الفرائض، وفرغوا من الأذكار، قام القائم منهم في جهات المسجد، فاستقبل ببدنه قبر النبي عليه الصلاة والسلام، واضعًا يمناه على يسراه، فما حكم قصد القبر بعد الصلاة؟

إنَّ هذا الفعل غير مشروعٍ، بل فعلٌ محدث مبتدع؛ لهذا النهي من عليِّ بن الحسين لهذا الرجل الذي يأتي، فيدخل في هذه الفرجة فيدعو، فدلَّ على أن قصد قبر النبي - عليه الصلاة والسلام - للسلام إذا دخل المسجد ليصلي أن هذا منهي عنه؛ لأنه لم يشرع، وكان الصحابة لا يفعلونه، وكره مالكٌ لأهل المدينة كلما دخل الإنسان المسجد أن يأتي قبر النبي ﷺ؛ لأنَّ الناس في عهده وقبل عهده في المدينة لم يكونوا يفعلونه، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها.

فكان الصحابة رضي الله عنهم وبعدهم التابعون رحمهم الله يأتون إلى مسجده الشريف ﷺ، فيصلُّون، فإذا قضَوا صلاتهم، قعدوا يذكرون الله، أو خرجوا، ولم يكونوا يأتون القبر لا للسلام على رسول الله ﷺ، ولا للدعاء عند ذلك؛ لعلمهم أنَّ الصلاة عليه ﷺ من أفضل الأعمال وأكملها، لكن لا يفعلون ذلك؛ لئلَّا يجعلوا قبره عيدًا، عيدًا مكانيًّا، أو عيدًا زمانيًّا؛ لأنَّه نَهاهم عن ذلك



بقوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تتَّخذوا قبري عيدًا، وصلُّوا عليَّ، فإنَّ صلاتكم تبلغني**»، أي: حيثما كنتم.

ولهذا، قال عليُّ بن الحسين لذلك الرجل سهيل بن أبي سهل: «ما أنت ومَنْ بالأندلس إلَّا سواء»، ولو كنت في أقصى الدنيا، فسلَّمت على رسول الله، وصليت عليه، بلغه ذلك بأنَّ الله جعل مَلَكًا يبلغ النبي سلام أمته، وهم مع ذلك التمكُّن من الوصول إلى قبره قبل أن تُجعَل عليه الجدر الثلاثة، لم يكونوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يدخلون عليه قبره، لا للسلام عليه، ولا للصلاة عليه، ولا للدعاء لأنفسهم، ولا لغيرهم؛ لعلمهم أن هذا لا يصح، وأنه داخلٌ فيما نَهَى عنه، وهم أكمل شأنًا وأعظم حالًا في حبه واتباعه عليه الصلاة والسلام.

وهذه المسألةُ مسألةٌ جليلةٌ، نرى فيها هذا التهاون، وهذا التقاصر الَّذي أودى بمَن يغلو في قبره عليه الصلاة والسلام، فيتخذه عيدًا، فيقع فيما نهى عنه، وهذا يُوقِعُهُ باستمراره وفعله، وتوارثه عليه ومن بعده إلى الوقوع في وسيلةٍ من وسائل الشرك إلى أن سُمِعَ مَن يسأل رسول الله ﷺ المددَ، ويسأله قضاء الولد، وقضاء الحوائج، ويسأله - عليه الصلاة والسلام - الأمور المدلهمة؛ لأنه قصَّر في هذه الوسيلة، فلم يسدَّها، وفي هذا الطريق فلم ينتهِ عنه الذي يفضي إلى الغلو في قبره وحاله عليه الصلاة والسلام.

والنبيُّ ﷺ دعا ربَّه، فقال: «**اللَّهمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعْبد**»، فكان حفظًا من الله، وصيانةً لقبره، فجعل عليه جدار لغرفة عائشة، ثم جدار ثانيًا للحجرات، ثم جدار ثالثًا لمَّا وسَّع الوليد بن عبد الملك، جعل عمر بن عبد العزيز أمير المدينة وقتها على الحجرات جميعًا جدارًا ثالثًا.



قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على قوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد»:

فأجاب رب العالمين دعاءه   وأحاطه بثلاثة الجدران

صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فالمقصود من ذلك: هذا الفقه العظيم في حماية النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حمى التوحيد، وسده طرق الشرك الموصلة إليه، حفاظًا على هذا الأصل العظيم في إفراد الله بالعبادة وحده دونما شريكٍ، وسدًّا لهذا المنهيِّ الكبير، أعظم منهي وهو الشرك بالله، فنسأل الله جل وعلا أن يحيينا وإياكم على توحيده، وأن يميتنا عليه، وأن يعيذنا ويبرئنا من الشرك كله كبيره وصغيره، دقيقه وجليله، كثيره وقليله.

ثم قال الشيخ في تتمة هذا الباب: «**فيه مسائل**».

فأَوْرِدَ فيه تسع مسائل:

قال: «**الأولى: تفسير آية (براءة)**».

وهي ما جاء في آخر سورة (التوبة) في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾، إن تولَّوا عن أمر الله، وأعظمُ ما أمر الله به توحيده، وتولَّوا عن نهي الله، وأعظمُ ما نهى عنه جل وعلا هو الشرك به، ﴿فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ﴾، أي: الله كافيني ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ هذا تقرير بتوحيده جل وعلا، ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ﴾ تقريرٌ آخر بأن التوكُّل على الله وحده دون غيره، ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ استدلال بربوبية

الله لهذا المخلوق العظيم، وهو العرش الذي هو أعظم المخلوقات، فيقتضي ربوبيته لكلِّ مَن دونه، وهذا من دلائل الربوبية على توحيد الألوهية.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثانية: إبعاده ﷺ أُمَّته عن هذا الحمى غاية البعد**».

أي: حمى التوحيد أن يخدش، وجناب التوحيد أن ينال منه ويُقْترب بتجريد التوحيد لله وحده، وسد الطُّرق الموصلة إلى الشرك بالله التي هي ضدُّ التوحيد.

فقد أبعد أُمَّته عن هذا الحمى غايةَ البعد؛ لأنَّ الله وصَفه بقوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ١٢٨﴾، ولهذا حمى - عليه الصلاة والسلام - بنهيه عن الشرك ووسائله وذرائعه، حَمَى حِمَى التوحيد، وحَمَى جنابَه ليكون متجردًا مخلصًا واضحًا لله وحده دونما شريكٍ.

ثم ذكر الشيخ المُجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثالثة: ذَكَر حِرْصه - عليه الصلاة والسلام - علينا، ورأفته ورحمته**».

حرصه علينا من قول الله جل وعلا: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ١٢٨﴾، فهذا الحرص وهذه الرحمة والرأفة مخصوصةٌ بالمؤمنين، لا بغيرهم، بدليل قوله جل وعلا: ﴿عَلَيْكُم﴾، فهذا الجارُّ والمجرور متعلقٌ بهؤلاء المؤمنين، ولمَّا قدَّمهم: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ١٢٨﴾، دلَّ على اختصاص هذا الحرص والرهبة والرحمة بالمؤمنين دون غيرهم.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: نَهْيه ﷺ عن زيارة قبره على وجهٍ مخصوصٍ، مع أن زيارته من أفضل الأعمال**».

ما هذا الوجه المخصوص الذي جعل النبي ﷺ فِعْله منهيًا عنه؟

هو اتخاذ قبره عيدًا، «**لا تجعلوا قبري عيدًا**»، فهذا هو الوجه المخصوص، فإنَّ اتخاذه عيدًا في زمانٍ، أو في مكانٍ، أو باعتياد المجيء إليه عقب كلِّ صلاة، أو في كل يومٍ، وفي كل جمعةٍ، أو في العيد، كلُّ هذا يدخل في اتِّخاذ قبره عيدًا، وزيارة قبره على وجهٍ مخصوصٍ، مع أنَّ زيارة قبره - عليه الصلاة والسلام - من أفضل الأعمال، أي: من غير اتِّخاذها عيدًا واعتيادًا.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة: نَهْيه عن الإكثار من الزيارة**»؛ لأنَّ الإكثار من زيارة القبر على نحوٍ مخصوصٍ في زمانٍ معينٍ، أو مكانٍ محددٍ يجعله عيدًا، والعيد هنا باعتياد المجيء إليه مرةً بعد مرة.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السادسة: حثُّه - عليه الصلاة والسلام - على صلاة النافلة في البيت**».

وهذا من قوله: «**ولا تجعلوا بيوتكم قبورًا**» في قوله ﷺ: «**واجعلوا من صلاتكم في بيوتكم**»، فهذا فيه الحثُّ على النافلة في البيت، وأنها تبعد مشابهة البيوت للقبور؛ لأنَّ القبور لا يُصلَّى فيها صلاةٌ فيها ركوعٌ وسجودٌ.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السابعة: أنَّه متقررٌ عندهم**»، أي: عند الصحابة، والتابعين، والسلف الصالح.

«**أنَّه متقررٌ عندهم أنه لا يصلَّى في المقبرة**»؛ ولهذا نَهانا أن نجعل بيوتنا



قبورًا، ونهانا أن نجعل قبره عيدًا نعتاد إليه، ولو كان هذا الاعتياد إلى قبره لأجل السلام والصلاة عليه، فإنَّ الصلاة والسلام عليه في أيِّ مكانٍ؛ لأنَّ صلاة الناس على رسوله ﷺ وسلامهم عليه، يبلغه بما قيَّض الله من هذا المَلَك الذي يبلغه سلام أمته في البرزخ عليه.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثامنة في قوله: «**تعليله ذلك بأنَّ صلاة الرجل وسلامه عليه - عليه الصلاة والسلام - يبلغه**»، يبلغ ذلك رسول الله ﷺ.

«**وإن بَعُدَ، فلا حاجة إلى ما يتوهَّمه مَنْ أراد القرب**»، نَهَانا عن اتِّخاذ قبره عيدًا؛ لئلَّا يتوهم متوهم، أو يظن ظانٌّ أنه كلما قرب من قبره، فسلَّم وصلَّى على نبيه ﷺ، يبلغه ذلك، فهنا استوى القريب والبعيد من عنده في المدينة، أو من كان في أقصى الدنيا، فإنَّهم جميعًا إذا سلَّموا، أو صلَّوا على النَّبيِّ ﷺ، يبلغ ذلك السلام وتلك الصلاة رسول الله ﷺ بهذا المَلَك الذي قيَّضه الله، وجعله يبلغ النبي سلام وصلاة أمته عليه، وهذا نهيٌ من اتخاذ قبره عيدًا عليه الصلاة والسلام.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة التاسعة والأخيرة، فقال: «**كونه ﷺ في البرزخ تُعرَض أعمال أمته في الصلاة والسلام عليه**».

النبي ﷺ مات الموتة التي كَتَبها الله على بني آدم، كما قال جل وعلا: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وكما قال جل وعلا في (آل عمران): ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران: ١٤٤].



وفي هذه الحالة البرزخيَّة بين الدنيا والآخرة، روحه في الرفيق الأعلى، تُعرَض عليه أعمال أُمَّته، ويبلغه مَلكٌ سلام أمته وصلاتهم عليه، اللهم صلِّ وسلِّم عليه عدد نجوم السماء، وعدد حبات الثَّرى، تبلغ نبينا صلاتنا، وسلامنا عليه أينما كنَّا، ولو بعدنا عنه زمانًا، كما نحن في القرن الخامس عشر، أو بعدنا عنه مكانًا في أطراف الدنيا، فثمَّة ملائكة تبلغ النبي ﷺ سلام وصلاة أمته عليه.

هذه هي المسألة التاسعة من الشيخ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ دلالةٌ على أنَّ أعمالنا تُعرَض عليه في صلاتنا وسلامنا عليه، لا ما يظنُّه بعض أهل الأهواء والبدع أنَّ كل الأعمال تُعرَض عليه، أبدًا، إنَّما الذي يعرض عليه ما جاء به النَّصُّ بذلك، ومنها عرض سلام أُمَّته عليه، وصلاتهم عليه ﷺ.




٢٣- باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان

ومناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: مناسبةٌ ظاهرةٌ في أن عبادة الأوثان ناقضٌ لتوحيد ربِّ الأرض والسماء، فمَنْ عَبَدَ الأوثان، فقد صرف حقَّ الله جل وعلا لغيره، وهي هذه الأوثان، وهذا هو دَيْدن وشأن الكافرين، كما عَابَهم ربي جل وعلا بقوله في أول سورة (الأنعام): ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾، عَدَلوا عن حقِّ الله بصرف العبادة له إلى غير الله، فصرفوا العبادة لهم.

وفي هذا التبويب يُبيِّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ بعض هذه الأمة وهي أُمَّة النبي ﷺ، والمعني بهم أمة الإجابة، أما أمَّة الدعوة فلا شك أن كثيرًا منهم، أو جلهم كانوا على الشرك والكفر، حتى استجاب مَن استجاب منهم لدعوة النبي ﷺ بالإسلام والتوحيد، أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان، وهذا من أعلام النبوة أنه يخبر بأمرٍ يقع في أمته ممَّا يناقض دعوته أصلًا وأساسًا، فإنَّ دعوته - عليه الصلاة والسلام - بل ودعوة الأنبياء قبله إنما جاءت لتحقيق هذا الأصل الأصيل، وهو إفراد الله بالعبادة وحده دونما شريكٍ.

ففي سورة (الأنبياء) في أوائلها يقول ربنا جل وعلا: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، ومثل هذا أيضًا في سورة (النحل) في قول الله جل وعلا عن الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

فمناسبة هذا الباب [باب ما جاء أنَّ بعض هذه الأمة يعبد الأوثان] لكتاب «التوحيد»: مناسبةٌ ظاهرةٌ جدًّا، وهي بيان ما يناقض التوحيد وهو الشرك، ومن صوره: عبادة الأوثان، وهذه لا بدَّ أن تتحقق، وهي واقعةٌ في أمته ﷺ.

ومناسبة هذا الباب لِما قبله، وقد ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: [باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسده كل طريقٍ يوصل إلى الشرك]، أنَّ النبي ﷺ في تحذيره أن بعض أمته سيعبد الأوثان أنَّ هذا الأمر يناقض التوحيد، فسدَّ ذلك وحَمَى جناب التوحيد بتحذيره ونذارته وتشنيعه أن يقع في أُمَّته هذا الأمر مع أنه واقعٌ، لكن ليحذرهم وينذرهم عليه الصلاة والسلام، وهو مَنْ هو في شفقته ورحمته وحرصه على أمته ﷺ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب: [باب ما جاء أنَّ بعض هذه الأمة يعبد الأوثان]، ذكر فيها ثلاث آياتٍ، وذكر فيها حديثين صحيحين عن النبي ﷺ.

فأمَّا الآية الأولى: فما جاء في سورة (النساء)، حيث قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**[باب ما جاء أنَّ بعض هذه الأمة يعبد الأوثان].**

وقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَـٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ۝٥١﴾ [النساء: ٥١]».

وهذه الآية ساقها ربِّي جل وعلا مساق معيبة المنافقين، ومعيبة أهل الكتاب قبلهم، هذه المعيبة التي عَابَهم الله عَزَّ وَجَلَّ عليها بأنهم صرفوا حقَّ الله لغيره، فآمنوا بالجبت وهو السِّحر، وآمنوا بالطاغوت وهو كل مَنْ طغى، وأعظم الطغيان الشرك بالله جل وعلا، ومن صوره: أن يدعو الناس إلى عبادة



نفسه، فهذا طاغوت، أو يدعوهم إلى عبادة غير الله أيًّا كان هذا الغير، وهذه من صور الطاغوتيَّة، وثالثًا: أن هؤلاء الذين أوتوا نصيبًا من الكتاب ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ من مشركي العرب، عُبَّاد الأصنام والأحجار والأوثان، ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ﴾، أي: هؤلاء الكفار المشركين عُبَّاد الأوثان والأصنام ﴿أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ۝٥١﴾.

وسبب نزولها: أنَّ مشركي مكة سألوا كفار اليهود في المدينة، أي نحن أو محمد أهدى طريقًا وأهدى سبيلًا، وأصح دينًا؟ فقال أولئك البهت الكَذَبة الظلمة البهتة: أنتم أهدى من محمدٍ ومَنْ معه سبيلًا وطريقًا! فعابهم ربِّي جل وعلا في هذه الآية: ﴿ ۞ أَلَمْ تَرَ﴾: ألم تنظر على جهة التعجب والإنكار، ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا﴾ أُعْطوا نصيبًا من الكتاب من التوراة والإنجيل، وكُتُب الله المنزلة، ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ﴾، والجبت هو السِّحر، ويقال: إنَّ الجبت هو الصنم، ﴿وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ والطاغوت: كل مَنْ طغى، ورأس الطواغيت إبليس ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ۝٥١﴾.

فنعوذ بالله من الزيغان والطغيان، ونعوذ بالله من هذا المكر، فهذه التصرفات المنكرة الشاذة من اليهود أنهم صدقوا بعبادة الأوثان، وفضَّلوها على عبادة رسول الله ورسل الله - عليهم الصلاة والسلام - بإفراد الله بالعبادة، أعماهم الحسد والحقد على نبيِّنا وعلى أمته، حتى ألجمهم عن أن ينطقوا بالصواب، وصرَّحوا بما في قلوبهم من الغيظ، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٣٢﴾ [التوبة: ٣٢].

ومناسبة هذه الآية لهذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنَّ هذه الآية دلَّت على



وجود الشرك في أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وأنَّ هذه الأمة ستعمل عمل أهل الكتاب من قبلهم، ومن ذلك هذا الشرك.

نعم؛ لأنَّ المشركين من أهل الكتاب صحَّحوا دين مشركي عباد الأوثان والأصنام من أهل مكة وغيرهم على أن دينهم أهدى سبيلًا، وأحسن طريقًا من دين محمدٍ ومَنْ معه صلى الله وسلم على نبينا وعلى آله وأصحابه.

وقد روى الإمام أحمد في «مسنده»، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أنه قال: «لمَّا قَدِمَ كعب بن الأشرف اليهودي من المدينة إلى مكة، قالت له قريش: يا كعب، ألا ترى إلى هذا الصنبور المنبتر من قومه»، يعنون: محمدًا ﷺ، «ألا ترى إلى هذا الصنبور المنبتر من قومه يزعم أنه خيرٌ منَّا، ونحن أهل الحجيج وأهل السدانة، فقال كعب بن الأشرف - أخزاه الله - قال: «أنتم خيرٌ»، فنزل فيهم قول الله جل وعلا، أي: في مشركي مكَّة، وفي أبي جهلٍ على جهة الخصوص: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣]»، لما وصف النبي ﷺ بأنه صنبورٌ منبتر، قال الله جل وعلا في أبي جهلٍ وأمثاله: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾، أي: سابك وقادحك ﴿هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾.

وأنزل الله جل وعلا في كعب بن الأشرف وقومه من اليهود قول الله جل وعلا من سورة (النساء): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ۝٥١﴾، نعوذ بالله من الخذلان، ونعوذ بالله من الطغيان، ونعوذ بالله من أسباب الردى والبلى.

ثم إن الشيخ المصنف المجدد محمد بن عبد الوهاب ترجم ثانيًا على



هذا الباب بقول الله جل وعلا من سورة (المائدة)، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُولَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾﴾ [المائدة: ٦٠]».

ومناسبة هذه الآية لهذا الباب ولما قبلها: مناسبةٌ ظاهرةٌ، فإنَّ الله جل وعلا يَعِيبُ على هؤلاء المتمردة المعاندة المكابرة من بني إسرائيل، ومن أهل الكتاب قبلنا، لعنهم الله، وغضب عليهم بما استوجبوا من لعائن الله المتتابعة على رسله عليهم الصلاة والسلام، وما استوجبوه من غضب الله جل وعلا بعنادهم وكفرهم، وجعل منهم القردة والخنازير، ومنهم أصحاب قرية السبت الذين تحيَّلوا واحتالوا على نواهي الله، وعلى أوامره، ومنها عبادة الطواغيت، فهم مع أنهم أهل كتاب، لكن يوجد عندهم الشرك في عبادة الطواغيت، وهؤلاء لنا عبرة، وسيكون في هذه الأمة مَنْ يفعل فِعْلهم.

فمن فقه الشيخ الدقيق أنه إذا كان في أهل الكتابين مَن يعبد الطاغوت ويشرك، فإنه سيقع في أُمَّته هذا الشرك، وهذه مناسبةٌ جليلةٌ وظاهرةٌ لهذا التبويب (باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان).

ثمَّ ختم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الآية بقوله: ﴿أُولَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾﴾، كما أنَّ كعب بن الأشرف ومَنْ معه من اليهود زعموا كذبًا ومجاملةً فارغة أن دين مشركي مكة أفضل من دين محمد، وأهدى سبيلًا، عَابَهم ربي بهذه الآية من سورة (المائدة)، وهي آخر سورةٍ نزلت بقوله جل وعلا: ﴿أُولَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾﴾.



﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم﴾، قل لهم يا محمد (لهؤلاء الكفار من أهل الكتاب من اليهود والنصارى): هل أخبركم بمَن هو أسوأ حالًا ومآلًا وجزاءً يوم القيامة ممَّا تظنونه بنا، وتسبُّوننا به؟ هو أنتم الذين أبعدهم الله جل وعلا من رحمته بلعائنه. ثانيًا: بغضب الله عليهم. ثالثًا: بمَسْخهم قردة وخنازير. رابعًا: بعبادتهم الأصنام والطواغيت، فهذه الصفات الرديئة جعلتهم شرًّا مكانًا، وأضل عن سواء السبيل، بما اتَّهموا به محمدًا ﷺ وأصحابه بتفضيل عُبَّاد الأوثان عليهم.

فهذِهِ مناسبةٌ عظيمةٌ، أن الشرك إذا وُجِدَ في أهل الكتابين قبلنا، فإنه سيقع في هذه الأمة؛ لأنَّ من أُمَّته مَن سيعمل عملهم، وفي هذا الأصل الثابت في «الصحيحين» بقوله ﷺ: «**لتتبعنَّ سنن مَنْ كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضبٍّ لدخلتموه**». قالوا: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال ﷺ: «**نعم**»، وفي رواية: «**مَنْ إلا أولئك**».

ثم ترجم عليها ثالثًا بآية سورة (الكهف)، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقول الله تعالى:** ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ۖ فَقَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ۖ رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴿٢١﴾﴾ [الكهف: ٢١]».

هذه الآية في أوائل سورة (الكهف) في خبر أولئك الفتية الذين لم يجاوزوا العشرين سنةً في قول عامة المفسرين، وحَّدوا الله حقًّا، وثَبَتوا وصدقوا، واستمرُّوا على توحيده صدقًا، فمَايَزوا قومهم، وارتحلوا عنهم وهربوا، فآواهم الله جل وعلا إلى هذا الكهف، وكان من شأنهم ما كان في قصِّ الله ﷻ لنا خبَرهم في هذه السورة الجليلة، والتي يستحبُّ أن تُقْرأ في يوم الجمعة.

يُخْبرنا الله جل وعلا في هذه الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا﴾، أنه أطلع الناس في ذلك الوقت وذلك الزمان على هؤلاء الفتية أصحاب الكهف، وأنَّ الحكمة في ذلك ليُبَرهن على صحة البعث بعد الموت، والحياة الأخرى بعد الحياة الدنيا، ثم أخبر عمَّا جرى من النزاع بين الناس حين ذاك، وأنَّ منهم من رأى البناء عليهم، وتفويض أمرهم إلى الله، وأن من هؤلاء - وهم الذين غلبوا وانتصروا - رأوا أن يبنوا المساجد عليهم.

ومناسبة هذه الآية لهذا الباب بل ولكتاب «التوحيد» لهذا الباب: (باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان)، ولكتاب «التوحيد» في بيان حق الله على عبيده: أنَّ الآية دلَّت أن أهل الكتاب بَنَوا المساجد على قبور الصالحين، وهؤلاء الفتية من الصالحين قطعًا، فإن اليهود لمَّا جاءهم كفار مكة شاكِّين من النبي - عليه الصلاة والسلام - ومن دعوته، فأراد كفار اليهود (كعب بن الأشرف وأمثاله)، أرادوا الانتصار لأهل مكة لأجل أغراض الدنيا، ولأجل المدح الفارغ، فقال: «سلوه عن ثلاثة أشياء، فإنه لا يعرفها إلا نبيٌّ، سلوه عن الرُّوح، وسلوه عن مَلَكٍ جوال طاف الأرض، وسلوه عن فتيةٍ كانوا في غابر الزمان ما كان من شأنهم»، فأنزل الله على نبيِّه محمدٍ ﷺ شأن هذه السؤالات الثلاثة: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۝٨٥﴾ [الإسراء: ٨٥]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣] في آخر (الكهف)، وهؤلاء الفتية ذَكَر الله شأنهم.

المقصود: أنه لمَّا كان من اليهود من بَنَوا المساجد على قبور هؤلاء الصالحين، وقد لعنهم أنبياء الله على ذلك، ولعنهم نبيُّنا ﷺ لعنًا صريحًا لأجل هذا الفعل، كما في الأبواب السابقة في قوله ﷺ: «**لعنة الله على اليهود**

والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإنِّي أنهاكم عن ذلك»[1]، وفي قوله ﷺ في حديث عائشة مخاطبًا أم سلمة وأم حبيبة رضي الله عنهم لمَّا ذكروا له الكنيسة التي رأتاها في أرض الحبشة، وما فيها من التماثيل والصور، قال عليه الصلاة والسلام: «**أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح، أو العبد الصالح، بَنَوا على قبره مسجدًا، وصوَّروا عليه تلك الصور، أولئك شرار الخَلْق عند الله جل وعلا**»[2].

فتتابع لعنُه ﷺ على أهل الكتابين من أجل ذلك لمَّا بَنَوا المساجد على القبور، لما أفضى بهم علمهم إلى عبادة أصحابها، وهذه الأمة ستعمل عملَ مَنْ قبلهم من أهل الكتاب، فستبني المساجد على القبور، وستعبد أصحابها كما فعل مَن قبلنا حذو القذة بالقذة.

فهذه الآيات الثلاث دالةٌ على ما قرَّره الشيخ من دقة علمه وكمال فقهه في سياقاته لهذه الآيات التي دلَّت على المقصود، وعلى هذا التبويب، وهو أن بعض هذه الأمة يعبد الأصنام، وأن هذا وإنْ كان وقع فيمَن قبلنا من كفار اليهود والنصارى، فإنه سيقع في هذه الأمة في سُنَّة الله جل وعلا الكونية والشرعية في مشابهة وتقليد المتأخر للمتقدم.

وهذه الآية في قول الله جل وعلا: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾، ووعد الله جل وعلا بنصر عباده وأوليائه، وإقامة دينه، وحصول البلاء والابتلاء في الدنيا، ثم الجزاء والنوال والثواب في الآخرة.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في البيعة، برقم (٤٣٤)، ومسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٥٢٨)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ﴾ أنَّ البعث واليوم الآخر أمرٌ لا شكَّ فيه أنه آتٍ لا ريب فيه، ﴿إِذْ يَتَنَـٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ﴾، أي: ما ينبغي أن يعملوه ويفعلوه في هؤلاء الفتية أصحاب الكهف، ﴿فَقَالُواْ ٱبْنُواْ عَلَيْهِم بُنْيَـٰنًا﴾، نعم ابنوا عليهم بنيانًا يسترهم ويحفظهم، ﴿رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾، أي: فوضوا أمرهم إلى الله ﷻ، لكن قال رؤساؤهم وزعماؤهم وأهل الحل والعقد منهم في قول الله جل وعلا: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ﴾: أي: هؤلاء الرؤساء، وهؤلاء الكبراء، وهؤلاء العلماء علماء الضلالة، غلبوهم بالسلطة والرئاسة، ﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ۝٢١﴾ أي: نبني فوق قبور هؤلاء موضعًا للعبادة نعبد الله جل وعلا فيه، فوقع هؤلاء فيما وقع فيه كفار قوم نوحٍ عليه السلام مع أولئك الرجال الصالحين الخمسة: (ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر).

وهذا نذيرٌ لنا (هذه الأمة)، ألَّا نتبع من قبلنا في طريق الغواية والشرك والبدعة والضلالة، وأن نستمسك بما جاءنا من ربِّنا على لسان نبيه محمد ﷺ من أسباب الهداية، والاستمساك بتوحيده ﷻ.

زاد هذا بيانًا رحمه الله بما انتقاه واختاره رابعًا من حديث النبيِّ ﷺ في حديثٍ مُخرَّج في «الصحيحين»، قال: «**وعن أبي سعيدٍ** رضي الله عنه **أنَّ رسول الله** ﷺ **قال: (لتتبعنَّ سنن مَنْ كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضبٍّ لدخلتموه). قالوا: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: (فمن؟)**»[1].

أي: على جهة التقرير والتأكيد.

فقوله - عليه الصلاة والسلام - في هذا الحديث الذي هو عَلَمٌ من أعلام

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

النبوة، ودليلٌ من دلائل صدقِهِ ﷺ في أمرٍ عامٍّ كلي جامع، ذكر أنه يقع من أمته، ويقع في أمر الديانة وغير الديانة.

«**لتتبعن**»: مؤكدًا ذلك باللام الموطئة للقسم، وبالفعل المقرون بنون التوكيد الثقيلة، «**لتتبعنَّ سنن مَن كان قبلكم**». (سنن)، أي: طرائق وأساليب وعبادات وطرق مَنْ كان قبلكم، «**حذو القذة بالقذة**»، وهي الريشة والزغبة من الريش في طرف السَّهم، في دقَّة اصطفاف بعضها مع بعضٍ، الواحدة تلو الأخرى، في المطابقة تمامًا.

«**حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضبٍّ لدخلتموه**»، وجحر الضبِّ يعرفه من يضببون جحرًا نتنًا، يُغْرس في الأرض عمقًا، وهو معوج، وفيه الحيات والعقارب، ليس كجحر الجربوع مستقيمًا، ولا كجحر غيره قريبًا، ولكنه جحرٌ عميقٌ في الأرض نتنٌ معوج، لو وجدوا من اليهود والنصارى ممَّن قبلنا دخلوا جحر ضبٍّ، لكان لا بد أن يوجد من هذه الأمة من أمته ﷺ مَنْ يدخله مبالغةً وتأكيدًا على حصول هذا التقليد منَّا، أو من بعضنا لليهود والنصارى.

«**قالوا: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: (فمن؟)**»، على جهة الاستفهام التقريري، وفي رواية قال: «**نعم**»، وفي روايةٍ ثالثة قال: «**مَن القوم إلا أولئك**».

وفي هذا من أعلام النبوة حصول هذا التقليد، واتباع طرائق وسنن مَن قبلنا من الكفار، ولا سيَّما أهل الكتابين (اليهود والنصارى)، وأعظم ما يشنع فيه من هذا التقليد: تقليدهم في عقيدتهم الباطلة، وفي دينهم المحرَّف، وفي

اعتقاداتهم الفاسدة، ومنها في الشرك والكفر ووسائل ذلك، فإنَّهم استحقوا لعائن الله المتتابعة في كُتُبه، وعلى ألسنة رسله، لمَّا عصوا رسول الله، وبدَّلوا دين الله، واشتَروا به ثمنًا قليلًا، وسوَّغوا الكفر والشرك بما عظَّموا غير الله، ومن ذلك تعظيم العبادة في أماكن العبادة والمساجد التي بُنِيَتْ على قبور الفتية أصحاب الكهف.

وبالمناسبة، فإنَّ أمَّة النبي ﷺ أمتان:

- أمة الدعوة، وهم كل مَن يدعون من الإنس والجن، فإنَّه من أمة الدعوة، على أيِّ ملَّة كانوا، أو على أي عقيدةٍ صاروا.

- النوع الثاني: أمة الإجابة، وهم كل مَن استجاب لرسول الله ﷺ دعوته، فآمن به، ووحَّد ربه، واتَّبع رسوله من المكلفين من الإنس والجن.

ففي هذا الحديث يُقرِّر النبي ﷺ أن أُمَّته ستُقلِّد الأمم قبلها، ولا سيما بني إسرائيل من أهل الكتابين (اليهود والنصارى) في عقائدهم، وفي دياناتهم، وفي عوائدهم وسلومهم، وفي سياساتهم وأحوالهم، وستحاول أن تشابههم في كلِّ شيء، كما تشبه ريشة السهم الريشة الأخرى، والزغبة من هذه الريشة الزغبة من الريشة الأخرى، ثم أكَّد هذه المشابهة والمتابعة والتقليد بهذا المثل: «**حتى لو دخلوا جحر ضبٍّ لدخلتموه**»، مع ضيقِهِ وعمقِهِ واعوجاجِهِ وظلمتِهِ، وما فيه من الخشاش والعقارب والحيات، لوُجد من هذه الأمة مَن يدخله.

ولمَّا استفسر الصحابة: مَنْ هم؟ قال: «**هم اليهود والنصارى**»، ومثل ذلك، وأُنزِّه المؤمنين عن ذلك أنَّه لو وُجِدَ في أهل الكتاب مَن يأتي أُمَّه علانيةً، لكان في هذه الأمة مَن يفعل فِعْلهم عياذًا بالله، وأشنع وأفظع ما

يحصل به هذا التقليد هو تقليدهم في الشرك والكفر، وتقليدهم في وسائل ذلك، ومن ذلك: تعظيم المقامات والقبور المقامة والمشيَّدة على مراقد أولئك المعظمين، فكما حصل عند مَن قبلنا، سيحصل في هذه الأمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وإنا إليه راجعون.

وبلغ بنا المقام خامسًا إلى آخر حديث، وهو الحديث الثاني، قال فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولمسلمٍ**»، أي: لمسلم في «صحيحه».

«**عن ثوبان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (إنَّ الله زوى لي الأرض، فرأيتُ مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ مُلْكها ما زوى لي منها، وأُعطيت الكَنْزين الأحمر والأبيض، وإنِّي سألتُ ربي لأمتي ألَّا يهلكها بسنةٍ بعامة، وألَّا يسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم؛ وإن ربي قال: يا محمد، إذا قضيتُ قضاءً، فإنه لا يرد، وإنِّي أعطيتُك لأمتك ألَّا أهلكهم بسنةٍ بعامة، وألا أُسلِّط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع مَنْ بأقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضًا، ويسبي بعضهم بعضًا)**»[(١)].

قال الشيخ: «**ورواه البرقاني في (صحيحه)، وزاد: (وإنما أخاف على أُمَّتي الأئمة المضلِّين، وإذا وقع عليهم السيف لم يُرفَع إلى يوم القيامة.**

ولا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أمتي بالمشركين، وحتى تَعْبد فئامٌ من أمتي الأوثان.

وإنه سيكون في أُمَّتي كذابون ثلاثون؛ كلُّهم يزعم أنه نبيٌّ، وأنا خاتم النبيين، لا نبيَّ بعدي.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٩)، من حديث ثوبان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ولا تزال طائفة من أُمَّتي على الحق منصورة، لا يضرُّهم مَنْ خذلهم، ولا مَنْ خالفهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى)» [(١)].

هذا الحديث الجليل المُخرَّج في «صحيح مسلم»، عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه أيضًا البرقاني في «مستخرجه» على «صحيح مسلم»، وزاد فيها هذه الزيادة، وهو حديثٌ جليلٌ يدلُّ على فقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في انتقاء هذا الحديث، ثم ضمه في هذا الباب (باب ما جاء أنَّ بعض هذه الأمة يعبد الأوثان).

ثمَّ أورد هذا الحديث عقب حديث أبي سعيدٍ الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم، حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضبٍّ لدخلتموه**». قالوا: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال ﷺ: «**فمَن؟**»، أي: تأكيدًا على أنهم هؤلاء اليهود والنصارى.

والشاهد في هذا الحديث لهذا الباب: قوله ﷺ: «**ولا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أمتي بالمشركين، وحتى تَعبد فئامٌ من أمتي الأوثان**»، ففيه مطابقةٌ لهذه الترجمة التي انتقاها الشيخ من لفظ هذا الحديث (باب ما جاء أن بعض هذه الأمة تعبد الأوثان).

وفي الحديث من آيات النُّبوة وأعلام ودلائل صدقه - عليه الصلاة والسلام - الشيء الكثير:

فيقول ﷺ: «**إنَّ الله زوى لي الأرض**»، أي: جمعها وضمَّها، حتى رأى

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٥٢)، وأحمد (٢٢٤٤٨)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٨٩)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٣١٧٦١)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيح الجامع (١٧٧٣).



نبيُّنا ﷺ في موضعٍ واحدٍ من أثر هذا الجمع والضم رأى مشارق الأرض ومغاربها، وأن أُمَّته سيبلغ ملكها (أي: سيادتها ورئاستها)، ما زوى الله ﷻ له من هذه الأرض، أي: سيبلغ مُلْكُ أمته الأرض كلها من مشارقها إلى مغاربها.

وقال: «**وأُعْطيت الكَنْزين**»، والكنزان هما الذهب والفضة. وقيل: (الكنزان): كنزا كسرى وقيصر أعظم مملكتين ودولتين في زمنه عليه الصلاة والسلام، وغالبًا ما يُعبَّر عن كنز قيصر بالأحمر؛ لأنَّ غالب كنوزهم الذهب، وعن كنز كسرى بالأبيض؛ لأن غالب كنوزهم الجواهر والفضة، وفي هذا تأتلف معاني هذا الحديث؛ فالأبيض والأحمر هما الذهب والفضة، ولا تعارُضَ في أنهما كنزا قيصر وكسرى، فقيصر ملك الروم، وكنوزهم الذهب، وكسرى ملك الفرس، وكنوزهم الجواهر والفضة.

وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «**وسألتُ ربِّي لأُمَّتي ألَّا يهلكها بسنةٍ عامة**»، وهو الجدب والقحط، ولهذا يظنُّ بعض الناس أن الجدب بعدم نزول المطر فقط، وهذا خطأ، فإنَّ المطر قد ينزل ويتلوه مطرٌ، لكن لا يطرح الله فيه بركةً، ولا يأذن الله جل وعلا بخروج ثمرة هذا المطر، ففي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «**ليس السَّنة ألا تُمطروا، ولكن السَّنة أن تُمطروا، ثم تُمطروا، ولا تُنبت الأرض شيئًا**»[1]، هذا هو الجدب والقحط، ويكون بذهاب البركة، وقد يأتي مطرٌ يسيرٌ قليلٌ، يطرح الله فيه البركة، فيبلغ مبلغه في رحمة

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: في سكنى المدينة وعمارتها قبل الساعة، برقم (٤٤/٢٩٠٤)، وأحمد (٢/٣٥٨) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



الله جل وعلا وبركاته، فليس العبرة بكثرة المطر، وإنما العبرة والمعتبر فيما يطرحه الله جل وعلا فيه من الخير والبركة.

قال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ الله زوى لي الأرض، فرأيتُ مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ مُلْكها ما زوى لي منها.

وأُعْطيتُ الكَنْزين الأحمر والأبيض.

وإنِّي سألتُ ربي لأمتي ألَّا يهلكها بسنةٍ بعامة، وألَّا يسلِّط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم؛ وإنَّ ربي قال: يا محمد، إذا قضيت قضاءً، فإنَّه لا يردُّ، وإنِّي أعطيتك لأمتك ألَّا أهلكهم بسنةٍ بعامة، وألَّا أسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم ولو اجتمع مَن بأقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضًا، ويسبي بعضهم بعضًا».

قال: «ورواه البرقاني في (صحيحه)، وزاد: (وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلِّين، وإذا وقع عليهم السيف، لم يُرْفع إلى يوم القيامة.

ولا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أمتي بالمشركين، وحتى تَعبد فئامٌ من أمتي الأوثان.

وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون؛ كلهم يزعم أنه نبيٌّ، وأنا خاتم النبيين، لا نبيَّ بعدي.

ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة، لا يضرهم مَن خذلهم، ولا مَن خالفهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى)»[1].

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٢٥٢)، وابن ماجه (٣٩٥٢)، وصححه الألباني في =

هذا الحديث الجامع من جوامع حديث النبي عليه الصلاة والسلام، فيه هذه المسائل الجليلة، ومنها ما ترجم الشيخ لأجله من أنَّ بعض هذه الأمة سيعبد الأوثان، وهذا من قوله ﷺ: «**ولا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أمتي بالمشركين**»، أي: فيعيشون معهم ويساكنونهم، «**وحتى تعبد فئامٌ من أمتي الأوثان**»، ولو كانوا مقيمين في بلدانهم، لم يرحلوا إلى هؤلاء الكفار.

فهذا الحديث فيه من أعلام النُّبوة ما أخبَر به ﷺ ممَّا كشف الله ﷻ له من الغيب.

ومن ذلك أنه دعا ربَّه - عليه الصلاة والسلام - هاتين الدعوتين، فلم يستجب الله له لمَّا قضى به قضاءه جل وعلا المبرم قبل خَلْق نبيِّنا ﷺ، بل وقبل خَلق بني آدم، وقبل خَلق السماوات والأرض، فإن نبيَّنا - عليه الصلاة والسلام - من كمال رحمته وشفقته، وحرصه على أُمَّته، سأل ربَّه ألَّا يهلك أمته بسنةٍ بعامة، كما وقع للأمم البائدة قبلنا، وسأل ربه أيضًا ألا يسلط عليهم عدوًّا من غيرهم، فيستبيح بيضتهم، ويستأصل شَأْفتهم، هاتان الدعوتان أجاب الله جل وعلا بهما نبيَّه ﷺ ووعده، فإنه قال: «**يا محمد، إذا قضيتُ قضاءً، فإنه لا يردُّ، وإنِّي أعطيتُكَ لأمتك ألَّا أهلكهم بسنةٍ بعامة، وألا أسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم**».

وهذا جاء في القرآن في آية سورة (الأنعام) في قول الله جل وعلا: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا وَيُذِيقَ بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ﴾ [الأنعام: ٦٥]، فلمَّا نزل قول الله جل وعلا:

= «صحيح الجامع» (١٧٧٣)



﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾، قال ﷺ: «**أعوذ بالله من ذلك**»[1]، فأعاذه الله، وقبل ذلك فلا ينزل عذاب يستأصل أمته كلها، قال: ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾، قال عليه الصلاة والسلام: «**أعوذ بالله من ذلك**»، فاستجاب الله له، قال: ﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا وَيُذِيقَ بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ﴾، قال عليه الصلاة والسلام: «**هذه أهون، هذه أهون**»، ومعنى: ﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا﴾، أي: يجعلكم أحزابًا وجماعات وأقوامًا متفرقين بأهوائكم ومذاهبكم وطرائقكم ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ١٥٩﴾ [الأنعام: ١٥٩].

قال: «**هذه أهون**»، وهي مطابقةٌ لهذا الحديث في قوله ﷺ: «**قال الله ﷻ: يا محمد، إذا قضيتُ قضاءً، فإنه لا يردُّ، وإنِّي أعطيتك لأمتك**»، أي: أجبتُك لما دعوتَ به «**ألا أُهْلكهم بسنةٍ بعامة، وألا أسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم ولو اجتمع مَن بأقطارها**»، اجتمع على هذه الأمة ليحاربوها ويُفْنوها مَن بأقطار هذه الدنيا، فإنَّهم سيعجزون حتى يكون بعضهم يهلك بعضًا، ويسبي بعضهم بعضًا.

في قوله ﷺ: «**هذه أهون، هذه أهون**» على قول الله جل وعلا: ﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا﴾، أي: يجعلكم أحزابًا وجماعات، متفرقين، متنافرين، متعادين.

﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا وَيُذِيقَ بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ﴾، وهذا واقعٌ في هذه الأمة، أكَّده - عليه الصلاة والسلام - بقوله: «**وإنَّما أخاف على أمتي الأئمة المضلين**»؛ لأنَّ أئمة الضلالة سواءٌ كانوا من علماء السوء، أو أمراء السوء، يكون لهم

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

أتباعٌ وجماعات تقلدهم وتتبعهم، وتنافح وتدافع عنهم، فيتعصَّبون لهم تعصبًا مذمومًا، فيقع التناحر الذي يُفْضي إلى التباغض، والذي يؤدِّي إلى التقاتل والتلاعن بين هؤلاء تعصبًا لهؤلاء الأئمَّة المُضلِّين.

قال عليه الصلاة والسلام: «**وإذا وقع عليهم السيف**»، أي: بدأ فيهم القتل ظلمًا وعدوانًا، «**لم يُرفَع إلى يوم القيامة**»، ومتى وقع السيف في هذه الأمَّة؟ لم يقع في عهده ﷺ، ولا في خلافة أبي بكرٍ رضي الله عنه، ولا في خلافة عمر رضي الله عنه، ولا في صدرٍ من خلافة عثمان، حتى كان قتل عثمان من هذه الفئة المارقة الغوغائيَّة (الخوارج)، فوقع السيف في هذه الأمة، فلم يُرفع أبدًا، فإنه لا يُرفَع إلى يوم القيامة، يكون فيهم التقاتل، ويكون فيهم - والعياذ بالله - التناحر، بل والخروج على جماعة المسلمين بالسيف، وهو الذي نَهَى عنه النبي ﷺ نهيًا عظيمًا.

وبلغ المقام إلى آخر (بابٍ ما جاء أن بعض هذه الأمة سيعبد الأوثان) وهذا الباب الذي بوَّبه رحمه الله في كتابه كتاب «التوحيد»، وذكر فيه حديث ثوبان الذي رواه مسلمٌ في الصحيح، وفيه قوله ﷺ: «**إنَّ الله زوى لي الأرض، فرأيتُ مشارقها ومغاربها**»(١).

يُخْبرنا - عليه الصلاة والسلام - أنَّ الله جمع له الأرض وطواها، حتى رأى مشرقها ومغربها، وأنَّ مُلْك أمَّته سيبلغ ما رآه ممَّا زُوِيَ له ﷺ من هذه الأرض، وقد سأل نبينا ﷺ ربَّه ألَّا يهلك أمته بسنةٍ عامة بجدبٍ وقحطٍ، أو بلاءٍ عام يعمُّهم، فأجابه الله، ودعا ربَّه ثانيًا: ألَّا يُسلِّط عليهم عدوًّا من غيرهم،

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٩)، من حديث ثوبان رضي الله عنه.



يستحلُّ جماعتهم وبيضتهم، والله استجاب له ذلك، وسأل ربَّه ثالثًا أن يُجنِّب أمته الشِّقاق والنِّزاع فيما بينه والمقاتلة من بعضهم إلى بعضٍ، فيقتل بعضهم بعضًا، ويسبي بعضهم بعضًا، فلم يُجِبْهُ الله جل وعلا إلى هذا.

ثم بيَّن أنَّ أخطر ما يخافه، وأخوف ما يخاف على أُمَّته: الأئمة المضلُّون، أولئك الذين انحرفوا عن دين الله، فاقتدى بهم مَنْ بعدهم، فحكموا الناس بالهوى، أو بالبدعة، أو بغير علمٍ، فضلُّوا في أنفسهم، وأضلُّوا غيرهم، ويدخل في هذا: علماء السوء، فهم من أئمَّة الضلالة، وكذا أمراء السُّوء الذين يَسُوسُون الناس بالسياسات الجائرة الظالمة.

ولقد قال ﷺ مبينًا أثر وخطر علماء السوء، كما جاء في «الصحيحين» عنه: «**إنَّ الله لا يقبض هذا العلم انتزاعًا ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، فإذا ذهب العلماء، اتَّخذ الناس رؤوسًا جهالًا، فسُئِلُوا فأَفْتَوا بغير عِلْمٍ، فضلُّوا وأضلُّوا**»[(١)].

وذكر في هذا الحديث أن السيف والقتل إذا ابتدأ في هذه الأمة ظلمًا وعدوانًا، فإنَّه سيستمر إلى يوم القيامة، وكان أول ما كان في وَضْع السيف في هذه الأمة بفعل غوغائية ودهماء (الخوارج) لمَّا خرجوا على أمير المؤمنين الحييِّ عثمان بن عفان ذي النورين رضي الله عنه، فأول ما خرجوا عليه بالتثليب، ونَشْر معايبه بين الناس، حتى أَوْغَروا الصدور، ثم قدموا المدينة، وتجمعوا منتقدين عليه حتى عزلوه عن إمامة المسلمين في مسجد النَّبيِّ ﷺ، وجعلوا مَن يؤمهم بالصلاة واحدًا منهم، ثم حصروه رضي الله عنه، وحبسوه في بيته، فلم يكتفوا بهذا كله إلى أن تَسوَّروا عليه بيته وحريمه حتى قتلوه وهو متوضئٌ صائمٌ، يقرأ القرآن منشورًا بين يديه.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣)، من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما.



لما وُضِعَ السيف في هذه الأمة في قتل هذا الخليفة الراشد، لم يُرفَعْ هذا السيف من الأمة إلى أن تقوم الساعة كما قاله ﷺ.

وأخبر - عليه الصلاة والسلام - أنه لن تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أمته بالمشركين، فيساكنونهم، ويوالونهم، ويحبونهم، ويعيشون معهم، وليس في قلوبهم غيرة على دين الله، ولا براءة للمشركين، ولا لأفعالهم، وأعظم ذلك شركهم بالله جل وعلا، يطلبون الدنيا، ويطلبون تحسين الأوضاع، ويطلبون المال، ويطلبون أوراقهم وجنسيَّاتهم، يظنون أنهم أحسن حالًا، باعوا دنياهم بآخرتهم، استعجلوا العاجل الفاني بالباقي غير الفاني، «**حتى يلحق فئام من أمتي بالمشركين**».

ثم ذكر الشاهد من هذا الحديث لهذا الباب: «**ولا تقوم الساعة حتى تعبد فئام من أمتي الأوثان**»، أي: الأصنام، يعبدونها ولو كانت في بلدانهم، ولم تكن في بلدان المشركين، و(الأوثان) جمع (وثن)، وهو كل ما عُبِدَ من دون الله، سواءٌ كان على هيئة شجر، أو حجر، أو صنم، أو قبر، أو ضريح، أو نجوم، أو كان على هيئة صورة مخلوقة وتماثيل، وهي أصنام، فالأوثان بهذا الاعتبار أعمُّ من الأصنام.

كيف يعبدونها؟ والجواب: يظهرونها ويفخمونها أولًا، ويرفعونها، ويشيدون بها إلى أن تغرس في القلوب محبتها وتعظيمها، شيئًا فشيئًا يأتي جيلٌ، فيقصدها بالدعاء وقضاء الحوائج، وطلب المدد من دون الله جل وعلا، فيقع الشرك الأكبر بها، كما وقع أول شركٍ في بني آدم لمَّا مات الصالحون الخمسة: (ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر)، في وقتٍ مقاربٍ حزن عليهم أقوامهم، فجاءهم الشَّيطان بهذه الحيلة، أن انصبوا في مجالسهم

الَّتي كانوا يجلسون فيها صورًا وتماثيل لهم، فإذا رأيتموها، ذكرتم ما كانوا فيه من العبادة، فنشطتم، فذهب ذلك الجيل، ونسي العلم، فجاء جيل آخر قال: إنَّ آباءكم ما كانوا يُصوِّرون هذه التصاوير، إلا أنَّهم كانوا يدعون الله بها، ويستغيثونه بها، فوقع الشرك عندئذٍ بهذا التعظيم المبتدع، وبهذه الطريقة المحدثة، فوقع الشرك، فبعث الله أوَّل رسله نوحًا، عليه وعلى أنبياء الله أفضل صلاة وأزكى سلام.

بمثل هذه الطريقة ستعبد فئام الأوثان، والفئامُ: الجماعاتُ الكثيرة غير القليلة، والفئام جمع فئة، وهي ربما كانت أكبر من القبيلة، فإنَّ القبيلة تُطْلق على الحيِّ، لكن الفئام أكبر، «**حتى تعبد فئامٌ من أمتي الأوثان**»؛ تعظيمًا لها وتبجيلًا؛ سواء اعتقدوا أنها آثار مفخمة، أو أنَّها في متاحف مُعظَّمة، أو أنها تدلُّ على ما كان عليه الأوائل من التُّحف والمهن والأعمال، حتى تقوم القلوب على هذا التعظيم، فيقع بسبب ذلك وبذرائعه وبطرائقه الشرك بها مع الله جل وعلا.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ورواه البرقاني في (صحيحه)، وزاد...**».

و«صحيح البرقاني» هو مستخرجٌ له، استخرجه على «صحيح الإمام مسلم».

قال: «**ورواه البرقاني في (صحيحه)، وزاد: (وإنما أخاف على أمتي الأئمَّة المضلين، وإذا وقع عليهم السيف، لم يُرفَع إلى يوم القيامة.**

ولا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أُمَّتي بالمشركين، وحتى تعبد فئامٌ من أمتي الأوثان)».

هذه الجملة هي الشاهد من الحديث لهذا الباب.



«**وحتى تعبد فئامٌ**»، وليست فئة واحدة، وإنما فئامٌ عديدة، وهذا على جهة التكثير.

«**وحتى تعبد فئامٌ من أُمَّتي الأوثان**»، والأوثان كلُّ ما عُبِدَ من دون الله؛ سواءٌ على هيئة صنمٍ، أو على هيئة حجرٍ، أو شجرٍ، أو قبرٍ، أو غيره.

قال: «**وإنَّه سيكون في أُمَّتي كذَّابون ثلاثون؛ كلهم يزعم أنه نبيٌّ، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي.**

ولا تزال طائفةٌ من أُمَّتي على الحق منصورة، لا يضرُّهم مَن خذلهم، ولا مَن خالفهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى».

وهذا الحديث: «**وإنَّه سيكون**»، وهذا على جهة التقريب، لم يقل ﷺ: «وإنَّه سوف يكون»، وإنما قال: «**وإنه سيكون في أُمَّتي كذابون ثلاثون**»، أي: مُدَّعون للنُّبوة، وهم كذَّابون دجالون، وقوله: «ثلاثون»، هذه من ألفاظ العقود التي لا مفهوم لها كما عند الأصوليين، إلا لبيان الكثرة، فالعدد هاهنا لا مفهوم له إلا بيان التكثير، أي: كثرة مَنْ يخرج، فيدَّعي أنه نبيٌّ، وهم أزيد من ثلاثين، دلَّ على أن العدد هاهنا ليس مرادًا منه حقيقة المعدود.

«**كلهم يزعم أنه نبيٌّ، وأنا خاتم النبيين**»، أي: آخرهم وخاتمهم، «**لا نبيَّ بعدي**»، أي: لا يكون نبيٌّ بعده عليه الصلاة والسلام، فكلُّ من ادَّعى النُّبوة بعده فهو كذابٌ أشر دجالٌ، كذب على الله، وكذب على رسول الله، وكذب على الناس، وكذب على نفسه.

ونزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ في آخر الزمان لا يعارض هذا؛ لأنَّ عيسى ابن مريم إذا نزل في آخر الزمان وقت المهدي، فإنه ينزل تابعًا مُؤتمِرًا عاملًا



بشريعة النبي ﷺ، لا على أنه رسول برسالة، ولا أنه نبي بنُبوَّته التي نُسِخت بنُبوَّة ورسالة نبينا محمد عليهم جميعًا أفضل صلاةٍ وأزكى سلام.

ثم جاءت البشارة: «**ولا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق**»، لمَّا ذكر أنه لا تقوم الساعة حتى تعبد فئامٌ من أمته الأوثان، ذكر البشارة: أنَّه لا تزال طائفة، والطائفة جماعة؛ قلَّت في عددها أو كثرت، طائفة من أمته - عليه الصلاة والسلام - على الحقِّ، أي: ثابتة مستقرة، متوارثة، متعلمةٌ له، داعية إليه، «**منصورة**»، والنصر من الله جل وعلا، وقد وعَدَ النبيُّ هذه الطائفة بأنها منصورةٌ لثباتها على الحقِّ، فسبب نصرتها وتأييد الله لها ثباتُها على الحق الموروث عن الله، وعن رسول الله ﷺ.

ومن ثباتهم واستقامتهم على هذا الدين أنه «**لا يضرُّهم مَنْ خذلهم**»، أي إنَّهم سيخذلون في آخر الزمان، لكن هذا الخذلان لا يضرُّهم، ولا يصرفهم عن دين الله، كذلك «**لا يضرُّهم مَنْ خالفهم**» ممَّن حاربَهم، أو شوَّه سُمْعتهم، أو سبَّهم، أو أذاهم، «**حتى يأتي أمرُ الله تبارك وتعالى**»، وأمَر الله بقرب انقضاء الزمان، ودلَّ عليه حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه بأنْ أمَرَ الله هاهنا هذه الريح الطيبة التي تقبض أرواح المؤمنين في آخر الزمان، فلا يبقى بعدهم إلا شرار أهل الأرض، وعليهم تقوم الساعة.



٢٤- باب ما جاء في السحر

ما مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»؟

السِّحر لمَّا كان في جُلِّ صوره وأشكاله لا يتأتَّى للساحر إلا بالكفر بالله ﷻ، كما قال جل وعلا في آية السِّحر من سورة (البقرة): ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فهذا السِّحر لا يتأتَّى للساحر إلا إذا أشرك وكفر بالله، كأن يُهِينَ كلام الله، أو يبول - والعياذ بالله - أو يقضي حاجته على المصحف، أو يكتب القرآن - لا سيما آيات الرقية - بدم الحيض والنفاس عياذًا بالله، أو بالنجاسة والعذرة المائعة، فيهين كلام الله، فتخدمه الجنُّ عِنْدئذٍ، هذا السِّحر ناقضٌ من نواقض الإسلام، ومن نواقض (لا إله إلا الله).

والشيخ المصنف المُجدِّد لمَّا ذكر نواقض الإسلام قال: «**اعلم - رحمك الله - أنَّ نواقض الإسلام كثيرة، أشهرها عشرة: ومنها السِّحر**»، ثم ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا هو مناسبة هذا الباب [باب ما جاء في السِّحر] لكتاب «التوحيد».

وثمَّة مناسبة أخرى، وهو مناسبة هذا الباب لِمَا قبله، فإنَّه ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل هذا الباب أنواعًا من نواقض (لا إله إلا الله)، وسيذكر بعد هذا الباب أبوابًا تتعلق بهذا الباب، فمنها: [بابٌ في بيان أنواع السِّحر]، ومنها: [بابٌ يتعلق بالكهان والمنجِّمين والعرَّافين]، وهؤلاء لهم علاقة وطيدة بالسِّحر والسَّحرة والجن، ثم بابٌ آخر في باب ما جاء في النُّشرة، وأشهر أنواع النُّشرة هو حل

السِّحر عن المسحور، كما يأتي بيانه في موضعه إن شاء الله.

فهذا البابُ بابٌ عظيمٌ، ومناسبته مناسبة جليلة ظاهرة لكتاب «التوحيد».

والسِّحر لا يتأتَّى للساحر إلا بالاستعانة بالجنِّ والشياطين، على أن هذه الاستعانة داخلة في أنواع الشرك بالله؛ لأنَّ الجن والشياطين لا تخدم مَنْ تخدم حتى يكفروا بالله سبحانه وتعالى، فيسب الله، أو يهين كلام الله كما سبق، أو يطأ المصحف برِجْلِهِ، أو أن يضعه تحت مقعدته، أو يكتبه بالنجاسات، تعالى ربِّي وكلامه عن ذلك علوًّا عظيمًا، فعندئذٍ تخدمه الجن: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، هذا هو أشهر أنواع السِّحر، وأكثر أنواعه.

وبالمناسبة، ثمَّة نوع آخر من السِّحر هو عدوان، وهذا العدوان والاعتداء يكون باستخدام أدوية وعقاقير وأمثالها ممَّا يؤثر في المسحور؛ إمَّا يؤثر في نفسه، أو في عقله، أو في بدنه، فتؤثر فيه هذه الأدوية والأبخرة والعقاقير، ولا يكون في هذا استعانة بالشياطين.

وهذا النوع الثاني: حكمُهُ: أنه كبيرةٌ من كبائر الذنوب؛ لِمَا فيه من العدوان وأذيَّة المؤمنين، والله جل وعلا يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب: ٥٨].

يقول الشيخ رحمه الله: «**[باب ما جاء في السِّحر]**»، أي: من الوعيد والزجر والتهديد.

«**وقول الله تعالى**: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]».



اختصر الشيخ في هذه الآية (آية البقرة) على موضع الشاهد منها، وهذا فقهٌ ودقَّةٌ في الاستنباط لا يعرفها ولا يدركها إلا مَنْ فتح الله ﷻ بصائرهم، وأنار قرائحهم بالعلم والبصيرة فيه.

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾، هذا عائدٌ على مُتعلِّم السِّحر ممَّن نزل عليهم الملكان ببابل هاروت وماروت، فتعلموا السحر، يقول الله ﷻ فيهم: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾، أي: طلب السِّحر، ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾، أي: ما له حظٌّ، وما له نصيبٌ، يعني أنَّ عمله حابط محبط لا يناله منه شيء.

فهذا دليلٌ على أن السِّحر - والحالة هذه - من نواقض الإسلام، وفي أوَّل الآية: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، لماذا كفرت الشياطين؟ جاءت الجملة التعليليَّة بقوله جل وعلا: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾.

ثم جاء نوعٌ آخر: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ﴾، فهذا السِّحر في تعلُّمه بالاستعانة بالجنِّ والشياطين فتنة صارفة عن دين الله ﴿فَلَا تَكْفُرْ ۖ﴾.

﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾، أي: هؤلاء المتعلمون السِّحر، ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾، أي: طلَبه وحَرص عليه ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ ما له في الآخرة حظٌّ، ولا نصيب ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [البقرة: ١٠٢].

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقول الله جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ



﴿مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ١٠٢﴾».

ثم ثنَّى الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه الآية بآية (النساء) في قول الله جل وعلا: «﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]».

وهذه الآية بعض آيةٍ سبق أن بيَّنها الشيخ في الباب الذي قبل هذا، وهو [باب ما جاء أنَّ بعض هذه الأمة يعبد الأوثان]، ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، فما الجبت؟ وما الطاغوت؟

من فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن دقَّة استنباطه أن ثنَّى على هذه الآية بتفسير أمير المؤمنين أبي حفصٍ عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو الخليفة الراشد المحدث المُلْهم الذي أمرنا النبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بأن نقتدي بهديه وهدي أبي بكرٍ: «**اقتدوا باللَّذين من بعدي: أبي بكر وعمر**»، كيف لا وهما وزيرا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل هما أحبُّ الناس إليه، بل هما بإجماع المسلمين أفضل الناس بعد رسول الله، فأفضل الناس بعد رسول الله: أبو بكرٍ الصِّديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على هذه الآية من سورة (النساء) في قوله جل وعلا: ﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾، قال: «**الجِبْت: السِّحر. والطاغوت: الشيطان**»[1].

(١) أخرجه البخاري معلقًا في كتاب التفسير باب تفسير سورة النساء، وقال ابن حجر في الفتح (٨/ ٢٥٢): قوله الجبت السحر، والطاغوت الشيطان وصله عبد بن حميد في تفسيره ومسدد في مسنده وعبد الرحمن بن رستة في كتاب الإيمان كلهم من طريق أبي إسحاق عن حسان بن فائد عن عمر مثله وإسناده قوي. وأخرجه سعيد =

وهذا من ترسم الشيخ المجدِّد المصنف محمد بن عبد الوهَّاب جادَّة السلف الصالحين في تفسير القرآن بالقرآن، وتفسيره بأحاديث النبي ﷺ، وبالصُّدور عن أقوال الصحابة رضي الله عنهم، فهذا ممَّا يُبيِّن فقهه الدقيق، وفَهْمه العميق، ومنهجه السلفي الواضح في هذا الكتاب كتاب «التوحيد».

وهذه الآية في سورة (النساء) نزلت معيبةً ومذمةً على كفار أهل الكتاب، ونزولها خصوصًا في كعب بن الأشرف اليهودي، ومَن معه من اليهود، فإنهم قدموا مكة لعلاقةٍ بينهم وبين كفار قريش (أبي جهل ومن معه)، ومُنَاكفة لأهل الإيمان والتوحيد، وحسدًا وبغضًا لنبيِّ الإسلام محمد بن عبد الله ﷺ، فقال أبو جهل - وهو فرعون هذه الأمة - لكعب بن الأشرف: «مَنْ هو أهدى سبيلًا؟ نحن أم محمد؟»، فقالوا بدافع الحسد والحقد والبغضاء والشنآن في قلوبهم للحق وأهله، وحسدًا للمؤمنين برسولهم الخاتم: «بل أنتم يا أهل مكة أهدى سبيلًا»، وفيها قول الله جل وعلا في سورة (النساء): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ **[النساء: ٥١]**، أوتوا حظًّا وعلمًا، لكنه لم يَنْفعهم، وهذا العلم لم يرفعهم، بل تردَّوا به في دَرَكات الضلالة والغواية في الدنيا، وفي الآخرة في دَرَكات جهنَّم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴿٥١﴾﴾، يقول هؤلاء اليهود لكفار قريش: إنكم أهدى سبيلًا، وأصحُّ طريقًا، وأحق دينًا مما جاء به محمد ومَن تَبِعَهُ.

= بن منصور في سننه (٢٥٣٤)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٤٢٢٦).



يعيب الله ﷻ بقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾، ما الجبت؟ هو السِّحر، فهذه مناسبة هذه الآية لكتاب «التوحيد»، (باب ما جاء في السِّحر)، أي: من الوعيد والزجر والتهديد.

«**قال عمر: الجِبْت: السحر**»، ومن معاني الجبت: الأصنام، ومظاهر الشرك، وكلها اختلاف تنوُّع؛ لأنَّه من باب ذِكْرِ الشيء ببعض أفراده.

واليهود - عليهم مِنَ الله ما يستحقُّون - هُمْ أكثر الناس تعلمًا للسِّحر، وممارسةً له، حتَّى يدَّعون أن سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ علَّمهم إياه، وهذا باطلٌ، وقد اعتدوا حتَّى سَحَروا النبيَّ ﷺ، فإن نبيَّنا ﷺ سَحَره يهود، سحره لبيد بن الأعصم في مشط ومشاطة، جعلها في جوف طلع فحل نخل، وجعلها في بئرٍ من آبارهم في جنوبي المدينة في بني قريظة، ولكن الله ﷻ عافاه وسلَّمه.

فهم أهل السِّحر، وهم أهل البغي، وهم أهل العدوان؛ لِمَا عندهم من الحقد والحسد على الناس جميعًا، وخصوصًا على العرب والمسلمين، فهم يقولون: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥].

والطاغوت أصلُهُ: كلُّ ما تجاوز حدَّه؛ سواء من معبودٍ، أو متبوعٍ، أو مطاعٍ، ومعنى «من معبود»: أي مَن عُبِدَ وهو يعلم، ورضي بذلك، فهذا طاغوت، وقد قال ابن القيِّم كما نقله المصنف في رسائله، ومنها «ثلاثة الأصول»: «إنَّ الطواغيت كثيرون، ورؤوسهم خمسة؛ أولهم: إبليس. وثانيهم: مَنْ دعا الناس إلى عبادة نفسه»، وهذا معنى متبوع، «أو دعا الناس إلى عبادة غيره، أو حكم بغير ما أنزل الله، أو ادَّعى علم الغيب».

يقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الطاغوت: الشيطان»، أي: من شطن وابتعد عن الحقِّ؛



سواء كان من إنسيٍّ أو جنيٍّ.

وهذا الأثر عن عمر رواه الإمام البخاري معلقًا بصيغة الجزم، في كتاب (التفسير)، في باب قول الله جل وعلا: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ [النساء: ٤٣]، وهذا من عناية الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكتابه، واختياره هذه الرواية المعلقة في «صحيح البخاري» مجزومًا بصحتها، وهذا يدلُّ على دقَّة استنباط الشيخ، وبراعة مراجعه ومصادره التي بنى عليها كتابه، حتى طرح الله جل وعلا فيه هذه البركة، فما زال طلاب العلم على المنهج الصحيح يعتنون بكتاب «التوحيد»؛ حفظًا لألفاظه، وتفهمًا لمعانيه ومسائله، وإدراكًا لمراميه وقواعده، وتعليمًا له.

ثم أورد الشيخ المصنف المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على قول عمر: قول جابر بن عبد الله: «**قال جابر: (الطواغيتُ كُهَّانٌ كان يَنْزل عليهم الشيطان، في كل حيٍّ واحد)**»[1].

أي: من أحياء العرب، وهذا الأثر المروي عن جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري - رضي الله عنه وعن أبيه - في شأن وتعريف هؤلاء الطواغيت: «أنَّهم كهان»، والكاهن مَنْ تكهَّن من الإنس، ولا يحصل له التكهُّن إلا بمن يمدُّه من إخوانهم من الشياطين: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ۝٢٠٢﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، هؤلاء الكُهَّان كانت تنزل عليهم الشياطين.

والشياطين جمع شيطان، وهو كلُّ ما شطن وابتعَدَ عن الحق من مَرَدة الجنِّ، ولا يكون الشيطان إلا كافرًا، وأبو الشياطين ورئيسهم هو إبليس، أعاذنا

(١) أخرجه البخاري معلقًا، في كتاب التفسير باب تفسير سورة النساء، من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



الله وإياكم والمسلمين منه، ومن شرِّه وجنده.

قال: «الطواغيت كُهَّان كان ينزل عليهم الشياطين، في كلِّ حي واحد»، ومعنى الحي أي: حي من أحياء العرب، وهم القبيلة، أو الفرع من القبيلة، سُمُّوا بالحي؛ لأنهم يبقون في مكانٍ واحدٍ، وهم أبناء عمومة وإخوة، فيتكاثرون ويتناسلون، ويكون في هذا الحي وهذه القبيلة، أو الفرع الكبير من هذه القبيلة يكون فيهم كاهنٌ؛ لأنَّ الشيطان أخذ على نفسه إضلال بني آدم، ولم ينجُ منه ومن شرِّه إلا المخلصون من عباد الله، قال الله جل وعلا عنه: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [ص: ٨٢، ٨٣].

ففي هذا التفسير تنوُّع بين قول عمر وقول جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في معنى الجبت والطاغوت، ولا يتأتَّى أن يكون خلافٌ بين الصحابة، بل ولا التابعين - رضي الله عنهم ورحمهم أجمعين - في تفسير القرآن على جهة التضادِّ، وإنَّما الخلاف بينهم على جهة التنوُّع، والخلاف في التنوُّع ليس خلافًا مؤثرًا في التفسير، وإنَّما هو في الحقيقة تنويع لسَعة الشريعة، وبيان مواردها، وبيان ما فيها من التنوُّع والقابلية.

أمَّا الخلاف المذموم، فهو خلاف التضادِّ، وهذا لا يمكن أن يكون في قول الصحابة والتابعين في القرآن أبدًا، بل ولا في صحيح حديث النبي ﷺ.

ففي هذا بيان ما استنبطه الشيخ من هذا الاستدلال والسياق في بيان مَنْ هم الطواغيت بأنهم الشياطين، وأنهم في حديث جابر الكهَّان التي تستعين بالشياطين.

وعلى كل حال، فإنَّ الشياطين والجن المرَدَة منهم لن يخدموا الإنس،



ولن يُحصِّلوا لهم مرادهم، ويُحققوا لهم ما أرادوا حتى يكفروا بالله جل وعلا، كما قال ﷻ: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ومن دقَّة فقهه رَحِمَهُ اللَّهُ في الاستدلال: أنه ذكر على هذا الباب (باب ما جاء في السِّحر) آيتين، وأردف الآيتين ببيان عمر وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لآية سورة (النساء) في بيان مَنْ هم الطواغيت، وما هو الجبت؟ ثم من فقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه أردف هاتين الآيتين بذكر حديثٍ جليلٍ هو من جوامع أحاديث النَّبيِّ ﷺ، بل ومن أحاديث الإسلام العظام، وهو حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المخرَّج في «الصحيحين».

قال: «**قال النَّبيُّ ﷺ: (اجتنبوا السَّبع الموبقات). قالوا: يا رسول الله، وما هنَّ؟**».

فذَكَرها عليه الصلاة والسلام، «**قال: «الشِّرك بالله، والسِّحر، وقَتْل النفس التي حرَّم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف**»، هذه ستة، والسابعة: «**وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات**»(١)، حديث أخرجاه في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاري في «صحيحه»، ورواه مسلم أيضًا في الصحيح.

فهذا الحديثُ حديثٌ عظيمٌ، فيه أنَّ هذه الموبقات (أي: المهلكات) هي التي تهلك أصحابها، وتُوبِقُ أعمالهم وتحبطها، وهذا ليس فيه حَصْر المُوبقات بسبعٍ، لكنه ذكر أعظمها وأشهرها وأضرها، وإلا فهناك موبقاتٌ أخرى، وهذا

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٧، ٦٨٥٧)، ومسلم (٨٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مثل قوله ﷺ: «**سبعةٌ يظلُّهم الله في ظلِّه يوم لا ظلَّ إلا ظله**»(١)، فإن هذا لا يقتضي الحصر؛ لأنه ذكر هذه السبعة، وذكر في الأحاديث أشياء أخرى؛ منها قوله ﷺ: «**المؤمن في ظلِّ صدقته يوم القيامة**»(٢).

ما هذه الموبقات والمهلكات؟

أولها: الشِّرك بالله، وحَسْبك به أيها المؤمن وأيتها المؤمنة، فحَسْبكم بالشِّرك ناقضًا ومحبطًا وموبقًا لصاحبه، فإنَّ الشرك بالله أعظم ذنبٍ، إي والله، هو أعظم ذنب عُصِيَ الله به، والشِّركُ بالله من غوائله: أنه يُحبط العمل، ولو كان العمل عمل أفضل الناس وأزكاهم، وهم رسل الله عليهم الصلاة والسلام، وحاشاهم أن يُشْركوا، قال الله جل وعلا في آخر (الزمر): ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الزمر: ٦٥].

والشِّرك بالله جل وعلا ذنبٌ لا يغفره الله أبدًا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ذنبٌ يُوبِقُ صاحبه، ويوجب له النار، فإنَّ الله حرَّم على النار مَنْ قال: (لا إله إلا الله)، يبتغي بذلك وجه الله، والشركُ بالله موجبٌ للنار: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾ [المائدة: ٧٢].

قال النبي ﷺ: «**اجتنبوا السبع الموبقات**»، ثم ذكرها، وهنا العدد له مفهومٌ ومرادٌ، فإنه إذا ذُكِرَ العدد، ثم ذكر بعده معدوده، دلَّ على أن العدد له مفهوم.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٠) ومواضع، ومسلم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (١٧٣٧١)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وقال الذهبي في المهذب في اختصار السنن الكبير (٣/ ١٥٣٦): إسناده قوي.



قال ﷺ: **«اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسِّحر، وقتل النفس التي حرَّم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولِّي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»**.

والشَّاهد من هذا الحديث للباب: أنَّه ﷺ: عطف السِّحر على الشِّرك بالله في تعداد هذه السبع الموبقات، أي: المهلكات المحبطات للأعمال.

وفي ذِكْرِ السِّحر بعد الشِّرك بالله عدَّة دلائل:

أوَّلها: أن السِّحر كبيرة من كبائر الذنوب كالشرك، بل السِّحر كالشرك، هو أعظم الذنوب، لا سيما السحر الذي لا يتأتَّى إلا بعبادة الشياطين، وصرف حقِّ الله لهم من دون الله.

وظاهر الترجمة: أنَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى أن السِّحر مناقض للتوحيد، وممَّا يُحقِّق هذا ويُبيِّنه: أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّا ذكر نواقض الإسلام، ونواقض (لا إله إلا الله)، ونواقض الإيمان في رسالته الشهيرة العظيمة التي لخَّص فيها النواقض في أصولها إلى أكثر من عشرةٍ، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم - رحمك الله - أن نواقض الإسلام كثيرة، أهمُّها عشرة»، فذكر منها السِّحر، وذكر منه أنواعه: سِحْر الصَّرف، وسِحْر العطف.

فهذا الفعل والصنيع، وهذا التبويب، يثبت أن السِّحر من موبقات الإيمان ومحبطاته، ومن مضادات التوحيد؛ لأن السِّحر لا يتأتَّى إلا بالكفر بالله، قال الله جل وعلا: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فهذا السِّحر الذي لا يتأتَّى إلا بعبادة الشياطين، واستخدامهم ومعونتهم لأوليائهم من الإنس، لا يتأتَّى هذا كلُّه إلا بالكفر بالله؛ سواء بإهانة كلام الله،



أو بسبِّ الله، والاستخفاف به، أو بإهانة كلامه القرآن بأنواع الإهانات، فإذا كفر عندئذٍ حقَّق له هؤلاء المَرَدة من الشياطين مراده.

قال: «**اجتنبوا السبع الموبقات**». قالوا: وما هنَّ يا رسول الله؟ قال: «**الشرك بالله**»، ثم قال: «**والسِّحر**».

وظاهر كلام النبي ﷺ أنَّ هذا السحر هو من الموبقات، وقد عَطفَه ﷺ على الشرك بالله؛ لأنَّ السِّحر لا يتأتَّى إلا بالكفر بالله سبحانه وتعالى.

والسِّحر هذا البلاء العظيم، وهذا الشَّر الكبير الذي ما زال يئنُّ منه الخَلق؛ إنسهم وجنُّهم حتى بهائمهم جيلًا بعد جيل، فهو من أعظم الأمراض المؤذية المفسدة التي إنَّما جاءت من طريق هؤلاءٍ المَرَدة من الشياطين، ولا سيَّما من أوليائهم من اليهود، فهُمُ الذين أدلجوا هذا السِّحر على عباد الله، وهم السَّحَرة، وهم الذين زعموه، ونسبوه إلى رُسُل الله، ورسل الله - عليهم الصلاة والسلام - بريئون من ذلك أعظم البراءة.

ثم ذكر الشيخ المُجدِّد عقب حديث: «**اجتنبوا السَّبع الموبقات**»، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه المخرَّج في «الصحيحين»، ذكر حديث جندب، وهو جندب بن عبد الله المُلقَّب بـ (جندب الخير)، وهو المعروف بـ(قاتل الساحر)، وليس هو جندب بن عبد الله البجلي الصحابي الجليل.

«**وعن جندبٍ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «حدُّ الساحر ضربةٌ بالسيف»**»[1]،

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه (١٤٦٠)، والحاكم في المستدرك (٨٠٧٣)، والدارقطني في سننه (٣/ ١١٤) برقم (١١٢)، والطبراني في الكبير (١٦٦٥)، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف الترمذي (٢٤٤)، والسلسلة الضعيفة (١٤٤٦)، وضعيف الجامع (٢٦٩٩).



رواه الترمذي، وقال: الصحيح أنه موقوفٌ».

ففي هذا لطافةٌ في الاستدلال، وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد حديث أبي هريرة في اجتناب السَّبع الموبقات: حديث جندب (جندب الخير) (قاتل الساحر)، قال: قال النبي ﷺ: «**حدُّ السَّاحر ضربةٌ بالسيف**».

ثم من عِلْمِ الشيخ بالحديث: خرَّج هذا الحديث، فقال: «رواه الترمذي»، ونقل الشيخ المصنِّف عن الإمام الترمذي حُكْمه على الحديث أنه موقوفٌ، وذلك لأن الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «هذا حديثٌ لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه»، وإسماعيل بن مسلم المكي يُضعَّف في الحديث، وإسماعيل بن مسلم العدوي البصري قال وكيع: هو ثقةٌ، ويروي عن الحسن أيضًا، والصحيح أنه عن جندب موقوفًا عليه.

والحديث رواه الطبرانيُّ، ورواه الدارقطني، ورواه الحاكم وصحَّحه، ووافقه على تصحيحه الحافظ الذهبي، ورواه البيهقي، ورواه أيضًا عبد الرزاق في «مصنفه»، لكنَّه من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن مرسلًا.

«**حدُّ السَّاحر ضربةٌ بالسيف**»، وذلك لأنَّه لا يتأتَّى سحره إلا بكفره بالله جل وعلا، وقد أجمع المسلمون على أن المرتد يُقتَل على ردَّته، وقَتْله لا يطهره، بل إنما يعجله إلى عقوبة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وفي (صحيح البخاري)، عن بجالة بن عبدة قال: (كتب عمر بن الخطاب** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **أن اقتُلُوا كل ساحر وساحرة). قال: فقتلنا ثلاث سواحر**»[1].

---

(١) أخرجه أحمد (١٦٥٧)، واللفظ له، والبخاري (٣١٥٦، ٣١٥٧) من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وهذا الحُكْم من عمر أمير المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ متوافقٌ مع فقهه في آية سورة (النساء)، لما فسَّر قول الله جل وعلا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾، قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**الجِبْتُ: السِّحر. والطاغوتُ: الشَّيطانُ**».

كتب عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى عماله في النواحي: «**أنِ اقتلوا كل ساحر وساحرة**». قال بجالة بن عبدة: «**فقتلنا ثلاث سواحر**»؛ تنفيذًا لأمر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا الأثر رواه الإمام البخاري في كتاب (الجزية) في بابٍ بوَّب عليه بقوله: (باب الجزية والمُوَادعة)، وهذا الذي في البخاري عن عمر «أمَرَ عمر أن يُفرَّق بين كل ذي رحمٍ من المجوس»؛ لأنَّ المجوس يُجوِّزون نكاح المحارم، أي: أن ينكح المرء أخته، أو خالته، أو عمته، عياذًا بالله، ثم قال: «اقتلوا كل كاهنٍ وساحر»، وهذا رواه القطيعي في «فوائده». قال الحافظ ابن حجر: «وإسناده إسنادٌ حسنٌ»[(١)].

فعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من علمِهِ وفقهِهِ: أمَر بقتل السواحر؛ لأنَّ الساحر لا يتأتَّى سحره إلا بالكفر، وهذا ظاهر صنيع الشيخ المجدِّد في كتاب «التوحيد» لمَّا قال: (باب ما جاء في السِّحر)، أنه يرى أن السِّحر ناقضٌ للإيمان، موجبٌ للردَّة، والمرتد بإجماع العلماء يُقْتل على ردَّته إنْ لم يَتُبْ منها.

عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو أمير المؤمنين، وله ولايةٌ، وولايته بإمرة المؤمنين، وهو مجتهد، خليفة راشد، قال ﷺ في حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**عليكم**

(١) أخرجه أحمد في المسائل رواية ابنه صالح (٨٣٧)، وأصله في البخاري (٣١٥٦، ٣١٥٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



بسُنَّتي، وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسَّكوا بها، وعضُّوا عليها بالنواجذ»[1].

فأمَر ﷺ أن نتمسَّك بسُنَّته، وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، وعمر هو الخليفة الراشد الثاني، بل جاء في أبي بكرٍ وعمر نصٌّ خاصٌّ؛ لقوله ﷺ: **«اقتدوا باللَّذين من بعدي: أبي بكرٍ وعمر»**[2].

وقد أمَر عمر بقتل كلِّ ساحر وساحرة، وقتل كلِّ كاهن؛ لأن هؤلاء لا تتأتَّى كهانتهم وسحرهم إلا بكفرهم بالله جل وعلا. قال بجالة بن عبدة: «فقتلنا ثلاث سواحر»؛ إنفاذًا لأمر هذا الخليفة الراشد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وصح عن حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا»**، وهي أُمُّ المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

«صحَّ (عن حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها أمرت بقتل جاريةٍ لها سَحَرتْها فقتلت)»[3].

أخرج ذلك الإمام مالك في «الموطَّأ»، وعبد الله بن الإمام أحمد، والبيهقي بإسنادٍ صحيحٍ، وهنا صحَّحه الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب لمَّا قال: «وصحَّ عن حفصة أنها أمرت بقتل جارية لها سحرتها».

---

(١) أخرجه الترمذي، كتاب: العلم، باب: الأخذ بالسنة واجتناب البدع، برقم (٢٦٧٦)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي».

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب: المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، برقم (٣٦٦٢) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي».

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (١٥٦٢)، والطبراني في الكبير (٣٠٣)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٨٧٤٧)، والهيثمي في المجمع (١٠٦٨٩)، وقال: أخرجه الطبراني من رواية إسماعيل بن عياش عن المدنيين وهي ضعيفة وبقية رجاله ثقات.



وهذه الجارية دبَّرتها حفصة، فكانت تملكها ثم أعتقتها عن دبر، فإذا ماتت فهي عتيقةٌ، ولكن هذه الجارية لئيمةٌ وخائنةٌ، فسحرت حفصة وهي تملكها؛ لأنَّ المدبَّر يبقى في مِلْكِ من دبَّره حتى يموت هذا المدبِّر (وهو السيِّد)، فلما سحرت هذه الجارية سيدتها حفصة، أمرت حفصة بقتلها فقُتلَتْ، وهذا من حفصة له أمران:

الأول: أنها أُمُّ المؤمنين، وهي عالمةٌ فقيهة ليست جاهلة.

الثاني: أنَّ حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لها ولاية، فهي سيِّدة هذه الجارية، فهذا نوع ولاية.

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وكذلك صحَّ عن جندب**[(١)]. **قال أحمد: عن ثلاثةٍ من أصحاب النبي ﷺ**»، أي: ثبت عن ثلاثةٍ من الصحابة الأمر والفتوى والحكم بقتل الساحر والساحرة: عن عمر، وحفصة، وجندب الخير المُلقَّب عند العلماء بـ(قاتل الساحر).

فهذا دلالةٌ على قتل الساحر، وما مضى عليه المصنف أن قَتْل الساحر لكفره بالله جل وعلا، كما سيأتي هذا في المسائل إن شاء الله.

فهذا السِّحر كفرٌ، وهو من الجِبْتِ والطاغوت، وأنَّ الساحر يكفر، فإنَّ الشيخ نصَّ في المسائل أنَّ الساحر يكفر، وهذا في أكثر صور السِّحر، أنه لا يتأتَّى سحره إلا باستعانته بالجن والشياطين استعانة شركية وكفرية: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

وقتل السَّحرة فيه منافع: أنه موافقٌ للقواعد الشرعية؛ لأنَّ السحرة ساعون

(١) أخرجه الدارقطني (٣/ ١٤) برقم (١١٣)، والبيهقي في الكبرى (١٦٢٧٨).

في الأرض فسادًا، ففسادُهم من أعظم الفساد، فهو يتعلق بالعقائد والقلوب، فقتلُهم واجبٌ مُنَاط بولي الأمر، ولكل مَنْ له ولاية صحيحة، فنعوذ بالله من السحر وأهله، والكهانة والشرور والشياطين، ونسأله جل وعلا مرضاته وموجبات رحمته.

والحديث ما زال موصولًا على باب ما جاء في السحر، وهذا الباب مهمٌّ عقيدةً وديانةً وواقعًا وحالًا، وقد ضمَّنه الشيخ كتاب التوحيد؛ لأنَّ السحر لا يتأتَّى إلا بالشرك والكفر بالله، والله جل وعلا يقول في آية السِّحر من سورة (البقرة): ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [البقرة: ١٠٢].

فاشتملت هذه الآية الشريفة على عدَّة مكفرات للسَّحَرة:

فأولها: ما صُدِّرت به الآية: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾، فالسِّحر من الشياطين، والشياطين مَرَدة وكَفَرة.

ثانيًا: في قول الله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾، فذكر علَّة كفرهم أنَّهم يُعلِّمون الناس السِّحر ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ۚ﴾.



ممَّا يدل على أن السِّحر مكفرٌ، وهو ضارٌّ.

ثالثًا: قوله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾، فدلَّ على أن الفتنة هاهنا هي الكفر، ولهذا قالوا: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾.

﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾، وهذا المسمَّى بالصرف، وأشهرُ صور السِّحر: العطف والصرف، والصرف: هو صَرْف الإنسان عن المحبوب، وأعظمُهُ ما يكون بالتفريق بين الزوج والزوجين، وكذلك التفريق بين التاجر وشريكه، والجار وجاره، والخليل وخليله.

قال الله جل وعلا في ذِكْرِ السِّحر وأنه مكفرٌ:

رابعًا: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾، فهذا الذي يضرُّون به لا يمكن أن يقع الضرر إلا بإذن الله، وهو الإذن الكونيُّ، لا الإذن الشرعي ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾، وأعظم الضرر: ضرر العقيدة والتَّوحيد والدِّين بأن يرتكب المكلف ما ينقضه، وينقله عن هذا الدين وهذا الإيمان.

خامسًا: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾، أي: طلب السحر، ﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾، وهذا أصرح ما في الآية دلالةً على كفر السِّحر والساحر، وهي التي استشهد بها الشيخ المصنِّف في كتابه «التوحيد» في باب ما جاء في السِّحر.

ثم قال جل وعلا خاتمًا هذه الآية: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾، ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾، وهو السحر الذي ليس لصاحبه نصيب ولا حظ في الآخرة، ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾، أي: بالعاقبة التي تنفعهم.



ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب عدَّة مسائل، وهي ثمانٍ، فقال الشيخ المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على باب ما جاء في السحر: «**فيه مسائل**:

«**الأولى: تفسير آية البقرة**».

وهي قول الله جل وعلا: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ﴾، أي: السحر، ﴿مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ﴾، أي: من حظٍّ، ولا نصيبٍ، والذي لا خَلاق له في الآخرة، ولا حظَّ، ولا نصيب له هو الكافر، أمَّا المؤمن فإنَّ نصيبه في الآخرة أنَّ مآله إلى الجنة، والجنة حرامٌ على الكافر والمشرك، وهو من أهل النار: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ٧٢﴾ [المائدة: ٧٢].

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: تفسير آية (النساء)**».

يشير إلى قول الله جل وعلا: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ٥١﴾، فقوله جل وعلا: ﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾، وتفسيرها هو ما ساقه الشيخ عن عمر بأن الجبت: هو السِّحر، وأن الطاغوت: هو الشيطان، ولهذا الجبت كل ما لا خير فيه من سحرٍ وغيره.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة: تفسير الجِبْتِ والطاغوت، والفرق بينهما**».

فإنَّ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ جعل الجِبْت السِّحر، ويأتي الجِبْت أيضًا بمعنى الصنم، والطاغوت هو الشيطان، وفي تفسير جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ الطواغيت



كهانٌ تنزل عليهم الشياطين، وكان في كلِّ حيٍّ من أحياء العرب واحد.

فهذا التفسير بناه الشيخ المصنِّف على طريقة علمية سلفية صحيحة في مرد تفسير كلام الله إلى الله ورسوله ﷺ في حديثه، وإلى مَنْ نزل عليهم القرآن، فخُوطِبُوا به أولًا وأصالةً، وهم الصحابة رضي الله عنهم.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله المسألة الرابعة، قال: «**أنَّ الطاغوت قد يكون من الجنِّ، وقد يكون من الإنس**».

وهذه ناحيةٌ جليلةٌ في فقهه رحمه الله: أنَّ الطاغوت قد يكون من الجنِّ، وقد يكون من الإنس.

فلا تظنن أنَّ الطاغوت هو فقط من الجنِّ، بل قد يكون الطاغوت من الإنس، فإن جابر بن عبد الله بن حرام رضي الله عنهما قال: «الطواغيت كُهَّان كانت تنزل عليهم الشيطان، في كلِّ حي واحد»، فهذا الطاغوت قد يكون من الجنِّ الذي يُفْضي ويُدْلي بكلامه إلى قرينِهِ من الإنس، وكذلك قول عمر لمَّا قال: «**الجِبْت السِّحر، والطاغوت الشيطان**».

فالطاغوت إذا أُطْلق، فالمراد به شيطان الجنِّ والكهان شياطين الإنس، فهذا من رهف فقهه رحمه الله، أنَّ الطاغوت قد يكون من الجنِّ، وقد يكون من الإنس، وهذا متوافقٌ مع ما عند العلماء أنَّ الطاغوت كلُّ مَن جَاوَز حدَّه من متبوعٍ، أو مبتدعٍ، أو مألوهٍ.

وقد ذكر ابن القيِّم رحمه الله أنَّ الطواغيت كثيرون، ورؤوسهم خمسة:

الأول: إبليس.



الثاني: كل من دعا الناس إلى عبادة نفسه.

الثالث: كل مَنْ عُبِدَ من دون الله وهو راضٍ.

الرابع: مُدَّعي علم الغيب، ويدخل فيهم أصالةً الكهان.

خامسًا: مَنْ حكم بغير ما أنزل الله.

وهذا النقل عن ابن القيِّم قرره الشيخ المجدد في غير موضعٍ من رسائله وتصانيفه.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة الخامسة، قال: «**معرفة السَّبع الموبقات المخصوصات بالنهي**».

وهي التي ذكَرها نبيُّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المخرَّج في «الصحيحين»، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اجتنبوا السَّبع الموبقات**». قالوا: وما هنَّ يا رسول الله؟ قال: «**الشِّرك بالله، والسِّحر، وقتل النَّفس الَّتي حرَّم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولِّي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات**».

فهذا بيانٌ لها، والشيخ يقول: «معرفة السبع الموبقات المخصوصات بالنهي»، والنهي في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اجتنبوا**»، فهذا أمرٌ يَقْتضي الوجوب، وفيه نهيٌ عن هذه الأمور السَّبعة التي أمرنا باجتنابها.

ثم ذكر الشيخ المجدِّد المسألة السادسة قال: «**أنَّ الساحر يكفر**».

قرَّر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الساحر يكفر، وهذا مأخوذٌ ممَّا سبق من الآيات والأحاديث، فالآيات دالَّة على كفره: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾، وفي قول الله جل وعلا قبلها: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟



ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾، وفي قوله جل وعلا: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ﴾.

وما ذكره أيضًا بعد ذلك من الأحاديث: ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قَرَن النبي ﷺ السِّحر بالشرك بالله، فهذا يدلُّ على كفره، وكذلك ما جاء من فتاوى الصحابة فقد صحَّ عن ثلاثة:

١- عن عمر بن الخطاب.

٢- وعن ابنته حفصة بنت عمر.

٣- وعن جندب الخير.

أنهم قتلوا السواحر، قَتلُوهم بردَّتهم.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله: «**المسألة السابعة: أنه يُقْتل، ولا يُسْتتاب**».

مَن الذي يُقْتل ولا يُسْتتاب؟ والجواب: هو هذا الساحر إذا ثبت عليه السحر، وقد أخذه من قول النبي ﷺ في حديث جندب الذي يُروَى مرفوعًا، والصحيح في روايته أنه موقوفٌ، قال: «**حدُّ الساحر ضربةٌ بالسيف**»، والحد إذا بلغ الإمام، لا يُسْتتاب صاحبه، بل يُقْتل بكل حالٍ إذا كان موجبًا لردَّته.

وهاهنا مسألةٌ: هل قَتْل المرتد من الحدود، أو ليس من الحدود؟

أظهرُ قَوْلي العلماء: أنَّ قَتْل المرتد ليس من الحدود؛ لأنَّ المرتد يُسْتتاب، فإنْ تاب، ارتفع عنه حدُّ القتل بتوبته، والحدُّ لا يرتفع عنه بالتوبة إلا أن يتوب قبل القدرة عليه كما في آية الحرابة.



والحدود كفارات، فإنَّ الحد كفارة لأهله، أما الردَّة فإنها لا تكون كفارةً بإقامة حد القتل لأهلها، فإنَّ المرتد إذا مات على ردَّته، فهو من أهل جهنم عياذًا بالله، ولا يُصلَّى عليه، ولا يُغسَّل، ولا يُدْفن مع المسلمين.

والكافر قتله حدٌّ، وقتلُهُ ردةٌ؛ لأنَّ الكافر إذا مات على ردَّته، فهو في جهنم، ولا يُصلَّى عليه في الدنيا، ولا يغسل، ولا يدفن مع المسلمين، ولا يجوز أن يُورَّث منه المسلم.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثامنة والأخيرة الَّتي جعلها في باب ما جاء في السِّحر، قال: «**الثامنة: وجود هذا في المسلمين على عهد عمر، فكيف بعده؟**».

فيا لله، ما أعظم فقهه إذا كان السِّحر موجودًا في المسلمين في عهد عمر، وأمر بقتل السَّحرة، فقتلوا ثلاث سواحر، وهذا في وقت الخليفة الراشد في الزمان الفاضل، وكيف في زمان الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونحن نقول: كيف في زماننا هذا الذي نعيشه؟

ويُؤْخذ من هذا أن عمر كتب إلى عمَّاله وولاته: «أنِ اقتلُوا كلَّ ساحر وساحرة»، فهذا في زمن عمر الخليفة الثاني في القرون الفاضلة، بل في أفضلها، فإنَّ أفضل القرون: قرن عمر وأبي بكر، فكيف بعده من العصور التي بعدت عن وقت النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن الصدر الأول من الصحابة، ثم التابعين، وعن القرون الثلاثة المفضَّلة؟

فالسِّحر أكثر انتشارًا بين المسلمين، وكلما زاد البعد عن زمن النبوة، استولت على الناس الجهالاتُ، والبغي والعدوان، وأعظمه ما يتعلَّق بالعقيدة،

ويتعلَّق بالدين والإيمان، ومن ذلك: هذا السِّحر، وهذا الواقع يشهد له جدًّا، فإنَّه ما زال السَّحرة يزدادون وينتشرون، ولا يكافحون إلَّا بالعلم، والإيمان، والتوحيد، والاعتقاد الصحيح، وقوة السلطان.

٢٥- باب بيان شيء من أنواع السحر

وهذا الباب رتَّبه الشيخ المصنِّف على الباب الذي قبله: [باب ما جاء في السِّحر]، فإنه لمَّا كان السِّحر من نواقض (لا إله إلا الله)، ومن نواقض الإيمان في أشهر وأكثر صوره، كان من فقه الشيخ أنه بيَّن في هذا الباب شيئًا من أنواع السحر، وهذا الشيء لم يُرِدْ به رَحِمَهُ اللَّهُ الاستيعاب، وإنما بيان أنواع من السِّحر مشتهرة عند الناس، ليتميَّز لهم هذا السِّحر فيحذروه، وينتبهوا منه ويتَّقوه، وكذلك ما قد يُسمَّى من السِّحر سحرًا، وهو في الحقيقة ليس من السِّحر المذموم، وهو البيان، ومنه أيضًا ما له أثر وعمل السحر، كما يأتي في حديث ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: «**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ ما العَضْهُ؟ هي النَّمِيمَةُ القالَةُ بيْنَ النَّاسِ**»، حيث إنَّ أثرها كأثر السحر.

فهذا الباب بوَّبه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: «[**باب: بيانُ شيءٍ من أنواع السِّحر**]».

والسِّحر - كما سبق بيانه - أكثر صوره هو سِحْر الكفر والشرك، وهو الذي لا يتأتَّى للساحر، أو للمسحور له إلَّا بكفرهم وشركهم بالله جل وعلا، كما في آية (البقرة): ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

وقد يكون السِّحر ليس كفرًا إذا كان باستخدام خفَّة اليد والعقاقير والأبخرة والأدوية الَّتي تؤثر في المسحور، وليس فيها ألبتَّة استعانة بالجنِّ، أو بالشياطين، أو بالمرَدَة، فإنَّ هذا النوع وهذه القسمة كبيرةٌ من كبائر الذنوب؛ لما فيه من الظلم، والعدوان، وأذيَّة الناس، وهذه كلُّها محرمة أيما تحريم، كيف إذا أُضِيفَ إليها ما يتعلَّق بأكل أموال الناس بالباطل؟!

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: [باب بيان شيءٍ من أنواع السِّحر]، فعلى ماذا بنى هذا الباب؟

بناه رَحِمَهُ اللَّهُ على الأحاديث النبوية التي مصدرها النبيُّ ﷺ، فذكر فيها حديثًا رواه الإمام أحمد، وفسَّره بقول الصحابة والتابعين، ثمَّ ذكر له حديثًا آخر عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثم ذكر حديثًا ثالثًا عند النسائيِّ، عن أبي هريرة، ثم ذكر حديثًا رابعًا عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم ذكر حديثًا خامسًا فيما يُسمَّى: سِحرًا وسَحرًا، وهو ما يتعلق بالبيان في حديث ابن عمر.

إذًا، من فقهه رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّه ترجم هذا الباب [باب بيان شيءٍ من أنواع السِّحر]، وذكَر فيه خمسة أحاديث، وهذه الخمسة الأحاديث تدلُّ على هذا البيان، وأنه ما أراد الاستيعاب بجميع أنواع السحر.

قال المُصنِّف المجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ في باب بيان شيءٍ من أنواع السِّحر: «**قال أحمد**»، يعني به الإمام أحمد.

«**قال أحمد: حدثنا محمد بن جعفر**»، وهو غندر.

«**حدثنا عوف، عن حيان بن العلاء، حدثنا قطن بن قبيصة عن أبيه**»، قبيصة بن مخارق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«**أنه سمع النبيَّ ﷺ قال: (إنَّ العيافة والطرق والطِّيرة من الجِبْتِ)**»[(١)].

هذا الحديث رواه الإمام أحمد، ورواه عبدالرزاق في «مصنفه»، ورواه أبو داود في كتاب الطب، ورواه النسائي، وقال فيه النووي في «رياض الصالحين»: «رواه أبو داود بإسنادٍ حسنٍ»، وهو حديث حسن.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٠٧)، وأحمد (٢٠٠٨٠)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٩٠٠).

وهذه الثلاثة: (العيافة، والطرق، والطيرة) من الجبت، أي: من السِّحر، ما هذه الثلاثة؟

نقل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفسيرها؛ حيث قال: «**قال عوف**»، وهو شيخ محمد بن جعفر غندر.

«**قال عوف: (العيافة: زجر الطير. والطرق: الخط يخط بالأرض)**»، ما يُسمَّى بعلم الرمل، يخط بالأرض، فيستدلُّ بهذا الخط على المغيبات والأحوال.

«**والجبت: قال الحسن: (رنَّة الشيطان)**» [(١)]، الحسن هو البصري.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إسناده جيد**»، إسناد الإمام أحمد الذي ذكَره الشيخ هنا مسندًا. قال أحمد: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا عوف، عن حيان بن العلاء، حدثنا قطن بن قبيصة بن مخارق، عن أبيه قبيصة بن مخارق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثم قال الشيخ: «**ولأبي داود، والنسائي، وابن حبان في (صحيحه) لهم المسند منه**»، يعني: قول النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ العيافة والطرق والطيرة من الجبت**».

فذكر هذه الأمور الثلاثة التي هي من أنواع السحر:

١- العيافة: زجر الطير، إمَّا تفاؤلًا به، أو تشاؤمًا منه، كما كان مشهورًا به عند العرب، والاشتهار بهذه العيافة على أحوالٍ:

- فتارةً يزجرونها للصيد، فهذا ليس من العيافة المحرَّمة.

- أما إذا زجر الطير ليتشاءم به، أو يتفاءل؛ فإذا كان غاربًا، أو سارحًا،

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٠٧)، وأحمد (٢٠٦٢٣)، والطبراني في الكبير (٩٤١)، والبيهقي في الكبرى (١٦٢٩٢)، وضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ضعيف الجامع (٨٣٣٦).

فإن جاء الطير من اليمين إلى اليسار، مضى فيما يريد من غزوٍ، أو سفرٍ، أو تجارةٍ، أو زواجٍ، وإذا زجر الطير فجاء من اليسار إلى اليمين، تشاءم أن أمره لا يتمُّ، مثلًا: زواجه يفشل، تجارته تخسر، سفره يتعثَّر، وما إلى ذلك، وهذا من الجبت، أي: من السِّحر.

٢- والطرق كما فسَّره عوف: بأنه الخط الذي يُخطُّ في الأرض، فيستدلُّ به على المغيبات، والأحوال، والحظ، والسعد، والشؤم، وهذا نوعٌ من أنواع ادِّعاء علم الغيب.

٣- والطِّيرة: هي التشاؤم في الزمان، أو المكان، أو الحيوان، أو الكسيح.

وكلُّها من أنواع السحر، فهذا ممَّا يجب على المؤمنين أن ينتبهوا له. وقول الحسن: «إنَّ الجبت رنَّة الشيطان»، أي: فيما يقرقره في أذن الكاهن، وهو من أنواع السِّحر والكهانة.

ثم ذكر بعده حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه قال: «**قال رسول الله** ﷺ: **(مَن اقتبسَ شعبةً من النُّجوم، فقد اقتبس شعبةً من السِّحر، زاد ما زاد)**»[1].

قال: «**رواه أبو داود، وإسناده صحيح**».

وهذا الحديث (حديث عبد الله بن عباس) أخرجه أيضًا مع الإمام أبي داود والإمام أحمد في «المسند»، وأخرجه «الطبراني الكبير»، والبيهقي في «سننه الكبرى»، وقد صحَّح الحديث النوويُّ كما في «رياض الصالحين»، والعراقي في تخريجه لـ «إحياء علوم الدين»، وصححه أيضًا الحافظ الذهبي.

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦)، وأحمد في مسنده (٢٨٤١)، والبيهقي في الكبرى (١٦٢٩٠)، كلهم بلفظ: «من اقتبس علمًا...»، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في صحيح الجامع (١١٠١٩).

ولهذا، قال الشيخ هاهنا: «**رواه أبو داود، وإسناده صحيح**».

وقوله ﷺ: «**مَن اقتبس**»، أي: تعلَّم؛ لأنَّ التعلُّم هو أَخْذ الطالب من العالِم شيئًا من علمِهِ بمنزلة الرجل يقتبس من صاحب النار شعلةً أو قَبَسًا.

«**مَن اقتبس شعبةً**»، والشُّعبة هي الطائفة، ومن الشُّعبة الشعوب، كما قال جل وعلا في آية (الحجرات): ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات: ١٣].

«**مَن اقتبس شُعْبَةً من النُّجوم**»، والمراد عِلْم النجوم؛ لأنَّ النجوم لا يمكن أن يقتطع منها قطعة، أو يقتبس منها، وإنَّما المراد هنا عِلْم النجوم الذي يستدلُّ به على الحوادث الأرضيَّة، والطِّباع البشريَّة، وهو المراد به بعلم التأثير.

وعلم النجوم هو عِلْم الفلك، وينقسم إلى قسمين عظيمين:

القسم الأول: علم التسيير، وهو ما ينظر في النجوم وحركاتها وظهورها وخفائها، فيستدل به على الأوقات والفصول والجهات، فهذا جائزٌ؛ لأنَّ الله خَلَق النجوم لثلاثٍ:

١- زينةً للسماء.

٢- رجومًا يرجم بها الشياطين والمردة.

٣- وعلامات يُهْتدى بها، كما في قول الله جل وعلا في آية (النحل): ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾ [النحل: ١٦]، وفي الآية قبلها: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾ وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾ [النحل: ١٥، ١٦].

والقسم الثاني: هو عِلْم التأثير، وهو أن يعتقد أنَّ حركة الأفلاك والنُّجوم



والكواكب مؤثرة على الحوادث الأرضيَّة، وهذا هو العلم الباطل، وهو الذي فيه ادِّعاء علم الغيب، فقد حرَّمه النبيُّ ﷺ، ففي هذا الحديث (حديث ابن عباس) قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن اقتبس شعبةً من النُّجوم، فقد اقتبس شعبةً من السِّحر، زاد ما زاد**»[(١)]، أي: كلَّما زاد اقتباسه من علم التأثير بحركة النجوم وأثرها على الحوادث الأرضية والطباع، ازداد اقتباسه من هذا السحر بجامع ادِّعاء المغيبات، وكشفها بما لا يُتوصَّل إليه.

ومثل ذلك: قولُهُ ﷺ لمَّا كسفت الشمس في السَّنة العاشرة في اليوم الذي مات فيه ابنه إبراهيم، قال عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحدٍ، ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك، فافزعوا إلى الصلاة والصدقة والدعاء**»، أخرجاه في «الصحيحين»[(٢)].

ومن هذا الباب أيضًا: ما وقع في أيام الحديبية، كما ثبت في «الصحيحين» من حديث زيد بن خالدٍ الجهني رضي الله عنه قال: «صلَّى بنا النبيُّ ﷺ صلاة الغداة»، أي: الفجر، «في الحديبية على أثر سماءٍ من الليل»، أي: على مطرٍ نزل عليهم في آخر الليل، أو مثناته، «فلما انصرف واستقبلنا بوجهه قال: «**أتدرون ماذا قال ربُّكم؟**». قلنا: الله ورسوله أعلم. قال ﷺ: «**قال الله جل جلاله: أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ، فأمَّا مَنْ قال: مُطِرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمنٌ**

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦)، وأحمد (١/ ٢٢٧، ٣١١)، وصححه الألباني رحمه الله في «صحيح الجامع» (٦٠٧٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الكسوف، باب: الصلاة في كسوف الشمس، برقم (١٠٤٣)، ومسلم، كتاب: الكسوف، باب: ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة الجامعة، برقم (٩١٥)، وغيرهما من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

بي، كافرٌ بالكوكب، وأمَّا من قال: مُطِرنَا بنوء كذا وكذا»، فنسب نزول المطر بظهور هذا النوء وهو النجم والبرج والمنزلة والكوكب، «**وأما من قال: مُطِرنَا بنوء كذا وكذا، فذلك كافرٌ بي، مؤمنٌ بالكوكب**»[1].

فهذا الحديث هاهنا ممَّا حرَّم منه النبي ﷺ، وحرَّم فيه اقتباس عِلْم النجوم بعلم التأثير، وأن مَنْ فعل ذلك، فقد اقتبس شعبةً من السِّحر، زاد ما زاد، فالسِّحر هنا أعمُّ من السِّحر المعروف، وهي العزائم والرُّقى والنفوث والعقود إلى شيءٍ آخر أعم منه، وهو الاستدلال بالأمور الغيبيَّة الخفيَّة التي لا حقيقة لها، كما أنَّ السِّحر في الحقيقة لا حقيقة له؛ لأنه لا يقلب الأشياء إلى ما تنقلب إليه، ولكنه تمويهٌ، وهكذا اختلاف النجوم في طلوعها وبروزها وخفائها وتنقُّلها، لا يُغيِّر ذلك من أحوال الناس شيئًا.

فهذا في بيان شيءٍ من أنواع السِّحر كما ذكَره الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب في هذه الترجمة، ولهذا قال في المسائل: «إنَّ عِلم النجوم نوعٌ من السحر»، والمراد به: (علم التأثير)، لا (علم التسيير).

ثم ذكر حديث النسائي قال: «**وللنسائي من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «مَن عَقَد عقدةً، ثم نفث فيها، فقد سحر، ومَن سحر، فقد أشرك، ومن تعلَّق شيئًا، وُكِلَ إليه**»[2].

وهذا الحديث يُرْوى مرفوعًا، ويُرْوى موقوفًا، وهو في الموقوف أشبه،

(١) أخرجه البخاري (١٠٣٨، ٤١٤٧)، ومسلم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه النسائي (٤٠٧٩)، والطبراني في الأوسط (١٤٦٩)، والمتقي الهندي في كنز العمال (١٧٦٥٠)، وضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في غاية المرام (٢٨٨).

يقول فيه أبو هريرة رضي الله عنه: «**مَنْ عقد عقدةً، ثم نفث فيها، فقد سحر**»، في طريقة السحرة الذين لا يتأتَّى أن يصلوا إلى مطلوبهم من سحرهم، ولا يتحقق مرادهم من هذا السحر بالنفث في العقد إلا إذا خدمتهم الجن والشياطين، ولن تخدمهم الشياطين حتى يكفروا بالله جل وعلا، فيُهِينُوا كلامه مثلًا، أو يبولوا عليه، أو يكتبوه بالعذرات النجسة، أو بدماء الحيض والنِّفاس، أو بغيرها من أنواع خدمة هؤلاء الشياطين؛ كالذبح لهم، وسب الدِّين، وما إلى ذلك، كما قال جل وعلا: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

قال: «**مَنْ عَقَد عقدةً، ثم نفث فيها، فقد سحر**»، والله جل وعلا يقول: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلْعُقَدِ ٤﴾ [الفلق: ٤]، أي: السحرة والسواحر.

قال: «**من عقد عقدةً، ثم نفث فيها، فقد سحر**»، والنفث هنا من أجل السِّحر، وعقد العقدة، والنفث فيها من أجل أن تحتكم هذه العقدة بما تصيبها من الرطوبة بهذا النفث بالريق الخفيف، وسواء كان ذلك من الجنِّ، أو تشبهًا بمَنْ يستعين بالجن، فإنه عندئذٍ في هذا الفعل في ظاهر صورته كأنه سحر.

«**ومَنْ سحر، فقد أشرك**»؛ لأنَّ الشرك ظاهر في السحر، فلا يتوصَّل السحرة والساحرات إلى مطلوبهم إلا بالشرك.

قال: «**ومن تعلَّق شيئًا، وُكِلَ إليه**»، «من تعلق شيئًا»: علَّق قلبه بالكاهن، أو علَّق قلبه بالعراف، أو علَّق قلبه بالساحر والساحرة، أو علَّق قلبه بالراقي، أو علَّق قلبه بالطبيب، أو علَّق قلبه بغير الله - وُكِلَ إلى مَنْ تعلَّق به قلبه.

أمَّا المؤمن والموحِّد والمسلم حقًّا، فإنما قلبه معلَّقٌ بالله في اعتقاده في جلب الخير، ودفع الضرِّ، لا يتعلَّق بغير الله سبحانه وتعالى.



والمُرَاد بهذا الحديث: مَنْ سحر بالطرق الشيطانيَّة التي لا يتأتَّى السحر فيها إلا بخدمة واستخدام الشياطين من مَرَدة الجن، فهذا داخل في هذا الأمر المنهيِّ عنه، وهو السِّحر الذي هو من أمور الشرك.

وفي قوله: «**وَمَنْ تعلَّق شيئًا، وُكِلَ إليه**»، فمن تعلَّق بالله، أوكله الله إليه، كما قال جل وعلا في آية (الطلاق): ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ﴾ [الطلاق: ٣]، فمَن يتوكَّل على الله، فالله يكفيه؛ لأنَّ الله جل وعلا بالغُ أمره، فلا يقع في ملكه إلا ما أراده، وأمَر به سبحانه، ومن تعلَّق بغير الله، وُكِلَ إلى هذا الغير، كائنًا مَن كان، حقيرًا في حقارته، أو عظيمًا في عظمته، فالقلوب لا يصحُّ أن تتوكَّل وتتعلَّق إلا بربها جل وعلا، فإن تعلَّقت بغير الله، أضعف هذا التعلُّق بغير الله تعلُّقها بالله، وبالتالي ما زال يضعف الإيمان إلى أن يخرج منه بتعلُّقه بغير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومناسبة هذا الحديث لهذا الباب: أن مَن تعلقوا بالسحرة، أو تعلقوا بالسحر، فجعلوه صناعةً يصلون بها إلى مراداتهم ومآربهم، فإنهم يُوكَلون إلى ذلك حتى يؤول أمرُهُم إلى الشرك، ثم إلى الخسارة والندامة.

ثم أورد الشيخ بعد ذلك حديثًا عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**وعن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (ألا هل أنبئكم ما العَضْه؟ هي النميمة القالة بين الناس)**»[(١)].

وهذا الحديث أخرجه مسلم، وفي الصحيح.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ألا**»: أداة استفتاح وحظر وتنبيه، «**ألا أنبئكم**»، أي: أخبركم، «**ما العَضْه؟**»، هذا الاستفهام لجلب انتباه الصحابة والمخاطبين، وتشويقهم

(١) أخرجه مسلم (٢٦٠٦)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إلى أن يعلموا هذا المعنى؛ كقول الله جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٠، ١١].

و(العَضْه) فسَّرها النبي ﷺ، قال: «**هي النَّميمة القالة بين الناس**»، أي: نقل الحديث على جهة الإفساد، وجهة إيغار الصُّدور وإيراثها الشَّحناء والبغضاء.

وهذه النميمة تقطع الصِّلة، وهي سببٌ في تأثيرها على النفوس، كما يؤثر السحر، فهذا ضربٌ من ضروبه، وهي كبيرة من كبائر الذنوب، ولن يدخل الجنة قتَّات[1]، كما قاله النبي ﷺ في الحديث المخرج في «الصحيحين».

وأمَّا الحديث الخامس، فهو حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولهما**»، أي: للبخاري ومسلم في «صحيحيهما».

«**عن ابن عمر** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: **أنَّ رسول الله** ﷺ **قال: (إنَّ من البيان لسحرًا)**»[2].

«**إنَّ**» أداة توكيد، و«**من البيان**» يحتمل أنَّها للتبعيض، ويحتمل أنها بيانية للجنس، فالمعنى: أنَّ بعض البيان سحر وإنْ لم يكن هو حقيقته السِّحر المعروف المنهي عنه، وإذا قلنا: بأنَّها لبيان الجنس، فيكون المعنى: أنَّ جنس البيان كله سحرٌ، «**لسحرًا**» اللَّام مُوطِّئة بالتوكيد.

والبيانُ هو فصاحة الكلام، وبلاغته، وحُسْن ترتيبه، وحسن إخراجه وصياغته بأسلوبه، وهذا من النِّعم التي أنعم الله جل وعلا بها على البشر، فَجَعلهم ناطقين، كما قال جل وعلا في آية سورة (الرحمن): بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ٤﴾ [الرحمن: ١ - ٤].

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٥١٤٦) ومواضع، ومسلم (٨٦٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

والبيان بيانٌ لا بد منه، وهو النطق باختلاف الناس في نطقهم، فهذا مشترك بين البشر وبين غيرهم من الجن أيضًا.

وأما النوع الثاني: فهو بيانٌ بمعنى الفصاحة التامَّة التي تسلب العقول، وتُغيِّر الأفهام، وينجذب الناس إليها أيما انجذاب، وخصوصًا العرب، فإنَّهم إذا سمعوا الكلام المنتظم، شعرًا كان أو نثرًا، سلَبهم ذلك، وأثَّر فيهم حتى صار ما أخبر به النبي ﷺ أنَّ من البيان لسحرًا، أي: في سَلْبه العقول، وجَلْبه الفُهُوم، وعطفه الأنظار من أهلها، وهذا يأتي على سبيل الذَّمِّ إذا كان السلب مذمومًا، ويأتي على سبيل المدح والثناء إذا كان البيان محمودًا.

فهذا فيه بيان شيءٍ من أنواع السِّحر كما ذكره المصنف في تبويبه لمَّا قال: (باب بيان شيء من أنواع السحر).

فهذا البيان بحسبه، فإن كان خيرًا، فيُمدح عليه صاحبه، ويكون من السحر المباح، وإنْ كان هذا البيان شرًّا، أو يدعو إلى شرٍّ، فهذا من الكلام المحرم، وأثره في النفوس كأثر السحر بأنواعه: السحر الحقيقي كالصرف والعطف، أو السحر التخييلي الذي هو أشهر أنواع السحر وانتشاره.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الترجمة لمَّا قال: (باب بيان شيءٍ من أنواع السحر)، أنه لم يحكم عليها بحرمة، أو إباحة، أو بصحة، أو ببطلان؛ لأنَّ من السحر ما هو شرك، ومنه ما هو من الكبائر، ومنه ما هو من الصغائر، ومنه ما هو مباحٌ جائز كما في البيان الذي يكون في خيرٍ وحقٍّ.

وأمَّا ما كان من الكبائر كما في القالة والعضه، أي: قالة السوء، ونقلها بين الناس على جهة الإفساد، أو سلب أموالهم، وعطف قلوبهم بهذه العقاقير

وخفَّة اليد التي هي من أشباه عمل السَّحرة، وإنْ لم يكن هو سحرًا حقيقيًّا بنفسه، أو ما كان سحرًا لا يتوصَّل إليه إلا بالجن؛ سواء كان بعُقَد تُنْفث، أو بصرفٍ وعطفٍ، أو بتخيلاتٍ وتقميراتٍ، فإنها تتأتَّى من جهة الشياطين بخدمتهم بالكفر بالله جل وعلا: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الترجمة (باب بيان شيءٍ من أنواع السحر): أنه رتَّب ست مسائل على هذا الباب، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**فيه مسائل**:

«**الأولى: أنَّ العيافة والطرق والطيرة من الجبْتِ**»، كما جاء في الحديث (حديث قبيصة بن مخارق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ).

ثم قال الشيخ: «**المسألة الثانية: تفسير العيافة والطرق**»؛ حيث فسَّرها بقول رواة الحديث؛ سواء كان عوفًا، أو قول الحسن في تفسير العيافة: بأنها زجر الطير. والطَّرق: الخط يخطُّ بالأرض. والجبت: هو الشيطان، أو رنَّة الشيطان كما قال الحسن البصري.

ثم قال الشيخ: «**المسألة الثالثة: أنَّ علم النجوم من نوع السِّحر**»، والمراد به: (علم التأثير)، لا (علم التسيير)، فمن اعتقد أن النجوم والكواكب والأبراج والمنازل لها تأثير على الحوادث الأرضية والطباع والنفوس والملاءمة والمناصرة، فهذا وقع في نوعٍ من أنواع السحر.

ثمَّ ذكر الشيخ المسألة الرابعة، فقال: «**العقد مع النَّفث من ذلك**»، فإذا عقد عقدةً، ونفث فيها، فهذا من عمل السحر، وإنْ كان يلعب، فإنَّ هذا الفعل لا



يفعله إلا السَّحَرة، فهو إما ساحر حقيقةً، أو أنه متشبهٌ بهؤلاء السَّحرة؛ لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المروي مرفوعًا وموقوفًا، وهو أشبه: «**مَن عقد عُقدة، ثم نفث فيها، فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلَّق شيئًا، وُكِلَ إليه**»(١).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الخامسة: أن النميمة من ذلك**»، أي: من هذا السِّحر، لما جاء في حديث ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**ألا أنبئكم ما العَضْه؟ هي النميمة القالة بين الناس**»، وهي من السِّحر؛ لأنَّ أثرها وعاقبتها ومآلها كما يفعله الساحر من التفريق بين الناس، وإيغار الصدور بينهم، والتحريش فيما بينهم.

ثم ذكر الشيخ: «**المسألة السادسة: أنَّ من ذلك**»، أي: من السِّحر «**بعض الفصاحة**»، وهذا بحَسَبها، فإن كان البيان لشرٍّ، أو لمنكرٍ، فهذا حرام، وهو مُلْحق بالسحر المذموم، وإن كان من البيان الممدوح وبيان الخير، فهذا جائزٌ وحلالٌ؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ من البيان لسحرًا**».



(١) أخرجه النسائي (٤٠٧٩)، وذكره الذهبي فِي الميزان (٤/ ٤٣)، وقال: هذا الحديث لا يصح، للين عباد المنقري، وانقطاعه، والحديث من رواية الحسن عن أبِي هريرة، وضعفه الألبانِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «ضعيف الجامع» (٥٧٠٢).

٢٦- باب ما جاء في الكهان ونحوهم

هذا الباب عَقَده الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في فقهه بعد بابين يتعلقان بذات الموضوع، فالباب الذي سبقه [باب في بيان شيءٍ من أنواع السحر]، والباب الذي قبلهما: [باب ما جاء في السحر].

ومناسبة هذه الأبواب لكتاب «التوحيد»: ظاهرةٌ في أن السحر من نواقض التوحيد، والسحر بالألعاب والعقاقير من غير استعانةٍ بالجن، أو خضوعٍ بالعبادة لهم كبيرةٌ من الكبائر، والكبائر تنقص التوحيد، وتخلُّ به إخلالًا عظيمًا.

وهذا الباب ما جاء في الكُهَّان ونحوهم: أنَّ الكهان ونحوهم من مُدَّعي علم الغيب، وهذا قاسمٌ مشترك مع السَّحَرة، فمَن صدق كاهنًا أو ساحرًا، وصدَّق تُرَّهاته، فإنَّه بهذا قدح في اختصاص الله جل وعلا بعلم الغيب الذي هو من خصائص الرُّبوبية، فوقع في الكفر.

والكفر أعَمُّ من الشرك؛ إذ كل شرك كفر، وليس كل كفر شركًا، والكفر الأكبر والشرك الأكبر كلاهما ضد الإيمان والتوحيد، بل ينقلان عنه.

فهذا التبويب مناسبتُهُ للتوحيد ظاهرةٌ في بيان نوع من نواقض التوحيد في ادعاء علم الغيب بتصديق الكهان ونحوهم من العرَّافين، ومَن يسمون بالعارفة، أو بالروحانيين، وهناك أسماء كثيرة، حقيقتها: تطلُّعهم إلى علم الغيب الذي لم يطَّلعوا عليه؛ ليسلبوا قلوب الناس، ويصرفوا وجوههم إليهم، ويستدروا أموالهم وعواطفهم تجاههم.

ولمَّا ذكر في البابين السابقين السِّحر وما جاء فيه من الوعيد والزجر والتهديد وبيان حكمه، وأنه في غالب صوره ناقضٌ للإيمان، ومناقضٌ للتوحيد، ذكر في هذا الباب ما جاء في الكهان ونحوهم من الوعيد أيضًا، ومن الزجر والتهديد.

وقد ذكر الشيخ في هذا الباب حديثَ مسلمٍ عن بعض أزواج النبي ﷺ، والحديث قال فيه: «**روى مسلم في (صحيحه) عن بعض أزواج النبي ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: (مَنْ أتى عرافًا، فسأله عن شيءٍ، فصدَّقه بما يقول، لم تُقبَل له صلاة أربعين يومًا)**» [1].

ثم ذكر بعده حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**عن النَّبيِّ ﷺ قال: (مَنْ أتى كاهنًا، فصدَّقه بما يقول، فقد كَفَر بما أنزل على محمد ﷺ)، أخرجه أبو داود**»[2].

ثم قال: «**وللأربعة والحاكم، وقال**»، أي: الحاكم، «**صحيح على شرطهما، عن أبي هريرة رضي الله عنه: (مَنْ أتى عرافًا أو كاهنًا، فصدَّقه بما يقول، فقد كَفَر بما أنزل على مُحمَّد ﷺ)**» [3].

ثم قال: «**ولأبي يعلى بسندٍ جيدٍ، عن ابن مسعود رضي الله عنه مثله موقوفًا**»[4].

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣٠)، وليس فيه: «فصدقه». وفيه: «أربعين ليلة» بدلاً من: «أربعين يومًا»، عن بعض أزواج النبي ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٠٤)، بلفظ: «فقد برئ مما أنزل الله على محمد ﷺ». وابن ماجه (٦٣٩)، والدارمي (١١٣٦)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (٣٣٨٧).

(٣) أخرجه أحمد (٩٥٣٢)، والحاكم في المستدرك (١٥)، والبيهقي في الكبرى (١٦٢٧٣)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح الجامع (٥٩٣٩).

(٤) أخرجه أبو يعلى (٥٤٠٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقوفا، وجوده المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ١٩).

ثم قال: «وعن عمران بن حصين - رضي الله تعالى عنهما - مرفوعًا: (ليس منَّا من تَطير، أو تُطيِّر له، أو تكهَّن، أو تُكهِّن له، أو سحر، أو سُحِرَ له؛ ومن أتى كاهنًا، فصدَّقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ)[1]، رواه البزار بإسناد جيد، ورواه الطبراني في (الأوسط) بإسناد حسن من حديث ابن عباس دون قوله: «ومن أتى كاهنًا، أو عرافًا فسأله، فقد كفر بما أنزل على محمد)».

ثم ذكر أقوال البغوي، وقول شيخ الإسلام ابن تيمية على ما يأتي بيانه في موضعه إن شاء الله.

كل هذا يدلُّ على هذا الفقه، وهذا الصنيع في هذا الترتيب، فجمع هذه الأحاديث في موضعٍ واحدٍ ليفسر بعضها بعضًا، ويُبيِّن بعضها مقيدًا بعض، فيحمل المطلق على المقيد، ويحمل اللفظ العام على اللفظ الخاص، وهذه هي طريقة الرَّاسخين في العلم، أنَّهم يأتون بالنصوص جميعًا ليحصل فَهْم الأدلة فهمًا صحيحًا على أصوله، فما كان منها عامًّا، يُحْمَل عليه الخاص، وما كان منها مطلقًا، يحمل عليه المقيد، وما كان مهملًا، يحمل عنه هذا المبين، وهكذا.

والشيخ بهذا الصنيع يترسَّم سنن من قبله من راسخي العلماء، ويعلم الناس ذلك مع عنايةٍ بالصناعة الحديثيَّة، فإنه ما أورد هاهنا حديثًا إلا وخرَّجه

(١) روى شطره الأول إلى قوله: «أو سحر له». الطبراني في الكبير (٣٥٥)، وأخرجه بتمامه الهيثمي في المجمع (٨٤٨٠)، وزاد فيه: «ومن عقد عقدة». ثم قال: أخرجه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا إسحاق بن الربيع وهو ثقة. وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيح الترغيب والترهيب (٣٠٤١): صحيح لغيره.

إلى الكتاب الذي رواه، وعن الصحابي الذي انتهى إليه، ثم أردف هذا بأقوال أهل العلم؛ كقول البغويِّ، ثم قول شيخ الإسلام ابن تيمية، ثم ما جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيمن تعلَّم حروف (أبا جاد)، ونظروا في النجوم، وهذا كلُّه يدل على هذا التبحُّر بأنه يصدر عن أقوال العلماء والشُّراح، ولم يهملها كما وصف الشيخ من قبل خصومه بأنه أتى بمذهبٍ جديدٍ، وهذه كتبه، وهذا كتاب «التوحيد» يخالف هذه الدعوة، الدعوة المُغْرضة المشوَّهة لدعوة الشيخ، وَلِمَا أتى به، فهو ما زال مُجِلًّا لأهل العلم، ناقلًا أقوالهم، معتبرًا بها، سائرًا على طريقة الراسخين في اعتبار منهج السلف الصالحين في فَهْم الأدلة، وتناولها، والاستدلال بها.

وهذه الدعاية المغرضة بأنَّ دعوة الشيخ إنما هي مذهبٌ مبتدعٌ جديدٌ، تولَّى كبرها طائفتان: تولَّاها القبوريون والروافض لتشويه الدعوة، وتنفير الناس والخَلق منها، وهذا - والحمد لله - لم يضرَّ الدعوة، ولم يضرَّ أهلها، ولم يضرَّ طلابها حقًّا، ولا الباحثين عن الحق صدقًا وعدلًا.

إذًا، قد بلغ بنا المقام إلى (باب ما جاء في الكهان ونحوهم)، والمراد بـ(نحوهم): مَن يتكلَّم في أمور الغيب ممَّن قد تختلف مُسمَّياتهم عند الناس، ولكن يجمعهم الكلام في المغيبات: (المنجم، والرَّمال، والكاهن، والعرَّاف)، الذي يتكلم في معرفة الأمور الغائبة والمستقبلية بهذه الطرق، فإنَّ النبي ﷺ حذَّرنا من ذلك تحذيرًا عظيمًا، ففي «صحيح مسلم»، عن بعض أزواجِهِ ﷺ، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «**مَنْ أتى عرافًا، فسأله عن شيءٍ، فصدَّقه بما يقول، لم تقبل له صلاة أربعين يومًا**»(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣٠)، عن بعض أزواج النبي ﷺ.

وجاء الحديث من وجهٍ آخر: ما رواه أبو داود، وأحمد، والترمذي من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ أتى كاهنًا، فصدَّقه بما يقول، فقد كَفَر بما أنزل على محمد ﷺ**»(١).

ثم قال الشيخ: «**وللأربعة**»، أي: لأهل السنن؛ وهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

قال: «**وللأربعة والحاكم وقال: صحيح على شرطهما**»، أي: قال الحاكم في هذا الحديث: إنه صحيحٌ على شرط الشيخين.

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**مَن أتى عرافًا أو كاهنًا، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ**».

فجعل هذا الحديث من قول أبي هريرة، ولهذا نقل شارح «التوحيد» الشيخ سليمان بن الشيخ عبد الله ابن الإمام المجدِّد في كتابه الجليل «تيسير العزيز الحميد في شرح التوحيد» على حديث أبي هريرة هذا، نقل عن الحافظ العراقي في «أماليه» أنه قال: «هذا حديث صحيح»، وقال الذهبي: «إسناده قوي»، وعلى هذا فعَزْو المصنف إلى أربعة ليس كذلك، فإنَّه لم يروه أحدٌ منهم، وأظنُّه في ذلك تبع الحافظ، فإنه عزاه في «فتح الباري» إلى أصحاب السنن والحاكم، والله أعلم.

وهذا الحديث بهذه الروايات حديث: «**مَنْ أتى كاهنًا أو عرَّافًا، وصدَّقه بما يقول، فقد كَفَر بما أنزل على محمد**»، رواه أيضًا أبو يعلى بإسنادٍ جيدٍ

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، وأحمد (٩٢٥٢)، وصححه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح الجامع» (٥٩٤٢).

عن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - بمثل حديث أبي هريرة موقوفًا. قال الشيخ المجدد: «ولأبي يعلى بإسناد جيد عن ابن مسعود ﷺ، ومثله موقوفًا»، وحديث ابن مسعودٍ هذا أخرجه أيضًا الطبراني والبزار، وقال المنذري في «الترغيب والترهيب»: «رواه البزار وأبو يعلى بإسنادٍ جيدٍ موقوفًا»، وقال الهيثمي: «ورجال الطبراني في (الكبير) والبزار ثقات»، وقال الحافظ في (فتح الباري): «إسناده جيد».

فالحديث برواياته سواء أولًا ما جاء في «صحيح مسلم» عن بعض أزواج النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن أتى عرافًا، فسأله عن شيءٍ، فصدقه بما يقول، لم تُقْبل له صلاة أربعين يومًا**»[1]، وفي رواية حديث أبي هريرة بعده: «**مَن أتى كاهنًا، فصدَّقه بما يقول، فقد كَفَر بما أنزل على محمد**»[2]، يُرْوى موقوفًا كما عند أبي داود، ورواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، ويُروَى موقوفًا على أبي هريرة وابن مسعود رضي الله عنهما.

ومحصل هذا الحديث برواياته: أنه ينقسم إتيان هؤلاء الدجالين سواء سُمُّوا: كهانًا، أو عرافين، أو منجمين، أو قارئي كفٍّ أو فنجان، أو كما يسمون الآن في هذا الزمان عَبْر وسائل الاتصال والقنوات: علماء روحانيين، أو علماء الأسرار، أو رُقَاة عند بعض الناس ممَّن لا يعرفهم، ولا يتكشَّف بحالهم، إتيان هؤلاء المتكلمين بالغيب؛ سواء الغيب الحالي ممَّا يغيب عنَّا كما في حال المسروقات ونحوها، أو في الغيب المستقبلي - أن إتيانهم على ثلاثة أنواع:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣٠) من حديث بعض أزواج النبي رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، وأحمد (٩٢٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني رحمه الله في «صحيح الجامع» (٥٩٤٢).

النوع الأول: أن يأتيهم، فيسألهم سؤالًا مجردًا، فهذا كبيرة من كبائر الذنوب؛ لقوله ﷺ: «**مَنْ أتى عرافًا فسأله، لم تُقْبل له صلاة أربعين يومًا**»، ولو لم يصلِّ في الأربعين لَكَفر؛ لأنَّ تارك الصلاة على الصحيح كافرٌ غير مسلم، فمجرد سؤالهم، فهذا متوعدٌ عليه بألَّا تقبل له صلاة أربعين يومًا.

النوع الثاني: أن يسألهم فيُصدِّقهم، فإذا صدَّقهم على سؤالهم، فهذا كفرٌ؛ لأنَّ تصديقه في عِلْمِ الغيب تكذيبٌ لله جل وعلا القائل كما في آية (النمل): ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥].

الحالة الثالثة: أن يسأله ليختبره: هل هو صادقٌ، أو كاذبٌ، أو يسأله ليظهر كذبه وتناقضه وعجزه، فيمتحن السائل العرَّاف والكاهن والمنجم بهذه الأسئلة، وهذا له حالتان:

فإن كان من أهل السلطة، أو من العلماء، أو ممَّن له ولاية، أو من أهل الحسبة، فإنَّ هذا مشروع له، وهذا جائزٌ، حيث سأل النبي ﷺ وكان معه أبو بكرٍ وعمر، سأل ابن صياد قال: «**قد خبَّأت لك خبيئًا**»، فقال: الدُّخ. فقال: «**اخسأ عدو الله فلن تعدو قَدْرك**»[1]، فالنبي ﷺ سأل ابنَ صياد عن شيءٍ أضمره له لأجل اختباره وامتحانه، وتبين هل هو صادق أو كاذب، وإظهار كذبه وعجزه، فالحالة هذه أنَّ هذا ممن له ولاية وسلطة، وهو من أهل العلم، وهذا مشروعٌ.

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام، برقم (١٣٥٤)، ومسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن صياد، برقم (٢٩٣٠)، وغيرهما من حديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما.

القسم الثاني: ألَّا يكون له ولاية، وإنما يسأله من هذا الباب، فهذا حكم يدور بحسَب حال صاحبه.

قال المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض هذا الباب: «**وللأربعة والحاكم وقال: صحيح على شرطهما، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (من أتى عرَّافًا أو كاهنًا، فصدَّقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ)، ولأبي يعلى**»، أي: الموصلي صاحب «المسند الكبير».

«**ولأبي يعلى بسندٍ جيدٍ عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثله موقوفًا عليه.**

وعن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا إلى النبي ﷺ أنه قال: (ليس منَّا من تطيَّر أو تُطيِّر له، أو تكهَّن أو تُكهِّن له، أو سَحر، أو سُحِرَ له، ومن أتى كاهنًا، فصدَّقه بما يقول، فقد كَفَر بما أُنْزِلَ على محمد ﷺ)، رواه البزار بإسنادٍ جيد».

وهذا الحُكْم نقله الشيخ فيه عن الحافظ المنذري، وقال الهيثمي: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، خلا إسحاق بن الربيع، وهو ثقة».

ففي الحديث (حديث عمران): «**ليس منَّا**»، فيه براءةٌ من النبي ﷺ من كلِّ من تطيَّر، أي: تشاءم، أو تُطيِّر له، أو طلب مَن يتشاءم له، وليس منَّا من تكهَّن، أو تُكهِّن له، تكهَّن بنفسه، أو طلب من غيره أن يتكهَّن له فيخبره بالمغيبات؛ لأن الكهانة لا تتأتَّى إلا من طريق المَرَدة من الشياطين، وليس منَّا مَن سحر، أي: مَارَسَ السحر، أو سُحِرَ له، أي: طلب ذلك من السَّحَرة، ثم قال: «**ومَن أتى كاهنًا - أو عرافًا - فسأله فصدَّقه، فقد كَفَر بما أُنْزِلَ على محمدٍ ﷺ**»، وهذا هو الشاهد من الحديث لهذا الباب: «**ومَنْ أتى كاهنًا أو عرافًا، فسأله**

فصدَّقه، فقد كَفَر بما أنزل على محمد».

وحديث ابن مسعود هذا جاء في روايةٍ أخرى من حديث ابن عباس، حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما هذا، فقد جاء من حديث ابن عبَّاس حيث يقول المصنف رحمه الله: «**ورواه الطبراني في (الأوسط) بإسناد حسن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «ليس منَّا من تطيَّر أو تُطيِّر له، أو تكهَّن أو تُكهِّن له، أو سَحر أو سُحِرَ له»**، هذا رواه البزار، ورواه الطبراني في «الأوسط»، قال المنذري فيه: إسناده حسن.

«**قال الإمام البغوي: العرَّاف: الذي يدَّعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق، ومكان الضالَّة، ونحو ذلك. وقيل: هو الكاهن. والكاهن: هو الذي يُخْبر عن المغيبات في المستقبل. وقيل: الذي يخبر عمَّا في الضمير**»، أي: ما في نفس المخاطب أو المتكلم.

«**وقال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: العراف: اسمٌ للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم**»، أي: من هؤلاء المُدَّعين لعِلْمِ الغيب، فقوله: «ونحوهم»، أي: ممَّن يُسمَّون بأسماء عديدة: عالم الأسرار، العالم الروحاني، القارئ، الراقي، العارفة، بحسب أسمائهم في مناطق، وفي الجهات والأزمنة المختلفة.

قال: «**العرَّاف: اسم للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممَّن يتكلم في معرفة الأمور بهذه الطرق**»؛ سواء الأمور الغائبة من المسروقات وغيرها، أو الأمور النفسيَّة ممَّا في الضمائر، أو الأمور المستقبلية، فإنَّ هؤلاء - والحالة هذه - إنَّما يستدرون عواطف الناس، ويستدرون أموالهم والمكانة عندهم بما يزعمونه من كلامهم في هذه الأمور المغيبة، وهذا كثيرٌ، فإنَّه قد يُخْبرهم هذا

العارف، أو المنجم، أو الرمال، أو الكاهن بأنه يحصل كذا وكذا، فيحصل ما أخبرهم به، وقد كذب قبلها مائة كذبة، فلا يلتفت الناس، وكثيرٌ منهم مساكين جهال لا يلتفتون إلى كذباته الكثيرة، وإنما يُعوِّلون على صدقة واحدة صدق بها، وصدقُهُ بها ليس من جرَّاء نفسه، وإنما ممَّن يستعين بهم من هؤلاء الشياطين، ولا سيَّما من مسترقي السمع، كما أخبر بذلك النبي ﷺ في الحديث المتفق على صحته.

فكلُّ هؤلاء داخلون في هذا الخطر (منازعة علم الغيب)، فمَنْ أتاهم فسألهم فصدَّقهم، فإنه كافر بما أُنْزِلَ على محمد، أي: كافر بالقرآن، وفيه أنَّه لا يعلم الغيب إلا الله: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وفي قول الله جل وعلا: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ﴾ [الأنعام: ٥٩].

فهذه مسألةٌ مهمةٌ نُوجِّه الانتباه إليها للرجال وللنساء؛ حَذَرًا من سؤال هؤلاء، خصوصًا في هذه الأزمان المتأخِّرة التي سهلت فيها وسائل التواصل عَبْر الهواتف والتطبيقات ووسائل الاتصال المعاصرة، وقبلها عَبْر القنوات، ومواقع النت في سهولة التواصل مع هؤلاء المُدَّعين للغيب من سَحَرةٍ وكَهَنةٍ وعرافين ومُنجِّمين ورمالين وأمثالهم.

فلنحذر هؤلاء أشدَّ الحذر، ولنحذر منهم، ونرفع بهم إلى الجهات المسؤولة ليتابعوهم ويتأكَّدوا من ذلك منهم، ثم يؤدِّبوهم بالأدب الشرعي اللَّائق بهم وبأمثالهم، حفاظًا على ديننا، وحمايةً لجناب التوحيد، وحمايةً للعقيدة من أن يتطرَّق إليها ما يفسدها، خصوصًا في هذه المسألة الجليلة التي هي من خصائص ربوبيَّة الله، وهي اختصاصه جل وعلا بعلم الغيب، فمَنْ

نازع الله هذه الخصيصة، فإنَّه وقع في الكفر بما جاء في القرآن، وما جاء على لسان النبي ﷺ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقال ابن عبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في قومٍ يكتبون (أبا جاد)، وينظرون في النجوم**».

قال فيهم: «**ما أرى مَن فَعل ذلك له عند الله من خلاقٍ**»[(١)].

وهذا الأثر عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا رواه البخاري في «صحيحه» معلقًا بصيغة الجزم، كما في كتاب الوكالة: (باب إذا وكل رجلًا، فترك الوكيل شيئًا، فأجازه الموكل)، يقول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «ما أرى مَن فعل ذلك»، أي: في قومٍ يكتبون (أبا جاد)، وينظرون في النجوم، «من فعل ذلك له عند الله من خَلاقٍ»، أي إنه ليس له نصيبٌ عند الله، فكأنه - والله أعلم - يرى ابن عباس فيهم أنهم كفارٌ؛ حيث إنَّ الذي لا نصيب له هو الكافر، فلا ينفعه عمله، ولا ينفعه سعيُهُ في الدنيا، كما قال الله جل وعلا في السَّحَرة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾.

وتعلُّم (أبا جاد) على قسمين:

النوع الأول: كما في الحروف، وما يقابلها من الأرقام، ما يُسمَّى: (أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت) إلى آخره، فتعلُّمها - والحالة هذه - مباحٌ، وتُسمَّى عند العلماء بحساب الجُمَّل، وكانوا إلى عهدٍ قريبٍ يحسبون بها في

(١) أخرجه عبد الرزاق، برقم (١٩٨٠٥)، والبيهقي، برقم (٨/ ١٣٩)، وفي «الشعب»، برقم (٥١٩٦) عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا.

المسائل الفرضية، ويحسبون بها في التواريخ، وما يتعلق بها، وهو المسمَّى عندهم بـ«حساب الجُمَّل»، ومن آخر مَنْ أدركنا يحسب بها: الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائل الفرائض، وكذلك في طبقتِهِ حتى استعاض الناس بالأرقام الحسابية الحديثة.

النوع الثاني: وهو التعلُّم المحرَّم الذي أشار إليه ابن عباس هاهنا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وهو كتابة (أبجد هوز) كتابة مربوطة بسير النجوم وطلوعها ومنازلها وحركاتها، فينظر في النجم، ثم يستدلُّ بالموافقة، أو بالمخالفة، أو بالتوقُّع لما يحصل في الأرض، إمَّا على جهة العموم؛ كالجدب، وإنزال المطر، وظهور الأوبئة وارتفاعها، والحرب والسلم، والربح والخسارة، وما إلى ذلك، أو على جهة الخصوص؛ كأن يوجَّه ذلك إلى شخصٍ مُعيَّنٍ أنه سيحدث لك كذا من مرضٍ، أو مصيبةٍ، أو ربحٍ، أو خسارةٍ، أو نجاحٍ، أو عدم توفيقٍ، فكلُّ ذلك بربط (أبجد هوز) بالنجوم والأبراج ومنازل القمر والكواكب، فهذا الَّذي عناه ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه من فعله، فليس له عند الله خَلاق؛ لأنَّه دخل في مجموع هؤلاء الكهَّان والعرَّافين والمنجمين الذين يتطلعون إلى علم المغيبات.

وهذا الترتيب من الشيخ المصنف لكتاب «التوحيد» لهذه الأحاديث والآثار بعضها على بعضٍ في هذا الباب يدلُّ على فقهِهِ ودقةِ استنباطه وحذاقتِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جمع هذه الآثار في الموضع الواحد حتى تتبيَّن أحكامها، ويُعرَف ما يتعلق بها، وهو ما سبق أن ذكرناه أن هؤلاء سؤالهم كبيرةٌ من كبائر الذنوب تُوعد عليه بأنه لا تقبل له صلاة أربعين يومًا.

الحالة الثانية: أن يسألهم مصدقًا لهم، أو معتقدًا بصحة ما قالوا، فهذا هو

الكفر بالقرآن؛ لأنَّه صدَّق مدعيًا عِلْم الغيب غير الله ﷻ، والله يقول: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾، ويقول جل وعلا: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ في آية (النمل).

الحالة الثالثة: أن يسألهم على جهة الامتحان لهم، وتبيُّن حالهم وكشفهم، فهذا ممَّن له ولاية، أو سلطة أمر مشروع، كما سبق الاستدلال به في سؤال النَّبيِّ ﷺ - ومعه الجِلَّة من الصحابة ﵃ - عبد الله بن صياد على جهة تبيُّن حاله، وامتحانه، وبيان كذبه من صدقه.

ومن فِقْهِ الشيخ ﵀ على الباب: أنْ رتَّب عليه هذه المسائل، وعدتها سبع مسائل، فقال: «**فيه مسائل:**

الأولى: لا يجتمع تصديق الكاهن مع الإيمان بالقرآن»؛ لأنَّ تصديقه تكذيبٌ لله بانفراده بعلم الغيب، وتصديق القرآن يلزم منه تكذيب هؤلاء الكهان.

«**المسألة الثانية: التصريح بأنه كفر**».

من قوله: «فقَدْ كفر بما أنزل على محمد»، ﷺ.

«**الثالثة: ذكر من تكهن له.**

الرابعة: ذكر مَن تطير له.

الخامسة: ذكر مَن سحر له» - ببراءة النبي منهم براءةً من هذا الفعل؛ لأنه ما فعل هذه الكهانة والتطير والسحر إلا وهو راضٍ بذلك.

ثم ذكر: «**المسألة السادسة: ذكر من تعلَّم (أبا جاد)**»، كما قال ابن عباس: تعلُّم (أبا جاد)، وفيه المحمود، وفيه المذموم، كما سبق تفصيله.



ثم ذكر: «**المسألة السابعة: ذِكْر الفرق بين الكاهن والعراف**»، والعلماء في هذا بينهم تنوُّع:

فمنهم من قال: إنَّ العراف هو الكاهن، كما ذكره شيخ الإسلام.

القول الثاني: أنَّ العراف هو الذي يستدل على معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها، فهو أعمُّ بهذا من الكاهن، فيشمل الكاهن وغيره من المنجمين والرمالين ونحوهم.

والقول الثالث: أنَّ العراف مَن يخبر عن أمورٍ بمقدماتٍ يستدل عليها، أما الكاهن فهو الذي يخبر عمَّا في الضمائر أو المغيبات في المستقبل.

وعلى كلِّ حالٍ، الذي يظهر ما قرَّره شيخ الإسلام ابن تيمية أن العرَّاف اسم للكاهن والرمال والمنجم وأمثاله ممَّن يتكلم في الأمور المغيبة؛ سواء ما في الضَّمائر، أو المسروقات، أو الأمور المستقبليَّة؛ لأنَّهم في هذا دخلوا في دائرة عِلْمِ الغيب، نعوذ بالله من ذلك، ونعوذ بالله من موجبات غضبه، وموجبات سخطه.




٢٧- باب ما جاء في النَّشْرَةِ

وقد بلغ المقام إلى هذا الباب الجديد الذي عَقَده الشيخ في كتابه، فقال: «[**باب ما جاء في النُّشرة**]».

لمَّا ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يتعلق بالسحر:

- فذكر أولًا: (باب ما جاء في السحر)، أي: من الوعيد والزجر والتهديد.

- ثم أردفه بـ(باب بيان شيءٍ من أنواع السحر)، ليتبيَّن السحر المحرم، وما يُسمَّى سحرًا، وهو في الحقيقة ليس من السِّحر المحرَّم كالبيان.

- ثم أردف ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ببابٍ ثالثٍ: (باب ما جاء في الكهان ونحوهم)، أي: مُدَّعي علم الغيب، والجامع في هؤلاء تطلُّعهم إلى المغيبات التي مَنْ نازع الله عِلْمَ الغيب فيها، فقد نازعه خصيصةً من أخصِّ خصائص ربوبيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

- ثم ذكر رابعًا هذا الباب (باب ما جاء في النشرة)، أي: ما جاء فيها من الأحكام (أحكام النشرة).

والنشرة هي فعلة من النشر، وهو التفريق، وهو حلُّ السحر عن المسحور، ومعنى: حلُّ السحر عن المسحور: إزالة هذا السحر ورفعه، وإبعاده عن المسحور، وحل السحر عن المسحور يدخل في باب التداوي والعلاج، وهو على نوعين:

- إنْ كان حلَّ السحر عن المسحور بالأدوية المباحة، والرقية الشرعية، وقراءة القرآن والأحاديث الواردة في هذا الباب، فهذا حسنٌ وإحسانٌ، وعملٌ

صالح يؤجر عليه مَنْ فعله، وفيه دفع ورفع الأذى عن الناس.

- والحالة الثانية، وهي الخطيرة والشنيعة: حلُّ السحر عن المسحور بسحرٍ آخر، فهذا هو المُحرَّم، وهي النشرة الباطلة التي لا تتأتَّى إلا بالاستعانة بالشياطين، أو بتعلُّم السحر المحرَّم، والحالة هذه بكتاب «التوحيد»: أن النشرة بحلِّ السحر عن المسحور بسحرٍ آخر أنه داخلٌ في نواقض الإسلام، ولو كان بزعمهم ذلك من أجل الضرورة، أو غيرها، فإن الشريعة لا تُحرِّم شيئًا ثم تبيح مثله، هذا لا يتأتَّى أبدًا في شرع الله ﷻ.

وأورد الشيخ في هذا الباب (باب ما جاء في النشرة) قال: «**وعن جابر**»، يعني: ابن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما.

«**أنَّ رسول الله ﷺ سُئِلَ عن النُّشرة؟ قال: (هي من عمل الشيطان)**[1]، **رواه أحمد بسندٍ جيدٍ**[2]، **ورواه أبو داود، وقال: سئل أحمد عنها، فقال ابن مسعودٍ** رضي الله عنه: **(كان يكره هذا كله)**»، أي: النشرة التي هي من عمل الشيطان، ومعنى «**من عمل الشيطان**»، أي: من عمل الذي يأمر به الشيطان، ويوحي به؛ لأنَّ الشيطان يأمر بالفحشاء، ويأمر بالمنكر، وهذا في النشرة التي هي حلُّ السحر بسحرٍ آخر باستخدام هؤلاء الشياطين، وهذا لا يتوصَّل إلى استخدامهم إلا بالشِّرك والكفر بالله جل وعلا.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٦٨)، وأحمد (١٤١٦٧)، والحاكم في المستدرك (٨٢٩٢)، والبيهقي في الكبرى (١٩٣٩٧)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في مشكاة المصابيح (٤٥٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب: الطب، باب: في النشرة ضرب من الرقية والعلاج يعالج به من كان يظن به مس الجن، برقم (٣٨٦٨)، وأحمد (٣/ ٢٩٤)، والبيهقي، برقم (١٩٣٩٧)، وغيرهم من حديث جابر رضي الله عنه، وصححه الألباني في «المشكاة»، برقم (٤٥٥٣).

وقد روى الإمام البخاريُّ معلقًا بصيغة الجزم، يقول الشيخ: «**وفي البخاري عن قتادة**»، وهو قتادة بن دعامة السدوسي.

قال: «**قلت لابن المسيب**»، سعيد بن المسيب العالِم المخضرم من كبار التابعين.

«**قلت لابن المسيب: «رجل به طِب**»، أي: به سحر.

«**أو يؤخذ عن امرأته**»، يعني: يُمنَع عن زوجته، فلا يتمكَّن من إتيانها وجماعها.

«**أيُحَل عنه، أو يُنْشر؟**»، **فقال سعيد بن المسيب** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح، أمَّا ما ينفع، فلم يُنْهَ عنه**»، فهذا القول عن سعيد بن المسيب ينبغي أن يُحمل على حلِّ السحر عن المسحور بالأدوية الشرعية المباحة (الرقية، قراءة الآيات والأحاديث، الأدوية المباحة)، لا بالاستعانة بالجنِّ والشياطين والكهان والعرافين والمشعوذين والسَّحرة، فلا يتصوَّر مثل هذا عن عالمٍ كبيرٍ من علماء السلف؛ كسعيد بن المسيب.

ولهذا، من فقه الشيخ أنَّه أردف على قول سعيد بن المسيب بقول الحسن البصري؛ حيث قال: «**ورُوِيَ عن الحسن أنَّه قال: (لا يحلُّ السحرَ إلا ساحر)**»[1].

فهذه الأحاديث والآثار إنما تدلُّ على هذا التفريق بين حلِّ السحر عن المسحور بسحرٍ مثله، فهذا كفرٌ وناقضٌ للإيمان ومناقضٌ للتوحيد، ولأجله سَاقَه الشيخ في هذا الباب.

(١) أخرجه الطبري في تهذيب الآثار كما في تغليق التعليق (٥/ ٤٩) من حديث الحسن البصري موقوفا، وقال ابن حجر: إسناده صحيح.

الحالة الثانية: أن يُحلَّ السحر عن المسحور بالرقية الشرعية، وبالآيات القرآنية، وبقراءة الفاتحة سبع مرات مثلًا، وقراءة المعوذات ثلاثًا، وقراءة سورة (البقرة)، وكذلك بقراءة الأحاديث ورقية المريض بها، خصوصًا ما جاء في هذا الباب من أحاديث النبي ﷺ: «**اللهمَّ رب الناس، أذهب الباس، اشفِ، أنت الشافي، لا شافي إلا أنت**»[1]، «**أعيذكَ بكلمات الله التامَّة، من كلِّ شيطانٍ وهامة، ومن كلِّ عينٍ لامة**»[2]، «**أعوذ بكلمات الله التامَّات من شرِّ ما خلق**»، وغيرها من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، فهذا خيرٌ.

ومن ذلك: قراءة آيات السِّحر، قال موسى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٨١﴾ [يونس: ٨١]، وقوله جل وعلا: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ۝٦٩﴾ [طه: ٦٩]، يُكرِّرها القارئ على المقروء عليه تكرارًا حتى يقوى اعتقاد كلٍّ منهما بهذه الآيات.

هذا هو النافع، بل الشريعة حثَّت عليه؛ لأنَّ ما فيه نفع الناس، ونفع الخَلق، جاءت الشريعة به، ورتَّبت عليه عظيم الأجور.

«**قال ابن القيِّم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(النشرة: حلُّ السحر عن المسحور، وهي نوعان:**

أحدهما: حل بسحرٍ مثله، وهو الذي من عمل الشيطان، وعليه يُحْمل قول الحسن: (لا يحل السحر إلا ساحر)، فيتقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يحب، فيبطل عمله عن المسحور.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: بدء الوحي، باب: رقية النبي ﷺ برقم (٥٧٤٣) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٧١) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

والنوع الثاني: النشرة بالرقية والتعوذات والأدوية والدعوات المباحة، فهذا جائز)».

فهذا من ابن القيِّم، ومِنْ نقل الشيخ له (الشيخ محمد بن عبد الوهاب) في هذا الباب، تحقيقٌ لهذه الأحاديث والآثار، وبيان معناها وتفصيلها على المعنى اللَّائق بها.

إذًا، بلغ المقام بنا لما جاء في النشرة، وذكر الشيخ فيها الأحاديث والآثار، ثم ختمها بهذا الكلام الجامع المفصل للعلامة ابن القيِّم، ممَّا يحقق فيها فقهه في هذا الباب في نوعي النشرة:

- فنشرةٌ حرامٌ، وهي حلُّ السحر بسحر مثله، وهي كفرٌ بالله جل وعلا.

- ونشرةٌ حلال، وهي بما أباحه الله جل وعلا وشرعه من الرقية، والتعوذات، والأدوية المباحة.

قال ابن القيِّم رحمهم الله: «النشرةُ: حلُّ السحر عن المسحور، وهي نوعان: أحدهما: حل بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان، وعليه يحمل قول الحسن»، يعني: الحسن البصري لما قال رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه النشرة: «لا يحلُّ السحر إلا ساحر».

قال: «وعليه يُحْمل قول الحسن، فيتقرَّب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يحب، فيبطل عمله عن المسحور».

والذي يحبُّه الشيطان هو الكفر بالله، كما قال جل وعلا: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.



ثم قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والثاني: النشرة بالرقية والتعويذات والأدوية والدعوات المباحة، فهذا جائز».

فبهذا التلخيص والانتقاء، وحسن الاختيار من الشيخ محمد عبد الوهَّاب لكلام ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي خَتَم به هذا الباب، يُبين تحقيقه في هذه المسألة الجليلة (مسألة النشرة)، وأنَّها نوعان كما سبق.

ثم رتَّب رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الباب مسألتان، فقال: «**فيه مسائل**»، والمسائل، أي: فوائد جليلة، وأصولٌ عامة.

«**الأولى: النهي عن النشرة**»، والنشرة المنهي عنها هي التي قال فيها النبيُّ ﷺ أنَّها من عمل الشيطان لمَّا سُئِلَ عنها، فقال: «**هي من عمل الشيطان**»[(١)]، وهذا يعني أنَّها منهيٌّ عنها، وأنها لا تجوز، فهو ذمٌّ للفعل، وذمٌّ لفاعله، وتقبيحٌ له من كونه من عمل الشيطان.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: الفرق بين المنهيِّ عنه والمرخَّص فيه مما يزيل الإشكال**»، أي: الإشكال الذي قد يَرِدُ من أن معالجة المسحور وتنشيره عمَّا فيه من السحر أنه عملٌ طيبٌ، فكيف نُفرِّق بين النشرة المباحة والنشرة المحرمة؟ أزال هذا الإشكال بما قد يَطْرأ على ذهن طالب العلم، أو جامع الأحاديث والآثار في المسألة، فأيها تكون النشرة المحرمة، وأيها النشرة المباحة.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الطب، باب: في النشرة ضرب من الرقية والعلاج يعالج به من كان يظن به مس الجن، برقم (٣٨٦٨)، وأحمد (٣/ ٢٩٤)، والبيهقي، برقم (١٩٣٩٧)، وغيرهم من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «المشكاة»، برقم (٤٥٥٣).

فصَّلها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الجمع الطريف، وبهذا الاستدلال المنيف أنَّ النشرة المحرمة التي هي من عمل الشيطان ما كانت بالاستعانة بالجنِّ والشياطين، كما يفعله الآن من يتوهم، أو يدَّعي أنَّ به سحرًا، فيذهب إلى سَحَرةٍ آخرين أقوى، أو أعمق سحرًا، كما يقال عندهم: السحر الأزرق، أو السحر الطائر، أو الدخان، وما إلى ذلك، ليُذْهب السحر الذي يظن أنه موجود فيه، أو في قريبه وحبيبه، وهذا معناه تسويغُ عمل هؤلاء السَّحَرة، ولو خرَّجه بعضهم أنه من باب الضرورات، فهذا تخريجٌ فاسدٌ يدل على ضعف فِقْهٍ في الاستدلال، وضعف نظرٍ في الأثر والواقع، فإنَّ معنى ذلك أنَّنا إذا سوَّغنا حلَّ السحر عن المسحور من باب الضرورة أننا نُسوِّغ للسَّحَرة وجودهم، والسعي إليهم، وبَذْل الأموال الطائلة لتحصيل سِحْرِهم الذي ينشَّر به عن المسحور الأول.

ثم أيضًا الضرورات في دين الإسلام لا تدفع بشرٍّ مماثل، أو بشرٍّ أعظم، إنما دفع الضرر يكون بضررٍ أقل من الضرر الأول؛ لأنَّ شريعةَ الله كاملةٌ مسددة، وشريعة محققة لمصالح العباد في الدنيا والآخرة.

وأمَّا النشرة المرخص فيها، فهي التي فيها نفعٌ للمسحور المطبوب من غير معصية الله، ومن غير التساهل بأمر التوحيد والعقيدة، وعلى هذا يُحمَل ما جاء في «صحيح البخاري» معلقًا: عن قتادة بن دعامة السدوسي، قال: «قلتُ لسعيد بن المسيب: رجل به طِب»، أي: سحر، «أو يؤخذ عن امرأته»، أي: يُحبَس ويُمنَع منها، «أيحل عنه أو ينشر؟»، قال سعيدٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح، فأمَّا ما ينفع، فلم يُنهَ عنه»، فمحمولٌ ذلك - ولا شكَّ - على أنها في حل السحر بالتعويذات الشرعية، والرقية بالآيات والأحاديث،

وبالأدوية المباحة؛ كالسدر، وحبة البركة (الحبة السوداء)، والتمرات السبع، والدعوات المباحة، فهذا جائزٌ كما ذكر ذلك أهل العلم رحمهم الله.

وإن من العجائب والعجائب جمة ... قرب الدواء وما إليه وصول
كالعيس في البيداء يقتلها الظما ... والماء فوق ظهورها محمول

كيف يسوغ مَنْ في قلبه بصيرة علم تسويغ هذا السِّحر بأنه يجوز في حال الضرورة أن يذهب إلى السَّحرة، ويرتادون، ويُسألون وتُدفع لهم الأموال لأجل حلِّ السحر عن المسحور! لو لم يأتِ في هذا نصٌّ شريفٌ، ولا أصلٌ منيفٌ، لكَفى بداهة العقل في ردِّ هذا، وفي استقباحه واستشناعه.




٢٨- باب ما جاء في التطير

مناسبةُ هذا الباب لكتاب «التوحيد» ظاهرةٌ، فإن التطيُّر (وهو: التشاؤم) عقيدةٌ جاهلية قديمةٌ، وُجِدتْ عند الأمم قبلنا، فقلَّدها مَن قلَّدهم حتى وُجِدَ في هذه الأمة مَن يقلد هؤلاء الجاهليين في هذه العقيدة الفاسدة.

والتطيُّر منه ما هو مفسدٌ للتوحيد كله باعتقاد الشؤم فيما لم يجعل الله فيه الشؤم أنه ينفع أو يضر، ومنه ما هو وسيلةٌ إلى الكفر، والوسائل لها حكمُ الغايات، كما قال العلماء، ومنهم الشيخ ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في «قواعده»:

وسائل الأمور كالمقاصد وأحكم بهذا الحكم للزوائد

ومناسبة هذا الباب [باب ما جاء في التطيُّر]، أي: من الوعيد والزجر والتهديد والتشنيع، مناسبتُهُ لما قبله من الأبواب، فالذي قبله [باب ما جاء في الكهان ونحوهم]، و[باب ما جاء في النشرة]: والتطير علاقته بالكهان أنه سببٌ لاعتقاد الشؤم، ثم يذهب يطلب دَفْع هذا الشؤم بسؤال الكهان والسَّحرة والمشعوذين والعرافين والمنجمين والرمالين، وكذلك أنه ليدفع هذا الشُّؤم قد يتوهم أن فيه طبًّا، أو فيه سحرًا، فيذهب يطلب العلاج والنشرة من هذا السحر، والمقصود من هذا كله: أن التطيُّر عقيدة في القلب مأخوذةٌ من التشاؤم.

وهذا التشاؤم إما بشيءٍ يسمعه؛ كصوت حيوان، أو إنسان، أو غراب، أو صوت بوم، أو يتشاءم بشيءٍ يراه كالطائر السارح والبوم والحمار، أو شيءٍ يكرهه، فهذا التشاؤم هو انعقاد النَّفْس في اعتقاد حصول الشؤم والمكروه لما رأت من متشائمٍ به، أو سمعت صوتًا يتشاءم به.



ويستطيل هذا التشاؤم إلى تشاؤمٍ بالأزمان كما كانت العرب تتشاءم بشهر الله المحرَّم، فتنسأه إلى صفر، فصار عندهم من العقائد الجاهلية التشاؤم بصفر؛ ولهذا جاء فيه حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المخرَّج في «الصحيحين»، قال: قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر**»[1].

وأيضًا بالأزمان: فهناك التشاؤم ببعض الأعوام والأيام، ومن الناس مَنْ يتشاءم بيوم الجمعة؛ لأنَّه يتلوه يوم السبت، وفيه العمل ورجوعهم من إجازاتهم، وما إلى ذلك، أو يتشاءم بساعةٍ معينةٍ.

وهذا التطيُّر بأنواعه وصوره الكثيرة، وأشكاله المتنوعة، قادحٌ في التوحيد من جهتين:

- من جهة أنه تعلُّق بأمرٍ لا حقيقة له، إنَّما هو وهمٌ من الأوهام، وتخيُّل من التخيُّلات، فعندئذٍ أضعف هذا الوهم وهذا التخيل استعانتَه بالله، وتوكُّله عليه، والله جل وعلا يقول في آية سورة (هود): ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾ [هود: ١٢٣].

- الأمر الثاني الذي يُبين قادح التوكل في التوحيد: أن المتطيِّر والمتشائم قطع توكُّله واعتماده على الله إلى اعتمادٍ وتوكلٍ على غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذه العقيدة الباطلة تدرَّجت في هذه الأمم، كانت عند الأقوام السابقين إلى أنْ بلغت هذه الأمة، فكانت في قوم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقبله في قوم نوحٍ، وهكذا هذا التطيُّر يندرج ويستطيل من أُمَّةٍ إلى أُمَّةٍ إلى أن بلغ مشركي العرب، فجاء الإسلام، فنسخ ذلك وأبطله، وربط الخَلق والعباد بالله جل وعلا إيمانًا

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتوحيدًا، واستعانةً وتوكلًا، وتفويضًا للأمر عليه.

هذه علاقة هذا الباب بكتاب «التوحيد».

وأمَّا علاقة هذا الباب بما بعده، فإنَّه سيأتي بعد هذا الباب (بابٌ: فيما جاء في التنجيم)، والتنجيم والتطيُّر كلاهما يتعلَّقان بأمر المعتقد، وبأمر ما يَطْرأ عليه من التخيُّلات والتوهُّمات، ثم اعتقاد الشُّؤم، أو اعتقاد حصول الشيء بظهور هذا النجم.

وقد ترجم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الباب (باب ما جاء في التطيُّر)، قال: «**وقول الله تعالى**: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ١٣١﴾ [الأعراف: ١٣١]»، والآية من سورة (المص) (الأعراف)، وهذه الآية أنزلها الله جل وعلا في قوم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما حكى ذلك عنهم ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ﴾، قال الله عَزَّ وَجَلَّ معقبًا عليهم، ومبطلًا لاعتقادهم الباطل: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾.

يعني أنهم إذا جاءهم البلاء، وجاءهم القحط، وجاءهم ما يكرهون، قالوا: هذا من موسى وأصحابه، فأبطل الله هذا الاعتقاد الفاسد بقوله: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾، معنى حصر هذا الطائر عند الله جل وعلا أن ما يصيبكم من خيرٍ كالجدب والقحط وغير ذلك ليس من موسى، ولكن من الله امتحانًا فهو الذي قدَّره، ولا علاقة لموسى وقومه به، وكذلك ما يصيبكم من خيرٍ، فهو من الله، ولهذا قال جل وعلا: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ١٣١﴾، أي: حملهم على ذلك الجهل بالله وقدرته وقضائه وقدره، والجهل بموسى وما معه من القدرة، والجهل بأنفسهم، فإنَّهم عندئذٍ ظنوا أنَّ

هناك إلهًا مدبرًا غير الله ﷻ، جاء هذا البلاء الذي يخشونه ويدفعونه من جهته.

ثم رتَّب على هذا بقول الله ﷻ: «﴿قَالُواْ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ ١٩﴾ [يس: ١٩]».

وهذه الآية الثانية جعلها الله ﷻ في أهل القرية (قرية قوم ياسين): ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ [يس: ١٨]، فإنَّ هؤلاء أصحاب القرية: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡۖ﴾، أي: تشاءمنا بكم، نرى أنكم تدلُّوننا على الشر، لا على الخير، فأجابتهم رسل الله المرسلة إليهم، أُرْسِلَ إليهم رسولٌ، ثم الثاني، ثم عزَّز بثالث: ﴿قَالُواْ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ﴾، أي: مصاحب لكم، قائمٌ باعتقادكم، فإنَّ هذا الطائر والتشاؤم منكم ومن أعمالكم، فأنتم سببه، وأنتم محلُّه.

﴿قَالُواْ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ ١٩﴾، يعني: لمَّا ذكَّركم رسل الله وهؤلاء النُّذر، وبيَّنوا لكم الخير والشر، تشاءمتم منهم ﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ ٨١﴾، يعني أنكم أسرفتم على أنفسكم بتجاوز الحد، وباعتقاد الباطل في غير أهله، وتبرير المنكر في اعتقادكم وأفعالكم.

فهذا يدلُّ على أن هذا التطيُّر عقيدةٌ قديمةٌ، وأصحاب القرية هؤلاء بعد موسى عليه السلام، وهذه لطيفةٌ من لطائف ترتيب الأدلَّة، فإنَّ الشيخ محمدًا في هذا التبويب ذكر أولًا: تطيُّر قوم موسى بموسى عليه السلام، ومَنْ معه، ثم ذكر ثانيًا: تطير أصحاب القرية بهؤلاء الرُّسل، أرسل الله إليهم رسولًا، ثم ثانيًا، ثم عزَّز بثالث، فقالوا: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ١٦﴾ [يس: ١٦].

ومن فقهه رحمه الله أنه أتى بعد هاتين الآيتين بحديثٍ صحيحٍ مُخرَّجٍ في «الصحيحين»: صحيح البخاري ومسلم، فقال: «**وعن أبي هريرة** رضي الله عنه **أنَّ**

رسول الله ﷺ قال: (لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر)، أخرجاه[1].

وزاد مسلم في (صحيحه): (ولا نوء[2]، ولا غول[3]»)، نفى - عليه الصلاة والسلام - بـ(لا) النافية للجنس هذه الأمور الست:

١- نفى العدوى أن تكون مؤثرةً بنفسها.

٢- ونفى الطِّيرة، وهي عقيدة الشُّؤم عند الجاهليين قديمًا وحديثًا.

٣- ونفى الهامة، والهامة طائرٌ يزعم الجاهليون أنه يخرج من هامة رأس المقتول، فلا يزال ينعق ويصيح، هذا الطائر عندهم يشبه الغراب، أو البوم، لا يزال ينعق ويصيح حتى يأخذ بثأره.

٤- «ولا صفر»، نفى - عليه الصلاة والسلام - التشاؤم بصفر الذي أحدثه الجاهليون في جاهليتهم.

كيف كانوا يتشاءمون بـ (صفر)؟

صفر كانت العرب تتشاءم فيه، فلا تعقد فيه نكاحًا، ولا تعقد فيه حربًا، ولا سفرًا لتجارةٍ، ولا غير ذلك؛ لما توارثوه من اعتقادهم الباطل من أنَّه يحصل في هذا الشهر الشؤم، حيث أنسأوا المحرم إلى صفر، وعَابَهم الله جل وعلا في آية سورة (براءة) في قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الطب، باب: لا هامة، برقم (٥٧٥٧)، ومسلم، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح، برقم (٢٢٢٠)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٢٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٢٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧].

ومن مصادمة اعتقادهم الجاهلي بجهلٍ آخر: مَنْ يُسمِّي صفرًا بشهر صفر الخير، فلا خير ولا شرَّ يُنْسب لهذا الشهر.

فقد أراد من وَصَفوا شهر صفر بالخير إبطالَ اعتقاد الجاهلية، لكنهم شطوا في هذا الإبطال حتى وقعوا في أمرٍ مُحْدثٍ، فنسبوا إلى هذا الشهر خيرًا كما نسب الجاهليون إلى شهر صفر الشرَّ، فلا شرَّ ولا خير يُنْسبان إلى هذا الشهر، وإنما نكتفي بأنه شهر صفر؛ ولهذا نفى النبي ﷺ هذا الاعتقاد بـ(لا) النافية للجنس، تشمل نفي الاعتقاد الباطل؛ سواءً بشؤم صفر، أو بأنه شهر خير.

قال: «**ولا نوء، ولا غول**»[(١)]، وهذه جاءت في زيادة مسلم في «صحيحه» لهذا الحديث (حديث أبي هريرة).

و(النوء) هي منازل القمر، يقال لها: أنواء، وعدتها ثمانٍ وعشرون منزلة، كل منزلة لها نجمٌ تدور بمدار هذه السنة، وكل منزلٍ ثلاث عشرة ليلة، إلا منزلًا واحدًا أربع عشرة ليلة، تُسمَّى بـ (النجوم الشمالية)، وتُسمَّى بـ (النجوم الجنوبية)، ومنها: (سهيل)، ومنها ما يعرفه الناس، ويعرفه العرب ويتواردونه، فيضبطون به حساب زرعهم، وحساب ضرعهم، وحساب غوصهم في البحر، واتجاهاتهم في المسير.

«**ولا نوء، ولا غول**»، و(الغول) هي التي تُسمِّيها الناس بـ: (الغولة)، أو بـ (الهولة)؛ لأنها تهول الناس وتخيفهم وتزعجهم، وكان الناس إذا سافروا، أو

(١) أخرجه مسلم، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح، برقم (١٠٦/ ٢٢٢٠) بلفظ، «لا عدوى ولا هامة ولا نوء ولا صفر»، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



ذهبوا يمنةً أو يسرةً، جاءتهم الشياطين بصورٍ مخيفةٍ مزعجةٍ وبألوانٍ مفزعةٍ، فأدخلت في قلوبهم الرعب والخوف، ثمَّ قد يورثهم هذا ما يورثهم من اعتقاد الشؤم، والعياذ بالله، أو يصيبهم بالتشاؤم والتحسُّر، فلا يرجعون بعد ذلك في سفره، أو فيما مضى من أمورهم.

وهذا كلُّه من الشيطان، فإن الشياطين وهم المَرَدة المُؤْذون من الجنِّ من مهامهم: إيذاء الإنس، ولا سيما المؤمنين، قال الله جل وعلا في آية سورة (المجادلة): ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيْسَ بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠]، ومثله ما جاء في الحُلْم المؤذي المزعج، فإنه قد أخبر النبي ﷺ كما في «الصحيحين» عنه أنه من الشيطان، ﴿لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾، أي: ليخيفهم ويرعبهم ويقلقهم بهذا الحلم المزعج، فأمرنا بالتعوُّذ بالله من الشيطان ثلاثًا، والتفل عن اليسار ثلاثًا، والتعوُّذ بالله من شرِّ ما رأى ثلاثًا، وأن ينقلب على جانبه الآخر الذي استيقظ عنه، وإذا تكرر هذا الحُلْم المزعج، قام فتوضَّأ وصلى ركعتين، فالوضوء سلاح للمؤمنٌ، والصلاة مراغمةٌ لهذا الشيطان، وسادسًا: ألَّا يُحدِّث بهذا أحدًا؛ فإنها لا تضره بإذن الله.

كل ذلك سدًّا لباب الشيطان وتخويفه وتحزينه، وإرعابه للمؤمنين، ومن ذلك في الغول والنوء والتطير والعدوى، وما إلى ذلك.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولهما**»، أي: للبخاري ومسلم في «صحيحيهما».

«**عن أنسٍ** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»، وهو أنس بن مالكٍ الأنصاري خادم رسول الله ﷺ، ورضي الله عن الأنصار والمهاجرين.

«**قال: قال رسول الله ﷺ: (لا عدوى، ولا طيرة، ويعجبني الفأل). قالوا:**



وما الفأل يا رسول الله؟ قال: (الكلمة الطيبة)» [1].

فنفى ﷺ هاهنا بـ(لا) النافية للجنس العدوى أن تكون مؤثرةً بنفسها، والطيرة أن تكون مؤثرةً بنفسها، ونَفْيُ العدوى أن تكون مؤثرةً بنفسها ليس معناه نَفْي أن تكون سببًا من الأسباب، بل جعلها - عليه الصلاة والسلام - سببًا، لكن قد يحصل مع السَّبب المسبب، وقد يتخلَّف عنه؛ ولهذا أمَر - عليه الصلاة والسلام - أن نفرَّ من المجذوم، قال عليه الصلاة والسلام: «**فِرَّ من المجذوم فرارَك من الأسد**»[2]، أخرجاه في «الصحيحين»، والمجذوم الذي به مرض الجذام، والموبوء بالمرض المعدي، تَباعَد عنه، وابتعد عنه كما تهرب وتتباعد من الأسد، فهذا فيه ما يُسمَّى بأصل الطب الوقائي (اتقاء الشيء وأسبابه).

ومن هذا الباب أيضًا: قوله ﷺ: «**لا يوردن ممرض على مصح، ولا مصح على ممرض**»[3]، وهذا كلُّه أصل للطب الوقائي، والتباعد حال الوباء الذي ينتشر بين الناس بالمخالطة والتواصل.

وأخبر - عليه الصلاة والسلام - عن الطاعون أنه إذا نزل في بلدٍ (والطاعون: كلُّ مرضٍ معدٍ موبئٍ بنفسه)، نهانا أن نقدم عليها، حيث قال عليه الصلاة والسلام: «**إذا سمعتم بالطاعون نزل وأنتم في أرضٍ، فلا تقدموا عليها، وإذا نزل عليكم وأنتم في بلدٍ، فلا تخرجوا منها**»[4].

«**قال: (ويعجبني الفأل). قالوا: ما الفأل يا رسول الله؟**»، يعجبني، أي:

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٧٦)، ومسلم (٢٢٢٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٠٧)، ومسلم (٢٢٢٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٧١)، ومسلم (٢٢٢١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٥٧٢٨)، ومسلم (٢٢١٨) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

يسرني، و(أحب الفأل)، فقال: (الفأل) هي الكلمة الطيِّبة[1] تعجبه ﷺ، وتدخل على نفسه الطُّمأنينة والفرح والسرور، فيمضي لما أراده، وليس فيها التشاؤم، وهو انعقاد النفس واعتقاد الشؤم الذي يمنعها عن المُضيِّ فيما تريد.

ولهذا، الكلمة الطيبة مُشجِّعة وباعثة على السرور والانبساط، وسببٌ للمضي لما أراده الإنسان، فالكلمة الطيِّبة تفتح القلب، وتكون سببًا للاطمئنان والانشراح؛ ولهذا صارت هذه الكلمة الطيبة من جملة أخلاق أصحاب المُرُوءات، ومن جملة مكارم الأخلاق.

وفسر رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الكلمة الطيبة في الحديث الذي ساقه ثالثًا، فقال الشيخ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ولأبي داود بسندٍ صحيحٍ عن عقبة بن عامر**»، وهو عقبة بن عامر الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«**قال: ذُكِرَتِ الطيرة عند رسول الله ﷺ فقال: (أحسنها الفأل، ولا ترد مسلمًا، فإذا رأى أحدكم ما يكره، فليقل: اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك)**»[2].

ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الحديث وقال مخرجًا له: «ولأبي داود بسندٍ صحيح»، وقد روى هذا الحديث أبو داود في «سننه». وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «رواه أبو داود بإسنادٍ صحيح». وقال المنذري: «إنَّ إسناده صحيح عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

قال: «ذُكِرَتِ الطِّيرة عند رسول الله ﷺ»، أي إنَّ الناس ذكَروها وذكَروا

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٦، ٥٧٧٦)، ومسلم (٢٢٢٤)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩١٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦٣٩٢)، والبيهقي في الكبرى (١٦٢٩٨)، وضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في ضعيف أبي داود (٨٤٣).

شأنها، وكانوا يتحدثون بما يَجُول في خواطرهم، وينتشر بينهم عنده ﷺ.

فقال: «**أحسنُها الفألُ**»، والفألُ ليس من الطيرة أبدًا، وإنَّما هو شبيهٌ لها من حيث وقره في القلب، ومن حيث إنَّ محله الصدر، فالفأل شبيهٌ بالطيرة من حيث إنَّ الإنسان قد يُقدم، أو قد لا يُقْدم ويُحْجم، وإلا فالفرق بينهما فرقٌ عظيمٌ.

فقال: «**أحسنها الفأل، ولا تردُّ مسلمًا**»، يعني أن مَنْ ردَّته الطيرة عن حاجته، فهذا قدحٌ في إسلامه، أمَّا المسلم فإنه يمضي في حاجته معتمدًا على الله، متوكلًا عليه، مُفوِّضًا أموره إليه، لا يصاحب ذلك اعتقادٌ فاسدٌ في قلبه بشؤمٍ في زمانٍ، أو في مكانٍ، أو في مرئيٍّ، أو في حالٍ.

ثم قال - عليه الصلاة والسلام - معالجًا هذه الحزازة، وهذا الخاطر، وهذا التوهم النفسي الذي قد يطرأ من جهة التشاؤم، أو ظن التشاؤم: «**فإذا رأى أحدكم ما يكرهه...**»، رأى شيئًا مرئيًّا مكروهًا، أو سمع ما يكرهه، أو كان في زمانٍ يعتقد عند الجاهلين هذا المكروه، قال: «**فليقل: اللَّهمَّ لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوَّة إلا بك**»، كل هذا تفويضٌ للأمر إلى الله، واعتمادٌ عليه، وتوكُّل عليه.

«**لا يأتي بالحسنات إلَّا أنت**»، فالله هو الَّذي ينفع ويضرُّ، ليس غيره النافع، ولا الضار، ومَن اعتقد بغير الله نافعًا أو ضارًّا، أشرك مع الله، ولكنه - والعياذ بالله - شركٌ فظيعٌ شنيعٌ في الربوبية باعتقاد النافع الضارِّ مع الله، فالله جل وعلا هو الذي يقول في آية سورة (براءة): ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا۟ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوا۟

﴿وَهُمْ فَرِحُونَ ۝٥٠﴾ [التوبة: ٥٠]، وكما في آية (آل عمران): ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

«**اللَّهمَّ لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيِّئات إلا أنت**»، أي: لا يدفع الشرَّ والشؤم والمحذور والمكروه إلا الله، «**ولا حول ولا قوة إلا بالله**»، أي إنَّه لا حول ولا قوة إلا بالله، فالباء هنا بمعنى (في)، والحول والقوة مضافٌ للمخلوق، فتكون الباء عندئذ للاستعانة أو للسبب.

فبهذا يُرْشدنا ﷺ إلى دفع هذه التوهمات، وهذه الاعتقادات الباطلة في الشُّؤم بتفويض الأمر إلى الله، يقولها الإنسان بلسانه وقلبه وقصده وجنانه اعتقادًا بها: «**اللهمَّ لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك**».

مع ما في فضل قول: «لا حول ولا قوة إلا بالله» أنها غرسٌ في الجنة، وأن مَنْ قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله» مع دعاء: «اللهم أجرني في مصيبتي، واخلفني خيرًا منها» [(١)]، آجره الله في مصيبته، كما جاء في «صحيح مسلم» من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

يقول مصنف كتاب «التوحيد» الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وعن ابن مسعود مرفوعًا**»، أي: يرفعه إلى النَّبيِّ ﷺ.

«**أنه قال: (الطيرة شرك، الطيرة شرك، وما منَّا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل)[(٢)]، رواه أبو داود والترمذي وصححه، وجعل آخره من قول ابن مسعودٍ**».

---

(١) أخرجه مسلم (٩١٨) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩١٠)، وابن ماجه (٣٥٣٨)، وأحمد (١/ ٣٨٩، ٤٤٠)، وصححه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح الجامع» (٣٩٦٠).



هذا الحديث الشريف رواه الإمام أحمد في «مسنده»، ورواه أبو داود في كتاب الطب من «سننه»، وسكت عنه، ورواه الترمذي في كتاب السير، وقال فيه: «حديث حسن صحيح»، كما رواه ابن ماجه والطحاوي في «معاني الآثار»، ورواه ابن حبان والحاكم في «صحيحيهما»، ووافق الذهبي الحاكم في تصحيح الحديث، ورواه البيهقي والبغوي، والترمذي جعل آخره - وهو قول: «**وما منَّا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل**»[1] - جعله من قول ابن مسعودٍ رضي الله عنه راوي الحديث.

فقوله ﷺ هاهنا: «**الطيرة شرك، الطيرة شرك**»، كررها مرتين؛ تأكيدًا وتوثيقًا أن هذا التطيُّر والتشاؤم يُفْضي إلى الشِّرك بالله باعتقاد نافعٍ ضارٍ معطي مانع سوى الله سبحانه وتعالى، وهذا قدحٌ في ربوبيَّة الله باعتقاد شريكٍ له في المنع والضر، والعطاء والمنع، ولهذا كرَّرها ﷺ: «**الطيرة شرك**».

متى تكون الطيرة شركًا؟

فسَّرها الشيخ بحسن استدلاله ودقَّة استنباطه بحديثٍ رواه أثر حديث ابن مسعود، فإنَّه في حديث ابن مسعود: «**وما منَّا إلَّا**»، أي: يحصل في قلبه ما يحصل من اعتقادٍ من عقد النفس ببعض الشُّؤم والتشاؤم، ولكن الله يُذْهب هذا الخاطر والتوهُّم والتخيل الشيطاني بالتوكُّل على الله، واعتماد القلب عليه، وتفويض الأمر إليه سبحانه وتعالى، ومن فقه الشيخ رحمه الله أنه بيَّن متى تكون الطيرة شركًا.

(١) أخرجه أبو داود (٣٩١٠)، والترمذي (١٦١٤)، وابن ماجه (٣٥٣٨)، وأحمد (٣٦٨٧)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح ابن ماجه (٢٨٥٠).

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولأحمد**»، أي: في «مسنده»، «**من حديث ابن عمرٍو**»، عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا «**أنه قال: (من ردَّته الطِّيرة عن حاجته، فقد أشرك. قالوا: فما كفارة ذلك؟ قال: أن تقولوا: اللهمَّ لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك)**»[1].

فبهذا الحديث الذي يُرْوى مرفوعًا، ويُرْوى موقوفًا عن عبد الله بن عمرٍو، ويُرْوى مرفوعًا إلى النبي - عليه الصلاة والسلام - رواه الإمام أحمد في «مسنده»، ورواه عبد الله بن وهبٍ المصري القرشي المالكي في «جامعه»، ورواه الطبراني، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» من رواية عبد الله بن لهيعة بسنده عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ ردَّته الطيرة عن حاجته، فقد أشرك. قالوا: وما كفارة ذلك يا رسول الله؟ قال: أن تقولوا: اللهمَّ لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك**».

ففي الحديث أنَّه يكون مشركًا إذا ردَّه انعقادُ الشؤم في نفسه من شيءٍ يسمعه، أو يراه، أو زمان، أو مكان، أو حال، فإن ردَّ نفسه عما يمضي إليه من نكاحٍ، أو تجارةٍ، أو سفرٍ، أو غير ذلك، فهذا الذي ردَّته صار مشركًا؛ لأنَّه ما ردَّ إلا بهذا الاعتقاد الجاهلي بهذا الشؤم.

قالوا: كفارة ذلك؟ «**أن تقولوا: اللهمَّ لا خير إلا خيرك**»، يعني: لا يأتي بالخير إلا أنتَ، كما في الحديث السابق: «**اللهمَّ لا يأتي بالحسنات إلا أنت**»، «**ولا طير إلا طيرك**»، أي: ولا شرَّ إلا ما قدَّرته، ولا شؤم إلا ما قدَّرته، «ولا

(١) أخرجه أحمد (٧٠٤٥)، والهيثمي في المجمع (٨٤١٢)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إصلاح المساجد (١/ ١١٦).



إله غيرك»، لا نافع، ولا ضار، ولا مقصود يقصد يُرْجى إلا أنت يا ربنا لا يكون غيرك.

والطُّيور كلها ملكٌ لله جل وعلا، «**لا طير إلَّا طيرك**»، ولهذا قال ﷻ في آية (الملك): ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍۭ بَصِيرٌ ﴿١٩﴾﴾ [الملك: ١٩]، وفي آية (النحل): ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [النحل: ٧٩]، وقال الله جل وعلا: كما نقل الشيخ في أول هذا الباب: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١].

فالخيرُ والشرُّ بيده ﷻ، لا بيد غيره؛ ولهذا لا يجوز للمكلَّف أن تردَّه الطيرة عن حاجته، وإنما يتوكل على الله، ولا يبالي بشيءٍ يراه، أو بشيءٍ يسمعه، أو بحصول حادث أمامه، فتنعقد بذلك نفسه وتتشاءم، كل هذا لا يجوز الاسترسال معه، وإنْ كان قد يقع في النفس، لكنه مأمورٌ بدفعه، ومأمورٌ بترك الانشغال به.

ولهذا، جاء في الحديث عند الإمام أحمد - وهذا من فقه الشيخ رحمه الله في الاستدلال، أردف حديث عبد الله بن عمرو بقوله: «**وله**»، أي: للإمام أحمد في «مسنده».

«**من حديث الفضل بن عباس رضي الله عنهما: أن النبيَّ ﷺ قال: (إنما الطيرة ما أمضاك أو ردَّك)**»[1].

---

(١) أخرجه أحمد (١٨٢٤)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٢٨٥٧١)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد: إسناده ضعيف.

وتكون الطيرة شركًا إذا مضيتَ، أو رجعتَ باعتقاد شؤمك بها، فهذا الذي مضى لأجل تطيُّره وتشاؤمه، أو لم يمضِ، وانقطع لأجل تطيُّره وتشاؤمه، وقع في الطِّيرة المذمومة الَّتي هي شركٌ، وهي دائمًا بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر، الشركُ الأكبر باعتقاد نافعٍ أو ضارٍّ غير الله، وإن استرسل مع هذا الخاطر والتوهُّم والإحداث الشيطاني في القلب.

وهذا الحديث (حديث الفضل بن عباس) رواه الإمام أحمد من رواية محمد بن عبد الله بن علاقة، وهو مختلفٌ فيه، وفيه انقطاعٌ عن الفضل بن عباس، لكن معناه معنًى صحيح، فسَاقَه الشيخ في هذا المساق (مساق الشاهد لما قبله من الأحاديث)، وهذا منهجٌ معروفٌ مطروقٌ عند العلماء الراسخين، فلا يأتين آتٍ فيقول: إنَّ الشيخ يستدلُّ بالأحاديث الضعيفة!! ونقول: نعم إيراده للحديث ها هنا؛ لأنه له شاهدٌ فيما قبله من أحاديث الباب، وهذا منهجٌ مطرقٌ عند أهل العلم، معروف عندهم، فإنَّ الضعيف لا يمكن لأحدٍ أن ينفي بالكليَّة أن يكون النبي ﷺ قد قاله، لكن ضعفت النسبة لوجود هذه العلل من ضعفٍ في أحد رواته، أو انقطاعٍ في إسناده، لكن قد يكون معناه معنًى صحيحًا تشهد له الأدلة الأخرى الكثيرة، وقد ساق الشيخ منها ثلاثةً قبل ذلك.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الباب: «**فيه مسائل**».

فأورد فيه إحدى عشرة مسألة، هي ملخص فقهه على هذا الباب.

«**الأولى: التنبيه على قوله جلَّ وعلا:** ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾، **مع قوله جل وعلا:** ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ﴾»؛ لأنَّ ظاهر الآيتين قد يُظنُّ منه التعارض، لكن ليتنبَّه الإنسان أنه ليس بينهما تعارضٌ، وإنما التعارض إن وُجِدَ، فإنَّه في

فَهْم الفاهم، وسمع السامع، وقول الله جل وعلا: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾؛ لأن الله هو المُقدِّر، لا موسى، ولا غيره من الرسل عليهم الصلاة والسلام، وقوله في آية (يس): ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْۚ﴾، أي: أنتم سبب هذا التشاؤم، وأنتم سبب هذا الفعل، فهو من باب الأسباب.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة الثانية، فقال: «**الثانية: نَفْي العَدْوى.**

الثالثة: نفي الطيرة.

الرابعة: نفي الهامة.

الخامسة: نفي الصفر».

وكلُّ هذا من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المُخرَّج في «الصحيحين» في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر**»، نفيها أن تكون مؤثرةً بنفسها، أو يكون لها حقيقةٌ في نفس الأمر.

ثم ذكر الشيخ: «**المسألة السادسة: أن الفأل ليس من ذلك**»، أي: ليس من التطيُّر، «**بل مستحبٌّ**»، وهذا مأخوذ من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يعجبني الفأل**»، وكل ما أعجبه - عليه الصلاة والسلام - فهو حسنٌ ممدوحٌ، ومرغوبٌ إليه. قالت عائشة أُمُّ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كان النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعجبه التيامن في تنعُّله، وترجُّله، وطهوره، وفي شأنه كلِّه عليه الصلاة والسلام»[1]، أخرجاه في «الصحيحين».

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الوضوء، باب: التيمن في الوضوء والغسل، برقم (١٦٨)، ومسلم، كتاب: الطهارة، باب: التيمن في الطهور وغيره، برقم (٢٦٨)، وغيرهما من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فالتفاؤل وهو ضدُّ التشاؤم: أمرٌ مستحبٌّ ومرغوبٌ فيه، ومن بواعث هذا التفاؤل: الكلمة الطيبة، والحال الحسنة.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السابعة: تفسير الفأل**».

وهذا على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر، وهي الكلمة الطيبة، وهو ما ينشط الإنسان ويريحه من قولٍ أو فعلٍ؛ مرئيًّا كان أو مسموعًا.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثامنة: أنَّ الواقع في القلوب من ذلك**»، أي: من خاطر وقاذف التشاؤم «**مع كراهية القلب له، لا يضر به، بل يُذْهبه الله جل وعلا بالتوكُّل**».

هذه مسألةٌ جليلةٌ، ما قد يطرأ على قلبك مع المدافعة، ومع كراهية ذلك، فلا يؤثرن فيك أيها المؤمن، بل ادفعه بالتوكُّل على الله، بتفويض الأمر إليه، واعتماد قلبك عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهذا ممَّا يضعف هذا الخاطر الشيطاني في التشاؤم، أو يُذْهبه بالكلية.

«**مع كراهتِهِ لا يضرُّ، بل يدفعه الله جل وعلا بالتوكُّل**»، وهي مسألةٌ جليلةٌ ينبغي الوقوف عندها أنَّه إذا وقع في قلبك أيها المؤمن وأيتها المؤمنة من التشاؤم شيء؛ إما بحالٍ، أو إنسانٍ، أو حيوانٍ، أو زمانٍ، أو مكانٍ، أو حادثةٍ، فإذا وقع في قلبك تشاؤم من ذلك وأنت كارهٌ له، مدافعٌ له، لا تحبه، ولكن هذا من خواطر النفس وحديثها، وممَّا يقذفه الشيطان من خواطره الخواطر الشيطانيَّة في قلب العبد، فإنَّك إذا كرهت هذا، لا يضرُّك هذا الخاطر من التشاؤم؛ لأنَّه لا يمكن أن يعصم منه الناس.

كما قال ابن مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «وما منا إلا»، أي: يكون في قلبه ما يكون من



هذه الخواطر والتخيُّلات والهقاوي والتهيُّؤات في أمرٍ يتعلق بالتشاؤم والشؤم، لكن إذا كره ذلك المؤمن، ولم يتعاطَ معه، ويسترسل معه، فإنه لا يضرُّه، ويُذْهبه الله جل وعلا بالتوكُّل، كما قال ابن مسعودٍ وهو الصحابيُّ العالم الفقيه أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي رضي الله عنه قال: «وما منا إلا»، أي: يكون في نفسه ما يكون من هذه الخواطر والهقاوي الشيطانية، ولكن الله يُذْهبه بالتوكل إذا كره ذلك الإنسان، ولم يسترسل معه.

وهي ناحيةٌ مهمةٌ تسدُّ باب الوساوس، فإنَّ باب الوساوس متنوع متعدد، وهو في التشاؤم حاضر وبقوة، لكن الله جل وعلا يُذْهبه من قلب العبد المؤمن بصدق توكُّل المؤمن على الله، وتفويض أمره إليه سبحانه وتعالى، وكمال اعتماده به، فإذا ترسَّخت هذه العقيدة (عقيدة التوكُّل، وتفويض الأمر إلى الله) في القلب، دفعت خواطر التَّشاؤم وخواطر الشياطين في هذا الشُّؤم الذي قد يقع فيه.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله: «**المسألة التاسعة: ذِكْر ما يقول مَن وَجده**»، أي: مَن وَجد شيئًا من التشاؤم في قلبه، وأحسَّ به في خاطره، وقذفه الشيطان في هوجته، فإنَّه ثبت عن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه يقول هذين الذِّكْرين:

الأول: أن يقول: «**اللهمَّ لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بكَ**»، فدافع هذا الخاطر الشيطاني فيما يكون في القلب من تفكرٍ في التشاؤم هو باللُّجوء إلى الله، «**اللَّهمَّ**» وأصل (اللَّهمَّ): يا الله، حُذِفَ في أوله (ياء) النداء، وعوض في آخره الميم، «**اللهمَّ لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت**»، ومعلومٌ أن الشؤم من هذه السيِّئات، أي: ممَّا يسوء، ثم قال: «**ولا حول ولا قوة إلَّا بك**»، نفى كلَّ حولٍ وقوةٍ إلا بالله عز وجل.

ويقول أيضًا ما جاء في الدُّعاء الآخر: «**اللهمَّ لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك**»، أي: لا تقدير إلا من جهتكَ خيرًا وشرًّا، «**اللَّهمَّ لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك**».

ففي هذا العلاج النبويِّ الناجع من محمدٍ رسول الله ﷺ، ومن صحابتِهِ رضي الله عنهم للأمة، لكمال عِلْمِهم، وكمال بصيرتِهم، ودقَّة فُهُومهم، أنَّ هذه الخواطر القلبيَّة القادحة على أمر التوكُّل بالتشاؤم والتطير، وما دار في فَلَكهما أن مدفوع ذلك إنما هو باللُّجوء إلى الله، ودعائه، وتَفْويض الأمر إليه، ومنه هذان الدُّعاءان الجليلان: «**اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك**»، والدُّعاء الآخر: «**اللهمَّ لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك**».

ثم ذكر الشيخ المُجدِّد رحمه الله المسألة العاشرة، فقال: «**العاشرة: التصريح بأنَّ الطيرة شركٌ**»، وهذا التَّصريح من النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام، وفي هذا الإشارة إلى الحديث الَّذي أَوْردَه الشيخ في هذا الباب، الحديث الذي أورده في هذا الباب حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «**الطِّيرة شركٌ، الطِّيرة شركٌ**»، وكرَّرها ﷺ مرتين.

وسبق أن قلنا في تفصيلها: إنِ اعتقد أن الطِّيرة تؤثر بنفسها، أو أن التشاؤم يؤثر بنفسه، فهذا هو الشرك الأكبر، وإنِ اعتقد أن الطِّيرة سببٌ لحصول الشر، وسببٌ لمدعاة الأذى، فهذا شركٌ أصغر، كما سبق تفصيله في موضعه.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله المسألة الحادية عشرة، وهي خاتمة مسائل هذا الباب: (باب ما جاء في التطيُّر)، فقال: «**الحادية عشرة: تفسيره الطِّيرة المذمومة**».



ما الطِّيرة المذمومة التي هي إمَّا شركٌ أصغر بأنها سببٌ للأذى، أو أنها شركٌ أكبر باعتقاد أنها ضارةٌ مؤثرةٌ بنفسها؟

وتفسيرها في حديث الفضل بن عباس رضي الله عنهما قال: «**إنما الطِّيرة ما أمضاك أو ردَّك**».

«**إنما الطِّيرة**»: هذا أسلوب حصرٍ، «**ما أمضاك**»، أي: لأمركَ الذي تطيرت منه، «**أو ردَّك**» لما قام في قلبكَ من الجزع، وظن السخط والتَّشاؤم من هذا الأمر، فإنْ كان الممضي لك لسفركَ وزواجكَ وحجكَ وتجارتكَ التطيُّر، فهذا هو الشرك، وإنْ كانت هي المانعة من إمضائكَ زواجكَ، أو حجكَ، أو ذهابكَ لأمركَ، فهذا هو الشرك، وهو في التفصيل، فإن اعتقدتها مؤثرةً بنفسها، فهذا شركٌ أكبر يُخْرِجك من الملة، وإن كانت هي سبب اعتقادك، فهذا شركٌ أصغر.

وفي قوله ﷺ: «**إنما الطِّيرة ما أمضاكَ أو ردَّك**»، فيه أنَّه لا تخلو المسألة من أمرين:

الأول: أن تكون من جنس التطيُّر بأن يستدل لفلاحه، أو نجاحه، أو عدمه بالتطيُّر، كما لو قال: سأزجر البُوم أو الغراب، فإذا ذهب إلى جهة اليمين، فمعنى ذلك اليُمْن والبُركة، وأَمْضي لحاجتي وأزجره، فإن ذهب إلى الشمال، فهذا علامة الشؤم، إذًا: لا أمضي إلى حاجتي، فهذا هو - والعياذ بالله - التطيُّر المذموم شرعًا في حركة الطير.

الثاني: أن يكون سببُ المُضيِّ كلامًا سمعه، أو شيئًا رآه يدلُّ على أن هذا الأمر يتيسَّر، لكن هذا ليس من التطيُّر المذموم، بل هذا من الفأل، وكان يعجب



النبي عليه الصلاة والسلام، ويُسبِّب له الإقدام في الأمر، ففي عام الفتح لمَّا جاء سهيل بن عمرو مفاوضًا عن أهل مكة، وأُخْبِرَ بذلك النبي ﷺ قال: «**أبشروا، سهل أمرُكُم**»، فقد تفاءَل من اسم هذا المفاوض (سهيل بن عمرو).

٢٩- باب ما جاء في التنجيم

هذا الباب عَقَده الشيخ بعد (باب: ما جاء في التطيُّر)، وقبل (باب: ما جاء في الاستسقاء بالأنواء).

فأمَّا مناسبة هذا الباب لما قبله وما بعده: فإنَّه لمَّا ذكر باب ما جاء في الكهان ونحوهم (السَّحَرة، والمُنجِّمين، والرمَّالين، وقارئ الكفِّ والفنجان، ومَن يُدَّعى بأنهم علماء الروح والأرواح والأشرار، أو يُدَّعى فيهم علم الغيب)، أفرد هذا الباب بتبويبٍ مستقلٍّ: (ما جاء في التنجيم والمنجمين من الوعيد والزجر والتهديد).

فمناسبتُهُ لما قبله ظاهرة، فقد ذَكَر السِّحر والسَّحَرة والكهان ونحوهم، والتطير، ثم ذكر هذا الباب فيما جاء في التنجيم، أي: من الوعيد والزجر والتهديد، وتفصيل حكمه، وسيُرْدف بعده بابًا في الاستسقاء بالأنواء، والأنواء هي منازل القمر، وهي حركات النجوم والأفلاك، وتغيُّرها الذي قد يُرْبط به عند هؤلاء المُنجِّمين وغيرهم من الجهال تغيُّر طباع الخلق، وقدوم الخير، واندفاع الشَّر عنهم بمجرَّد هذه الحركات.

أمَّا مناسبة هذا الباب لكتاب (التوحيد): فإنَّ من التنجيم ما هو شركٌ أكبر يُخْرج من الملة، وهذا ما يُسمَّى بـ (علم التأثير)، باعتقاد أثَر حركة الأفلاك ومنازلها، والنجوم وتنقُّلاتها على ما يقع في الأرض من الحوادث بأنواعها، ففيها اعتقاد شرك الرُّبوبية أنَّ هناك مدبرًا نافعًا ضارًّا مؤثرًا مع الله ﷻ، وهذا شركٌ في الربوبية يُخْرج صاحبه من الملة بالكليَّة، فإن جعلها سببًا يدَّعي به

علم الغيب، مثلًا: جعل حركة النجوم سببًا يدَّعي به علم الغيب، فهذا - والعياذ بالله - من الكذب، وهو من وجوه الشِّرك الأصغر، وأمَّا الاستدلال بحركة النُّجوم على العلامات؛ سواء في الزمان، أو في المكان، أو في الفصول بدخولِ فصلٍ وخروجِهِ، فإنَّ هذا ممَّا علَّمه الله جل وعلا مَن شاء مِن خلقه ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ۝٧٦﴾ [يوسف: ٧٦].

وعِلْم النُّجوم ينقسم إلى نوعين كبيرين:

- علم التأثير.
- وعلم التيسير.

فأمَّا عِلْم التأثير، فسبق أنه باعتقاد أثَر النجوم، وتحرُّكاتها، والأفلاك وانتقالها على أهل الأرض، وهي من قبيل الشِّرك بالله كما سيأتي تفصيله.

أمَّا عِلْم التسيير، فيعرف حركة وسير الأفلاك والنجوم والأنواء ومنازل القمر، فيستدلُّ بها على الجهات والأوقات، وعلى دخول الفصول وخروجها.

فمثلًا: منازل القمر ثمانٍ وعشرون منزلةً مجموعها حركة الصيف، والشتاء، والربيع، والخريف، والله جل وعلا خلَق النجوم زينةً للسماء، وحفظًا من كلِّ شيطان مارد، وعلاماتٍ يُقْتدى بها، كما قال جل وعلا: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ۝١٦﴾ [النحل: ١٦].

وعِلْم التأثير يُقسِّمه العلماء إلى أقسامٍ:

فأولًا: مَن اعتقَد أنَّ هذه النجوم مؤثرةٌ بنفسها، فاعلةٌ بإرادتها، فهي تَخلق الحوادث والشُّرور والنُّحوس، فهذا لا شكَّ أنه شركٌ أكبر باعتقاد خالقٍ رازقٍ



مدبرٍ مؤثرٍ مع الله ﷻ، وهو شركٌ في الربوبية أقبح من الشِّرك في الألوهيَّة مع قباحة وشناعة الشِّرك في الألوهيَّة.

ثانيًا: أن يجعل هذه النُّجوم سببًا يدَّعي به علم الغيب، فيستدل بتنقُّلاتها وتحرُّكاتها وتغيُّراتها على أنه سيكون كذا وكذا، فإذا ظهر النجم الفلانيُّ، ظهر الحظ، وإذا غاب النجم الفلاني، غاب الحظ، فيقول: أنا من مواليد برج الثور، إذًا يكون سعدك وحظُّك على هذا النحو: حياتك شقاء، وأنت في همٍّ، أو في سعادةٍ وهناءٍ؛ لأنه وُلِدَ في هذا النجم، وهذا - والعياذ بالله - من الكذب، ومن تكذيب القرآن، ومَن اعتقد ذلك، فإنَّه قد صدَّق الكهان والمنجمين، والله جل وعلا يقول في آية (النمل): ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [النمل: ٦٥].

ثالثًا: أن يعتقد النجوم والأفلاك والكواكب سببًا لحدوث الخير وحدوث الشر، أي إنَّه إذا وقع شيءٌ من الخير أو الشر، نَسَبه إلى طلوع نجمٍ، أو أُفُوله، ولا يُنْسب ذلك للنجم إلا بعد وقوعه، فهذا في أظهر أقوال العلماء هو من الشرك الأصغر، فإنَّ النبي ﷺ قال لمَّا كسفت الشمس في اليوم الذي مات فيه ابنه إبراهيم، وكانوا يعتقدون أن موت عظيمٍ أو ولادته بسبب الكسوف، قال: «**إنَّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله، يُخوِّف الله بهما عباده**»(١).

فنتنبه لهذا المعنى؛ إذ كلُّ هذا من عِلْم التأثير، وهو دائرٌ بين شركٍ في

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الكسوف، باب: قول النبي ﷺ: «**يخوف الله عباده بالكسوف**»، برقم (١٠٤٨) واللفظ له من حديث أبي بكرة ﵁، ومسلم، كتاب: الكسوف، باب: ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة، برقم (٩١١) من حديث أبي مسعود ﵁.

الربوبية، أو بين تكذيبٍ لله جل وعلا، وهو كفرٌ بما أنزل على محمدٍ، أو أنه شركٌ أصغر.

ذكَرنا مناسبة هذا الباب لِما قبله من الأبواب، ولما بعده، ثمَّ مناسبته لكتاب «التوحيد»، ثم إنَّ التنجيم في قسميه الشهيرين عند العلماء: (علم التأثير) الذي هو شركٌ بالله، وكفرٌ ومحرمٌ، و(علم التسيير) والذي هو مباحٌ ومحمودٌ ومندوبٌ إليه.

ترجم الشيخ المُجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الباب، فقال: «**[باب ما جاء في التَّنجيم]**».

ثم قال: «**قال البخاري في (صحيحه): قال قتادة: (خَلق الله هذه النجوم لثلاثٍ: زينةً للسماء، ورجومًا للشياطين، وعلاماتٍ يُهْتدى بها، فمن تأوَّل فيها غير ذلك أخطأ، وأضاع نصيبه، وتكلَّف ما لا علم له به)، انتهى**»[1]، أي: ما نقله من الإمام البخاريِّ.

ثم قال الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وكره قتادة تعلُّم منازل القمر، ولم يُرخِّص ابن عيينة فيه، ذكره حرب عنهما.**

ورخَّص في تعلُّم المنازل أحمد وإسحاق، وعن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاثةٌ لا يدخلون الجنَّة: مدمن خمرٍ، وقاطع رحم، ومصدقٍ بالسحر)[2]**، رواه أحمد وابن حبان في (صحيحه)**».

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا في كتاب بدء الخلق «باب في النجوم». وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب العظمة، من حديث قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) أخرجه أحمد (١٩٥٨٧)، وابن حبان في صحيحه (٥٣٤٦)، والحاكم في المستدرك (٧٢٣٤)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد: قوله منه: «ثلاثة =

فقَصَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب على هذين الأثرين:

- أثر قتادة، وذكر موقف العلماء ممَّا ذكره.

- ثم ذكر حديث أبي موسى الأشعريِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وعلاقةُ هذين الأثرين بالتَّنجيم علاقةٌ ظاهرةٌ، والفقهُ هاهنا في هذه الدقَّة في الاستدلال، فإنَّه في هذا التبويب فيما جاء في التَّنجيم ذكر قول قتادة عازيًا له إلى مصدره الأصيل، وهو صحيح الإمام البخاري، وقد علَّقه الإمام البخاري في «صحيحه» تعليقًا مجزومًا به في أول كتاب (بدء الخلق)، وقد بوَّب عليه البخاري بقوله: «بابٌ في النجوم».

«**قال الإمام البخاري: قال قتادة**»، وهو قتادة بن دعامة السدوسي من كبار التابعين الآخذين عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وعن كبار أصحابه.

«**قال قتادة: خَلَقَ الله النجوم لثلاثٍ**»، وهذا من استنباط قتادة بن دعامة السدوسي لهذه الثلاث ممَّا جاء في القرآن الكريم بمثل قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ ٦ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ٧﴾ [الصافات: ٦، ٧]، فذكر فيها أمرين:

أنها زينةٌ للسماء، وهذا يجده مَنْ نظر إلى السماء في اللَّيل، خصوصًا في الليلة الَّتي ليس فيها قمرٌ منيرٌ، وليس فيها سحابٌ يحجب هذه النُّجوم، وفي البرية في الخلاء إذا تأمَّل المتأمل وهو ينظر إلى النجوم وجدها زينةً للسماء، كهذا الرشرش من ذهبٍ على صدر الفتاة.

= لا يدخلون الجنة: مدمن خمر وقاطع رحم ومصدق بالسحر» حسن لغيره وهذا إسناد ضعيف لضعف أبي حريز.

الأمر الثاني: أنَّها رجومٌ للشياطين، ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ۝٩﴾ [الصافات: ٦ - ٩].

العلامة الثالثة التي خُلِقتْ لأجلها النجوم: أنَّها علاماتٌ يُهْتدى بها، كما قال جل وعلا: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ۝١٦﴾، فهُمْ يهتدون بالجهات، ويعلم الجدي أنه في الشمال، وسهيل اليماني في الجنوب، وهكذا، كما يهتدي إلى معرفة الأوقات: أوقات الليل (أوله، ومنتصفه، وثُلُثه الثاني والثالث)، يعرف ذلك أهل البرِّ، وأهل البحر، وأهل الزرع، وعلاماتٌ يُهْتدى بها في زرعهم أيضًا، وفي غوصهم وبذرهم، وعلاماتٌ يُهْتدى بها في منازل الفصول الأربعة (الشِّتاء ومنازله، والصيف ومنازله، والربيع، والخريف)، يُعْرف ذلك بعِلْم التسيير، واشتهر في هذا عند الناس في الأزمنة المتأخرة القصيدة المشهورة للشاعر المشهور الحكيم راشد الخلاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

يقول قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**خَلق الله هذه النجوم لثلاثٍ**»، أي: لثلاث عِلَلٍ بدت لنا وظهرت من خلال الأدلة الشرعية: زينةً للسماء، ورجومًا للشياطين، وعلاماتٍ يُهْتدى بها ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك: ٥]، الآية في أول سورة (تبارك).

قال: «**فمَنْ تأوَّل فيها غير ذلك**»، مَنْ تأوَّل في هذه النجوم غير ذلك، «**فإنَّه**»، عندئذٍ «**أخطأ، وأضاع نصيبه**»، «غير ذلك»: ردٌّ على المُنجِّمين عمومًا الذين جعلوا حركات النجوم وتنقلاتها وسيرها في أفلاكها علامةً على الحظِّ والشُّؤم والنقص.



«**أخطأ، وأضاع نصيبه، وتكلَّف ما لا عِلْم له به**»؛ لأنَّه نَسَب إلى النجوم أشياء لا حقيقة لها، والنجمُ اسمٌ لكل كوكب مُشِعٍّ بنفسه كالشموس، أو عاكسٍ لنور غيره كالأقمار، فكلُّها تُسمَّى نجومًا، كما قال جل وعلا: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ﴾ [الجاثية: ١٣]، فهي تسخيرٌ من ﷻ لخلقِهِ وعباده.

وكما قال جل وعلا: ﴿وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ وَأَنۡهَٰرٗا وَسُبُلٗا لَّعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥ وَعَلَٰمَٰتٖۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾ [النحل: ١٥، ١٦].

بقيت مسألة تعلُّم منازل القمر، وهي المنازل الثمان والعشرون التي تُعْرف بها حركة الفصول الأربعة.

فقد نقل الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ في (باب ما جاء في التنجيم)، عن الإمام البخاري في «صحيحه» أنَّه قال: «**قال قتادة: (خَلق الله هذه النجوم لثلاثٍ: زينةً للسماء، ورجومًا للشياطين، وعلاماتٍ يُهتدَى بها، فمَن تأوَّل فيها غير ذلك أخطأ، وأضاع نصيبه، وتكلَّف ما لا عِلْم له به)، انتهى**».

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وكره قتادة تعلُّم منازل القمر**»:

قتادة هو ابن دعامة السدوسي، وإذا جاء عن أحدٍ من التابعين، أو من بعدهم في الصدر الأول في القرون المُفضَّلة كراهية الشيء، فالمراد بالمكروه عندهم - غالبًا - هو التحريم، فقد كَرِهَ قتادة تعلُّم منازل القمر، أي: جعله حرامًا، ومن هذا الباب أيضًا في ذِكْر هذا المنهج عند التابعين وتابعيهم: أنَّ المعنى من المكروه هو المُحرَّم، ولم يصرحوا بالتحريم؛ لأنه لم يأتِ به الدليل من القرآن والسُّنة صريحًا بالتحريم، ومن هذا الباب: قول الإمام مالك

بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة: إنَّهم كانوا (يعني: التابعين وأبناءهم) ممَّن أدركهم في المدينة؛ إذ معلوم أن من أصول الإمام مالك اعتبار عمل أهل المدينة.

يقول الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كانوا يكرهون أن يقول القائل: زرتُ قبر النبي ﷺ، وجئتُ من قبر النبي ﷺ»[1]، ومعنى (يكرهون)، أي: يحرمون؛ لأنَّه أمرٌ محدثٌ عندهم لم تَقُمْ به سُنَّة، ولم يَحكم به دليلٌ، ولهذا لم يأتِ عن الصحابة أحدٌ كان يعتاد أن يأتي إلى قبره عليه الصلاة والسلام؛ سواءً للزيارة، أو لغيرها، إلَّا ما جاء عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان إذا قَدِمَ من سفرٍ، سلَّم على رسول الله، ثم أخذ ذات اليمين، فسلَّم على أبي بكرٍ، ثم أخذ ذات اليمين، فسلَّم على أبيه، ثم انصرف.

فمعنى الكراهية عند السلف التحريمُ غالبًا، وقد تأتي بمعنى المكروه كراهة شديدة، حتى جاء بعد عصر السلف الصالح مَنْ تأثَّروا بهذا العلم (علم أصول الفقه) وبالمدارس المختلفة، وحملوا الكراهة على النوعين: كراهة التحريم، وكراهة التنزيه.

وممَّا يدلُّ على أن معنى كراهية قتادة لتعلُّم منازل القمر أنه التحريم: قول الشيخ بعدها: «**ولم يُرخِّص ابن عيينة فيه**»، وهو سفيان بن عيينة، شيخ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وشيخ الأئمة، فإنه لم يُرخِّص في تعلُّم منازل القمر.

«**ذكر ذلك حربٌ عنهما**»، وحربٌ هنا هو ابن أخي الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو من أصحابه، وقد روى عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسائل الكثيرة.

---

(١) ذكره ابن رشد في البيان والتحصيل (١٨/ ١١٨).



أمَّا مَنْ رخَّص في تعلُّم منازل القمر، وحركاتها، وسَيْرها، وهي المنازل الثمان والعشرون، فقد رخَّص في تعلُّمها الإمام أحمد وإسحاق، وهو إسحاق بن راهويه، وهما من أئمَّة الحديث، وإسحاق من أصحاب أحمد، ومن أقرانه أيضًا، فما هو الصحيح بين هذين المذهبين؟ هل هو قول قتادة وسفيان بالمنع من ذلك، أو بما ذهب إليه أحمد وإسحاق وغيرهما رحمهم الله؟

والصحيح: أنَّه لا بأس بتعلُّم منازل القمر؛ لأنَّ الشرك فيها مُنْتفٍ؛ سواء الشرك الأكبر في الرُّبوبية، أو في الألوهيَّة، أو في السبب، وهو الشِّرك الأصغر، وأنَّ فيها المنافع، فهي داخلةً في عموم قول الله جل وعلا: ﴿وَعَلَـٰمَـٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾.

ولكن يُعْتَذَر لقتادة وسفيان بن عيينة - رحمة الله عليهم - أنَّهم كرهوا ذلك؛ لأنه مَدْعاة إلى التنجيم المحرَّم في عِلْم التأثير، لا عِلْم التسيير، باعتقاد أنَّ النجوم ومنازلها وحركاتها مؤثرةٌ بنفسها، وهو الشرك الأكبر، أو أنَّها سببٌ لحصول الضرر، أو الخير، وهذا شركٌ أصغر باعتقاد سببٍ لم يجعله الشارع ﷺ سببًا.

ولكن ينبغي التنبيه أن مَنْ تعلَّم منازل القمر، ثمَّ أضاف إليها نزول المطر، أي: لا ينزل المطر إلا إذا دخل سهيل، أو لا ينزل المطر إلا بالوسم، فيَنْسب نزول المطر إليها، فهذا هو الممنوع، وهو نوعٌ من أنواع الشِّرك كما سبق، أما تعلُّمها ليعرف منازل الفصول الأربعة: (الصيف والشتاء والربيع والخريف)، فهذا من العلامات التي جعلها الله جل وعلا للناس يستفيدونها، وهي داخلةٌ في عموم قوله جل وعلا: ﴿وَعَلَـٰمَـٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾.

ومن فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه أورَد على هذا حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عبد الله بن قيس الأشعري اليماني) أنَّه قال: «**قال رسول الله ﷺ: (ثلاثةٌ لا يدخلون الجنة...)**» [(١)].

وهذا وعيدٌ، ومَنْ لا يدخل الجنة، فإن مآله إلى النار، ودلَّ هذا على أن هذه الذنوب الثلاثة من كبائر الذنوب.

«**مدمن الخمر**»، وهو مَنْ أَدمن على شرب الخمر، فإنه متوعدٌ بأنه لا يدخل الجنة.

«**وقاطع الرحم**»، التي أمَر الله بوَصْلها، فهذا قاطع الرحم لا يدخل الجنة، وأعظم الرحم الوالدان.

والثالث: «**مصدقٌ بالسحر**»، فإنَّ مَنْ صدق بالسحر، فهذا لا يدخل الجنة، وهذا الشاهد من الحديث لهذا الباب (باب ما جاء في التنجيم).

قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد»: «رواه أحمد، وأبو يعلى، والهيثمي، والطبرانيُّ، ورجال أحمد، وأبو يعلى ثقات»، والحديث رواه أيضًا الحاكم في «مستدركه» على الصحيحين، وقال فيه: «حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجاه، ووَافَقه على ذلك الحافظ الذهبي».

وبلغنا إلى قوله ﷺ في هؤلاء الثلاثة المتوعَّد عليهم بألَّا يدخلوا الجنة، قال: «**ومصدقٌ بالسحر**»، وهذا الشاهد من الحديث لهذا الباب، ووجه هذا الشاهد: أنَّ التنجيم نوعٌ من أنواع السحر، فمَنْ صدق به، فقد صدَّق بنوعٍ من

(١) أخرجه أحمد (١٩٥٨٧) من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه الألباني في الضعيفة (١٤٦٣).



السِّحر، وكما جاء في الحديث (حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قال: قال النبي ﷺ: «**مَن اقتبس شعبةً من النجوم، فقد اقتبس شعبةً من السِّحر، زاد ما زاد**»[1]، رواه أبو داود وأحمد بإسنادٍ صحيحٍ.

فالمصدق بالتنجيم وما يذكره المُنجِّمون بأنه إذا ظهر نجم كذا، أو أفل نجم كذا أنه يحصل كذا وكذا من حربٍ، أو سِلْمٍ، أو قحطٍ، أو جدبٍ، أو خيرٍ، أو شرٍّ، فإن المصدق بهؤلاء كالمصدق بالسحر الذي يعقد العقائد، وينفث فيها النفث، فإنَّ الجامع في الجميع هو التطاول في عِلْمِ الغيب، والتدخل فيما اختصَّ الله عَزَّوَجَلَّ به من عِلْمِ الغيب، يقول الله جل وعلا: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾﴾، وقال جل وعلا: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾.

فهذا المُدَّعي لعِلْم الغيب؛ سواء بنظره في النجوم، أو باستعانته بالشياطين من الجنِّ في السحر، داخلٌ في هذا التَّطاول على خصيصةٍ من خصائص الربوبية، وفي قوله ﷺ: «**ومصدقٌ بالسحر**»؛ لأنَّه لمَّا تدخل في عِلْمِ الغيب لغير الله، فظن أن الساحر أو المنجِّم يخبر بهذه المغيبات المستقبلة، فهو مكذبٌ لله جل وعلا في قوله من سورة (النمل) في أواخرها: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

وفي السِّحر ذكَر الله جل وعلا أن هؤلاء يتعلَّمون منهما ما يُفرِّقون به بين المرء وزوجه، فيما يورث بغضًا وهو الصرف، أو يورث حبًّا، وهو العطف،

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وجوده الألباني في الصحيحة (٧٩٣).



فمَن صدَّق بالسِّحر مثل مَنْ صدَّق بالنجوم، فكلاهما وقَع في هذا الكفر المخرج من الملَّة.

وها هنا نكتةٌ لطيفةٌ على قوله ﷺ: «**ثلاثةٌ لا يدخلون الجنة...**»، فذكرهم، فليس المراد هاهنا الحصر، والعدد هنا (ثلاثةٌ) مراد معدوده؛ لأنَّه عددهم بعدما ذكرهم، فذَكَر مدمن الخمر أولًا، وثانيًا: قاطع الرحم، وثالثًا: المصدق بالسِّحر، وليس هذا حصرًا، وإنَّما ذكرهم على جهة البيان والزجر والوعيد والتهديد، وإلَّا مَنْ لا يدخل الجنة كثيرون: (المنَّان، القتَّات، الكفار، المشركون، المنافقون)، كلُّ هؤلاء محرَّم عليهم دخول الجنة ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾ [المائدة: ٧٢].

ومن فِقْهِ الشيخ المجدِّد رحمه الله: أنه رتَّب على هذا الباب (باب: ما جاء في التنجيم)، رتَّب فيه وعليه أربع مسائل، فقال رحمه الله: «**فيه مسائل:**

الأولى: الحكمة في خَلْق النجوم».

كما جاءت في قول قتادة: «... **زينةً للسماء، ورجومًا للشياطين، وعلامات يُهْتدى بها**»، كما نطق بذلك القرآن الكريم، فقال جل وعلا في شأنها: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾﴾، وقال جل وعلا في آية سورة (تبارك): ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَـٰبِيحَ وَجَعَلْنَـٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَـٰطِينِ﴾. والثالث: أنها علاماتٌ يُقْتدى بها، كما قال جل وعلا في آية سورة (النحل) في أوائلها: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَـٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾ وَعَلَـٰمَـٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾.

ثم ذكر: «**المسألة الثانية: الرَّد على مَنْ زعم غير ذلك**»، أنَّها لمعرفة الحظ



والسعد والشُّؤم والشقاوة والسعادة، كما دَرَج في كثيرٍ من المواقع والمجلَّات في صفحات الأبراج (أنا من برج العقرب، ومن برج الثور، ومن برج السنبلة والأسد)، إذًا: سَعْدك كذا وحظك بكذا، وطبيعتك كذا، ونفسيَّتك كذا، وهذا مَن تأوَّلها على غير تأويلها، فقد أخطأ وضلَّ كما قال قتادة بن دعامة السدوسي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فمَن تأوَّل فيها غير ذلك، فقد أخطأ**»، هذا أولًا، «**وأضاع نصيبه**» وهذا ثانيًا، «**وتكلَّف ما لا عِلْم له به**»، وهذا ثالثًا.

فإنِ اعتقد أنَّ البرج (برج الثور مثلًا) يؤثر في طباعِهِ وأخلاقِهِ وسعدِهِ وحظِّه، فهذا شركٌ في الربوبية، وهو - والله - أردأ حالًا من الثور، فإنَّ الثور هذا المخلوق البهيم يعبد الله ويُوحِّده، وأما هذا الذي صدَّق ببرج الثور، أو بغيره، وأنه يؤثر في طباعِهِ، أشرك هذا الشرك في الربوبيَّة.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الخلاف في تعلُّم المنازل**».

بيَّن قتادة، وابن عيينة، ورخَّص فيه أحمد وإسحاق بن راهويه على الصحيح.

ثم «**المسألة الرابعة: الوعيد فيمَنْ صدَّق بشيءٍ من السِّحر ولو عرف أنه باطلٌ**»؛ لأنه لن يدخل الجنة.



٣٠- باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء

«الاستسقاء بالأنواء»، أي: طلب نزول المطر من دخول النَّوء الفلاني، أو خروجه، أو تغيُّر منزلة النجم الفلاني، أو تحرُّكه.

وهذا الباب مناسبٌ لكتاب «التوحيد»: من جهة أنَّ طلب نزول المطر، وإنزاله من هذه الأنواء - أنه شركٌ يُخْرِج صاحبه من الملة؛ لأنَّ المُنْعِم بالمطر، والمُنزِل له، والمولي لهذا الخير، هو الله ﷻ، كما قال جل وعلا: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٨﴾﴾ [الشورى: ٢٨]، فهو الذي أَوْلَانا هذه النِّعم، وهو الذي يجب أن يُحمَد عليها كما يُحمَد على كلِّ فِعْلٍ يفعله سبحانه وتعالى.

والاستسقاء بالأنواء أيضًا يكون شركًا أصغر على ما يأتي في موضعه، فالاستسقاء بالأنواء دائرٌ بين الشِّركين الأكبر والأصغر، وكلاهما قادحان في التوحيد؛ فالشرك الأكبر ناقضٌ للتوحيد من أصلِهِ، مبطلٌ له، والشرك الأصغر ناقضٌ لكمال التوحيد الواجب، ومنقصٌ له، فالأول ناقضٌ للتوحيد، والثاني منقصٌ للتوحيد.

وعلاقة هذا الباب ومناسبته لما قبله: أنَّ الباب الذي قبله هو (باب ما جاء في التنجيم)، أي: من الوعيد والتَّفصيل، وهذا الباب في الاستسقاء بالأنواء مناسبٌ لما قبله، فذاك في التنجيم، وهذا في الاستسقاء بالأنواء.

ثم علاقة هذا الباب أيضًا بالأبواب السابقة: أنَّه متصلٌ في معناه كما في مبناه لباب ما جاء في السِّحر، وبيان شيءٍ من أنواعه، وباب ما جاء في الكهان

ونحوهم، وباب ما جاء في أنواع السِّحر، وكذلك ما جاء في النُّشرة، ثم ما جاء في التطيُّر، ثم باب ما جاء في التنجيم.

وفي قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «[**باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء**]».

الاستسقاء: طلب المطر والسُّقيا؛ كالاستغفار طلب المغفرة، والاستعاذة طلب العوذ، وهكذا.

والاستسقاء بالأنواء له قسمان:

القسم الأول: أنه شركٌ أصغر، وهو أن يجعل هذه النُّجوم والكواكب (وهي: الأنواء)، يجعلها سببًا في إنزال المطر مع اعتقاده أنَّ الله هو المنزل للمطر، وأن الله هو المنعم به، لكن يجعل حركة النُّجوم ومنازلها سببًا في نزول المطر، والقاعدة: أن كلَّ من جعل سببًا لم يجعله الله سببًا؛ لا بوحيه المنزل، ولا بقدره المعروف، فهذا وقع في الشرك الأصغر.

القسم الثاني: أن يكون الاستسقاء بالأنواء شركًا أكبر، مثلًا: أن يدعو الأنواء والنجوم، ويدعو الثريا، ويدعو الشعرى، ويدعو بنات نعش، ويدعو الجدي، ويدعو سهيلًا، يا نوء كذا أغثنا واسقنا، فهذا شركٌ أكبر؛ لأنه وجَّه دعاءه وقصده لغير الله جل وعلا، ومَنْ دعا غير الله أشرك؛ إذ دعاء غير الله أوضح وأجلى صور الشِّرك به سبحانه، كما قال جل وعلا: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ١٨﴾ [الجن: ١٨]، وفي سورة (المؤمنون): ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ١١٧﴾ [المؤمنون: ١١٧].

ومن صور **الشِّرك الأكبر**: أن يُنْسب إنزال المطر إلى هذه الأنواء على



أنها هي المنزلة للمطر، حتى لو لم يدعها ويسألها، فهذا شركٌ في الرُّبوبية باعتقاد فاعلٍ مؤثرٍ مغيثٍ غير الله ﷻ، والفرق بين هذه الصورة والَّتي قبلها: أنَّ هذه الصورة هي الشرك في الربوبية، أمَّا إذا دعا النوء والنجم والكوكب ليسقيه المطر، فهذا شركٌ في العبادة والألوهيَّة.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**[باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء]**».

أي: من الحكم والتفصيل والوعيد والزجر والتهديد.

قال: «**وقول الله جل وعلا:** ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ٨٢﴾ [الواقعة: ٨٢]».

الآية في سورة (الواقعة)، وهي في معيبة المشركين، تصيرون رزقكم وهو العطاء، يشمل المطر، ويشمل ما ينتج من هذا المطر، ﴿أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ٨٢﴾ ما التكذيب هاهنا؟ التكذيبُ بنسبة المطر إلى النوء والقمر ومنازله، ونسبة أنَّ هذه الأنواء هي التي أنزلت المطر، أو تسبَّبت في إنزاله.

ولقد وعظ الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ النَّاس، فقال: «أيها الناس، إن كنتم مصدقين، فإنكم حَمْقى، وإن كنتم مكذبين، فإنكم هَلْكى».

يقول الله ﷻ: ﴿۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ٧٩ تَنزِيلٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٨٠ أَفَبِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَنتُم مُّدۡهِنُونَ ٨١ وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ٨٢﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٨٢]، تُدَاهنونهم لمَّا خفتموهم، وتجعلون شُكْر ما رزقكم الله به من الخير والوحي أنَّكم تكذبون به.

ومن ذلك أيضًا: المراد بالرِّزق: المطر، كما جاء في الحديث عن النَّبِيِّ ﷺ، أخرجه الإمام أحمد، وأخرجه غيره، وصحَّ عن ابن عباس موقوفًا عليه بتفسير الآية أن المراد بأن: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ۝٨٢﴾: المطر، والتكذيبُ به هو نسبتُهُ إلى الأنواء والنجوم وحركاتها، لا إلى الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أنه المنزل له، فيكون ما ساق المؤلف الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذه الآية في هذا الباب مطابقًا لهذه الترجمة في تفسير ابن عباس الذي يُرْوى مرفوعًا، ويُرْوى موقوفًا، وهو أشبه بالموقوف، وفي هذا أصلٌ عظيمٌ في منهج الشيخ، وهو ترسُّمه منهج السلف الصالحين في تفسير آية القرآن، فلا يخرج عمَّا جاء عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ، وما جاء عن التابعين فيه، ومن باب أَوْلَى ما فسَّره به النبي ﷺ، أو جاء مفسرًا بالقرآن الكريم.

وهذا المنهج الرصينُ والراسخُ في العلم، ثم ما يثمره من الدعوة - هو الذي دَرَج عليه السلف الصالحون من عهد القرون المفضلة، ثم من بعدهم إلى أن يشاء الله عَزَّ وَجَلَّ قرب قيام الساعة.

وقد بلغ بنا المقام في هذه المذاكرة والمدارسة إلى (باب: ما جاء في الاستسقاء بالأنواء).

وذكر فيه أولًا: قول الله جل وعلا: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ۝٨٢﴾.

ثم من فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حسن اختياره، فذكَر بعد هذه الآية حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، وهذا الحديث الجليل الذي هو عَلَمٌ من أعلام نُبوَّة نبيِّنا ﷺ، وهو حديثٌ رواه مسلم في الصحيح، قال فيه الشيخ:

«**وعن أبي مالكٍ الأشعريِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال**: (أربعٌ في أُمَّتي



من أمر الجاهلية، لا يتركونهن)»[1]، وفي لفظٍ: «**لا يدعونهن**»[2].

«**أربعٌ**»، أي: أربع خِلَالٍ باقيةٌ في هذه الأمة، وهي في الحقيقة من أمور الجاهليَّة، من شأنهم لا يتركونهن، ما هي؟

«**الفخر بالأحساب**»، هذه هي الأولى.

«**والطعن في الأنساب**»، هذه هي الثانية.

«**والاستسقاء بالنجوم**»، هذه هي الثالثة.

«**والنياحة**»، هذه هي الرابعة.

«**وقال عليه الصلاة والسلام: (النائحة إذا لم تَتُبْ قبل موتها، تُقَام يوم القيامة وعليها سربالٌ من قطران، ودرع من جرب)**» [3].

والشاهد من هذا الحديث: «الاستسقاء بالأنواء»، عدَّه ﷺ من أمور الجاهلية، وهذا يقتضي التنفير منها والتحذير، وبيان أنَّها جهلٌ وحمقٌ، لا يليق بالإنسان، ولا بالسويِّ أن يعتقدها، أو أن تكون في صدره.

فأمَّا الفخر بالأحساب، والطعن بالأنساب، فَهُمْ متلازمان، فما افتخر أحدٌ بحسبه (يشمل: النَّسب، والمنصب، والجاه، واللون، والعرق... إلى آخره)، إلا وطعن في نسب غيره، فهذا تناسبٌ طردي من جهة، وعكسي من جهةٍ أخرى، والاستسقاء بالنجوم هو الذي لأجله ساقه الشيخ في هذا المقام، أي:

(١) أخرجه مسلم (٩٣٤)، من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البزار كما في كشف الأستار (٧٩٧) من حديث جنادة بن مالك رضي الله عنه، وفي (٧٩٨) من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه. وقد ضعفهما الهيثمي في المجمع (٣/ ١٣).

(٣) أخرجه مسلم (٩٣٤)، من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

نِسْبة نزول المطر إلى النجوم والكواكب والمنازل في سيرها وتحرُّكاتها.

وفي قوله ﷺ: «**أربعٌ من أمر الجاهلية في أُمَّتي لا يتركونهن...**»، علمٌ من أعلام النبوة أنَّها باقية في هذه الأمة، وأنها مستمرةٌ فيهم، تكثر وتقل، وتزيد وتنقص، لكن لا تتركها أُمَّته بمجموعها وإنْ كان قد يتركها الأفراد بأفرادهم لمَّا جاهدوا أنفسهم، فَعَلِمُوا هذا العلم، وعَمِلُوا به، ففيه أنها من أمور الجاهلية، وأنها من كبائر الذنوب، وأنها من أعلام النُّبوة.

والاستسقاء بالأنواء كما سبق تفصيلُهُ: إن اعتقد أنَّ النجوم هي المنزلة للمطر، فهذا شركٌ في الرُّبوبية، وإنْ دعاها لتنزل المطر، وتطرح الغيث، فهذا شركٌ في الألوهية، وإن اعتقد النجوم سببًا لإنزال المطر، فهذا شركٌ أصغر، إذ اعتقد سببًا لم يجعله الشارع سببًا في ذاته.

وممَّا يُبيِّن هذا المعنى ويُحقِّقه - وهذا من فقه الشيخ - أنَّه رتَّب على حديث أبي مالكٍ حديث زيد بن خالدٍ الجهني.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولهما**»، أي: للبخاري ومسلم في «صحيحيهما».

«**عن زيد بن خالدٍ الجهني رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (صلَّى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصُّبح بالحديبية)**»[1].

(الحديبية) هي حدُّ الحرم من جهة الغرب، وتُسمَّى الآن بـ (الشميسي)، وكان هذا في السنة السادسة في ذي القعدة، لمَّا جاء النبي ﷺ ومعه أصحابه، وكانوا نحوًا من ألفٍ وسبعمائة، ما جاءوا إلا عُمَّارًا، فصدَّهم

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦، ١٠٣٨)، ومسلم (٧١)، من حديث زيد بن خالدٍ الجهني رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ومنعهم المشركون عن أن يُتمُّوا عمرتهم، ففاوضوهم وصالحوهم في أثناء المفاوضة، وصلَّى بالناس صلاة الصبح في الحديبية.

«**على أثر سماءٍ كانت من الليل**»، أي: على أثر مطرٍ نزل في مثناة الليل.

«**فلمَّا انصرف من صلاته، وأقبل على الناس**»، بعد ما استدبر القبلة.

«**قال ﷺ: (هل تدرون ماذا قال ربكم؟)**»، وهذا حثٌّ لهم، وعطفٌ لأذهانهم.

«**فقالوا: الله ورسوله أعلم. قال: (قال الله ﷻ: أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر، فأما مَنْ قال: مُطِرْنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمنٌ بي، كافرٌ بالكوكب، وأمَّا مَنْ قال: مُطِرْنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافرٌ بي، مؤمنٌ بالكوكب)**».

ففيه أنَّ المراد بالنجوم: الكواكب، فيُرَاد بالنجوم والأنواء الكواكب والأقمار والشموس، فكلُّها اسم جنس يشمل هذا وهذا، فمَنْ نسب نزول المطر «مُطِرْنا بنَوْء كذا وكذا»، والباء هاهنا: إمَّا باء استعانة، أو باء سببيَّة، فإن كانت سببيَّة، فهذا شركٌ أصغر كما سبق، وإن كانت استعانةً، فيَسْتعين بإنزال المطر بهذا النجم في ظهوره وأُفُوله، فهذا - كما سبق - شركٌ أكبر، وهو دائرٌ بين شركٍ في الربوبية إنِ اعتقد أن النوء هو المُنْزل لها، والنجم والكوكب هو المنزل للمطر، وتكون شركًا في الألوهيَّة إذا دعا النجم والكوكب والنوء.

«**وأمَّا من قال: (مُطِرْنا بفضل الله ورحمته)**»، أي: جعل ذلك بفضل الله و(الباء) للسببية، وهذا من عطاء الله وإنعامه، ورحمة الله جلَّ وعلا وإكرامه،



فهذا مؤمنٌ بالله جل وعلا؛ لأنَّه نسب المطر إلى الله، والنِّسبة إمَّا نسبة إيجاد، فهذا شركٌ أكبر لغير الله، فإنْ نَسَبها إلى الله الذي أوجد المطر، فهذا توحيدٌ، أو نسبة سبب، وهذا شركٌ أصغر.

فإذا نَسَب المطر إلى الوقت (وقت الصفري، وقت الوسم، وقت السهيل كما يقول الناس: إذا جاء سهيل، لا تأمن السيل)، فالنسبةُ نسبةُ وقتٍ، فهذه جائزة ومباحة؛ لأنَّ المراد أن المطر جاء في هذا النوء، لا أنه جاء بهذا النوء، أو أنه أوجده هذا النوء.

فلا بدَّ من التفريق بين هذه الثلاث:

- فعندنا نسبة إيجادٍ، فإن كانت لغير الله، فشركٌ أكبر.

- ثانيًا: نسبة سببٍ، ويجعل سبب المطر النوء، وهذا شركٌ أصغر.

- ثالثًا: نسبة وقتٍ، وهذه جائزة إذا كان مراده أنَّ المطر جاء في الوسم، أو في سهيل، أو في المربعانية، أو في الشبط، أو في العقارب، وهي من منازل القمر الثمانية والعشرين كما هو متقرِّر.

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ حديث ابن عبَّاس، فقال: «**ولهما**».

والحديث نَسَبه الشيخ إلى «الصحيحين»، والظَّاهر كما أشار حفيده الشيخ سليمان بن عبد الله ابن الشيخ المجدِّد في «تيسير العزيز الحميد» أنه في «صحيح مسلم».

«**لهما من حديث ابن عبَّاس بمعناه، وفيه: «قال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا، فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ هذه الآيات:** ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥



﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ ﴿٨١﴾ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾»[1].

قالها ابن عباس لمَّا قال بعضهم: «لقد صدق نوء كذا وكذا» في نزول المطر الذي نُسِبَ إلى هذا النوء.

يقول الله جل وعلا: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾، وهذا تأكيدٌ على هذا الشأن، فإنَّ الله جل وعلا يقسم بأمورٍ عظيمةٍ تدل على قدرته وكماله وعظمته، وعلى سعة علمه، وفيه تنويهٌ بحال المقسم به، فهنا ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ﴾، معناها: إنِّي أقسم، لكن من باب الأسلوب لتأكيد الأشياء بالقسم، وإن كانت معلومةً عندهم.

﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾، يتحدَّث الله ﷻ عن نفسه بضمير المفرد؛ لأنَّه المنفرد بالتوحيد ﷻ، فهو واحدٌ لا شريك له، ويتحدَّث عن نفسه في مواضع بلفظ الجمع؛ لأنَّه دالٌّ على عظمتِهِ جل وعلا؛ كقوله جل وعلا: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، في (يس)، وفي قوله جل وعلا في آية (الحجر): ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، أقسم الله ﷻ بهذه النجوم؛ لِمَا فيها من كمال قدرتِهِ، وكمال ملكه وإبداعه، ففيها مناسبةٌ بين المقسم به والمقسم عليه، وهو القرآن ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [الواقعة: ٧٦]، أي: هذا القرآن.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٣)، بلفظ: «وقال بعضهم لقد صدق نوء كذا وكذا.....»، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ولم أجده عند البخاري.

والشاهد منه: قوله جل وعلا في آخر الآيات: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾، قال ابن عباس رضي الله عنهما في الآية: أنَّكم تجعلون شُكْركم على هذه النعم، وهذه الأرزاق على ما أعطاكم الله من المطر الذي به إنبات الأرض، وإنبات الكلأ، وما معه من إنزال القرآن، تجعلون شُكْر هذه النِّعم العظيمة أن تُكذِّبوا بها، فتنسبون المطر لغير الله، وتُكذِّبون بالقرآن، وتجعلونه شعرًا، أو كهانةً، أو سحرًا، أو أساطير الأوَّلين، ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾، أي: تُكَذِّبون بهذه النِّعم، من القرآن، ومن إنزال المطر، لمَّا قال مَن قال عند ابن عباس: صدق نوء كذا وكذا، فاستلَّ بها، وهذا من الفقه الجليل، فإنَّ حديث ابن عباس رُوِيَ مرفوعًا وفيه ضعف، وروي موقوفًا وهو الصحيح عن ابن عباس.

فِفيهِ ترسمٌ من الشيخ لمنهج الصحابة، ومن هو ابن عباس رضي الله عنهما وعُلُو قدمه وشأنه في التفسير ببَركة دعاء النبي ﷺ لمَّا قال ضاربًا على صدره: «**اللهمَّ فَقِّهه في الدين، وعلِّمه التأويل**»[1].

ومن فقه الشيخ أيضًا رحمه الله: ما رتَّبه من المسائل على هذا الباب (باب: ما جاء في الاستسقاء بالأنواء).

قال: «**فيه مسائل:**

الأولى: تفسير آية الواقعة».

في قوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٩٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وقال البوصيري في إتحاف الخيرة (٧/ ٢٨٥): رواه الحارث بن أبي أسامة وأحمد بن حنبل بسند صحيح وهو في الصحيح دون قوله: «وعلمه التأويل».

«**الثانية: ذِكْر الأربع الَّتي من أمر الجاهلية**».

ومنها: الاستسقاء بالأنواء.

«**الثالثة: ذكر الكفر في بعضها**».

الكفر في بعضها: في الطعن في النسب، والنِّياحة على الميت، فقد جاء في «صحيح مسلم»، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**ثِنْتَانِ بالناس هما بهم كفرٌ: الطعن في النَّسب، والنِّياحة على الميت**».

ثم قال: «**المسألة الرابعة: أنَّ من الكفر ما لا يخرج من الملَّة**».

فالاستسقاء بالأنواء مرَّ أن بعضه كفرٌ أكبر إذا اعتقد أن النوء هو المُنْزِل للمطر، وهذا شركٌ في الرُّبوبية، ويكون كفرًا أكبر في الإلهية إذا دعا النجم والكوكب لإنزال المطر، ويكون كفرًا أصغر إذا اعتقدها سببًا، والله جل وعلا لم يجعلها سببًا.

ثم ذكر: «**المسألة الخامسة، قوله: (أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر)، بسبب نزول النعمة**»، نعمة المطر، كَفر مَن كَفر فَنَسَبها إلى غير الله، وآمَن مَن آمَن لمَّا نسب إنزال المطر إلى الله وحده.

ثم ذكر: «**المسألة السادسة: التفطُّن للإيمان في هذا الموضع**»، وهو نسبة المطر إلى الله، ورحمته، وفضله، لا إلى نجمٍ، وفصلٍ، ومنخفضٍ جويٍّ، ومرتفعٍ جويٍّ.

«**المسألة السابعة: التفطُّن للكفر في هذا الموضع**»، في نسبة المطر إلى النوء، أو المنخفضات، أو الريح الفلانية، فهي أسبابٌ قد تقع معها المسببات،



وقد لا تقع، أما جَعْل نزول المطر سببًا للنوء، فهذا شركٌ أصغر كما سبق.

«**المسألة الثامنة: التفطُّن لقوله: (لقد صدق نوء كذا وكذا)**»، لما قاله مَنْ قاله، فأنكر عليهم ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

ثم ذكر: «**المسألة التاسعة: إخراج العالِم للمتعلِّم المسألة بالاستفهام عنها؛ لقوله ﷺ: (أتدرون ماذا قال ربكم؟)**»؛ لينتبه لها المتعلِّم والمتلقِّي، وينعصف لها ذهنه، ويتقبَّلها بانشراحٍ ولهفةٍ، فتقع موقعها.

ثم ذكر: «**المسألة العاشرة: وعيد النَّائحة**» بقوله: «**والنائحة إذا لم تَتُبْ قبل موتها، تُقَام يوم القيامة، وعليها سربالٌ من قطران، ودرعٌ من جرب**»[(١)]، وهذا وعيدٌ شنيعٌ عظيمٌ للنائحة؛ سواء كانت امرأةً، أو كان رجلًا عند المصيبة.



(١) أخرجه مسلم (٩٣٤) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

٣١- باب قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا ...﴾

وقد بلغ المقام إلى بابٍ عظيمٍ عَقَده الشيخ في أبواب كتاب «التوحيد»، وعددها ستةٌ وستون بابًا.

قال في هذا الباب: «[**باب قول الله تعالى**: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]]».

ما مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»؟ إنَّ مناسبته جليلة، أنَّ من أنواع الشِّرك: شرك المحبَّة، والشِّرك كما سبق يناقض التوحيد، وقد ذكر المحققون من العلماء كما جاء ذلك عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيِّم، وغيرهم من مُحقِّقي علماء الإسلام، أنَّ الشرك بالله يرجع إلى أربعة أصول تُسمَّى: أصول الشرك، منهم الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نقل ذلك في رسائله وقواعده.

فأصول الشِّرك أربعةٌ: (شرك الدَّعوة، وشرك الطاعة، وشرك المحبَّة، وشرك الإرادة)، ومعنى أنَّها أصول الشرك: أن الشِّرك يدور عليها، فهذا الباب يتعلَّق بالتحذير من شرك المحبَّة، ومن الفقه أنه ترجم هذا الباب كله بهذه الآية: «**باب قول الله تعالى**: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾»، والآية في سورة (البقرة).

فهنا جعل المؤلف والمجدِّد الشيخ محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الآية من سورة (البقرة) هي الترجمة على هذا الباب، ومعنى ذلك أنَّها بابٌ في شرك المحبَّة، أو بابٌ في المحبة، فإن كانت المحبة العبودية لله، فهذا توحيدٌ وإيمانٌ، وإن



كانت المحبة لغير الله، فهذا شركٌ وبهتانٌ.

وهذا التَّبويب من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الآية كصنيع الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في «جامعه الصحيح»، فإنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحيانًا يُترجم بالآية، وأحيانًا يُتَرجم بنصِّ الحديث المبوَّب عليه، وأحيانًا يترجم الإمام البخاري بحديثٍ ليس على شرطه؛ تنويهًا بصحَّة الحديث، وأحيانًا يُتَرجم ببعض الحديث المترجم عليه في جملةٍ منه.

وهاهنا الشيخ المجدِّد يشابه صنيع البخاري في هذه التبويبات، حتى ظنَّ مَنْ ظنَّ لمَّا رأى كتاب التوحيد بدون غلافه أنه اختصارٌ من كتاب التوحيد في البخاري.

وفي قول الله جلا وعلا: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾، تنويهٌ واهتمامٌ إلى أن أصل التوحيد، وروح التوحيد، هو إخلاص المحبَّة لله وحده، وهذه المحبَّة هي أصل التألُّه، وأصل التعبُّد، بل هي حقيقة عبادة من تعبد، والتوحيد لا يتمُّ حتى تكمل محبة العبد لربِّه، ومن تفريعها: الحب في الله، فيحبُّ ما يحبُّه الله من الأعمال والأقوال والأشخاص؛ كالرسل وأتباعهم عليهم السلام، والأزمان، فيحبُّ يوم عرفة، ويوم العيد، وأيام التَّشريق، وعيد الفطر، ويحبُّ رمضان، ويبغض في الله، ومن فروعها: أن يبغضوا ما يُبْغضه الله جل وعلا من الأعمال؛ كالشرك والبدع، ومن الأشخاص؛ كالكفار والمنافقين، ومن فروعها أيضًا وآثارها: مُوَالاة أولياء الله، ومعاداة أعدائه، هذه هي العبادة التي قاعدتها المحبَّة.

ولهذا، ذكر شيخ الإسلام في غير موضعٍ أنَّ العبادة هي كمال الحب مع



كمال الخضوع والذُّل، نظم ذلك تلميذه العلَّامة ابن القيم في «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية»، المسمَّاة بـ «نونية ابن القيم»، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وعبادة الرحمن غاية حبه ... مع ذل عابده، هما قطبان
وعليهما فلك العبادة دائرٌ ... ما دار حتى قامت القطبان
ومداره بالأمر أمر رسوله ... لا بالهوى والنفس والشيطان

فهذا الباب حُقَّ أن يُسمَّى: (باب: في المحبة)؛ لأنَّ محبَّة الله إيمانٌ وتوحيدٌ؛ لأنَّ محبَّة الله عَزَّ وَجَلَّ إيمان وتوحيد، ومحبة غير الله إذا كانت على جهة الخضوع، فهذا شركٌ بصرف حقِّ الله بالمحبَّة المرتبطة بالخضوع لغير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهاهنا تنويهٌ إلى أقسام المحبَّة، فإنَّه بهذا التقسيم والتفصيل تتبيَّن المحبة العبادية، والمحبة الشركية، والمحبة الطبيعية، وما جرى مجرى ذلك:

فالنوع الأوَّل: محبَّة العبادة، وهي كلُّ محبَّةٍ فيها خضوعٌ، وفيها تذللٌ، وفيها تعظيمٌ، فإن كانت لله، فهذا توحيدٌ، كما قال جل وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾، فإن كانت لغير الله، فهي محبةٌ شركيةٌ، فإنْ كان يحبُّ صاحب القبر، أو الحجر، أو الشجر محبة تعظيمٍ وتذلُّلٍ، فهنا صرف الحب الَّذي هو عبادةٌ لغير الله.

النوع الثاني: محبَّة رحمة وإشفاق، كمحبَّة الابن والصغار، ومحبة الضعفاء والمرضى لرحمتهم والإشفاق عليهم، فهذه محبةٌ طبيعيةٌ يؤجر عليها صاحبها.

النوع الثالث: محبة طبيعية؛ كمحبة الإنسان للطعام والشراب، ومحبته للمدفئات في البرد، وللمصايف والمبردات في القيظ والصيف، ومحبة المال



والمركب، فهذه محبةٌ طبيعيةٌ، ومنها: محبَّة الزوج لزوجته، ومحبة الزوجة لزوجها ما لم يُغلَ فيها، فتخرج من كونها طبيعية في كمالها إلى أنها محبةٌ عبادية أو بدعية.

النوع الرابع: محبَّة الإجلال والتعظيم، لكن ليس إجلال عبادة، ولا تعظيم عبادة؛ كمحبة الولد لوالده ولأمه، ولوليِّ أمره، وللعالِم، محبة مُنْطوية على إجلالهم وتعظيمهم وإكبارهم، لكن ليس بإجلال وتعظيم العبادة، بل بإنزالهم منازلهم اللَّائقة بهم، فهذا لا بأس به، بل مندوبٌ إليه؛ لأنَّ الشارع حثَّنا على ذلك، والمدار في هذه المحبَّات كلها على القلب التي قال فيها النبيُّ ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت، صلح الجسد كله، وإذا فسدت، فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»[1]، وقال عليه الصلاة والسلام: «**إنَّما الأعمال بالنيات...**» [2].

قال الشيخ المُجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾».

ووجه الدلالة في هذه الآية من سورة (البقرة): أن محبَّة الله جل وعلا إيمانٌ وتوحيدٌ وعبادةٌ وخضوعٌ، ومحبة غير الله محبة تعظيمٍ، ومحبة التألُّه شركٌ مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فقوله جل وعلا: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾، هذا على جهة التبعيض، ﴿يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾، والأندادُ هم الأشباهُ والمماثلون، والأنداد جمع (ندٍّ)، وهو مَن

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

عُبِدَ من دون الله، ومن اتُّخذ متخذ العبادة والتأليه والتعظيم، ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾، أي: في نوع الحب وكيفيته، فالمؤمنون يحبُّون الله محبة عبادة مشتملة على الخضوع والإجلال والتعظيم، وهؤلاء المشركون يحبُّون غير الله من معبوداتهم ومُعَظميهم.

﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾، أي: محبة عبادةٍ، ومحبة إجلال؛ كحبهم لله أو أشد، وربما حصل من هؤلاء مع معظميهم حالٌ أشد من حالهم مع الله، فتجدهم يغارون عليهم، ويَصُونُونهم أعظم ممَّا يَغارون على حرمات الله، وعلى أوامره، وكذلك يخافونهم في قلوبهم وفي سرهم أعظم ممَّا يخافون الله؛ ولهذا تجدهم في المطالبات والحقوق لو يُسْتحلفون بالله جل وعلا، لَم يبالِ هؤلاء المشركون ممَّن عظموا غير الله، وعظَّموا المقبورين والأولياء والصالحين والأئمة والسادات، أن يحلفوا بالله أيمانًا كثيرةً فاجرةً كاذبة، ولا يبالي، ولا يتحرك له جفن، ولا يتغيَّر له شعور، أمَّا لو استُحْلف بسيده الذي يعظمه، كما لو استحلف بالعباس، أو بالحسين، أو بعبد القادر، أو بغيره ممَّن يُعظِّمهم هؤلاء تعظيم عبادة، ويحبونهم حبَّ العبادة، لَمَا نطق ببنت كلمة حالفًا بهذا الذي يعظمه، فَصَدَق عليهم قول الله جل وعلا: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾، أي: أشد من هؤلاء حبًّا صادقًا لله.

ولهذا، من معنى الآية أنَّ هؤلاء المشركين: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ﴾ يحبُّون هؤلاء الأنداد والنُّظراء والشُّبهاء كما يحب المؤمنون الله، فهؤلاء يحبُّون هذه الأنداد كما يحبُّ أهل الإيمان والتوحيد ربَّهم، وربما كان حبهم لهم أشدَّ من ذلك، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾



يعني: أصدق حبًّا لله من هؤلاء الذين يدَّعون حبَّ الله، وحبَّ غيره.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذكر آيةٍ في هذا الباب: «**وقوله تعالى**: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]»، والآية من سورة (براءة).

والشاهد من هذه الآية: هو قول الله جلَّ وعلا: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، فذكر هذه المحبوبات والمعظمات، وهي أولًا: الآباء، وثنَّى عليها بالأبناء ثانيًا، وثلَّث عليها بالإخوان، وربَّع عليها بالأزواج، وخمَّس عليها بالعشيرة، وسدَّس بالأموال المقترفة، وسبَّع بالتجارة التي يخشى كسادها وذهابها، وثمَّن بالمساكن التي ترضونها، ويشمل هذا الوطن، ويشمل المنزل الذي يعيش فيه، وهذا خطابٌ لنبيِّنا ﷺ.

قال: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾، أي: فانتظروا، ﴿حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾، وهذا تهديدٌ بأن يأتيهم هلاك هؤلاء المؤثرين لمحبَّة هؤلاء الأصناف الثمانية على محبة الله ورسوله، والجهاد في سبيله.

ومحبَّة النبي ﷺ من محبَّة الله، ومحبة الجهاد في سبيل الله من محبة الله، فدلَّت الآية على أن محبة هؤلاء الأصناف الثمانية، أو واحد منها إنْ كانت من غير محبة العبادة إذا فُضِّلت على محبة الله، صارت سببًا وموجبةً للتهديد بالعقوبات ﴿فَتَرَبَّصُوا۟﴾، هذا تهديدٌ ﴿حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾، هذا تهديدٌ بالعقوبات.

ولهذا، إذا كان هذا في غير العبادة، فكيف بمحبة العبادة التي هي أشدُّ وأعظم أثرًا، وأعظم فيما يتعلق بالقلب!



ثم ذكر الشيخ بعد ذلك حديث أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المُخرَّج في «الصحيحين»، فقال: «**وعن أنسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: أن رسول الله** ﷺ **قال: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين)** [1]**، أخرجاه في (الصحيحين)**»، يعني: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»، كما أخرجه مسلم في «صحيحه»، وكلاهما أخرجاه في كتاب الإيمان.

فأفاد الحديث في قوله ﷺ: «**لا يؤمن**» نَفْي الإيمان، وهذا يأتي ويُرَاد به نفي أصل الإيمان، ويُرَاد به نفي كماله الواجب كما قد يأتي في نفي كماله المستحب.

وهذه الجملة التي يُصدَّر بها الحديث: «**لا يُؤْمن أحدكم...**» تحتمل عند أهل العلم نَفْي أصل الإيمان، وتحتمل أيضًا نفي الكمال الواجب، وتحتمل نفي الكمال المستحب، فيكون نفي أصل الإيمان إذا خلا القلب والضمير من محبَّة رسول الله ﷺ بالكليَّة، فلا شكَّ أن هذا عدم إيمان، ولو ادَّعى قائله أنه يحب الله ورسوله، فإذا انتفى حب النبي - عليه الصلاة والسلام - بالكلية من القلب، فهذا نفيٌ لأصل الإيمان.

ويُرَاد بالحديث معنًى ثانٍ: «**لا يؤمن أحدكم...**» بنفي كمال الإيمان الواجب؛ ينفي عنه رسول الله كمال الإيمان الواجب، وهذا إذا كان يقدم محبَّة غير الرسول على محبة الرسول، فيُقَدِّم هواه ورغبته، ويُقدِّم محبة نفسه أو زوجه على محبَّة رسول الله ﷺ، ومحبة ما يأمر به، أو ما ينهى عنه، فهذا نَفْيٌ لكمال الإيمان الواجب، بمعنى أن من اتَّصف بهذا (أي: بتقديم محبَّة هواه،

---

(١) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومحبَّة معشوقه وزوجته على محبة ما جاء عن الرسول) فإنَّ إيمانه ناقص، وإيمانه ضعيف، ومستحق للعقوبة بوقوعه في كبيرةٍ من الكبائر.

ويأتي في الحديث أيضًا نفيٌ لكمال الإيمان المستحب، وذلك بأن يقوم في قلبه من محبة رسول الله ﷺ، ومحبَّة دينه وسُنَّته، لكن محبة نفسه أعلى، وهذا أمرٌ قلبي محض يظهر أثره، فهذا يكون في نَفْي الكمال المستحب، كما روى ذلك الإمام البخاري في «صحيحه» من حديث عمر رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ: «والله يا رسول الله، إنك لأحبُّ إليَّ من كل شيء إلا من نفسي، فقال النبي ﷺ: **(لا والذي نفسي بيده يا عمر، حتى أكون أحبَّ إليك من نفسك)**، فقال عمر بعد ذلك: الآن والله يا رسول الله، لأنت أحبُّ إليَّ من نفسي، فقال النبي ﷺ: **(الآن يا عمر)**»[1]، حيث ازدادت محبة عمر رضي الله عنه للنبي ﷺ.

وفي الحديث أيضًا: إقرارٌ من النبيِّ - عليه الصلاة والسلام - أنَّ الحب قد يتغيَّر؛ لأنَّه شأن قلبي له دواعيه، ودوافعه، وآثاره.

وشاهد الحديث للباب: أن محبَّة رسول الله ﷺ من محبة الله؛ لأنَّنا ما أحببنا رسول الله ﷺ إلَّا من محبة الله عز وجل؛ لأنَّه لا يكمل الإيمان حتَّى يكون الرسول أحب إلى العبد من نفسه، وولده، والناس أجمعين، فإذا كان هذا في حقِّ رسول الله، فمحبَّةُ الله محبة عبادة، ومحبةُ تعظيم، ومحبةُ إجلالٍ يجب أن تكون أَوْلَى وأعظم.

ولهذا، قال جل وعلا في آية (الأحزاب): ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، إذا حكَم الله بأمرٍ، ورسوله ﷺ يبلغ

(١) أخرجه البخاري (٦٦٣٢)، من حديث عمر رضي الله عنه.

عن الله، ويُعلمنا بأحكام الله وقضائه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾، فليس لك خيارٌ إلا خيار الامتثال والسمع والطاعة لأمر الله، وأَمْر نبيِّه محمد ﷺ، عندئذٍ تكون معظِّمًا لله، صادقًا في دعواك أنك تحب الله ورسوله ﷺ.

وهاهنا مسألةٌ يجب التفطُّن لها، وهي مسألة جليلة: أن حبَّ رسول الله ﷺ يكون لأنَّه المُبلِّغ عن الله، فإذا غلا في حبِّ رسول الله حتى حمله على عبادة رسول الله، وحب تعظيمه تعظيم العبادة، هنا أشرك الرسول ﷺ مع الله في عبادة الحب والتعظيم والإجلال.

ثم أورد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديثًا آخر عن أنسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «**ولهما عنه**»، أي: عن أنس بن مالك، «**ولهما**»: البخاري ومسلم في «صحيحيهما» عنه.

عن أنس بن مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «**قال رسول الله ﷺ: (ثلاثٌ مَن كُنَّ فيه، وجد بهنَّ حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه ممَّا سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ انقذه الله منه كما يكره أن يُقذف في النار)**»[(١)].

هذه الخلال الثلاث مَنْ وجدها في نفسه، وكانت فيه، وجد بهنَّ (أي: بسببهنَّ) حلاوة الإيمان، وهي طُمَأنينة صدره به، والراحة الإيمانيَّة التي عبَّر عنها العلماء بأنَّها جنةٌ في الدنيا، مَنْ لم يلجها ويدخلها، لم يدخل جنَّة عدن، هذه الطُّمأنينة وراحة القلب بالإيمان.

(١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

«أنْ يكون الله ورسوله أحب إليه ممَّا سواهما»، فحبُّ الله حب تعظيم وإجلال وعبادة، وحبُّ النبي ﷺ هو حب طاعته وحب اتِّباعه، وهو على بشريَّته، وعلى رسالته عليه الصلاة والسلام، فلا تكون الدُّنيا، ولا تكون نفسه، ولا أهله، ولا ولده، لا يكون ذلك كله أحب إليه من حب الله ورسوله، بل حب الله، وحب رسوله أحب إليه ممَّا سواهما من كلِّ شيء.

ولهذا، المؤمن إذا تمكَّن هذا (أي: حب الله) في قلبه، ورجاء ما عند الله - فدَّى ذلك بنفسه، ولم يبالِ أبدًا، لم يبالِ بنفسه، وهذا ما ضرب به النبي ﷺ، والصحابة، وأنبياء الله ورسله، ضربوا به أروع الأمثلة في التَّضحية والتَّفدية، فلم تَقُم الدنيا بمَن فيها عندهم، ولم تَقُمْ عندهم بشيء في مقابل مأمور الله سبحانه وتعالى.

ولهذا، جاء في الحديث: «**لا يجد أحدٌ حلاوة الإيمان حتَّى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما**»[١].

الخصلة الثانية: «أن يحبَّ المرء لا يحبُّه إلا لله»، والمرء يشمل الرجل والمرأة في أن الجامع لحبهم لله أي من أجله سبحانه وتعالى، فاللامُ لامُ تعليل.

ثم ذكر الثالثة: «وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه، كما يكره أن يقذف في النار»، أي: من حبِّه للإيمان، وتشرُّبه له في قلبه.

ثم ذكر بعد ذلك أثر عبد الله ابن عباس: «**أنه قال: (مَن أحبَّ في الله، وأبغض في الله، ووالَى في الله، وعادَى في الله، فإنما تُنَال ولاية الله جل وعلا بذلك، ولن يجد عبدٌ طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصومه حتى يكون**

(١) أخرجه البخاري (٦٠٤١)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.



كذلك، وقد صارت عامَّة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يُجْزي على أهله شيئًا)»[1]، وهذا الأثر قال فيه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«رواه ابن جرير»**، أي: في «تفسيره»، ورواه أيضًا عبد الله بن المبارك في كتاب «الزهد»، وأبو نعيم في «الحلية»، ورُوِيَ عن ابن عمر أيضًا مرفوعًا إلى النبي ﷺ، كما في «الحلية»، ورواه أيضًا الطبراني عن ابن عمر موقوفًا، والموقوف في هذا الأثر أشبه وأصح من المرفوع.

وهذا الأثر فيه آثار محبة الله، أي: مَن صدق في حبه لله، وصدق في بغضه في الله، وهي قاعدة الدين: «قاعدة الولاء والبراء»، ووالى في الله أي: لأجل الله، وعادَى في الله، فإنما تُنال ولاية الله بذلك.

تُحصَّل ولاية الله (أي: محبته) بذلك بأن يكون حبه وبغضه وولايته ومعاداته كلها في ذات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ولأجله، فإنما تُنَال ولاية الله بذلك.

ويجوز في (ولاية) الوجهان: الفتح (وَلاية)، والكسر (وِلاية)، ومعناها واحد، وهي: المحبَّة والنصرة، كما قال جل وعلا: ﴿مَا لَكُمْ مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، فإنَّها بهذا الأمر (أي: بهذه السببيَّة)، تُنال ولاية الله بذلك.

«ولن يجد عبدٌ طعم الإيمان وإنْ كثرت صلاته وصومه»، والعبرة بطعم الإيمان، وليس بكثرة العبادة، وإنما بنوعها وارتكازها على هذه القاعدة الجليلة في قاعدة الولاء والبراء.

«ولن يجد عبدٌ طعمَ الإيمان وإنْ كثرت صلاته وصومه حتى يكون

---

(١) عزاه ابن رجب فِي «جامع العلوم والحكم» (١/ ٣٤) إلَى ابن جرير، وأخرجه العدنِي فِي «الإيمان» (١/ ١٢٨)، وفِي سنده ليث بن أبِي سليم، ضعيف.



كذلك»، ولهذا اعتبروا هذا في حال الكُمَّل من الصحابة رضي الله عنهم، وتأمَّلوا في حال أبي بكر الصِّديق الذي هو أفضل الأمَّة على الإطلاق بعد نبيِّنا محمد ﷺ، فإنَّ أبا بكرٍ لم يسبق الصحابة بكثرة صيام، ولا بكثرة صلاة، ولا بكثرة عملٍ، وإنما بشيءٍ وقَر في قلبه وهو حبُّه لله، وحبُّه لرسوله ﷺ حبًّا أصغرَ وأحقرَ الدنيا في عينه، فلم يُبالِ لا في أهلٍ، ولا في ولدٍ، ولا في مالٍ، ولا في والدٍ، ولا في وطنٍ.

ولهذا، لمَّا قَدِمَ رسول الله ﷺ على أبي بكرٍ في القائلة في ساعةٍ لم يكن يأتيه بمثلها، طَرَقَ على أبي بكرٍ بابه، وكان أبو بكرٍ قائلًا، أي: نائمًا نوم القيلولة، فأمَر بإيقاظه، ثمَّ لمَّا خرج أبو بكرٍ على رسول الله ﷺ، أخبره - عليه الصلاة والسلام - بأنه أُمِرَ بالهجرة، فقال الصِّديق مباشرةً: «الصُّحبة يا رسول الله»، لم ينظر إلى أهله، ولا إلى ولده، ولا إلى ماله، ولا إلى والده، ولا إلى وطنه، وإنَّما طلب الصحبة مباشرة؛ لِمَا قام في قلب الصِّديق من محبة رسول الله ﷺ فوق ذلك كله، وهذا كله ناشئٌ من محبَّة الله سبحانه وتعالى.

فصدق ابن عبَّاس بقوله: «ولن يجد عبدٌ طعم الإيمان وإنْ كثرت صلاته وصومه»، على جلالة هاتين العبادتين: عبادتي الصلاة والصوم، «حتى يكون كذلك»، أي: حبه في الله، وبغضه في الله، وولايته ومعاداته في الله.

ثم ذكر ابنُ عبَّاس أمرًا واقعًا في زمنه، وهو بعد زمنه أشد وقوعًا، فقال: «وقد صارت عامَّة مؤاخاة الناس»، أي: مصاحبتهم ومرافقتهم وتعاملهم «على أمر الدنيا»، يريدون منافع بعضهم من بعضٍ، ليس هذا لأجل الله جل وعلا، وإنما لأمر الدنيا.

«وقد صارت عامَّة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا»، إمَّا نسبًا، أو مالًا، أو مصلحةً من المصالح، فلا نامت أعين اللُّؤماء الذين إنما علاقتهم بغيرهم لأجل مصلحةٍ يُحصِّلونها، ودناءةٍ يُدْركونها.

«عامة»، أي: الأغلبية، «مؤاخاة الناس»، أي: مصاحبتهم ومودَّتهم على أمر الدنيا، «وذلك لا يُجْدي على أهله شيئًا»، ومعنى «لا يُجْدي على أهله شيئًا»، يعني: لا ينفعهم، لا في الدنيا، ولا ينفعهم في الآخرة.

فأمَّا في الآخرة، فكم ذكر ﷻ: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ﴾، أي: المُتَخاللون المتصاحبون، ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزخرف: ٦٧]، أي: من كانت خلتهم ومحبتهم لله، ولأجل الله، وفي ذات الله، وصارت مؤاخاة الناس على لعاعةٍ من لعاع الدنيا، وصار أعظم من ذلك حبه لأجل النَّسب، أو لأجل العصبية، أو لأجل القبيلة، أو لأجل التوافق الطبعي والنفسي، فربَّما - والعياذ بالله - باع دينه، وباع عقيدته، كما قال جلَّ وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنفال: ٢٧]، وكما قال جل وعلا: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنفال: ٢٨].

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقال ابن عبَّاس في قوله تعالى:** ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة: ١٦٦]، **قال: (المودة)**»، تقطَّعت بهم المودة كما ذكره ابن جرير، أسباب الدنيا ممَّا كان فيها من المصاحبة والمودة والمخاللة ما لم تكن في ذات الله ﷻ، ولأجل الله، وعلى دين الله.

رتَّب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من فقهه على هذا الباب إحدى عشرة مسألةً.



فقال: «**فيه مسائل**:

«**الأولى**: **تفسير آية (البقرة)**»، أي: قول الله جل وعلا: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾.

«**الثانية**: **تفسير آية (براءة)**»، وهي قول الله جل وعلا: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾، أي: هذه الأصناف الثمانية ممَّا تتعلَّق به النفوس، وعلائق الصدور، هذه ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾، هذا تهديدٌ، ﴿حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾، أي: بعذابه وإهلاكه.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثالثة، قال: «**وجوب محبَّته ﷺ على النفس، والأهل، والمال**».

وفي بعض النسخ: «**وجوب محبَّته ﷺ، وتقديمها على النفس، والأهل، والمال**».

نعم، فيُقدِّم محبَّة رسول الله على نفسه، وهذا ما طبَّقه الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لمَّا فدوا رسول الله على أنفسهم، فكيف بأهلهم وأموالهم؟ من باب أَوْلَى، وهذا لكمال حبهم وصدقهم في هذا الحب لرسول الله ﷺ، لا مجرَّد دعوى، كما يكون عند بعض الناس يدَّعي أنه يحبُّ الله، وأنه يحبُّ رسوله، لكن عند التطبيق وعند الامتثال يظهر حقيقة هذه الدعوى من ضعفها في هذا الحب.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: نَفْي الإيمان لا يدلُّ على الخروج من الإسلام**».



فإنَّ قوله: «**لا يؤمن أحدكم**»، تأتي في حالتين لا تدلُّ على الخروج عن الإسلام، كما إذا أحبَّ رسول الله، لكنه قدَّم حب نفسه وأهله وولده عليه، فهنا نقص الكمال الواجب من الإيمان، وقد ينقص الكمال المستحب، كما في حديث عمر: «والله يا رسول الله، لأنت أحب إليَّ من كل شيء حتى من نفسي (إلا من نفسي)»، فقال عليه الصلاة والسلام: «**لا يا عمر، حتى أكون أحب إليك من نفسك**».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الخامسة: أنَّ للإيمان حلاوةً قد يجدها الإنسان، وقد لا يجدها**».

وهذه الحلاوة والطُّمأنينة والانشراح تظهر في هذه الثَّلاث: «**أن يكون الله ورسوله أحب إليه ممَّا سواهما، وأن يحبَّ المرء لا يحبه إلا لله**»، لا لمصلحةٍ، ولا لمنفعةٍ، ولا لنسبٍ، إنما محبَّة متجرِّدة لله، وفيها أثرٌ في النفس من هذه الطُّمأنينة والسكون والراحة والحلاوة لن يجدها إلا مَن جرَّبها.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة السادسة: أعمال القلب الأربعة التي لا تُنَال ولاية الله إلا بها، ولا يجد أحدٌ طعم الإيمان إلا بها**».

ما هذه الأعمال الأربعة؟

هي: (أن يحبَّ في الله، وأن يبغض في الله، وأن يوالي في الله، وأن يعادي في الله)، أي: أن تكون محبَّته وموالاته ومعاداته كلها في فَلَك ذات الله عَزَّ وَجَلَّ، كما وجدها خبيب بن عدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا قال:

وكل ذلك في ذات الإله وإن يشأ … يبارك على أجزاء شلوٍ ممزع



ثم ذكر: «**المسألة السابعة: فهم الصحابي** رضي الله عنه **للواقع: أن عامَّة المؤاخاة على أمر الدنيا**».

(عامة)، يعني: غالب، كما فهمها هذا الحبر ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله: «**المسألة الثامنة: تفسير قول الله جل وعلا:** ﴿وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ١٦٦﴾»، أي: أسباب المودَّة في الدنيا.

ثم ذكر رحمه الله: «**المسألة التاسعة: أنَّ من المشركين من يحبُّ الله حبًّا شديدًا**»، ولكن هذا لا ينفعه؛ لقوله جل وعلا: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾، لكن حبهم للأصنام أشد، والمؤمنون حبهم لله أشد وأعظم من حبِّ هؤلاء لأصنامهم.

ثم ذكر رحمه الله: «**المسألة العاشرة: الوعيد على مَنْ كان الثمانية أحب إليه منه دينه**»، وهي: (آباؤه، وأبناؤه... إلى المساكن التي يرضونها).

ثم ختم الشيخ رحمه الله المسائل بـ «**الحادية عشرة: أنَّ من اتَّخذ ندًّا تساوي محبته محبة الله، فهو الشرك الأكبر**»، فإذا كانت المحبة (محبة النِّدِّ من ولي، أو حجر، أو صنم، أو شمس، أو قمر، أو مقبور) تساوي محبة الله في التعظيم، فهذا شرك أكبر، فإذا كانت محبَّة الولي أعظم، فهذا أشدُّ شركًا، وهذا الذي لأجله ساق الشيخ رحمه الله هذا الباب، وهذه الآيات والأحاديث فيه.







٣٢- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ ...﴾

وهاهنا تأتي مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: فإنَّه لما ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ خوف الله (وهو: خوف العبادة وأكمله في خشيته سبحانه)، ذَكَر ما يناقض خوف الله، وهو خوف غيره، وخشية غيره، وهذه الخشية الَّتي تكون في القلب من غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فتكون ناقضةً للإيمان، والخوف من الله وخشية الله هو توحيده، ونوعٌ من أنواع عبادته، وأمَّا خشية غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سرِّ الإنسان وقلبه، فهذا مناقضٌ لخوف الله، ومناقضٌ للتوحيد، فتكون بذلك من أبواب الشرك؛ شرك الخوف في السِّر من غير الله جل وعلا أن ينفعه، أو يضره.

ومناسبة هذا الباب لما قبله: أنَّ في الباب السابق ذكر محبة الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ﴾، ففي ذلك الباب ذكر محبَّة العبادة، وما يناقضها من محبَّة الشرك، وما يَقْصر عنها في محبة الشرك الأصغر، وهو الكبيرة التي تُنْقص عن محبَّة الله، ثم فيما ينقص كمال الإيمان المستحب فيما جاء في أثر عمر، وما دار في معناه.

ففي هذا الباب: ذكر ضد الحب (وهو: الخوف)، فإنَّه كما ذكر في الباب السابق المحبة، ذكر في هذا الباب الخوف؛ لأن العبادة دائرة ومرتكزة على المحبة والخوف.

فالعبادة تدور على المحبة والخوف، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعمل القلب من التوكُّل والخوف والرجاء، وما يتبع ذلك، والصبر



واجبٌ بالاتفاق»، والمؤمن يطير إلى الله جل وعلا بجناحين: جناح الخوف، وجناح المحبة، فبهذا يطير العبد إلى الله في عبادته، فإذا ذُكِرَ الخوف، يأتي معه المحبة، وربُّنا جل وعلا معبودنا وإلهنا نحبه ونخشاه ﷻ، وكلما عظمت هذه المحبة، وعظمت هذه الخشية والخوف، زاد معيار الإيمان عند العبد، وزاد مقامه عند ربِّه ﷻ.

وهذه العبادات شأنُها عظيمٌ؛ لأنَّ مدارها في القلوب والمقاصد والنيَّات، فمَنْ عبد الله بالخوف وحده، صار على مذهب الخوارج الحرورية، فكفَّر الناس، وتشدَّد على نفسه في العبادة، ومَنْ عَبَد الله بالحب وحده، صار زنديقًا كما عليه غلاة الصوفيَّة، وجرَّهم ذلك إلى أن يقولوا: نعبد الله عشقًا له، لا طلبًا لثوابه في الجنة، ولا خوفًا من عذابه في النار، كما جاء ذلك عن رابعة العدوية وغيرها، وهذا انحرافٌ عظيم في هذه المحبة.

والثالث: مَنْ عَبَد الله بالرجاء وحده، فهذا مرجئٌ، يرجو ثواب الله، لكنَّه يُقصِّر في العمل، ويتراخى عنه، ويتقاصر عن فرائض الله، بل ويتجرَّأ على محارمه وكبائره، ويقول: أنا مؤمنٌ، أرجو ما عند الله!! وكما أنَّ الله جل وعلا غفور رحيم، فهو أيضًا شديد العقاب.

أمَّا المؤمن الموحِّد السنِّي، فيعبد الله بالخوف والرجاء والمحبة متوازنًا بين هذا وهذا، أمَّا المحبة والخوف فهما ما ترتكز عليه العبادة؛ ولهذا: المؤمنون في عباداتهم دائرون بين محبة الله وخشيته، حتى صارتا كالجناحين للطائر.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وينبغي أن يكون خوفه ورجاؤه واحدًا، فأيهما غلب، هلَك صاحبه»، ونصَّ عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنَّ مَن

غلب خوفه، وقَع في نوعٍ من اليأس، ومن غلب رجاؤه، وقع في نوعٍ من الأمن من مكر الله جل وعلا، وهذه مسألة جليلة ينبغي أن ينتبه لها العبد.

والخوف أقسامٌ:

القسم الأول: خوف العبادة والخضوع والتذلُّل، وهذا هو خوف السِّرِّ، خوف القلب، فإن كان لله، فهو توحيدٌ، وإنْ كان لغير الله من المقبورين والغائبين والجن والأولياء، فهذا شركٌ أكبر.

النوع الثاني: خوفٌ جِبلِّيٌّ، وهو الخوف الطبيعي (يخاف من العدوِّ، ويخاف من السَّبُع، ويخاف من الجنِّ)، فهذا لا بأس به، كما قال الله جل وعلا عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١].

والخوف الطبيعي ما لم يزد حتَّى يؤثر على العبادة، أو على القلب، فإنَّه لا بأس به، فإن زاد وأثَّر على العبادة، أو على القلب، صار خوفًا مذمومًا تطرق به صاحبه إلى الشرك.

فمناسبة الخوف هاهنا للتوحيد: أنَّ من أقسام الخوف ما يكون شركًا منافيًا للتوحيد، ومنه ما يكون منافيًا لكماله الواجب.

والشيخ المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب الذي عَقَده في بيان الخوف العبادي لله جل وعلا، والخوف الشركي، وهو خوف السِّر من غير الله، وأورد فيه الشيخ هذه الآيات الثلاث:

الآية الأولى: وهي قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾، من أواخر (آل عمران).

والآية الثانية: وهي قول الله جل وعلا من سورة (التوبة): «﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ



﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾﴾ [التوبة: ١٨]».

والآية من سورة (العنكبوت)، قال: «**وقوله تعالى**: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠]».

ثم ذكَر بعد ذلك حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ قال: «**إنَّ من ضعف اليقين: أن تُرْضي الناس بسخط الله، وأن تحمدهم على رزق الله، وأن تذمَّهم على ما لم يُؤْتك الله، إنَّ رزق الله لا يجره حرصُ حريصٍ، ولا يرده كراهية كارهٍ**»[1].

وذكر أيضًا بعده حديث عائشة أُمِّ المؤمنين رضي الله عنها: «**أنَّ رسول الله ﷺ قال: (مَن الْتمَس رضا الله بسخط الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس، ومَن الْتمَس رضا الناس بسخط الله، سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس»[2]، أخرجه ابن حبَّان في (صحيحه)**».

فمن فقهه رحمه الله أنَّه في هذه الترجمة ذكَر هذا التبويب: [باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾]، فذكر فيه ثلاث آياتٍ وحديثين.

---

(١) روى نحوه الطبراني في الكبير (١٠٥١٤)، وأخرجه البيهقي في الشعب (٢٠٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٥/ ١٠٦)، والهيثمي في المجمع (٦٢٩١)، وقال: أخرجه الطبراني في الكبير وفيه خالد بن يزيد العمري واتهم بالوضع. وقال العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الضعيفة (١٤٨٢): موضوع.

(٢) أخرجه بنحوه الترمذي (٢٤١٤)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٧٦)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٥٩٦٠)، وصحح العلامة الألباني رحمه الله لفظ الترمذي في صحيح الجامع (٦٠٩٧).

وهذه الآية من سورة (آل عمران): ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٧٥﴾، فالشيطان هو العدوُّ اللدود، وهو أكبر عدوٍّ للمكلف ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ٦﴾ [فاطر: ٦].

﴿يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ﴾، أي: يُوقِعُ الخوفَ في صدورهم وخواطرهم وقلوبهم، وأولياء الشيطان هم أنصاره الذين يأتمرون بأمره، ويسيرون بما يطلبه منهم.

﴿يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ﴾، ينهانا جل وعلا أن نخاف من الشَّيطان، أو نخاف من أوليائه، وهذا نَهْيٌ يقتضي التحريم، بل كونوا مؤمنين؛ لأنَّ الله جل وعلا قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ﴾، لا تخافوا أولياء الشيطان، ولا تخافوا من الشياطين والجن والمَرَدة في سرِّكم وقلوبكم ﴿وَخَافُونِ﴾، أي: خافوا الله جل وعلا، ويأمرنا جل وعلا أن نخافه وحده، وأن ينعقد خوفنا في سرِّنا منه ﷻ، خوفًا يترقَّى إلى أن يصل إلى الخشية، ثم يتعالَى في درجات الإيمان والعبودية ﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٩١﴾.

وهذه الآية كما في الآية قبلها لمَّا كانت في حمراء الأسد، وخرج ﷺ بأصحابه الذين أصابهم القرح في أُحُد، أمَرهم بأن يخرجوا ليتَّبعوا المشركين حتى بلغوا حمراء الأسد، فسمع المشركون بطرد النبي ﷺ وأصحابه لهم، فقال: «قولوا لأناس أرادوا الميرة من المدينة: إن رجعتم إلى المدينة، فلقيتم محمدًا وأصحابه، فقولوا: إن رجعنا إليهم لنستأصلنَّ شأفتهم»، فأنزل الله الآيات: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾.

﴿فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾، أي: خافوهم واحذروا منهم، لكن هذا التخويف والتهديد



والترهيب لم يؤثر في المؤمنين، ولا في رسول الله ﷺ، ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ۝١٧٣ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ۝١٧٤﴾ [آل عمران: ١٧٣، ١٧٤].

قال جل وعلا: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٧٥﴾، ففي الآية أن الخوف من الشيطان، والخوف من أوليائه، مناقضٌ للإيمان، فإن كان هذا الخوف يؤدي إلى الشرك، فإنه منافٍ لأصله، وإنْ لم يؤدِّ إلى الشرك، فهذا منافٍ لكمال الإيمان، وهذا التفصيل لا بد منه، فمن الخوف ما يصل إلى الشرك، وهو خوفٌ في السر يحمل على تعظيم المخوف منه وخشيته، أما مجرد الخوف من غير تعظيمٍ لهذا المخوف منه من سوى الله في السِّرِّ والقلب، فهذا منافٍ لكمال التوحيد الواجب، ولا ينافي أصله.

هذا ما يتعلق بهذه الآية من سورة (آل عمران): ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٧٥﴾.

وليُعْلم أن الشيطان له وساوس يحذرها المسلم، خصوصًا مَنْ بُلِيَ بهذه الوساوس، فإنَّ الشيطان يوسوس بوساوس يُلْقيها في قلب المؤمن، وفي قلب ابن آدم، منها: التخويف منه ومن أوليائه، وقد وقع هذا للكثير، فيخاف من أعداء الله، فكانوا فريسةً لهم بهذه الوساوس الناتجة عن الخواطر والتهيؤات، ولو اتَّكل المؤمن على الله جل وعلا وحده، وخافه مخافةً حقيقيةً في قلبه، لاندفعت عنه هذه الشرور والوساوس، ولم يلتفت لها، وقال الناس: «مَنْ خاف الله، خافه كل شيء، ومَن اتَّقى الله، اتَّقاه كل شيء، ومَنْ خاف من غير الله، خاف من كل شيء».

ومن فِقْهِ الشيخ في هذا الترتيب: أنه أعقب آية (آل عمران) بآية سورة (براءة)، فقال: «**وقوله تعالى**: ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ ١٨﴾ [التوبة: ١٨]»، والآية جاءت فيما يتعلق بعمارة بُيُوته، وعمارة المسجد الحرام، والعمارة لبيوت الله عمارتان:

١- عمارة حسيَّة ببناء المسجد، وتهيئته، وإعداده للمصلِّين والقائمين والرُّكَّع السجود.

٢- وعمارة أعظم منها وأهم، وهي العمارة المعنويَّة بتحقيق التوحيد لله ﷻ في هذه المساجد، فلا يُدْعى إلا الله، ولا يخشى إلا منه، ولا يُرْجى إلا هو، ولا يُعْبد إلا ربُّنا ﷻ.

والمشركون (مشركو مكة) لمَّا افتخروا بعمارة المسجد الحرام (العمارة الحسية)، ردَّ الله عليهم وأكذبهم، وأبطل افتخارهم بقولِهِ في هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾.

فمَنْ لم يؤمن بالله، ولم يؤمن بالبعث واليوم الآخر، فليس هو في الحقيقة ممَّن عمر مساجد الله: ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ ١٨﴾.

الشاهد من الآية لما ساقه الشيخ في هذا الباب: (باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ﴾): في قوله جل وعلا: ﴿وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾.

﴿وَلَمۡ يَخۡشَ﴾ هذا نفيٌ، و﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾ إثبات، كما في قولك: «لا إله إلا



الله»، «لا إله» نفيٌ، و«إلا الله» إثباتٌ، والمعنى في قوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ أنه انحسرت خشيته في الله جل وعلا وحده دونما شريكٍ، فلم يخشَ غيره، ولم يخف أحدًا سواه.

والخشية هي أخصُّ من عموم الخوف، بل هي أرقى كمالات الخوف، وقد ذكر العلماء بين الخشية والخوف فروقًا:

فالخشية تكون أولًا مع العلم بالمخشيِّ وحاله؛ لقول الله جل وعلا: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، والخوف يكون من الجاهل، ولا يكون من العالِم.

الفارق الثاني: أنَّ الخشية تكون بسبب عظمة ربِّنا، وعظمة هذا المخشي، أما الخوف فقد يكون من ضعف الخائف، لا من قوة المخوف وقوة مَنْ يخافه.

قال الله جل وعلا: ﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ١٨﴾، وقد أخرج البيهقي وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «(عسى) من الله واجبة»، أي: متحققة لا محالة، والله جل وعلا يقول: ﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ١٨﴾، وجاءت (عسى) بصيغة الترجي؛ لئلَّا يأخذ الإنسان الغرور والعُجْب بأنه حصل على هذا الوصف.

فالمؤمن يلاحظ قلبه وقصده، وما في خاطره، وفي قول الله جل وعلا: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ مثل قوله جل وعلا في آية سورة (المائدة): ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾، فإنَّ من علامة الإيمان: ألَّا يخشى إلا الله في قولٍ يقوله، أو في فعلٍ يفعله.

والنَّبيُّ ﷺ كما سيأتي في الحديث قال: «**واعلم أنَّ الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيءٍ، لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كَتَبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيءٍ، لم يضرُّوك إلا بشيءٍ قد كَتَبه الله عليك**»[1]، فإذا تحقَّق هذا في قلبك ويقينك، إذًا: لماذا تخشى غير الله؟ لِمَ ينعطف قلبك إلى مخافة في سرِّك من غير الله؟ والله الذي بيده مقاليد الأمور، وبيده كل شيء، إذًا: هو الذي يجب أن يُخشَى وحده، وأن يُخَاف منه وحده، خوفًا في السِّرِّ يحمل على الطاعة والامتثال، وفِعْلِ ما أمر الله ﷻ به، وأمَر به رسوله ﷺ، ويحمل على الانتهاء عمَّا نَهَى الله عنه، ونَهَى عنه رسوله ﷺ.

هذا هو ثمرة الخشية، وثمرة الخوف من الله ﷻ، الخشية والخوف العبادي.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ آية سورة (الحج) في قول الله جل وعلا: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، أي: يدَّعي إيمانًا بالله، ﴿فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾، جعل فتنة الناس، أي: عذابهم وألمهم وتنغيصهم كعذاب الله جل وعلا، فعندئذٍ يصدُّ عن سبيل الله، شعر بذلك، أو لم يشعر.

وهذا كما قال جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟﴾ [البروج: ١٠]، فتنوا المؤمنين عن دينهم، ثم لم يتوبوا، فمَن استرسل معهم، فجعل فتنة الناس كعذاب الله، كان في قلبه من خشية الناس كخشية الله، وهذا هو الشرك، والعياذ بالله.

والله جل وعلا في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾؛ كقوله جل

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال: حديث حسن صحيح.

وعلا في آية (الحج): ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ﴾، أي: شرٌّ وقلقٌ ﴿وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾ [الحج: ١١]، ﴿ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾، فدلَّ على أن خشيته من الله ضعيفة، وأنَّ خوفه من الله قليل، لم يثبته في هذه المواقف، فإنَّه إذا امتحنه الله بما يقدر عليه من إيذاء الأعداء، وكان هذا في حقِّ الله، جعل فتنة الناس كعذاب الله.

وهذا أمرٌ مهمٌّ أن ينتبه له المؤمن في هذا الجانب، ولا يغفله، فلا يجعل عذاب الناس كعذاب الله، فإنَّ عذاب الله لا يقارنه عذابٌ، كما أنَّ رحمة الله ﷻ لا يقارنها رحمة، وهذا أمرٌ مهمٌّ أن ينتبه له المؤمن فيما يكون في خلجات قلبه، وفيما يكون في صدره، لا يعظمه تهويل أعداء الله جل وعلا، أو يكون في قلبه من تهويل خوفٍ من غير الله، بل من استقرَّ في قلبه خشية الله ومخافته في سره وقلبه، جعله لا يبالي بما يصيبه من الناس مهما بلغ، وأشدُّ ذلك الذي يصل إلى مقام الشرك من جعل عذاب الناس وأذاهم وفتنتهم كعذاب الله سبحانه وتعالى.

ثم أورد الشيخ في هذا المقام حديثين:

الأول: «**عن أبي سعيد الخدري**»، سعد بن مالك بن سنان من بني خدرة من الأنصار رضي الله عنهم.

«**عن النبي ﷺ أنه قال: (إنَّ من ضعف اليقين: أن تُرْضي الناس بسخط الله، وأن تحمدهم على رزق الله، وأن تذمَّهم على ما لم يؤتك الله، إنَّ رزق الله لا يجرُّه حرصُ حريص، ولا يردُّه كراهية كاره)**[1]».

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ١٠٦)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (١٤٨٢): موضوع.

وهذا الحديث فيه أنَّ من ضعف اليقين (وهو ضعف الإيمان): أن يكون إرضاء الناس بسخط الله، والحامل على هذا ما قام في قلبه وسرِّه من خشية الناس ومخافتهم حتى لم يبالِ أن يحقق مرضاتهم ولو كان ذلك في سبيل المعاصي، وفي سبيل إسخاط الله جل وعلا، فهذا هو ضعف اليقين، وضعف الإيمان.

إنَّ إرضاء الله جل وعلا أمرٌ مقدورٌ عليه، بل هو مأمورٌ به، فإرضاء الله أمرٌ مقدور عليه، وفي قدرتك أيها المكلف، بل وهو أمرٌ مأمور به، أمَرك الله به، وافتَرضه عليك.

أمَّا إرضاء الناس، فأمرٌ غير ممكنٍ، فإنْ أرضيت واحدًا، لم يرضَ الثاني، وإن أرضيت اثنين، لم يرضَ الثالث، فإرضاءُ الناس غايةٌ لا تُدْرك، ولا يتأتَّى حصولها، هذا أولًا.

ثانيًا: إرضاء الناس غير مأمورٍ به، فلم يأمرنا الله جل وعلا ويفرض علينا أن نرضي الناس.

«**إنَّ من ضعف اليقين أن ترضي الناس بسخط الله، وأن تحمدهم على رزق الله**»، فالله يمُنُّ عليك بالنِّعم، والآلاء، والأرزاق، فتذهب وتشكر غير الله جل وعلا! وهذا شاهده ما جاء في الحديث الآخر: في قول النبي ﷺ: «**قال الله ﷻ: (إنِّي وابن آدم في شأنٍ عظيمٍ، أخلقُ ويُعبَد غيري، وأرزق ويُشكَر غيري)** [(١)]»، أي: أن تحمدهم على رزق الله، وأن تذمَّهم على ما لم

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٢٤٣)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٢٣٧١).

يُؤْتك الله، وإذا فاتك مصلحة، أو فاتك منصب، أو فاتتك نعمة، أو فاتك رزق، رجعتَ بالملامة والمذمَّة على الناس، كأنَّ هذه الأرزاق بيد الناس، وليست بيد الله جل وعلا، فذمُّك إياهم على شيءٍ لم يُقدِّره الله لك، ولم يكتبه الله لك: عبثٌ ونقصٌ، نقصٌ في القلب، ونقصٌ في العقل، وضعفٌ في الإيمان.

«**إنَّ رزق الله لا يجرُّه حرصُ حريص، ولا يردُّه كراهية كاره**»، فإذا أيقنت بهذا، فليكن خوفُك وخشيتُك ورجاؤُك هو بالله، وبما عند الله، واترك ما بأيدي الناس مهما كانوا في مناصبهم، ومهما كان ملكهم، ومهما كانت قدرتهم، فإنَّ قدرة الله وسلطته وإرادته وأمره فوق كلِّ شيء.

وهذا الحديث (حديث أبي سعيدٍ الخدري)، رواه البيهقي في «شعب الإيمان»، وفيه محمد بن مروان، وهو ضعيف، لكن قال الشيخ سليمان بن عبد الله ابن الشيخ المجدِّد في كتابه «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد»: «حديث ضعيف، ومعناه صحيح، دلَّت عليه الشواهد الأخرى في القرآن، وفي السُّنة».

وأورد الشيخ أيضًا في هذا المقام حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، هذا الحديث الذي أخرجه ابن حبَّان، وأخرجه عبد الله بن المبارك في كتاب «الزهد»، وأخرجه الترمذي والبغوي وغيرهم، أنَّ أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لمَّا ولي الخلافة بتنازل الحسن بن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا له بها عام الجماعة، كتب إلى عائشة أُمِّ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يستشيرها ويستنصحها، فكتبت له على قفا كتابه هذا الحديث: «**أنَّ رسول الله ﷺ قال**: (**مَن الْتمَسَ رضا الله بسخط الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس، ومَن الْتمَس رضا الناس بسخط الله، سخط الله**

عليه، وأسخط عليه الناس)»[1].

ألا ما أجملها من نصيحة! وما أعظمها من مشورة! وما أحقَّها أن يتأمَّلها المؤمن حقَّ التأمل، وهو ثمرة كمال خشية الله في القلب، وكمال الخوف منه، فإنَّ مَن طلب رضا الله، لم يبالِ وإن سخط عليه الناس.

فالثمرة في الدنيا: أن الله يُرْضي عنه الناس.

والثمرة في الدنيا والآخرة: أن يُحصِّل رضا الله ﷻ عليه.

ويا لها - والله - من نعمة جليلة أن يرضى الله جل وعلا عن عبدِهِ، فيرضى قوله وفعله وقصده، فيكون هذا العبد مَرْضيًّا عند ربه.

وأمَّا طلب وحرص على رضا الناس، يستتبعها ويتطلَّع لها لمرضاة الناس وشكرهم وثنائهم، لكن بسخط الله، أي: بفعل المعصية، وبفعل ما يُغْضب الله ويسخطه، ويوجب سخطه، فالنتيجة: ألَّا يُحصِّل ما أراد من رضا الناس، وإنما يجد شرًّا من ذلك: أن الله ﷻ يسخط عليه، وسيُسْخط عليه الناس، فإذا كان كذلك، كيف تذهب أيها المكلف العاقل إلى أن تطلب ما لا قدرة لكَ على تحصيله، ولم تُؤْمر به أصلًا؟ وهو إرضاء الناس على إسخاط الله جل وعلا، والتفريط في أوامره.

ومناسبة هذا الحديث: أنَّ من التمس رضا الناس بسخط الله، أي: خوفًا وخشيةً من الناس؛ ليطلب رضاهم عنه، فقدَّم خوفهم على خوف الله، وخشيتهم على خشية الله، فعندئذ لم يُحصِّل ما أراد الله، وفسد اعتقاده وإيمانه بمخافته من الناس في سرِّه، أو مخافته من غير الله جل وعلا في قلبه خوفًا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤١٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٠٩٧).

يحمل على تعظيم المَخُوف به وخشيته، وهو الشرك الأكبر، وما دون ذلك إن لم يحمل على التعظيم والخوف والإجلال، كان هذا من الشرك الأصغر.

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا التبويب ذكر عليه ثماني مسائل:

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيه مسائل:**

«**الأولى: تفسير آية (آل عمران)**»، أي: قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾، فذكر الله الخوفين: خوف العباد من الله وحده، وخوف الشِّرك من الشيطان وأوليائه.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: تفسير آية (براءة)**»، التي ساقها الله جل وعلا ردًّا ومعيبةً على مشركي مكة لمَّا زعموا أنهم عُمَّار البيت العمارة الحسيَّة، فحصر الله جل وعلا عمارة المساجد بالعمارة المعنوية مع الحسيَّة أيضًا في قوله جل وعلا في سورة (براءة): ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾﴾.

والشَّاهد منه للباب: قوله جل وعلا: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ﴾، أي: لم يقم في قلبه وسره الخشية إلا من الله، وهذا هو التوحيد، فإنْ خشي غير الله في سرِّه، فهذا ما يناقض التوحيد، إما مناقضة لأصله، أو لكماله الواجب.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة: تفسير آية (العنكبوت)**».

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾، أي: خاف في سرِّه من عذاب الناس وأذاهم؛ كخشيته ومخافته من

عذاب الله، وهذا يقتضي أنَّه أشرك هؤلاء الخَلق مع الله في الخوف والخشية.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: أن اليقين يضعف ويقوى**»، كما في حديث أبي سعيدٍ: «**إنَّ من ضعف اليقين: أن تُرْضي الناس بسخط الله**»(١).

و(اليقين): اسمٌ من أسماء الإيمان، فإن الإيمان يضعف حتى يضمحل، كما قال جل وعلا: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وإنَّ الإيمان يقوى ويزداد حتى يكمل، كما وقع ذلك لأبي بكرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وكما وقع لرسل الله عليهم الصلاة والسلام، نسأل الله أن يُقوِّي إيماننا، وأن يُقوِّي يقيننا به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحده دونما شريكٍ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة: علامة ضعفه**»، أي: ضعف اليقين والإيمان.

«**ومن ذلك هذه الثلاث**»، وهي كما جاءت في حديث أبي سعيدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فقال في حديثه: «**إنَّ من ضعف اليقين...**»:

أولًا: أن تُرْضي الناس بسخط الله.

ثانيًا: أن تحمدهم وتشكرهم على رزق الله الذي أَوْلاك الله إياه.

ثالثًا: أن تذمَّهم على ما لم يؤتك الله، فإنك إذا ذَمَمتهم على ما لم يُؤْتك الله كأن الأمر بيدهم وبملكهم، فلهذا رجعتَ عليهم بالمَلامة والذم، وإنما هو في الحقيقة بملك الله وقدرته.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ١٠٦)، من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (١٤٨٢): موضوع.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «**المسألة السادسة: أنَّ إخلاص الخوف لله من الفرائض**»؛ لحديث عائشة، عن النَّبيِّ ﷺ: «**مَن التمس رضا الله بسخط الناس...**»، فالخوف من الله من فرائض الدين؛ لأنَّه يتعلَّق باعتقاد القلب، وأعمال القلوب من الدين، بل هي قاعدتها، ومن ذلك خشية الله وخوفه في سرِّك.

ثم ذكر الشيخ المسألة السابعة، قال: «**ذِكْر ثواب مَنْ فعله**»، وهو رضا الله، فإنَّ مَن حقَّق رضا الله، فثوابُهُ في الدنيا والآخرة: أن الله يرضى عليه، وأن الله يُرضي الناس عليه.

«**المسألة الثامنة: ذِكْر عقاب مَنْ تركه**»، أي: مَنْ تَرك إرضاء الله، بل أسخط الله، فإنَّ الله يسخط عليه، ولا شرف له إذا سخط الله عليه **وثانيًا:** يسخط عليه الناس الذين كان في مقصوده أن يُرْضيهم، فلم يُحقِّق لا رضا الناس، ولا رضا الله جل وعلا.

إذًا، يجب علينا أن نجعل الخوف من الله فوق كلِّ خوف، وخشيته جل وعلا فوق كل خشية، وألَّا يبالي أي أحد في حق الله وذاته، وألَّا يبالي بالخَلق، ويوقن المؤمن أن رضا الله جل وعلا ثمرته رضا الله، وأن يُرضي الناسَ عليه، وأن إسخاط الله ثمرته سخط الله، وإسخاط الناس عليه، ولا يحصل مقصوده من رضا الناس والتباعد عن خوفهم ومساخطهم.

إذًا، اجعل الله بين عينيك، واجعل الله جل وعلا في قلبك؛ خشيةً وخوفًا وإجلالًا وتعظيمًا، تَنَلْ بذلك توحيد الله، ويُحقِّق لك ما أردته من المغانم في الدنيا والآخرة.

إذًا، نحن نتدارس معكم فقه كتاب «التوحيد» من خلال فقه الشيخ



المُصنِّف المجدِّد محمد بن عبد الوهَّاب في تبويب كتاب «التوحيد»؛ حيث جعله على ستة وستين بابًا.

ومن فقهه أيضًا: حُسْن انتقائه لآي القرآن الموافقة لتراجم هذه التبويبات.

ومن فقهه أيضًا: حُسْن ترتيبه للآيات بعضها على بعض؛ ليُحقِّق المقصود من إيرادها في ترجمة هذه الأبواب.

ومن فقهه أيضًا: انتقاؤه أحاديث النبي ﷺ، فيأخذ من صحيحها وشواهدها ما يُحقِّق المعنى الذي به ترجم هذه التراجم في تبويباته.

ومن فقهه أيضًا: ترتيب الأحاديث بعضها على بعضٍ؛ ولهذا منهجه العام: أن يأخذ الأحاديث أولًا من «الصحيحين»، ثم ما جاء في أحدهما، ثم ما كان دون ذلك في السنن والمسانيد والمعاجم، ثم يُرْدف ذلك بما جاء عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ومن فقهه أيضًا: ما ينقله رَحِمَهُ اللَّهُ من ألفاظٍ عن التابعين وتابعيهم من علماء الإسلام الكبار في تحقيق معاني كلام الله، وكلام رسوله ﷺ.

ومن فقهه أيضًا: في هذه المسائل التي يعقبها على أكثر أبواب كتاب التوحيد، وإلا فإنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ قد ذكر في أوائل كتاب التوحيد أن تفسير هذه الترجمة (تفسير شهادة: أن لا إله إلا الله)، قال: تفسيرها كل ما بعدها من التراجم، أي: ما يأتي بعدها من التراجم في تفسير هذه الترجمة.





٣٣- باب قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾

والباب الذي نحن وإياكم فيه هو: «[**باب قول الله تعالى**: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٣﴾ [المائدة: ٢٣]]» في عبادة التوكُّل، وعقيدة التوكل، فإن التوكُّل هو اعتماد القلب وتفويضه، فإن كان المعتمد عليه هو الله، فهذا هو التوحيد، وإنْ كان المعتمد عليه والمفوض عليه غير الله، فهذا هو الشرك في هذه العبادة القلبيَّة، وهذه مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد».

أمَّا مناسبة هذا الباب لِما قبله: فإنَّه ذكر في الباب الذي قبله الخوف العبادي، وخوف الشرك، والباب الذي قبل ذلك في محبَّة العبادة ومحبة الشرك، فهو دائرٌ في أعمال القلوب ممَّا تتعلق بالقلوب تجاه ربِّنا جل وعلا توحيدًا، أو تجاه غيره - والعياذ بالله - شركًا أكبر، أو شركًا أصغر وسيلة إلى الشرك الأكبر.

والتوكُّل وهو الاعتماد على الله في حصول ما أردتَ وأمَّلتَ، ودفع ما كرهتَ، لا بد فيه من أمرين عظيمين:

أوَّلهما: أن يكون الاعتماد على الله في القلب اعتمادًا حقيقيًّا صادقًا، لا مجرد دعوة، أو تخيُّل.

الأمر الثاني: أن تفعل الأسباب المأذون بها في تحقيق هذا التوكُّل، كما جاء في الحديث: لمَّا جاء الأعرابي إلى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله، ناقتي أأعقلها أم أتوكل؟ قال ﷺ: (**اعقلها وتوكَّل**) [(١)]».

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٧)، من حديث أنس رضي الله عنه، وقال يحيى القطان: حديث منكر.

ومن فقه الشيخ في هذا الباب: أنَّه اقتصر في إيراده على الآيات القرآنية، ولم يذكر في آخره إلا قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مفسرًا آية سورة (آل عمران)، فقال في أوَّل ما ساقه في هذا الباب: «**باب قول الله تعالى**: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٢٣﴾»، وهذه الآية من سورة (المائدة) في أوائلها، وقوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ﴾ تقديم العامل على معموله يفيد الحصر والاختصاص، كما قال جل وعلا: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وكما في قول الله جل وعلا من آخر سورة (هود): ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ۝٨٨﴾ [هود: ٨٨]، ففيها أن التوكُّل على الله هو هذا التقديم للمعمول على عاملِهِ، يفيد الحصر، أي: على الله توكَّل، ولا تتوكَّل وتعتمد على غيره، ولهذا ربطها بقوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٩١﴾.

ثم ذكر الآية الثانية، وهي قول الله جل وعلا من أوائل سورة (الأنفال): «﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]»، أي: خافت وخشيت من الله جل وعلا، وهذا أول الوصف؛ لأنَّ الآية اشتملت على خمسة أوصافٍ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [الأنفال: ٢، ٣]، فذكر الله في هذه الآية من أول سورة (الأنفال) حصر المؤمنين: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وذلك بالأوصاف الخمسة:

الأول: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾، أي: خافت من الله جل وعلا؛ لِمَا قام في قلوبهم من إجلاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وخشيته وتعظيمه.



الوصف الثاني: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ آيات الله الشرعية، وآياته الكونية أيضًا، ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾، أي: زادتهم يقينًا وامتثالًا، ولهذا قال ﷺ لعبد الله بن مسعود: «(اقرأ عليَّ القرآن). **قال: كيف أقرؤه عليك يا رسول الله وعليك أُنْزل؟ قال:** (إنِّي أحب أن أسمعه من غيري)، **فقرأ على رسول الله مفتتح سورة (النساء) حتى بلغ قول الله جل وعلا:** ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾ [النساء: ٤١]، **قال: (حسبك)، فنظرتُ، فإذا عيناه ﷺ تذرفان)**[(١)]، أي: الدموع؛ خشيةً من الله، كما جاء ذلك في «الصحيحين».

الوصف الثالث: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾، وهذا هو الشاهد من سَوْق هذه الآية في هذا الموضع، حصر توكُّلهم واعتمادهم على الله وحده، لا على غيره.

الوصف الرابع: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، يقيمونها كما أمَر الله وشرع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

الوصف الخامس: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾﴾، لم ينفقوا كلَّ مالهم، وإنما مما رزقهم الله، فالمالُ مالُ الله، والرزق من الله، وهم بهذا تَجُود أنفسهم بما آتاهم الله وأَوْلَاهم من النعم، فينفقون ما يسَّر الله لهم ذلك.

ثم ذكر الشيخ الآية الثالثة، وهي قول الله جل وعلا في (الأنفال): «﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال: ٦٤]»، أي إنَّ الله كافيك وكافي مَن اتبعك، فتوكَّل عليه، واعتمد عليه في قلبك، ولا تعتمد على غيره، فالله حَسْبك، أي: كافيك، وكافي المؤمنين ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٨٢)، ومسلم (٨٠٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٢﴾ [الأنفال: ٦٢] سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

ثم ذكر الآية من سورة (الطلاق) في أولها: في قول الله جل وعلا: «﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ﴾ [الطلاق: ٣]»، وهذه جملة شرطيَّة تفيد أن مَنْ يتوكل على الله، فإنَّ الله يكفيه كلَّ ما أهمَّه، فالله حسبه ولو ناله ما ناله من الأذى، فإن الثمرة والعاقبة له، فهذا نبيُّنا ﷺ أعظم وأكمل مَن توكَّل على الله، بل أكمل مَن عَبَدَ الله جل وعلا وخشاه، ناله ما ناله من الأذى، ومع ذلك فالله جل وعلا هو الذي مَنَعه، وهو حَسْبه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، وكفاه الأذى، وما أصابه من الأذى بعد ذلك، فإنَّه لرفعة درجاته ﷺ.

﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ﴾، أي إنَّ الله جل وعلا يكفيه، من توكَّل على الله لم يُخْذل، ومن توكَّل على غير الله سواء مقبورًا من المقبورين، أو وليًّا من الأولياء، أو ملكًا، أو حجرًا، أو شجرًا، أو جِنًّا، أو غائبًا، فإنه مخذول، لم يحقق ما أراده من توكُّله على غير الله.

ثم ثانيًا: أنه صرف حقَّ الله بالتوكل في هذه العبادة القلبية إلى غير الله باعتماد قلبه عليه.

والتوكُّل غير التوكيل، فإن التوكيل من الوكالة، وهي جائزة مشروعة في الدنيا، أما التوكُّل الذي هو عمل القلب، فهذا خاص بالله عبادةً وتوحيدًا، لا يليق، ولا يجوز، ولا يصح أن يُصرَف لغير الله جل وعلا، كائنًا من كان هذا الغير.

ثم أورَد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث عبد الله بن عباس الَّذي رواه البخاري والنسائي في قول الله جل وعلا: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ

لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾[(١)].

قال: «وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **أنه قال: (حسبنا الله ونعم الوكيل)، قالها إبراهيم** عَلَيْهِ السَّلَامُ **حين أُلقى في النار، وقالها محمد** ﷺ **حين قالوا له:** ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾»[(٢)].

وسبب ذلك: أنه أثر معركة أُحُد، لمَّا انصرف المشركون وكان عليهم أبو سفيان قبل أن يؤمن، أراد أن يرجع إلى النبي ﷺ وصحابته ليقضي عليهم لمَّا تبعه رسول الله حتى بلغوا حمراء الأسد على هنية من المدينة، فلقوا ركبًا يريدون أن يمتاروا المدينة، فقال لهم أبو سفيان: «أين تذهبون؟. قالوا: نريد المدينة. قال: فبلِّغوا عنَّا محمدًا وأصحابه أنَّا راجعون إليهم، فقاضون عليهم، فلقى هؤلاء الرَّكب رسول الله ﷺ ومَن معه، فبلغوهم رسالة أهل مكة، فقال ﷺ وقال من معه: **(حسبنا الله ونِعْم الوكيل)**، وكانوا في نحو سبعين راكبًا بلغوا حمراء الأسد، ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾﴾»[(٣)].

إذًا، ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾، هذا هو التوكُّل الذي ظهر لفظه على اللسان، بعدما استقرت عقيدته في القلب، فالشاهد من الآية: ﴿وَقَالُوا۟

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦٣)، من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٦٣)، من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه الطبري في التفسير (٦/ ٢٤٦ - ٢٤٩)، من عدة طرق مرسلة عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، والسدي وقتادة، رحمهم الله، وأخرجه سعيد بن منصور في التفسير (٥٤٣)، من حديث عكرمة مرسلا.

﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ١٧٣﴾، أي: جعلوا الله جل وعلا كافيهم وحده، وحَسْبهم وحده.

ثم ذكر الشيخ في هذا الباب ست مسائل، قال: «**المسألة الأولى: أن التوكُّل من الفرائض**»؛ لأن التوكُّل عقيدة، والعقيدة من الفرائض، والتوكل عمل القلب، ولا يصح أن يكون اعتماد القلب وتفويضه على غير الله ﷻ، فتوكُّلك على الله إيمان وتوحيد، وتوكُّلك واعتماد قلبك على غير الله شركٌ، والعياذ بالله.

«**المسألة الثانية: أنه من شروط الإيمان**»، أي: حصول الاعتماد والتفويض في قلبكَ على الله ﷻ.

«**المسألة الثالثة: تفسير آية (الأنفال)**»، وهي قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ٢﴾.

ثم قال الشيخ: «**المسألة الرابعة: تفسير الآية في آخرها**»، أي: في آخر سورة (الأنفال) في قول الله جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٦٤﴾، أي إنَّ الله كافيكَ وكافي مَن اتَّبعك من المؤمنين، الله حسبك، وحَسْب من اتَّبعكَ من المؤمنين إذا صدق توكُّلكم عليه.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة: تفسير آية (الطلاق)**»، ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، أي إنَّ الله كافيه.

فهذه الآياتُ متجانسةٌ، بعضها يُفسِّر بعضًا، ويُؤكِّد بعضها مضمونَ بعض،



كما جاء في وَصْف كلام الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، يثني فيه الله الحكم والمسألة مرة بعد مرة.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السادسة: عظم شأن هذه الكلمة**».

أي كلمة: «حسبنا الله ونِعْم الوكيل».

«**عِظَم شأن هذه الكلمة، وأنَّها قول إبراهيم ﷺ، وهي قول محمد عليه الصلاة والسلام، وقالوها في الشَّدائد، وعند ادلهام الأمور**»، وهذا اللَّائق بك أيُّها المؤمن: أن يكون تفويضُكَ لله في الشَّدائد وغيرها، واعتمادُك عليه، وتوكُّلك عليه، والله جل وعلا سيَكْفيك، فأمَّا إذا توكَّلت على غير الله، واعتمدتَ على غيره، فهذا شركٌ أكبر، وأمَّا إذا قلت: «توكَّلت على الله، وعلى غيره»، فإن كان في اللفظ، فهذا خطأٌ، وقد يصل إلى الشرك الأصغر.

لقد تكرَّر السؤال والطلب في ذِكْر المعالم العشرة التي سبق التَّنويه عنها في فقه الشيخ المجدِّد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «التوحيد»، وإنَّ معالم فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب تدور على عشرة معالم:

أولها: اشتمال هذا الكتاب الجليل على الآيات القرآنيَّة والأحاديث النبوية، وآثار الصحابة والتابعين بعد ذلك.

المعلم الثاني: حُسْن اختيار الموضوع، وحُسْن اختياره للعنوان وللمادة، وحُسْن تبويبه في كتاب «التوحيد».

وتبويباتُ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شبيهةٌ بتبويبات الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «جامعه الصحيح»، حتى ظُنَّ أن هذا من هذا.



وأبواب كتاب «التوحيد» تختلف بحسَب اعتبار العادِّين، فالمشهور أنها ستةٌ وستون بابًا، خلا مقدمة الكتاب لمَّا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «[كتاب التوحيد] وقول الله جل وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾».

ومِنَ العادِّين مَنْ جعل أبواب كتاب «التوحيد» سبعةً وستين بابًا، على اعتبار استفتاح الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «التوحيد» أنَّه أول الأبواب؛ لأنَّه رتَّب على هذه المقدمة في بيان أهميَّة التوحيد لمَّا ذكر آياتٍ في سورة (الذاريات)، وآية (النحل)، وآية (الإسراء)، وآية الحقوق العشرة في سورة (النساء): ﴿۞ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾، والآيات الثلاث من آخر سورة (الأنعام)، وآية الوصايا العشر، ثم ذكر بعدها حديث معاذٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لمَّا كان رديف النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على حمارٍ، ذكر بعد هذه النصوص المسائل، فقال: «فيه مسائل».

فبهذا الاعتبار عدُّوا هذه المقدمة كالباب، مع أنها توطئةٌ وتمهيدٌ وتقعيدٌ في كتاب «التوحيد»، وما جاء بعدها من الأبواب مبنيٌّ عليها.

المعلم الثالث: يظهر في تراجمه للأبواب، فهذه التَّراجم التي أبانت إبانةً واضحةً عن فقهٍ عظيمٍ دقيقٍ في تبويبات الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتراجمه حتى أشبه الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه التبويبات الإمام الكبير شيخ المحدثين الإمام محمد بن إسماعيل البخاري في «جامعه الصحيح».

المعلم الرابع: ظهر في ترتيبه للأبواب بعضها على بعضٍ، وهو ما نتناوله تفصيلًا - إنْ شاء الله - في ذِكْرِ مناسبات الأبواب بعضها لبعضٍ، وأيضًا في ذِكْرِ مناسبات هذه الأبواب لكتاب «التوحيد»، فإنَّ هذه المناسبات في علاقة الباب بكتاب «التوحيد» مهمة، لا سيما لمَن تعمَّقوا في دراسة التوحيد



ومسائله وآثاره.

ثم من فقهه أيضًا: ترتيب الأبواب بعضها على بعضٍ في ذِكْرِ مناسبات الأبواب لما قبلها، ومناسباتها لما بعدها.

المعلم الخامس: ويظهر ذلك في عنايته في انتقاء الآيات التي ترجمها على الأبواب، فإنَّ حُسْن انتقائه لهذه الآيات الدالة على المقصود تبويبًا، أو على المقصود في كتاب «التوحيد» - هو في الحقيقة نتاج فقهٍ وفهمٍ دقيقٍ لمدلول هذه الآيات ومعانيها، ولعلاقتها بهذا الأصل العظيم، وعلاقتها بأبواب كتاب «التوحيد».

المعلم السادس: يظهر في عناية الشيخ المجدِّد في انتقاء الأحاديث النبوية المتناسبة مع مقصود كتاب «التوحيد»، ومقصد التبويب، فإنه رَحِمَهُ اللَّهُ له عنايةٌ في انتقاء ألفاظ الأحاديث، ثم عناية أخرى بألفاظ «الصحيحين»، ثم ما جاء في السنن و«المسند» مما يحقق مقصود هذه التراجم.

المعلم السابع: يظهر في فقهِهِ في ذكر آثار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإردافها بآثار التابعين رحمهم الله المُحقِّقة لمقاصد كتاب «التوحيد»، ومقصود الشيخ في هذه التراجم والأبواب.

المعلم الثامن: يظهر في فقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ الجلي الواضح في مسائل كتاب «التوحيد»، وترتيبها وعرضها؛ سواء عرض المسائل بعضها أثر بعضٍ، وذكر المسائل أيضًا على هذه التبويبات، فإنَّ هذا العرض لهذه المسائل مع التبويب هما أظهر مظهرين جليَّين في فقه كتاب «التوحيد».

المعلم التاسع: في اشتمال كتاب «التوحيد» على أنواع التوحيد (توحيد



الله جل وعلا بالألوهيَّة، وتوحيده بالعبادة، ثم النوع الثاني في توحيد الله بالربوبية، ثم النوع الثالث في توحيد الله جل وعلا بإفراده بالأسماء الحسنى والصفات العلى.

المعلم العاشر: في بيانه التفصيلي والتوضيحي لِمَا يناقض التوحيد بالكلية، أو يناقض كماله الواجب، وهو المُعبَّر عنه عند العلماء بما ينقص التوحيد، فإنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عُنِيَ عنايةً ظاهرةً، بل وواضحةً في بيان ما يناقض أصل التوحيد، وما يناقض كماله، حتَّى أضحت هذه المسائل جليةً واضحةً لدارس كتاب «التوحيد» ومُتفهِّمه.

فصار بهذا كتاب «التوحيد» أوضح متنٍ في هذا الباب العظيم (باب توحيد الله جل وعلا بإفراده بالعبادة)، وصار محل العناية والحفاوة والحفظ والرعاية من قِبَلِ أهل العلم - طلابًا مُتعلِّمين، أو علماء معلمين - حتى صار هذا المتن أجلَّ متون العقيدة للدارسين لها.



٣٤- باب قول الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ...﴾

هذا التبويب في هذا الباب الذي جعله الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد باب التوكُّل، وما جاء فيه بعد الباب الذي ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «باب قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾﴾».

وفِقْهُ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا التبويب: أنَّه في هذه الأبواب (ما قبل هذا الباب، وهذا الباب، وما بعده)، ينزع إلى آياتٍ من القرآن الكريم، فيُبوِّبها على هذا التبويب، فالباب السابق في التوكُّل ترجمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «باب قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾﴾».

وهذا الباب في الأمن من مكر الله عَزَّ وَجَلَّ، وترجمه بهذه الآية في قول الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾، وهي الآية من سورة (المص) (الأعراف).

ثم من فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ترجم على هذه الآية بآيةٍ أخرى في قول الله جل وعلا في سورة (الحجر)، قال: «**وقوله:** ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الحجر: ٥٦]»، ترجم على هذه الآية من سورة (الحجر) على آية سورة (المص) (الأعراف).

ثم ذكر بعدها حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**أنَّ النبي ﷺ سُئِلَ عن الكبائر؟ فقال: (الشِّرك بالله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله)**»[1].

ثم أردفه بحديث عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «**(أكبر الكبائر: الإشراك**

(١) ذكره ابن كثير في تفسيره (١/ ٦٣٦)، وعزاه لابن أبي حاتم.



بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله)، رواه عبد الرزاق[1]»، ثم ترجم ذلك بذكر أربع مسائل.

فهذا التَّبويب في الأمن من مكر الله: أنَّ الأمن من مكر الله قادحٌ من قوادح التوحيد، فالأمنُ التامُّ من مكر الله جهلٌ ذريعٌ بالله جل وعلا، وجهلٌ بقدرتِهِ وربوبيتِهِ، والأمن الناقص يُنْقِص التوحيد بحسَب ذلك وقدره، كلٌّ فيما يليق به ويناسبه.

ومن خلال آيات (الأعراف)، فإنَّ قول الله جل وعلا: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾، ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق النِّعم مع الطاعات رحمةً من الله جل وعلا، وعفوًا منه، وذكر أيضًا النِّعم مع المعاصي، وما هي في أهلها إلا استدراجٌ، فلا يُسْتبعد وقوع العذاب عليهم ليلًا أو نهارًا: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَـٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾﴾ [الأعراف: ٩٧، ٩٨]، ثم قال: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾.

والأمنُ من مكر الله: هو ذلك الرَّجاء المفرط الزائد الذي آلَ بصاحبه أن يأمن من عقوبة الله عَزَّوَجَلَّ أن تصيبه، وهو يبادر إلى معصية الله عَزَّوَجَلَّ، وإلى التخلِّي عن فرائض الله وأوامره، كما أنَّ الأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله ينافيان كمال التوحيد الواجب، ففي هذا صار الأمنُ من مكر الله كبيرةً من الكبائر، كما أنَّ اليأس والقنوط من رحمة الله كبيرة من الكبائر.

وهذه هي المناسبة لإيراد هذا الباب هاهنا في كتاب «التوحيد»: أنَّ الأمن

(١) أخرجه الطبراني (٨٧٨٤)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ موقوفا، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٠٤): إسناده صحيح.

التامَّ من مكر الله ﷻ قد يكون ناقضًا لهذا التوحيد، فهذا المكلف يعصي ربَّه ليلًا ونهارًا، فلا يبالي بعقوبة الله ﷻ أن تصيبه؛ لأمنِهِ من مكر الله ﷻ، وقد يكون - وهو الأكثر والأشهر - كبيرةً من كبائر الذنوب في قنوطه من رحمة الله، أو أمنه من مكر الله في أكثر صوره وأحواله، والذي لأجله سَاقَ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب في كتاب «التوحيد».

ومَكْرُ الله: هو إيصاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ العقوبة لمَن يستحقُّها على جهة الخفية، والله جل وعلا تُوصَفُ أفعاله بالمكر؛ كنظير الاستهزاء، والسُّخرية، والكيد، والنِّسيان، والمخادعة فيمَن يليق به هذا الفعل، فمَن مكر بالله، مكَر الله به ﴿وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ٣٠﴾ [الأنفال: ٣٠]، كما أن مَن استهزأ بالله أو بدينه، استحقَّ أن يستهزئ الله به، ومَن سخر من دين الله، أو من عباده، استحقَّ أن يسخر الله منه، ومَن كَادَ لعباد الله وأوليائه، استحقَّ أن يكيد الله له: ﴿إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا ١٥ وَأَكِيدُ كَيۡدٗا ١٦ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ١٧﴾ [الطارق: ١٥ - ١٧]، ومَن نسي الله، ونسي وَعْده ووعيده، استحقَّ أن ينساه الله ﷻ: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾ [التوبة: ٦٧]، ومَن خادَع الله، وخادَع أولياءه كحال المنافقين وأشباههم - عياذًا بالله - استحقَّ أن ينال من الله المخادعة.

فهذه الصِّفات من المكر والاستهزاء والسُّخرية والكيد والنسيان والمخادعة هي فيمن يستحقُّه فيمن يفعل هذه الأفعال على سبيل المقابلة، والجزاء من جنس العمل، كما هي القاعدة الربانيَّة في الجزاء والعقاب، يقول الله جل وعلا: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٩٩﴾.

ثم أنتم أيُّها المؤمنون لا تتشبَّهوا بهؤلاء الخاسرين الكافرين، لا بأفعالهم، ولا بأقوالهم، ولا بعقائدهم، فإنَّ من عقائدهم الفاسدة وأقوالهم وأفعالهم

الكاسدة: أَمْنهم من مكر الله ﷻ، ولهذا عَابَه الله ﷻ علينا بذكر أنَّ الأمن من مكر الله إنما هو شأن هؤلاء القوم الخاسرين.

والأمنُ من مكر الله ﷻ يستلزم أمورًا شنيعةً:

أولها: التمادي في المعاصي والذنوب.

ثانيًا: عدم التوبة.

ثالثًا: التمنِّي على الله ﷻ أن يغفر لهم مع تماديهم.

رابعًا: سوء الظَّنِّ بالله.

خامسًا: الجهل بالله بوعده ووعيده، وبسننه الكونيَّة والشرعيَّة.

وهذا هو الاستهلال بهذه الآية من سورة (المص) (الأعراف)، والآية جاءت في قول الله جل وعلا: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾، أَمِنُوا مكر الله لمَّا استدرجهم ﷻ بهذه النِّعم بالسرَّاء، فاستبعدوا أن يكون ذلك مكرًا؛ ولهذا جاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إذا رأيتَ الله يعطي العبد من الدنيا على معاصيه ما يحبه، فإنَّما هو استدراجٌ**»[1].

قال الحسن البصريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَنْ وسَّع الله عليه، فلم يرَ أنه يمكر به، فلا رأي له»[2].

---

(١) أخرجه أحمد (١٦٨٦٠) من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٦١).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٧٢٩٣)، من حديث الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقوفا.

ولهذا، جاء تفسير (المكر) في قول طائفةٍ من السلف رحمهم الله: أنَّ الله ﷻ يستدرجهم بالنِّعم إذا عَصَوه، ويُمْلي لهم (أي: يُمْهلهم)، ثم يأخذهم أَخْذ عزيزٍ مقتدرٍ، فهذا معنى المكر والخديعة، كما ذكر ذلك ابن جرير في «تفسيره»، ونقله عن طائفةٍ من السلف رحمهم الله.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّه ثنَّى على آية (الأعراف): ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾، ثنَّى عليها بآية سورة (الحجر) في قوله جل وعلا: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾.

فإنَّ هذه الآية صدرت من الخليل إبراهيم - عليه وعلى نبينا وأنبياء الله أفضل الصلاة والسلام - لمَّا جاءته الملائكة عليهم السلام تُبشِّره بالولد وهو كبيرُ السِّنِّ، وزوجه سارَّة عجوزٌ عقيم، فبشَّروه ونَهَوْه عن القنوط؛ لأنَّ القنوط استبعادُ الفرج، بل اليأس يأس النفس من هذا الفرج، وهذا الاستبعاد للفرج يقابل الأمن من مكر الله، وكلاهما (أي: القنوط واليأس) يقابلان الأمن من مكر الله، وكلاهما ذنبٌ عظيم، وهو كبيرة من كبائر الذنوب تنافي كمال التوحيد الواجب.

وفِي قوله جل وعلا: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ استفهامٌ بمعنى النفي، أي إنَّه لا يجوز القنوط من رحمة الله؛ لأنَّ هذا الفعل إنَّما هو فعل هؤلاء الضالِّين، وفي القنوط من رحمة الله الناشئ من الخوف المفرط الذي آلَ بصاحبه إلى أن يقنط، أو ييأس أن تصيبه رحمات الله، كما أنَّ الأمن من مكر الله ﷻ هو رجاءٌ مفرطٌ، آلَ بصاحبه أن يستبعد أن يصيبه عذاب الله ﷻ مع تماديه وإسرافه وتقصيره، فكلاهما ذَنْبان كبيران متقابلان.

وفي هاتين الآيتين: آية (الحجر) في قول إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ۝٥٦﴾، وفي آية (الأعراف): ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ۝٩٩﴾ فيهما: مشروعيَّة الخوف من الله عَزَّوَجَلَّ، وفي نفس الوقت رجاء الله جل وعلا، فلا بدَّ من الجمع بينهما (الخوف من الله خوفًا لا يكون مفرطًا، فيصيب صاحبه باليأس والقنوط، ورجاء الله جل وعلا، ولا يكون مفرطًا حتى يصيب صاحبه بالأمن من مكر الله عَزَّوَجَلَّ).

وقد جمع الله عَزَّوَجَلَّ بينهما في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۝٥٧﴾ [الإسراء: ٥٧] في سورة (الإسراء).

وفي قوله جل وعلا عن رسله عليهم الصلاة والسلام: ﴿كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًاۖ وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ ۝٩٠﴾ [الأنبياء: ٩٠].

إنَّ هذا الشأن في التوسُّط والاقتصاد في الفَهْم الدقيق في الجمع بين الخوف من الله جل وعلا، خوفًا من غير إفراط، ورجائه جل وعلا رجاءً من غير إفراطٍ، هو كالجناحين للمؤمن، يطير بهما إلى ربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ امتدَح عباده المؤمنين الذين هم خائفون منه، راجون له، يخافون ذنوبهم ومعاصيهم، ويعملون بطاعات ربِّهم، يرجون رحمته، يقول الله جل وعلا: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأٓخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦۗ﴾ [الزمر: ٩]، فتأمَّلوا كيف جَمَع بين حذر الآخرة الذي هو مقتضى

الخوف وبين رجاء رحمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وفي قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن رُسُل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢١٨﴾ [البقرة: ٢١٨]، وهذا شأنٌ عظيم، إذا فَهِمَهُ المؤمن واستبصره، كان معتدلًا متوسطًا في اعتقاده، ويظهر ذلك على أثره وعمله.

ولمَّا بشَّرت الملائكة عليهم السلام إبراهيم الخليل - عليه الصلاة والسلام - بابنه إسحاق، قال الله جل وعلا في سياق ما جرى بينهم وبين إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ أَبَشَّرۡتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلۡكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ٥٤ قَالُواْ بَشَّرۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡقَٰنِطِينَ ٥٥﴾ [الحجر: ٥٤، ٥٥]، أي من الآيسين، فقال إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ٥٦﴾؛ لأنَّه يعلم من قدرة الله عَزَّ وَجَلَّ ومن رحمته ما هو أبلغ من ذلك وأعظم، ولكنه - والله أعلم - قال ذلك على وجه التعجُّب.

وفي قوله: ﴿وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ٥٦﴾، أي: المخطئون وهُمُ الكافرون الَّذين أصابهم في اعتقادهم الفاسد هذا القنوط والاستبعاد من رحمة الله، فهو خوف مفرط أورثهم هذه الحالة.

إنَّ المؤمن خائفٌ من عذاب الله عَزَّ وَجَلَّ بسبب ذنوبه وإسرافه، كما أنه راجٍ رحمة الله جل وعلا بسبب عمله الصالح، فهو يطير إلى الله بهَذَين الجناحين، فيورثه هذا اعتدالًا وتوسطًا واقتصادًا، ويورثه هذا كمال حسن الظنِّ بالله عَزَّ وَجَلَّ وعدًا ووعيدًا.

وقد ترجم الشيخ المُجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «التوحيد» في قوله: «باب قول الله



تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾»، وفي قوله: «﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴿٥٦﴾﴾»، بحديثين:

فقال: «**وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ سئل عن الكبائر؟ فقال: (الشرك بالله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله)**»[(١)].

وهذا اختيارٌ موفق جدًّا لهذا الحديث في الترجمة على هاتين الآيتين، فإنه ﷺ ذكَر في هذا الحديث (حديث ابن عباس) أنَّ من الكبائر: الشرك بالله، ولا شكَّ أن الشرك بالله هو أعظم الكبائر، ثم ذكر هذين النوعين: (واليأس من روح الله)، هذا هو القنوط، واستبعاد فرج الله ورحمته، ويقابله: الأمن من مكر الله عز وجل.

وحديث عبد الله بن عباس هذا رواه البزار، وابن أبي حاتمٍ من طريق شبيب بن بشر، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ ﷺ.

وشبيب بن بشر هو البجليُّ الكوفي، صدوق يخطئ، من الطبقة الخامسة، رَمَزَ له ابن حجر بالترمذي وابن ماجه، والحديث وإنْ كان علته شبيب، لكن له شاهدٌ من حديث ابن مسعود الآتي، بل شاهدُه في الآيتين السَّابقتين شاهدٌ واضحٌ.

فإنَّ العبد إذا جَحَد رحمة الله من شدَّة قنوطه، ويأسه، أو نفى عقاب

---

(١) أخرجه البزار (١٠٦) - «كشف الأستار»، وأخرجه الطبَراني (٩/ ١٥٦) موقوفًا عن ابن مسعود، (١٢/ ٢٥٣) عن ابن عباس موقوفًا، قال ابن حجر في «الفتح» (١٢/ ١٨٣): موقوف، وقال ابن كثير (١/ ٤٨٥): وفي إسناده نظر، - أي مرفوعًا - والأشبه أن يكون موقوفًا، وروي عن ابن مسعود ونحوه.. ثُم قال: وهو صحيح إليه بلا شك. وحسنه الألباني رحمه الله في «صحيح الجامع» (٤٦٠٣).



الله من شدَّة أمنه من مكره، فإن هذا يكفر بمنزلة الشرك بالله جل وعلا، وعلى هذا تكون هذه الآية في قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [يوسف: ٨٧]، ولهذا اليأس من روح الله قليلُهُ من الكبائر، وكثيرُهُ المستحكم يؤول بحال هذا اليائسِ والآمنِ إلى أن يكون من القوم الخاسرين، أو أن يكون من القوم الكافرين؛ لقول الله جل وعلا: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾.

والشِّرك بالله ﷻ أكبر الكبائر؛ لأنَّه هضمٌ لربوبية الله ﷻ، وتنقُّص لألوهيَّته ﷻ، بل وسوء ظنٍّ بربِّ العالمين، ولهذا قال جل وعلا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾.

والمؤمنُ يُسَاوي بين الخوف والرجاء في حال الصحَّة، فلا يُغلِّب جانبًا على جانب؛ ليكون متوازنًا متوسطًا مقتصدًا، وعند حال الموت يُغلِّب جانب الرجاء على جانب الخوف، كما أنَّه عند المعاصي يُغلِّب جانب الخوف على جانب الرجاء، قال النبيُّ ﷺ: «**لا يموتن أحدُكُم إلا وهو يُحْسن ظنَّه بربِّه**»[(١)].

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث عبد الله بن مسعود الذي رواه عبد الرزَّاق في «مصنفه»، ورواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» موقوفًا على ابن مسعود، لكنه في الحقيقة من كمال فقهه، أو ممَّا له حكم الرفع، فإنَّ ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (وهو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب)، هذا الفقيه السابق من سابقة المهاجرين:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧٧) من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



«قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **(أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله)**[(١)]».

فإنَّ الكبائر لا تُغْفر إلا بالتوبة منها، إلا ما يكون من الحجِّ المبرور، فإنه يكفرها؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في «الصحيحين» عنه: «**مَن حجَّ هذا البيت، فلم يرفث، ولم يفسق، رجَع من ذنوبه كيوم ولدته أمُّه**»[(٢)]، وما سوى ذلك دخلت الكبائر في عموم الموازنة بين الحسنات والسيئات، مع رجاء المؤمنين.

وفي قوله: «**الأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من رحمة الله**» في هذه الثلاث جعلها من الكبائر المقرونة بالإشراك بالله عَزَّ وَجَلَّ، فإنَّ القنوط واليأس متقاربان، وجامعهما أن كليهما فيه سوء ظنٍّ بالله، والفرق بين القنوط واليأس:

- أن القنوط استبعادٌ لرحمة الله عَزَّ وَجَلَّ.

- وأما اليأس فقَطْعُ الرجاء بالكلية برحمة الله عَزَّ وَجَلَّ.

وكلاهما سوءُ ظنٍّ بالله أولًا، وجهلٌ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ثانيًا، وجهلٌ بسعة رحمته وجُودِهِ ومغفرتِهِ وعفوِه ثالثًا.

والأمنُ من مكر الله - كما سبق - هو استدراجٌ للعبد، وسَلْبه ما أعطاه الله من الإيمان بهذا الأمن من مكر الله؛ لأنَّ هذا الآمن من مكر الله عَزَّ وَجَلَّ وقَع في جهل بالله، وجهل بقدرته، وهذان يتعلقان بالربوبية، ثم إنَّه وثق بنفسه،

(١) أخرجه الطبراني (٨٧٨٤)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفا، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٠٤): إسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأُعْجب بها إعجابًا حَمَله على أن يؤمِّن نفسه، أو يأمن بنفسه من عذاب الله جل وعلا.

وهذا الشأن يجب أن ينتبه له المؤمن في قلبه؛ لأنَّ هذين الأمرين (الأمن من مكر الله، وكذلك القنوط واليأس من رحمة الله)، أمران قلبيَّان يتعلقان بقلب الإنسان وشعوره، وما يعتقدانه تجاه الله ﷻ، ويظهر أثرُهُما على أفعال الإنسان، إمَّا بالتمادي بالمعصية وترك الفرائض، أو بما يصيبه اليأس والقنوط من القلق، واعتقاد أنَّ الله ﷻ يهلكه، وأنَّ الله لا يرحمه، وكلاهما مزلقان خطيران، إذا تمادى معهما العبد، زلَّ بهما إلى ما ينقص كمال التوحيد، فإذا تمادى واستحكم استحكامًا كليًّا على القلب، وقع هذا العبد فيما وقع فيه الخاسرون من أَمْنهم مكر الله، أو وقع فيما يقع فيه الكافرون من يأسِهِ من روح الله جل وعلا.

ثم إنَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجم على هذا الباب بأربع مسائل:

فقال: «**فيه مسائل:**

المسألة الأولى: تفسير آية (الأعراف)».

فإن آية (الأعراف) جاءت في سياق ما كان من الأقوام المُعذَّبين، وبالمناسبة: هذه السورة أول سورةٍ يَذْكر فيها ربُّنا ﷻ ما جرى للأمم مع أنبيائهم، فذكر في هذه السورة ما حصل من قوم نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ معه، ومن قوم لوطٍ، ومن قوم صالحٍ وشعيبٍ مع أنبيائهم عليهم الصلاة والسلام.

ثم ذكَر الله ﷻ في هذا السِّياق شأن أهل القرى المُعذَّبين بسبب إسرافهم على أنفسهم، وبسبب استبعادهم أن يصيبهم عذاب الله، وأن الله ﷻ يَسْتدرجهم بالنِّعم والأمن، يقول ﷻ: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا



بَيَـٰتٗا وَهُمۡ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا ضُحٗى وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾، أي: الهالكون، حتى قال قتادة: «بَغَت القَوْمَ أَمْرُ اللَّهِ، وَمَا أَخَذَ اللَّهُ قَوْمًا قَطُّ إِلَّا عِندَ سَلوتِهِمْ وَنَعْمَتِهِمْ وَغرَّتهِمْ، فَلَا تَغْتَرُّوا بِاللَّهِ»[1].

ثمَّ قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثانية: تفسير آية (الحجر)**».

وهذه الآية في شأن ما حصل لإبراهيم الخليل عليه وعلى نبيِّنا وسائر أنبياء الله عليهم الصلاة والسلام، جاءته الملائكة المُبشِّرين رسل الله تُبشِّره بابنه إسحاق، فقال محاورًا لهم: ﴿قَالَ أَبَشَّرۡتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلۡكِبَرُ﴾، أَنَا كَبِيرٌ فِي سِنِّي، وَهَذِهِ امْرَأَتِي عَجُوزٌ عَقِيمٌ، فَبِمَ تُبَشِّرُونِ؟! لأنه جرت العادة أن الرجل إذا كبر في سنِّه، وكبر سنُّ زوجته، استبعد أن يُولَد له منها، لكن الله جل وعلا على كلِّ شيء قدير، ولا يحيط بقدرته شيء.

فقالت الملائكة عليهم السلام: ﴿بَشَّرۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ، وَلَا نَقْصَ؛ لأَنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا مِنْ كَمَالِ قُدْرَتِهِ، إِنَّمَا يَقُولُ لَهُ: «كُنْ»، فَيَكُونُ.

﴿قَالُواْ بَشَّرۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡقَٰنِطِينَ ﴿٥٥﴾﴾، أي: ممَّن يئسوا واستبعدوا هذه الرحمة من الله، فقال إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ عندئذٍ: ﴿وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾؛ لأنَّه يعلم - عليه الصلاة والسلام - من رحمة الله وقدرته ما هو أبلغ من ذلك وأعظم، وإنما قال ذلك على وجه التعجُّب.

ثم ذكر الشيخ المُجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ «**المسألة الثالثة: شدَّة الوعيد فيمَن أمن مكر الله**».

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٧٢٩٤)، من حديث قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ موقوفا.

وهذا الوعيد في أنه من الكبائر، وأنه ينقص كمال التوحيد الواجب، أمَّا إذا استحكم الأمر من مكر الله ﷻ، فإنه صار عندئذٍ دَيْدن أهل الكفر الذين أمنوا مكر الله أمنًا تامًّا، وأفرطوا إفراطًا كبيرًا برجاء الله ﷻ، فقصروا هذا التقصير العظيم الذي حَمَلهم على أن يقعوا في الكفر.

ولهذا نقول: إنَّ الأمن من مكر الله ﷻ كبيرة من كبائر الذنوب تخلُّ وتُنقص التوحيد الواجب، أمَّا إذا استحكم هذا الأمن من مكر الله على القلوب والنفوس، صار كفرًا كحال الكافرين الذين أمنوا مكر الله ﷻ، فخسروا وهلكوا، والله جل وعلا أمَرَ عباده بألَّا يأمنوا مَكْره، كما شرع لهم ألَّا يقنطوا من رحمته.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة الرابعة، قال: «**شدَّة الوعيد في القنوط**».

هذا القنوط من رحمة الله ﷻ من أكبر الكبائر، كما في قول ابن مسعود: «**أكبر الكبائر: الإشراكُ بالله، والأمنُ من مكر الله، والقنوطُ من رحمة الله، واليأسُ من روح الله**»[1].

وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عن الكبائر؟ فقال: «**الشِّرك بالله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله**»[2].

ما الوعيد في القنوط؟

(١) أخرجه الطبراني (٨٧٨٤)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفا، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٠٤): إسناده صحيح.

(٢) أخرجه البزار (١٠٦) - «كشف الأستار»، وأخرجه الطبَرانِي (٩/١٥٦) موقوفًا عن ابن مسعود، (١٢/٢٥٣) عن ابن عباس موقوفًا، قال ابن حجر فِي «الفتح» (١٢/ ١٨٣): موقوف، وقال ابن كثير (١/ ٤٨٥): وفِي إسناده نظر، - أي مرفوعًا - والأشبه أن يكون موقوفًا، وروي عن ابن مسعود ونَحوه.. ثُم قال: وهو صحيح إليه بلا شك. وحسنه الألبانِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صحيح الجامع» (٤٦٠٣).



القنوطُ هو استبعادُ رحمة الله ﷻ، واستبعادُ عفوه ورجائه أشدُّ من القنوط، واليأسُ هو قطعُ الرجاء برحمة الله ﷻ، وكلاهما (أي: القنوط واليأس) اشتمل على سوء الظَّنِّ بالله سبحانه وتعالى، وعلى الجهل بالله وسعة رحمته وجوده ومغفرته وإحسانه، فالقنوطُ واليأسُ متقاربان، لكن عند اجتماعهما، يكون اليأسُ أشدَّ من القنوط، والقنوط أرفع درجةً من اليأس، وكلاهما كبيرةٌ.

فإنَّ القنوط من رحمة الله من مُنْقصات التوحيد الواجب، أمَّا إذا استحكم هذا القنوط وهذا اليأس على الإنسان، صار شأنُهُ شأن الكافرين، كما في قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾، وفي قول إبراهيم الخليل قال: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾.

فهذا يجعل المؤمن على حذرٍ، وأن يكون من هذين الاعتقادين على خطرٍ، أي: من الأمن من مكر الله ﷻ، وما يقابله من اليأس والقنوط من رحمة الله؛ لِمَا اشتمل عليه من الجهل بالله سبحانه وتعالى، ومن سوء الظَّنِّ به، ومن ثقة الإنسان وإعجابه بنفسه وعمله، واستبعاد أن يصيبه عذاب الله ﷻ على تقصيره وتفريطه.

فالمؤمنُ قلقٌ في هذا ألَّا يصيبه ذلك؛ لأنَّه في عبادتِهِ لله ﷻ دائرٌ بين الخوف والرجاء، كما قال جل وعلا: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾، وفي قوله سبحانه وتعالى في مدح المؤمنين: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَـٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة: ٢١٨]، ولمَّا ذكر سبحانه وتعالى أولياءه من رسله عليهم الصلاة والسلام، قال: ﴿كَانُواْ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُواْ لَنَا خَـٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنبياء: ٩٠].





٣٥- باب من الإيمان بالله الصبر على أقدار الله

ومناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أن الصبر على أقدار الله جل وعلا من كمال التوحيد، وأنَّ عدم الصبر الذي هو الجزع من مُنْقصات التوحيد الواجب، وله ارتباطٌ آخر بالإيمان بالقضاء والقدر، فإنَّ الإيمان بالقضاء والقدر أصل الإيمان، وأحد أركانه الستَّة العظام، وعدم الإيمان بالقضاء والقدر ينافي الإيمان؛ لأنَّ من عدم الإيمان بالقضاء والقدر: عدم الصبر على أقدار الله ﷻ، فعدم الصبر على أقدار الله بهذا الاعتبار ينافي أصل الإيمان بالقدر، بل إن التنقُّص من هذا الصبر ينافي كمال الإيمان الواجب.

وعدم الصبر أنواع:

- فأعظمها نوعٌ ينافي أصل الإيمان، وهو جزعه وسخطه من أقدار الله ﷻ، فلا يرضى بها، ولا يقنع بها.

- ونوعٌ ينافي كمال الإيمان الواجب، وهو ما يحصل عنده من بعض هذا الجزع على أقدار الله كما يكون في اللَّطم (لطم الخدود، وشق الجيوب، والصلق، والحلق)، وهي مظاهر من كبائر الذنوب تدلُّ على أنه لم يصبر على أقدار الله ﷻ المؤلمة.

والصبر: هو حبسُ النَّفس عن الجزع، وحبس اللِّسان عن التشكِّي إلى غير الله، وحبس الجوارح عن اللطم والشق والحلق والصلق، فهو يشمل القلب، ويشمل اللسان، ويشمل الفعل.

والصبر يدلُّ على كمال التوحيد، وعدم الصبر يدلُّ على نقصه، فلهذا صار



هذا التبويب مناسبًا جدًّا: (باب من الإيمان بالله الصبر على أقدار الله).

ومناسبة هذا الباب لما قبله: أنَّ الباب الذي قبله (باب ما جاء في قول الله جل وعلا: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ٩٩﴾)، لمَّا ذكر الأمن من مكر الله، والتحذير من اليأس من روح الله، وكلاهما كبيران، ذكر بعد ذلك: (باب من الإيمان بالله: الصبر على أقدار الله)، فإنَّ الصبر يشتمل على ما يكون في القلب من حسن الظَّنِّ بالله، وعدم الصبر فيه سوءُ الظن بالله، أو بأفعالِهِ جل وعلا.

وقد ذكَر العلماء أنَّ الصبر أقسام ثلاثة:

الأول: صبر على طاعة الله ﷻ.

والثاني: صبر عن معصية الله ﷻ.

والثالث: صبر على ما قدَّره الله ﷻ، ويظهر جليًّا في المصائب والرزايا.

قال: «**وقوله تعالى**: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ١١﴾ [التغابن: ١١]»، والآية من آخر سورة (التغابن)، وفيها دليلٌ على أن الصبر من الإيمان بالله ﷻ، حيث يعلم أن المصيبة من الله، فإذا علم أنها من الله تقديرًا وكتابةً، يهدي الله قلبه للإيمان وزيادته، ولهذا قال جل وعلا: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ١١﴾.

«**قال: علقمة**»، وهو علقمة بن قيس النخعي، وُلِدَ في حياة النبي ﷺ، وسمع من أبي بكرٍ وعمر وعثمان وعلي (الخلفاء الأربعة)، ومن عائشة، ولَازَمَ عبد الله بن مسعودٍ، وهو أكثر أهل الكوفة، وأكثر النخعيِّين ملازمةً لابن مسعود رضي الله عنه.

قال في تفسير هذه الآية (آية التغابن): ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾: «**هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله**»، يعلم علمًا يقينيًّا في قلبه أنها من عند الله وتقديره، فعندئذٍ: «**فيرضى ويُسلِّم**»[1]، رواه عنه ابن ماجه وابن جرير، وأول الآية من سورة (التغابن) هي قول الله جل وعلا: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ﴾، كما في الآية الأخرى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: ٢٢]، وفي هذه الآية: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [التغابن: ١١].

وقَدرُ الله ﷻ نوعان:

١- قدرٌ كوني تجري به المجريات في الأكوان، وفي العباد والخلق.

٢- وقَدَرٌ شرعي وديني.

ولهذا، إرادةُ الله ﷻ إما أن تكون عامةً، وهي الإرادة الكونيَّة الشاملة، وإمَّا أن تكون إرادة الله خاصة، وهي الإرادة الدينية الشرعية الأمرية، ومثل هذه الآية: قول الله جل وعلا في سورة (البقرة): ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة: ١٥٥ - ١٥٧].

ومن منهج الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو المنهج الذي ترسم فيه طريقة السلف الصالح: أنه فسَّر الآية بقول السلف، ففسَّر آية (التغابن): ﴿مَآ أَصَابَ مِن

(١) أخرجه البيهقي (٧١٣٣)، من حديث علقمة بن قيس رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقوفا.

مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾، فسَّرها بقول علقمة بن قيس النخعي، والنخعيون المشهور في العلم منهم ثلاثة: (علقمة وهو عمُّهم، والأسود، وإبراهيم)، فإبراهيم ابن أخي علقمة، فهؤلاء الثلاثة هم الذين اشتهروا بالعلم خصوصًا عن ابن مسعود رضي الله عنه.

«**قال علقمة: هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله، فيرضى ويُسلِّم**»؛ وهذا لأنه آمن بقَدَر الله عز وجل، وما جاء من الله.

ثم ترجم عليها الشيخ رحمه الله بقوله: «**وفي (صحيح مسلم)، عن أبي هريرة** رضي الله عنه **أنَّ رسول الله** صلى الله عليه وسلم **قال: (اثنتان في الناس هُمَا بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الموتى)**»[(١)].

ومن فقهه أنه ترجم على هذه الآية بحديثٍ رواه مسلم في الصحيح: حديث أبي هريرة، وذَكَر هاتين العلامتين اللتين، هما بالناس كفرٌ، أي: جحود ونقص، أي: من خصال الكفر، والمراد بالكفر هنا: الكفر الأصغر، الكفر العملي الذي ينقص كمال الإيمان الواجب، ولا يذهبه بالكليَّة، فليس كلُّ مَنْ به خصلة من خصال الكفر الأصغر يكون كافرًا حتى يقوم به الكفر الأكبر:

١- الطعن في النسب (نسب غيره).

٢- والنِّياحة على الميت، والنياحة في الأصل بالصوت، لكن تشمل الصوت والفعل، وهو الاعتراض على قضاء الله بهذا الموت على وجه التسخُّط والجزع، وتعداد محاسن الميت ومفاخره، فإنَّ هذه من الكفر الأصغر، وهي من عدم الصبر على أقدار الله عز وجل.

(١) أخرجه مسلم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



قال: «**اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت**»[(١)]، فهذا يدلُّ على أنَّهما من كبائر الذنوب، وأنهما يُخلاَّن بكمال التوحيد الواجب، وإن لم يكونا كفرين كفرًا اعتقاديًّا.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولهما**»، أي: للبخاري ومسلم في «صحيحيهما».

«**عن ابن مسعودٍ** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **مرفوعًا**»، أي: إلى النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «**ليس منَّا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية**»[(٢)]، فليس منَّا على جهة التبرِّي، وما تبرَّأ النبي ﷺ من فعلِهِ، دلَّ على أنه كبيرةٌ من كبائر الذنوب، فإن قَيْد الكبائر عند المحققين من علماء السلف: ما جمعت وصفًا من الأوصاف التالية:

١- كل ما رُتِّب عليه حدٌّ في الدنيا.

٢- أو وعيدٌ في الآخرة بالنار.

٣- أو لعنةٌ.

٤- أو وعيدٌ بالغضب.

٥- أو نفي الإيمان عن صاحبه: «**والله لا يؤمن، والله لا يؤمن...**».

٦- أو تبرَّأ منه: «**ليس منَّا مَن ضرب الخدود، وشقَّ الجيوب، ودعا بدعوى الجاهليَّة**».

«**ودعا بدعوى الجاهليَّة**»، كما في الحديث، ومنه حديث: «**مَنْ حمل علينا السلاح، فليس منَّا**»[(٣)]، وحديث: «**مَنْ خبَّب امرأةً على زوجها، فليس منَّا**»[(٤)]،

(١) أخرجه مسلم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٩٤) ومواضع، ومسلم (١٠٣)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٧٤)، ومسلم (٩٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه أبو داود (٢١٧٥، ٥١٧٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني في =

و«**مَنْ غشَّ، فليس منَّا**»[(١)]، وكلُّها في الصحيح.

٧- القيد السابع: هو إصرارُ العبد على الصغيرة، فإنه إذا أصرَّ على الصغيرة، صارت في حقِّه بهذا الإصرار كبيرةً.

وقوله ﷺ: «**ليس مَّنا**»، هذا وعيدٌ، والوعيد يبقى على معناه، ولا يدلُّ على الخروج من الدين بالكليَّة.

وهاهنا أَلْفت النظر الكريم إلى منهج السَّلف الصالح في نصوص الوعيد: فقد جاء عن سفيان الثوريِّ، وعن الإمام أحمد كراهية تأويل هذه النصوص (نصوص الوعيد)، أي: كراهية تفسيرها، فكانوا يتركون تفسير أحاديث وآيات الوعيد؛ ليكون ذلك أَبْلغ في وَقْعها في النفوس، وأَبْلغ في زجر النُّفوس عن الوقوع فيها؛ لأنَّ هذه النصوص إذا فُسِّرت، ربما ضعفت أهميَّتها، وقلَّ وَقْعها على النفوس.

والمطلوب من المؤمنين: الخوف والحذر من الوعيد ونصوصه، فلا تُفسَّر تفسيرًا يخفف وقعها عليهم، وهذا هو المنهج الذي دَرَج عليه أئمة السلف رحمهم الله.

وهذا التبرِّي من هذه الأفعال الثلاثة: «**ليس منَّا مَنْ ضرب الخدود، وشقَّ الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية**» يشمل عدم الصبر والجزع فعلًا وقولًا:

فالفعلُ: (ضرب الخدود)، ويسمَّى بالصالقة التي لعن النبي ﷺ فاعلها.

و(شق الجيوب): شق الثياب جزعًا من وقوع هذه المصيبة.

= صحيح سنن أبي داود (٦/ ٣٨٥): إسناده صحيح على شرط مسلم.

(١) أخرجه مسلم (١٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

و(دعا بدعوى الجاهليَّة)، ودعوى الجاهليَّة؛ كالدعاء إلى العصبيات، ومثله الدعاء إلى المذاهب والطوائف والشيوخ، وتفضيل بعضهم على بعضٍ، فيُوَالي ذلك، ويُعَادي هذا.

ويدخل في (شقِّ الجيوب): شق الثياب من شدَّة الفرح، أو شدَّة الجزع، وكلها من أعمال الجاهلية، وتدلُّ أيضًا على البطر والترف.

ويُؤيِّد هذا الحديث (حديث ابن مسعود) ما جاء في حديث أبي أُمَامة عند ابن ماجه وابن حبان: «**أنَّ النَّبيَّ ﷺ لعن الخامشة وجهها، والشاقَّة جيبها، والداعية بالويل والثُّبور**»[(١)]، وكلُّ هذه المظاهر من الاعتراض والجزع والتسخُّط عند وقوع أقدار الله المؤلمة.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك حديث أنس بن مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «**وعن أنسٍ** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **أن رسول الله ﷺ قال: (إذا أراد الله بعبده الخير، عجَّل له العقوبة في الدنيا، وإذا أراد بعبده الشرَّ، أمسك عنه بذنبه حتى يوافى به يوم القيامة)**»[(٢)]، فيُعَاقبه به يوم القيامة، والعقوبةُ المعجلة خيرٌ من العقوبة المؤجلة، وهذا الحديث (حديث أنس) رواه الترمذي، والحاكم، وأخرجه الطبراني والحاكم أيضًا من حديث عبد الله بن مغفل، وأخرجه غيرهم من حديث أبي هريرة، ومن حديث عمار بن ياسر، فرواه أربعةٌ من الصحابة: (أنس، وعبد الله بن مغفل، وأبو هريرة، وعمار بن ياسر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ)، وقد حكَم الترمذي عليه بالحُسْن، وصحَّحه الحاكم في «مستدركه».

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٥٨٥)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (١٢٨٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٩٦)، والحاكم في المستدرك (٨٧٩٩)، وأبو يعلى في مسنده (٤٢٥٤)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيح الجامع (٣٠٨).

«**إذا أراد الله بعبده الخير، عجَّل له العقوبة في الدنيا**»، ولهذا عدَّد العلماء أسباب مكفرات الذنوب، وهي عشرة أسباب: (التوبة، والاستغفار، والمصائب الدنيوية بأنواعها، والحسنات، ودعاء الوالدين، ودعاء الناس، وما يكون في القبر من الشدة والعذاب فإنها مكفرة، وشفاعة الشافعين، وما يكون في الآخرة، وكمال ذلك كله في رحمة أرحم الراحمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ).

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «**وقال النبيُّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(إنَّ عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإنَّ الله تعالى إذا أحبَّ قومًا ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط)** [(١)]، **حسَّنه الترمذي**».

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قرنه بين هذين الحديثين (حديث أنس، والحديث الآخر: «**إنَّ عظم الجزاء مع عظم البلاء**»).

فحديث أنسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال فيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا أراد الله بعبده خيرًا، عجَّل له العقوبة في الدُّنيا، وإذا أراد الله بعبده شرًّا، أمسك عنه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة**»، فسَّره بالحديث الآخر: «**إنَّ عِظَمَ الجزاء مع عظم البلاء، وإنَّ الله تعالى إذا أحبَّ قومًا ابتلاهم، فمَن رضي فله الرضا، ومَن سخط فله السخط**»، وكلاهما عند الترمذي، فقرنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين هذين الحديثين في سياقٍ واحدٍ؛ لأن راويهما واحد، وهو أنسٌ، ومخرجهما واحدٌ، وهو التِّرمذي، ويدلَّان على هذا الأمر، وهو: الصبر على أقدار الله المؤلمة، والرضا بذلك، والرضا مرتبةٌ أعلى من الصبر، وأما التسخُّط، فهذا ممَّا ينقص الإيمان الواجب.

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٩٦)، وابن ماجه (٤٠٣١)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٦٨٠٢)، وحسنه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيح الجامع (٢١١٠).

وفي هذا: التنبيهُ على حسن الرجاء، وحسن الظن بالله، ولا سيَّما في أقداره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يقول في آية (البقرة): ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾ [البقرة: ٢١٦].

وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ عِظَمَ الجزاء مع عظم البلاء**»، فإنَّ المؤمن إذا أُصِيبَ بالبلاء (مرض، أو فَقْد حبيب، ونحو ذلك)، فلا منافاة بين صبره على هذا المرض، وصبره على فَقْد الحبيب، ومبادرته لطلب العلاج، فإنَّ يعقوب وأيوب - عليهما الصلاة والسلام - شكَوا إلى الله ما أصابهم من البثِّ والحزن والمرض، وهو من دعائهم، لكن الممنوع هو عدم الصبر والجزع، ومعاتبة الله جل وعلا على أقداره.

فقال عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ عِظَمَ الجزاء مع عِظَم البلاء**»، ولا شكَّ أن أشد الناس بلاءً: الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ثم الصِّديقون، ثم الأمثل فالأمثل[1]، والشأن في البلاء: الصبر والتوبة والاستغفار، وأعلى من الصبر: الرضا بهذا القضاء وبمُرِّ القضاء.

«**وإذا أحبَّ الله قومًا ابتلاهم**»، هذا البلاء ليمتحن الله جل وعلا صَبْرهم وإيمانهم، فإذا وقع هذا الابتلاء، فمَنْ رضي فله من الله الرضا، ومَنْ سخط وجزع، فله من الله السخط.

ومثل ذلك حديث سعدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي رواه ابن ماجه والترمذي والدارمي: «**أنَّ النبي ﷺ سُئِلَ: أي الناس أشد بلاءً؟ قال: (الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل،**

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٩٨)، وابن حبان (٢٩٠٠)، والحاكم في المستدرك (١٢١)، والبيهقي في الكبرى (٦٣٢٦)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيح الجامع (٩٩٤).



يُبتَلى الرجل على حسَب دينه، فإن كان في دينه صلابة، اشتد بلاؤه، وإنْ كان في دينه رقَّة، ابتُلِيَ على قدر دينه، فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشي على الأرض وما عليه خطيئة)»[(١)].

وهذا تفضُّلٌ من الله ﷻ، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «**لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على الأرض وليس عليه خطيئةٌ**»[(٢)].

ومن البلاء: المرض، والهم، وفَقْد الأحبَّة، وتوالي المصائب... إلى آخره، فهذه يبتلي الله جل وعلا بها عباده ليكون في ثناياها منَّة التعلُّق به، ومرتبة الرضا بما قدره، ودفع البلايا بالأسباب الشرعية.

وفي قوله ﷺ: «مَنْ **رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط**» إثباتٌ لصفتين من صفات الله ﷻ في أفعاله:

- **الرضا**، أي: من الله، والله ﷻ وَصَف نفسه بالرضا، كما في قوله جل وعلا: ﴿جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ﴾ [البينة: ٨].

- «ومَن **سخط، فله السخط**»، كما قال جل وعلا: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، فالسخط والرضا كلاهما من صفات الله ﷻ في أفعاله، نُثْبتها لله إثباتًا بلا تمثيل، ونُنزِّهه جل وعلا عن النقائص بلا تعطيل.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وصححه الألباني رحمه الله في «صحيح الجامع» (٩٩٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: حسن صحيح. وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٢٨٠).



ومن رضي بقضاء الله، فله من الله الرضا، ومن سخط بقضاء الله، فله من الله السخط، أي: يسخط الله ﷻ عليه ويغضب.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب: «**فيه مسائل:**

«**المسألة الأولى: تفسير آية (التغابن)**».

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ﴾. قال علقمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنَّها من عند الله، فيرضى ويُسلِّم».

«**المسألة الثانية: أنَّ هذا من الإيمان بالله**»، أي: الصبر عند المصائب.

«**المسألة الثالثة: الطعن في النسب**»، أنَّها من الكفر العملي الذي لا يخرج من الملَّة، لكن يُوقِعُ صاحبه في الكبيرة العظيمة من كبائر الدين.

«**المسألة الرابعة: شدَّة الوعيد فيمَنْ ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهليَّة**»؛ لأنَّها أقوال وأفعال تنافي الصبر على أقدار الله ﷻ، وتُسبِّب وتورث الجزع من أقدار الله ﷻ.

«**المسألة الخامسة: علامة إرادة الله بعبده الخير**»، وهو الابتلاء.

«**المسألة السادسة: إرادة الله به الشَّر**»، وهو أنه إذا أراد بعبده شرًّا، أمسك عنه بذنبه حتى يوافى به يوم القيامة.

«**المسألة السابعة: علامة حبِّ الله للعبد**».

«**وإن الله تعالى إذا أحبَّ قومًا، ابتلاهم**».



«**المسألة الثامنة: تحريم السخط**»؛ لأنَّ مَن سخط، فله من الله السخط.

«**المسألة التاسعة: ثواب الرضا بالبلاء**»، فإذا رضي بالبلاء على أنه من الله ﷻ، فهذا الَّذي له الرضا، أمَّا إذا رضي بالبلاء لذات البلاء فلسفةً أو طبعًا، فلا يناله الرضا حتى يكون رضاه من أقدار الله جل وعلا، ومن بلاء الله الذي أصابه، حيث علم أنَّ هذا البلاء من الله ﷻ، فرضي به، لا أنه محض بلاءٍ لا يعلم أنه من الله ﷻ، فلا يُثَاب عليه.

ولهذا، الكفار على مِلَلِهم (كالبوذيين والوثنيين) يصيبهم البلاء، فيَصْبرون عليه طبعًا وتصبرًا، فهذا ليس له الرضا؛ لأنه لم يعلم أنَّ ذلك من الله ﷻ، والمؤمن يعلم أنَّ البلاء من قضاء الله وقدره، فرضي وسلَّم، فكان له من الله الرضا، فإنْ سخط وجزع وهو يعلم أنه من الله، كان له الجزاء الوفاق من جنس ذلك، فكان له من الله السخط والبغض والمقت.

إنَّ الإيمان بالقضاء والقدر أصلٌ من أصول الإيمان، يتحقَّق به أصل الإيمان بالله ﷻ، ونقصُ هذا الإيمان نقصٌ لهذا التوحيد الواجب، ولهذا الإيمان الواجب.



٣٦- باب ما جاء في الرياء

ومناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنه بيَّن فيه ما يناقض التوحيد من هذا الشرك، ويناقض كماله أيضًا من الشرك الأصغر المتعلق بهذا الرياء، فإنَّ الشرك الخفي يرد عليهما هذا الرياء، وهذا الرياء دائرٌ بين أن يكون شركًا أكبر، وبين أن يكون شركًا أصغر، كما سيأتي في حالاته إن شاء الله تعالى.

ففي قوله: «باب ما جاء في الرياء»، أي: من التَّحذير والوعيد والزجر والتهديد المتضمِّنان النهي عن هذا الرياء، والرياء هو مُرَاءاة النفس بما يُرَى من العمل، كما أن السُّمعة لما يُسْمع، والسُّمعة والرياء كلاهما إذا أرادهما الإنسان، فإنهما يفسدان عمله.

ومناسبة هذا الباب لما قبله من الأبواب: أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذَكَر في الأبواب السابقة كـ(باب من الإيمان بالله: الصبر على أقدار الله) ما يناقض التوحيد؛ سواءً بأصله بعدم الإيمان بالقضاء والقدر، أو يناقض كماله الواجب في ترك هذه الأعمال والأقوال الدالَّة على الجزع والتسخُّط من أقدار الله عَزَّ وَجَلَّ؛ كالنِّياحة وهي بالقول، وكضرب الخدود، وشق الجيوب، والدعاء بدعوى الجاهليَّة، وهي بالفعل، أو إقامة المآتم، والسُّرادقات للأحزان، وهي الاجتماع على المصيبة، وهي من النِّياحة بالفعل.

وذكر في هذا الباب (باب ما جاء في الرياء) أي من النهي والوعيد والتحذير.

والرياء في الحُكْم نوعان:

١- يكون شركًا أكبر إذا كان قصده من العبادة الرياء أصلًا، وليس قصده عبادة الله ﷻ؛ كحال المنافقين الذين ذكَر الله شأنهم في آية (النساء) في قوله جل وعلا: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾﴾ [النساء: ١٤٢]، إذا صلوا، صلوا رياءً، وإذا جاهدوا، جاهدوا رياءً، وإذا تصدَّقوا، تصدَّقوا رياءً، فالرياء في أصل قصدهم من أصل العبادة، فهذا كفرٌ وشركٌ أكبر مخرجٌ لصاحبه من الملَّة.

٢- يكون الرِّياء شركًا أصغر، وذلك بأن يكون العمل فيه قصدُ الله، وقصدُ غير الله، وهذا بأن يجمع بين القصدين، وهذا له حالات:

١- فإن كان العمل من أوله وآخره مقصوده الله وغيره، فهذا شركٌ أكبر، وهذا مردودٌ.

٢- أن يكون أصل العمل لله ﷻ (الصلاة مثلًا)، ثم طرأ عليها الرياء في الركعة الثانية مثلًا، أو الثالثة، أو قبل السلام، فإنْ دَفَعه في الحال، وتاب منه، فلا يضر صاحبه قولًا واحدًا، وإنِ استرسل معه واستمرَّ، فهذا محلُّ الخلاف، فقيل: يبطل عمله كله كالحالة الأولى. وقيل: يُثَاب على قدر نيَّته، والصحيح: أنه يبطل عمله كله؛ لأنَّ هذا الرياء الطارئ استرسل معه صاحبه، فكان كالرياء من أصل العبادة.

فمثلًا: مَن صلَّى، وفي آخر صلاته سمع من يمدحه، فزيَّن صلاته لذلك، فنقول: صلاتك عندئذٍ بطلت بهذا الرياء الطارئ، وأَعِدْها، وطهِّر قلبك، وجَاهِدْ نفسك من هذا الرياء.

فالرياءُ شأنُهُ خطيرٌ، وأثرُهُ وخيمٌ، وقد خافه النبيُّ ﷺ على أُمَّته أشدَّ من مخافته عليهم المسيح الدجال، مع كِبَرِ وعِظَمِ وشناعة فتنة المسيح الدجال، ففي الحديث الذي سبق في أوائل كتاب «التوحيد»: قوله ﷺ: «(**ألا أنبئكم بما هو أخوف عليكم عندي من فتنة المسيح الدجال؟**). قالوا: بلى يا رسول الله. قال: (**الشرك الخفي**)[1]»، ثم فسَّره وبيَّنه: «**يقوم الرجل فيصلي، فيُزيِّن صلاته لما يرى من نظر الرجل إليه**»، وهذا حقيقته الرياء.

والرياءُ مرضٌ شركيٌّ محلُّه القلب، يظهر أثرُهُ على الأعمال والأقوال، فينبغي - بل يجب - للمؤمنين أن يتفقَّدوا قلوبهم، وأن ينظروا في مقاصدهم في أعمالهم وطاعاتهم، فإن كانت لله ﷻ، فهذا هو التوحيد، وليثبتوا عليه، وليديموا ملاحظته في قلوبهم، وإن كان فيه ملاحظة حق الله وحق الناس، فهذا رياءٌ، وشركُهُ شركان:

- شركٌ أكبر إذا استحكم على العبادة كلها.

- وشركٌ أصغر كما لو طرأ الرياء على العبادة مع أنَّ أصلها لله جل وعلا.

والرِّياء إنما يُدْفع ويُسْتدفع بالتوحيد، وبملاحظة ثواب الله سبحانه وتعالى ورجائه، وما أعدَّه لأوليائه المخلصين.

كما أنَّ الرياء مرض شيطاني يقذفه الشيطان في قلب العبد إذا عجز عن صرفه عن عبادة الله، فصار يلحظ مدحة الناس، وثناءهم، وإشادتهم،

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٠٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١١٩).

فيُسمِّع بقولِهِ، ويُرائي بفعله، وهذا خطرٌ جسيم، إنما شأنه مرض القلب بهذا الرياء الذي يفتك بالأعمال، كما كان المنافقون يُرَاؤُونَ الناس بأعمالهم، ولا يذكرون الله ﷻ إلا قليلًا.

وسيذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب جملةً من الأدلة الدالَّة على تحريم الرياء، والتحذير منه، وبيان خطره وشناعته وفظاعته.

قال: «**وقول الله تعالى**: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف: ١١٠]»، الآية من آخر سورة (الكهف)، وفي هذه الآية يذكر جل وعلا في شاهدها على هذا الموضع: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾، أي: يخافه، فمَنْ كان يؤمِّل رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يوم القيامة، ويتمنَّى رؤية الله بملاقاته، قال جل وعلا: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾، والعملُ الصالحُ هو العمل المخلص لله ﷻ، وَفْق ما شرعه الله ورسوله ﷺ.

﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ﴿١١٠﴾﴾، و﴿أَحَدًا﴾ نكرة جاءت في سياق النهي ﴿وَلَا يُشْرِكْ﴾، فعمَّت كل شيء ظاهرًا وباطنًا، فاستدلَّ بها الشيخ من دقَّة فقهه على تحريم الرياء ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ﴿١١٠﴾﴾.

والعملُ الصالح هو الخالصُ لله ﷻ، ومن خلوصه: أنه بريء من الرياء، وبريء من قصد غير الله بهذا العمل.

وفي قوله: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾، (اللِّقاء) فسَّره طائفة من السلف والخلف بما يتضمَّن المعاينة، فإنَّ لقاء الله ﷻ يتضمن رؤيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يوم القيامة، ومنحى هذه الآية: كما أنَّ الله واحد لا إله غيره، فكذلك العبادة يجب أن

تكون لواحدٍ لا شريك له، فكما تفرَّد ﷻ بالإلهيَّة، يجب أن يُفْرد بالعبودية.

ويدخل في الآية بطريق الأَوْلَى في قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ١١٠﴾ تحريم الرِّياء والسُّمعة، فلا يرائي بعمله، ولا يُسمِّع بقوله أحدًا من الناس أو غيرهم، ويكون مراده بذلك مدحتهم، أو ثناءهم، فهذا ممَّا يقدح في توحيده وفي شركه مع الله غيرَه.

وفي قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ١١٠﴾ تنويهٌ بشأن التوحيد وعِظَمِهِ، وأنَّ الله لا يقبل الشرك مهما كان من أيِّ أحد كان؛ سواء كان من الملائكة، أو من النبيين عليهم الصلاة والسلام، أو كان من الأولياء والصالحين، أو ممَّن دونهم، لا يقبل الله ﷿ الشرك كله؛ صغيره وكبيره، وقليله وكثيره.

ومن فقه الشيخ أيضًا رحمه الله: أنَّه أردف على آية (الكهف) هذا الحديث الذي رواه مسلمٌ في الصحيح، فقال: «**وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا**»، أي: للنبيِّ ﷺ «**أنَّه قال: (قال الله ﷿: أنا أغنى الشُّركاء عن الشرك، مَنْ عمل عملًا أشرك معي فيه غيري، تركته وشركه)** [1]، **أخرجه مسلم في الصحيح**».

ففي الحديث إثبات أنَّ الله جل وعلا يتكلَّم؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - قال: «**قال الله ﷿...**»، وهذا هو المسمَّى عند العلماء بـ (الحديث القدسي)، والحديث القدسي كلامه ومعناه من الله ﷿ مثل القرآن، كلامه ومعناه من الله، لكن ثمَّة فروق بين القرآن الكريم، وبين الحديث القدسي، وعدَّها العلماء إلى نحو تسعة فروق:

- منها: أن القرآن الكريم محفوظ، والحديث القدسي غير محفوظ.

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



- والقرآن مُتعبَّد بتلاوته، فبكلِّ حرف منه أجر، والحديث القدسي غير مُتعبَّد بتلاوته، إنما التعبد بالانشغال به جمعًا وفهمًا وحفظًا كسائر العلم.

- القرآن يُقْرأ في الصلاة، والحديث القدسي لا يُقْرأ في الصلاة.

- القرآن محفوظٌ من التغيير والتبديل، والحديث القدسي ليس كذلك.

- القرآن متواترٌ، والحديث القدسي منه المتواتر، ومنه الآحاد.

- القرآن كلُّه صحيح ثابت، والحديث القدسي منه الصحيح، ومنه الضعيف، منه الثابت، ومنه غير الثابت... إلى فروقٍ أخرى.

قال الله جل وعلا: «**أنا أغنى الشُّركاء عن الشِّرك**»، أي إنَّ الله جل وعلا لا يقبل أن يشرك معه غيره، فهو غنيٌّ عن شِرْكِ المشركين؛ لأنَّه واحدٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لا إله غيره، فلا يُقْبل من العبادة ما فيه شركٌ.

ثم قال: «**مَنْ عمل عملًا**»، (من) شرطيَّة، «**عمل عملًا**»، أيَّ عمل، «**أشرك فيه معي غيري**»، أي: قصد بعمله غير الله من المخلوقين، فيكون الجزاء: «**تركتُهُ وشِرْكه**»، وفي رواية ابن ماجه: «**فأنا بريءٌ وهو الذي أشرك**»[(١)].

ولهذا يقال يوم القيامة للمُرَائين: «اذهبوا، فخُذُوا جزاء أعمالكم وثوابها عند مَنْ كنتم تراءونه في الدنيا»[(٢)].

وفي قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ عمل عملًا**»، قوله: «**عملًا**» نكرة في سياق الشرط، فدخل فيه الرياء؛ لأنَّه عملٌ، ودخل في قلبه قصدُهُ لغير الله، وقَصدُهُ مُرَاءاة

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥)، وابن ماجه (٤٢٠٢) واللفظ له، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٦٨٠) من حديث محمود بن لبيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وجوده الألباني في السلسلة الصحيحة (٩٥١).

الخَلق، أو مدحتهم، أو ثناؤهم، وهذا كما سبق يشمل الشرك الأكبر والأصغر بحسَب حال هذا المرائي.

«**تركتُهُ وشِرْكه**»، ففيه الاستدلال أن الرياء نوعٌ من أنواع الشرك يحبط العمل، وقد سبق أن العمل يكون شركًا أكبر إذا كان رياءً محضًا كحال المنافقين، كما ذكَرهم الله جل وعلا بقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا ١٤٢﴾، فعملُهُم لأجل الناس، ولأجل ألَّا يفقدوا، وكما أنَّ العمل لأجل الناس رياء، فكذلك تَرْك العمل لأجل الناس رياءٌ، فمثلًا: مَنْ يقول: «لن أُصلِّي مع الجماعة؛ لئلَّا يمدحني الناس»، «لن أتصدَّق؛ لئلَّا يثني عليَّ الناس»، فترك العمل والطاعات لأجل الناس رياءٌ، كما أن فِعْلَها لأجل الناس رياءٌ.

النوع الثاني: أن يكون العمل لله ﷻ، ويطرأ عليه الرياء، فهذا إن دَافَعه فلا شيء عليه، وإن استمرَّ معه، وتَطاوَل معه، أفسد هذه العبادة، ففي حديث شداد بن أوس رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: «**من صلَّى يرائي فقد أشرك، ومن صام يرائي فقد أشرك، ومن تصدَّق يرائي فقد أشرك، وإن الله ﷻ يقول: أنا خير قسم لمَن أشرك بي، فمَن أشرك بي شيئًا، فإن جدة عمله وقليله وكثيره لشريكه الذي أشرك به، أنا عنه غنيٌّ**»[(١)]، أخرجه الإمام أحمد.

ولهذا، إذا طرأ الرياء على عبادتكَ (صلاة، أو صدقة، أو صيام، أو حج)، فجَاهِدْ نفسكَ، فإن استرسلتَ معه، فاعلم أنك وقعتَ في هذا العمل المحبط،

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٥)، وفي سنده شهر بن حوشب، وهو ضعيف، والحديث ضعفه الألباني رحمه الله في «ضعيف الجامع» (١٧٤٩).



فأَعِدْ هذه العبادة التي أدَّيتها على هذا النحو في ملاحظة رياء الناس ومدحتهم.

نسأل الله جل وعلا أن يصرف عنَّا وعنكم هذا المرض (مرض الرياء)، وأن يُعِيذَنَا منه، وأن يجيرنا منه إجارةً تامةً، فتَسْلم قلوبنا ومقاصدنا إلا من إرادة الله ﷻ بهذه الأعمال، وإرادة ثوابه وما أعدَّه، فإن النيَّة هي المطيَّة، كما قال ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيَّات، وإنما لكل امرئٍ ما نوى**»[1]، وفي اللفظ الآخر: «**إنَّما العمل بالنيَّة**»[2].



(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٧٠) من حديث عمر رضي الله عنه.

٣٧- باب من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا

هذا الباب السادس والثلاثون [بابٌ من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا]، له مناسبةٌ جليةٌ لكتاب «التوحيد»، وذلك في بيان ما يناقض التوحيد من الشرك، وهو الشرك الإرادي، وهو أن يريد الإنسان بالعمل الصالح الدنيا، وهذا مترددٌ بين نَوْعي الشرك، فيكون شركًا أكبر وأصغر، على ما سيأتي بيانه وتفصيله إن شاء الله تعالى.

فمناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد» مناسبةٌ ظاهرةٌ، وقد قرَّر الشيخ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أن أصول الشرك أربعة:

- شرك الدعاء، ويُسمَّى: شرك الدعوة.
- وشرك الإرادة، وهو شرك النيَّات والمقاصد.
- وشرك الطاعة.
- وشرك المحبَّة.

فهذِهِ الأصول الأربعة ترجع إليها أفراد ومسائل الشِّرك.

ثم ما مناسبة هذا الباب (بابٌ من الشرك: إرادة الإنسان بعمله الدنيا) للباب الذي قبله، وهو الباب الخامس والثلاثون، فإنَّه في الباب الخامس والثلاثين ترجم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (بابٌ: ما جاء في الرياء)، وفي هذا الباب الذي بعده (بابٌ من الشرك: إرادة الإنسان بعمله الدنيا)، وهذا فقهٌ دقيقٌ وملحظٌ رفيعٌ يدل على علم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ وفقهه، فإنَّه لمَّا ذكر باب ما جاء في الرِّياء، أردفه بهذا الباب: (بابٌ من الشرك: إرادة الإنسان بعمله الدنيا)، فما

الفرق بين هذه التَّرجمة في هذا الباب (بابٌ من الشرك: إرادة الإنسان بعمله الدنيا) وبين الترجمة السابقة بالباب الذي قبله في (باب ما جاء في الرياء)؟

أشار إلى ذلك حفيد الشيخ المُصنِّف محمد بن عبد الوهاب، وهو ابن ابنه الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ محمد الملقب بالمجدِّد الثاني، فقال: «بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، يجتمعان في مادة، وهو ما إذا أراد الإنسان بعمله التزيُّن عند الناس، والتفاخر لهم، وطلب الثناء منهم، فهذا رياءٌ، ويفارق الرياء بكونه عَمِلَ عملًا صالحًا أراد به عَرَضًا من الدنيا».

ومثاله: كمَنْ يجاهد ليأخذ مالًا، كما في الحديث التالي: «**تَعِسَ عبد الدرهم، تَعِسَ عبد الدينار**»[(١)]، وكذلك مَنْ يطلب العلم ليحصل به وظيفةً، وكذلك من يؤمُّ الناس ليأخذ راتبًا مقابل الإمامة، فهذا عَمِلَ عملًا صالحًا؛ لأنَّ الجهاد وطلب العلم والإمامة وأمثالها أعمالٌ صالحةٌ، لكن أراد بها أمرًا من أمور الدنيا، فهو كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ».

والشيخ المُصنِّف المُجدِّد في هذه الترجمة (بابٌ من الشرك: إرادة الإنسان بعمله الدنيا)، يريد أن العمل لأجل الدنيا شركٌ ينافي كمال التوحيد، والشرك أصغره وأكبره يُحْبط العمل، وهو أعظم من الرِّياء، وأوسع بهذا الاعتبار؛ لأنَّ مريد الدُّنيا قد تغلب إرادته تلك على كثيرٍ من أعماله، أمَّا الرياء فإنه يَعْرِض له في عملٍ دون عملٍ، وربما يكون يسيرًا، فلا يسترسل معه، وأمَّا المؤمن الموحد الذي وفَّقه الله وأعانه وهداه وسدَّده، فإنه يكون حذرًا من الرياء، ويكون حذرًا أيضًا من أن يريد بعمله الدنيا.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٦، ٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب: (باب من الشرك: إرادة الإنسان بعمله الدنيا): أن ترجم عليه بآية سورة (هود)، وحسن اختيار الشيخ للآيات وانتقائه لها يدل على فقهٍ عظيمٍ، ومنهجٍ قويمٍ، فإنَّ اختيار الآيات على التبويبات والتراجم التي يترجم بها كتاب «التوحيد» دالَّةٌ على علمِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعلى دقيق فهمِهِ.

وقد ترجم على هذا الباب بقول الله جل وعلا من أوائل سورة (هود): «﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٥، ١٦]».

إنَّ هذه الآية لتأخذ في وعيدها وزجرها وتهديدها في قلوب أهل التوحيد مأخذًا عظيمًا، فيكونون حَذِرِينَ من الشرك، وحذرين من أن يريدوا بأعمالهم التي عملوها صالحةً لله عَزَّ وَجَلَّ - أمرًا من أمور هذه الدنيا الدنيَّة، فعِنْدئذٍ يُوفَّى إليهم ما أرادوا، فلا يُثَابون عليها إلا ما قصدوا من أمر الدنيا.

ثم بعد ذلك الخيبة والخسران في أن يكون مردُّه إلى النار؛ لقول الله جل وعلا: ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾، أي: في الدنيا، فلا ينالوا إلا ما أرادوا ﴿وَهُمْ فِيهَا﴾، أي: في الدنيا ﴿لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾﴾، لا يُظلمون، ولا يُنقصون ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾، والحبط في اللغة هو الانتفاخ، ومنه حبط البعير إذا أكل في أول الربيع، فينتفخ بطنه، ثم يستسهل إلى أن يموت.

وقد قال ابن عبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في هذه الآية: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾،



قال: «أي: ثوابها»(١) ﴿وَزِينَتَهَا﴾، أي: مالها؛ لأنَّ المال والبنين زينةٌ في الحياة الدنيا، كما قال جل وعلا: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦].

﴿نُوَفِّ﴾، أي: نُوفِّر لهم ثواب أعمالهم بالصحَّة والسُّرور في المال والأهل والولد ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾﴾، أي: لا يُنْقصون، ثم نسختها بقول الله جل وعلا: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾﴾ [الإسراء: ١٨]، روى ذلك ابن النحاس في «ناسخ القرآن ومنسوخه».

فالحذر أيُّها المؤمنون من أن يكون مرادُكُم بالعبادات والأعمال الصالحة الدنيا وزينتها، بل جرِّدوا نواياكم ومقاصدكم إلى أن تريدوا بها وجه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وثوابه والدار الآخرة لتَسْعدوا في دنياكم، وتُفْلحوا في آخرتكم.

إذًا، ترجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله: «بابٌ من الشرك: إرادة الإنسان بعمله الدنيا»، ثمَّ ترجم هذا التبويب بآية سورة (هود) في أوَّلها: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾.

وممَّا جاء في هذه الآية: أنَّها قيَّدتها قول الله جل وعلا: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨].

قال قتادة بن دعامة السدوسي على هذه الآية: «مَنْ كانت الدنيا همَّه

(١) ذكره النحاس في ناسخ الحديث (ص: ٥٣١) من رواية جويبر عن الضحاك عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا موقوفا.



وطلبته ونيَّته، جازاه الله جل وعلا بحسناته في الدنيا، ثم يُفْضي إلى الآخرة وليس له حسنةٌ يُعطَى بها جزاء، وأمَّا المؤمن فيُجَازى بحسناتِهِ في الدنيا، ويُثَاب عليها في الآخرة»، روى ذلك عنه ابن جرير في «تفسيره»[(١)].

ثم أسند رَحِمَهُ اللَّهُ (أي: الحافظ أبو جعفرٍ محمد بن جرير الطبري) بإسناده عن عقبة بن مسلم حدَّثه أن شفي بن ماتع الأصبحي، حدَّثه أنه دخل المدينة، فإذا هو برجلٍ فيها قد اجتمع عليه الناس، فقال: «من هذا؟ فقالوا: هذا أبو هريرة. قال: فدنوتُ منه حتى قعدتُ بين يديه (أي: أمامه)، وهو يُحدِّث الناس، فلمَّا سكت وخلا، قلتُ له: أنشدك بحقي وبحق لَمَا حدثتني حديثًا سمعتَه من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عقلته وعلمته، فقال له أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أفعل، ونشغ أبو هريرة نشغةً، ثم أفاق فقال: لأحدثنك حديثًا حدَّثنيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا البيت ما فيه غيري أحدٌ وغيره هو (أي: أنا وإياه)، ثم نشغ أبو هريرة نشغةً أخرى، ثم مال خارًّا على وجهه، واشتدَّ به طويلًا ثم أفاق، فقال: حدَّثني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: **(إن الله تبارك وتعالى إذا كان يوم القيامة، نزل إلى القيامة ليقضي بينهم، وكل أمة جاثية، فأول مَن يُدْعى به رجلٌ جمع القرآن، ورجل قُتِلَ في سبيل الله، ورجلٌ كثير المال، فيقول ربُّنا تبارك وتعالى لهذا القارئ للقرآن: ألم أُعلِّمك ما أنزلت على رسولي (يعني: القرآن)، فيقول: بلى يا ربي. قال: فماذا عملتَ فيما عُلِّمت؟ قال: كنتُ أقوم آناء الليل، وآناء النهار، فيقول الله جل وعلا له: كذبتَ، وتقول له الملائكة: كذبتَ، ويقول الله له: بل أردتَ أن يقال: فلانٌ قارئ، فقد قيل ذلك.**

قال: ويُؤْتى بصاحب المال، فيقول الله له: ألم أوسع عليك حتى لم

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/ ٣٤٨) من حديث قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ موقوفا.

أدعك تحتاج إلى أحدٍ؟ فيقول: بلى يا ربي. قال: فماذا عملتَ فيما آتيتُك؟ قال: يا ربي، كنتُ أصل الرحم وأتصدَّق، فيقول الله ﷻ: كذبتَ، وتقول الملائكة عليهم السلام: كذبتَ، فيقول الله جل وعلا: بل أردتَ أن يقال: فلانٌ جوادٌ، فقد قيل ذلك.

ويُؤْتى بالذي قُتِلَ في سبيل الله، فيُقَال له: فبماذا قتلت؟ فيقول: أُمِرتُ بالجهاد في سبيلكَ، فقاتلت حتى قتلت، فيقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: كذبتَ، وتقول الملائكة عليهم السلام: كذبتَ، ويقول الله تعالى: بل أردتَ أن يقال: فلان جريء، فقد قيل ذلك».

فقال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ثم ضرب رسول الله ﷺ على ركبتي فقال: (يا أبا هريرة، أولئك الثلاثة أول خَلْق الله تُسعَّر بهم النار يوم القيامة)»[1].

وفي تتمَّة إسناد الحديث الذي رواه ابن جريرٍ بسنده عن ابن المبارك، عن حيوة بن شريح قال: حدثني الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان أن عقبة بن مسلم حدثه أن شفي بن ماتع الأصبحي ذكره عن أبي هريرة. قال أبو عثمان الوليد: فأخبرني عقبة أن شفي هو الذي دخل على معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأخبره بهذا الحديث.

قال أبو عثمان (أي: النهدي): وحدثني العلاء بن أبي الحكيم أنه كان (أي: شفيًّا) سيَّافًا لمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: فدخل عليه رجل، فحدثه عن أبي هريرة، فقال معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وقد فُعِلَ بهؤلاء هذا، فكيف بمَنْ بقي من

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٨٢)، وابن خزيمة (٢٤٨٢) وابن حبان (٢/ ١٣٧)، وصححه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح الجامع» (١٧١٣).

الناس؟»، ثم إنَّ معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بكى بكاءً شديدًا حتى ظننَّا أنه هلك (أي إنَّه مات)، وقلنا: قد جاء هذا الرجل بشرٍّ، ثم إنَّ معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفاق، ومسح عن وجهه، ثم قال: صدق الله ورسوله، وقرأ قول الله جل وعلا: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾، قال المنذري: هذا حديثٌ رواه ابن خزيمة في «صحيحه»[1].

فالمسألةُ جليلةٌ، وتحتاج إلى تفقُّد ومتابعة للنوايا والمقاصد والإرادات فيما يُعمَل من الأعمال: أهي لله خالصةً متمحضة أم أنَّ فيها التفاتًا لمنحة أهل الدنيا، أو لثواب الدنيا وزينتها؟

فنسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل أعمالنا وأقوالنا ونياتنا ومقاصدنا خالصةً لوجهه، لا حظَّ فيها لأحدٍ غيره كائنًا من كان، وأن يتوفانا على الإيمان والتوحيد، وألَّا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾﴾ [آل عمران: ٨].

إنَّ من اللَّطائف ومن كريم المناسبات: أنَّ الشيخ المُصنِّف محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ سُئِلَ عن هذه الآية، فأجاب بهذا الجواب في خلاصته، حيث ذكر عن السلف الصالح أن في هذه الآية أنواعًا ممَّا يفعله كثيرٌ من الناس اليوم، وربما لا يعرفون معناه، وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أربعة أنواع:

النوع الأوَّل: أنَّ العمل الصالح الذي يفعله كثيرٌ من الناس ابتغاء وجه

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٨٢)، وابن خزيمة (٢٤٨٢) وابن حبان (٢/ ١٣٧)، وصححه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح الجامع» (١٧١٣).



الله؛ كالصَّدقة، والصلاة، وصلة الأرحام، والإحسان إلى النَّاس، وترك الظلم، وأمثال ذلك، فيفعله الإنسان، أو يتركه خالصًا لله، لكنه لم يُرِدْ منه ثوابًا في الآخرة، إنما يريد منه ثوابًا في الدنيا، كأن يحفظ الله ماله، أو يُنمِّيه، أي إنَّه أراد الثواب العاجل، وكذلك أن يريد حفظ أهله وعياله، أو أن تدوم النِّعمة عليه، ولا همَّة له، ولا همَّ له في طلب الجنة، أو الهرب من النار، فهذا ليس له إلا ما قصد، وهو فيما يريد هذه الدنيا وزينتها، فهذا يُعْطى ثواب عمله في الدنيا، وليس له في الآخرة من هذا العمل نصيبٌ، كما ذكر ذلك ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير هذه الآية.

النوع الثاني: وهو نوعٌ أكبر من الأول، وأشدُّ خوفًا، وهو الذي ذكره مجاهد بن جبر في هذه الآية، وهو أن يعمل العامل أعمالًا صالحةً ونيَّته - للأسف - رياء الناس ومدحتهم وثناؤهم، ولا نِيَّةَ في قلبه لطلب ثواب الآخرة بالنجاة من النار، والفوز بالجنان.

وهذا خطيرٌ جدًّا؛ لأنه بهذه النيَّة الدنيَّة أحبط عمله، وترتَّب عليه أنواع الوعيد؛ لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ﴾، ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا﴾، ﴿وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٦﴾.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا، وهو أن يعمل العامل أعمالًا صالحةً يقصد بها مالًا، أو وظيفةً، أو أمرًا من أمور الدنيا، كأن يحجَّ للمال فقط، أو يهاجر من بلده إلى بلدٍ آخر لتجارةٍ، أو لامرأةٍ يتزوجها، أو يجاهد لأجل المغنم، فقد ذكر أيضًا هذا النوع في تفسير هذه الآية، كما قد يتعلَّم الرجل لأجل مدرسة أهله، أو مكسبهم، أو ريادتهم، أو يتعلَّم القرآن، ويواظب على الصلاة لأجل



أن يكون إمامًا في المسجد له راتبٌ، كما هو واقع الكثير، فهذا من أنواع الشِّرك الأصغر، ولم يتمحض فيه الشِّرك الأكبر، إلا أن تستولي تلك الإرادة على قلبه، ولا يلتفت فيه إلى ثواب الله ﷻ، وما أعدَّه للمُوحِّدين في الآخرة.

ثم ذكر الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوعًا رابعًا: وهو أن يعمل العامل بطاعة الله ﷻ، مخلصًا في ذلك لله وحده دونما شريكٍ، لكنه على عملٍ يكفره كفرًا يُخْرجه عن الإسلام.

مثال ذلك: اليهود والنصارى إذا عَبَدوا الله ﷻ، وتصدَّقوا وصاموا ابتغاء وجه الله والدار الآخرة، ولكنَّهم وقعوا في كفرٍ وشركٍ أكبر يُخْرجهم من الإسلام بالكليَّة؛ كتكذيبهم نبيَّنا محمدًا ﷺ، أو يعبدون الله ﷻ عبادات قد نُسِخَتْ وأُبْدلتْ، فلم ينقادوا، ولم يتَّبعوا شريعة النبي ﷺ (شريعة الإسلام)، وهذا كفرٌ أكبر، ولا تنفع تلك الأعمال صاحبها.

فهذا النوعُ قد ذُكِرَ في هذه الآية عن أنس بن مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وعن غيره، وكان السلف رحمهم الله يخافون منها، حتى قال بعضهم: «لو أعلم أنَّ الله تقبَّل منِّي سجدةً واحدةً، لتمنيتُ الموت»[1]؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٢٧﴾ [المائدة: ٢٧].

بقي أن يُقَال: إذا عمل المسلم، فأدَّى الصلوات الخمس، وأدَّى الزكاة، وأدَّى الصيام، وأدَّى الحج، كل ذلك ابتغاء وجه الله ﷻ، طالبًا ثواب الله في الآخرة، ثم بعد ذلك عَمِلَ أعمالًا قاصدًا بها الدنيا؛ مثل أن يحجَّ فرضه لله، ثم يحج بعد ذلك لأجل الدنيا، إمَّا لأجل المال، أو لأجل الذِّكر، فهو عندئذٍ

(١) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٣/ ٣٤٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا موقوفا.

لِمَا غَلَب عليه منهما، وقد قال بعضهم: «القرآن كثيرًا ما يذكر أهل الجنة الخُلَّص، وأهل النار الخُلَّص، ويسكت عن صاحب الشَّائبتين»، أي: أراد الله، وأراد الدنيا، وهو هذا الذي أشار إليه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأشار إليه أمثاله.

فالحذر أيها المسلم، والواجب أن يتابع الإنسان قلبه ونيَّته ليكون عمله لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متمحضًا، وأن يكون التفاتُهُ لثواب الله جل وعلا في الآخرة، وألَّا يطرأ عليه طارئ الدنيا؛ سواء في رياء الناس ومدحتهم وثنائهم، أو العبادات المحضة أن يطلب بها مالًا، أو رياسةً، أو وظيفةً.

ومن فقه الشيخ أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن ترجم على هذه الآية بالحديث المُخرَّج في «صحيح البخاري»، وغيره.

«عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (تَعِسَ عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميلة، إن أُعطي رضي، وإن لم يُعطَ سخط، تعس وانتكس، وإذا شِيكَ فلا انتقش)، ثم قال: (طوبى لعبدٍ آخذٍ بعنان فرسِهِ في سبيل الله، أشعث رأسه، مغبرةً قدماه، إنْ كان في الحراسة، كان في الحراسة، وإنْ كان في السَّاقة، كان في الساقة، إن استأذن لم يُؤذَن له، وإنْ شفع لم يشفَّع)» [١].

«**طوبى**»، أي: طوبى له الجنَّة، فاكتفى الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب بآية سورة (هود)، وبهذا الحديث.

فلله درُّه على هذا الفقه، وهذا الفهم، وهذا الانتقاء، وهذا الاختيار من أدلة الوحيين.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

«**عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أنَّ النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قال: (تَعِسَ عبد الدرهم)**»، «**تعس**»، أي: شقي ضد السعادة، ومنه قول الله جل وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٨﴾ [محمد: ٨].

«**تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار**»، أي: صار عبدًا رقيقًا للمال، درهمًا من فضة، أو دينارًا من ذهب، وهذا من علامات مَنْ عَمِلَ لأجل الدنيا، وعلامة هؤلاء العبيد للدراهم كثيرة، كما قال جل وعلا عن المنافقين: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَلۡمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنۡ أُعۡطُواْ مِنۡهَا رَضُواْ وَإِن لَّمۡ يُعۡطَوۡاْ مِنۡهَآ إِذَا هُمۡ يَسۡخَطُونَ ٥٨﴾ [التوبة: ٥٨].

«**تَعِسَ عبد الدرهم، تعس عبد الدينار، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميلة**»، و«الخميصة»: هي ثوبٌ من صوفٍ معلم، و«الخميلة»: هي ذات الخمل، فهي ثياب لها خمل صنع من أي شيءٍ كان، من صوفٍ، أو كتانٍ وهو القطن، أو من غيره، فجعلهم عبيدًا لهذه الأشياء.

إنَّ الإنسان قد يغلو فيه حب المال، وحب الثياب، وحب زينة الدنيا حتى يصير بهذا الحب لها عبدًا.

هربوا من الرق الذي خلقوا له فبلوا برقِّ النفس والشيطان

وضابط هؤلاء في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن أُعْطِيَ رضي**»، وهذا علامة مَنْ عمل لأجل الدنيا، أنه يرضى إذا أُعطي من الدنيا وظيفةً، أو مالًا، أو جاهًا، أو مدحةً، أو منصبًا، وإن لم يُعطَ سخط.

والمؤمن إذا أُعْطي وجاءه رزقٌ في الدنيا، رضي وشكر لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذي رزقه وأمدَّه، وإن لم يُعطَ من الدنيا، أو فاته شيءٌ، صبر ولم يسخط،؛ لأنَّه يعلم أنه إنما قُدِّر له ما أتاه، وما لم يأته لم يُقدَّر له، فهذا هو شأن المؤمن.

ثم قال ﷺ في عبيد الدنيا: «تَعِسَ وانتكس»، فقد دعا عليه بالتعاسة والانتكاسة.

«وإذا شِيكَ فلا انتقش»، أي: لو أصابته الشوكة، دعا عليه ﷺ ألَّا ينتقشها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمَّاه النبي ﷺ في هذا الحديث عبدًا للدينار والدرهم، وعبد القطيفة، وعبد الخميصة، وذكَر فيه ما هو دعاءٌ بلفظ الخبر في قوله: (**تَعِسَ وانتكس، وإذا شِيكَ فلا انتقش**)[1].

وهذا حال مَنْ إذا أصابه شرٌّ، لم يخرج منه ولم يفلح»[2]؛ «لكونه تعس وانتكس، فلا هو نال المطلوب، ولا خلص من المكروه، وهذه حال مَنْ عَبَدَ المال، وقد وُصِفَ ذلك بأنه إذا أُعْطي رضي، وإذا مُنِعَ سخط»[3]، كما قال جل وعلا في (براءة) عن المنافقين: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ۝٥٨﴾.

«فرضاؤهم لغير الله، وسخطهم أيضًا لغير الله، وهكذا حال مَنْ كان متعلقًا برياسةٍ، أو صورةٍ، ونحو ذلك من أهواء نفسه، إنْ حصل له، رضي بذلك، وإنْ لم يحصل له سَخِطَ، فهو عبدُ مَا يهواه من ذلك، وهو رقيقٌ له»[4]، لم؟ «إذ الرق والعبودية في الحقيقة هي رقُّ القلب وعبوديته، فما استرق القلب واستعبده، فهو عَبْده»[5].

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رسالة العبودية لابن تيمية (ص: ٨٠).

(٣) رسالة العبودية لابن تيمية (ص: ٨١).

(٤) رسالة العبودية لابن تيمية (ص: ٨١).

(٥) رسالة العبودية لابن تيمية (ص: ٨١).



إلى أن قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهكذا أيضًا طالبُ المال، فإنَّ ذلك يستعبده ويسترقه، وهذه الأمور نَوْعان: منها ما يحتاج إليه العبد كما يحتاج إلى طعامه وشرابه ومنكحه ومسكنه، ونحو ذلك، فهذا يطلبه من الله، ويرغب إليه فيه، فيكون المال عنده، يستعمله في حاجته، بمنزلة حماره الذي يركبه»؛ ليصل إلى مراده، «وبمنزلة بساطه الذي يجلس عليه من غير أن يستعبده، فيكون هلوعًا».

«ومنها» وهذا النوع الثاني «ما لا يحتاج إليه العبد، فهذا ينبغي ألَّا يعلق قلبه بها، فإذا تعلق قلبه بها، صار مستعبدًا لها، وربما صار مستعبدًا ومعتمدًا على غير الله فيها، فلا يبقى معه عندئذٍ حقيقة العبودية لله، ولا حقيقة التوكُّل عليه، بل فيه شعبةٌ من العبادة لغير الله، وشعبةٌ من التوكُّل على غير الله، وهذا من أحقِّ الناس بقول النبي ﷺ: (**تَعِسَ عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميلة**)».

وهذا شأنُهُ ظاهرٌ في المال، كما أنه في الجاه والمنصب والوظيفة، والمال والجاه أشدُّ ما يكونان على العبد في هذه الدنيا، وفيها حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديث غيره في قول النَّبيِّ ﷺ: «**ما ذئبان جائعان أُرْسلا في زريبة غنم بأفسد لهما من حب الجاه، وحب المال**»[1]، وقد جاء في الحديث أيضًا: «**ما جاءك من هذا المال من غير استشراف نفسٍ فخُذْه، وما لا، فلا تتبعه نفسكَ**»[2].

ثم ذكر ﷺ: «**طوبى لعبدٍ**»، و«طوبى»: دعاءٌ خرج مخرج الخبر، فقيل: هي الجنة. وقيل: هي الشجرة التي روى ابن وهبٍ بسنده عن أبي سعيدٍ قال

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٧٦)، من حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الألباني في صحيح الترغيب (١٧١٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٧٣)، ومسلم (١٠٤٥) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رجل: يا رسول الله، ما طوبى؟ قال: «**شجرةٌ في الجنَّة مسيرة مائة سنَّة، ثياب أهل الجنة تخرج من أكمامها**»[1]، رواه الإمام أحمد وغيره.

«**فطوبى لعبدٍ آخذٍ عنان فرسه**»، وفي اللفظ الآخر: «**آخذٍ عنان فرسه في سبيل الله، أشعث رأسه، مغبرة قدماه، إنْ كان في الحراسة، كان في الحراسة، وإن كان في السَّاقة، كان في الساقة**»[2].

أي إنَّ عمله لله ﷿، لا ينظر جزاءً، ولا شكورًا، ولا ثوابًا، ولا منصبًا، ولا مدحةً من أهل الدنيا، فلو كان في الحراسة ليلًا، قام مع الحراس، أو في الساقة، كان في السَّاقة، لا يُؤْبه له عند الناس «**إن استأذن لم يؤذن، وإن شفع لم يُشفَّع**».

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فيه مسائل**».

وهذه المسائل - وهي سبع مسائل - تدلُّ على فِقْهِ الشيخ الدقيق في هذا الباب.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الأولى: إرادة الإنسان الدنيا بعمل الآخرة**»، أن يريد الدنيا (منصبًا، أو وظيفةً، أو مالًا، أو مدحةً، أو جاهًا) بعملٍ يُرَاد به وجه الله والدار الآخرة، وهذا وعيدٌ، وزجرٌ، وتهديدٌ، وهو - كما سبق - دائرٌ بين الشركين:

- الشرك الأكبر المخرج من الملَّة.
- والشرك الأصغر.

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٧١)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الصحيحة» (١٩٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكلاهما محبطٌ للعمل الذي صاحبه.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة الثانية، قال: «**تفسير آية (هود)**».

حيث حكى فيها هذا القول العظيم عن أنس بن مالكٍ، وابن عباس، ومجاهد بن جبر، وقتادة بن دعامة السدوسي لما نقلنا عن الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ الأحوال الأربعة في تفسيره لآية (هود): ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾.

ثم إنَّ هذا يرجع إلى أصلين: إمَّا أن يريد به الدنيا متمحضة، فلا يطرأ على قلبه توحيد الله عَزَّوَجَلَّ بهذا العمل، فهذا شركٌ أكبر، أو يكون طارئًا، وهذا شركٌ أصغر؛ حيث استرسل معه.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة الثالثة بقوله: «**تسمية الإنسان المسلم: عبد الدينار، والدرهم، والخميصة**»؛ لأنَّه غلا في حبِّها وطلبها حتى غاب عنه شأن الآخرة، فكان في الدنيا مستعبدًا للدرهم والدينار والخميصة والخميلة.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة الرابعة: «**تفسير ذلك**»، أي: متى يكون عبدًا لهذا الدرهم، وعبدًا للدينار والخميصة والخميلة؟

«**تفسير ذلك بأنَّه إذا أُعطي رضي، وإن لم يُعطَ سخط**»، فإذا أُعْطي من هذه الدنيا مالًا، أو جاهًا، أو وظيفةً رضي، وإنْ لم يُعطَ سخط، كما ذكر الله عَزَّوَجَلَّ ذلك عن المنافقين في قول الله جل وعلا في آية الصدقات من سورة (براءة): ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾﴾، هذا شأن المنافق، وهذا لا يليق بالمؤمن، ولا يجوز له أن

يكون حالُهُ كحال المنافقين الذين فسدت قلوبهم بمرض النِّفاق.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة في قوله: (تعس وانتكس)**»؛ حيث دعا عليه بالتعاسة والانتكاسة.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة السادسة بقوله: «**وإذا شِيكَ**»، أي: أصابته شوكةٌ، «**فلا انتقش**»، يدعو عليه ﷺ ألَّا تخرج هذه الشوكة بانتقاش الشوك من جسمه، وهذا خبرٌ خرج مخرج الدعاء.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة السابعة، وهي: «**الثناء على المجاهد الموصوف بتلك الصِّفات**»، ما هذه الصفات؟ قال: «**طوبى**»، وهذا ثناء، «**لعبدٍ أخذ بعنان فرسه في سبيل الله، شأنُهُ أشعث رأسه**»، رأسه أشعث، «**مغبرة قدماه**»، أي: ليس كحال أهل الدنيا ممَّن يتنظَّفون ويتجمَّلون ليمدحوا، «**إنْ كان في الحراسة، كان في الحراسة**»، أي: في الجهاد، وإنْ كان في ساقة الجيش، كان في ساقة الجيش، «**إن استأذن لم يُؤْذن له، وإن شفع لم يُشفَّع**»؛ لأنه ليس له قيمة عند عامَّة هؤلاء الناس.

وهذا يشهد له ما جاء في «صحيح مسلم»، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبي ﷺ قال: «**رُبَّ أشعث أغبر مدفوعٌ بالأبواب، لو أقسم على الله عَزَّ وَجَلَّ لأبرَّه**»[(١)]، فهو عند الناس مرذولٌ، وليس له قيمة، وليس له شأن، لكن له عند الله عَزَّ وَجَلَّ هذه الكرامة والمنزلة بسبب توحيدِهِ وإخلاصِهِ العمل لله عَزَّ وَجَلَّ، فلو أقسم هذا الأشعث الأغبر المدفوع بالأبواب الذي لا يُؤْبه له على الله عَزَّ وَجَلَّ، لأبرَّه، وذكر منهم - عليه الصلاة والسلام - البراء بن مالك.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٢، ٢٨٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «**وإن شفع لم يُشفَّع**»، لو ألجأته الحال إلى أن يشفع في أمرٍ يحبُّه الله ورسوله، لم تُقبَلْ شفاعته عند الوُجَهاء، ولا عند التجار، ولا عند أصحاب الهيئات والدنيا؛ لأنه في نظرهم لا يُؤْبه له في هذه الحال، أمَّا ما في قلبه، وما بينه وبين الله ﷻ، فشأنٌ آخر غير ما في قلوب الناس من الأمراء والوُجَهاء والتجار وأمثالهم.

وقد روى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من حديث مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير قال: قال عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وهو يخطب على منبره: «إنِّي مُحدِّثكم حديثًا سمعتُهُ من رسول الله ﷺ لم يكن يمنعني أن أُحدِّثكم به إلا الظن بكم، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (**حرسُ ليلةٍ في سبيل الله أفضل من ألف ليلةٍ يُقَام ليلها ويصام نهارها**)»[1].

إنَّ حرس ليلةٍ في سبيل الله ﷻ أفضل من ألف ليلةٍ يُقَام ليلها، ويُصَام نهارها.

وفي حديث أبي هريرة: أن رجلًا قال: يا رسول الله، علِّمني عملًا أنال به ثواب المجاهدين في سبيل الله. قال: «**هل تستطيع أن تصلي فلا تفتر؟ وتصوم فلا تفطر؟**»، فقال: يا رسول الله، أنا أضعف من أن أستطيع ذلك، فقال عليه الصلاة والسلام: «**فوالَّذي نفسي بيده، لو طوقت ذلك**»، أي: لو أطقته «**ما بلغت فضل المجاهدين في سبيل الله، أمَا علمتَ أن فرس المجاهد ليستن في طوله، فيكتب له بذلك الحسنات**»[2]، روى ذلك الإمام البخاري،

(١) أخرجه أحمد (١/ ٦١، ٦٤)، وضعفه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ضعيف الجامع» (٢٧٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ورواه بنحوه الإمام مسلم، فصلوات الله وسلامه على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه ومَنْ تبعهم.

٣٨-باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أربابًا من دون الله

أورَد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بعد الباب الذي ختم به ما يتعلَّق بالإرادات والمقاصد، (بابٌ: من الشِّرك: إرادة الإنسان بعمله الدُّنيا)، فذَكَر هذا الباب وترجمه بقوله: (باب مَنْ أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحلَّ الله، أو تحليل ما حرَّم الله، فقد اتخذهم أربابًا من دون الله).

ومناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنَّ طاعة الله جل وعلا توحيدٌ، وأن طاعة رسوله ﷺ توحيدٌ لله ﷻ؛ لأنه الذي أمَر بهذه الطاعة، وهو اتباعٌ لرسوله ﷺ الذي هو الإيمان به نبيًّا رسولًا، ومعارضتهما بطاعة غيرهما معارضة طاعة الله ورسوله في طاعة غيرهما أيًّا كان هذا الغير من العلماء، أو من الأمراء والسلاطين، فهذا يعارض التوحيد، إمَّا يعارضه كليًّا وينقضه، أو يعارض بعضه بحسَب هذه المعارضة.

إنَّ وظيفة العلماء حقيقةً هي بيان دين الله ﷻ، وبيان طاعته، وبيان أوامره ونواهيه، ووظيفة الأمراء والحكام والسلاطين تنفيذ أحكام دين الله، والقيام عليها، وتحقيقها في هذه البسيطة.

فعلى هذا صارت الطاعة نوعًا من أنواع العبادة، فطاعة الله جل وعلا له، وطاعة النبي ﷺ توحيدٌ وإيمانٌ بالله، واتباعٌ لهذا الرسول، وطاعة العلماء والأمراء في دين الله بما يوافق دين الله ﷻ من طاعة الله ورسوله.



ولهذا، جاء في «الصحيحين» من حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «**مَنْ يُطع الأمير فقد أطاعني، ومن أطاعني فقد أطاع الله، ومن يعصِ الأمير فقد عصاني، ومن عصاني فقد عصى الله**»[1].

فربط - عليه الصلاة والسلام - طاعة الأمير في غير معصيةٍ بطاعته عليه الصلاة والسلام، وربط طاعته بطاعة الله ﷻ؛ لأنَّ الله ﷻ هو الَّذي أمَر بهذه الطاعة.

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الترجمة وهذا التبويب الذي يدلُّ على فقهٍ دقيقٍ منه رَحِمَهُ اللَّهُ: «بابٌ: من أطاع العلماء والأمراء»، «مَنْ» هي الشرطية، و«أطاع» فعل الشرط، «أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحلَّ الله، أو تحليل ما حرَّم الله»، وجواب الشرط وجزاؤه قوله: «فقد اتَّخذهم أربابًا من دون الله».

فقوله: «بابٌ: من أطاع»، هذه شرطية، «فقد اتخذهم»، هذا هو الحكم والجزاء، فجوابُ هذا الشرط «أنه اتَّخذهم أربابًا من دون الله»؛ لأنَّ الله جل وعلا يقول في آية سورة (التوبة) عن هؤلاء الضُّلَّال من الأحبار والرهبان في دين عيسى وموسى عليهما الصلاة والسلام: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾.

وقد تقدَّم الكلام على هذه الآية، وعلى حديث عدي بن حاتم الطائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا سمع النبي ﷺ يقرأ هذه الآية: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾، فقال عديٌّ وقتها: «والله

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧)، ومسلم (١٨٣٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يا رسول ما اتَّخذناهم أربابًا من دون الله»، فقال ﷺ لعديٍ ولغيره مُزِيلًا هذا اللَّبس والفهم الخاطئ: «**يا عدي**». قال: لبَّيك يا رسول الله. قال: «**أليسوا يحلُّون الحرام فتحلُّونه؟ وأليس يُحرِّمون الحلال فتُحرِّمونه؟**». قال: «بلى». قال: «**فتلك عبادتُهم، وتلك طاعتهم**»[(١)].

فهذا التبويب أنَّ مَنْ أطاع العلماء والأمراء في مصادمة دين الله ﷻ، اتَّخذهم أربابًا، وهذا دائرٌ بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر بحسَب هذه المعارضة لدين الله ﷻ في طاعة العلماء والأمراء في مضادَّة هذا الدين.

والعلماء هُمُ الذين يُبيِّنون دين الله ﷻ، والأمراء هم أولو الأمر الذين أوجب الله ﷻ على المسلمين طاعتهم بالمعروف، فلا يجوز أن يُخْرج عليهم، ولا أن يُثلَّب عليهم، بل يُسْمع لهم، ويُطَاع بالمعروف ما لم يخالفوا دين الله جل وعلا.

ثم أورَد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**يوشك أن تَنْزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكرٍ وعمر؟**»[(٢)].

وهذا الحديث رواه أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني، عن معمر بن راشد، عن طاوس بن كيسان اليماني، عن ابن عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، فهذا إسنادٌ صحيحٌ.

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٢١٨)، والبيهقي في الكبرى (٢٠١٣٧)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السلسلة الصحيحة (٣٢٩٣).

(٢) روى نحوه أحمد (٣١٢١)، عن ابن عباس بلفظ: أراهم سيهلكون أقول: قال النبي ﷺ ويقول: نهى أبو بكر وعمر. وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد: إسناده ضعيف.

«قال ابن عباس: (يوشك أن تَنْزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكرٍ وعمر؟)».

وسبب هذا الحديث هو جواب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما لمَنْ قال له: «يا ابن عباس، إنَّ أبا بكرٍ وعمر رضي الله عنهما لا يريان التمتُّع بالعمرة إلى الحج، ويريان أن إفراد الحج أفضل»، فكان ابن عبَّاس يرى أن التمتُّع بالعمرة إلى الحج أفضل، فقال رضي الله عنه: «يوشك أن تَنْزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟».

فإذا كان المُقدَّم على قول رسول الله هو قول هذين الشيخين الفاضلين اللذين هما أفضل هذه الأمة بعد النبي عليه الصلاة والسلام، فيخشى ابن عباسٍ أن تنزل عليهم حجارة، فكيف إذا كان المعارض بطاعة الله أو بطاعة رسوله من دون أبي بكرٍ وعمر رضي الله عنهما! فالخطب أعظم، والشأن أشنع.



٣٩- باب قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ...﴾

فإنَّ هذا الباب ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد: (باب: من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحلَّ الله، أو تحليل ما حرَّم الله، فقد اتخذهم أربابًا من دون الله)، وهذا فقهٌ جليلٌ من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترتيب هذا الباب على ذاك.

وهذا الباب (باب قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (٦٠)﴾) مناسبتُهُ لكتاب «التوحيد» مناسبةٌ ظاهرةٌ: وهو أن مَنْ آمن بالله عَزَّوَجَلَّ حقًّا، وآمن بما أُنْزل على رسل الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صدقًا، فإنَّهم إنَّما يتحاكمون إلى شَرْع الله عَزَّوَجَلَّ وحكمه، لا إلى حُكْم غيره، فتَحْكيمُ شريعة الله عَزَّوَجَلَّ بتحكيم حُكْم الله عَزَّوَجَلَّ، وحُكْم رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إيمانٌ وتوحيدٌ ودينٌ، والتحاكمُ إلى غير شرع الله عَزَّوَجَلَّ ينافي الإيمان والتوحيد والدين بحسَب أحواله التي يأتي بيانها إن شاء الله.

وأفاد هذا الباب أنَّ تحكيم شرع الله جل وعلا هو مقتضى الإيمان، ومقتضى (لا إله إلا الله)، ومقتضى الشهادة بأنَّ (محمدًا رسول الله)، وأمَّا التحاكم إلى مَنْ يخالفون شرع الله عَزَّوَجَلَّ، فهو إمَّا أن يكون كفرًا أكبر يُخْرج صاحبه من الملة، كما في الصور الآتي بيانها، وقد يكون شركًا أصغر لا يُخْرج صاحبه من الملة، لكنه يُوقِعُهُ في الوعيد الشديد والزجر والتهديد؛ لأنَّه انتقل عن حُكْم الله عَزَّوَجَلَّ لحكم غيره لغرضٍ من أغراض الدنيا الدنيَّة كما يأتي بيانه.

ثم أيضًا ثمَّة حالٌ ثالثة: قد يحكم الحاكم بغير شرع الله ﷻ، لكن بعد أن استفرغ وُسْعه، وبذل جهده ومجهوده في تحصيل حكم الله ﷻ، وتحرِّي إصابته، لكنه مع هذا الجَهد والبذل لم يُوفَّق إليه، فيكون مؤدَّى حكمه أنه حَكَم بغير شرع الله، لكنه في هذه الحالة وبهذا الاعتبار في بذل الجهد والوسع والاجتهاد لتحرِّي وإصابة حكم الله ولم يصبه والحالة هذه - يكون مأجورًا أجر الاجتهاد، لا أجر الإصابة.

كما جاء في «الصحيحين» من قول النبي ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران**»[1]، أي: أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، قال ﷺ: «**وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ، فله أجرٌ واحدٌ**»، أي: أَجْر الاجتهاد وإن لم يحصل أجر الإصابة.

وفي قول الله جل وعلا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾﴾.

قال الشيخ أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾﴾ [النساء: ٦١، ٦٢]».

الآيات من سورة (النساء)، وقد ترجم عليها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب الجليل، ثم عطف عليها بقول الله جل وعلا في سورة (البقرة) في أوائلها

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، برقم (٧٣٥٢)، ومسلم، كتاب: الأقضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، برقم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

في شأن المنافقين: «﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١﴾ [البقرة: ١١]»، ثم عطف عليها ثالثًا قول الله جل وعلا: «﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦﴾ [الأعراف: ٥٦]».

وعطف عليها الشيخ أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ رابعًا، وهذا من دقَّة فقهه، وحُسْن استنباطه واستدلاله وانتقائه للآيات في قول الله جل وعلا في سورة (المائدة): «﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٥٠﴾ [المائدة: ٥٠]».

ثم أورَدَ ذلك في الآيات الأربع بحديث ابن عمرٍو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**أنَّ رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قال: (لا يؤمن أحدُكُم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به)**»[1].

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه قول النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «**قال النووي: حديثٌ صحيحٌ، رويناه في كتاب الحجة بإسنادٍ صحيحٍ**».

وهذا طرف من فقه هذا الباب، وله تتمةٌ نُرْجِئ الكلام عليها في لقاءٍ آخر.

إذًا، الباب الثامن والثلاثون ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالآيات من سورة (النساء) في قول الله جل وعلا: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ٦٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا ٦١ فَكَيۡفَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّآ إِحۡسَٰنٗا وَتَوۡفِيقًا ٦٢﴾.

---

(١) ضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ظلال الجنة (١٥)، ومشكاة المصابيح (١٦٧).



وفي هذه الآيات ذمٌّ لكل مَنْ عدَل وترك حُكْم الكتاب والسُّنة، وتحاكَم إلى ما سواهما من الباطل؛ سواء كان هذا الباطل أعرافًا وسلومًا قبليَّة متوارثة، أو كان هذا الباطل قوانين وأنظمة جاهلية مستوردة تخالف حُكْم الله ورسوله ﷺ.

وفيه: اعتقاد أنَّ تحكيمَ الشريعة دينٌ وإيمانٌ، وفيه الدلالة على وجوب ذلك وفرضيَّته، وأنه لو عمل بتطبيق الشريعة، لكنه لم يعتقد وجوب ذلك، أنه لا ينفعه ذلك، كما وقع من بعض أتباع أهل الكتابين.

فهذا الباب فيه ما جاء في تفسير هذه الآيات، ومناسبتُهُ: أنَّ التحاكم إلى شرع الله ﷻ ودينه، وهو الموروث عن الله ﷻ في كلامه (القرآن)، وعن نبيِّه الكريم ﷺ في سُنَّته خير البيان، أنَّ هذا كله توحيدٌ ودينٌ وإيمانٌ، أما التحاكم إلى غير الله ﷻ مما يضادُّ التوحيد؛ لأنَّه إلى الطاغوت، فهذا هو الكفر والشرك الذي وقع بتَرْك التحاكم إلى شرع الله ﷻ إلى غيره.

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾، فالزَّعم هو الكذب غالبًا، أو ظن الكذب، ﴿أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾، وهذه الآيات في سياق ذمِّ المنافقين - كما يدلُّ عليه فيما يأتي آية (البقرة)، وآية (المائدة) - الذين آمنوا بزعمهم بالله ورسوله ظاهرًا، لا باطنًا، أمَّا قلوبُهُم فهي منكرةٌ، وهي منطويةٌ على الكفر بالله ورسوله، وكُرْه ما جاء به النبيُّ ﷺ من هذا الدين، فكانوا بهذه الحال زاعمين كاذبين في ظنِّهم.

﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، و(الطاغوت) مشتقٌّ من الطغيان، وهو الزِّيادة وتجاوز الحدِّ، وقد ذكر العلامة ابن القيِّم رحمه الله خمسةً منه لمَّا قال: «الطواغيت كثيرٌ، ورؤوسهم خمسة: إبليس - أعاذنا الله وإياكم منه -



ومُدَّعي عِلْم الغيب، ومَنْ دعا الناس إلى عبادة نفسه، ومَنْ حكَم بغير ما أنزل الله ومَنْ عُبد وهو راضٍ»، فهؤلاء من رؤوس الطواغيت.

والآية نزلت في كعب بن الأشرف اليهودي؛ حيث كان يحكم بهَوَاه ممَّا ينسبه إلى دين الله وحكمه؛ لأنَّه يقبض الرشاوى ليَحِيدَ عن حُكْم الله ﷻ، ويتَّبع هواه، فهؤلاء المنافقون يريدون أن يتحاكموا إلى هذا الطاغوت (كعب بن الأشرف اليهودي)، ويتركون النبيَّ ﷺ، ويتركون ما بعثه الله ﷻ به من الهدى.

وقد أمَر الله جل وعلا بالكفر بالطواغيت في مواضع كثيرة: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وهؤلاء المنافقون يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت، وقد أُمِرُوا أن يكفروا به في أمرٍ له، ويريد الشيطان أن يضلَّهم ضلالًا بعيدًا، فإنَّ الشيطان هو الذي تكفَّل بأن يُضلَّ مَن استطاع من بني آدم ليكونوا معه في نار جهنَّم.

يقول الإمام مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الطاغوت: ما عُبِدَ من دون الله جل وعلا»، ولهذا قالوا: «كل مَنْ عُبِدَ من دون الله وهو راضٍ، فهو طاغوتٌ».

والحاكم هو المُشرِّع، والحاكم أيضًا يشمل مَنْ حكَم بغير ما أنزل الله ﷻ في حالتيه الآتيتين، ويشمل أيضًا المتحاكَمَ، والحُكْمُ بغير ما أنزل الله يكون كفرًا أكبر، وهذا في أحواله الأربع المشهورة:

١- إنِ استباح هذا الحكم بغير ما أنزل الله ﷻ.



٢- وإنِ اعتقد جوازه.

٣- وإنِ اعتقد مساواته بشرع الله، لكن شرع الله أفضل.

٤- وإن شرع هذه الأنظمة والقوانين المصادمة لحُكْم الله، شرعها وألزم الناس بها بالتحاكم إليها، وعَاقَبَ مَنْ لم يفعل ذلك، فهذا ممَّا أجمع العلماء على أنه من الكفر الأكبر، كما نقل ذلك الإجماع الحافظ ابن كثيرٍ في إجماع العلماء على كفر مَنْ حكم بالياسق، وهو كتاب أنظمة ودساتير مجمعة من شرائع سابقة ووثنية، لكنها تخالف شرع الله ﷻ.

فهذه حالاتٌ يكون فيها الحاكم بغير ما أنزل الله والحكم بغير ما أنزل الله كفرًا أكبر مناقضًا للتوحيد والإيمان، كما في هذه الآية.





٤٠- باب من جحد شيئًا من الأسماء والصفات

وقول الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِۚ قُلْ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾﴾».

هذا الباب الشَّريف من أبواب كتاب التوحيد، مناسبتُهُ لكتاب «التوحيد» مناسبةٌ ظاهرةٌ: أنَّ إثبات أسماء الله الحسنى وصفاته العلى والإيمان بها، والتي ثبتت في كتاب الله (القرآن الكريم)، وفي سُنَّة النبي ﷺ (خير البيان) - إيمانٌ وتوحيدٌ، وجَحْدها وإنكارها وتعطيلها وإفراغ الله منها، كفرٌ بحَسَبه.

ففي هذا الباب يُدْرج الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إثبات الأسماء والصفات في التوحيد، وأنَّ جحدها وإنكارها كلها يناقض التوحيد، وجحد وإنكار بعضها بحسَب ذلك، كما يأتي تفصيله إن شاء الله.

ومناسبة هذا الباب أيضًا لكتاب «التوحيد» من جهةٍ أخرى، وهي الجهة الثانية: أنَّ هذا الباب برهانٌ على توحيد الألوهيَّة، فإن مَنْ ثبتت له الأسماء الحسنى والصفات العلى، استحقَّ أن يُعبَد وحده دونما شريكٍ.

ومناسبته أيضًا من جهةٍ ثالثة: أنَّ جَحْد أسماء الله وصفاته كفرٌ بالله جل وعلا، وكفرٌ بالرَّبِّ، وأصلُ الكفر هو الكفرُ المخرج من الملة الذي يناقض التوحيد كله.

وهاهنا سؤالٌ آخر: ما مناسبة هذا الباب (باب: مَنْ جحد شيئًا من الأسماء والصفات) لِمَا قبله من الأبواب؟



ونقول: إنَّه في الباب الذي قبله تعلَّق الأمر بتحكيم غير شرع الله، وأن تحكيم دين الله وشرعه في كتابه وسُنَّة نبيِّه ﷺ، والتحاكم إليها - توحيدٌ وإيمانٌ، وأنَّ عدم تحكيم شرع الله ودينه، والتحاكم إلى غيره مما يضاد حكمه (حكم شرع الله) - كفرٌ ونفاقٌ، ومن معاني التحاكم: أنَّ الله ﷻ له الحكم: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

والله جل وعلا من أسمائه الحسنى: الحكيم، وله سبحانه وتعالى الحكم، وفي أفعالِهِ وأوامرِهِ وخَلْقِهِ الحِكَم البالغة التي لا نستطيع لها عدًّا، ولا إحصاءً، فهذا تعلقٌ وتمهيدٌ لتوحيد الأسماء والصفات جاء بالتضمُّن في الباب الذي قبله، ثم في هذا الباب ترجم الشيخ رحمه الله بهذه الترجمة، فقال رحمه الله في الباب التاسع والثلاثين: [بابٌ: مَنْ جحد شيئًا من الأسماء والصفات].

وتَرْجم رحمه الله عليه بقول الله تعالى: «﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾﴾».

ومن فِقْهِ الشيخ رحمه الله أنَّه ترجم على هذه الآية (آية سورة الرعد) بما رواه الإمام البخاري في «صحيحه» بسنده: «**أن عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَّب اللهُ ورسولهُ؟)**»[(١)].

ثم ذكر بعدها: «**وروى عبد الرزَّاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباسٍ - رضي الله تعالى عنهما - أنَّه رأى رجلًا انتفض لمَّا سمع حديثًا عن النَّبيِّ ﷺ في الصفات - استنكارًا لذلك - فقال ابن عباس رضي الله عنهما: (ما فرق هؤلاء؟ يجدون رقةً عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه)**»[(٢)].

(١) أخرجه البخاري (١٢٧)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٨٩٥)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في ظلال الجنة (٤٨٥).



قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ولمَّا سمعت قريشٌ رسول الله ﷺ يذكر (الرحمن)، أنكروا ذلك، فأنزل الله جل وعلا فيهم:** ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِۚ قُلْ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾﴾».

فهذا بابٌ شريفٌ يتعلَّق بأسماء الله الحسنى، وصفاته العلى، والمشركون على عهدِهِ ﷺ أقرُّوا بربوبية الله عَزَّوَجَلَّ، كما قال جل وعلا: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [الزخرف: ٨٧]، وأنكروا ألوهيَّته بالكليَّة، وفي هذا قول الله عَزَّوَجَلَّ عنهم في سورة (ص): ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ [ص: ٥].

أمَّا ما يتعلَّق بأسماء الله وصفاتِهِ، فتباينت فيه أقوالهم، فجاء عنهم إثبات بعض الصفات كالعلو، ومنه قول أُميَّة بن أبي الصلت: «مجِّدوا الله فهو للمجد أهلٌ، ربُّنا في السماء أمسى عظيمَا»(١).

وفي اسم الله (الرحمن) و(الرحيم) أنكرهما كثيرٌ من المشركين، كما في سياقات الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب في آية (الرعد)، وفي الأحاديث التي ذكرها.

فهذا بابٌ شريفٌ يتعلَّق بتوحيد العبادة، فإن توحيد الله بالربوبية، وتوحيد الله بأسمائه وصفاته، يستلزمان - ولابدَّ - إفراد الله جل وعلا بالعبادة، وإفراده بالألوهيَّة وحده دونما شريكٍ، وهذا شرف هذا الباب، وشرف هذا الموضوع، وهذه علاقته بالتوحيد وبكتاب «التوحيد».

إنَّ إثباتَ أسماء الله الحسنى وصفاته العلى إثباتٌ مبنيٌّ على التوقيف،

(١) تاريخ دمشق (٩/ ٢٧٧).



أي: لِما جاء من أسماء الله وصفاته في الوحيين الشريفين (الكتاب والسُّنة)، وإثباتٌ على وجه الكمال اللَّائق بجلال الله وعظمته وقدسيَّته وقدره، وإثباتٌ على وجهٍ لا يُمَاثل أسماء وصفات المخلوقين، وبهذه الأسس الثلاثة يقوم هذا التوحيد.

وقد انحرف في هذا الباب الشريف طائفتان، فصار أهل الإيمان (أهل السُّنة والجماعة والقرآن) - وسطًا بين هاتين الطائفتين:

الطائفة الأولى: المُعطِّلة على درجات تعطيلهم.

والطائفة الثانية: المُشبِّهة الممثِّلة.

فأمَّا المُعطِّلة، فإنَّهم تفاوتوا في تعطيل الله ﷻ عن الكمال في أسمائه الحسنى، وتعطيل الله عن الكمال في صفاته العلى، فأساسُ التعطيل عند الفلاسفة والجهميَّة الذين أنكروا الأسماء والصفات، فقد أنكروهما بالكليَّة، واستحقوا بهذا أن يُحْكم عليهم بالكفر لمَّا أنكروا لله الكمالات في أسمائه وصفاته، والتي كثرت أدلتها في الكتاب والسُّنة، فصار حُكْمُ العلماء عليهم بالإجماع بأنهم كفروا بهذا الإنكار.

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نونيَّته» (الكافية الشافية) عن هؤلاء الجهمية:

ولقد تقلَّد كفرهم خمسون في ... عشرٍ من العلماء في البلدان

واللالكائي الإمام حكاه عنـ ... ـهم بل حكاه قبله الطبراني

أي: خمسمائة عالِم، بل أزيد من علماء الحديث، وعلماء أهل السُّنة حكموا على هؤلاء بالكفر لمَّا عطلوا الله ﷻ عن أسمائه الحسنى وصفاته العلى.



يليهم في التعطيل: المعتزلة، والَّذين أنكروا صفات الله ﷻ، وتفاوتت مذاهبهم في أسماء الله الحسنى:

- فمنهم مَن جَنَح ناحية الجهمية، فأنكروها وجعلها أعلامًا محضة لا تدلُّ على كمال وتقديس.

- ومِنْهم مَنْ أثبتها إثباتًا مجردًا.

فَهُمْ في تفاوتٍ، ومُحَصل مذهبهم يرجع إلى قول الجهميَّة.

وطائفةٌ ثالثة من طوائف التعطيل: المتكلمون، ويشملون الكلابية، والأشاعرة، والماتريدية، وهؤلاء أثبتوا أسماء الله الحسنى، وأثبتوا بعضًا من الصفات، وجحدوا بعضًا على تفاوتٍ فيما بينهم، فالكلابية والأشعرية أثبتت سبعًا من الصفات، ونفت الصفات الاختياريَّة، وشابهتهم وقاربتهم جدًّا الماتريدية الذين أثبتوا ثمانٍ من صفات.

وثمَّة طائفةٌ أخرى من هؤلاء المتكلِّمين، وهم من يُسمَّون بالصفاتية، وهم أقوامٌ وأفرادٌ من أهل السُّنة والجماعة تأثَّروا بمذاهب أهل التعطيل؛ كلاميةً أو اعتزالية، فحصل عندهم انحراف في بعض الصفات، ولم يتمحَّضوا بقول المتكلمين، ولا بقول المعتزلة، وهؤلاء أُطْلق عليهم صفاتية أهل السُّنة، كما يذكره كثيرًا شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

أمَّا أهل الإيمان، فإنَّهم أثبتوا أسماء الله الحسنى وصفاته العلى بلا تمثيلٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تحريفٍ، ولا تشبيهٍ، على حدِّ قول الله جل وعلا: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [طه: ٨]، وعلى حدِّ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ:



﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾.

وفي هذا الباب يُتَرجم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، فيقول: ([باب مَنْ جحد شيئًا من الأسماء والصفات].

وقول الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾﴾).

فقَدْ جحدوا اسم الله (الرحمن)، واسم الله (الرحيم)؛ لأنَّهم يظنُّون أن بإثبات هذين الاسمين يكون تعدُّد الآلهة، ولهذا أنكرت قريش اسم الله: (الرحمن)، وفي صلح الحديبية في ذي القعدة من السَّنة السادسة من الهجرة جاء سهيل بن عمرٍو، فقال النبي ﷺ: «**سهل أمركم**»، فلمَّا كُتِبَتِ المعاهدة، كتبها عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بيده، فأملى عليه النبيُّ ﷺ قال: «**اكتب باسم الله الرحمن الرحيم**»، فقال سهيلٌ: «حَسْبك، ما أدري ما (الرحمن)، وما ندري ما (الرحيم)، اكتب: باسمك اللهم»[1]، فأنكر سهيلٌ - على عادة أهل مكة - وكثيرٌ من المشركين هذين الاسمين.

فالنَّبيُّ ﷺ حكيمٌ، بعيدٌ في نظره، يعرف ما هُمْ عليه، فأمر عليًّا أن يكتب: «باسمك اللَّهمَّ»، لا مواطئةً لهم على إنكارهم، حاشا وكلا، ولكن تحصيلًا للمصلحة العظمى في حصول هذا الصلح، وحصول نتائجه على المسلمين، وأنزل الله ﷻ في هذا قوله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾﴾.

ثم أسند الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بعد هذه الآية حديثًا رواه الإمام البخاري في

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١)، من حديث المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«صحيحه»: عن عليٍّ بن أبي طالب أمير المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَّب الله ورسوله؟»[(١)].

وسبب هذا القول من أمير المؤمنين عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما حدث في أيام خلافتِهِ من كثرة إقبال الناس على الحديث، وكثرة أهل الوعظ والقصص، فيأتون في قصصهم بأحاديث لا تُعرَف من هذا القبيل، فربما استنكرها بعضُ الناس، وربما ردَّها، وقد يكون لبعضها أصلٌ صحيحٌ، أو معنًى صحيح.

وكان من هؤلاء القُصَّاص ضعفٌ في تحرِّي الصدق، وكان منهم أيضًا تحديث الناس بأشياء يستغربونها، فربما وقَع من ذلك: المفاسد العظيمة بإنكار دين الله، وما جاء عن رسوله، فقال عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَّب الله ورسوله؟».

وهذا الحديث لا يعني أنَّ أحاديث الصفات وأسماء الله الحسنى ليست ممَّا يُحدَّث به الناس، وإنما معنى ذلك أنه يبين لهم هذا الحديث على اللَّائق بالله جل وعلا.

ففي حديث أبي رزين العقيلي لمَّا ذكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أنَّ الله يضحك إلى قنوط عباده وقرب غيره**»، قال: «يا رسول الله، أو يضحك ربنا؟». قال: «**نعم**». قال: «إذًا، لن نعدم من ربٍّ يضحك خيرًا»[(٢)]، لكن بعض الحديث لا يصلح إلا لأهل العلم، ولا يصلح لعامَّة الناس؛ لِمَا يترتَّب عليه من ضيق فَهْمهم،

(١) أخرجه البخاري (١٢٧)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٨١)، من حديث أبي رزين العقيلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ٧٣٢): إسناده ضعيف.



وقصر علمهم في إدراكِهِ، أو في تحصيله، أو في فَهْمه الفهم الصحيح.

وترجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الباب بقوله: «**وروى عبد الرزَّاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عبَّاس أنه رأى رجلًا انتفض لمَّا سمع حديثًا عن النبي ﷺ في الصِّفات**»، أي: صفات الله ﷻ.

«**انتفض** - استنكارًا لذلك - **فقال ابن عباس: (ما فرق هؤلاء؟ يجدون رقةً عند محكمِهِ، ويهلكون عند متشابهه)**»[1].

إنَّ إيراد حديثي عليٍّ وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في هذا الباب - بل وفي هذا السياق - يدلُّ على أنَّ أحاديث الصفات ليست ممَّا يُمْنَع من تحديث الناس إياه، وإنَّما هي أحاديث تُروَى، وليست من المتشابه، ولا بدَّ من الأمر الذي يحدث به الناس ليعرفوها، ويفقهوها، ويؤمنوا بها، ويعتقدوا موجبها.

وفيه أيضًا في سياق هذين الحديثين (حديثُ عليٍّ وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا) ردٌّ على طوائف أهل الأهواء والبدع وأهل الضلال، الذين انحرفوا في آيات الصفات ونصوصها، فزعموا أنَّها من المتشابه الذي يوجب إمَّا التفويض بالكلية، أو يوجب التعطيل، كما سبق في ذِكْر المنحرفين في هذا الباب العظيم (وهم المعطلة) على طرفٍ يقابلهم في الطرف الثاني (المشبِّهة والمُمثِّلة).

وفي حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا الذي رواه عنه عبد الرزَّاق بن همام الصنعاني في «مصنفه»، عن شيخه معمر بن راشد، عن ابن طاوس، وهو عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، وكان من أعلم الناس بالعربيَّة، وقد مات سنة اثنتين

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٨٩٥)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٤٨٥).

وثلاثين ومائة، عن أبيه طاوس بن كيسان الجندي. وقيل: اسمه: ذكوان، وهو من أئمة التفسير وأوعية العلم، وهو الذي روى عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

«عن ابن عباسٍ: أنه رأى رجلًا انتفض»، وانتفاضه؛ لِمَا في قلبه من الاستنكار.

«انتفض لما سمع حديثًا عن النبي ﷺ في هذه الصفات»، وانتفاضه استنكارٌ لهذا الحديث؛ لأنه قد أُشْرب بالبدعة، أو لأنه جهل شيئًا فأنكره.

«فقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ما فرق هؤلاء؟)»، يسأل: ما هذا الأمر الذي يجده هؤلاء ممَّن يحضرون مجلسه، «يجدون رقةً عند محكمه»، أي: محكم القرآن، «ويهلكون عند متشابهه»[1]، وهذا من التشابه النِّسبي الإضافيِّ، فهم يهلكون عند المتشابه، فيردُّونها؛ لأنها لم تبلغهم؛ لأنَّ عقولهم وفُهُومهم لم تدرك ذلك.

ولهذا، عَابَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على مَنْ أنزل عليهم الكتاب: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، فهذه من الأمور المبتدعة، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بدأ في زمانه ظهور أصول البدع؛ كبدعة القدريَّة، وظهر الجعد بن درهم بعد ذلك، وكان من بدعته التي تلقَّفها ونشرها: إنكار صفات الله جل وعلا.

يقول ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «هؤلاء إذا سمعوا من مُحْكم القرآن، وجدوا في قلوبهم رقةً وإقبالًا، وعندما يسمعون هذه النصوص، يحصل عندهم فَرَقٌ»،

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٨٩٥)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٤٨٥).



أي: خوفٌ واضطرابٌ، يعني: إذا سمعوا شيئًا من أحاديث الصفات، انتفضوا كالمنكرين لها، فلم يحصل منهم بذلك الإيمانُ الذي أوجبَه الله جل وعلا على عباده.

وليست أحاديث الصفات من المتشابه، نعم قد يشتبه فهمُها على بعض الناس، لكنها ليست من المتشابه الكلي، وقد أنزل الله ﷻ القرآن كما قال ابن عباسٍ على أربعة أضرب:

- فمنه ما تعرفه الناس.
- ومنه ما تعرفه العرب.
- ومنه ما يعرفه العلماء.
- ومنه (المتشابه) ما لا يعلمه إلا الله؛ كالحقائق والكيفيَّات للأمور الغيبية، ولما في الجنة والنار.

ثم أورد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: «**أن قريشًا لمَّا سمعت رسول الله ﷺ يذكر (الرحمن)، أنكروا ذلك، فأنزل الله جل وعلا فيهم:** ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِۚ قُلْ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ٣٠﴾».

وقد اختلف المُفسِّرون في ذلك:

- فمنهم مَنْ قال: إنَّ ذلك كان في صلح الحديبية لمَّا كانت الوثيقة، وابتدأها النبي بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»، وأنكر سهيل بن عمرو اسم الله (الرحمن)، واسم الله (الرحيم)، وقال: «لا نعرف إلا الله، اكتب: (باسمك اللهم)».



- وقيل: إنَّها في مكة؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - كان يصلي ويُكْثر أن يقول وهو ساجدٌ: «**يا رحمن، يا رحيم**»، فقال المشركون: «هذا يزعم أنه يدعو واحدًا، وهو يدعو مثنى مثنى»، فأنزل الله ﷻ هذه الآية: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠][(١)].

وقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب خمس مسائل:

فقال: «**فيه مسائل**».

وسبق التَّنويه غير مرَّة أن المراد بالمسائل هاهنا هي الفوائد الجليلة، والمسائل العلمية العظيمة المُسْتفادة من هذا الباب، فذكر في هذا الباب خمس مسائل جليلة.

قال في الأولى منها: «**عدم الإيمان بجَحْد شيءٍ من الأسماء والصفات**».

ومعنى ذلك: أنَّ مَنْ جحد أسماء الله وصفاته، أو شيئًا منها ممَّا تواترت به الأدلة - فإنَّ ذلك يُفْضي إلى عدم الإيمان، فالإيمان بأسماء الله وصفاته يقابله جَحْدها وإنكارها.

ويأتي المقام فيمَن جحد شيئًا من هذه الأسماء والصفات؛ فإن كان ممَّا تواترت عليه الأدلة في الكتاب العزيز والسُّنة النبوية، ودلَّ عليها العقل السليم؛ كعُلوِّ الله ﷻ على خَلْقه، فإنَّ إنكارها في هذه المثابة مع قيام الحُجَّة على صاحبها، يصيره أنه لم يؤمن بالله حقَّ الإيمان، فإنْ جحد شيئًا لشبهةٍ عنده كما يكون عند بعض الشُّراح من العلماء (شراح الحديث)، أو بعض المفسرين للقرآن الكريم من أهل العلم، وهذا يَحدث عنده خللٌ واضطرابٌ،

(١) أخرجه الطبري في التفسير (١٥/ ١٢٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا موقوفا.



وعدم تحقيق فهمٍ، فينكر، أو يردُّ بعض الأحاديث المتعلقة بالصفات، أو بعض المعاني المتعلقة بالصفات لشبهةٍ قامت عنده، فإنَّ هذا الردَّ في الحقيقة هو إنكارٌ وجحودٌ، لكن صاحبه لم يقع في نقيض الإيمان؛ لوجود هذه الشبهة، وهو ذلك التأويل، وهذا الخلل في فهمه واضطرابه، أو تقليده لمَن يُحْسن بهم الظن، كما يحصل عند بعض الشُّراح من تأويل الاستواء، أو تأويل بعض صفات الله ﷻ؛ كـ (يديه، وضحكه، وفرحه، وغضبه، ورضاه).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الثانية: تفسير آية (الرعد)**».

وهي الآية التي صدَّر فيها الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الباب ([باب مَن جَحَد شيئًا من الأسماء والصفات]، وقول الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾﴾).

فإنَّ المشركين كانوا يقولون: لا نعرف إلا الله، ولا نعرف إلا رحمن اليمامة، لينكروا هذا الاسم من أسماء الله الحسنى، ففي هذه الآية تفسيرها، وآخر ما ساق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في الباب تفسيرٌ لها في قوله: «ولمَّا سمعت قريش رسول الله ﷺ يذكر (الرحمن) في دعائه، وفي سجوده)، كما قال ابن عباس، ويذكره أيضًا في صلح الحديبية، حيث روى ابن جرير بسنده عن قتادة بن دعامة السدوسي في قول الله جل وعلا: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ ۚ﴾، قال قتادة: ذُكِرَ لنا أن نبيَّ الله ﷺ زمن الحديبية حين صَالَحَ قريشًا كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما صَالَحَ عليه محمد رسول الله»، فقال سهيل بن عمرو، وهو مندوب قريش يتولَّى عقد الصُّلح مع رسول الله ﷺ بالنِّيابة عنهم، قال: «لئن كنت رسول الله، ثم قاتلناك، لقد ظلمناك، ولكن اكتب: هذا ما صَالَح

عليه محمد بن عبد الله»، فقال الصحابة رضي الله عنهم: «يا رسول الله، دَعْنا نقاتلهم»، قال ﷺ: «**لا، اكتبوا كما يريدون، إنِّي محمد بن عبد الله**»، فلمَّا كتب الكاتب: «بسم الله الرحمن الرحيم»، قالت قريش: «أما الرحمن فلا نعرفه، لا نعرف إلا رحمن اليمامة»، وكان أهل الجاهليَّة يكتبون: «باسمك اللَّهمَّ»، فقال الصحابة: «يا رسول الله، دَعْنا نقاتلهم»، فقال ﷺ: «**لا، ولكن اكتبوا كما يريدون**»[(١)]، فكتبوا: «باسمك اللَّهمَّ»، وهذا يُبيِّن تفسير هذه الآية ومعناها.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله: «**المسألة الثالثة: تَرْك التحديث بما لا يفهم السامع**».

وأصلها - كما سبق - أنَّ أحاديث القُصَّاص وأحاديث أهل الوعظ قد يُورِدُونَ فيها من الغرائب التي تندُّ عن أفهام السامعين، وربما استشنعوها واستكثروها واستغربوها، فقال عليٌّ رضي الله عنه للقصاص لمَّا حدث في خلافته من كثرة إقبال الناس على القصص والوعظ: «حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَّب الله ورسوله؟»[(٢)].

هذا، وقد كان أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ينهى القُصَّاص عن القصص؛ لما يأتي في قصصهم من الغرائب والتساهل في النقل، وغير ذلك، وكان يقول رضي الله عنهما: «لا يقصُّ إلا أميرٌ أو مأمور»[(٣)]، أي: مأذونٌ له بذلك.

وقد نهى عبد الله بن عمر وابن عباس رضي الله عنهما أن يقصَّ في الحرم أحدٌ إلا عُبيد بن عمير الليثي، وكان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يحضرون قصصه، فلا

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٣/ ١٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٧) من حديث علي رضي الله عنه موقوفا.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٦٥) من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه مرفوعًا، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٧٥٣).

يقومون إلا وقد أخضلوا لحاهم من البكاء؛ لِمَا يأتي في قصصه ووعظه من الأمور الثابتة الصحيحة غير المستغربة، وغير الأخبار والأحاديث المستنكرة والمستشنعة؛ فلهذا قال عليٌّ ذلك، وليس معنى ذلك أنَّ أحاديث الصفات العلى لله جل وعلا من هذا الباب، فهي ليست ممَّا لا يجوز أن يُحدَّث الناس، وليست أيضًا من المتشابه.

وقد قلنا: إنَّه جاء أبو رزين العقيلي اليماني في رهط أهل اليمن إلى النبي ﷺ، فسمعوه يُحدِّث بهذا الحديث: «**إنَّ الله يضحك إلى قنوط عباده، وقرب غِيره**»، فقال أبو رزين العقيلي اليماني رضي الله عنه للنبي ﷺ: يا رسول الله، أوَ يضحك الله؟ قال: «**نعم**». قال: إذًا، لن نعدم من ربٍّ يضحك خيرًا[(١)].

ثم ذكر الشيخ رحمه الله المسألة الخامسة، قال: «**كلام ابن عبَّاس لمَن استنكر شيئًا من ذلك، وأنه أهلكه**»، أهلكه استنكار هذا المستنكر لما سمعه من أحاديث الصِّفات، ويشير رحمه الله إلى ما ساقه ثالثًا في تراجم هذا الباب في قوله: «وروى عبد الرزَّاق عن معمر»، وهو معمر بن راشد، «عن ابن طاوس»، عبد الله بن طاوس بن كيسان الجندي اليمان، «عن أبيه، عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه قال: أنه رأى رجلًا انتفض»؛ استنكارًا لِمَا سمعه من أحاديث الصفات، «رأى رجلًا انتفض لما سمع حديثًا عن النبي ﷺ في الصفات - استنكارًا لذلك، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: ما فَرَق هؤلاء؟»، أي: خوفهم واضطرابهم، يستفهم من أصحابه ممَّن حضروا مجالسه في أقوامٍ من عامة الناس حصل عندهم خوفٌ واضطراب لما سمعوا شيئًا من أحاديث

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨١)، من حديث أبي رزين العقيلي رضي الله عنه، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ٧٣٢): إسناده ضعيف.

الصفات، فانتفضوا كالمنكرين لها، «ما فَرَق هؤلاء؟ يجدون رقةً عند مُحْكمه، ويهلكون عند مُتَشابهه»[(١)].

إنَّ نصوص الأسماء في القرآن الكريم والسُّنة المطهرة ليست من المتشابه الكلي، وقَد يخفى بعض أفرادها على بعض الناس، ولكنها من المحكمات التي قال الله جل وعلا في آية (آل عمران) في أوائلها: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧].

فنصوص أسماء الله ﷻ وصفاته - ولا سيما ما جاء في السُّنة الصحيحة منها - هي من هذه المحكمات، وليست من المتشابهات.

ولهذا، لما حدَّث وكيعٌ عن إسرائيل بحديثٍ: «**إذا جلس الربُّ على الكرسي**»، اقشعرَّ رجل عند وكيع بن الجراح، فغضب وكيع وقال: «أدركنا الأعمش»، يعني: سليمان بن مهران، «وسفيان»، أي: الثوري «يُحدِّثون بهذه الأحاديث، ولا ينكرونها»[(٢)]، أخرجه عبد الله بن أحمد.

وبعض الناس ربَّما حصل عنده عند تلقِّيه لهذه الأحاديث ضعفُ القبول، أو ردُّ ما توجبه من الإيمان به، فيكون هذا ممن أضلَّته هذه النصوص، وذلك

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٨٩٥)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٤٨٥).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٥٨٧) من حديث عمر رضي الله عنه موقوفا، وصححه الذهبي في العرش (٢/ ١٥٥).



بأن آمن ببعض الكتاب، وكفر ببعض.

وقد ذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن هؤلاء تركوا ما وَجَب عليهم من الإيمان بهذه النصوص (نصوص الصفات)، وهو حقٌّ لا يرتاب فيه مؤمنٌ، لمَّا وجدوا في أنفسهم هذا الاضطراب والانتفاض بعدما سمعوا من هذه الأدلة التي لم تقبلها نفوسهم، ولا عقولهم المريضة، وسببُ هذه البدع إنما يدور على جهل أهلها، وقصورهم في الفهم، وأنه يقوم في قلوبهم من تشبيه الخالق بالمخلوق ما يذهبون يطردونه ويُبْعدونه بهذا الإنكار وهذا التأويل الذي هو في الحقيقة تعطيلٌ.

وأمَّا المتشابه، فهو ما لم يُحقِّقه الإنسان، يبقى فيه متشابهًا، وليس في نصوص الصفات متشابه كلي والحمد لله، بل هي من النصوص الواضحات، وهي من النصوص المحكمات التي لا يحصل تشابهٌ فيها إلا على طرائق أهل البدع والضلال، لا سيما من أهل التعطيل على اختلاف مراتبهم في التعطيل، وأهل التشبيه والتمثيل.

وقد جاء عند ابن جريرٍ الطبري من طريق أبي مالكٍ، عن أبي صالح، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وجاء أيضًا عنده عن أبي مرة، عن ابن مسعود وأناس من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنهم قالوا: «المحكماتُ الناسخاتُ التي يُعمَل بهنَّ، وأما المتشابهات، فهي المنسوخات»(١).

وجاء عن جماعةٍ من السلف رحمهم الله في قول الله جل وعلا: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، قالوا: هي فواتح السور، ومنها يُسْتخرج القرآن: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٥/ ١٩٤) من حديث ابن مسعود وابن عباس وجماعة من أصحاب النبي ﷺ.



﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]، ومنها استخرجت سورة (البقرة)، ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢﴾، ومنها: استخرجت (آل عمران)، وهي المشتملة على الفرائض، والأوامر، والنواهي، والحلال والحرام، والحدود، وعماد الدين، فليست هي من المتشابهات.

وهذا الأصل (وهو: أن نصوص الصفات من المحكمات، وليست من المتشابهات) هو المعمول به عند السلف قاطبةً، بدءًا من الصحابة، ثم التابعين، ثم تابعيهم، ثم أئمة الإسلام جيلًا بعد جيل، حتَّى حدث في الناس ما حدث من مقالات أهل التعطيل وأهل الزيغ المستوردة والواردة على المسلمين؛ سواء من الأعاجم، أو من أهل الكتابين قبلنا، أو من أمم اليونان والإغريق، أو الفرس، أو فلاسفة الهنود وغيرهم، فاعتبر هؤلاء من جهلهم، وقصور فَهْمِهم، وضلالهم، وزيغهم أن نصوص الصفات أو بعضها من هذه المتشابهات، وهي ليست كذلك، وإنما أحاديث الصفات الصحيحة هي من المحكمات التي يجب الإيمان بها وتصديقها، ولا يجوز ردُّها، ولا تكذيبها، بل ردُّها وتكذيبها موجبٌ لجحد شيء من صفات الله ﷻ الذي هو نوعٌ من أنواع الكفر المناقض للإيمان، فإنَّ ابن عباس رضي الله عنهما إنَّما استنكر ما وقع من هذا الانتفاض الدال على استنكار هذه الأحاديث، فذكر أن هؤلاء هلكوا عند هذه المتشابهات عليهم تشابهًا نسبيًّا، وأنهم يجدون رقةً عند محكمِهِ، ونصوصُ الصفات من هذه المحكمات وإنْ لم يجدها هؤلاء في أنفسهم، ولا في فهومهم، ولا فيما ورثوه من علمهم في هذا الباب الأصيل (باب الأسماء والصفات).




٤١- باب قول الله تعالى: ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ...﴾

وقد بلغ بنا المقام إلى الباب الأربعين من هذا الكتاب، وقد ترجم عليه الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب - رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجزاه عنَّا وعنكم خير الجزاء وأعظمه - بقوله: «[باب قول الله تعالى: ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝٨٣﴾ [النحل: ٨٣]]».

ونقل فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول مجاهد: «**ما معناه: (هو قول الرجل: هذا مالي ورثته عن آبائي).**

وقول عون بن عبد الله: (يقولون: لولا فلان، لم يكن كذا).

وقول ابن قتيبة: (يقولون: هذا بشفاعة آلهتنا)، وقال أبو العباس...»، يعني: ابن تيمية.

«**بعد حديث زيد بن خالدٍ الجهني الذي فيه: (أنَّ الله تعالى قال: أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر...)، إلى آخر الحديث. قال: وهذا كثيرٌ في الكتاب والسُّنة، يذمُّ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ مَنْ يضيف إنعامه إلى غيره، ويشرك به.**

قال بعض السلف: هو كقولهم: (كانت الريح طيبةً، وكان والملاح حاذقًا)، ونحو ذلك مما هو جارٍ على ألسنة الكثير».

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيه**»، أي: في هذا الباب.

«**مسائل**»، فقد رتب عليه أربع مسائل:



«**الأولى: تفسير معنى النعمة وإنكارها**»، وتفسير الآية بأنهم يعرفون نعمة الله ﷻ، وأن الله هو المنعم، وإنكارها بأن تُنْسب هذه النعم إمَّا إلى الأسباب، أو أنها تُنْسب إلى آلهتهم، وهذا إنكارٌ لهذه النعمة، وجحدٌ لها، وهو الكفر في قوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨٣﴾، ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ أنَّ الله ﷻ هو المنعم، وهو المتفضِّل بها، ﴿ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨٣﴾.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة أن هذا كقول قارون في تفسير هذه الآية: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨٣﴾ وقارون هو الذي لم يُذكَر في بني آدم أحدٌ أغنى منه، قال في هذه الكنوز والأموال التي مفاتيح خزائنه ينوء بحملها العصبة أولو القوة من الرجال: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٩٨]، فأضاف النِّعمة إلى نفسه، ولم يُضِفْها إلى المنعم بها، وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: معرفة أنَّ هذا جارٍ على ألسنة الكثير**»، أي: يُضِيفُون النِّعم إلى أسبابها القريبة؛ يقولون: لولا فلان، لَمَا حصل لي هذه الوظيفة، ولولا فلانٌ، لَمَا نِلْت هذه الترقية، ولولا فلان، مَا حصَّلت هذا المال، ولولا الطبيب لهلكنا، أو مرضنا، ونحو ذلك، فهم يُضِيفُونَ النِّعم إلى أسبابها القريبة، ويغفلون عن إضافتها إلى الله ﷻ.

وهذا يكون بألسنتهم، وهذا هو الكفر الأصغر، فأمَّا إذا اعتقد أن المنعم بهذه النعم هو فلان، والطبيب، والملَّاح، وأمثالهم، فنسب النِّعم إلى غير الله ﷻ، أو نسبها إلى الضريح الفلاني، والمقام الفلاني، والولي الفلاني، كما كان المشركون يُضِيفُونَ النِّعم إلى آلهتهم (اللات، والعُزَّى، ومناة، وهُبل،

وأمثالها)، فهذا هو الشرك الأكبر الذي يُخْرج صاحبه من الملة.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الثالثة، وهي: «**تسمية هذا الكلام إنكارًا للنعمة**»، فهذا عرف أنَّ الله ﷻ هو مُولي هذه النعم، فلمَّا أضافها لغير الله، كانت هذه الإضافة بحدِّ ذاتها إنكارًا لهذه النعم بأن تكون من الله ﷻ، وإنَّما جحدها عن الله، فنسبها لغيره.

«**الرابعة: اجتماع الضِّدين في القلب**»، والضِّدَّان: معرفة أنَّ الله ﷻ هو المنعم، وأن النعمة هي نعمة الله. والضدُّ الثاني: هو إنكارُ أن يكون الله ﷻ هو المنعم، وذلك بنسبتها إلى غير الله جل وعلا، إمَّا إلى سببها، أو نسبتها اعتقادًا بأن غير الله هو المُولي لهذه النِّعم، وهذا يجمع الكفرين (الأصغر، والشرك الأصغر)، وكذلك يجتمع فيه أيضًا أحيانًا الكفر الأكبر بأن يجحد بقلبه أن يكون الله ﷻ هو المنعم.

ومعرفة النِّعم ثم إضافتها إلى غير الله ﷻ باللسان عند أهل السُّنة والجماعة يحصل من باب اجتماع الكفر والإيمان، (الكفر الأصغر مع الإيمان، والشرك الأصغر مع الإيمان)، أما الشرك الأكبر، والكفر الأكبر، والنفاق الاعتقادي، فإنَّهما لا يجتمعان مع الإيمان، فهما ضدٌّ له، فالكفر الأكبر، والشرك الأكبر، والنفاق الأكبر الاعتقادي، هذه الثلاثة أضدادٌ للإيمان والتوحيد، ولا يمكن أن تجتمع معه.

وفي هذا الباب أيضًا: التنبيه على أنَّ الكفر الأصغر كالشرك الأصغر، وهو كل ما سمَّاه الله كفرًا، ولم يصل إلى حدِّ الكفر الأكبر؛ كسَبِّ المسلم وقتاله، قال النبي ﷺ في حجَّته (حجة الوداع) غير مرة، قالها في يوم عرفة،

ثم في يوم النحر، ثم في يوم القر يوم الحادي عشر: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»[1]، فجعل قتل المؤمن ومقاتلته من باب الكفر، وهو الكفر الأصغر.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥)، من حديث جرير البجلي رضي الله عنه.

٤٢- باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

وقد بلغ بنا المقام إلى الباب الحادي والأربعين، وقد ترجمه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «[**باب قول الله تعالى:** ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢]]».

وهذا الباب وما تضمَّنه من الأحاديث والآيات والتفسيرات علاقتُهُ بكتاب «التوحيد» في بيان الشرك الأصغر من حيث الحلف بغير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومناسبته للباب الذي قبله: أنَّه في الباب السابق (الباب الأربعين) ذَكَر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الباب بقوله: «باب قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٣﴾﴾»، وفي هذا الباب (باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾): أنَّ هذه متناولةٌ للشرك الأصغر بالحلف بغير الله، كما أنَّ من الشرك الأصغر إضافة النِّعم بالقول واللِّسان إلى غير الله عَزَّ وَجَلَّ، فأمَّا إذا حلف بغير الله تعظيمًا للمحلوف به غير الله كـ (قبرٍ، أو ضريحٍ، أو سيدٍ، أو جمادٍ)، وعظَّمه تعظيم عبادة، فهذا شركٌ أكبر، كما أنَّه لو أضاف النعم باعتقاده أنَّ المنعم بهذه النِّعم عليه غير الله، فهذا شركٌ أكبر، وكفرٌ أكبر.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «[**باب قول الله تعالى:** ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾]».

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قال ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **في الآية: (الأنداد: هو الشرك، أخفى من دبيب النمل على صفاةٍ سوداء في ظلمة الليل)، وهو أن تقول:**

(والله وحياتك يا فلان، وحياتي)، وتقول: (لولا كُلَيبة هذا لأتانا اللصوص)، و(لولا البط في الدار، لأتانا اللصوص)، وقول الرجل لصاحبه: (ما شاء الله، وشئت)، وقول الرجل: (لولا الله وفلان)، لا تجعل فيها فلانًا؛ هذا كله به شركٌ، رواه ابن أبي حاتم».

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (مَنْ حلف بغير الله، قد كفر)، أو: (أشرك) [(١)]، رواه الترمذي، وحسَّنه وصحَّحه الحاكم.

وقال ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لأن أحلف بالله كاذبًا، أحب إليَّ من أن أحلف بغيره صادقًا)[(٢)]».

قال: «وعن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان)، رواه أبو داود بسندٍ صحيح[(٣)].

وجاء عن إبراهيم النخعي: (أنه يكره أن يقول: أعوذ بالله وبك، ويجوز أن يقول: بالله ثم بك). قال: ويقول: (لولا الله ثم فلان؛ لا تقولوا: ولولا الله وفلان)[(٤)]».

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وأحمد (٦٠٧٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في الإرواء (٢٥٦١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٥٩٢٩)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفا.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٩٨٠)، وأحمد (٢٣٣١٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦٦٩٠)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في السلسلة الصحيحة (١٣٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٩٨١١)، وابن أبي الدنيا في الصمت (٣٤٤)، من حديث إبراهيم النخعي موقوفا.

وفي هذه السِّياقات بيانٌ جليلٌ لفِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّه في هذه الترجمة: (باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾)، ترجم هذه الآية بأقوال الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فذكر قول ابن عبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في معنى الأنداد، ثم عطف عليه بقول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في حديثه عن النبي ﷺ: «**من حلف بغير الله قد كفر**»، أو «**أشرك**».

وخرَّج هذه الآثار والأحاديث، فحديث عمر رواه الترمذيُّ وحسَّنه، والحاكم وصححه، وقول ابن عباس رواه ابن حاتم، وذكر قول ابن مسعود وقول حذيفة في حديثه عن النبي - عليه الصلاة والسلام - مخرجًا له عند أبي داود بإسنادٍ صحيحٍ، وأعقب ذلك بكلام إبراهيم النخعي، وهو من سادات التَّابعين، ومن أصحاب ابن مسعودٍ في معنى التسوية بين الخالق والمخلوق.

فهذا فقهٌ جليلٌ من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفي هذا السياق في هذا التبويب وما تضمَّنه من انتقاء الآية المناسبة له، وكلام النَّبيِّ ﷺ المطابق له، وتفسيرات الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ثم التابعين، لكلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وكلام رسوله ﷺ.

وفي قوله جل وعلا: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾، (أندادًا) جمع (ندٍّ)، وهي نكرة في سياق هذا النهي: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟﴾، فتشمل النوعين:

- النِّدُّ لله عَزَّ وَجَلَّ في العبودية، وهذا الشرك الأكبر.

- والنِّدُّ لله جل وعلا في الوسائل، وهذا شركٌ أصغر.

وفسَّر ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قوله جل وعلا: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾،

أي: لا تُشْركوا بالله شيئًا من الأنداد التي لا تنفعكم، ولا تضرُّكم، ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ أن الله ربكم، لا ربَّ لكم يرزقكم غيره، وقد علمتم أنَّ الذي يدعوكم الرسول إليه من توحيده هو الحق الذي لا شكَّ فيه.

﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾، أي: أَكْفاء من الرجال، ونُظَراء ومُثَلاء، وفي هذا قول ابن عبَّاس: (الأنداد): هو الشرك، فيشمل الشركين، أخفى من دبيب النمل على صفاةٍ سوداء في ظلمة الليل، لا يبالي به الإنسان، يعتاده بلسانه، ويسمعه من غيره فلا ينكره، وهو أن تقول: «والله، وحياتك يا فلانة»، «والله، وحياتك يا فلانة وحياتي»، فحلف بحياته وحياة غيره، هذا شركٌ أصغر، وتقول: «لولا كليبة هذا، لجاءنا اللصوص»، و«لولا البط في الدار لأتانا اللصوص»، فأضاف نعمة الأمن إلى (الكليبة) تصغير (كلبة)، وإلى (البط)؛ لأنَّها تُصْدر أصواتًا إذا جاء الغريب.

«وقول الرجل لصاحبه: (ما شاء الله وشئتَ، لولا الله وفلان)، فلا تجعل فيها فلانًا، أي: ما شاء الله وحده، ولولا الله وحده، وهذا كلُّه به شركٌ، وهذا من شرك الألفاظ، وأصل الشِّرك الأصغر أنَّه في الألفاظ، وليس كلُّ الشرك الأصغر في الألفاظ؛ لأنَّ من الألفاظ ما يكون شركًا أكبر، كما إذا دعا غير الله ﷻ، واستغاث بغير الله ﷻ، وسأل غير الله المدد، وقضاء الحوائج، وإنجاب الولد.

«قال ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الآية: (الأنداد: هو الشرك، أخفى من دبيب النمل على صفاة سوداء في ظلمة الليل)، وهو أن تقول: والله، وحياتك يا فلان، وحياتي، وتقول: لولا كليبة هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار

لأتانا اللصوص، وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان، لا تجعل فيها فلانًا؛ هذا كلُّه به شرك)، رواه ابن أبي حاتم».

ودرجات الشرك في هذا الكلام:

أولًا: لو قال: «لولا الله ما حصل»، فهذه لله ﷻ؛ لأنه بيده تقدير الأمور، وبيده النَّفع والضر وحده دونما شريكٍ.

ثانيًا: أن يقول: «لولا الله، ثم فلان»، وهذه جائزةٌ، لكنَّها أقل كمالًا من الأولى.

ثالثًا: أن يقول: «لولا الله وفلان»، وهذا شركٌ أصغر في الألفاظ، ومثله: لو قال: «ما شاء الله وحده»، فهذه الكاملة والتامَّة، أنزل منها أن يقول: «ما شاء الله، ثم شاء فلان»، أما الذي هي شركٌ أصغر إذا قال: «ما شاء الله وشئت»، أو «ما شاء الله وشاء فلان».

وقد روى في قول الله جل وعلا: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾: أنكم تعلمون أنه إلهٌ واحدٌ في كُتُب الله المنزلة في التوراة والإنجيل.

وقد جاء في حديثٍ حسنٍ رواه الإمام أحمد في «مسنده»، عن الحارث الأشعري رضي الله عنه أن نبيَّ الله ﷺ قال: **«إنَّ الله أمَر يحيى بن زكريا عليهما السلام بخمس كلماتٍ أن يعمل بهنَّ، وأن يأمر بني إسرائيل أن يعملوا بهنَّ، وأنه كاد أن يبطئ بها، فقال له عيسى عليه السلام: إن الله أمرك بخمس كلماتٍ أن تعمل بهن، وتأمر بني إسرائيل أن يعملوا بهنَّ، فإما أن تبلغهن، وإما أن أبلغهن أنا، فقال يحيى: يا أخي، إنِّي أخشى إن سبقتني أن أعذب، أو يخسف بي.**

قال: فجمع يحيى بن زكريا بني إسرائيل في بيت المقدس حتى امتلأ المسجد، وقعد على الشرف، فحمد الله يحيى عليه السلام، وأثنى عليه، ثم قال: إنَّ الله أمرني بخمس كلماتٍ أن أعمل بهنَّ، وأمركم أن تعملوا بهن:

أولاهنَّ: أن تعبدوا الله، ولا تُشْركوا به شيئًا، فإنَّ مثل ذلك كمثل رجلٍ اشترى عبدًا من خالص ما له بذهبٍ، أو وَرِقٍ - أي: بذهبٍ أو فضةٍ - فجعل يعمل ويؤدي غلَّته إلى غير سيِّده، فأيكم يسرُّه أن يكون عبده كذلك؟ والله، إنَّ الله خلَقكم ورَزقكم فاعبدوه، ولا تشركوا به شيئًا.

وآمركم بالصلاة، فإنَّ الله تبارك وتعالى ينصب وجهه لوجه عبده ما لم يلتفت، فإذا صلَّيتم، فلا تلتفتوا.

قال: وآمركم بالصِّيام، فإنَّ مثل ذلك كمثل رجلٍ معه صرة من مسكٍ في عصابةٍ، كلهم يجدون ريح المسك، وإن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك.

قال: وآمركم بالصدقة، فإن مثل ذلك كمثل رجلٍ أسره العدو، فشدُّوا يديه إلى عنقه، وقدَّموه ليضربوا عنقه، فقال لهم: هل لكم أن أفتدي نفسي منكم؟ فجعل يهتدي بالقليل والكثير حتى فكَّ نفسه.

قال: وآمركم بذِكْرِ الله كثيرًا، فإنَّ مثل ذلك كمثل رجلٍ طلبه العدو سراعًا في أثره، فأتى حصنًا حصينًا، فتحصَّن فيه، وإنَّ العبد أحصن ما يكون من الشيطان إذا كان في ذِكْرِ الله».

قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله سيِّد الأنبياء والمرسلين: «وأنا آمرُكم بخمسٍ أمرني الله بهنَّ: الجماعة، والسمع والطاعة، والهجرة،

والجهاد في سبيل الله، فإنَّ مَنْ خرج من الجماعة قيد شبرٍ، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، إلا أن يراجع، ومَنْ دعا بدعوى الجاهلية، فهو جثا جهنم». قالوا: يا رسول الله، وإن صلى وصام؟ قال: «**وإن صلَّى وصام، وزعم أنه مسلمٌ، فادعوا المسلمين بأسمائهم التي سمَّاهم الله ﷻ المسلمين المؤمنين عباد الله**»[1].

فهذا حديثٌ عظيمٌ يدل على ما ترجم عليه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب، ويدلُّ على توارد أنبياء الله ورسله - عليهم الصلاة والسلام - جميعًا على هذا التوحيد؛ دعوةً إليه، وبيانًا له، وتحقيقًا فيه، وتحذيرًا من الوقوع فيما يضادُّه، أو يضادُّ أصله من الشركين الأكبر والأصغر، والكفرين الأكبر والأصغر، والنفاقين العملي والاعتقادي.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ حلف بغير الله**»، أي: عَقَد اليمين «**من حلف بغير الله فقد كفر**»، أو: «**أشرك**»[2]، رواه الترمذي وحسَّنه، ورواه الحاكم وصححه.

«**كفر**»، أو: «**أشرك**»، إمَّا أنها شكٌّ من الراوي، أو أن (أو) بمعنى (الواو)، أي: فقد كفَر وأشرك، وهذا من الكفر الذي هو دون الكفر الأكبر، وهو الأصغر، والشِّرك الذي هو دون الشرك الأكبر، وهو الشرك الأصغر إذا كان هذا باللسان فقط دون اعتقادٍ بالجنان.

(١) أخرجه أحمد (١٦٧١٨)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المشكاة» (٣٦٩٤)، و«صحيح الجامع» (١٧٢٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وابن حبان (٤٣٥٨)، وأحمد (٢/ ٦٩، ٨٦) وصححه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح الجامع» (٦٢٠٤).

ولهذا، أورد بعده قول ابن مسعود رضي الله عنه: «لأن أحلف بالله كاذبًا، أحب إليَّ من أن أحلف بغيره صادقًا»[1].

والحلف بالله كاذبًا هي اليمين الغموس، وهي كبيرة من الكبائر، لكن الشرك الأصغر - بل والأكبر - هما في نوعيهما أشنع من عموم الكبائر، فابن مسعودٍ رضي الله عنه يقول: «لأنْ أحلف بالله كاذبًا»، أقع في كبيرة، «أحب إليَّ من أن أحلف بغير الله وأنا صادق»؛ لأنَّ هذا هو الشرك، وهو في أصله أصغر، وقد يكون أكبر إذا عظَّم المحلوف به تعظيم العبادة، وتعظيم الإجلال والرجاء.

إذا علمنا هذا، فلماذا ينتشر على ألسنة الكثيرين حلفٌ بغير الله عز وجل؟! حلفٌ بحياته، وحياة أبيه، ويقسم برأس أبيه، وعزه وشرفه، وحلفٌ بالنبي وحياة النبي، وحلفٌ بالذمة، وحلفٌ بالأمانة، كل ذلك من الحلف بغير الله عز وجل.

وممَّا ذكر أيضًا مع الأحاديث والآثار السابقة: قول الشيخ رحمه الله: «**وعن حذيفة رضي الله عنه، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء فلان)، رواه أبو داود بسندٍ صحيحٍ**»[2].

والمعنى في هذا الحديث: أنَّ التسوية بين الله وبين المخلوق تقتضي المساواة، وهذا شركٌ، وهو في الأصل شركٌ أصغر إذا كان في اللفظ، فإن كان يعتقد المساواة في قلبه، أو يُعظِّم مَنْ ساوى غير الله مع الله تعظيمَ العبادة،

(١) ذكره ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٧٩)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٨/ ٧٦٩)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٨٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٨٠)، من حديث حذيفة رضي الله عنه، وصححه النووي في الأذكار (ص٣٥٨).

فهذا شركٌ أكبر، والله جل وعلا يقول عائبًا عن المشركين: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ٩٧ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٩٨﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، فلا يجوز التسوية بين الخالق والمخلوق.

وفي حديث حذيفة: «**لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء فلان**»(١)، رواه أبو داود بسندٍ صحيح، وهذا لمَّا أمن عليهم النبي ﷺ الشرك في التسوية؛ إذ أكمل من هذه الحال ما جاء في حديث اليهودي لمَّا جاء للنبي ﷺ فقال: يا محمد، إنَّكم تشركون. قال: «**مَهْ، وما ذاك؟**». قال: تقولون: والكعبة، وتقولون: ما شاء الله وشاء محمد، فقال ﷺ: «**لا تقولوا: والكعبة، بل قولوا: ورب الكعبة، ولا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، بل قولوا: ما شاء الله وحده**»(٢)، فهذه هي الأكمل، وهي الحالة الكاملة السامية، وهي أن تضيف النِّعم لموليها، وأن تحلف بالله ﷻ وحده.

ويجوز أن تضيف النِّعم إلى الله أولًا، ثم إلى مَنْ كان سببًا لها ثانيًا، تقول: هذا من فضل الله، ثم فضلكَ، ولولا الله ثم أنت، ما شاء الله ثم شاء فلان، فهذه الحالة جائزة، أمَّا الحالة الممنوعة المُحرَّمة المحظورة المحذر منها، فهي أن تسوي بالواو بين الله والمخلوق: «ما شاء الله، وشاء فلان»، «أنا بالله، وبك»، «أنا داخل علي وعليك»، «أنا ما لي إلا الله وأنت»، أو قولهم: «هذا من فضل الله وفضلك»، و«هذا من معروف الله ومعروفك»، فهذا كلُّه شركٌ في الألفاظ في التسوية بين الخالق والمخلوق.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٨٠)، من حديث حذيفة رضي الله عنه، وصححه النووي في الأذكار (ص٣٥٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧١٣٨)، والنسائي (٣٧٧٣)، من حديث قتيلة بن صيفي الجهنية رضي الله عنها، وأعله البخاري كمل في ترتيب علل الترمذي (ص ٢٥٣).

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وجاء عن إبراهيم النخعي: أنه يكره أن يقول: أعوذ بالله وبكَ، ويجوز أن يقول: بالله ثم بك، قال: ويقول: لولا الله ثم فلان؛ ولا تقولوا: ولولا الله وفلان**».

ومعنى (الكراهة) عند السلف: التحريم، ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء: ٣٨]، فإنَّ المكروه في الأصل هو المُحرَّم، حتى اصطلح العلماء بعد ذلك على أن المكروه هو ما أُثِيبَ تاركه، ولم يعاقب فاعله، وهذا نصٌّ خاصٌّ في كراهة التنزيه، خرج منها كراهة التحريم، فما جاء عن إبراهيم النخعي أنه يُكْره (أي: يحرم) أن يقول القائل: «أعوذ بالله وبك»، ويجوز أن يقول: «أعوذ بالله ثم بك»، ولا يقول: «لولا الله وفلان»، فهذا محرمٌ، بل يقول: «لولا الله ثم فلان».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب مسائل، وعدَّتها خمس مسائل:

«**المسألة الأولى: تفسير آية (البقرة) في الأنداد**».

﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾، فسَّرها بقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الأنداد هي الشرك، أخفى من دبيب النمل على صفاةٍ سوداء في ظلمة الليل، وهي أن تقول: والله، وحياتك يا فلانة وحياتي، وتقول: لولا كليبة هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتانا اللصوص، وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان، لا تجعل فيها فلانًا»، يقول ابن عباس: «لا تجعل فيها فلانًا، هذا كله به شرك»، أي: بفلان الذي جعلتَه مع الله، صرتَ بهذا مشركًا، رواه ابن أبي حاتم.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: أنَّ الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يُفسِّرون الآية النازلة في الشرك الأكبر أنها تعمُّ الأصغر**».

وهذا من جلالة فقه الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وفقه السلف رحمهم الله، أخذوا بعموم الآيات والأدلة، فما نزل من الآيات في الشرك الأكبر، تناول ما تحته من الشرك الأصغر، ومنه قوله جل وعلا في ترجمة الباب (باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾)، الأنداد تشمل الشِّركين: الأكبر والأصغر.

«**المسألة الثالثة: أن الحلف بغير الله شركٌ**»، فأصلُهُ في شرك الألفاظ، وهو الشرك الأصغر إذا لم يقصده في قلبه، فإنْ قصد تعظيم المحلوف به، أو تسويته بالله عَزَّ وَجَلَّ، فهذا هو الشرك الأكبر.

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: أنَّه إذا حلف بغير الله صادقًا، فهو أكبر من اليمين الغموس**»؛ لأنَّ الحلف بغير الله شرك، سواءٌ كان أصغر، أو أكبر، والشِّركان (الأصغر والأكبر) أكبرُ من جنس الكبائر مما سوى الشرك والكفر بالله عَزَّ وَجَلَّ.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة: الفرق بين (الواو) و(ثم) في اللفظ**»، فإنَّ (الواو) تفيد المساواة والتسوية، أما (ثم) فإنَّها تفيد الترتيب والتعقيب، فإذا قال: «هذا من فضل الله، ثم من فضلك»، فأنت أضفت النِّعم أولًا إلى المنعم بها والمولي، وهو الله، ثم أضفتها بعد ذلك إلى سببها، كذلك في الحلف، لا يجوز أن تحلف إلا بالله، وفي قول: «ما شاء الله وشئت»، شركٌ

باللفظ إذا لم يقصده، فإذا قَصَده، صار شركًا أكبر، فإذا قال: «ما شاء الله، ثم شاء فلان»، فهذه جائزةٌ، وأفضلها - كما سبق - أن يقول: «ما شاء الله وحده»، «لولا الله وحده»، إفرادٌ لله جل وعلا في المشيئة، والفعل، والحول والقوة، وحده لا شريك له.





٤٣- باب ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله

وقد بلغ المقام إلى الباب الثاني والأربعين منه، وقد ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «[**باب ما جاء فيمَن لم يقنع بالحلف بالله**].

«**وعن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسول الله ﷺ قال: (لا تحلفوا بآبائكم؛ من حُلِفَ له بالله فليصدِّق؛ ومن حُلِفَ له بالله فلْيَرْضَ؛ ومن لم يرضَ فليس من الله)، رواه ابن ماجه بسندٍ حسنٍ**»[(١)].

وهذا الباب مناسبتُهُ للتوحيد ظاهرةٌ: أن مَن لم يقنع بالحلف بالله، أو لم يرضَ بالحلف بالله، أو لم يصدق في حلفه بالله، فهذا دلَّ على إنقاصه لتوحيده، وتنقيصه تعظيم الله جل وعلا ومخافته، فهذا قادحٌ في كمال التوحيد الواجب، وليس قادحًا في أصل التوحيد.

ومناسبة هذا الباب أيضًا للباب السابق (الباب الحادي والأربعين): (باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ٢٢﴾): أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر فيه أن الحلف بغير الله شركٌ، فهو في أصله شركٌ أصغر، وقد يكون شركًا أكبر إذا سوَّى الحالف بين الله عَزَّ وَجَلَّ وبين غيره في الحلف، أو عظَّم المحلوف به تعظيمًا كتعظيم الله، أو تعظيم عبادةٍ، فناسَبَ في هذا الباب أن يُرتِّبه على ذلك الباب، وأنَّ مَنْ لم يقنع بالحلف بالله، نقص توحيده، وانقدح كمال إيمانه الواجب بما لم يقنع به، أو لم يرضَ به من هذا التوحيد، وسبب

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٠١)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٥١٢)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيح ابن ماجه (١٧٠٨).

ذلك: أن الله تبرَّأ ممَّن لم يرضَ بالحلف بالله ﷻ.

وفي حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما الذي سَاقَه الشيخ رحمه الله في هذا الباب أنَّ النبي ﷺ قال: «**لا تَحْلفوا بآبائكم**»، فهذا نهيٌ عن الحلف بغير الله عمومًا، ولو كان المحلوف به من المعظمين وهم الآباء؛ لأن الأبناء يعظمون آباءهم ويجلونهم.

فقال ﷺ: «**لا تحلفوا بآبائكم، مَنْ حلف بالله فليصدق**»[1]، فأمر بالصدق لمَن حلف بالله؛ لأنه عقَد ووثَّق هذه اليمين بعظيمٍ، وهو الله سبحانه وتعالى، فإذا حلفتَ بالله وصدقتَ، كان هذا من جرَّاء تعظيمك وإجلالك وخضوعك وخشوعك وذلَّتك لله سبحانه وتعالى، فإذا لم تصدق، انتقص تعظيم الله ﷻ في قلبك بحسَب ما حلفتَ من هذه اليمين الكاذبة الفاجرة، وهذا قادحٌ في كمال التوحيد الواجب، وهو من قبيل الشرك الأصغر.

ثم قال عليه الصلاة والسلام: «**ومَنْ حُلِفَ له بالله، فلْيَرضَ**»، أمرٌ للمحلوف له بالله أن يرضى ويَقْنع؛ لأنه ليس بعد الله ﷻ مقنعٌ، وليس بعد الله منتهى، وصار خصيمه في هذا الحلف هو الله ﷻ إذا كان كاذبًا فاجرًا فيها.

ثم قال - عليه الصلاة والسلام - في جملة الحديث الثالثة: «**ومَن لم يَرْض، فليس من الله**»، مَنْ لم يرضَ بهذه اليمين التي عُقِدتْ بالله سبحانه وتعالى، «**فليس من الله**»، فهذا فيه براءة الله منه، وتبرؤ الله منه، ومَن تبرَّأ الله منه، فإنه واقعٌ في كبيرة من كبائر الذنوب، كما سبق غير مرَّة أن الكبيرة عند مُحقِّقي أهل السُّنة: ما جَمَع وصفًا من الأوصاف السبعة: (كلُّ ذنبٍ نَفَى

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٠١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ١٣٣).

الإيمان عن صاحبه، أو تُبرئ منه، أو تُوعِّد عليه بالنار، أو توعد عليه باللعنة، أو أُقِيمَ على صاحبه الحد في الدنيا، أو كان هذا الذنب من الذنب الصغير الذي أصرَّ ودَاوَم عليه)، فهذا القيد منطبقٌ هاهنا على هذه الكبيرة.

ففي قوله ﷺ: «**ومَنْ لم يرضَ، فليس من الله**»، ففيه براءة الله جل وعلا ممَّن لم يرضَ بالحلف به سبحانه وتعالى، وهذا التبرؤ يجعل هذا الذنب كبيرةً من كبائر الذنوب، وهذا هو القادح في كمال التوحيد الواجب.

ثم أيها المؤمن وأيها المسلم إذا حَلف لك أخوك، فأَحْسِنْ به الظنَّ، ولا تتَّهمه؛ لأنَّه عظَّم هذا الأمر بالله، وإنْ كنت تعلم أنه كاذبٌ أو فاجرٌ، فإن الله سبحانه وتعالى أضحى هو خصيمه، ولستَ أنت خصيمه بهذه اليمين الفاجرة.

وقد جاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «ولا تظنن بكلمةٍ خرجت من مسلمٍ شرًّا وأنت تجد لها في الخير محملًا» (١).

فهذه مسألةٌ مهمةٌ نلفت نظر إخواننا المؤمنين إليها، وفي المقابل نهيب ونُعظِّم ونُخوِّف الحالفين ألَّا يحلفوا بالله عز وجل أيمانًا كاذبةً فاجرةً، يعلمون أنهم فيها كاذبون فاجرون، فإنَّهم بذلك خَاصَموا الله جل وعلا قبل أن يخاصموا عباد الله وخَلْقه.

ومن فقه الشيخ رحمه الله في هذا الباب (باب ما جاء فيمَنْ لم يقنع بالحلف بالله): أنَّه ترجم عليه بثلاث مسائل:

فقال: «**فيه مسائل:**

«**الأولى: النَّهي عن الحلف بالآباء**»

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في مدارة الناس (٤٥) من حديث عمر رضي الله عنه موقوفا.

وأخذه من قوله ﷺ: «**لا تحلفوا بآبائكم**».

ثم ذكر: «**المسألة الثانية: الأمر للمحلوف له بالله أن يرضى**»، وهذا في قوله ﷺ: «**ومَن حُلِفَ له بالله، فَلْيَرضَ**»، فإذا حُلِفَ له بغير الله، فإنَّه لا يلزمه الرضا، بل من التوحيد ألَّا يرضى بهذه اليمين، ولا يقبلها؛ لأنها معقودة على غير الله، لكن إذا حُلِفَ له بالله، فَلْيَرضَ؛ لأنه وثِّق الأمر، وعُقِّد بعظيمٍ، وهو الله سبحانه وتعالى.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله: «**المسألة الثالثة: وعيد مَنْ لم يَرْضَ**»، وأخذها من الجملة الثالثة في الحديث من قوله ﷺ: «**ومَن لم يَرْضَ، فليس من الله**»، فهذا فيه تبرؤ الله سبحانه وتعالى ممَّن لم يرضَ بأن حلف على اسمه، والله جل وعلا أعظم من حُلِفَ به، وأجل من عُظِّم الأمر ووثِّق به سبحانه وتعالى.




٤٤- باب قول: ما شاء الله وشئت

وقد بلغ بنا المقام إلى الباب الثالث والأربعين من كتاب «التوحيد»، وقد ترجمه الشيخ المجدِّد محمَّد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللهُ قائلًا: «[**باب قول: ما شاء الله وشئت**]».

ومناسبة هذا الباب للأبواب قبله: أنه ذكر في الأبواب قبله ما يتعلَّق بالحلف بغير الله عَزَّ وَجَلَّ، ثم ذكر باب ما جاء فيمَنْ لم يقنع بالحلف بالله، والحلف بالله إيمانٌ وتوحيدٌ، والحلف بغير الله عَزَّ وَجَلَّ شركٌ، وهو في أصله وأكثر أحواله وصوره من عموم شِرْكِ الألفاظ المتعلق بالشرك الأصغر، حيث لم يقصد الحالف تعظيم المحلوف به تعظيمَ عبادة، وهذا مناسبة هذا الباب (باب قول: ما شاء الله وشئت) لما قبله من الأبواب المتعلقة بالحلف بغير الله، وباب ما جاء فيمَنْ لم يقنع بالحلف بالله، فإنَّها كلها دائرةٌ على الشرك الأصغر.

وفي هذا الباب (باب قول: ما شاء الله وشئت) مناسبتُهُ لكتاب «التوحيد»: أنه في بيان الشرك الأصغر الناقض لكمال التوحيد الواجب، فإنَّ التسوية بين الله عَزَّ وَجَلَّ وبين المخلوق بالألفاظ من غير قصد التعظيم، والتسوية بالتعظيم بين الخالق والمخلوق، فإن التسوية بين مشيئة الخالق ومشيئة المخلوق هي شركٌ أصغر؛ لأنَّ (الواو) تقتضي المساواة بين المشيئتين لما قال: «ما شاء الله، وشاء فلان»، وهذا شركٌ أصغر، ولم يقصد القائل بذلك التسوية بين مشيئة المخلوق ومشيئة الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أما لو قصد التسوية بين مشيئة المخلوق ومشيئة الخالق، فهذا شركٌ أكبر.

وإذا رتَّب مشيئة المخلوق على مشيئة الخالق بأن قال: «ما شاء الله، ثم شاء فلان»، فهذا جائزٌ، أمَّا الأكمل فهو أن يُفْرِد الله جل وعلا وحده بالمشيئة: «ما شاء الله وحده»، ولا يثني عليها بمشيئة المخلوق، لا بـ (الواو)، ولا بـ(ثم)، فإذا كان (ثم) في الترتيب بين المشيئتين، فإن هذا لا يدلُّ على التشريك بين مشيئة الخالق ومشيئة المخلوق.

وهذا مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»، وهو في بيان الشرك الأصغر في أكثر صوره في التسوية بين المشيئتين، ويكون شركًا أكبر إذا قصد تسوية مشيئة المخلوق بمشيئة الخالق بنيَّة التعظيم والإجلال؛ حيث لا يصحُّ ذلك إلا لله وحده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ دونما شريكٍ.

ومن فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّه ترجم على هذا الباب (باب قول: ما شاء الله وشئت) بحديث (قُتَيلة)، وهي بنت صيفي الأنصارية، أو الجهنيَّة، وهي من الصحابيات المهاجرات رضي الله تعالى عنهن، وحديثها في النَّسائي، وقد روى عنها هذا الحديث عبد الله بن يسار الجعفي.

«عن قُتيلة: أن يهوديًّا أتى النبيَّ ﷺ فقال: يا محمد، إنكم تُشْركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمَرَهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: (ورب الكعبة، وأن يقولوا: ما شاء الله ثم شئت)، رواه النسائي وصححه»(١).

ورواه ابن حبان وصحَّحه، كما صححه الحافظ ابن حجر في «الإصابة».

---

(١) أخرجه النسائي في سننه (٣٧٧٣)، والطبراني في الكبير (٧)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السلسلة الصحيحة (١٣٦).



ففي هذه المسألة: لا يُسوَّى بين الخالق والمخلوق، لا في المشيئة، ولا في غيرها، وإنما إذا احتيج يقول: «ما شاء الله، ثم شاء فلان»، هذا على جهة الجواز، والأكمل والأفضل أن يقول: «ما شاء وحده» دون أن يُرتِّبها على مشيئة غيره.

وفي هذا الحديث أيضًا: أنَّ اليهود يعلمون الحق، ويعلمون مسائل التوحيد وتفاصيلها، فهذا اليهوديُّ خَاطَب النبي - عليه الصلاة والسلام - وخَاطَب الصحابة بأنهم يشركون؛ لأنهم يعلمون الشرك الأصغر والأكبر كما جاء مفصلًا في كُتُبهم، وقد بيَّنته رسلهم عليهم الصلاة والسلام.

وفيه: أنَّ المؤمن يقبل الحقَّ ممَّن جاء به، ولو كان من عند أخبث خَلْق الله ﷻ، فهذا نبيُّنا - عليه الصلاة والسلام - قَبِلَ الحق، والذي جاء بهذا الانتقاد وهذا الاعتراض هو يهوديٌّ من أهل العناد والبهتان.

وفيه أيضًا: أنه - عليه الصلاة والسلام - مَنَع حلف المسلمين بالكعبة، ولا شكَّ أنها بنيةٌ معظمة، لكنه نَهَى عن الغلو فيها، وفي تعظيمها بأن يحلف بها، وأرشد إلى البديل: أن يحلفوا بربِّ الكعبة، «لا تقولوا: والكعبة»، وأمَرهم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، ﷺ.

وفيه أيضًا: أنَّ فَهْم الإنسان إذا كان له هوى، فإنَّ هواه لا يكون مانعًا من قبول الحق من جهته، وسيأتيكم في أواخر كتاب «التوحيد» حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«أن حبرًا من أحبار اليهود جاء النبي ﷺ، فقال: يا أبا القاسم، إنَّا نجد أن الله يضع السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء على إصبع، وسائر الخَلْق على إصبع، ثم يهزهنَّ**

فيقول: أنا الملك. قال ابن مسعودٍ رضي الله عنه: فضحك النبيُّ ﷺ تصديقًا لقول الحبر، وقرأ قول الله جل وعلا: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧]»[(١)].

يقول الشيخ المُجدِّد رحمه الله في تتمَّة الباب: «**وله أيضًا**»، أي: للنسائي.

«**عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلًا قال للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئتَ، فقال ﷺ: (مَهْ! أجعلتني لله ندًّا؟ بل ما شاء الله وحده)**»[(٢)].

ودلَّ هذا على أن قول: «ما شاء الله وشئت» أنه تنديدٌ، وهو شركٌ أصغر في الأقوال إذا لم يقصد صاحبها تعظيم النبي تعظيم العبادة، فيكون شركًا أصغر مثل يسير الرِّياء، وقد يكون شركًا أكبر كعبادة الميت إذا قصد التعظيم والمساواة بين تعظيم مشيئة الله ومشيئة المخلوق.

وفي قوله: «**بل ما شاء الله وحده**»، هي الأولى، أمَّا الجواز، فيجوز أن يقول: «ما شاء الله، ثم شاء فلان».

ألَا فانتبهوا ممَّا يصدر من ألفاظنا ممَّا نقصده، أو لا نقصده تقليدًا ومشاكلةً للناس مما يكون فيها من قدح في كمال التوحيد الواجب، أو قدح في أصله.

وذكر أيضًا الشيخ رحمه الله فقال: «**ولابن ماجه عن الطفيل - أخي عائشة لأُمِّها رضي الله عنهم - قال: (رأيتُ كأنِّي أتيتُ على نفرٍ من اليهود قلت: إنكم لأنتم**

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٤، ٧٤٥١)، ومسلم (٢٧٨٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٧٥٩)، وأحمد (٢٥٦١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٩).

القوم، لولا أنكم تقولون عزيرٌ ابن الله. قالوا...)»، أي: اليهود.

«(وإنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

قالت: ثم مررت بنفرٍ من النصارى، فقلت: إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون المسيح ابن الله.

قالوا: وإنكم لأنتم القوم لولا أَنَّكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فلمَّا أصبحت، أخبرت بها مَن أخبرت، ثم أتيتُ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأخبرته، فقال: (هل أخبرتِ بها أحدًا؟). قلت: نعم. قالت: فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (أما بعد، فإن طفيلًا رأى رؤيا أخبر بها مَنْ أخبر منكم، وإنكم قلتم كلمةً كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنها)، ثم قال: (فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله وحده)» [(١)].

هذا الحديث رواه ابن ماجه، وصحَّحه البوصيري شرف الدين في كتابه «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه».

قال ابن كثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره»: «وقال: حدَّثنا حماد بن سلمة، حدثنا عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن الطفيل أخي عائشة لأُمِّها»، وساقه ثم قال: «هكذا رواه ابن مردويه في (تفسيره)، وأخرجه ابن ماجه من وجهٍ آخر عن مالك بن عمير بنحوه»[(٢)]، فهذا حديثٌ شاهده حديثا قتيلة وابن

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١١٨)، وأحمد (٢٠٧١٣)، وابن حبان (٥٧٢٥)، والحاكم في المستدرك (٥٩٤٥)، والطبراني في الكبير (٨٢١٤)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيح ابن ماجه (١٧٢١).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢١١٨)، وأحمد (٢٠٧١٣)، وابن حبان (٥٧٢٥)، والحاكم في المستدرك (٥٩٤٥)، والطبراني في الكبير (٨٢١٤)، من حديث الطفيل بن سخبرة، =

عباس رضي الله تعالى عنهما وهذا الحديث الثالث دالٌّ على المقصود.

وفي هذا الحديث فِقْهُ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حُسْن انتقائه لهذه الأحاديث الثلاثة: (حديث قتيلة الأنصارية الجهنية، وحديث ابن عباس، وحديث الطفيل أخي عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا).

وفي الحديث أيضًا: أنَّ الطفيل وهو ابن عبد الله بن سخبرة الأزدي أخو عائشة لأمها، وأُمُّها هي أُمُّ رومان، وهي والدة عبد الرحمن، ووالدة عائشة رضي الله تعالى عنهم، تزوَّجها عبد الله بن سخبرة الأزدي، ومات عنها في الجاهليَّة، وتزوَّجها الصِّديق، فأنتج منها عبد الرحمن وعائشة، رضي الله عن الجميع.

وهذه الرؤيا رؤيا حق؛ لأنَّ النبي ﷺ أقرَّها، وعمل بمُقْتضاها، وأخَذ بمؤدَّاها؛ حيث نَهَاهم أن يقولوا: «ما شاء الله، وشاء محمد»، وأمَرهم أن يقولوا: «ما شاء الله وحده»، وكان النبيُّ ﷺ يستحيي منهم أن ينهاهم عن شيءٍ لم يأته في الوحي أن ينهى عنه، وإن كان هو في نفسه يتمنَّى أن يتركوه، وألَّا يفعلوه ولا يقولوه، فلما جاءه الوحي بالنهي عنه بسبب هذه الرؤيا، نهاهم عن ذلك، كما أمَرهم ﷺ في ليلة القدر أن يلتمسوها في العشر الأواخر من رمضان لما رأى رؤياهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قد تواطأت على أنَّها في العشر الأخير من رمضان.

وفي الحديث أيضًا ما تعلَّق بأن هذا الأمر من الشرك الأصغر، والصارف عن هذا الأمر في قول: «ما شاء الله، وشاء محمد» من الشرك الأكبر إلى الأصغر قوله: كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنه، وفي بعض الطرق: أنَّه كان يمنعه الحياء منهم ﷺ، فلو كان الذي وقعوا فيه شركًا أكبر، لَمَا منعه الحياء

= وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيح ابن ماجه (١٧٢١).

أبدًا أن ينهاهم عن ذلك، حتى جاء الوحي، ففصل هذا الأمر، فدلَّ على أن ذلك من الشرك الأصغر، لا من الشرك الأكبر.

وفي هذه الأحاديث الثلاثة: ردٌّ على القدريَّة الذين ينفون القدر، ويُثْبتون للعبد مشيئةً تخالف ما أراده الله تعالى من عبده، وشَاءَه منه، وسيأتي بابٌ مستقلٌّ يبطل فيه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مذهب القدرية، ترجمه بقوله: «باب ما جاء في منكري القدر، وأنهم مجوس هذه الأمة».

ففي هذه الأحاديث إثبات مشيئةٍ لله تليق به، وإثبات مشيئةٍ للمخلوق لائقة به، وإنما المورد في النهي عن التسوية بين مشيئة الله ومشيئة المخلوق، أو التسوية بين مشيئة المخلوق ومشيئة الله.

وفي هذه الأحاديث الثلاثة: التنبيهُ على توحيد الله عَزَّ وَجَلَّ حتى بالألفاظ التي لا يَقْصد صاحبها مطلق التسوية، فإنه قال: «**قولوا: ما شاء الله وحده**»، وهذا هو الأَوْلَى والأكمل والأفضل في النُّطق، ويجوز أن يقول: «ما شاء الله، ثم شاء فلان» بالترتيب، ولا يجوز أن يساوي بين مشيئة الله ومشيئة المخلوق بحرف الواو الدالِّ على مطلق المساواة.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب: ما ترجم عليه في هذه المسائل، فإنَّ فقهه ظهر في الترجمة، ثم ظهر في حُسْن انتقائِهِ للأحاديث الثلاثة، وظهر أيضًا في سَوْق ألفاظها، وظهر أيضًا رابعًا في نقل أحكام العلماء على هذه الأحاديث، والتي أقلُّ ما يُقَال فيها: إنَّه يشدُّ بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعضٍ.

ومن فقهه خامسًا: ما ترجم عليه فيها من المسائل:



قال: «**الأولى: معرفة اليهود بالشِّرك الأصغر**»؛ ولهذا قال اليهودي: إنكم تشركون.

«**المسألة الثانية: فَهْم الإنسان إذا كان له هوى**»، فهذا اليهودي له هوى، ورد الحقَّ، ومع ذلك فَهِم التوحيد، وفَهِم ما يناقض كماله الواجب من الشرك الأصغر.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة: في قوله ﷺ: (أجعلتني لله ندًّا؟)، فكيف بالذي يقول:**

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به سواك عند حلول الحادث العمم
إن لم تكن في معادي آخذًا بيدي فضلًا، وإلا فقل يا زلة القدم

أيُّ هذا أعظم؟ لا شكَّ أن هذا في الأبيات أعظم من قول الذي قال: «ما شاء الله وشئتَ، أجعلتني لله نِدًّا».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: أنَّ هذا ليس من الشِّرك الأكبر؛ لقولِهِ ﷺ: (يمنعني كذا وكذا)**».

ثم ذكر: «**المسألة الخامسة: أن الرؤيا الصالحة من أقسام الوحي**»، فكان فيها هذا التشريع لمَّا رأى هذه الرؤيا الطفيل بن عبد الله بن سخبرة الأزدي، فأخبر بها النبيَّ ﷺ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السادسة: أنَّها قد تكون سببًا لشرع بعض الأحكام**»، فالمنامُ في عهده - عليه الصلاة والسلام - قد يكون تشريعًا لبعض الأحكام، كما جاء في تشريع الأذان، وكما جاء في حديث: «**ما شاء الله وشئت**».





٤٥- باب من سب الدهر فقد آذى الله

هذا التبويب مناسبتُهُ لما سبق: أنه سبق في الأبواب السابقة التسوية بين الخالق والمخلوق في المشيئة، وقبله الحلف بغير الله ﷻ، وكذلك عدم القناعة فيمَن حُلِفَ له بالله، وأن هذا كلَّه داخلٌ في الشرك الأصغر في أجلِّ صوره، وقد يكون منه الشرك الأكبر.

وفي هذا الباب (باب من سبَّ الدهر، فقد آذى الله): وأصل مسبَّة الدهر من الشرك الأصغر؛ لما فيها من أذيَّة الله ﷻ، وقد يكون من الشرك الأكبر في الربوبية إذا أراد بالسبِّ وقصد أن يسبَّ الله جل وعلا، وأن يسبَّ أفعاله في تقديراته، وأحكامه، وأوامره الكونيَّة والشرعيَّة.

وترجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الباب (باب: من سبَّ الدهر، فقد آذى الله) ترجم عليه آيةً وحديثًا، وهذا من فقهِهِ في حُسْن انتقاء الآيات، وانتقاء الأحاديث المناسبة لهذه التبويبات والمقامات.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الباب الرابع والأربعين: «**[بابٌ: مَن سبَّ الدهر، فقد آذى الله]**.

«**وقول الله تعالى:** ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الجاثية: ٢٤].

وفي الصحيح عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: (قال تعالى: يؤذيني ابن آدم، يسبُّ الدهر، وأنا الدهر، أُقلِّب الليل والنهار)»[١].

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦، ٧٤٩١)، ومسلم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ففي هذا الحديث هذا التأصيل في هذه المسألة: مسبَّة الدهر أذيةٌ لله جل وعلا، والله جل وعلا أقسم بالزمان، فقال ﷻ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١﴾، والعصر والزمان هو الدهر؛ لأنَّ الدهر ظرفٌ للأفعال بِفِعْلِ الله ﷻ فيه، وأقسم ﷻ بالزمان؛ تشريفًا له وتعظيمًا، فقال: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١﴾، وأقسم ببعضه، فقال جل وعلا: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾ [الضحى: ١]، وقال: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١﴾ [الفجر: ١]، وقال: ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ [الشمس: ٤]، وقال: ﴿وَٱلنَّهَارِ﴾ [الشمس: ٣]، في مُفصَّل سور القرآن الكريم.

وهذا القَسَم من الله جارٍ على القاعدة المضطردة: أن الله ﷻ له أن يُقْسم بما شاء من مخلوقاته؛ تنويهًا لشرفها وفضلها، وتعظيمًا لها، ولفتًا للانتباه لشأنها، ولكن ليس للمخلوق أن يُقْسم إلا بالله ﷻ، أو بأسمائِهِ الحسنى، أو بصفاته العلى.

والله ﷻ خالقُ الدهر، فقال جل وعلا عن هؤلاء المشركين الدهريَّة (الملاحدة الآن) - الدهرية قديمًا هُمُ الملاحدة في هذا الزمان - يخبر تعالى عن هؤلاء الدهريَّة ومَن وافقهم من مشركي العرب لـمَّا أنكروا البعث والمعاد: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ أرجعوا إحياءهم وموتهم وهلاكهم وفناءهم إلى الدهر فقط، وليس إلى خالقٍ يُحْييهم وَيُمِيتهم، ويرزقهم ويبعثهم.

ولهذا، قال جل وعلا في شأنهم: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ۝٢٤﴾، أي: يتوهَّمون ويتخيَّلون باطلًا.

ولهذا، في قوله ﷻ: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾، أي: ليس لهم فيه بينةٌ،



ولا دليلٌ، والدعاوى إنْ لم يقيموا عليها بيناتٍ، أهلُها أدعياءُ، ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾، ظنًّا فاسدًا، وخاطئًا، وباطلًا.

واللهُ جل وعلا هو خالقُ الدهر؛ ولهذا من فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه ترجم على هذه الآية بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصحيحين»، عن النبي ﷺ أنه قال: «**قال الله** عَزَّ وَجَلَّ...»، فهذا حديثٌ قدسيٌّ يرويه النبيُّ ﷺ عن ربِّه عَزَّ وَجَلَّ.

«**(قال الله** عَزَّ وَجَلَّ: **يؤذيني ابن آدم، يسبُّ الدهر، وأنا الدهر، أُقلِّب الليل والنهار)**».

وفي رواية: (لا تسبُّوا الدهر، فإنَّ الله هو الدهر)» [(١)].

وليس معنى ذلك أن الدَّهر من أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ، كما قد يظنُّه بعض الناس، فإن تتمَّة الحديث مبينةٌ لهذا المعنى، ومقيدةٌ لهذا الظنِّ، فإنَّ قوله ﷺ عن الله عَزَّ وَجَلَّ: «**يؤذيني ابن آدم، يسبُّ الدهر، وأنا الدهر، أُقلِّب الليل والنهار**»، وتقليب الله لليل والنهار يكون منه الأيام والليالي، ومن مجموع الأيام واللَّيالي الشهور والأعوام، وهذا هو الدهر.

فقوله: «**أُقلِّب الليل والنهار**»، أي: أقلب هذا على هذا، وأخلق هذا بعد هذا، ففيه أن معنى «أنا الدهر»، أي: أنا خالق الدهر، لا أن الدهر من أسماء الله جل وعلا الذي لم يقل به أحدٌ من مُحقِّقي علماء أهل السُّنة.

وفي قوله ﷺ: «**لا تسبُّوا الدهر، فإنَّ الله هو الدهر**»، ففي هذا نَهْيٌ عن سبِّ الدهر؛ لأنَّ سبَّ الدهر، وسبَّ الزمان، وسبَّ بعضه كاليوم والساعة والشهر والأسبوع، كقول بعضهم: هذا أيلول الأسود، وهذه ساعةٌ قشراء،

(١) أخرجه مسلم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا يومٌ سيئ، وهذه ليلة سوء، على جهة السبِّ والذمِّ، كل هذا مما يُنهَى عنه؛ لأنَّه نهيٌ للوسائل أن تسبَّ أفعال الله، وأقداره، ومخلوقاته، التي لا تستحق في نفسها السبَّ.

وسبُّ الدهر إذا كان باللفظ فقط، فهذا داخلٌ في الكفر الأصغر، أمَّا إذا كان في القصد أن يسبَّ الدهر ليعود بالمذمَّة والملامة على أفعال الله وتقديراته، فهذا كفرٌ أكبر.

أو أن يسبَّ الدهر معتقدًا أن الدهر يتصرَّف بنفسه، فينفع ويضر، ويخلق ويميت، فهذا شركٌ مع الله ﷻ في الرُّبوبية، وهو قادحٌ من قوادح التوحيد في أصله، فانتقل عِنْدئذٍ إلى الشرك الأكبر، وإذا كان مجرَّد سب الدَّهر باللفظ من غير قصدٍ لهذه المعاني، فهذا من الكفر الأصغر، وممَّا نهى عنه ربُّنا جل وعلا؛ لأن فيه أذيةً له، ونهى عنه النبي ﷺ، فقال: «**لا تسبُّوا الدهر**».

ولا شكَّ أن أذيَّة الله ﷻ عظيمة، وهي شديدةٌ ووخيمةٌ، فلا يليق بمؤمنٍ، ولا يليق بالعاقل ومَنْ هو في حقارته ونقصه أن يؤذي ربَّه رب الملوك ﷻ.

«عن أبي هريرة ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: (قال تعالى: يؤذيني ابن آدم، يسبُّ الدهر، وأنا الدهر، أُقلِّب الليل والنهار)[(١)]، **وفي روايةٍ: (لا تسبُّوا الدهر، فإنَّ الله هو الدهر)»**[(٢)].

ومن فِقْهِ الشيخ رحمه الله: أنه أَوْرَد هذه الرِّواية على هذا اللفظ على كثرة رواياته في «الصحيحين»، والسَّببُ في ذلك: ما وقف عليه رحمه الله من كلام أهل

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦)، ومسلم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٨٢)، ومسلم (٢٢٤٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

العلم، وهو الذي أفنى عمره في تحصيل العلم ونشره، فإنَّ محمد بن إسحاق ذَكَر عن العلاء بن عبد الرحمن الحضرمي، عن أبيه، عن أبي هريرة ﵁ أن النبيَّ ﷺ قال: «**يقول الله** ﷻ: **(استقرضتُ عبدي فلم يعطني، ويسبني عبدي يقول: وادهراه! وأنا الدهر**»[1].

قال الإمام الشافعيُّ وأبو عبيد وغيرهما من أئمة السلف في تفسير قوله: «**لا تسبُّوا الدهر، فإن الله هو الدهر**»: «كانت العرب في الجاهلية إذا أصابتهم، أو وقع عليهم بلاءٌ، أو جاءتهم نكبةٌ، قالوا: (يا خيبة الدهر)»، فيُسْندون تلك الأفعال إلى الدهر، فيسبُّونه ويذمُّونه، وإنما فاعلها هو الله تعالى، فكأنما سبُّوا الله ﷻ لما سبُّوا الدهر، والدهرُ من أفعاله.

فالله جل وعلا هو فاعل ذلك في الحقيقة، فهو خالق الدهر، وهو مُقلِّب الليل والنهار الذي بهما يكون الدهر في الليالي والأيام والأسابيع والأعوام، ولهذا نَهَى عن سبِّ الدهر بهذا الاعتبار بأنَّ الله هو الدهر، أي: هو الذي يعنون ويُسْندون إليه تلك الأفعال، فيسبُّونه عندئذٍ، فيؤذون الله جل وعلا.

وليس معنى هذا أنَّ الدهر من أسماء الله ﷻ، وقد غلَّط العلماء في ذلك أبا محمد بن حزم وغيره ممَّن نحا نحوه لمَّا جعلوا الدهر من أسماء الله الحسنى أخذًا من هذا الحديث، وهذه غفلةٌ نبَّه عليها العلماء، وما زالوا يُنبِّهون عليها.

وفي الحديث أيضًا زيادة: «**لا تسبُّوا الدهر، فإن الله هو الدهر، يؤذيني**

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٧٩٢٨)، وقال الألباني في «صحيح الترغيب» (٢٨٠٤): صحيح لغيره.



ابن آدم يسبُّ الدهر، وأنا الدهر، أقلِّب الليل والنهار»، وجاءت رواية: «**بيدي الأمر**»[1]، فهذا مما يدلُّ على أن قوله: «**بيدي الأمر**»: هو معنى: أُقلِّب الليل والنهار، أي إنَّ الله هو خالق الدهر، لا أن الدهر من أسماء الله الحسنى.

وفي هذه المسألة (مسألة سبِّ الدهر ومعيبته ومذمته) تفصيلٌ، فإذا اعتقد أن الدهر هو الفاعل للأشياء، وهو الخالق، وهو النافع والضار، فسبه، فهذا شركٌ في الربوبية؛ لأنَّه اعتقد فاعلًا خالقًا نافعًا ضارًّا غير الله في هذا الدهر.

وإنْ سبَّ الدهر، وقَصَد من ذلك مسبَّة الله ﷻ؛ لأنَّ الله هو الفاعل حقيقةً، فيتوصَّل بسبِّ الدهر إلى مسبَّة الله وملامته ومعيبته وذمه، فهذا شركٌ في الربوبية، وكفرٌ أكبر، فإن مسبَّة الله ﷻ الصريحة كفرٌ أكبر يُخْرج صاحبه من الملة.

الحالة الثالثة: إنْ سبَّ الدهر، ولم يكن قاصدًا أن الله هو الدهر، أو أن الدهر شيءٌ مستقلٌّ عن الله ﷻ يفعل بنفسه، وينفع ويضر بذاته، فهذا كفرٌ أصغر يوصل إلى الأكبر، فهو يعتقد أن الله هو الفاعل حقيقةً، لكنه تَساهَل في هذا الذنب (السَّب) كما كان أهل الجاهلية يقولون: «يا خيبة الدهر، لعن الله هذه الساعة، لعن الله هذا اليوم، هذا خميسٌ أسود، هذا أيلول الأسود» على جهة السبِّ والذمِّ والملامة، فكلُّ ذلك من المسبَّة التي هي كفرٌ أصغر يوصل إلى الكفر الأكبر.

أمَّا ما جاء في الأدلَّة الشرعيَّة من وَصْف الأيام بالنحسات، كما في قول الله جل وعلا: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦]، وقولهم: «هذه ساعةٌ شديدةٌ،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦)، ومسلم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذه سنة قحطٍ»، فهذا كلُّه للخبر، لا للسبِّ والذمِّ والملامة، وما كان كذلك (أي: جاء للوصف والخبر، لا للسبِّ والشتم)، فهذا لا إشكال فيه.

ومثله: قول الله جل وعلا: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ ۝١٩﴾ [القمر: ١٩] في آية (القمر)، فهذا كلُّه من باب الوصف والنعت، ومن باب الخبر، لا من باب الذم والسب والشتم، كما يعرفه أهل العلم وأهل التدبُّر.

وفي هذا المقام نقول: إنَّ الدنيا ليست مذمومةً لذاتها، بل لِمَا يقع ويحصل فيها؛ ولهذا جاء الحديث: «**الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها، إلا ذِكْر الله، وما والاه**»[(١)].

فهذا اللعن (وهو: الذمُّ) إنَّما صار فيما يقع فيها من المعاصي والذنوب والكفر، ويقع فيها ممَّا يوجب غضب الله ﷻ، وما وقع فيها من الخير والإيمان والتوحيد والسُّنة، فهذا ممدوحٌ لا مذمَّة فيه.

وفي هذا الباب جعل الشيخ فيه أربع مسائل، فقال: «**فيه مسائل**:

«**الأولى: النهي عن سبِّ الدهر**»، وهذا صريحٌ: «**لا تسبُّوا الدهر**».

«**الثانية: تسميتُهُ: أذًى لله**»؛ لقول الله جل وعلا: «**يؤذيني ابن آدم، يسبُّ الدهر، وأنا الدهر، أُقلِّب الليل والنهار، بيدي الأمر**».

«**المسألة الثالثة: التأمُّل في قوله ﷺ: (فإنَّ الله هو الدهر)**»، والتأمل فيها أنَّ الله هو خالقه، وهو فاعله، وهو المُقدِّر في الدهر ما يشاء ﷻ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٢٢)، وابن ماجه (٤١١٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: حسن غريب.

«**المسألة الرابعة: أنه قد يكون سابًّا ولو لم يقصده بقلبه**»، كما يقول: «يا خيبة الدهر»، فهو سابٌّ لله ﷻ؛ قصد أو لم يقصد، ولهذا دخل ذلك في عموم الحذر والنقص من الألفاظ التي ينطق بها الإنسان، ولا يشعر بمُؤدَّاها.

وهذا بابٌ مهمٌّ يجب على المؤمن أن يعتني به، فلا يصدر من لسانه إلا ما يكون له حجةً عند ربِّه، ولا يكون فيه ملامة يلام بها عند ربِّه في الدنيا والآخرة.



٤٦- باب التسمي بقاضي القضاة ونحوه

وبلغ بنا المقام إلى الباب الخامس والأربعين من كتاب «التوحيد»، وقد ترجمه الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب بقوله: «**باب التسمِّي بقاضي القضاة، ونحوه**».

ثم ترجمه أيضًا بالحديث قال: «**في الصحيح**»، أي: في «الصحيحين»، (صحيح البخاري ومسلم).

«**عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (إنَّ أخنع اسمٍ عند الله: رجل تسمَّى ملك الأملاك، لا مالك إلا الله**»[1].

«**قال سفيان**»، وهو ابن عيينة، أحد رواة الحديث.

«**مثل: شاهان شاه**»، هذه الكلمة المشهورة عند العجم من الفرس على جهة الخصوص، ومعنى: (شاهان شاه)، أي إنَّها ملك الملوك بلغة هؤلاء العجم من الفرس ومَنْ كان في جهتهم.

«**إن أخنع اسمٍ عند الله: رجل تسمَّى ملك الأملاك، لا مالك إلا الله**»، وفي رواية: «**أغيظ رجلٍ على الله يوم القيامة وأخبثه**»[2].

قوله: «(أخنع)، أي: أوضع».

ففي هذا الحديث ورواياته وتراجمه، وفيما فسَّره به أحد رواته سفيان بن عيينة: بيان حُكْم التسمِّي بقاضي القضاة ونحوه.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٠٦)، ومسلم (٢١٤٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٤٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



وهاهنا السؤال: ما مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»؟ وما مناسبته للأبواب قبله؟ فإنَّ الأبواب قبله في الحلف بغير الله ﷻ، ومَن لم يقنع بالحلف بالله، والتسوية بين الخالق والمخلوق بالمشيئة، ثم في سبِّ الدهر، وكلُّها من جهة الأمور المتعلِّقة بالشرك الأصغر، والَّتي هي وسيلةٌ إلى الشرك الأكبر؛ سواء في الربوبية، أو في الألوهية.

وهذا الباب: التسمِّي بقاضي القضاة، وملك الملوك، وشاهان شاه، وأمثالها، فيها منازعةٌ لله جل وعلا فيما يجب له من التفرُّد في الأسماء الحسنى الدالة على تفرده في ملكه، وتفرُّده ﷻ بالخلق والأمر دونما شريكٍ.

فالتسمِّي بقاضي القضاة ونحوه هو من الكفر في الألفاظ، وإنْ لم يقصد صاحبها ذلك، فإنْ قَصَدها منازعةً لله ﷻ في خصائصه بأنه ملك الملوك، وملك الناس، وملك الجن والإنس، فهذا يدخل في شرك وكفر الربوبيَّة.

ولهذا، قال ﷺ: «**إنَّ أخنع اسمٍ...**»، يعني: أوضع وأردأ وأخسأ، «**إنَّ أخنع اسمٍ عند الله: رجل تسمَّى: ملك الأملاك**»، أي: ملك الملوك، «**لا مالك إلَّا الله**»، إذا قال: (ملك الملوك) بالإطلاق؛ لأنَّ ملك الملوك هو الله ﷻ، فمَن تسمَّى باسمٍ مما يختص الله به، كان هذا مغيظًا عند الله، ومكرهًا له.

وفي رواية: «**أغيظ رجلٍ على الله يوم القيامة وأخبثه**»، (أخنع)، يعني: أغيظ وأخبث عند الله يوم القيامة مَن تسمَّى بهذا الاسم، ومثله من يتسمَّى بـ (قاضي القضاة).

والقضاة في الدنيا نوعان:

- **قضاة هدى**، عَلِمُوا شرع الله، فحكموا به، ولم يميلوا إلى أهوائهم،



أو إلى تقصيرهم، وإنما بذلوا الجهد والجهيدة، واستفرغوا الوُسْع والوسيعة لإيصال حكم الله ﷻ.

- **قضاة هوى**، وهؤلاء حكموا بأهوائهم، على أيِّ هوًى كان هذا الهوى، فهؤلاء في دركات الضلال بحسَب ما حكموا به من أهوائهم.

أمَّا قاضي القضاة، فهو الله ﷻ، وملك الملوك هو الله ﷻ، عُبِّر عنه بالعربية، أو عُبِّر عنه باللسان الأعجمي، كما قال سفيان بن عيينة؛ مثل: (شاهان شاه)، ومعناها: ملك الملوك عند العرب.

وما يحصل في التَّسميات الآن بقاضي القضاة خطأٌ؛ لأنَّ هذا فيه الحديث المخرج في «الصحيحين»: «**إن أخنع اسمٍ عند الله: رجل تسمَّى: ملك الأملاك، لا مالك إلا الله**»، وفي روايةٍ: «**أغيظ رجلٍ على الله يوم القيامة وأخبثه**...».

إذًا، ما البديل؟ البديل هو أن يُسمَّى: (رئيس القضاة، أو كبير القضاة، أو رئيس الملوك، أو كبير الملوك)، أمَّا ملك الملوك بالإطلاق، أو قاضي القضاة بالإطلاق، فهذا منازعةٌ لله جل وعلا فيما يختصُّ به.

وأوَّل إطلاقٍ لـ (قاضي القضاة)، وقع في تاريخ المسلمين كان في القرن الخامس الهجري، أو ما بعده، أي: لم تعرفه القرون المفضلة، وإنما لمَّا داخل العرب الشعوب والأعاجم، جاءتهم هذه الألفاظ (ألفاظ التبجيل) التي فيها إطراءٌ ومغالاةٌ وتزيداتٌ: (آية الله، حجة الله... وأمثالها).

وأمَّا أهل الإسلام، فإنَّهم أهل تواضع، وأهل تأدُّب مع بعضهم، ومع رسول الله ﷺ، ومع ربِّ العالمين ﷻ.

فالممنوع هو الإطلاق: (قاضي القضاة، ملك الملوك)، فهذا هو الممنوع،



أما لو قال: (قاضي القضاة في مصر، أو رئيس القضاة في البلاد الفلانية)، فهذا لا إشكال فيه؛ لأنَّ هذا ليس على الإطلاق، وإنما على التقييد مع ما فيه من القلق والوسائل.

وكل لفظٍ أشعر بخصائص الله جل وعلا، فهو حرامٌ، وكل ما أفاد التزكية والمدح بغير ما فيه صاحبه، فهو من التزيُّد والحرام، وقد ألحق بعض الناس بـ (ملك الملوك): (حاكم الحكام)، وهذا مثل هذا الأمر، فإنَّ الله جل وعلا هو أحكم الحاكمين، يقول تعالى: ﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [هود: ٤٥].

ولهذا، تَحْرم التسمية بمثل هذه الألفاظ: (ملك الملوك، حاكم الحكام، قاضي القضاة، سيِّد الناس، سيِّدة الكل)، وأمثالها ممَّا لا يليق إلا بالنبي ﷺ، أو بالله سبحانه وتعالى.

وهذه المسألة - أي على الإطلاق - لا تصحُّ إلا بالله، أمَّا على التقييد فيجوز، ففي «الصحيحين» كتب النبي ﷺ إلى هرقل: «**بسم الله الرحمن الرحيم، من محمدٍ رسول الله إلى هرقل عظيم الروم**»[(١)]، ولم يقل: عظيم الناس، وإنما قيَّدها بعظيم الروم؛ لأنَّه مقدمهم وعظيمهم.

يقول الشيخ رحمه الله في هذا الباب: «**فيه مسائل**:

«**الأولى: النهي عن التسمِّي بـ (ملك الأملاك)**»، فلهذا خرج بالدليل مخرج الذَّمِّ.

«**الثانية: إن ما في معناه مثله، كما قال سفيان**»، (شاهان شاه)، (قاضي القضاة)، وما جرى مجراه.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٥٣)، ومسلم (١٧٧٣)، من حديث أبي سفيان رضي الله عنه.

«**الثالثة: التفطُّن للتغليظ في هذا ونحوه، مع القطع بأنَّ القلب لم يقصد معناه**»، لما قال في حقِّ المخلوق: (قاضي القضاة، وملك الملوك)، أنَّه يعني بذلك منازعة الله، ومع ذلك وقع فيه النهي والذم.

«**الرابعة: التفطُّن أن هذا لأجل الله ﷻ**»؛ لأنَّ الله هو ملك الناس، وهو ملك الإنسانيَّة، وهو ملك الملوك، وهو قاضي القضاة ﷻ، فلا يُنَازع الله فيما هو من خصائصه.



٤٧- باب احترام أسماء الله وتغيير الاسم لأجل ذلك

من فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه ترجم على هذا الباب حديثًا واحدًا، وهو حديث أبي شريح: «**أنَّه كان يكنى: أبا الحكم، فقال له النبي** ﷺ: **(إنَّ الله هو الحكم، وإليه الحكم)، فقال أبو شريح: يا رسول الله، إنَّ قومي إذا اختلفوا في شيءٍ أتوني، فحكمتُ بينهم، فرضي كلا الفريقين، فقال عليه الصلاة والسلام: (ما أحسن هذا، فما لك من الولد؟). قلت: شريح، ومسلم، وعبد الله**»، ذَكَر ثلاثةً من أولاده.

«**فقال** ﷺ: **(فمَن أكبرهم؟). قلت: شريح. قال: (فأنتَ أبو شريح)**»، والحديث كما سبق، يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه: «**رواه أبو داود وغيره**»[(١)]؛ حيث رواه مع أبي داود: الإمام النسائي والبخاري في كتابه «التاريخ الكبير»، وفي «أدبه المفرد»، ورواه البيهقي في «سننه»، وابن سعد في «طبقاته»، والدولابي في «الأسماء والكنى»، وغيرهم من طرقٍ كثيرة يكون الحديث بها صحيحًا في مجموع هذه الطرق.

فقوله ﷺ: «**إنَّ الله هو الحكم**»، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الحكم في الدنيا والآخرة، «**وإليه الحكم**»، كذلك إليه الحكم في الدنيا والآخرة، ففي الدنيا يحكم بين خلقِهِ حكمًا قدريًّا، ويحكم بين عباده وخلقِهِ حكمًا شرعيًّا فيما أنزله من وحيه وشرعه إليهم.

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٥٥)، والنسائي (٥٣٨٧)، وابن حبان (٥٠٤)، وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مشكاة المصابيح (٤٧٦٦): إسناده جيد.

وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له الحكم فيما يختلف فيه الناسُ؛ ولهذا جاء في القرآن الكريم: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وفي قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

فالردُّ إلى الله ردٌّ إلى كتابه، وتحاكمٌ إليه، والحكم إلى النبي - عليه الصلاة والسلام - حُكْمٌ إليه في حياته، وردٌّ إلى سُنَّته بعد موته عليه الصلاة والسلام.

وقلنا: إنَّ (الحكم) بـ (أل) فيها الدلالة على الإطلاق، ولا يجوز أن تكون إلا في حقِّ الله جل وعلا: «**إنَّ الله هو الحكم**»، كما في هذا الحديث، أمَّا أن تأتي منكرةً، فيجوز إطلاقها على المخلوق، ودليلها قول الله جل وعلا في الخصومة بين الرجل وزوجته: ﴿فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النساء: ٣٥].

ويأتي من (الحكم) اسم الفاعل (الحاكم)، وهذا يُطْلق على المخلوق، كما روى الإمام البخاري وغيره، عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ، فله أجرٌ واحدٌ**»، فالله جل وعلا هو الحكم بالإطلاق.

ويجوز أن يكون (الحكم) معرفةً، لكن بالتقييد: (حكم المسألة، حكم البلاد، حكم الخصومة، حكم الكورة... وما إلى ذلك).

ولمَّا بَعثَ النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن، بعثه حاكمًا (أي: قاضيًا)، وداعيًا ونائبًا عنه، قال له عليه الصلاة والسلام: «**بما تحكم يا معاذ؟**». **قال:**



بكتاب الله يا رسول الله. قال: «فإنْ لم تجد؟». قال: فبسنة رسول الله، قال: «فإن لم تجد؟». قال: أجتهد رأيي، فقال ﷺ: «**الحمد لله الذي وفَّق رسولَ رسولِ الله إلى ما يرضي رسول الله**»[1].

ففيه: أنَّ الحكم هو الله سبحانه وتعالى، وأنه قد يطلق (الحاكم) و(الحكم) على المخلوق، لكن بالتقييد، لا بالإطلاق.

وذلك أنَّ هذا الحديث أجلَّ - عليه الصلاة والسلام - اسمَ الله (الحكم) من أن يُكنى به مخلوق، أو يُكنى به رجل وإنْ كان يحكم بين قومه، ويصلح بينهم، حيث قال: «إنَّ قومي إذا اختلفوا في شيءٍ أتوني، فحكمت بينهم»، وهذا سببُ هذه الكنية، وهو حكمه بينهم، وإصلاحه فيما بينهم، والمراد بالحكم هاهنا: الإصلاح، والإصلاحُ أمرٌ ممدوحٌ شرعًا، وعرفًا وطبعًا: ﴿۞ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾﴾ [النساء: ١١٤].

يقول أبو شريحٍ: «إنَّ قومي إذا اختلفوا في شيءٍ أتوني، فحكَمتُ بينهم، فرضي كلا الفريقين»، قال ﷺ: «**ما أحسن هذا**»، فأقرَّه على الإصلاح، ودلَّ على أنه ممدوحٌ، وأن فاعله مأجور، ولحديث النبي ﷺ: «**الصلح خيرٌ، إلا صلحًا أحلَّ حرامًا، أو حرَّم حلالًا**»[2]، كما جاء في «الصحيحين».

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٢، ٣٥٩٣)، والترمذي (١٣٢٧، ١٣٢٨)، من حديث معاذ رضي الله عنه، وضعفه الترمذي.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه ابن كثير في إرشاد الفقيه (٢/ ٥٤).



وفي قوله: «فرضي كلا الفريقين» دلالةٌ على أن الصلح يتوقَّف على رضا كلا الطرفين، بشرط ألَّا يكون هذا الصلح فيه هضمٌ لحقِّ الله ﷻ، أو فيه ظلمٌ لعباد الله ﷻ.

فالصُّلحُ مبنيٌّ على التراضي، وليس في الصلح إلزامٌ، كما يقع الآن بين المختصين من القبائل، فيأتي مَن يدَّعي الصلح، فيلزم أحد الفريقين، أو أحد الطرفين بأشياء، فإنَّ هذا وإنْ سمَّاه الناس صلحًا، هو في حقيقته حكمٌ، وليس صلحًا، فإنه إذا حصل النزاع، فالحكم إنَّما هو إلى كتاب الله ﷻ، وسُنَّة رسوله ﷺ، أما مَنْ يلزم الناس بحكمه المخالف لحكم الشرع، فهذا داخلٌ في حُكْم الطاغوت الذي جاء الشرع بتتابع ذمِّه ورفضه.

«**قال: (فما لك من الولد؟). قال: شريحٌ، ومسلمٌ، وعبد الله. قال: (فمَن أكبرهم؟). قال: شريح. قال: (فأنت أبو شريح)**»، وهذا دلَّ على أن الأفضل والأكمل أن يكنى الإنسان بأكبر أبنائه، كما قاله - عليه الصلاة والسلام - لأبي شريح هاهنا.

والحديثُ حديثٌ جليلٌ، دلَّ على ما ترجم عليه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب لأجله باحترام أسماء الله ﷻ، وتغيير الاسم، ومن الاسم الكنية؛ لأجل ذلك كنَّاه بأكبر أبنائه، ولم يرضَ أن يكنيه بـ (الحكم)؛ لئلَّا يتطرق ذلك إلى أن يشابه حكم الله جل وعلا، فإنَّ الله ﷻ هو الحكم، وإليه الحكم في أمر الدين والدنيا والآخرة.

قال الشيخ في هذا الحديث: «**فيه مسائل**:

«**الأولى: احترام أسماء الله وصفاته**»، واحترام أسماء الله وصفاته؛ لأنه



متعلقٌ بالإيمان بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى، ومن الإيمان بها إجلالها، ومن إجلالها احترامها، ومن احترامها ألَّا يسمَّى المخلوق بأسماء الخالق، إلا ما جاء الإذن به مع اعتقاد أن الاسم وإن كان كالاسم، لكن المسمى ليس كالمسمى.

فأسماء الله الحسنى وصفاته العلى تُحْترم، ولهذا عدَّ العلماء من نواقض ذلك: مَن تسمَّى بأسماء الله التسعة والتسعين، فإنَّ هذا من الشرك في أسماء الله ﷻ، وهو من أعظم أنواع الإلحاد فيها، وهو الذي نهانا عنه ربُّنا نهيًا صريحًا في آية (المص) (الأعراف) في قوله جل وعلا: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٨٠﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في المسألة الأولى: «احترام أسماء الله وصفاته»، والصفة تُؤخَذ من الاسم، ولا عكس، فالله ﷻ من أسمائه: (العليم)، إذًا: له صفة (العلم)، ومن أسمائه: (الحكيم)، فله صفة (الحكمة)، ومن أسمائه: (الرحيم) و(الرحمن)، فله جل وعلا صفة (الرحمة)، وهكذا، فصفات الله ﷻ تُؤخَذ من أسمائه، ولا تؤخذ الأسماء من الصفات.

فلا يُؤخَذ من أفعال الله اسمٌ له جل وعلا، فلا يُقَال: من أسماء الله ﷻ: الساخر، والمستهزئ، والمخادع، والماكر، والكائد، وأمثالها، وإن كان الله جل وعلا يُوصَف بأنه يسخر من الساخرين، ويمكر بالماكرين، ويكيد الكائدين، ويستهزئ بالمستهزئين، ويخادع المخادعين على جهة المقابلة لهم بجنس ما فعلوا.

فاحترام أسماء الله جل وعلا الحسنى وصفاته العلى بألَّا تكون إلا له وحده، لكن على وجهٍ يليق بجلال الله وعظمته، فنُثْبت معناها اللائق بالله، ولا نعلم عن كيفياتها شيئًا؛ لأنَّ عقولنا وفُهُومنا مهما بلغت، فإنَّها قاصرةٌ عن إدراك حقيقتها وكيفيَّاتها، كما قال جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾، وفي آية (الأنعام): ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾.

فقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**احترام أسماء الله وصفاته، ولو لم يقصد معناه**»، فإنَّ أبا شريح كان يكنيه قومُهُ بأنه: أبو الحكم؛ لأنَّه محل إنصافٍ بينهم، وله عقلٌ ودرايةٌ، فكان يصلح بينهم، فيتَراضون على هذا الإصلاح، فسمَّوه وكنَّوه بأبي الحكم، فهم ما قصدوا بذلك أنَّ له حكم الله، وأن إليه الحكم كما لله جل وعلا، بل معناه: أنه لمَّا عُرِفَ عنه أنه صاحب تحرٍّ وإنصافٍ وعدلٍ بينهم، ومعرفة ما يرضيهم من الجانبين، صار إصلاحه - والحالة هذه - مَرْضيًّا عنده؛ لأنَّ الصلح مداره على الرضا، لا على الإلزام.

«**المسألة الثانية: تغيير الاسم لأجل ذلك**»، فالنبيُّ ﷺ غيَّر كُنْية أبي الحكم إلى أبي شريحٍ؛ لأنَّ شريحًا هو أكبر أولاده.

قال الشيخ: «**المسألة الثالثة: اختيار أكبر الأبناء للكنية**»، وهذا هو الأفضل والأكمل، أن يكنى الإنسان بأكبر أبنائه، وهذا ما جرى عليه - ولا يزال يجري عليه - عمل المسلمين، وهو أن يكنى الإنسان - ذكرًا كان أو أنثى - بأكبر أولاده، حتى لو لم يكن له ولدٌ، فإنه مما جرت عليه السُّنة أنه يكنى بأبيه، وحتى قبل أن يتزوج، يكنى بأبيه، وهذه من السُّنة.

والسُّنة أن يُسمَّى الإنسان أيضًا باسم آبائه الأدنين، أو باسم آبائه الأعلين؛ لِمَا جاء في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال: «**وُلِدَ لي الليلة مولود، فسميتُهُ باسم أبي إبراهيم**»[1]، و(إبراهيم) هو اسمٌ لأحد آبائه وأجداده الأعلين، صلى الله عليهم جميعًا وآلهم وسلم.

وفي هذا قاعدةٌ شرعيةٌ مضطردة: أنَّ «هذه الشريعة الغرَّاء إذا نهت عن شيءٍ وكان له بديلٌ صالحٌ، نُدِبَ إلى هذا البديل»، وحُثَّ عليه؛ تعويضًا عن هذا المنهي عنه بما هو أصلح منه، فقد نَهَتِ الشريعة عن السِّفاح، وأتت بدله بالنكاح، ونهى - عليه الصلاة والسلام - أن يكنى أبا شريح بأبي الحكم، وجاء بالبديل بتكنيته بأكبر أبنائه، ونُهِيَ عن الربا، وأُحلَّ البيع، وهذا مَن تأمَّله، وجده مضطردًا في هذه الشريعة الغرَّاء التي هي شريعة سماحة ويسرٍ، جعل الله عَزَّوَجَلَّ عليها ديننا (دين الإسلام).

ومن قواعد الشريعة: «التيسير في كلِّ أمرٍ ما به تعسيرٌ»؛ ولهذا قال الله جل وعلا: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(١) أخرجه مسلم (٢٣١٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤٨- باب من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول

أي: أحكام الهزل والاستهزاء بشيءٍ فيه ذِكْر الله، أو القرآن، أو الرسول، وجواب الشرط: أي: فقد كفر؛ لأنَّ الله لم يُرخِّص بالكفر لمَنْ كان مؤمنًا إلا للمكره: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا﴾ [النحل: ١٠٦] الآية من سورة (النحل).

ومناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنَّ مَن استهزأ بالله ﷻ، أو بذكره، أو بكلامه (القرآن)، أو برسوله عليه الصلاة والسلام، فقد وقع في الرِّدة، وهي رِدَّةٌ ينتفي معها أصل التوحيد.

أمَّا مناسبة هذا الباب للأبواب قبله: فإنَّ في الباب الذي قبله (باب احترام أسماء الله تعالى، وتغيير الاسم لأجل ذلك)، فيجب احترام أسماء الله ﷻ، واحترام صفاته وذاته، وهذا الباب أشدُّ مما سبق، فإنَّ مَن هزل واستهزأ بشيءٍ فيه ذكر الله؛ سواءٌ من أسمائه، أو صفاته، أو ذاته، أو أفعاله، أو كلمات الله جل وعلا الشرعية، أو الكونية، أو استهزأ وهزل بالقرآن الكريم، أو بالرسول، فهذا أشدُّ وأنكى ممَّا سبق؛ لأنَّ مما سبق شأنه في انتقاص كمال التوحيد الواجب، أما الاستهزاء والهزل بالله، أو بأسمائه، أو بصفاته، أو بكلامه، أو برسله، فإن هذه رِدَّة ينتفي معها أصل التوحيد، وينتفي معها أصل الإيمان.

ففي قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابٌ: مَن هزل بشيء فيه ذِكْر الله، أو القرآن، أو الرسول)، جواب هذا الشرط: «فقد كفر»، وترجم عليها في قول الله جل وعلا من سورة (براءة) (التوبة)، السورة الفاضحة للنفاق وأهله.

قال: «**وقول الله تعالى**: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]».

ثم أورد على هذه الآية ما جاء في تفسيرها وسبب نزولها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وعن ابن عمر، ومحمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة رضي الله عنهم ورحمهم**».

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**دخل حديثُ بعضهم في بعضٍ، أنه (قال رجلٌ في غزوة تبوك...)**»، وهذا القول كان في أثناء طريقهم إلى تبوك.

قال: «**(ما رأينا مثل قرَّائنا هؤلاء أرغب بطونًا، ولا أكذب ألسنًا، ولا أجبن عند اللقاء)**»، يُعرِّض بهؤلاء القرَّاء، والمقصودُ بهم: رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصحابته رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فهم حُفَّاظ القرآن الكريم، هم الذين قرأوه وفقهوه وعلموه وعملوا به، كما قال ابن عمر: «ما كنَّا نتجاوز العشر آيات حتى نحفظها، ونتعلَّم ما فيها من العلم والعمل»[(١)]، كما جاء عن ابن عبَّاس وابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

قال: «**(ما رأينا مثل قرَّائنا هؤلاء أرغب بطونًا، ولا أكذب ألسنًا، ولا أجبن عند اللقاء)؛** يعني: **رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه القرَّاء** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، **فقال له عوف بن مالك...**»، الأشجعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قال عوف بن مالك لهذا القائل: «**كذبتَ، ولكنك منافق، لأخبرنَّ رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **فذهب عوف إلى رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **ليخبره، فوجد القرآن قد سبقه،**

(١) لم نجده من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ولكن أخرجه أحمد (٢٣٥٢٩) من حديث أبي عبد الرحمن السلمي عن أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحسنه الأرنؤوط.

فجاء ذلك الرجل إلى رسول الله...»، وهو قائل هذه الكلمات الثلاث: «ما رأينا مثل قرَّائنا هؤلاء، أرغب بطونًا، ولا أكذب ألسنًا، ولا أجبن عند اللقاء».

«**فجاء إلى رسول الله ﷺ وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله، إنَّما كنَّا نخوض...**»، أي: المتكلم واحدٌ، والبقيَّة مظاهرون له، إلا عوفًا رضي الله عنه، فعوف بن مالكٍ لم يكن مظاهرًا له.

«**إنما كنَّا نخوض، ونتحدَّث حديث الرَّكْب، نقطع به عنَّا الطريق**»، أي: نمزح، وما نقصد.

«**قال ابن عمر رضي الله عنهما: كأنِّي أنظر إليه متعلقًا بنسعة ناقة رسول الله ﷺ**»، أي: البطان (بطان الشداد)، وهو البطان الذي يشدُّ الرحل على الناقة.

«**وإنَّ الحجارة تنكب رجليه**»، أي: ترتطم بِرِجْليهِ.

«**وهو يقول: يا رسول الله، إنَّما كنَّا نخوض ونلعب**»، -والمنافقون كانوا قبل خروجهم من تبوك كما قصَّ الله عز وجل علينا في هذه السورة: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ الآيات [التوبة: ٤٢]-، فقال - عليه الصلاة والسلام - ولا يلتفت إليه: «﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾﴾»، على جهة الإنكار والتقريع له.

«﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ **ما يلتفت النبيُّ إليه، وما يزيد عليه**»، إلَّا أن يتلو عليه هذه الآيات التي نزلت عليه وعلى أمثاله من المنافقين في سورة (براءة).

وهذا الحديث في مجموع حديث هؤلاء رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره»، وابن أبي حاتمٍ في رواياتٍ عديدة مرسلة وموصولة.

فهذا فِقْهُ الشيخ في هذا الباب بأن ترجم عليه آيةً، وترجم عليه بهذا السبب في سبب نزولها الذي يُبيِّن معنى الآية ومقصودها؛ ممَّا يُحقِّق هذه التَّرجمة، أن مَنْ هزل بشيءٍ فيه ذِكْر الله، أو القرآن، أو الرسول، فقد كَفَر: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾.

وما زال الحديث موصولًا إلى الباب السابع والأربعين الَّذي ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الترجمة العظيمة (بابٌ: مَنْ هزل بشيءٍ فيه ذِكْر الله)، «هزل»، أي: استهزأ وسخر «بشيءٍ فيه ذِكْر الله، أو القرآن، أو الرسول»، فما حكمُهُ؟ وما نتيجة هذا الهزل والاستهزاء والسخرية؟ والجواب: هو أنَّه كفرٌ بالله عَزَّوَجَلَّ.

وهذا الحديث ذكَره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على قول الله جل وعلا في سورة (براءة) في قوله جل وعلا: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾، فإنَّ الاستهزاء والسخرية يتساهل فيهما بعض الناس تساهلًا عظيمًا، وربما صارت السخرية والاستهزاء شعارًا لهم في مجالسهم، وهجيراهم في أنديتهم ومقاماتهم ورسائلهم ومحادثاتهم.

وهذا الاستهزاء فيما بين المخلوقين لا يجوز، فهُو داخلٌ فيما نَهاه الله عَزَّوَجَلَّ عنه في السُّخرية من الناس بعضهم من بعضٍ، ومن النساء بعضهم من بعضٍ، فهو داخلٌ في الكبائر، فأمَّا إذا كان المستهزأ به هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أسمائه الحسنى، أو في صفاته العلى، أو في ذاته العزيزة المُقدَّسة، فهذا كفرٌ أكبر،

وكذلك إذا كان الاستهزاء والسخرية والاستخفاف متعلقًا بشرع الله ﷻ؛ سواء بكلامه (القرآن الكريم)، أو بدينه وشرعه والإيمان به، فهذا كفرٌ أكبر أيضًا.

وكذلك إذا كان الاستهزاء بالنبيِّ ﷺ، والاستهزاء بنَقَلة دينه، ونَقَلة سُنَّة رسول الله من الصحابة رضي الله عنهم، ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ يستهزئ بهم؛ لأنهم نَقَلة هذا الدِّين وحَمَلته، والمخاطبون به، وأهل فقهه وتنزيله، فالاستهزاء بهم - والحالة هذه - داخلٌ في الاستهزاء بدين الله وشرعه، والاستهزاء برسوله ﷺ، فهو كفرٌ أكبر.

وهذا ما أبانَه سبب نزول هذه الآية، كما ذكر الشيخ رحمه الله أنه جاء في حديث ابن عمر، ومحمد بن كعب القرظي، وزيد بن أسلمة، وقتادة. قال الشيخ رحمه الله: «دخل حديث بعضهم في بعض»، وهذا من فقهه رحمه الله أنه اختصر السياقات كلها، فأدخل حديث بعضهم ببعض؛ ليدلَّكم ويوصلكم إلى المقصود.

«**أنه قال رجلٌ في غزوة تبوك**»، والقائل هو رجلٌ من المنافقين، قال: «**ما رأينا مثل قرَّائنا هؤلاء أرغب بطونًا، ولا أكذب ألسنًا، ولا أجبن عند اللقاء**»، ويعني بالقراء: «**رسول الله** ﷺ**، وأصحابه القرَّاء** رضي الله عنهم».

وهذه سَمِعَها رجلٌ من المؤمنين لم تطب نفسه بذلك، وإنَّما جَاهَر بالإنكار على هذا المنكر، والتشنيع على صاحبه، «**فقال عوف بن مالكٍ الأشجعي** رضي الله عنه: **كذبتَ، ولكنك منافقٌ**»؛ لأنَّ هذا القول - والحالة هذه - لا يَصْدر عن مؤمن إلا عمَّن انغمس في قلبه مرض النفاق.

«**لأخبرنَّ رسول الله ﷺ**»، وفي هذا الدلالة على المفسد، والإخبار عنه، ورفعه إلى ولي الأمر، «**فذهب عوفٌ إلى رسول الله ﷺ ليخبره، فوجد القرآن قد سبقه، فجاء ذلك الرجل**» المتكلِّم بهذه الكلمات الثلاث إلى رسول الله، «**وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله، إنما كنَّا نخوض، ونتحدَّث حديث الرَّكْب، نقطع به عنَّا الطريق. قال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كأنِّي أنظر إليه متعلقًا بنسعة ناقة رسول الله**، أي: ببطانها، **وإنَّ الحجارة تنكب رجليه وهو يقول: إنما كنا نخوض ونلعب، فيقول رسول الله ﷺ**: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾، **ما يلتفت إليه**»، أي: احتقارًا وازدراءً لمقالته، «**وما يزيد عليه**»[1]، أن يقرأوا عليه هذه الآية التي فيها الكفاية، والمكفى، والردع له ولأمثاله، ومَنْ كان على شاكلته وطريقته.

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فيه**»، أي: في هذا الباب.

«**مسائل**»، فذكر خمس مسائل:

«**الأولى: وهي العظيمة: أن من هزل بهذا، إنه كافرٌ**»، وهذا جواب هذه الترجمة (باب: مَنْ هزل بشيءٍ فيه ذِكْر الله، أو القرآن، أو الرسول)، الجواب: «فقد كَفَر»، أي: مَن استهزأ بالله، أو بشيءٍ فيه ذِكْر الله من دينه وشرعه، أو استهزأ بالقرآن (كلام الله عَزَّ وَجَلَّ)، أو بالرسول ﷺ، فإنه كافرٌ بهذا الاستهزاء بصريح آية (براءة)، لا سيما وقد قال الله جل وعلا بعدها: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟﴾ [التوبة: ٧٤].

(١) ذكره ابن جرير الطبري في تفسيره، وكذا ابن كثير في تفسيره، وذكره السيوطي في الدر المنثور وعزاه لابن جرير وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه عن عبد الله بن عمر.

«**المسألة الثانية: أنَّ هذا هو تفسير الآية فيمَنْ فعل ذلك كائنًا مَنْ كان**»، تفسيرُ هذه الآية: أنَّ من استهزأ وسخر واستخفَّ بالقرآن الكريم، أو بالرسول، أو بأسماء الله ﷻ، أو بصفاتِهِ، أو بذاته، أنه كافرٌ؛ كائنًا مَنْ كان، لا يُنْظر إلى نسبه، ولا إلى علمه، ولا إلى ما هو عليه، بل هو كافرٌ بهذا الاستهزاء.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه عدَّ الاستهزاء بالله ﷻ، أو برسوله، أو بدينِهِ من نواقض الإسلام العشرة المشهورة.

«**المسألة الثالثة: الفرق بين النميمة، وبين النَّصيحة لله ولرسوله**»، ولولاة المسلمين ولعامَّتهم، فعوف بن مالكٍ لم ينمَّ على هذا الرجل المنافق، ولا على رفقته، وإنَّما نصح لله ولرسوله ﷺ، ونصح لدين الله وللمؤمنين فيما رفعه إلى وليِّ الأمر (رسول الله ﷺ) من فضيحة هذا المنافق.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: الفرق بين العفو الذي يحبُّه الله، وبين الغلظة على أعداء الله**»، فالرسول إذا استغلظ على هذا المنافق لشناعة مقالته في استهزائه وسخريته، لا يلتفت عليه، وإنما يُردِّد عليه الآية الدالة على كفره.

«**الخامسة: أنَّ من الاعتذار ما لا ينبغي أن يُقْبل**»، فإنَّ هذا الاعتذار البارد والتافه والسخيف الذي اعتذره المنافق: «يا رسول الله، حديث الرَّكْب نقطع به عنَّا الطريق»، نخوض ونلعب نمزح، ولا نقصد، فلم يقبل منه اعتذاره، وإنما شنع عليه بأنْ حَكَم بكفره وردَّته: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ﴾، ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾.

إذًا، من الأعمال والأفعال ما لا يليق العذر فيه، وإنَّما يليق به عدم قبول

العذر، والتشنيع على صاحبه، لا سيَّما إذا كان حمايةً لدين الله ﷻ، وصيانةً للإيمان به وتوحيده، وذبًّا عن هذا الدين وحِياضِهِ، وذمًّا لأهل النفاق، وأهل البدعة، وأهل الشقاق.




٤٩- باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا ...﴾

وقد بلَغ بنا المقام إلى الباب الثامن والأربعين من هذا الكتاب، وقد ترجمه الشيخ بآيةٍ، مشابهًا بهذا الإمام البخاري محمد بن إسماعيل الذي كان كثيرًا ما يترجم كتاب التوحيد من «صحيحه»، فضلًا عن غيره من الكتب التي قبله يترجمها بآيةٍ من القرآن الكريم تدلُّ على مقصوده ومراده من هذه الترجمة.

فهاهنا في الباب الثامن والأربعين يترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**باب قول الله تعالى**: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ ۚ فَلَنُنَبِّئَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴿٥٠﴾﴾ [فصلت: ٥٠]»، والآية من سورة (فصلت).

فهذه الترجمة تدلُّ على أن نِعَمَ الله جل وعلا تُضَاف إليه؛ اعترافًا بالقلب بأن الله عَزَّ وَجَلَّ هو المُنْعم بها، وهو المولي لها، واعترافًا بعد ذلك باللِّسان والجوارح، وإيمانًا وتصديقًا ويقينًا بأن المُنْعم هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فمناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنَّ إضافة النِّعم إنما تكون إلى المنعم بها أصالةً وكمالًا، وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأنَّ إضافة النِّعم إلى الأسباب قدحٌ في هذا التوحيد، وإضافة النِّعم كلها إلى غير الله عَزَّ وَجَلَّ نقضٌ لهذا التوحيد، إمَّا لأصله، أو لكماله بحسَب ما يكون في لفظِ وقصدِ هذا المضيف للنِّعم إلى غير الله، وهذه هي مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد».

ومناسبتُهُ لما قبله من الأبواب، فإنَّه في الباب الذي قبله بيان أنَّ من

استهزأ بشيءٍ من ذِكْرِ الله ﷻ، أو القرآن، أو الدِّين، أو الرسول أنه كفرٌ، فإنَّ هذا المستهزئ والساخر واللاعب في الحقيقة لم يُوقِنْ بنعمة الله عليه بالإيمان، ولم يُضِفْها إلى الله ﷻ، وإنما استخفَّها، واستهزأ بها، وهزل، فكان ما كان من آثار ذلك.

ومن فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّه ترجم بهذه الآية، ثم مِنْ منهجه السلفي، ومنهجه العلمي الرصين، تَرْجم هذه الآية بما جاء عن الصحابة والتابعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهذا هو المنهج الذي دَرَج عليه سَلفُ هذه الأمة قرنًا بعد قرنٍ، وجيلًا بعد جيلٍ، وما قامت دعوة الشيخ المُجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ الدعوة الإصلاحية إلا على هذه الطريقة، وهذا المنهاج؛ حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قال مجاهدٌ: (هذا بعملي، وأنا محقوقٌ به)**»، أي: في تفسير قوله جل وعلا: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾، قال مجاهد: «هذا بعملي، وأنا محقوقٌ به»، فأضاف النِّعم إلى أنه مستحقٌّ لها، وأنها بعمله، وأنه حقيقٌ بها، ولم يُضِفْها إلى إنعام الله ﷻ عليه ابتداءً وانتهاءً.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وقال ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (يريد من عندي)**».

﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾، يعني: من عندي، فلم يُضِفْها إلى المنعم بها، وهو الله ﷻ، وإنَّما أضافها إلى جدِّه وجهده، وأنَّها من عنده (من تجارته، وحذقه، وكسبه).

قال: «**وقوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾**»، في قول قارون.

«**قال قتادة: (على عِلْمٍ منِّي بوجوه المكاسب)**»، فجعل التجارة التي أصابها مَرْجعُها لا إلى إنعام الله عليه، وإنَّما إلى حذقِهِ، ومهارتِهِ، وعلمِهِ

بأساليب التجارة، وتحصيل المكاسب.

قال الشيخ: «**وقال آخرون**»، أي: من السلف.

«**على عِلْمٍ من الله أنِّي له أهلٌ**»، الله ﷻ عَلِمَ أنِّي أهلٌ لهذه التجارة، وأهلٌ لهذا المال، وأهلٌ لهذه الرئاسة، وأهلٌ لهذه النِّعم، فلهذا آتاني إيَّاها، فجعل أمرًا في علم الله ﷻ، وفي تقديره لم يجعله الله ﷻ كذلك.

«**وهذا معنى قول مجاهد: (وأوتيته على شرف)**»، أي إنِّي مستحق لهذه النعم، مستوجبٌ لها، وأني حقيقٌ بها، فادَّعى هذا على أنه إنَّما أوتيها على شرفٍ له.

وهذه الأقوال فيها اختلافٌ، لكنه اختلاف تنوُّع، فإن الآيتين تحتملان كلَّ ما قيل فيهما من أقوال السلف رحمهم الله.

وفي قول الله جل وعلا: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩]، يُخبر أن الإنسان في حال الضرِّ يتضرع إلى الله ﷻ، ويُفْرده بالدعاء، وينيب إليه، ثم إذا خوَّله النعمة، طغى وبغى وتكبَّر وتجبَّر و﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾، وهذا لا شكَّ أنه قادحٌ في هذا التوحيد قدح كمالٍ، أو قدح أصلٍ بحسب كلٍّ.

وذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير هذه الآية وهذا من فقهه: ذَكَر حديث «الصحيحين» في الثلاثة الذين كانوا من بني إسرائيل، وهم: الأبرص، والأقرع، والأعمى، هؤلاء الثلاثة كيف أنَّ اثنين منهم أضافوا نعمة الغنى والعافية إلى جدِّهم واجتهادهم ووراثتهم له كابرًا عن كابر، وذكر الثالث أنه (وهو: الأعمى) أضاف نعمة البصر، وأضاف نعمة الغنى بالغنم إلى الله ﷻ بعدما

كان في حالٍ ضدَّ ذلك من الفقر والعمى، فأولئك الاثنان (الأقرع، والأبرص) كَفَرا نعمة الله ﷻ قولًا وفعلًا واعتقادًا، وهذا الأعمى أضاف النِّعم إلى الله اعتقادًا وقولًا وفعلًا.

فهذا فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الفقه الجليل في حُسْن انتقائه واختياره لحديث الثلاثة من بني إسرائيل في بيان هذا الباب، وتفصيل أحكامه.

وترجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الباب بحديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المخرج في «الصحيحين»: «**أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: (إنَّ ثلاثةً من بني إسرائيل: أبرص، وأقرع، وأعمى، فأراد الله أن يبتليهم، فبعث إليهم مَلَكًا فأتى...)**»، أي: المَلَك.

«**(فأتى الأبرص، فقال: أي شيءٍ أحب إليك؟ قال: لونٌ حسن، وجلدٌ حسن، ويذهب عني الذي قد قذرني الناس به). قال: فمَسَحه، فذهب عنه قذره، فأُعْطي لونًا حسنًا، وجلدًا حسنًا)**»، أي: ذهب عنه البرص.

«**(قال: فأي المال أحب إليك؟ قال: الإبل، أو البقر - شك إسحاق)**»، وهو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أحد رواة الحديث.

قال: «**فأعطي ناقةً عشراء**»، وهي الَّتي بلغت في عشارها مبلغًا، قريب إنتاجها وولادتها، والإبل العشار أحبُّ أصناف الإبل إلى العرب، ولهذا قال الله جل وعلا: ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤﴾ [التكوير: ٤].

«**فأعطي ناقةً عشراء، وقال: بارك الله لك فيها.**

ثم أتى المَلَك، قال: فأتى الأقرع، فقال: أي شيءٍ أحب إليك؟ قال: شَعر



حسن، ويذهب عني الذي قد قذرني الناس به، فمسحه فذهب عنه القرع، وأعطي شعرًا حسنًا، فقال: أي المال أحب إليك؟ قال: البقر، أو الإبل، فأعطي بقرةً حاملًا، قال: بارك الله لك فيها»، فأنتجت هذه البقر كما أنتجت تلك الإبل.

«ثم أتى المَلَك الأعمى، فقال: أي شيءٍ أحب إليك؟ قال: أن يردَّ الله إليَّ بصري»، وهنا أضاف الرَّدَّ إلى الله ﷻ.

«أن يردَّ الله إليَّ بصري، فأبصر به الناس، فمَسَحه المَلَك، فردَّ الله إليه بصره، ثم قال: فأيُّ المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأُعطي شاةً والدًا، فأنتج هذان، وولد هذا»، أنتج صاحب الإبل إبلًا، وصاحب البقر بقرًا. «ولد هذا»، أي: الغنم.

«فكان لهذا وادٍ من الإبل»، أي: للأول، وهو الأبرص، «ولهذا وادٍ من البقر»، أي: لهذا الأقرع، «ولهذا»: أي الأعمى.

«كان له وادٍ من الغنم. قال: ثم إنَّه أتى الأبرص في صورته وهيئته»، فالله جل وعلا جعل ذلك للملائكة، أن تتشكَّل بالصور التي يريدها ﷻ منهم، فأتى هذا المَلَك ذلك الأبرص على صورته وهيئته لمَّا كان أبرص.

«فقال: رجلٌ مسكين قد انقطعت بي الحبال»، «انقطعت بي الحبال»، أي: الوسائل والسُّبل.

«قد انقطعت بي الحبال في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله، ثم بك، أسألك بالذي...»، هذا أقسم عليه بالله ﷻ.

«**أسألُك بالذي أعطاك اللون الحسن، والجلد الحسن والمال، بعيرًا أتبلَّغ به في سفري.**

فقال ذلك الأبرص: الحقوق كثيرة»، أي: علينا التزامات وحقوق ومطالبات، فقال له المَلَك الذي بهذه الصورة: «**كأنِّي أعرفك، ألم تكن أبرص يقذرك الناس، فقيرًا فأعطاك الله ﷻ المال؟**

فقال: إنما ورثت هذا المال كابرًا عن كابر»، فنَسَب نِعْمةَ المال إلى وراثته له من آبائه، ولم ينسب هذا المال إلى إنعام الله ﷻ عليه به بعد أن كان فقيرًا معدمًا.

«**فقال له هذا المَلَك: إن كنتَ كاذبًا، فصيَّرك الله إلى ما كنت**»، أي: أرجعكَ إلى الحال التي كنتَ عليها.

«**ثم أتى المَلَكُ الأقرعَ في صورته**» على هيئة رجلٍ أقرع.

«**فقال له: مسكين، وابن سبيل، ولا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، فردَّ عليه الأقرع مثل ما ردَّ عليه الأول: الحقوق علينا كثيرة، قال: ألم أعرفك؟ ألم تكن أقرع يقذرك الناس، فأعطاك الله هذا المال؟**

قال: إنما ورثت هذا المال كابرًا عن كابر».

نسب المال والغنى إلى وراثتِهِ له عن آبائه وأجداده، ولم ينسبه إلى إنعام الله ﷻ عليه، وهذا هو الكفر بالنِّعمة الذي لأجله ساق الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث.

قال لمَّا قال هذا القول: «**قال: إن كنتَ كاذبًا، فصيَّرك الله إلى ما كنتَ.**



ثم جاء المَلَك إلى الأعمى في صورته»، على هيئة أعمى.

«**فقال: رجلٌ مسكين، وابن سبيل، قد انقطعت بي الحبال في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله، ثم بك، أسألك بالذي ردَّ عليك بصرَك شاةً أتبلَّغ بها في سفري**»، فقال هذا الأعمى الَّذي آتاه الله نعمة البصر، ثم نعمة الغنم: «**قد كنتُ أعمى، فردَّ الله إليَّ بصري، فخُذْ ما شئتَ، ودَعْ ما شئتَ، فوالله لا أجهدك**»، أي: لا أمنعك.

«**لا أجهدك اليوم بشيءٍ أخذته لله.**

فقال له المَلَك: أَمْسِكْ مالك، فإنما ابتليتم، فقد رضي الله عنكَ، وسخط على صاحبيك، أخرجاه»[(١)]، أي: البخاري ومسلم في «صحيحيهما».

رضي الله عليه؛ لأنه أقرَّ بأن الله أنعم عليه بالبصر بعد العمى، وأنعم عليه بمال الغنم بعد الفقر، وسخط الله على صاحبيه؛ لأنَّهم لم يُضِيفَا نعمة المال والغنى إلى الله، بل أضافاها (أي: الأبرص والأقرع) إلى وراثة هذا المال كابرًا عن كابر.

ومن فقه الشيخ في هذا الباب بعد إيراده لهذا الحديث بيانًا وتفسيرًا لترجمة هذه الآية، قال: «**فيه مسائل:**

«**الأولى: تفسير الآية**»، فسَّرها بحديث النَّبيِّ ﷺ، وفسَّرها بأقوال الصحابة والتابعين ممَّن هم مأمونون في تفسيرهم، حيث إنَّهم أهل اللُّغة والتنزيل، وهذه هي الطريقة السَّلفيَّة الصحيحة في تفسير كلام الله ﷻ.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦٤)، ومسلم (٢٩٦٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: ما معنى** ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾؟»، أي: في قول الله جل وعلا في هذه الآية من (فصلت): ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾، معناها كما جاء متنوعًا عن السَّلف: يريد: من عندي، كما قال مجاهد: «هذا بعملي، وأنا محقوقٌ به»، كما قال غيرهم: «على عِلْمِ الله أنِّي أهلٌ لذلك، وأوتيتُهُ على شرفٍ».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الثالثة: ما معنى قوله:** ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾»، معناها كما معنى ما سبق: ليقولن هذا لي.

«**الرابعة: ما في هذه القصة العجيبة من العِبَرِ العظيمة**»، صدق والله وبرَّ، فإنَّ حديث أبي هريرة في هؤلاء الثلاثة: (الأبرص، والأقرع، والأعمى) فيه العبر، وأي معتبر، فيَنْبغي لنا تفقُّهها، وعلى أصحاب الفضيلة أئمَّة المساجد وخطبائهم قراءة الحديث، واستلهام العِبَرِ منه على مسامع الناس؛ ليعرفوا نِعَمَ الله عَزَّوَجَلَّ المتوالية عليهم، فيضيفوها إلى الله اعتقادًا بقلوبهم، ولهجًا بذلك في ألسنتهم، ويُوظِّفوها عملًا في طاعة الله عَزَّوَجَلَّ، وتجنُّبًا لأسباب عقوباته وسخطه.




٥٠- باب قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾

وقد بلغ بنا المقام إلى الباب التاسع والأربعين، وترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بآية (المص) (الأعراف)، مشابهًا بهذا تراجم إمام المُحدِّثين الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في «جامعه الصحيح»، ولا سيَّما في كتاب التوحيد منه، وهو آخر كتب هذا «الجامع الصحيح».

وفي هذا الباب التاسع والأربعين تَرْجمه الشيخ المُجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**باب قول الله تعالى:** ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ١٩٠﴾ [الأعراف: ١٩٠]».

ذكر هذا الباب المتعلِّق بشرك الألفاظ، وذلك في تعبيد الأسماء لغير الله ﷻ، وأن هذا الشِّرك باللفظ وإنْ لم يقصده صاحبه، لكنَّه لا يُخْرِجه عن دائرة الشرك.

ومناسبة هذا الباب للباب الذي قبله وهو الباب الثامن والأربعين المتعلق بإضافة النِّعم إلى غير الله؛ سواء أضافها بلسانه ولفظه دون قصده، وهذا هو الكفر الأصغر، أو أضافها إلى الله ﷻ بقصده، وأضافها إلى غير الله ﷻ بقصده مع لفظه، وهذا كفرٌ أكبر، فإنَّه في الباب السابق ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بآية (فصلت)؛ حيث قال: «باب قول الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰۚ فَلَنُنَبِّئَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ٥٠﴾».

ومناسبة هذا الباب (باب قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾)، مناسبتُهُ لكتاب «التوحيد»: أنَّ التعبيد لغير الله شركٌ أصغر، فإن قَصَد تعظيم المعبَّد من غير الله تعظيم العبادة، فهذا شركٌ أكبر، إذًا: هو دائرٌ بين الشِّركين: الأكبر المنافي للتوحيد، والأصغر المنافي لكمال التوحيد الواجب.

وهذه الآية في سورة (المص) (الأعراف)، وهي قول الله جل وعلا: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾، وقد روى الإمام أحمد، والترمذي، والحاكم، وابن جرير، وغيرهم من طريق قتادة، عن الحسن البصري، عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعلَّته: أنَّ الحسن لم يسمع من سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**لمَّا ولدت حواء، طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولدٌ، فقال: سمِّيه: عبد الحارث**»؛ لأن الحارث اسمٌ من أسماء الشيطان، أي: عبِّديه لي.

«**فقال: سمِّيه عبد الحارث، فإنه يعيش، فسمَّته عبد الحارث فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره**»[1]، والأظهر - والله أعلم - كما روى ابن جرير عن طريق وكيع بن الجرَّاح، قال: «حدَّثنا سهل بن يوسف، عن عمر، عن الحسن البصريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله جل وعلا: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾، قال: كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن في آدم»[2].

وهذا قولٌ بديعٌ وجيهٌ، لا سيما وقد روى ابن جرير من وجهٍ آخر عن

(١) أخرجه أحمد (١٩٦١٠)، والترمذي (٣٠٧٧)، والطبَراني في «الكبير» (٧/ ٢١٥)، وضعفه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «ضعيف الجامع» (٤٧٦٩) وفي الضعيفة (٣٤٢).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (١٠/ ٦٢٩)، من حديث الحسن موقوفا.

سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة قال: كان الحسن (أي: البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ) يقول: «هم اليهود والنصارى، رزَقهم الله جل وعلا أولادًا، فهوَّدوا ونصَّروا»[1]، وهذا الإسناد جيدٌ إلى الحسن البصري.

«**قال ابن حزم**»، وهذا ما نَقلَه الشيخ المُجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «**قال ابن حزم: اتفقوا على تحريم كل اسمٍ مُعَبد لغير الله؛ كعبد عمروٍ، وعبد الكعبة، وما أشبه ذلك، حاشا عبد المطلب**»، أي: فلم يُجْمعوا على تحريم (عبد المطلب)، مع أنَّ أصح أقوال العلماء هو تحريم التعبيد لغير الله ﷻ؛ سواء كان عبد المطلب، أو كان غيره، فأما المعبَّدات لغير الله ﷻ سوى عبد المطلب، فهذا بالإجماع تحريمه عند أهل العلم، وأمَّا عبد المطلب، فلم يجمعوا، وإنما اختلفوا مع أن الصحيح أنه لا يجوز أن يسمى أحدٌ بعبد المطلب، وما كان من قبل ذلك قبل البعثة، فهذا أمرٌ لا مناص منه.

و(عبد المطلب) هذا هو جدُّ النبي ﷺ، فإن نبيَّنا هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة، وهذا النَّسب النبوي نوَّه عنه نبيُّنا - عليه الصلاة والسلام - لمَّا قال: «**إنَّ الله نظر في بني آدم، فاصطفى من بني آدم بني إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشًا، واصطفى من قريشٍ بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم، فأنا خيارٌ من خيار**»[2]، صلوات الله وسلامه عليه.

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (١٠/ ٦٢٩)، من حديث الحسن موقوفا.

(٢) هذا المتن مركب من عدة أحاديث، فقد أخرج مسلم (٢٢٧٦) من حديث واثلة بن =

وسببُ عدم اتِّفاق العلماء على تحريم التسمية بـ (عبد المطلب): ما جاء في غزوة حنين لمَّا انتخى ﷺ؛ حيث هرب الناس عنه، فقال: «**أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب**»[1]، وهذا كلُّه على جهة الخبر، لا على جهة تسويغ التعبيد لغير الله عز وجل.

فاللهَ اللهَ أيها المؤمنون، سمُّوا أولادكم مُعبِّدين لهم بالله جل وعلا؛ لأنَّ هذا دلالة على توحيدكم وتعظيمكم لله عز وجل، فكلُّ العباد خَلْقُهُ، وكلُّ العباد عبادٌ له؛ ولهذا جاء في الصحيح قوله ﷺ: «**أحبُّ الأسماء إلى الله: عبد الله، وعبد الرحمن**»[2].

قال رحمه الله: «**قال ابن حزم**»، وهو أبو محمَّد علي بن أحمد بن حزم، إمام الظاهريَّة، والمُحدِّث المشهور.

قال: «**اتَّفقوا**»، أي: العلماء «**على تحريم كلِّ اسمٍ مُعبَّد لغير الله؛ كعبد عمرٍو، وعبد الكعبة، وما أشبه ذلك، حاشا عبد المطلب**»، ومن هذه الأسماء المعبدة لغير الله عز وجل: ما نسمعه في تسمية بعض الأعاجم - هداهم الله - إذا

= الأسقع رضي الله عنه لفظ: «إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ». وزاد الترمذي فيه «إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل» وقد ضعفها الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٠٢).

وأخرج ابن عدي (٣/ ٢٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما لفظ «فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ». وضعفه بحماد بن واقد.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٦٤)، ومسلم (١٧٧٦) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٣٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

سمى: (غلام رسول، أو عبد الرسول، أو عبد الحسين، أو عبد الزهراء)، فإنَّ هذه من التسمية والتعبيد لغير الله ﷻ، فهذه متفقٌ على تحريمها عند العلماء، فإن كان سَمَّى بها بلسانه دون قصده، فهذا من الشرك الأصغر، فإنْ قصد بقلبه مع لسانه تعظيم المعبد به تعظيمًا ولو كان دون تعظيم الله ﷻ، فهذا داخلٌ في الشِّرك الأكبر؛ لأنَّه صرف التعظيم بقصدِهِ إلى غير الله جل وعلا.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وعن ابن عبَّاس في الآية**»، أي: في آية (الأعراف): ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾.

«**(قال: لمَّا تغشاها آدم، حملت، فأتاهما إبليس فقال: إنِّي صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة، لتطيعاني أو لأجعلن له قرني أيل، فيخرج من بطنك فيشقه، ولأفعلن ولأفعلن، يُخوِّفهما، سمِّياه: عبد الحارث، فأبيا أن يطيعاه، قال: فخرج ميتًا، ثم حملت، فأتاهما، فقال مثل قوله، فأبيا أن يطيعاه، فخرج ميتًا، ثم حملت فأتاهما، فذكر لهما ذلك، فأدركهما حب الولد، فسمَّياه عبد الحارث، فذلك قول الله جل وعلا:** ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾**)**»، أي: في التسمية وإنْ لم يقصدوا أن يشرِّكوا الحارث مع الله ﷻ في التعظيم، وهذا الأثر عن ابن عباس: «**رواه ابن أبي حاتم**» في «تفسيره»[(١)].

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وله**»، أي: لابن أبي حاتم.

«**وله بسندٍ صحيحٍ عن قتادة قال: (شركاء في طاعته، ولم يكن في**

(١) روى أحمد نحوه في مسنده (٢٠١٢٩)، عن سمرة مرفوعًا: لما حملت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد فقال سميه عبد الحارث فإنه يعيش، فسموه عبد الحارث فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره. وكذا روى لفظ أحمد هذا الترمذي في سننه (٣٠٧٧)، وضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ضعيف الجامع (٤٧٦٩).

عبادته)»، لمَّا أطاع الشيطان في هذا التعبيد المحرم في تسميته: عبد الحارث، وهذا يدلُّ على عناية الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالحديث، فإنَّه حكم على هذا الإسناد بهذا الأثر إلى قتادة.

وحكم أيضًا في قوله: «**وله**»، أي: لابن أبي حاتمٍ.

«**بسندٍ صحيح عن مجاهد**»، يعني: مجاهد بن جبر.

«**في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾، قال: (أشفقا ألَّا يكون إنسانًا)، وذكر معناه عن الحسن وسعيد وغيرهما**».

(الحسن)، أي: الحسن البصري، و(سعيد): سعيد بن جبير.

فهذا الأثر في تفسير هذه الآية دائرٌ على هذا الأصل الَّذي ترجم الشيخ الباب لأجله في تحريم أن تُعبَّد الأسماء لغير الله ﷻ، وأن هذا مجمعٌ عليه، وإنما الذي لم يقع الإجماع عليه: تسمية (عبد المطلب)، والصحيح: تحريم ذلك؛ لأنَّ (المطلب) ليس من أسماء الله جل وعلا، وإنما يعبد لله بأسمائه الحسنى.

وقد جرى على شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي المتوفَّى في سنة أربعمائة وإحدى وثمانين لمَّا استطالت الجهمية والمعتزلة في نواحي خراسان، كان من تلبيته الناس ولمقامه عندهم أنه إذا جاءوه يستشيرونه في تسمية أولادهم: يُعبِّدون لله بأسمائه الحسنى؟ يريد بذلك إظهار العبودية لله ﷻ، وإظهار الإيمان بأسماء الله الحسنى.

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا التبويب: «**فيه مسائل:**

الأولى: تحريم كل اسمٍ معبدٍ لغير الله»، وهذا مأخوذٌ من الآية في سبب

نزولها، ومن إجماع العلماء على تحريم كل اسمٍ معبد لغير الله ﷻ.

«**المسألة الثانية: تفسير الآية**»، ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ١٩٠﴾، وقد ساق هذه الآثار عن ابن عباس، وقتادة، ومجاهد، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، وأظهر ما يكون - والله أعلم - هو ما جاء عن الحسن من وجوهٍ عديدةٍ: أنَّ هذا في أهل الملل - سواءٌ كانوا من اليهود والنصارى، أو من قبلهم - لمَّا عبدوا لغير الله، ولم يكن هذا واقعًا من آدم وحواء عليهما السلام على الأظهر.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة: أن الشِّرك في مجرد التسمية لم يقصد حقيقتها**»، أن يكون هذا المسمَّى عبدًا لمَن سمَّاه، وإنَّما بالاسم فقط، ومع ذلك سمَّاه الله ﷻ شركًا في قوله جل وعلا: ﴿جَعَلَا لَهُۥ﴾، أي: لله، ﴿شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾، أي: من هذا الولد، فإن كان يقصد تعظيم المعبَّد به لغير الله، فهذا داخلٌ في شرك التعظيم، وشرك الطاعة، وهو شركٌ أكبر.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: أنَّ هبة الله للرجل البنت السويَّة من النِّعم**»، فإذا جاءتكَ البنت أو الولد سويًّا غير عائبٍ، فهذا من نِعَمِ الله عليك، وتدرك هذه النعمة فيما لو كان الابن أو البنت غير سويين، وأنت تستتبع بهما المشافي ومراكز الطب، فاحمد الله ﷻ على أنْ وهبَكَ الولد، واشكر الله من قلبكَ ولسانكَ؛ لأنَّه الواهب والمنعم بذلك عليك، وهذا مناسبة هذا الباب للباب الذي قبله في ذكر إضافة النِّعم إلى الله ﷻ، وهو توحيد، وإضافتها إلى غيره قادحٌ فيه.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة: ذكر السلف الفرق بين الشرك في الطاعة، والشرك في العبادة**»، كما جاء ذلك عن غير واحدٍ في قول قتادة، فإنَّ

العبادة تعظيمٌ وخضوعٌ، والطاعةُ فيها نوعُ التعظيم لما أطاع غير الله فيما لم يُحلَّه الله، أو في تحريم ما أحلَّه الله.

٥١- باب قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا...﴾

وقد بلغ بنا المقام إلى الباب الخمسين من كتاب «التوحيد»، وما زال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشابه الإمام البخاري في ترجمته الأبواب بالآيات القرآنيَّة، فقال في هذا بالخمسين: «**باب قول الله تعالى:** ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾».

والكلام بادئ ذي بدءٍ على مناسبة هذا التبويب:

فأمَّا مناسبته لما قبل، فإنَّه ذكر في الباب الذي قبله تحريم تعبيد الأسماء (أسماء الأبناء والبنات) لغير الله جل وعلا؛ أخذًا من آية (الأعراف) في قول الله جل وعلا: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَـٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾، وفي هذا التبويب أيضًا أخذها من آية (الأعراف) في الموضع قبل آية: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَـٰلِحًا﴾ بنحو عشر آياتٍ، في قول الله جل وعلا: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾.

فمُنَاسبةُ هذا الباب: أنَّ إثبات أسماء الله الحسنى التي وردت في الكتاب العزيز، وجاءت في سُنَّة النبيِّ ﷺ الصحيحة، إثباتُها من تعظيم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومن الإيمان بأسمائه وصفاته، وهو أحد أنواع التوحيد الثلاثة، فالتوحيدُ أنواعٌ ثلاثةٌ:

- توحيد الله بالإلهية والعبادة.

- وتوحيد الله بالربوبية.



- وتوحيد الله بالأسماء والصفات.

فهذا الباب متعلقٌ بهذا التوحيد، وأنَّ مَنْ جحد أسماء الله وصفاته، فإنه كذب الله ﷻ في كلامه (القرآن الكريم)، وكذَّب النبي ﷺ الذي بعثه الله بالوحي في إثبات أسماء الله وصفاته، كما في إقرار دين الله ﷻ على المكلفين.

فالأسماء الحسنى لله ﷻ؛ لقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فهي حسنى، أي: بالغةٌ في الحسن كماله ومنتهاه ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، ودعاء الله ﷻ بها هو توحيده بالاعتراف بها أولًا، والتصديق بها، ثم الإيمان بمُقْتضاها، ثم التعبُّد لله ﷻ بذلك، ومن ذلك: دعاء الله ﷻ بها، والتقرُّب إليه جل وعلا بمقتضى هذه الأسماء، وهي ما له من جليل الصفات، ونَهانَا جل وعلا عن الإلحاد في أسماء الله ﷻ ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾.

فمناسبة هذا الباب للذي قبله: أنَّ التعبيد لله ﷻ بأسمائه الحسنى: كاسم (الله): (عبد الله، عبيد الله)، وكذلك (الرحمن): (عبد الرحمن، عبيد الرحمن)، و(الكريم): (عبد الكريم، عبيد الكريم)، و(الحميد)، و(السميع)، و(البصير): (عبد الحميد، وعبد السميع، وعبد البصير... وهكذا).

أمَّا مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: فإنَّ جَحْد أسماء الله وإنكارها بالكلية كفرٌ ينقل صاحبه عن الملة، وجَحْد بعضها يتوقف عليه هذا المجحود: هل قامت الأدلة المتواترة على إثباته؟ فإنْ كان كذلك، وعَانَدَ هذا الجاحد وكَابَر، وردَّ الحقَّ بغير شبهةٍ، دخل في النوع الأول، وإنْ كان جحدُهُ، أو تكذيبُهُ، أو عدمُ إقراره بالاسم لشبهةٍ، فهذا لا يبلغه إلى الكفر الأكبر، وإنما

كفرٌ أصغر إلا إذا كان مجتهدًا، فينظر في مواضع الاجتهاد، ويحقق فيها المقام، وهذا من قِبَلِ أهل العلم، لا من قِبَلِ مَنْ دونهم.

وذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب قول الله جل وعلا: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه الآية: «**ذكر ابن أبي حاتم**»، وهو الإمام المشهور صاحب التفسير المأثور.

«**عن ابن عباس** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا **في قوله:** ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾، **أي: يشركون**»، فإنَّ من معاني الإلحاد في أسماء الله ﷻ: الإشراك بها، وكيف يكون الإشراك بها؟ يكون بأن يُسمَّى المخلوق باسم الخالق، فتسميةُ المخلوق باسم الخالق هذا من الإلحاد في أسماء الله ﷻ، كما يأتي له مزيد بيانٍ.

قال: «**وعنه**»، أي: عن ابن عبَّاس.

«**أنهم سموا**»، أي: المشركون.

«**اللَّات من الإله، والعُزَّى من العزيز**»، فهذا ضربٌ آخر من دُرُوب الإلحاد: أن يشتقَّ من أسماء الله ﷻ ما يُسمَّى بها آلهتهم، فإنَّهم عظَّموا اللَّات، فسموها بهذا الاسم من اسم الله: (الإله)، وعظَّموا العُزَّى، فسمَّوها بهذا الاسم من اسم الله (العزيز).

قال: «**وعن الأعمش**»، وهو سليمان بن مهران الأعمش، في معنى ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾، «**يدخلون فيها ما ليس منها**»، أي: يجعلون لله ﷻ ما ليس من أسمائه، كما قالت الفلاسفة لمَّا سمَّت الله ﷻ بـ (العلة الفاعلة)، أو (العلة

الغائية)، وكما صنع النصارى لمَّا سمَّوا الله جل وعلا باسم (الأب)، وكما فعل المتكلمون لمَّا سمَّوا الله جل وعلا بـ (القديم)، وسمَّوه بـ (الأزل)، وسمَّوه بـ (الموجود)، مما لم تأتِ الأدلة على إثباتها أسماءً حسنى لله جل وعلا، فإن هذا من معاني الإلحاد أن يدخلوا في أسماء الله ﷻ ما ليس منها.

وهذا أمرٌ عظيمٌ يجب أن ينتبه له المسلمون في تَرْك الإلحاد في أسماء الله وصفاتِهِ أن تُنْفى عن الله ﷻ، فهذا نوعٌ من أنواع الإلحاد، أو يُسمَّى المخلوق بأسماء الله ﷻ، أو يُوصَف بصفات الله ﷻ، وهذا ضربٌ آخر من ضروب الإلحاد، أو أن يدخل في أسماء الله ﷻ وصفاته ما ليس منها، وهذا إلحادٌ في أسماء الله وصفاته.

وقد ترجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الباب بهذه الآية، وهذه الأقوال عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وعن سليمان بن مهران، وهذا يدلُّ على طَرْق الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جادَّة السلف الصالح في تفسير كلام الله (القرآن الكريم)، فإنه يُفسِّر القرآن الكريم بكلام الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ويفسره بأقوال التابعين رحمهم الله، ويفسره بأقوال أئمَّة الإسلام مما تحتمله وتقتضيه اللغة، كما أنه مرَّ علينا تفسيره القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بحديث النبي ﷺ.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وذكر ابن أبي حاتمٍ**»، أي: في تفسيره مسندًا.

«**عن ابن عبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في قوله جل وعلا:** ﴿يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾، **قال: يشركون**»، فمن الشرك: الشرك في أسماء الله جل وعلا، وأن يُسمَّى المخلوق باسم الخالق، أو - والعياذ بالله - يُسمَّى الخالق بما لم يُسمِّ به نفسه من أسماء المخلوقين.

«**وعن ابن عباس قال: سموا اللات**»، أي: مشركو العرب.

«**سموا اللات من الإله، والعُزَّى من العزيز. وعن الأعمش قال: يدخلون فيها ما ليس منها**»، الإلحادُ في أسماء الله جل وعلا من ضروب الإلحاد في توحيدِهِ؛ لأنَّ إفراد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأسمائه الحسنى وصفاته العلى كما جاءت في الكتاب والسُّنة إثباتًا من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ومن غير تشبيهٍ، ولا تمثيلٍ، ومن غير تكييفٍ، ولا تحريفٍ، هذا هو المنهج الذي درج عليه أهل السُّنة، من أوَّلهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم صحابته الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثم التابعون، ثم من بعدهم، إلى أن يرث الله عَزَّ وَجَلَّ الأرض ومَنْ عليها.

فأهلُ الإيمان أثبتوا لله عَزَّ وَجَلَّ ما له من الأسماء والصفات ممَّا جاء في الكتاب والسُّنة، أثبتوها على الوجه اللَّائق بالله عظمةً وجلالًا، فلم يُحرِّفوا، ولم يُكيِّفوا، ولم يُعطِّلوا، ولم يُمثِّلوا.

أما حقيقة الإلحاد في أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ، فكما قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في «النونية»:

وحقيقة الإلحاد فيها الميل بالـ ... إشراك والتعطيل والنكرانِ

«بالإشراك»: أن يُسمَّى المخلوق بما يُسمَّى به الله عَزَّ وَجَلَّ، أو يُوصَف المخلوق بصفات الله عَزَّ وَجَلَّ.

«أو التعطيل»: بأن يُفرَّغ الله عَزَّ وَجَلَّ عن أسمائه وصفاته كما دَرَج على ذلك الجهمية، وعليه غلاة المعتزلة.

«والنكران»: بأن يُنْكر ما لله من الكمال في أسمائه الحسنى، أو ما تضمَّنته من صفاته العلى.



وأهل الإيمان آمنوا بأسماء الله ﷻ، وآمنوا بصفاتِهِ على ما يليق بجلاله، على حدِّ قول الله جل وعلا في سورة (طه): ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ⑧﴾، وعلى حدِّ قوله جل وعلا في سورة (الشورى): ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ⑪﴾.

ولهذا، آمن المؤمنون، وآمن أهل السُّنة والجماعة بأسماء الله الحسنى وصفاته العُلَى الَّتي جاءت في الكتاب والسُّنة، على ما يليق بجلال الله، وعظمته، وقدسيَّته، فأثبتوها إثباتًا بلا تمثيلٍ، ونزَّهوا الله عن النقائص تنزيهًا بلا تعطيلٍ، ولا تحريفٍ، ولا تكييفٍ، ولا تمثيلٍ.

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب: «**فيه مسائل:**

الأولى: إثبات الأسماء»؛ لأنَّ الله ﷻ قال: ﴿وَلِلَّهِ﴾، فهذه اللام (لام الملك والاختصاص)، فالله ﷻ مختصٌّ بالأسماء: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾، فالله ﷻ له أسماء؛ ولهذا جاء في دعاء النوم: «**اللهم إنِّي أسألك بكلِّ اسم هو لكَ، سمَّيتَ به نفسكَ، أو أنزلتَه في كتابكَ، أو علَّمته أحدًا من خلقكَ، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندكَ...**»[(١)].

فهذه أربعة أضربٍ وأنواعٍ لأسماء الله ﷻ سمَّى الله ﷻ بها نفسه، وأسماء أنزلها في كُتُبه، وأسماء خصَّ بها مَنْ شاء من خلقِهِ؛ كاسمه الأعظم سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، وأسماء استأثر الله بها في علم الغيب عنده.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: كونها حسنى**»، أي: جميع أسماء الله حسنى، ولا نقص فيها، ولا عيب، ولا مشابهة، ولا شرك، بل بلغت في

---

(١) أخرجه أحمد (٣٧١٢، ٤٣١٨)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، وضعفه الدارقطني في العلل (٨١٩).



الحُسْن كماله، وبلغت في الحُسْن مُنْتهاه، فلا عيب فيها، ولا معيبة، فالله إذا كان من أسمائه: (السميع)، فلا عيبَ في ذلك؛ لأنَّ الله ﷻ أحاط بجميع المسموعات، ومن أسمائه: (الرحيم)، فأحاط بجميع أنواع الرحمة، وهكذا في سائر أسماء الله الحسنى.

ثم ذكر الشيخ المسألة الثالثة، فقال: «**الأمر بدعائه بها**»؛ لقوله جل وعلا: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، ودعاء الله ﷻ بها على مراتب:

أولًا: أن تعترف وتقرَّ وتؤمن بقلبك أن هذه الأسماء لله ﷻ، لكن على ما سمَّى الله ﷻ ووصف به نفسه، وسمَّاه به أعرفُ خلقِهِ به رسوله محمد ﷺ، ووصفه بذلك.

ثانيًا: أن تؤمن لله ﷻ بمُقْتضاها، فكلُّ اسمٍ ليس علمًا محضًا كما تقول المعتزلة، وإنَّما اشتمل على المعنى الجليل، فالله ﷻ من أسمائه: (الكريم)، إذًا: له صفة الكرم، ومن أسمائه: (العليم)، الذي أحاط بكل شيء علمًا، ومن أسمائه ﷻ: (السميع)، أحاط بالمسموعات، و(البصير)، أحاط بالمبصرات... وهكذا.

ثالثًا: دعاء الله ﷻ بها بالتوسُّل إليه، بإثبات هذه الأسماء والصِّفات، والتقرُّب إليه بدعائه بها، قصدًا في القلب، وطلبًا وسؤالًا باللسان.

ولهذا، لمَّا قالت عائشة رضي الله عنها للنَّبيِّ ﷺ: يا رسول الله، أرأيتَ إن أنا وافقتُ ليلة القدر، ما أقول فيها؟ قال: «**قولي يا عائشة: اللهم إنك عفوٌّ تحبُّ العفو، فاعفُ عني**»[1]، «**عفوٌّ**» من أسماء الله ﷻ، «**تحبُّ العفو**» هذا

(١) أخرجه الترمذي (٣٥١٣)، وابن ماجه (٣٨٥٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الترمذي: حسن صحيح.

من صفاته، «**فاعفُ عني**»، نَاسَبَ الدعاء هاهنا بطلب العفو باسم الله ﷻ، والتوسُّل إليه بالعفو.

ثم ذكر: «**المسألة الرابعة: ترك مَنْ عارض من الجاهلين الملحدين**» بالإنكار، أو عارَضها بالجحد، أو عارَضها بالشرك بأن سمَّى المخلوق بأسماء الله ﷻ، أو أدخل في أسماء الله ﷻ ما ليس منها، أو أخرج منها ما هو منها، فهذا كلُّه يجب أن يُتْرك؛ لأنه من الإلحاد في أسماء الله ﷻ.

«**الخامسة: تفسير الإلحاد فيها**» على ما سبق في ذِكْرِ مراتبه.

«**السادسة: وعيد مَنْ ألحد**» في أسماء الحسنى أنه - والعياذ بالله - إما أنه واقعٌ في الكفر الأكبر لجحدِهِ أسماء الله وصفاته، أو واقعٌ في الكفر الأصغر، أو واقعٌ في البدعة بحسَب ذلك، فنعوذ بالله من الخذلان، ونعوذ بالله من الجحد لأسماء الله وصفاته، ونسأله أن نكون ممَّن آمن بها كما ينبغي لجلال وجه الله، وعظيم سلطانه، إيمانًا يليق به ﷻ في الكمال والتعظيم والتنزيه، على حدِّ قوله جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾.



٥٢- باب لا يقال: السلام على الله

مناسبة هذا الباب للأبواب قبله: أنَّه في الباب الذي قبله (وهو: الباب الخمسون)، ترجمه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: باب قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾، فالباب الذي قبله يتعلَّق بإثبات الأسماء الحسنى، والصِّفات العلى، فهو متعلقٌ بالنوع الثالث من أنواع التوحيد: توحيد الأسماء والصفات.

وهذا الباب (باب لا يقال: السلام على الله)، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو السلام، فكيف يُقَال: السلام على الله؟ فإنك إذا قلت: السلام على الله، ربما طَرَأ أن الله عَزَّوَجَلَّ فيه نقصٌ، فتذهب بدعاء السلام عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والله كاملٌ في ذاته، كاملٌ في أسمائه الحسنى، كاملٌ في صفاته العلى، كاملٌ في أفعاله، لا يشابهه أحدٌ من خَلقِهِ، ولا يماثله أحدٌ كائنًا من كان، بل له في أسمائه وصفاته الكمال والمنتهى.

ومناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنَّ قول: «السلام على الله»، من منقصات التوحيد، أي: من القوادح في كمال التوحيد الواجب؛ لأنَّ معنى: (السلام على الله)، أو (إلقاء السلام على الله)، كما نهى عن ذلك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما يأتي في هذه الترجمة؛ لئلَّا يُوصَف الله عَزَّوَجَلَّ بالعيب، ويُوصَم وينعت بالنقص.

ثم أيضًا: إنَّ فيها وقوعًا في نَهْيه عليه الصلاة والسلام، وهذا النهي لئلَّا يصل بمَن يقول: «السلام على الله» إلى اعتقاد أنَّ الله ناقص، وهذا قادحٌ في توحيد أسماء الله وصفاته.

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «[**بابٌ: لا يقال: السلام على الله**]».

ثم قال: «**في الصحيح عن ابن مسعود** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ»، وقوله: «في الصحيح»، يعني: في صحيح البخاري ومسلم، فالحديث (حديث ابن مسعود) اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم في «صحيحيهما».

قال: «**وفي الصحيح عن ابن مسعود** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **قال: إذا كنَّا مع النَّبيِّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **في الصلاة، قلنا: السلام على الله من عباده، السلام على فلان وفلان، فقال النبيُّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(لا تقولوا: السلام على الله، فإنَّ الله هو السلام)**»[1].

فهذا الحديث فيه أنَّ الله جل وعلا أوحى ذلك إلى رسوله ليُعلِّمهم ويُنبِّههم على هذا الخطأ الشنيع، قال: إنَّ الله جل وعلا لم يقرَّهم عليه، وأَمَر رسوله أن ينتهوا عنه، فقال - عليه الصلاة والسلام - لمَّا قالوا: «السلام على الله من عباده»، هذا المحذوف «السلام على الله من عباده»، قال: «**لا تقولوا: السلام على الله**»، والعلة هي «**فإنَّ الله هو السلام**».

وفي رواية الترمذي من حديث الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود لمَّا ذكر الحديث، قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تقولوا: السلام على الله، فإنَّ الله هو السلام، ومنه السلام**»[2]، فهذا تعليلٌ لهذا النهي: «**لا تقولوا**»، والنهي بابُهُ التحريم والتشديد والتحذير.

قال النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما ثبت في «صحيح مسلم» من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا:

(١) أخرجه البخاري (٨٣٥) ومواضع، ومسلم (٤٠٢)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٩) من هذه الطريق، وليس فيه هذا اللفظ، والله أعلم. وهو بهذا اللفظ عند أبي داود (٨٢٥)، وابن ماجه (٨٨٩)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٨٨٩).

«**كان إذا انصرف - عليه الصلاة والسلام - من صلاتِهِ**»، أي: سلَّم منها، «**قال وهو مُسْتقبل القبلة: (أستغفر الله، أستغفر الله، أستغفر الله)، ثم قال: (اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام)**»(1).

فالسَّلام من أسماء الله ﷻ، وهذا معنى قوله: «**اللهمَّ أنت السلام**»، ولهذا يُعبَّد الله ﷻ بـ (عبد السلام)، فالسلام من أسمائه الحسنى، «**ومنك السلام**»: منك السَّلامة من كلِّ نقص، والسلامة من كلِّ عيب، والسلامة في الأقوال والأفعال، ولهذا كانت تحيَّة أهل الجنة: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌۚ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝٥٨﴾ [يس: ٥٨].

هذا سلام الله ﷻ على أهل الجنة، «**وإنَّ الله هو السلام، ومنه السلام**»، أي: إنَّ الله سالمٌ عن كلِّ عيبٍ ونقصٍ، سالمٌ عن كلِّ تشبيهٍ وتمثيلٍ، سالمٌ عمَّا قد يطرأ من الأوهام، أو يطرأ على القلوب من معاني العيب وعدم الكمال، فالله جل وعلا هو السلام، فهو سالمٌ من كل عيبٍ ونقصٍ، ومن كل تمثيلٍ وتشبيهٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

«**لا تقولوا: السلام على الله، فإنَّ الله هو السلام، ومنه السلام**»، فالله ﷻ هو السلام؛ ولهذا من أسمائه: السلام، والله جل وعلا مصدر السلامة؛ ولهذا نقول في تحيَّتنا: «سلام الله عليكم»، أو: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، فأنت بهذا تدعو لمَنْ تُسلِّم عليه بالسلامة؛ لأنَّ السلام والسلامة مصدرها من الله ﷻ، فإن الله هو السلام، ومنه السلام.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الترجمة أنه لم يُترجم عليها إلا بهذا الحديث، وكفى به:

---

(1) أخرجه مسلم (٥٩١، ٥٩٢) من حديث ثوبان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: «**فيه مسائل**:

الأولى: تفسير السلام»، وهو السلامة من كلِّ عيبٍ ونقصٍ، ومن كل تمثيلٍ، أو تشبيهٍ.

«**المسألة الثانية: أنها تحيةٌ**»، ولهذا لا يُحيَّا الله عَزَّ وَجَلَّ بها، فإنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ هو السلام، وإنَّما يُحيِّي الله جل وعلا خلقه: «سلام عليكم»، ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ٥٨﴾، والمؤمنون يُحيِّي بعضهم بعضًا بالسلام، كما حيَّت الملائكة عباد الله عَزَّ وَجَلَّ.

«**المسألة الثالثة: أنها لا تصلح لله**»، فلا يصلح أن يُحيَّا الله عَزَّ وَجَلَّ بالسلام؛ لأنَّ الله سالمٌ كامل، لا نقص فيه، ولا عيب، ولا خلل، ولا تشبيه.

«**المسألة الرابعة: العلَّة في ذلك**»، «**لا تقولوا السلام على الله، فإن الله هو السلام**»، زاد الترمذي: «**ومنه السلام**».

«**الخامسة: تعليمهم التحيَّة التي تصلح لله**»، فإنَّ التحية التي تصلح لله عَزَّ وَجَلَّ هي: «التحيات لله، والصلوات والطيبات»، هذه بدل قول: «السلام على الله»، فالله جل وعلا له التعظيمات الكاملات اللَّائقة به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ ولهذا لمَّا سأل الصِّديق النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَ يدعو به في دبر صلاته، قال: «**قل يا أبا بكر: اللهم إني ظلمتُ نفسي ظلمًا كثيرًا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرةً من عندك، وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم**»(١).



(١) أخرجه البخاري (٧٣٨٧)، ومسلم (٢٧٠٥) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

٥٣- باب قول: اللهم اغفر لي إن شئت

ترجم عليه بما جاء في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة ﵁: «**أنَّ النبيَّ ﷺ قال: (لا يقولن أحدُكُم: اللهم اغفر لي إن شئتَ، اللهم ارحمني إن شئتَ، ليعزم المسألة، فإنَّ الله لا مُكْرِه له)**[١].

وفي رواية لمسلم: (وليُعظم الرغبة، فإن الله لا يتعاظمه شيءٌ أعطاه)»[٢].

فهذا الباب له مناسبةٌ لكتاب «التوحيد»، كما أنَّ له مناسبةً لما قبله، أما مناسبته لكتاب «التوحيد»: فإن الاستثناء في الدعاء في قول: «**اللهم اغفر لي إن شئتَ، اللهم ارحمني إن شئتَ، اللهم ارزقني إن شئتَ**»، فيها عدم تجريد الدعاء لله جل وعلا، وعدم التعرُّض لله بالكلية، فهو كالمستغني: إن شئتَ يا رب فارزقني، إن شئتَ فارحمني، إن شئتَ فاغفر لي، وإنْ لم تشأ فلا! وهذا يتنافَى مع كمال العزم، وكمال الخضوع والانكسار والانطراح بين يديه ﷻ.

وكأنَّ هذا القول لِمَا تضمنه من مظنَّة الاستغناء عن الله ﷿، كان قادحًا في كمال التوحيد الواجب، لا قادحًا في أصله؛ لأنَّ قائل ذلك لم يطرأ عليه أنه يستغني عن الله ﷿، وإنما خطأٌ في اللفظ قد يجرُّ إلى الخطأ في القصد والمعتقد.

أمَّا مناسبة هذا الباب (باب قول: اللهمَّ اغفر لي إن شئتَ)، لما سبق في البابين قبله (باب قول الله جل وعلا: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾)،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٣٩، ٧٤٧٧)، ومسلم (٢٦٧٩)، من حديث أبي هريرة ﵁.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٧٩)، من حديث أبي هريرة ﵁.

والباب الذي قبله مباشرةً: (**باب: لا يقال: السلام على الله**): أنَّ الله ﷻ له الأسماء الحسنى، وله الصفات العلى التي يُدْعى بها، ويتقرَّب إليه بمضمونها، ومن ذلك: الخضوع له، وسؤاله، والانكسار بين يديه، والانطراح بين يديه تذللًا وافتقارًا وانطراحًا وطلبًا لما عنده ﷻ.

فعلاقتُهُ بالأسماء والصفات ظاهرةٌ، فإنَّ الله ﷻ له المشيئة، لكن لا تُعلِّق دعاءك بمشيئة الله ﷻ، لا تقل: اللهمَّ اغفر لي إن شئتَ، اللهم ارحمني إن شئتَ، ويقرب من هذا ما ينتشر على الألسنة، إذا دعا الداعي وإنْ لم يقصد هذا بقوله، كأن يقول: «جزاكم الله خيرًا إن شاء الله، الله يبارك فيكم إن شاء الله، الله يُحْسن إليكم إن شاء الله»، وما جرى مجراها، فإنَّ هذا يقرب من قول القائل: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، فيقع فيما نَهَى عنه النبي ﷺ.

قال الشيخ رحمه الله: «في الصحيح»، أي: في صحيحي البخاري ومسلم.

«عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: (**لا يقل أحدكم...**)»، هذا نهيٌ، والنهي يقتضي التحريم، ولم يأتِ ما يصرف هذا النهي عن بابه، فيَبْقى على التحريم، ويبقى على الوعيد، فإنَّ الوقوع فيما نَهاه النبي - عليه الصلاة والسلام - إثمٌ، وهو وخيمٌ.

«**لا يقل أحدكم**»، دلَّ على أن هذا القول يُقَال باللسان؛ سواء كان سمعه، أو أنه يخشى أن يقع من الناس، فما هذا النهي والقول المنهي عنه؟ «**لا يقل أحدكم: اللَّهمَّ اغفر لي إن شئت**»، يعني: إن شئت يا ربِّ فاغفر لي، وإن شئتَ فلا تغفر لي، «**اللهم ارحمني إن شئت**»، إن شئتَ فارحمني، وإن شئتَ فلا ترحمني.

قال: «**ليعزم المسألة**»؛ لأنَّ العزم يدلُّ على العبودية: (عبودية الافتقار، وعبودية الدعاء، وعبودية الخضوع والانكسار بين يديه سبحانه)، «**ليعزم المسألة**»، أي: من غير استثناء، أي: من غير قول: «إن شاء الله»، أو: «إن شئت»، «**فإنَّ الله لا مُكْرِه له**»؛ لأنَّ الله ﷻ يفعل ما يشاء، ولا يفعل ما لم يشأه سبحانه وتعالى.

ومن فِقْهِ الشيخ رحمه الله في تفسير هذه الرواية أنه أتى وانتقى روايةً لمسلم تُفسِّر هذه الرواية التي في «الصحيحين»، قال: «ولمسلم» على قول: «ليعزم المسألة»، قال: «**وليُعظم الرغبة**»، أي: رغبة الداعي إلى ربِّه، وخضوعه وانكساره بين يديه، وسؤاله حوائجه.

«**وليُعظم الرغبة، فإنَّ الله لا يتعاظمه شيءٌ أعطاه**»، كل شيءٍ أعطاه الله، فإنَّ الله جل وعلا مالكٌ له، وقادرٌ عليه، وخزائنه جل وعلا ملأى، يمينه سحَّاء الليل والنهار، لا تغيضها نفقةٌ.

ومن فقهه رحمه الله أنَّه ترجم على هذا الباب بخمس مسائل، فقال: «**الأولى: النهي عن الاستثناء في الدعاء**»، أن يقول: «اللَّهمَّ ارحمنا إن شئت»، أو: «الله يرحمنا إن شاء الله»، فهذا منهيٌّ عنه بهذا اللفظ الصريح عن النبي عليه الصلاة والسلام.

ثم ذكر: «**المسألة الثانية: بيان العلَّة في ذلك**» أنَّه لم يعزم المسألة، وأنه يجب عليه أن يُعظم الرغبة إلى الله ﷻ؛ لأنَّ الله لا مُكْره له، ولا يتعاظمه شيءٌ أعطاه.

«**المسألة الثالثة: قوله: (ليعزم المسألة)**»؛ لأنَّ السؤال دعاء، وعزمه هو



تجرُّده وتعلُّق القلب بالله ﷻ وحده دون تعلُّقه بغيره.

«**الرابعة: إعظام الرغبة**»، فإنَّ تعظيم الرغبة من توحيد الله ﷻ، وإنقاص إعظام الرغبة يُخلُّ بهذا التوحيد بحسَبه.

«**الخامسة: التعليل لهذا الأمر**»، في رواية مسلمٍ: «**وليُعظم الرغبة؛ فإنَّ الله لا يتعاظمه شيءٌ أعطاه**»، فما بذله الله ﷻ وأعطاه ومنحه لعبده، فهو عند الله شيءٌ يسيرٌ، ولو أن العباد كلهم كما جاء في حديث أبي ذرٍّ في «صحيح مسلم»، وهو الحديث القدسي: «**يا عبادي، لو أن أوَّلكم وآخركم، وإنسكم وجنَّكم، قاموا في صعيدٍ واحدٍ، فسألوني، فأعطيتُ كلَّ واحدٍ مسألته، ما نقص ذلك من ملكي شيئًا، يا عبادي، لو أن أوَّلكم وآخركم، وإنسكم وجنَّكم، كانوا على قلب أتقى رجلٍ واحدٍ منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئًا**»[1]، الحديث.

إنَّ الله ﷻ لا يتعاظمه أيُّ شيءٍ أعطاه إياه، فإنَّه سبحانه وتعالى مالك الملك، ومالك الملوك، خزائنه ملأى، وملكه لا ينفد، كما أنَّ كلماته سبحانه وتعالى لا تنفد.



(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

٥٤- باب لا يقول: عبدي وأمتي

ثم بلَغ بنا المقام إلى الباب الثالث والخمسين، وقد ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «[**بابٌ: لا يقول: عبدي وأمَتي**]»، وهاهنا - كما جرت العادة - تنكيتٌ وتنبيهٌ على مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»، فما مناسبة (باب: لا يقول: عبدي وأَمَتي) لكتاب «التوحيد»؟

إنَّ المناسبة هي في احترام أسماء الله عَزَّوَجَلَّ، وصفاته العلى، وتغيير الأسماء لأجل ذلك، وتعديل الألفاظ التي ينطق بها المُكلَّفون لأجل هذا الاحترام لأسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته، فمناسبة هذا الباب: ألَّا يقول: «عبدي وأَمَتي» لمَن يملكهم، فيه احترام أسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته، فالله عَزَّوَجَلَّ هو المعبود، والخلق عبيده، والنساء إماؤه.

وفيه سدُّ الطرق الموصلة إلى الشرك: (الشرك في الألفاظ، أو الشرك في الأعمال، أو الشرك في القُصُود والنيات)، وأيضًا سد الإلحاد في أسماء الله وصفاته بتجنُّب الألفاظ الموهمة والمشكلة التي ربما يُتطرَّق منها إلى نوعٍ من التعظيم يشابه تعظيم البارئ جل وعلا في أسمائه الحسنى وصفاته العلى، كلُّ ذلك حمايةً لجَناب التوحيد، وحمايةً لكماله الواجب، ولتحقيق الأدب مع جناب الربوبية، وجناب الألوهية، وإنْ لم يقصد هذا اللَّافظ بقوله: «**عبدي وأمتي**» أنهم عبيدٌ له يعبدونه؛ إذ لو قصد ذلك، لكان شركًا في الربوبية قبل غيرها.

ثم أيضًا ما مناسبة هذا الباب لِمَا قبله؟ ففي هذا الباب الثالث والخمسين قال: «بابٌ: لا يقول: عبدي وأمتي»، وفي الباب الذي قبله: «باب قول: اللهمَّ



اغفر لي إن شئت»، وفي الباب الحادي والخمسين: «باب لا يقال: السلام على الله»، وفي الباب الخمسين ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب: قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾»، ففي هذه الأبواب تناسقٌ وتجانسٌ في أنها كلها في باب ما يتعلَّق بالأسماء والصفات؛ احترامًا وتعظيمًا لها، وتغيير الأسماء والألفاظ الموهمة والمشكلة لأجل ذلك.

وهذا الباب تَرْجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحديثٍ واحدٍ، وهو الحديث المُخرَّج في «الصحيحين»، فإنَّه قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «[**بابٌ لا يقول عبدي وأمتي**]».

قال: «**وفي الصحيح**»، أي: في «الصحيحين».

«**عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: (لا يقلُّ أحدكم: أَطعِمْ ربَّك، وضِّيء ربك؛ وليقل: سيِّدي ومولاي. ولا يقل أحدكم: عبدي وأَمَتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي)**» [1].

وفي هذا التبويب تنبيهٌ: أنَّ هذه العبودية المطلقة المقرونة بالتعظيم لا تصحُّ إلا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلا يمكن أن يخرج العبد من عبوديَّة الله بحالٍ من الأحوال.

هربوا من الرق الذي خُلقوا له   فبُلوا برقِّ النفس والشيطان

فنحن خُلِقْنا لعبودية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لا لعبودية غيره.

وعبودية الله عَزَّ وَجَلَّ في حقِّ العابدين نوعان:

* عبوديةٌ كاملة.
* عبوديةٌ ناقصة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٥٢)، ومسلم (٢٢٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فالمرتبة الأولى في العبودية الكاملة لمَنْ قام لله ﷻ بحقِّه على الوجه الذي يريده ﷻ منَّا، وهؤلاء هم رُسُل الله عليهم الصلاة والسلام، فإنهم حقَّقوا لله العبودية الكاملة فشرَّفهم الله ﷻ، فنسبهم عند ذِكْرِ أعيانهم إلى عبوديته لهم، وكذلك الصدِّيقون من أتباع الرسل - عليهم الصلاة والسلام - حقَّقوا لله هذه العبودية الكاملة.

ثم تأتي العبوديَّة الناقصة كلٌّ بحسَبه، بحسَب ما أخلَّ فيها وأنقصها ممَّا لم يُوقِعْهُ في الشرك المُخْرِج من الملة، أو الكفر المخرج من الملة.

وفي قوله: «**لا يَقُل عبدي وأَمَتي**»؛ لأنَّ (عبدي وأمتي) لفظٌ موهمٌ فيه إشكال، قد يتطرق إليه أن هذا عبدٌ لسيِّده العبودية المطلقة التي لا تصحُّ إلا لله ﷻ، فجاء هذا النهي الذي بابُهُ التحريم إلى تحريم أن يقول: عبدي وأمتي، وتحريم أن يقول: «**أطعم ربَّك، وضِّئ ربَّك**»؛ لئلَّا يكون هذا مُوهمًا لعبوديَّة الله ﷻ، فشاركه بهذا الاسم وبهذا اللفظ دون قصده.

أمَّا إنْ قصد أن هذا الرَّبَّ، وهذا السيِّد، وهذا المالك أنه ربه كما أنَّ الله ربه، وأن العبيد والإماء عبيده وإماؤه كما أنَّ الخلق عبيد الله وإماؤه، فهذا يقع في الشِّرك في الرُّبوبية الذي يُخْرِج صاحبه من الملَّة.

وفي الحديث: «**لا يقل أحدكم: أَطعِمْ ربَّك، وضِّئ ربَّك**»، فالأصل أنَّ رب الشيء صاحبه، وفي الأمور التي ليس فيها تكليفٌ كالإبل والدُّور، فأنت رب البيت؛ لأن البيت لا تكليف فيه، ورب الإبل كما قال عبد المطلب جدُّ النبي ﷺ: «أنا ربُّ الإبل»[١]؛ لأنَّ الإبل لها مالكٌ، أمَّا ما له تكليفٌ كالإنس

(١) ذكره ابن هشام في السيرة (١/ ٥٠) من كلام ابن إسحاق رحمه الله.

والجن، فإنَّه يحترز للتوحيد بألَّا يقال: أَطعِمْ ربَّك، وضِّيء ربَّك، ولا يقل: عبدي وأمتي، فلهذا يُقَال للرقيق المكلَّفين: مولاي ومولاتي، وفتاي وفتاتي.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وفي الصحيح عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أنَّ رسول الله** ﷺ **قال: (لا يقل أحدكم: أَطعِمْ ربَّك، وضِّيء ربَّك؛ وليقل: سيِّدي ومولاي، ولا يقل أحدُكُم: عبدي وأمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي)**»[(١)].

فهذا الحديث في «الصحيحين» فيه أن هذه الألفاظ منهيٌّ عنها، والنهي عنها سدٌّ لذرائع الإيهام والإشكال، تعظيمًا واحترامًا لأسماء الله وصفاته وأفعاله.

«**لا يقل أحدُكُم: أَطعِمْ ربَّك، وضِّيء ربَّك**»، فإنَّ الرب في الأصل هو مالك الشيء، فإن كان المأمور ليس من المُكلَّفين كالبيوت: رب البيت، ورب الدار، ورب العقار، وكالإبل: رب الإبل، فيجوز إطلاقها على المخلوق؛ لأنَّ البيت والدار والإبل والنعم والبهم ليست مكلفةً، وأمَّا ما كان على المكلفين؛ كالرقيق وأمثالهم، فلا يجوز أن يقول لأحدهم: إنَّ هذا ربك، ولو كان صاحبه بالأصل، فهذا النهي تحقيقٌ للتوحيد، وسدٌّ لذرائع الشرك؛ لما فيها من التشريك باللفظ، فالله ربُّنا، وكذلك لا يجوز أن يكون المالك للرقيق ربًّا لرقيقه، فلهذا نَهَى عليه الصلاة والسلام: «**لا يقل أحدكم: أطعم ربك، وضِّيء ربك**».

ثم أتى - عليه الصلاة والسلام - بالبديل، فقال: «**وليقل: سيِّدي ومولاي**»، هذا خطابٌ للأرقَّاء المملوكين، يقول في سيِّده: «سيدي»؛ لأنَّه مالكه، و«مولاي»؛ لأن له ولاؤه، فالنهي عنه حسمًا لمادة التشريك بين الخالق

(١) أخرجه البخاري (٢٥٥٢)، ومسلم (٢٢٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمخلوق، وتحقيقًا لإفراد الله بالتوحيد، وبُعْدًا عن الوقوع في الشرك ولو في اللَّفظ الموهم، وهذا من مقاصد الشريعة العظيمة، بل من أحسنها، حيث اشتمل ذلك على تعظيم الله تعالى، وبُعْده عن مشابهة المخلوقين، ولهذا أمَرَهم النبيُّ - عليه الصلاة والسلام - ألَّا يقول أحدُهُم: أَطعِمْ ربَّك، وضِّئ ربَّك، وألَّا يقول السيِّد: عبدي وأمتي، وأتى باللفظ البديل: بل يقول: فتاي وفتاتي وغلامي، وليقل المملوك الرقيق: سيِّدي ومولاي في مخاطبة مالكه.

ولقد ذكر العلماء كما ذكره النوويُّ وغيره: أن المولى له ستة عشر معنًى؛ منها: (القريب، والمحب، والمالك، والمعتق، والناصر، والسيد)، والمولى مطلقًا هو الله جل وعلا، ولمَّا نهاهم النبي ﷺ عن ذلك، أتى بالبدائل، «**لا يقل أحدكم: أطعم ربك، وضيء ربك؛ وليقل: سيدي ومولاي. ولا يقل أحدكم: عبدي وأمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي**».

وضمير المخاطب في قوله: «عبدي وأمتي»، هذا حرامٌ؛ سواء كان نصًّا، أو كان بالمعنى.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال في هذا الباب: «**فيه مسائل**».

فرتَّب عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ خمس مسائل:

«**المسألة الأولى: النَّهي عن قول: عبدي وأمتي**»؛ لقوله: «**ولا يقل أحدُكُم**»، وهذا نهيٌ، والنهي يقتضي التحريم.

«**المسألة الثانية قوله: لا يقول العبد: ربي**»، فلا يقل: أَطعِمْ ربَّك، وضِّئ ربك، وهذا صيانة واضحة لجَنَاب الربوبية عن أدنى مشاركة، ولو كانت بمجرد اللفظ دون القصد، ثم أتى بالبديل: «**وليقل: سيدي ومولاي**».



ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «**المسألة الثالثة: تعليم الأوَّل قول: فتاي، وفتاتي، وغلامي**»، أي: لمَّا نهاه أن يقول: عبدي وأمتي، جاء باللفظ المناسب المُبْعد للإيهام، المُزيل للإشكال في تطرُّقه إلى أسماء الله وصفاته، فما هذا اللَّفظ الذي علَّمنا النبي عليه الصلاة والسلام؟ أمَر ﷺ المالك أن يقول: هذا فتاي وفتاتي، وغلامي، ولا يقول: عبدي وأمتي.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ «**المسألة الرابعة: تعليم الثاني**»، أي: الذي يقول: أَطعِمْ ربَّك، وضِّئ ربك.

«**قول: سيدي ومولاي**»، قول: سيِّدي ومولاي بدل أن يخاطب مالكه بقوله: أطعم ربَّك، وضِّئ ربَّك، وقُمْ إلى ربك، وما إلى ذلك؛ لأنَّ هذا فيه اللفظ الموهم، فجاء هذا النهي تعظيمًا لله تعالى، وتأدبًا مع أسمائه وصفاته، وبُعْدًا عن الشرك معه؛ سواء في اللفظ فقط، أو في اللفظ والقصد، وكل هذا دائرٌ على تحقيق التوحيد لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فهذا الحديث - والحالة هذه - كلُّه من باب حماية النبي ﷺ جَناب التوحيد، وسدِّه الذرائع والطرق الموصلة إلى الشرك؛ سواء بالألفاظ وحدها، أو بالألفاظ والمعاني والمقاصد.

ثم ذكر الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ اللهُ المسألة الخامسة، فقال: «**التنبيه للمراد**»، فما المراد من هذا النهي؟ وما المقصد منه؟

«**التنبيه للمراد، وهو تحقيق التوحيد حتى في الألفاظ**»، والمستعملة في اللغة والجائزة، فإنَّ الله تعالى قال عن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ كما في سورة (يوسف): إنَّه أوصى مَنْ يخرج ليخدم الملك، قال: ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]،



لكن هذا التنبيه في هذا المقام وإن كانت المسألة مستعملة، واللفظ مستعمل في اللغة، جائزٌ فيها، لكن لا تجوز في الشرع؛ لِمَا تشتمل عليه من سوء الأدب مع الله ﷻ، وسدًّا لذرائع التشريك معه في اسمِهِ، أو فعلِهِ، أو وصفِهِ الذي لا يليق إلا به.

فلهذا، نَهَى عن ذلك النبي ﷺ، فقد نَهَى السيِّد عن أن يقول: عبدي وأمتي، وأرشده إلى البديل بأن يقول: فتاي وفتاتي وغلامي، ونَهَى أن يخاطب المالك بأن يقال: أطعم ربَّك، وضِّيء ربك، اسمع لربك، إلى لفظٍ آخر يزيل الإيهام بأن يقول: سيدك ومولاك.



٥٥- باب لا يرد من سأل بالله

أمَّا مناسبة هذا الباب للأبواب التي قبله، فإنَّه في الأبواب التي قبله احترام أسماء الله الحسنى، وصفاته العلى، وتغيير الأسماء لأجل ذلك، والنهي عن التَّشريك بين المخلوق والخالق بالواو الدالَّة على مطلق الجمع.

وفي هذا الباب (لا يُرَدُّ مَنْ سأل بالله)؛ لِما في ذلك من تعظيم أسماء الله تعالى، وتعظيم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأنَّ عدم إجابة مَنْ سأل بالله عَزَّوَجَلَّ فيه ما فيه من التنقُّص.

ومناسبة هذا الباب (باب: لا يرد مَنْ سأل بالله): فيه احترام أسماء الله تعالى، وهذا من كمال التوحيد الواجب، وعكس ذلك من منقصات كمال التوحيد الواجب، أي: من الكفر والشِّرك الأصغرين.

أيضًا، أنَّ عدم إجابة السائل إذا سألك بالله عَزَّوَجَلَّ فيه ما فيه من تنقيصٍ لشأن الله عَزَّوَجَلَّ ومقامه في قلبه، وكذلك إجابة مَنْ سألك بالله عَزَّوَجَلَّ، فإنَّك تجيب سُؤْله، وتُحقِّق - إن استطعتَ وقدرتَ - طِلبته؛ لِمَا قام في قلبك من تعظيم الله لما سألك بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**[بابٌ: لا يُرَدُّ من سأل بالله]**.

وعن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ سأل بالله فأعطوه، ومَن استعاذ بالله فأعيذوه، ومَن دعاكم فأجيبوه، ومن صَنعَ إليكم معروفًا فكافئوه، فَإنْ لم تجدوا ما تكافئونه به، فادعوا له حتَّى تروا أنكم قد كافأتموه)، رواه أبو

داود والنسائي بسندٍ صحيح»[1].

ففي هذا الباب من الفقه كما سبق في التنكيت على مناسبته، وكما سيأتي - إن شاء الله - في بَسْط بعض مسائله، وفيه من فقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: حُسْن اختياره لهذا الحديث، فحديث عبد الله بن عمر هذا رواه أبو داود والنسائي في «سننهما»، وفيه عناية الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بالحديث، فإنَّه حكم على هذا الحديث بأن النسائي وأبا داود روياه بسندٍ صحيحٍ، وسواء كان هذا الحكم من الشيخ، أو من نَقَلته، فإن هذا يدل على عنايته بالصناعة الحديثيَّة المتعلقة بخلاصتها بالحكم على الحديث قبولًا وردًّا.

فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ سأل بالله...**»، السؤال بالله لفظًا كما جاء في حديث الثلاثة: الأعمى، والأقرع، والأبرص، فإنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لمَّا بعث إليهم مَلَكًا على صورهم قال لهم: «**أسألُكَ بالذي...**»، فهذا فيه السؤال بالله لفظًا، كقولك: أسألك بالله.

ومن السؤال بالله عَزَّ وَجَلَّ: السؤال بشرع الله عَزَّ وَجَلَّ، أي: ما أَذِنَ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الشرع؛ كسؤال الفقير الغني الزكاة، وسؤال المستفتي المفتي الفتوى، فهذا سؤال بشرع الله عَزَّ وَجَلَّ.

وقد اختلف العلماء في السؤال بالله عَزَّ وَجَلَّ:

- فمنهم من قال بأنه محرمٌ ردُّه مطلقًا، فمَنْ سألك بالله عَزَّ وَجَلَّ، فلا يجوز لك أن تردَّه مطلقًا.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي (٢٥٦٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٠٢١).

- والقول الثاني: جواز أن يردَّه مطلقًا.

- والقول الثَّالث وهو الأظهر والأرجح والأشد بالتفصيل، فإن سأل معينًا واجبًا، فإنه يُجَاب إليه، وإلا فإن لم يسأل معينًا، سأل مجموعةً من الناس، وسأل مطلقين، فهنا إجابته مستحبَّة، وليست بواجبة، وهذا التفصيل أشار إليه مرجحًا له أبو العباس شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وجرى عليه كثيرٌ من المحققين.

قال النبيُّ ﷺ في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**مَنْ سأل بالله فأعطوه، ومَن استعاذ بالله فأعيذوه**»، وهاهنا حالات إجابة السائل بالله عَزَّ وَجَلَّ:

الحالة الأولى: فقد يسأل ما له فيه وجه حقٍّ، فهذا يجب أن يعطى سُؤْله.

الحالة الثانية: إذا سأل محتاجٌ مَن عنده زيادة، فهنا يُعْطى من المال استحبابًا.

الحالة الثالثة: إذا سأل وهو ليس من أهل الحاجة، فهنا يُستحبُّ إعطاؤه؛ تعظيمًا لله عَزَّ وَجَلَّ، وهو المسؤول به.

الحالة الرابعة: إذا سأل أمرًا مضطرًّا إليه، فهنا يجب أن يُجَاب إلى سُؤلِهِ، وأن يُنصَر لمَّا سأل واستعاذ بالله عَزَّ وَجَلَّ.

وفي معنى قول النبيِّ ﷺ: «**مَنْ سألكم بالله فأعطوه، ومن استعاذكم بالله فأعيذوه**»: معنى الإقسام، أي: أقسم عليك بالله أن تعطيه؛ لئلَّا يكون هذا من التوجُّه لله عَزَّ وَجَلَّ على خلقِهِ، فلهذا فيه معنى الإقسام، ولهذا تأكَّد - والحالة هذه - أن يُجَاب مَنْ سأل بالله عَزَّ وَجَلَّ ما لم يأمر، أو يسأل ما لا طاقة للإنسان به، وكذلك الشأن في الاستعاذة.

وفي قوله ﷺ: «**وَمَنْ دعاكم فأجيبوه**»[1]: إجابة الدعوة.

والدعوات على ضربين في مجموع أدلَّتها:

* الدعوة إلى النكاح ووليمته، فهذه واجبةٌ، ومن لم يُجِبِ الدعوة، فقد عصى أبا القاسم ﷺ، إلا إذا كانت الدعوة دعوة جفلة، فلا تجب الإجابة، أو كانت الدعوة فيها منكرٌ لا يستطيع إزالته، أو التخفيف منه، فلا تجب، وما سواه من الدعوات، فإجابتُها مستحبَّة.

والصارف لها في هذا الحديث هو مجموع الأدلة، وفي قوله: «**فأجيبوه**»: خرج مخرج الإرشاد، والأصل عند الأصوليين أن الأمر إذا خرج مخرج الإرشاد والتوجيه، فإنَّه يفيد الاستحباب، أما لو خرج الأمر مخرج الإلزام والتعبُّد، فإن هذا فيه معنى الوجوب.

قال: «**وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ سأل بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به، فادعوا له حتى ترون أنكم قد كافأتموه)**»[2].

وفي رواية: «**حتى تروا**»[3] بإعمال النصب على الفعل، «**حتى تروا أنكم قد كافأتموه**».

---

(١) أخرجه أبو داود (٥١٠٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٠٢١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي (٢٥٦٧)، وأحمد (٥٣٦٥)، والبخاري في الأدب المفرد (٢١٦)، والطبراني في الكبير (١٣٤٦٥)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح أبي داود (١٤٦٨)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي (٢٥٦٧)، وأحمد (٥٣٦٥)، والبخاري في الأدب المفرد (٢١٦)، والطبراني في الكبير (١٣٤٦٥)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح أبي داود (١٤٦٨)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

في قوله عليه الصلاة والسلام: «**ومَنْ صنع إليكم معروفًا فكافئوه**»، هذه المكافأة على فعل المعروف ندبنا وحثَّنا عليها نبينا ﷺ؛ لأنَّ المكافأة على فِعْلِ الخير وأداء المعروف من المروءة التي يحبُّها الله ورسوله، والتي عظَّمتها الشريعة ورغَّبت فيها، كما دلَّ على هذا الحديث: «**من صنع إليكم معروفًا فكافئوه**»، ولأنَّ الإحسان هو مقابلة الإحسان بمثله: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ۝٦٠﴾ [الرحمن: ٦٠]، ومعنى: ﴿هَلْ جَزَآءُ﴾: ما جزاء الإحسان إلا الإحسان.

وفي مجازاة الإنسان على معروفِهِ: قطع منَّته عليك؛ إذ تبقى المنَّة لله جل وعلا التي لا يمكن جزاؤها، ولا ردُّها.

وفيه أيضًا أنَّ مَنْ لم يجد ما يكافئ به المسدي إليه معروفًا، فإنه يكافئه بالدعاء، فيَدْعو له دعاء حتى يرى أنه قد أدَّى ما له عليه من المعروف، وقد جاء في الحديث عن النَّبيِّ ﷺ في ذكر قول: «جزاك الله خيرًا»، هذه اللَّفظة التي هي أداءٌ لهذا المعروف، ودعاءٌ له، وهذه اللفظة التي شرق بها من شرق ممَّن استعظمها، وممن لم تقنع نفسه بما جاءت الشريعة به؛ ولهذا جاء في الحديث قوله ﷺ: «**فادعوا له، فمَنْ قال له: (جزاك الله خيرًا)، فقد أبلغ عليه بالثناء**».

وهاهنا مسألةٌ مهمةٌ، وهو أن مجازاة صاحب المعروف بالمكافأة، وأدنى ذلك وأقله الدعاء له، وأكمله أن تجمع بين المكافأة والدعاء لمَن صنع وأسدى إليك معروفًا، والمسألة المهمة: أنَّ إهمال المكافأة على المعروف من اللُّؤم، واللؤم مما يكرهه الله ﷻ، ويكرهه رسوله ﷺ، وقد جاءت الشريعة بكراهيته.

واللُّؤم له صورٌ كثيرةٌ، وهي عند الأسوياء والفضلاء من الأقوال والأفعال والأحقاد غير المقبولة وغير المَرْضية:

إنكَ إنْ أَكْرَمْتَ الكَرِيمَ مَلَكْتَهُ ... وَإِنْ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا

وللأسف الشديد في آخر الزمان يقلُّ في الناس الخير والمعروف، ويكثر فيهم اللُّؤم والنذالة التي هي ظاهرةٌ في الأفعال والأقوال، فإن صَاحَبَ، صَاحَبَ لأجل المصلحة، وإن مَاشَى وعَامَل فلأجل مصلحته، فإذا انتفت مصلحته، انقطعت مروءته إلى اللُّؤم الذي يئنُّ منه كثير من الناس.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب أنه قال: «**فيه مسائل**».

فذكر في هذا الباب (باب: لا يُرَدُّ مَن سأل بالله)، ست مسائل:

«**المسألة الأولى: إعاذة مَن استعاذ بالله**»، والإعاذة لُجأٌ ولياذةٌ، فمن لجأ إليكم بالله عَزَّ وَجَلَّ فأعيذوه؛ لأنَّه التجأ بالله عَزَّ وَجَلَّ، والالتجاء بالله من عبادته، كما أن الاستعاذة بالله عَزَّ وَجَلَّ من عبادته.

«**المسألة الثانية: إعطاء مَنْ سأل بالله**»، وهو في هذا الأمر إعطاءٌ لمَنْ سأل بالله، وإجابةٌ لمَن أعاذه بالله، فكلُّه تعظيم لله جل وعلا، وتعظيم لله بالاستعاذة والسؤال، وهذا من كمال التوحيد الواجب، والحالة هذه.

ثم ذكر: «**المسألة الثالثة: إجابة الدعوة**»، أي: مَنْ دعاك فأَجِبْه، وإجابة الدعوة دائرةٌ بين الوجوب - كما في الوليمة (وليمة النكاح) - وبين الاستحباب، ولهذا قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيمن دُعِيَ إلى وليمةٍ وكان صائمًا: «**فليصلِّ**»، أي: فليدعُ لهم ولمن دعاه إلى هذه الوليمة.

ثم ذكر: «**المسألة الرابعة: المكافأة على الصنيعة**»، فمَنْ صنع إليك معروفًا - قلَّ أو كثر، دقَّ أو جل - فكافئه، فالمكافأة على هذه الصنيعة من العمل الصالح.

وأقلُّ المكافأة ما أشار إليه في المسألة الخامسة: «**أن الدعاء مكافأة لمَن لم يقدر إلا عليه**».

فمَنْ لم يقدر إلا على الدعاء دون المكافأة، فإنَّه يدعو، وأما مَن قدر على هذا وهذا، فيجمع بينهما، وهذا أكمل ما يكون.

وإجابة الدعوة والمكافأة على فِعْلِ المعروف هذان في حقوق الناس بعضهم مع بعضٍ، وهما من كمال المروءة، ومن الأخلاق الفاضلة الكريمة التي يتَّصف بها الفضلاء والأذكياء والأنقياء من البشر.

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ «**المسألة السادسة: قوله: (حتى ترون أنكم قد كافأتموه)**».

وفي رواية: «**حتى تروا أنكم قد كافأتموه**»، أي إنَّ هذا الدعاء لا يكون من الداعي فقط بلفظِهِ ولسانِهِ، قد اعتاد على ذلك دون أن يقصد معناه، وأن يلحظ هذا المعنى في قلبه من هذا الدعاء، بل يكون الدعاء بالقلب واللسان، ويكثر منه، ويأتي بالألفاظ الشرعية؛ كقوله: «جزاك الله خيرًا»، و«أَعْظَمَ اللهُ لكَ أجرًا»، فإنَّ هذا من الأدعية الَّتي جاءت عن النَّبيِّ ﷺ بالإرشاد إليها.

٥٦- باب لا يسأل بوجه الله إلا الجنة

أورد فيه حديثًا واحدًا، وهو حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «**قال النبيُّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة)**» [(١)].

أولًا: مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنه لمَّا كان الله جل وعلا عظيمًا، وله الأسماء الحسنى، والصِّفات العلى، ومن ذلك: أنَّ الله له وجه، ووجهه جل وعلا عظيم، لم يجز أن يُسْأل بهذا الوجه العظيم لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلَّا ما هو عظيمٌ في مسؤول هذا الداعي وهذا السائل؛ فلهذا لا يجوز أن يُسْأل بوجه الله إلا الجنة، فإنَّ الجنة لمَّا كانت عظيمةً شريفةً، وهي منتهى آمال العابدين والطائعين، لم يَجُزْ أن يسأل بوجه الله العظيم إلا ما هو عظيمٌ مثلها.

وعليه، فلو سأل بوجه الله شيئًا حقيرًا، كان مُنْتقصًا لوجه الله، ومنتقصًا لله العظيم، وهذا يُخلُّ بكمال التوحيد الواجب؛ فلهذا لا يُسْأل بوجه الله إلا غاية المطالب، وغاية المطلوبات وهي الجنة، وفيها إثبات صفة الوجه لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ومناسبة هذا الباب لِمَا قبله: فإنه لمَّا ذكر في الباب الذي قبله (بابٌ لا يُرَدُّ مَنْ سأل بالله)، فإنه لمَّا قرَّر أنه لا يُرَدُّ سائلٌ سألَ بالله تعظيمًا لله، ومستعيذٌ بالله تعظيمًا له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلا يُردُّ هذا السائل بالله، ولا هذا المستعيذ بالله، فعندئذٍ كان ذلك من كمال التوحيد المستحبِّ، فكذلك هاهنا: لا يُسْأل بوجه الله إلا الجنة، ولا يُسْأل بوجه الله العظيم إلا ما هو شيءٌ شريفٌ، هو غاية منتهى آمال الطائعين والعابدين، ومنتهى طلبهم.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧١)، والبيهقي في الشعب (٣٥٣٧)، والمتقي الهندي في كنز العمال (١٦٧٣١)، وضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في ضعيف أبي داود (٣٦٨).

وذكر في هذا الباب أيضًا سياق الأسماء والصفات، ففيها تعظيمُ الله جل وعلا بما له من الكمال في صفاته وأسمائه، ومن ذلك: وجهه جل وعلا، فإنَّ تعظيم صفات الله من تعظيم الله، وتعظيم أسماء الله من تعظيم الله، والعكس بالعكس، فإن مَنْ لم يُعظِّم أسماء الله، فهذا من نقص تعظيم الله في قلبه، وهذا مُخلٌّ بالتوحيد، وكذلك مَنْ لم يُعظِّم صفات الله، فهذا نقصٌ في توحيده.

إذًا، تعظيم أسماء الله الحسنى وصفاته العلى من تعظيم الله، وهذا من كمال التوحيد، والعكس بالعكس، والضد بالضد، فمَنْ لم يعظم أسماء الله أو صفاته، فإنَّ هذا يدخل في تنقيصه لأسماء الله وصفاته، وهذا يُخلُّ بالتوحيد، وكلُّ ذلك بحسَب ما فيه من هذا التنقيص وعدم التعظيم.

وأورد فيه رَحِمَهُ اللَّهُ الحديث الذي رواه أبو داود عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «**قال رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(لا يُسْأل بوجه الله إلا الجنة)**»، فالله عَزَّ وَجَلَّ له وجهٌ كريم، كما نطقت بذلك الأدلة: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧]، فإثبات الوجه لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ممَّا ثبت في الكتاب العزيز، واستفاضت به الأحاديث في سُنَّة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهذا الحديث (حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) رواه أبو داود، وابن منده في «الرد على الجهمية»، والبيهقي في «السنن»، و«الأسماء والأحكام»، ورواه الخطيب البغدادي في «موضحه» من رواية سليمان بن حرم بن معاذ، وقد تفرَّد به على ضعفه، ولكن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره وثَّقاه، فالحديثُ له شواهد أخرى في إثبات معناه.

وهذا الحديث من جملة ما جاء من الأدلَّة على إثبات الوجه لله جل



وعلا، وإثبات الوجه لله كمالٌ، ونفيُهُ عن الله وسلبُهُ عنه غايةُ النقص؛ لأنَّه تشبيهٌ لله بالجمادات والمخلوقات، وتشبيهٌ لله بالناقصات، فمَنْ لا وجه له فهو ناقص، وهو تشبيهٌ لله أيضًا بالمعدومات والمستحيلات، وهذا أقبح أنواع التشبيه.

وقد جاء عن السَّلف الصالح رحمهم الله توارد كراهية السؤال لوجه الله، فقد جاء ذلك عن عمر بن عبد العزيز، وكيسان اليماني، وعطاء، كلُّهم بأسانيد جيدة رواها عنهم البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات».

وإثبات الوجه لله جل وعلا لكماله، ووجهه جل وعلا لائقٌ بجلاله وعظمته وكماله وقدسيته، لا يشبه أوجه المخلوقين، فمَنْ سأل بالله، فلا يسأل بالله إلا شيئًا عظيمًا، وهي الجنة.

ومن فقه الشيخ في هذا الباب أن ترجم عليه مسألتين:

الأولى: «النَّهي عن أن يُسْأل بوجه الله إلا غاية المطالب».

فلمَّا كان وجه الله شريفًا عظيمًا، وهو كرامة الله لأوليائه المؤمنين في الآخرة أن يكشف الحجاب عن وجهه، فينظرون إليه، فيرتدون بأعظم نعيمٍ وأجلِّه، فعندئذٍ كان هذا الوجه لا يُسْأل به إلا ما هو عظيمٌ شريف، وهو الجنة؛ لأنَّها غاية المطالب، وهي غاية أمنيَّات المؤمنين، وغاية رجاء الموحدين.

فلا يُسْأل بوجه الله العظيم إلا ما يناسبه ويقاربه في هذه العظمة، وهي الجنة، فَهِيَ أعظمُ مَطْلبٍ للمؤمن والموحد، لا أن الجنة تساوي وجه الله عَزَّوَجَلَّ، ووجه الله من ذاته، وذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يساويها شيءٌ أبدًا ألبتَّة.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: إثبات صفة الوجه لله**».



وهذه صفةٌ ثابتة في الكتاب والسُّنة والإجماع، ودلَّ عليها العقل الصحيح:

- ففي الكتاب: قول الله جل وعلا: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ٢٧﴾.

- وفي الأحاديث النبوية الشريفة: «**فيكشف الله جل وعلا الحجاب عن وجهه**»[1]، وهي في أحاديث «الصحيحين»، وقد بلغت مبلغ التواتر في إثبات الوجه.

- وبالإجماع، أجمَعَ أتباعُ الرسل جميعًا، وأجمع أهل السُّنة والجماعة على إثبات الوجه لله ﷻ إثباتًا يليق بجلال الله وعظمته وكماله، لا يشبه أوجه المخلوقين بوجهٍ من الوجوه.

- ومن العقل، فإنَّ مَنْ له وجه، فهذا كمال، ومَن لا وجه له، فهذه من صفات النقص، وقد تنزَّه جل وعلا عن العيب والنقص والخلل، كما يتنزَّه عنه المخلوق: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾.



(١) أخرجه البخاري (٤٨٧٨)، ومسلم (١٨٠) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، بلفظ: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ».

٥٧- باب ما جاء في «اللّو»

هذا الباب فيما يتعلق باستعمال لفظة: (لو).

ومناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنَّ فيه تعليق الأمور بقضاء الله وقدره، وأنه لا يجري شيءٌ في هذا الكون من صغيرٍ، أو كبيرٍ، أو دقيقٍ، أو جليل إلا وقد مضى به قضاؤه وقدره، وأن استخدام (لو) في هذه الأمور المقدَّرة فيه اعتراضٌ على القدر، واعتراضٌ على الشرع، وكلا الاعتراضين ممَّا يصادم التوحيد.

أمَّا الاعتراض على القدر، فهذا يعارض توحيد الله ﷻ في الربوبية، وتوحيده بأفعاله.

وأمَّا الاعتراض على الشرع، فهذا يعارض شَرْعه ﷻ المتعلق بألوهيته وعبادته وحده على ما سيأتي - إن شاء الله - في ذِكْرِ التفاصيل في حالات استخدام الـ(لو)، وما يتعلق بحكمها.

ومناسبة هذا الباب - باب: ما جاء في الـ(لو) - للأبواب التي قبله: أن الأبواب التي قبله تتعلَّق بتوحيد الله في أسمائه وصفاته، وما يعارض ذلك في أصله، أو يناقض كماله الواجب، والـ(لو) من هذا الباب من حيث التعلُّق بأفعال الله ﷻ؛ لأنَّ القضاء والقدر من أفعاله ﷻ، وهو متعلقٌ أيضًا بربوبية الله ﷻ، وكذلك الحَذَر فيما جاء في (لو) من نقصان كمال التوحيد الواجب؛ إذ المؤمن مُسلِّمٌ لأمر الله الكوني، مُذْعنٌ لأمر الله الشرعي، لا يعارض ذلك بـهواه، ولا بلفظِهِ، ولا بفعلِهِ، ولا بقصدِهِ.



ففي هذا الباب - باب ما جاء في الـ(لو) - ترجمه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بآيتي سورة (آل عمران).

فقال: «[**باب ما جاء في الـ(لو)**].

وقول الله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَـٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ۗ قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١٦٨﴾﴾ [آل عمران: ١٦٨]».

ولهذا هذه الـ(لو) تأتي على موارد استعمالها.

ثم ترجم الشيخ على هاتين الآيتين من سورة (آل عمران) في أواخرها بما جاء في الحديث الذي رواه مسلم؛ حيث قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وفي الصحيح**»، أي: في «صحيح مسلم».

«**عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **أنَّ رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قال: (احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزن، وإنْ أصابك شيء، فلا تقل: لو أنني فعلتُ كذا وكذا، ولكن قل: قدَّر الله، وما شاء فعل)**»[1].

وفي رواية: «**لكن قل: قَدَر الله وما شاء فعل**»[2]، فإن الرواية في «صحيح مسلم» على الوجهين: (قدَّر) على الفعل المضعَّف، و(قَدَر الله) على المصدر.

«**(ولكن قل: قدَّر الله وما شاء فعل، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان)**»[3].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ففي هذا الحديث وجوبُ الاستعانة بالله جل وعلا في الأمور الكونيَّة، وفي الأمور الدينية والشرعية، وألَّا يتخاذل المؤمن، فيُلْقي الشيطان إليه التعاجز والتخاذل والتهاون، ولو أصابك شيءٌ ممَّا تكرهه، أو لا تبتغيه نفسك، أو لا تشتهيه، أو يؤثر عليك، فلا تعارضن ذلك بما قد يُجْريه الشيطان على اللسان: «لو أنِّي فعلتُ كذا، لكان كذا وكذا»، «لو لم أذهب، لَمَا وقع عليَّ الحادث»، «لو لم أسافر، لَمَا وقعت عليَّ الخسارة»، وأمثال ذلك مما يُلْقيه الشيطان بلفظ (لو).

وإنما المؤمن يستعين بالله ﷻ في أموره الكونيَّة والدينيَّة، ولا يذل نفسه بالعجز، وإنَّما يستعين بالله ﷻ، فإذا وقع الأمر على غير ما يهوى ويتمنَّى، أو وقع مناقضًا لما يؤمِّله، فإنَّه يضيف ذلك إلى قدر الله ﷻ وفعلِهِ، فيقول: «**قَدَر الله وما شاء فعل**»، أو يقول: «**قدَّر الله وما شاء فعل**»؛ لأنَّ (لو) في هذا المقام تفتح عمل الشيطان.

وهذه الاستعمالات لحرف (لو) تأتي على أمورٍ كثيرة، خلاصتها ستَّة أمور:

- تأتي بالاعتراض على الشرع.
- وتأتي بالاعتراض على القدر.
- وتأتي في باب الندم والتحسُّر.
- وتأتي في باب الاحتجاج على المعصية بالقدر.
- وتأتي في باب التمنِّي لفعل الخير.



- وتأتي في باب الخبر في حال المرض ونحوه.

قال: «وقول الله تعالى في (آل عمران): ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾»، وهذا في قول المنافقين في يوم أُحُد، من باب جزعهم وخوفهم وضعفهم وخَوَرهم، ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾.

وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾، أي: حسَب الظاهر أنهم بينهم وبينهم أُخوَّة في الإيمان لما أظهر ذلك، والمنافقون أظهروا الإيمان بالقول، والظاهر دون القصد والباطن، وربما تحتمل الآية: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾، أي: في النسب والقبيلة، ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ لو أطاعوهم في عدم الخروج إلى أُحُد، ما قُتِلوا، قال الله جل وعلا: ﴿قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٦٨﴾﴾.

ولهذا، قال جل وعلا في مثل هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٥٦]، وهذا في قول بعض المنافقين بعد أُحُد عندما أنزل الله ﷻ على رسوله ﷺ، وعلى صحابته رضي الله عنهم النُّعاس أمنةً منه سبحانه وتعالى، فصاروا ينعسون وهم في هذه الحال من شدَّة الخوف والحرب، لكن المنافقين كانوا خائفين على أنفسهم حتى إنَّهم لم يذوقوا طعم النوم الذي هو نتيجة للاطمئنان والراحة والسكينة.

وقيل: إنَّ اسم هذا الرجل الذي قال لإخوانه ما قال هو: مُعتِّب بن قُشَير، وهو من المنافقين.

وفي هاتين الآيتين يَعِيبُ سبحانه وتعالى استخدام (لو) للاعتراض على قضاء الله



وقدره، والإيمانُ بالقضاء والقدر مضَى غير مرة أنه من أصول الإيمان بالله ﷻ، وهذا علاقته هاهنا بكتاب «التوحيد»: أنَّ الإيمان بالقضاء والقدر من الإيمان بربوبية الله وأفعاله؛ إذ القضاء والقدر من أفعاله ﷻ، أما الاعتراض عليها بمثل هذه الألفاظ الدالَّة على الجزع والتسخُّط، وعلى أنه لو استعمل كذا، لَفَاتَه المكروه منه مما يتعلق بالقضاء والقدر، فهذا من الاعتراض على الشرع.

و«صحيح مسلم»، عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «**احرص على ما ينفعُك**» بتحقيق أسبابه، والسعي إليه سعيًا على مأمور الله في شرعِهِ، وهَدْي النَّبِيِّ ﷺ في سُنَّته ودلالته.

«**احرص على ما يَنْفعُك، واستعن بالله ولا تعجزن، وإنْ أصابك شيء**»، وتأملوا أن (شيء) نكرة، فإن أصابك شيء من هذه الأمور التي تأتي على غير ما تتمنى أو ترجو، أو وقع عليك ما تكره «**فلا تقل**» وهذا نهيٌ، «**لو أنِّي فعلتُ كذا، لكان كذا وكذا**».

وهذا التمنِّي بـ (لو) يدلُّ في طيَّاته وضمنه على الاعتراض على قضاء الله وقدره، فلو قلت: «لو أنِّي فعلتُ كذا وكذا، لَمَا وقع عليَّ كذا»، فهذا اعتراضٌ على القدر.

«**ولكن قُلْ: قدَّر الله، وما شاء فعل**»، وفي الرواية الأخرى: «**قُلْ: قَدَر الله وما شاء فعل**»، أي: بعد حِرْصك على ما ينفعك، والاستعانة بالله، وتَرْك العجز، فلو حصل لك المكروه، لا تَقُلْ ذلك، معناه: أنَّ الذي منعكَ عن الذي فاتك ليس عجزك، وليس قلَّة حرصك، إنَّما هو قضاء الله ﷻ وقدره، وسابق ما كان في مشيئته وعلمه.

واللوم يَسُوغ لو قصَّر المؤمن، ولم يأتِ بما يجب عليه من الأسباب



الشرعية والكونية، أمَّا مع عدم التقصير، فإنه لا معنى من هذا إلا التسخُّط على ما وقع عليك من قدر الله ﷻ؛ ولهذا قال ﷺ: «**فإن (لو) تفتح عمل الشيطان**».

والنهي عن (لو) في مقام الجزع والسخط على ما فات الإنسان ممَّا يُؤمِّله ويرجوه، هذا مما يقدح في التوحيد، ولهذا تأتي حالاتٌ في استعمال (لو):

الأولى: اعتراضٌ على شرع الله ﷻ، كما قال الله جل وعلا في آية سورة (آل عمران): ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾، فـ(لو) هاهنا استعمالها حرام؛ لأنَّ معنى ذلك الاعتراض على شرع الله ﷻ.

الثانية: الاعتراض على القضاء والقدر، كما قال الله جل وعلا عنهم في الآية الأخرى: ﴿لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾، وهذا الاعتراض حرام.

الثالثة: يأتي استعمال كلمة (لو) في باب التحسُّر والندم، وهذا حرامٌ، وهي من كبائر الذنوب؛ لأنَّها فاتحةٌ لعمل الشيطان باعتقاد السوء، وظن السوء بالله وأفعاله وربوبيته.

الرابعة: استعمالها في الاحتجاج على المعصية بالقَدَر، كما وقع في ذلك المشركون، وهُمُ المنحرفون في القضاء والقدر، كما قال الله ﷻ عنهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهذا الـ(لو) هاهنا في الاحتجاج على المعصية بالقَدَر باطل، وهذا إنكارٌ للقضاء والقدر، وهذا هو أساس قول الجبرية.

الخامسة: التمنِّي، فحكمه بحسب هذا التمنِّي خيرًا أو شرًّا، فلو تمنَّى بـ(لو) شرًّا، كان حكمه الحرام، ولو تمنَّى بـ(لو) خيرًا، فحكمه الحلال؛ كقوله ﷺ في حجَّة الوداع يوم الرابع من ذي الحجة وهو على المروة في حديثه الطويل: «**أيها الناس، مَنْ لم يكن منكم سَاقَ الهَدْي، فليجعلها عمرةً، فلو**



استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ، لَمَا سقتُ الهدي، ولجعلتُها عمرة» [1]، فهو تمنَّى - عليه الصلاة والسلام - في مقامه ذلك أنْ لو كان متمتعًا بالعمرة إلى الحجِّ، لا أنه تمنَّى شيئًا من المعصية، فالتمنِّي هاهنا حكمه الحلُّ، وهذا لأنَّه يتمنَّى الخير.

السادسة: استخدامها في الخبر عن المرض، أو في الخبر عن الأمر الذي يريده، فهذا جائزٌ.

والحديث لم يزل في فقه كتاب «التوحيد» من خلال الباب السادس والخمسين منه - (باب: ما جاء في الـ(لو).

ففي هذا الباب يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائله -وقد ذكر فيها ست مسائل-:

«**المسألة الأولى: تفسير الآيتين من (آل عمران)**»، أي: في تكذيب ربِّنا جل وعلا، وعَيْبته على المنافقين والكافرين، حيث استخدموا (لو) اعتراضًا على ما وقَع من المصيبة على المؤمنين في مسيسهم القرح يوم أُحُد.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: النهي الصريح عن قول: (لو) إذا أصابك شيء**»، أي: ممَّا تكره، فإذا أصابك شيءٌ مما لا تهوى ولا تشتهي، أو أصابك شيءٌ ممَّا تكرهه من العوارض كَوْنًا ودينًا، فإنك لا تقول: «لو أنِّي فعلتُ كذا، لكان كذا»، فقد نَهى - عليه الصلاة والسلام - عن ذلك بقوله: «**فإن (لو) تفتح عمل الشيطان**»، «**لا تقل: (لو أنِّي فعلتُ كذا وكذا)**»، **ولكن قُلْ**: «**(قدر الله، وما شاء فعل)**»، ثم علَّل هذا الحُكْم: «**فإن (لو) تفتح عمل الشيطان**».

---

[1] أخرجه البخاري (١٦٥١) ومواضع، ومسلم (١٢١٦)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.



وفي الآيتين ذكر الله ﷻ أن (لو) هاهنا إنَّما قالها المنافقون، وقالها الكفار لإخوانهم؛ ولهذا جاء في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «نزلت هذه الآية في عبد الله بن أُبيٍّ وأصحابه من المنافقين»، يعني أنَّه هو الذي قال ذلك، ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ﴾، لو سمعوا مشورتنا، لَمَا حصل عليهم القتل، والجرح، ومسيس الألم.

فعَابَهم ربِّي ﷻ: ﴿فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٦٨﴾، وهذا ردٌّ فيه تنزُّل، كما أن فيه تعجيزًا لهذا المعاند وأمثاله، وهذا من ظنِّهم بالله ﷻ غير الحقِّ ظنَّ الجاهلية، ولا شك أن المنافقين هم أهل الشك والريب في جَنَاب الله ﷻ.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله: «**المسألة الثالثة: تعليل المسألة بأنَّ ذلك يفتح عمل الشيطان**»، بقوله: «**فإن (لو) تفتح عمل الشيطان**»، وعملُ الشيطان هاهنا عملٌ قصديٌّ في القلب، وعملٌ ظاهريٌّ بالجوارح، وهو الاعتراض على قضاء الله وقدره؛ إمَّا بقلبه وقصده، وإمَّا بفعله، والمؤمن لن يستطيع أن يعترض على قضاء الله؛ لا عقيدةً، ولا واقعًا وحالًا، وكذلك غير المؤمن لن يستطيع أن يعترض على قضاء الله واقعًا وحالًا ومستقبلًا.

ثمَّ ذكر الشيخ رحمه الله المسألة الرابعة قال: «**الإرشاد إلى الكلام الحسن**»، أرشد ﷺ إلى هذا الكلام الحسن بقوله: «**وليقل: (قَدَر الله وما شاء فعل)**»، وفي الرواية الأخرى في «صحيح مسلم»: «**(قدَّر الله وما شاء فعل)**».

«**المسألة الخامسة: الأمر بالحرص على ما ينفع**»، احرص على ما ينفعكَ، واستعن بالله، أي: مع الاستعانة بالله، فهذا هو تحقيقُ الأمر الشرعي بأن



يحرص الإنسان على الأسباب الشرعيَّة، فيأتيها ويُحصِّلها، ولكن لا يعتمد عليها، وإنَّما الاعتماد هو بالاستعانة بالله ﷻ، والاستعانةُ بالله ﷻ نوعٌ من أنواع توحيد ألوهيته وعبوديته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة السادسة: النهي عن ضدِّ ذلك، وهو العجز**»، فإنَّ العجز ضدَّ الحرص، والعجز ضدَّ الاستعانة بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، و(لو) في لغة العرب: هي حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ، ودخول (أل) عليها زائد في قول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: باب ما جاء في الـ (لو)؛ لأنَّ (لو) نفسها حرف امتناعٍ لامتناعٍ.

وفي المناسبة مرةً أخرى لهذا الباب: أنَّ مَنْ لم يؤمن بهذا القدر، ويقول (لو)، هو مناقضٌ للتوحيد بما يقع منه من الجزع والتسخُّط على أقدار الله جل وعلا المؤلمة، وقائل هذه المقالة: «لو أنِّي فعلتُ كذا»، يتردَّد بين عدم الإيمان كشأن المنافقين، وبين عدم كمال الإيمان كما لو لم يقصد إنكار القدر، وإنَّما قالها بلسانه؛ تسليةً لنفسه، فهي تفتح عمل الشيطان.

و(عملُ الشيطان) هاهنا المناقضُ للتوحيد دائرٌ بين أمرين:

الأمر الأول وهو الأعظم: ما كان عليه المنافقون من عدم الإيمان، وهذا يناقض التوحيد بالكليَّة حتى صيَّر المنافقين في الدرك الأسفل من النار بسبب ذلك، وهذا كفرٌ أكبرُ مخرجٌ من الملَّة، بل هو أشدُّ أنواع الكفر.

الأمر الثاني: هو عدم كمال الإيمان إذا لم يَقْصد بقوله: (لو) إنكار القدر، وإنَّما جرى على لسانه تجزعًا وتسخطًا من غير قصدٍ، فهذا ينافي كمال التوحيد الواجب.

قال الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لقد رأيتني مع رسول الله ﷺ حين اشتد



الخوفُ علينا، أرسل الله علينا النوم والنُّعاس، فما منَّا رجلٌ إلا ذقنه في صدره»، قال: «فوالله، إنِّي لأسمع قول مُعتِّب بن قُشَير، ما أسمعه إلا كالحُلْم: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾، فحفظتها منه، وفي ذلك أنزل الله جل وعلا قوله: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾»(١).



(١) أخرجه ابن المنذر في تفسيره (١٠٨٤، ١٠٩١)، من حديث الزبير رضي الله عنه موقوفا، وصححه الضياء في المختارة (٨٦٤).

٥٨- باب النهي عن سب الريح

هذا الباب قد مرَّ علينا نظيرٌ له، وهو (باب: ما جاء في سبِّ الدهر، والنهي عن ذلك)، وهذا من فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أن النهي عن سبِّ مخلوقات الله ﷻ؛ مثل: الريح والهواء والمطر والدهر، وما إلى ذلك، والنهي عن سبِّ ما أُضِيفَ إلى الله ﷻ، يرجع إلى عدة أحوال:

أولًا: فيه قدحٌ في خالِق هذه المخلوقات، وهذا قدحٌ في توحيد الربوبية، واعتراضٌ على أفعاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعلى ما قضاه وقدَّره، فإن السَّبَّ هاهنا (سب الريح مثلًا) قد يرجع إلى سبِّ خالقها ومُرْسلها وباعثها، وهو الله ﷻ، وهذا قادحٌ في الربوبية، بل ومخرجٌ لصاحبه من الإيمان إذا اعتقد أنه يسبُّها لأنها من خَلْق الله ﷻ، فيرجع بالمسبَّة والمَلامة على الله ﷻ.

ثانيًا: أن يعتقد أنَّ هذه الريح، أو أن هذه المخلوقات يسبُّها لذاتها؛ لأنَّها تفعل هذا من نفسها، فهي نافعةٌ ضارةٌ، فمَن اعتقد أن الريح والهواء والمطر وما جرى مجراها ممَّا أضيف إلى الله ﷻ أنه نافعٌ بذاتِهِ، أو ضارٌّ بذاته، فهذا أشرك مع الله ﷻ غيره في الربوبية: أشرك الريح، أو المطر، أو الهواء مع الله في الربوبية باعتقاد استقلال المطر والريح والهواء بالنفع والضر، والشركُ في الربوبية أقبحُ من عموم الشرك في العبادة.

ثالثًا: ألَّا يقصد أنها نافعةٌ وضارةٌ بذاتها، أو لا يقصد مسبَّة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعيب



أفعاله، وإنَّما شيء جرى على لسانِهِ من غير قصدٍ، فهذا هو الكفر الأصغر الذي هو باللسان دون القصد والاعتقاد والجنان.

وهذا مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»، أي: بيان ما يناقض أصل التوحيد، أو يناقض كماله الواجب، وكلُّ ذلك بحسَب ما يقوم في قلب هذا السابِّ.

فقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**[باب النهي عن سبِّ الريح]**».

قال: «**وعن أُبيِّ بن كعب** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **أنَّ رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قال: (لا تسبُّوا الريح، فإذا رأيتم ما تكرهون فقولوا: اللهم إنا نسألك من خير هذه الريح، وخير ما فيها، وخير ما أُمرت به، ونعوذ بك من شرِّ هذه الريح، وشر ما فيها، وشر ما أُمِرتْ به)، صحَّحه الترمذي**»[1].

فهذا فقهٌ جليلٌ من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه التَّرجمة أولًا، ثم بحُسْن انتقائِهِ لهذا الحديث ثانيًا، وهو حديث أُبيٍّ، وثالثًا: بذكر الحديث مخرجًا ومصححًا، فقال: «صححه الترمذي»، أي: رواه في «جامعه الصحيح»، وحَكَم عليه بالصحة.

وسبُّ الريح - وهي: الهواء خصوصًا إذا أثارت على الناس الغبار، أو غيَّرت عليهم الأجواء، أو أَفْقَدتهم ما يملكون في البحر، أو في الجو، أو في الأرض - سبٌّ لخالِقِها، ومُدبِّرها ومُرْسلها، فإنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي دبَّر الريح، وهو الذي أرسلها ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٢٥٢)، وابن ماجه (٣٧٢٧)، وأحمد (٧٤٠٧)، والحاكم في المستدرك (٣٠٧٥)، والبخاري في الأدب المفرد (٧١٩)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيح ابن ماجه (٣٠٠٣)، من حديث أُبيِّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

كذلك سبُّها - وهي لا تستحق السبَّ بذاتها - يُشْعر بأنَّها ضارة بذاتها، وهذا قادحٌ في الربوبية، وعندئذٍ نَهَانا - عليه الصلاة والسلام - سدًّا للذريعة، وحمايةً لحمى التوحيد، وسدًّا لطرائق الشرك والكفر.

«**لا تسبُّوا الريح**»، والسبُّ هو الشتم والقدح والعيب، ومن ذلك اللعن، «لعن الله الريح»، «هذه ريح سوء»، «هذه ريح مؤذية»، فإذا قال ذلك كله على جهة السبِّ والشتم والعيب والقدح، فإنَّ ذلك منهيٌّ عنه.

أمَّا إذا قال ذلك على جهة الوَصْف، فكما جاء في باب سبِّ الدهر إذا قال: «هذه ليالي حسوم، هذه أيام نحسات»، كما وصف الله ﷻ الأيام التي أهلك بها الأمم البائدة لمَّا كذبوا رسله، وكفروا به، فما جاء من باب الوصف والنعت فلا ضَيْر، كما في الأدلة، وما جاء من باب الشتم والسبِّ والعيب والقدح، فهذا هو مجال التحريم والنهي.

فإذا رأيتم ما تكرهون من هذه الرِّيح (أكفأت أوانيكم، وأثارت عليكم الغبار، وكدَّرت أجواءكم، وما جرى مجرى ذلك)، فعالِجوا هذا الأمر بدعاء الله الذي هو توحيده: «**فقولوا: اللهمَّ إنا نسألك خير هذه الريح وخير ما فيها، وخير ما أُمِرتْ به، ونعوذ بك...**» والاستعاذة عبادة كما أن الدعاء عبادة، «**ونعوذ بك من شرِّ هذه الريح، وشرِّ ما فيها، وشرِّ ما أُمِرتْ به**»[1].

يقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائله: «**الأولى: النهي عن سبِّ الريح**»؛ لقول النبيِّ عليه الصلاة والسلام: «**لا تسبُّوا الريح**»[2].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٢٥٢)، من حديث أبي بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٢٥٢)، من حديث أبي بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: حسن صحيح.



«**الثانية: الإرشاد إلى الكلام النافع إذا رأى الإنسان ما يكره**»، فقد أرشدنا ﷺ إلى توحيد الله بدعائه، وتوحيد الله ﷻ بالاستعاذة به.

«**الثالثة: الإرشاد إلى أنها مأمورةٌ**»، فإنَّ الريح مأمورة، «خير ما أُمرت به»، «وشر ما أُمرت به»، فهي مأمورةٌ.

«**الرابعة: أنها**»، أي: الريح «**قد تُؤمَر من الله بخيرٍ، وقد تؤمر بشرٍّ**»، فمن الخير جَرَيان الأمطار، فهي تَسُوق السحابة وتلقحها، فينزل المطر الذي به حياة الناس، ومن الشرِّ ما جرى على مَنْ قبلنا: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]، ومَن أهلَكَهم الله بالريح الصرصر العاتية، ومَن سلَّط عليهم الريح، فأهلكت حرثهم ونسلهم.





٥٩- باب قول الله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ...﴾

وقد بلغنا الباب الثامن والخمسين من هذا الكتاب، وقد ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بآية (آل عمران)، كما كان ظاهر صنيع الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كثيرٍ من أبواب كتابه «الجامع الصحيح»، ولا سيَّما كتاب «التوحيد»، وهو آخر كُتُب «جامعه الصحيح».

وهاهنا يقول الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الباب الثامن والخمسين: «**باب قول الله تعالى:** ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ١٥٤﴾».

فهذا الباب وما ترجم عليه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الآيات في سورة (آل عمران)، ثم في آية (الفتح)، وما نقل عليها من كلام ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مناسبته: أنَّه لا يتمُّ التوحيد ويكمل حتى يعتقد المؤمن أن ما أخبر الله عَزَّ وَجَلَّ به - ومنه: أنَّ دين الله عَزَّ وَجَلَّ سينتصر مهما كثرت المُثبِّطات، ومهما كثرت أسباب التخلُّف عن ذلك، وأنَّ الباطل سيضمحلُّ - واقعٌ لا محالة، وكل ظنٍّ ينافي ذلك، فهو في الحقيقة من ظنِّ الجاهلية.

وظنُّ الجاهليَّة ينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: ظنُّ تكذيب، وهذا كفرٌ؛ كظنِّ المنافقين والمشركين بالله عَزَّ وَجَلَّ



أن الله لا يُظْهِر دينه، وأن الله يبطله، وأن الله يُدِيلُ هذا الدين إدالةً مستقرة يضمحلُّ معها الإيمان والحق، فهذا ظنٌّ تكذيب، وهو مناقضٌ لتوحيد الله بالربوبية، وتوحيد الله بالأسماء والصفات، وتوحيد الله بالعبودية.

النوع الثاني: ظنٌّ عدم تكذيبٍ، وإنَّما ينقص الإيمان، فهذه كبيرةٌ من كبائر الذنوب؛ لأنَّها من وسائل الكفر والشرك، وهذا يُشَابه ما مضى في باب ما جاء في الـ(لو)، وقد مضى بيان حُكْم سوء الظنِّ لمَّا ذكرنا أن من أكبر الكبائر: اليأس من رحمة الله، والقنوط من رحمة الله.

فهذا تنويعٌ من المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في عَرْض ما يناقض التوحيد من سوء الظنِّ ظن الجاهلية، أو يناقض كماله الواجب بحسَب هذين النوعين.

وفي قول الله جل وعلا في (آل عمران) عائبًا وذامًّا المنافقين: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾؛ إمَّا ظن شرك، أو ظن خير.

﴿يَقُولُونَ﴾، أي: كما قال مُعتِّب بن قُشَير، وعبد الله بن أُبيٍّ في غزوة أُحُد، ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم﴾، أي: من الكفر، وسوء الظنِّ بالله، ﴿مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ من الملامة والاعتراض ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾، لو كان الرأي إلينا، وليس إلى غيرنا من آحاد النَّاس وصغار الصحابة، ما قُتِلْنا هاهنا، أي: في أُحُدٍ، مع أنهم تخلَّفوا عن الخروج، وهذا اعتراضٌ واضحٌ على القضاء والقدر، وأيضًا هو رفعٌ للوم والملامة عنهم.

قُلْ لهم يا محمد: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾، فإنَّ تخلُّفهم وعدم بروزهم لا يعني أنهم لا يُصَابون بقضاء



الله ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾، أي: ممَّا فيها من النفاق، وانطوائها على تكذيب رسول الله ﷺ، وعدم الإيمان به وبوعده ووعيده، ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ١٥٤﴾.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقوله تعالى...**»، وهذا فقهٌ في حُسْن انتقاء الآيات، فانتقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ من آية (آل عمران) إلى آية سورة (الفتح).

«**وقوله تعالى**: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ٦﴾ [الفتح: ٦]»، وهذا الظنُّ (ظنُّ السوء بالله الذي أداره الله عليهم) كان في غزوة حنين، وقد كان بين غزوة أُحد وغزوة حنين نحو أربع أو خمس سنوات، وهذا من العجائب في فَضْح الله ﷻ للمنافقين بما انطوت عليه قلوبهم ونيَّاتهم من الظنِّ الخبيث، ظنًّا بالله السوء، وظنًّا برسول الله سوءًا، وظنًّا بالسوء في دين الله، وفي أولياء الله المؤمنين من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: أنَّه نقل هاهنا قول ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال ابن القيِّم في الآية الأولى: «**فُسِّر هذا الظن**»، أي: ظن الجاهلية «**بأنه** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **لا ينصر رسوله** ﷺ، **وأن أمره**»، أي: أمر الرسول «**سيضمحل، وفُسِّر بأن ما أصابه لم يكن بقدر الله وحكمته، ففُسِّر بإنكار الحكمة، وإنكار القدر**».

وكلا الأمرين ناقضان للتوحيد، «**ففُسِّر بإنكار الحكمة، وإنكار القدر، وإنكار أن يتمَّ أمر رسوله، وأن يُظْهره الله على الدين كلِّه، وهذا هو ظن السوء الذي ظنَّ المنافقون والمشركون في سورة (الفتح)**»، ففي سورة (الفتح) تفسيرٌ



وتكميلٌ لما جاء في آية سورة (آل عمران).

ثم قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وإنما كان هذا ظن السوء؛ لأنه ظنَّ غير ما يليق به** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ**، وما يليق بحكمته وحمده ووعده الصادق**».

إذًا، هناك أصنافٌ ثلاثة:

الصنف الأول: «**فمن ظنَّ أنه**» أي إنَّ الله «**يُدِيلُ الباطل على الحقِّ إدالة مستقرة يضمحل معها الحق**»، يعني: مَنْ ظنَّ أن الله ينصر الباطل والكفر والشرك نصرًا دائمًا مستمرًّا حتى يضمحل الحق ويزول، فقد ظنَّ بالله عَزَّ وَجَلَّ ظنَّ السوء؛ لأنَّه ظنَّ ما لا يليق بحكمة الله عَزَّ وَجَلَّ، وما لا يليق بحمد الله، وما لا يليق بوعده الصادق في القرآن والسُّنة أن الله ينصر رسوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم: ٤٧].

الصِّنف الثاني: «**أو أنكر أن يكون ما جرى بقضاء الله وقدره**»، فإنَّ هذا ظن القدرية - ومنهم المعتزلة - الزاعمين أنَّ الله تعالى لا يُقدِّر الشرَّ، بل يُقدِّر الخير فقط، وهؤلاء لا يقدِّرون الحكمة؛ حيث فرضوا على الله عَزَّ وَجَلَّ ما يشاءون، فقالوا عِنْدئذٍ بنَفْي القدر، ونَفْي أن يكون الله قدَّر الشرَّ كما قدَّر الخير.

الصِّنف الثالث: «**أو أنكر أن يكون قدَّره لحكمةٍ بالغةٍ يستحقُّ عليها الحمد**»، أي: يحمد عليها، «**بل زعم أنَّ ذلك لمشيئةٍ مُجرَّدةٍ**»، وهذا الصنف الثالث من الناس هُم الجبريَّة، ومَنْ تبعهم من القائلين بالقدر من المتكلمين الأشاعرة.

ثم رتَّبوا عليها ما يسمُّونه بـ (الأعراض)، ومسألة الحكمة، ومسائل



التحسين والتقبيح، فأَرْشَدوها إلى العقل، أو أرشدوها إلى الشَّرع فقط، ولم يفطنوا إلى أنها تكون عقليةً وشرعيةً.

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فذلك ظنُّ الذين كفروا، فويلٌ للذين كفروا من النار**».

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ مسألةً مهمة تتعلق بكلِّ واحد منَّا أيها المسلمين، قال: «**وأكثر الناس يظنون بالله ظنَّ السوء فيما يختص بهم**»، أي: وإنْ لم يكن عندهم اعتقاد الكفار، أو اعتقاد القدريَّة نفاة القدر، أو اعتقاد الجبرية القائلين بأنَّ العبد مجبورٌ، وأن الله عَزَّ وَجَلَّ يفعل لمشيئةٍ مجردةٍ.

«**وأكثر الناس يظنُّون بالله ظنَّ السوء فيما يختصُّ به، وفيما يفعله جل وعلا بغيرهم، ولا يسلم من ذلك**»، أي: من هذا ظن السوء «**إلا اللبيب الناصح الذي عرف الله بأسمائه وصفاته، وعرف موجب حكمته، وموجب حمده جل وعلا**»؛ لأنَّ الله المحمود على جميع ما يفعله، وعلى قضائه وقدره.

ثمَّ أرشدك رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الإرشاد: «**فليعتنِ اللبيب الناصح لنفسه بهذا**»، أي: في تجريد ما يقع في قلبه من الخواطر والأوهام، والشُّكوك التي تدور على سوء الظن بالله، «**وَلْيَتُبْ إلى الله**»، هذا الأمر الثاني «**وليستغفره من ظنِّه بربه ظن السوء**»، وهذا الأمر الثالث.

ثم قال: «**ولو فتَّشت من فتَّشت، لرأيت عنده تعنُّتًا على القدر، ومَلامةً له، وأنه كان ينبغي أن يكون كذا وكذا**»، أي: يقول ذلك إمَّا بلسانه، أو باعتقاده تفلسفًا على أفعال الله عَزَّ وَجَلَّ، «**وأنه كان ينبغي أن يكون كذا وكذا**».

ثمَّ ذكر حال الناس في ذلك، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فمستقلٌّ ومستكثرٌ**»، أي: من



هذه الخواطر الشيطانيَّة، والأوهام النفسيَّة، وفَتِّشْ نفسك، هل أنت سالمٌ.

فَإِن تَنجُ مِنها تَنجُ مِن ذِي عَظيمَةٍ ... وَإِلَّا فَـإِنِّـي لا إِخـالُـكَ نـاجِيَا

يقول الله جل وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾﴾ [ص: ٢٧].

ثم إنَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب ختَمه بهذه المسائل الأربع، فقال: «**فيه مسائل**»:

«**الأولى**: **تفسير آية (آل عمران)**.

«**الثانية**: **تفسير آية (الفتح)**».

وتفسير القرآن بالقرآن من أجود أنواع التفاسير، وذلك بردِّ كلام بعضه إلى بعض، كما قال جل وعلا في آية (الزمر): ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣].

ثم ذكر: «**المسألة الثالثة: الإخبار بأنَّ ذلك أنواعٌ لا تُحْصر**»، أي: سوء الظَّن به.

ثم ذكر: «**المسألة الرابعة: أنَّه لا يَسْلم من ذلك إلا مَنْ عرف الأسماء والصفات، وعرف نفسه**»، وهذا تنبيهٌ على أصل توحيد الله بالربوبية، وتوحيده بالعبودية، وتحقيق توحيده بالأسماء والصفات.






٦٠- باب ما جاء في منكري القدر

وقد بلغ بنا المقام في هذا الكتاب إلى أواخره، وهو الباب التاسع والخمسون منه، وقد ترجمه مُؤلِّفه الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «[**باب ما جاء في مُنْكري القدر**]».

ومناسبة هذا الباب للبابين السابقين قبله (الباب الذي قبله: (باب قول الله جل وعلا: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ الآية)، والذي قبله (باب النهي عن سبِّ الريح)، وكذلك في الباب قبله (باب ما جاء في الـ (لو): وذلك أنَّ إنكار القدر من عمل أهل الجاهليَّة، ومن ظنِّهم السيئ بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلمَّا ذكر ذلك، وأن النُّفوس ربما يطرأ عليها ما يطرأ من التعنُّت والملامة على القضاء والقدر، وأن المؤمن يُفتِّش نفسه: هل عنده من ذلك شيء (أعني: من التعنُّت على القدر، والملامة له)، فالناس بين مستقلٍّ ومستكثرٍ، ولهذا قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فتِّش نفسك، هل أنت سالم؟»، أي من هذا الظن السيئ بالله تعنتًا على قضائه وقدره، أو عودًا على القضاء والقدر بالملامة.

فَإِن تَنجُ مِنها تَنجُ مِن ذي عَظيمَةٍ وَإِلا فَإِنِّي لا إِخالُكَ ناجِيَا

ومناسبة هذا الباب (باب: ما جاء في منكر القدر) لكتاب «التوحيد»: أن إنكار القضاء والقدر ممَّا يناقض أصل التوحيد إذا أنكر القضاء والقدر جملةً؛ لأنَّ هذا عدمُ إيمانٍ بركنٍ من أركان الإيمان الستَّة، وهو أيضًا قادحٌ في ربوبية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأنَّ الرب هو الخالق، وهو المُقَدِّر للأمور كلها صغيرها وكبيرها، دقيقها وجليلها، وإنكارُ القدر إنكارٌ لفعلٍ من أفعاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا قادحٌ في الربوبية، وقادحٌ في الإيمان.



وكذلك أثرُ إنكار القدر في توحيد الأسماء والصفات؛ لأنَّهم أنكروا قدرة الله وتقديره على الأشياء المقدَّرة، فمَنْ أنكر قدرة الله ﷻ، أنكر صفةً من صفاته، ومن أنكر تقدير الله للأمور، وقضاءه لها، أنكر فِعلًا من أفعاله ﷻ.

فترجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب فيما جاء في منكري القدر من الوعيد والزجر والتهديد الذي يتعرَّض له هؤلاء.

وقد جعل المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب في كتاب «التوحيد»؛ لأنَّ إنكار القدر ممَّا ينافي التوحيد، وإنكار القدر ينقض توحيد الله ﷻ، لا سيَّما في توحيد الرُّبوبية والأسماء والصفات كما سبق.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**[باب ما جاء في مُنْكري القدر].**

وقال ابن عمر: (والَّذي نفس ابن عمر بيده، لو كان لأحدهم مثل أُحُدٍ ذهبًا، ثم أنفقه في سبيل الله، ما قَبِلَه الله منه حتى يؤمن بالقدر)[(١)]**، ثم استدل بقول النبي ﷺ: (الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكُتُبه، ورُسُله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشرِّه)**»[(٢)].

وسبب هذا القول من عبد الله بن عمر له قصة رواها بطولها مسلم في «صحيحه»: وذلك أنَّ يحيى بن يعمر قال: كان أول مَنْ تكلَّم في القدر بالبصرة: معبد الجهني، قال يحيى بن يعمر: فانطلقتُ أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين، أو معتمرين، فقلنا: لو لَقِينَا أحدًا من أصحاب النبي ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، (يعني: معبدًا وأصحابه في البصرة).

(١) أخرجه مسلم (٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم (٨)، عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



قال: فوفَّق الله لنا عبد الله بن عمر داخلًا إلى المسجد، فاكتنفتُهُ أنا وصاحبي، فظننت أن صاحبي سَيَكِلُ الكلام إليَّ، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا أناس يقرؤون القرآن (أي: يحفظونه)، ويتقفَّرون العلم (أي: يتتبَّعونه ويتطلَّبونه)، يزعمون أنْ لا قدر، وأنَّ الأمر أُنفٌ، يعني: ينكرون القدر كله بالكليَّة: لا علم الله السابق بالأشياء قبل وقوعها، ولا كتابته، ولا إرادته، ولا خلقه لها.

فقال عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إذا لقيتَ هؤلاء، فأخبرهم أنِّي منهم بريءٌ، وأنهم مني براء»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر: «لو أنَّ لأحدهم مثل أُحُد ذهبًا، فأنفقه في سبيل الله، ما قَبِلَهُ الله منه حتى يؤمن بالقدر».

ثم قال: «**حدثني عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: بينما نحن جلوسٌ عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذ اطلع علينا رجلٌ شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرَى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منَّا أحد، فجلس إلى النبي عليه الصلاة والسلام، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، وجعل يديه على فخذيه، ثم قال: يا محمد، أخبرني عن الإسلام، ثم قال: أخبرني عن الإيمان، قال: (الإيمان: أن تؤمن بالله واليوم الآخر، والملائكة، والكتاب، والنبيين، وتؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومرِّه من الله تعالى)**»[(١)]، وهو الحديث المشهور عند أهل الإسلام بحديث عمر بن الخطاب، والذي هو أصلُ هذا الدين.

والشاهد منه: أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا استدلَّ بعدم منفعة الإيمان لصاحبه حتى يؤمن بالقدر، ولو أنَّه أنفق مثل أُحُدٍ ذهبًا - وهذا أمرٌ مستحيل - لم يقبله الله منه حتى يؤمن بالقضاء والقدر.

(١) أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



ففي الحديث: أنَّ مَنْ لم يؤمن بقضاء الله وقدره، لم يُحقِّق الإيمان، وبالتالي يكون مرتكبًا لناقضٍ من نواقض الإيمان، ولو آمن هذا المدَّعي بالله ربًّا، وبمحمَّد نبيًّا، وآمن بالملائكة، والكتب، واليوم الآخر، ولم يؤمن بأنَّ الأقدار من الله علمًا وكتابةً وإرادةً وخلقًا، فذلك لا ينفعه في إيمانه، بل يكون من الكافرين، وهذا وجه عرض هذا الباب في هذا الكتاب: أن عدم الإيمان بالقضاء والقدر يناقض التوحيد، ويناقض الإيمان بالله ﷻ، ولا سيَّما في باب الربوبية، وباب الأسماء والصفات.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وعن عبادة بن الصامت** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **أنه قال لابنه: (يا بني، إنَّك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعتُ رسول الله** ﷺ **يقول: إنَّ أول ما خلق الله القلم، قال له: اكتب. قال: ربي، وما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة). يا بني، سمعتُ رسول الله** ﷺ **يقول: (مَنْ مات على غير هذا فليس مني)**»[1].

وهذا فقهٌ آخر من الشيخ المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إرداف حديث عبد الله بن عمر بهذا الخبر عن عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي فيه تأديبه ابنه، ومَنْ وراءه من المسلمين، وأيضًا ذكره لهذا الحديث في أول ما خَلق الله القلم، أمَره بالكتابة، وحديث عبادة بن الصامت هذا رواه أبو داود، والترمذي، والإمام أحمد.

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٦٦٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٥/٢٤٨)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنحوه في ظلال الجنة (١١١)، وقال: صحيح بطرقه.

ولهذا قال: «**وفي رواية لأحمد: (إنَّ أول ما خلق الله تعالى القلم، فقال له: اكتب، فجرى في تلك الساعة بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة)** »[1].

وفي رواية لابن وهب»، وابن وهب من تلاميذ الإمام مالك بن أنس، وهو أحد رواة «الموطأ» عنه، وهو صاحب «الجامع»، وصاحب «الموطأ»، تُوفِّي سنة مائة وثمان وتسعين من الهجرة، وهو عبد الله بن وهب المصري القرشي.

«**في روايةٍ لابن وهب قال: قال رسول الله ﷺ: (فمَنْ لم يؤمن بالقدر خيره وشرِّه، أحرقه الله بالنار)**»[2]، ففي الحديث وعيدٌ شديد فيمَنْ لم يؤمن بالقضاء والقدر، والذي لم يؤمن بالقضاء والقدر، تقع عليه ثلاث مصائب:

المصيبة الأولى: عدم حلاوة الإيمان، فإنَّه لا يجد ذوق الإيمان وطعمه إن لم يؤمن بقضاء الله وقدره، «**إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك**»، وبهذا أوصى عبادة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ابنه.

المصيبة الثانية: أن النبيَّ ﷺ تبرَّأ منه، «يا بني، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**مَنْ مات على غير هذا، فليس مني**)».

المصيبة الثالثة، وما أعظمها! وما أفجعها!: أن مَنْ لم يؤمن بالقدر، فإنه متوعدٌ بأن الله جل وعلا يحرقه في النار؛ لقوله ﷺ في رواية ابن وهب: «**فمَن لم يؤمن بالقدر خيره وشره، أحرقه الله بالنار**»، وهذا الوعيدُ يشمل نفاة القدر بالكليَّة، أو نفاة بعضه، كما في شأن عامَّة القدرية والجبرية.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٧٥٧)، والترمذي (٣٣١٩) وغيرهما، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في صحيح الترمذي (٢٦٤٥).

(٢) ذكره ابن القيم في كتابه شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، وعزاه لابن وهب.



وفي الحديث: «**إنَّ أوَّل ما خَلق الله القلم**»، وفيه إشكالٌ: هل القلم هو أوَّل المخلوقات؟ والجواب عن هذا الإشكال: أن الحديث لا يدلُّ على أن القلم هو أول مخلوقات الله؛ إذ صحَّت الأحاديث عنه ﷺ بأنَّ العرش مخلوق قبله، ولكن معنى الحديث: أنَّ الله ﷻ أول ما خلق الله القلم، أمَره بالكتابة، أي عند أوليَّة خَلْق الله لهذا القلم، لا أن القلم هو أول المخلوقات.

فإن الاعتبار بـ(أن) ناسخة داخلة في الجملة الاسمية، وقد ذكر ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العرش خُلِقَ قبل ذلك، كما دل عليه حديث ابن عمر في مسلم، عن النبي ﷺ أنه قال: «**وكان عرشه على الماء**»[1]، فالواو (واو حالية)، أي: حالة كون عرش الله ﷻ على الماء، دلَّ على أن العرش، وأن الماء الذي تحت العرش كلاهما مخلوقان قبل هذا القلم.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وفي المسند والسنن**»، المسند هو «مسند الإمام أحمد»، والسنن عند أبي داود وغيره.

«**عن ابن الديلمي**»، وهو عبد الله بن فيروز الديلمي.

«**قال: (أتيت أُبيَّ بن كعب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فقلتُ: إنَّ في نفسي شيئًا من القدر، فحدثني بشيء لعلَّ الله أن يُذْهبه من قلبي.**

فقال أُبيٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: لو أنفقت مثل أُحُدٍ ذهبًا، ما قَبِلَه الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو متَّ على غير هذا، لكنتَ من أهل النار.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) من حديث ابن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.



قال: فأتيتُ عبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، فكلُّهم حدَّثني بمثل ذلك عن النبي ﷺ».

قال المُصنِّف الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «**حديث صحيح رواه الحاكم في (صحيحه)** [(١)]».

ومثله ما رواه عن عبادة قبله، وما رواه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، ورضي الله عن الجميع قبل ذلك.

فهؤلاء الصَّحابة: (حذيفة، وزيد، وابن مسعود، وأُبَي، وابن عمر، وعبادة بن الصامت رضي الله عنهم)، كلُّهم توارد قولهم في أن مَنْ لم يؤمن بالقدر، فإنه متوعدٌ بالنار، وهذا له صلةٌ - إن شاء الله - في تفصيل حكمِهِ في مجلسٍ آخر.

قال الشيخ المُجدِّد رحمه الله: (باب ما جاء في منكري القدر)، أي: من الوعيد والزجر والتهديد.

ومنكرو القدر على ضربين:

* **إمَّا أن ينكروا قدر الله بالكليَّة**، فلا علم سابق للأشياء قبل وقوعها من الله سبحانه وتعالى، ولا كتابة لها في اللوح المحفوظ، ولا إرادة، واختيار ومشيئة لوقوعها، ولا خَلْق لها، فمَنْ أنكر ذلك كلَّه عن الله، فهذا لم يؤمن بالقضاء والقدر، وبالتالي لا يكون مؤمنًا، بل يكون قادحًا في إيمانه بربوبية الله وأسمائه وصفاته ما جاء من إنكاره للقضاء والقدر بالكلية.

ولقد جاء عن أئمَّة الإسلام، كما جاء عن الإمام المطلبي محمد بن إدريس

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد (٢١٦٢٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٤٩٤٠)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح ابن ماجه (٦٢).



الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «ناظروا القدرية»، يعني: أوائلهم وغلاتهم، فإنَّ أوائل القدرية وغلاتهم منكرون لهذه المراتب الأربع: (عِلْم الله السابق بالأشياء قبل وقوعها، وكتابته لها في اللوح المحفوظ، وإرادته لها، وخلقه إيَّاها).

قال: «ناظروا القدرية بالعلم»، هل عَلِمَ الله الأشياء قبل وقوعها، أو لم يعلمها؟ فإن أقرُّوا به، خُصِمُوا بإنكارهم القدر بالكلية، وإن جحدوه (جحدوا العلم)، كفروا؛ لأنَّهم جحدوا صفةً هي من صفات ذاته (وهي العلم)، فإذا لم يكن الله عَزَّوَجَلَّ متصفًا بالعلم، صحَّ اتِّصافه بضدِّ ذلك من الجهل، تعالى الله عن ذلك علوًّا عظيمًا.

وإنكارُ بعض المراتب (كإرادة الله ومشيئته)، كما عند عامَّة القدرية، أو إنكار أن يكون الله خالقًا لها كما عند عامة القدرية، أو أن العبد مجبور على فعلِهِ كما عند الجبرية ومتكلِّمة أهل الكسب، فإن هذا وعيدٌ لا يصل إلى الكفر، وإنما هو من كبائر الذنوب، وربما يطلق عليه أنه من الكفر الأصغر الذي هو وسيلةٌ إلى الكفر الأكبر.

وقد أورد في هذا الباب الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة أحاديث: حديث عبد الله بن عمر، وحديث عبادة بن الصامت، وما جاء عن ابن الديلمي عبد الله بن فيروز الديلمي اليماني لمَّا سأل أُبي بن كعب، وابن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن ثابت، كلهم حدَّثه عن النبي ﷺ أنه لو أنفق مثل أُحدٍ ذهبًا، ما قَبِلَهُ الله منه حتى يؤمن بالقدر، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأنه لو مات على غير هذا، لكَان من أهل النار، فهذا الحديث كما ذكر العلماء له حكم الرفع؛ إذ رواه عن النبي ﷺ هؤلاء الستة:



(ابن عمر، وعبادة، وابن مسعودٍ، وحذيفة، وزيد بن ثابت، وأُبي بن كعب رضي الله عن الجميع وأرضاهم).

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه نوَّع المسائل في هذا الباب، فذكر فيه تسع مسائل:

فقال فيه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيه مسائل**:

«**المسألة الأولى: بيان فرض الإيمان بالقدر**»، فالإيمان بالقضاء والقدر فرضٌ؛ لأنه أحد أركان الإيمان الستة.

«**المسألة الثانية: بيان كيفيَّة الإيمان**»، أي: بالقضاء والقدر، ومدارها على المراتب الأربع: (أن تؤمن بعلم الله السابق بالأشياء قبل وقوعها، وكتابته لها في اللوح المحفوظ، وأن كل شيء مُقدَّر، وأنَّ الله شاءه وأراده كونًا، وأن كلَّ شيء مقدر، فإنَّ الله خالق له)، ولهذا قال: «يا بني»، يقول عبادة: «إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وأن من لم يؤمن بذلك أحرقه الله في النار».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة: إحباط عمل مَنْ لم يؤمن به**»، ولو ادَّعى أنه آمن بالله، أو آمن برسل الله، أو آمن بالملائكة، أو بالنبيين، أو باليوم الآخر، ما دام أنه لم يؤمن بالقضاء والقدر، فإنَّ إيمانه سيحبط، ودلَّ على أن عدم الإيمان بالقضاء والقدر من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كله، خيره وشره - مَنْ لم يؤمن بذلك، فقد أتى ناقضًا من نواقض الإيمان، وناقضًا من نواقض الدين، لا يقبل الله عَزَّ وَجَلَّ منه بعد ذلك ما ادَّعاه.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: الإخبار أن أحدًا لا يجد طعم**



الإيمان حتى يؤمن به»؛ لقول عبادة بن الصامت لابنه: «واعلم أنَّك لن تجد طعم الإيمان»، أي: تجد حلاوته، وانشراح الصدر به، واطمئنان قلبك به، حتى تعلم أنَّ ما أصابك، لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك.

«**المسألة الخامسة: ذِكْر أول ما خَلَق الله**»، فأوَّل ما خلق الله ﷻ: العرش، لكن القلم من أوائل المخلوقات، وليس قبل العرش، فهو أول ما خَلَقَه الله وأمره بأن يجري بالمقادير، وهي «**المسألة السادسة: أنه**»، أي: القلم.

«**جرى بالمقادير في تلك الساعة إلى قيام الساعة**»، أي: منذ خلَقه الله ﷻ إلى أن تقوم الساعة، حيث إنَّ الله أمره، وتكلَّم ﷻ معه، وأجاب القلم ربَّه، وكيفيَّةُ كلام الله لا نعلمها، وكيفية إجابة القلم لله أيضًا لا نعلمها مع أن القلم مخلوق، لكن الذي نؤمن به: هو ما جاءنا عن الصَّادق ﷺ: «**إنَّ أول ما خَلق الله: القلم، قال له: اكتب. قال: ربِّي، وما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**»، فجرى القلم في تلك الساعة بما هو كائنٌ كتابةً من الله له بما هو كائن إلى قيام الساعة، وهذا في القرآن الكريم: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ الآية [الحج: ٧٠].

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة السابعة: براءته ﷺ ممَّن لم يؤمن به**»، أي: ممَّن لم يؤمن بالقضاء والقدر؛ لقوله في حديث عبادة: «**فمَنْ مات على غير هذا، فليس منِّي**». قال: يا بني، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**فمن مات على غير هذا، فليس مني**»، رواه أبو داود والترمذي وأحمد[١].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٦٦٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في =

ثم ذكر: «**المسألة الثامنة: عادة السلف رحمهم الله في إزالة الشبهة بسؤال العلماء**»، وفيه التأكد والتثبُّت من الفتوى بتكرار السؤال إلى أكثر من عالِمٍ في مسائل الدين الكبار، فهذا عبد الله بن فيروز الديلمي سأل عنها: (أُبيَّ بن كعب، وابن مسعود، وحذيفة، وزيد بن ثابت)، هؤلاء الأربعة، حتى توقَّد وتوكَّد وتثبَّت من هذه الفتيا.

«**المسألة التاسعة والأخيرة: أنَّ العلماء**»: علماء الصحابة رضي الله عنهم.

«**أجابوه بما يُزِيلُ شُبْهته، وذلك أنَّهم نسبوا الكلام كلُّهم إلى رسول الله ﷺ فقط**»، «كلُّهم حدثني بمثل ذلك عن النبي ﷺ»، قال الشيخ: حديث صحيح، رواه الحاكم في «صحيحه»[1].



= حلية الأولياء (٥/٢٤٨)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله بنحوه في ظلال الجنة (١١١)، وقال: صحيح بطرقه.

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢٤٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٨٤٣)، وصححه الألباني في ظلال الجنة.



٦١- باب ما جاء في المصورين

مناسبة هذا الباب: أنَّ التصوير وسيلةٌ إلى الشرك بالله ﷻ، كما وقع ذلك في الأمم قبلنا، فإنَّ أوَّل شركٍ وقَع في بني آدم، كانت وسيلته وذريعته وسببه التصاوير لمَّا صُوِّرَت صور أولئك الصالحين الخمسة: (ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر)، ونُصِبتْ في المجالس حتى عُبِدَتْ ودُعِيتْ، واستُشْفع بها إلى الله، واستغيث بها من دون الله، فالتصويرُ مناسبته أنه وسيلةٌ تُفْضي إلى الشرك بالله جل وعلا.

وقد حرَّم الله ﷻ التصوير لعللٍ:

العلة الأولى: أنَّ التصوير وسيلةٌ وذريعة إلى الوقوع في الشرك، كما وقع ذلك في أوَّل شرك وقع في بني آدم، ويتكرَّر هذا في إعمال هذه الوسيلة، وفي الغلو فيها.

العلَّة الثانية: أن التصوير فيه مضاهاةٌ لخَلق الله ﷻ.

العلة الثالثة: أن فيه سوءَ أدب مع الله ﷻ؛ ولهذا جاء هذا التبويب لبيان حُكْم التصوير، وأنه من سدِّ الذرائع الموصلة إلى الشرك؛ ولهذا التصوير - على ما سيأتي تفصيله - يدخل في وسائل الشرك، فحكمُهُ حُكْم الشرك الأصغر.

(باب ما جاء في المُصوِّرين)، أي: من الوعيد، ومن الزجر والتهديد، ومن تعظيم العقوبة والوعيد لهم بالعذاب من الله ﷻ.



قال: «**وعن أبي هريرة**»، فمن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب - كما في أبواب كتاب «التوحيد» - حُسْن اختياره لألفاظ أحاديث النبي ﷺ المتعلقة بكلِّ باب.

فهنا في هذا الباب ذكَر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها أربعة أحاديث: (حديث أبي هريرة، وحديث عائشة، وحديث ابن عباس، وحديث عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ)، فهذا الاختيار وهذا الترتيب يدلُّ على هذه البراعة وهذا الفقه الذي هو من توفيق الله عَزَّ وَجَلَّ للشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**[باب ما جاء في المصوِّرين].**

وعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **قال: قال رسول الله** ﷺ: **(قال الله تعالى: ومَنْ أظلم ممَّن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرةً، أو ليخلقوا حبةً، أو ليخلقوا شعيرةً)، أخرجاه في الصحيحين**»[(١)].

فقدَّم حديث أبي هريرة؛ لِمَا فيه من هذا الوعيد الشديد، وهذا التعجيز من الله لهم، فإن هذا الحديثَ قدسيٌّ، يرويه النبي ﷺ عن ربِّه عَزَّ وَجَلَّ.

قال ﷺ: «**قال الله تعالى: ومَن أظلم ممَّن ذهب يخلق كخلقي**»، فهذا فيه معنى المضاهاة (مضاهاة المصور بخَلق الله عَزَّ وَجَلَّ)؛ لأنَّ التصوير تشكيلٌ، ولأنَّ التصوير نحتٌ ورسمٌ يضاهي به هذا المخلوق خَلق الله جل وعلا، فجاء التعجيز والتحسير لهم: «**فَلْيخلقوا ذرةً، أو ليخلقوا حبةً، أو ليخلقوا شعيرةً**».

ومن فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه أعقب حديث أبي هريرة بحديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فقال: «**ولهما**»، أي: للبخاري ومسلم في «صحيحيهما»، وهذا من عناية الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتخريج.

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٣، ٧٥٥٩)، ومسلم (٢١١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



«ولهما عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنَّ رسول الله ﷺ قال: (أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يضاهئون بخلق الله)» (١)، «يضاهئون»، أي: يُشَابهون، كما قال جل وعلا: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ [التوبة: ٣١]، وقال الله جل وعلا: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٣٠﴾ [التوبة: ٣٠].

فأشدُّ الناس عذابًا يوم القيامة الذين يضاهئون بخَلق الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا فيه إشعارٌ بقادحٍ من القوادح يتعلَّق بتوحيد الربوبية لهذه المضاهاة، ويتعلَّق بتوحيد الألوهية؛ لأنَّ هذه التصاوير وسائل وذرائع إلى الشرك بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

«عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (كل مصورٍ في النار يُجْعل له بكلِّ صورة صوَّرها نفس يعذب بها في جهنم)»(٢).

ولهما»، أي: للبخاري ومسلم من حديث ابن عباس أيضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مرفوعًا إلى النبي ﷺ: (مَنْ صوَّر صورةً في الدنيا، كُلِّف أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ)» (٣).

و(كل) في حديث ابن عباس من ألفاظ العموم لأيِّ مصور، دلَّ على أن التصوير بأنواعه الثلاثة يتحقق فيه هذا الوعيد بالنار بأن يُجْعل له بكل صورة

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٤)، ومسلم (٢١٠٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم (٢١١٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو عند البخاري بألفاظ ليس فيها هذا اللفظ.

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٦٣)، ومسلم (٢١١٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



صوَّرها نفس يُعذَّب بها في نار جهنم، ويكلَّف تكليفَ تحسيرٍ واستحالةٍ وعذابٍ أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ؛ لأنَّ التصوير - والحالة هذه - فيه المضاهاة والمشابهة لله ﷻ في خلقِهِ ومخلوقاتِهِ.

فهذه أنواعٌ من الوعيد تدلُّ على عِظَمِ هذا الذنب، وعلى شناعته وقبحه، فنَاسَبَ ما ترجم له الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (باب ما جاء في المصوِّرين).

والتصوير ثلاثة أنواع:

أوَّلها: تصويرٌ بالنحت - سواء من حجر، أو خشب، أو برونز، أو غيرها - على هيئة مخلوقٍ من ذوات الأرواح، فهذا داخل دخولًا أوليًّا في هذا الوعيد والزجر والتهديد.

ثانيها: التَّشكيل بالرسم من غير نَحْتٍ؛ سواء بالألوان الزيتيَّة أو بغيرها، فيصور مخلوقًا ذا روح، وهذا داخلٌ في هذا الوعيد.

ثالثها: أن يُصوِّر بالآلات الحديثة المعاصرة بأنواعها تصويرًا على هذا المعنى، وهذا داخلٌ في عموم الوعيد من قوله ﷺ: «**كلُّ مصورٍ في النار**»[1]، ولا مستثنى له في بابه.

وقد استثنى العلماء ما فيه المنفعة والمصلحة؛ كإثبات الجرائم، ورَسْم صور المجرمين ليُعمَّم عنهم، ويُحذَّر منهم، وكذلك ما يتعلَّق بالأشياء النافعة والمفيدة تُوثَّق وتُسجَّل وتُنشَر، فهذا خارجٌ بأصل آخر عن هذا الوعيد.

إذا علمنا هذا وفقهناه، فلنحذر هذا العذاب، ولنَحْذر هذا الوعيد والزجر

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٢١١٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.



والتهديد، ونتفقَّه في هذا الباب (باب: ما جاء في المُصوِّرين): أيٌّ من هذه الأنواع (أنواع الوعيد والعقوبات)، مما يدل على أنه ذنبٌ كبير عظيم.

إذًا، ذكَر الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب (باب ما جاء في المصورين) أربعة أحاديث:

* حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**قال رسول الله** ﷺ: (**قال الله تعالى: ومَنْ أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرةً، أو ليخلقوا حبةً، أو ليخلقوا شعيرةً**)، **أخرجاه في الصحيحين**».

* حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قال: «**ولهما عن عائشة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: **أن رسول الله** ﷺ **قال**: (**أشدُّ الناس عذابًا يوم القيامة الذين يضاهئون بخلق الله**)».

* حديث عبد الله بن عباس، قال: «ولهما»، أي: للبخاري ومسلم في «الصحيحين»، «عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (**كل مصورٍ في النار يجعل له بكل صورة صوَّرها نفس يعذب بها في جهنم**)».

قال: «ولهما عنه مرفوعًا»، أي: عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعًا إلى النبي عليه الصلاة والسلام: «**مَنْ صوَّر صورة في الدنيا، كُلِّف أن ينفخ فيها الروح**»، أي: يوم القيامة، «**وليس بنافخٍ**».

* الحديث الرابع: «**عن أبي الهياج الأسدي قال: (قال لي عليٌّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...»، وأبو الهياج الأسديُّ هو أحد أصحاب عليٍّ من التابعين الثقات، وكان يعمل كاتبًا لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واسم أبي الهياج الأسدي هو حيان بن حصين الأسدي اليماني.



«**قال: قال لي عليٌّ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**؟)**».

«ألا أبعثك»، أي: ألا أُبيِّن لك وأرشدك، وأرسلك بما أرسلني به النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

«**ألَّا تدع صورةً إلا طمستها، ولا قبرًا مشرفًا إلا سوَّيته**»[1].

«ألَّا تدع صورةً»، وهذه نكرة في سياق الأمر، «ألَّا تدع صورةً إلا طمستها»، فتفيد العموم، وكل أنواع التصاوير يجب طمسها، وهذا الحديث كحديث ابن عباس: «**كل مصورٍ في النار**»، فهناك (كل) بلفظ العموم، وهي نكرة في سياق الأمر: «لا تدع صورةً إلا طمستها».

قال: «ولا قبرًا مشرفًا»، و(القبر) نكرة أيضًا في سياق هذا الأمر، (مشرفًا)، أي: مرتفعًا عن الأرض، «إلا سوَّيته» وواسيته في الأرض؛ لأن هذه الصور والقبور هي من أعظم وسائل الشرك بها مع الله عَزَّ وَجَلَّ إذا غُلِي فيها، ورُفعَتْ عن منزلتها وعُظِّمت، فعندئذٍ يقع فيها الغلوُّ بالعبادة، وبالتالي يكون الأمر بوقوع الشرك بتحقُّق وسائله وذرائعه، وطُرُقه المفضية إليه: «**ألَّا تدع صورةً إلا طمستها، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته**».

ويكون قَطْع هذه الصور وطمسها؛ إمَّا بقطع الرأس أو طمس الرأس كله، فيبقى بعد ذلك الجسد بلا رأسٍ، لا أنَّه يُوضَع عليه خطٌّ كما نراه من بعض الناس، فإنَّ هذا ليس من قطعها، وإنما القطعُ: إزالةُ الرأس الذي هو عنوان الحياة والروح.

«**ولا قبرًا مشرفًا إلا سوَّيته**»؛ لأنَّه بهذا القبر المرتفع يتوارَد الناس عليه جيلًا بعد جيلٍ حتى اعتقاد تعظيمه ورفعته، إلى أن يصرفوا له شيئًا من

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



العبادات بعد أن يمكثوا عنده، ويعكفوا عنده، فيغلو فيه الناس شيئًا بعد شيء.

وتأمَّلوا كيف جمع النبي ﷺ بين هاتين الذريعتين وهذين السببين اللذين هما من وسائل الشرك: في الصور والقبور المرتفعة المشرفة، وهذا يُشْعر إشعارًا صريحًا بالعلة من تحريم التصوير، ومناسبتُهُ للباب: وهذا من فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ له، وهذه العلَّة وإنْ كانت غير منصوصة، لكنها علَّة راجحة بمجموع هذه الأحاديث، ومجموع هذه الأفعال، ومجموع ما بَعَثَ به النبيُّ ﷺ عليه عليًّا وغيره رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **أنه رتَّب على هذا الباب سبع مسائل:**

قال: «**الأولى: التغليظ الشديد في المصورين**»، وهذا كما سبق في الحديث: أن يُكلَّفوا نَفْخَ الروح فيما صوَّروه، وأنهم أشدُّ الناس عذابًا، وأنهم يعجزون بأن يُطَالبوا بنفخ الروح في هذه الصور.

«**المسألة الثانية: التَّنبيه على العلَّة، وهو تَرْك الأدب مع الله** عَزَّ وَجَلَّ **في قوله: (ومن أظلم ممَّن ذهب يخلق كخلقي)**»، فهذا المصوِّر كأنه يضاهي الله عَزَّ وَجَلَّ في خلقِهِ وربوبيته، وهذا سوء أدبٍ مع الله عَزَّ وَجَلَّ، فيترك سوء الأدب مع الله إعظامًا لشأنه، وإجلالًا لربوبيته جل وعلا.

«**المسألة الثالثة: التنبيه على قدرتِهِ** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **وعجزهم**»، أي: عجز هؤلاء المصورين.

«**في قوله: (فليخلقوا ذرةً، أو حبةً، أو شعيرةً)**»، كل ذلك على جهة التعجيز والتحسير.



«**المسألة الرابعة: التصريح بأنهم أشدُّ الناس عذابًا**»، كما في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في «الصحيحين»، عن النبي ﷺ أنه قال: «**أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون**».

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة الخامسة: أن الله يخلق بعدد كلِّ صورة نفسًا يُعذَّب بها هذا المصور في جهنم**»؛ لقوله: «**المُصوِّرون في النار، يجعل له بكل صورة صوَّرها نفسٌ يعذَّب بها في نار جهنم**»، فيا لله! مَنْ صوَّر ألف صورةً، سيجعل له ألف نفسٍ يعذب بها تعزيرًا وتعذيبًا بما ضاهى به خَلْق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة السادسة: أنه يُكلَّف أن ينفخ فيها الروح**»، وهذا تكليف تعجيز، وزيادة في عذابه وسخط الله عَزَّ وَجَلَّ عليه، وإلا والله لن يستطيع أن ينفخ الرُّوح فيما دون ذلك، فكيف بهذه المصورات؟!

«**المسألة السابعة: الأمر بطَمْسها إذا وُجِدَتْ**»، أي: بطَمْس هذه الصور، وذلك بإزالة أسباب الحياة منها (إزالة الرأس)، فتبقى جثةً هامدةً إذا وُجِدتْ.

ولقد جاء رجلٌ إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وذكر أنَّ مهنته التصوير، فنهاه عن ذلك ابن عباس، ثم قال: «ليس لي عملٌ إلا ذلك»، قال: «إن كان ولا بدَّ، فصوِّر ما لا روح فيه»[1]، أي كالجبال والأودية والأشجار، أمَّا ما فيه روح، فقد نَهاه ابن عباس عن ذلك ما لم يكن لأجل مقصدٍ شرعيٍّ محققٍ، كما سبق بيانه في إثبات الجرائم، وما يتعلق بنفع العباد النفعَ المتحقق.



(١) أخرجه مسلم (٢١١٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



٦٢- باب ما جاء في كثرة الحلف

وقد بلغ بنا المقام في هذه المدارسة إلى الباب الحادي والستين من كتاب «التوحيد»، وقد ترجمه الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُصنِّف هذا الكتاب بقوله: «**[باب ما جاء في كثرة الحلف]**».

والحلفُ هو تأكيدُ أمرٍ من الأمور، أو شيءٍ من الأشياء بذكر المُعظَّم والمحلوف به، وهو الإتيان بحروف القسم الثلاثة: (الواو، والباء، والتاء).

ومناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنَّ الاستهانة بالحلف بالله ﷻ منقصةٌ لهذا التوحيد؛ لأنَّه لمَّا حلف بالله كاذبًا، أو حلف بالله هازلًا، أو غير مبالٍ، دلَّ على أن تعظيم الله ﷻ في قلبه ناقصٌ، وأنه استهان بهذا العظيم الذي أكَّد الأمر به، كما أن تعظيم الحلف بالله ﷻ هو من كمال التوحيد؛ لما جاء من الآيات والأحاديث في الوعيد في هذا الباب.

والاستهانة أنواعٌ:

- فمنها: استخفافٌ بالمحلوف به وهو الله ﷻ، وهو استخفافٌ يدخل في الاستهزاء، وقد سبق أنه من نواقض الدين، ومن نواقض توحيد ربِّ العالمين.

- وأمَّا الحال الأكثر والأشهر عند المسلمين: أنه بكثرة الحلف يخفُّ شأن المحلوف به، وهذا نوعٌ من أنواع الاستخفاف، لكنه لا يبلغ بصاحبه إلى الخروج من الملَّة، بل يُوقِعُهُ في كبيرةٍ من الكبائر، وذريعةٍ من ذرائع نقض التوحيد، وهو سببٌ لانتقاص كمال التوحيد الواجب.



وفي المقابل، مَنْ حلف بالله ﷻ معظمًا، ومؤكدًا لله ﷻ بهذا الحلف، وموثقًا للأمر بالله ﷻ؛ لِمَا قام في قلبه من تعظيم الله وتقديره، ورفع شأن المحلوف به، وكذلك توثيق الأمر المحلوف بالله العظيم، فهذا من كمال التوحيد.

والحلف بالله ﷻ كاذبًا هو من صفات المنافقين الذين نَاقَضوا أصل التوحيد، وظهرت مناقضتُهم ومصادمتُهم لأصل التوحيد بهذه المظاهر والذرائع، ومن ذلك: حلفهم بالله ﷻ كذبًا، قال الله جل وعلا عنهم كشفًا لحالهم: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ١٤﴾ [المجادلة: ١٤].

وقد ترجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب: **(باب ما جاء في كثرة الحلف)** بقول الله جل وعلا: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

وبحديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «سمعتُ النبي ﷺ يقول: (الحلفُ منفقةٌ للسلعة، ممحقةٌ للكسب)، أخرجاه»[١]، أي: في «الصحيحين».

«وعن سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: (ثلاثةٌ لا يُكلِّمهم الله، ولا يُزكِّيهم، ولهم عذابٌ أليم: أشيمط زان، وعائل مستكبر، ورجل جعل الله بضاعته لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه)، رواه الطبراني بسند صحيح[٢].

وفي الصحيح»، أي: في «الصحيحين».

(١) أخرجه البخاري (٢٠٨٧)، ومسلم (١٦٠٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٦١١١)، والصغير (٨٢١)، والهيثمي في المجمع (٦٣٣٥)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيح الجامع (٣٠٧٢).

«**عن عمران بن حصين** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أنه قال: قال رسول الله** ﷺ: (**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**).

قال عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **فلا أدري أذكر بعد قرنه مرتين، أو ثلاثًا، (ثم إنَّ بعدكم قومًا يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن**)»[1].

وفيه»، أي: في «الصحيحين».

«**عن ابن مسعودٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **أنَّ النبي** ﷺ **قال: (خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**)، فذكر ثلاثة قرون بعد قرنه عليه الصلاة والسلام.

«**ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته**»[2]، وهذا شاهد هذا الحديث لهذا الباب.

«**قال إبراهيم**»، وهو النخعي، «**كانوا**»، أي: النخعيون من أصحاب ابن مسعود في الكوفة، «**يضربوننا على الشهادة والعهد**»، أي: اليمين، «**ونحن صغار**»[3].

ففي هذا التبويب الموفق من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (باب ما جاء في كثرة الحلف)، بدأ بآية سورة (المائدة): ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾.

وحِفْظُ اليمين المعقودة بالله عَزَّ وَجَلَّ **تعظيمًا له يكون على ثلاث مراتب:**

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥١) ومواضع، ومسلم (٢٥٣٥)، من حديث عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٥٢) ومواضع، ومسلم (٢٥٣٣)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٢، ٣٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أولًا: عدم كثرة الحلف بكل صغيرة وكبيرة، وشاذة وفاذة.

ثانيًا: أنه إذا حلف بالله ﷻ، لا يحنث إلا لأمر خير؛ لحديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إذا حلفتَ على يمينٍ، فرأيت غيرها خيرًا منها، فكفِّر عن يمينك، وائتِ الذي هو خيرٌ**»، متفق عليه[1].

ثالثًا: أنه إذا حلف ثم حنث، ينتهي إلى كفارة هذه اليمين؛ تعظيمًا لربه ﷻ المحلوف به؛ سواء حلف بالله، أو أسمائه، أو صفاته، فإن كفارتها كفارة اليمين الدالَّة على تعظيم المحلوف به سبحانه وتعالى.

قال الشيخ رحمه الله: «**وقول الله تعالى:** ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾»، وهذه الآية صدَّر بها الشيخ رحمه الله هذا الباب، فأمر الله ﷻ بحِفْظِ اليمين.

وقد جاء عن السلف الصالح رحمهم الله في تفسير هذه الآية عدَّة أقوال، أشهرها ثلاثة:

الأول: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾، أي: لا تتركوها بغير تكفيرٍ إذا حنثتم فيها.

الثاني: جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «احفظوا أيمانكم، أي: لا تحلفوا»[2].

الثالث: جاء عنه قوله: «احفظوا أيمانكم عن الحنث، فلا تحنثوا»[3].

وكل ذلك من باب التنوُّع، وليس من باب اختلاف التضادِّ، فعلى قول ابن عباس يكون الأمر بالحفظ مُتضمنًا للنهي عن الحلف وكثرته إلا في

(١) أخرجه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢)، من حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه.

(٢) ذكره الواحدي في التفسير البسيط (٧/ ٥٠٨) معلقا عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا.

(٣) ذكره الواحدي في التفسير البسيط (٧/ ٥٠٨) عن غير ابن عباس رضي الله عنهما.

المواضع التي أباحت الشريعة الحلف فيها، فهذا موافقٌ لفقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الترجمة وهذا التبويب: (باب ما جاء في كثرة الحلف).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «**سمعتُ رسول الله** ﷺ **يقول: (الحلفُ منفقةٌ للسلعة، ممحقةٌ للكسب)، أخرجاه في الصحيحين**»[1].

وهذا الحديثُ خرج مخرج الوعيد، فإنَّ الحلف بالله ﷻ قد ينفق السِّلعة ويُمْضيها، فإذا حلف على سلعته أنه أُعطي فيها كذا، أو اشتراها بكذا، يظنُّه المحلوف له (وهو: المشتري) صادقًا فيما حلف عليه، فربَّما أخذها بزيادةٍ على قيمتها، والبائع يكذب، أو يبالغ، أو يُورِّي ويُعرِّض، فيكون بهذا عصى الله جل وعلا لأجل أن ينفق هذه السلعة ويمضيها.

لكن ما الثمرة؟ وما الغائلة؟ والجواب: أنَّ ما جاءه من الكسب بهذا الحلف الكاذب، أو الحلف المورى فيه، يكون ممحوقًا؛ لأنه بناه على هذه اليمين.

ويؤيد هذا - وهذا من حُسْن الترتيب في انتقاء الأحاديث - ما جاء في الحديث الصحيح من حديث سلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن النبيَّ ﷺ قال: «**ثلاثة لا يُكلِّمهم الله**»، أي: لا يكلمهم كلام تكريمٍ وتفضيلٍ وتشريفٍ؛ احتقارًا لهم، وغضبًا عليهم، وعقوبةً على فِعْلِهم.

«**ثلاثة لا يُكلِّمهم الله، ولا يُزكِّيهم، ولهم عذاب أليم**»، هذه ثلاثة أنواعٍ من الوعيد.

(١) أخرجه البخاري (٢٠٨٧)، ومسلم (١٦٠٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

«**أُشَيمط زانٍ**»، «أشيمط» من غير تنوينٍ، «زانٍ» أي إنَّه يزني مع كبر سنِّه مع ضعف الشهوة عنده وعند أمثاله، ومع ذلك يزني، «**وعائل مستكبر**» فقير ليس عنده من أسباب البطر التي تكون عند غيره، ومع هذا يتكبَّر ويتعالى، «**ورجل جعل الله بضاعته، لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه**»، أي إنَّه استهان باليمين لكثرة الحلف؛ لأجل أن يكسب الدرهم والدرهمين، والمال والجاه، وتنفيق سلعته، «**جعل الله بضاعته**»، أي: بكثرة حلفه، مرةً صادقًا، ومرةً غير ذلك.

وقوله: «**أُشَيمط**»، كل ذلك من باب التصغير على جانب التحقير، أي: تحقير هذا الأُشيمط، وهو الذي شَعْرُهُ شَمِط، أي: علاه الشيب.

وهذا الحديث فيه المطابقة للترجمة في التحذير ممَّا جاء من كثرة الحلف، ويناسب هذا الحديث في هذا الباب وما بعده: قول الله جل وعلا في (آل عمران): ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٧٧﴾ [آل عمران: ٧٧]، «اشتروا بعهد الله»، أي: بما عَاهَدوا الله به أيمانًا أو حلفًا، «اشتروا بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلًا»، وهذا دائرٌ بين شأن المنافقين الذين شعارهم الحلف بالله كذبًا، كما قال الله جل وعلا فيهم: ﴿وَيَحۡلِفُونَ عَلَى ٱلۡكَذِبِ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ١٤﴾، فمَنْ كان كالمنافقين فهذا مناقضٌ للتوحيد، ومَنْ كان مشابهًا لهم بهذا الحلف الكاذب دون أن يعتقد اعتقادهم، فهذا مناقضٌ لكمال التوحيد الواجب، وواقع في ذريعة من ذرائع الشرك والكفر.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديثًا عن عمران بن حصين، وابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، عن النبي ﷺ في تفضيل قرنه في حديث عمران رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**». قال عمران: «فلا أدري، أذكَر بعد قرنه مرتين أو ثلاثًا».

«**ثم إنَّ بعدكم قومًا يشهدون، ولا يُسْتشهدون**»، يعني: يجيء قومٌ، فيشهدون من غير أن تُطلَب منهم الشهادة، وما أكثرها في مجالس الناس! يتكلم فلان، فيمدح آخر، فيقول قائل: «وأنا أشهد»!! والسؤال: مَنْ طلب شهادتك؟! فأنت شهدتَ قبل أن تُسْتشهد.

ومناسبتُهُ للترجمة في النهي عن كثرة الحلف: نهي عن الذين يشهدون، ولا يُسْتشهدون؛ لأنَّ الشهادة متضمِّنة لليمين، وربما حلف عليها، وهذا داخلٌ فيما وفَّق الله عَزَّ وَجَلَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذا الاستدلال وهذا الانتقاء من أحاديثه ﷺ في هذا الباب (باب ما جاء في كثرة الحلف)؛ تحذيرًا ووعيدًا وتهديدًا من أن يُخلَّ بالتوحيد كله كشأن المنافقين، أو يُخلَّ في كمال توحيده الواجب كما في الاستخفاف بهذه اليمين.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجاء في (الصحيحين) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النبي ﷺ: (**خير أمتي قرني**)، أي: قرن الصحابة، (**ثم الذين يلونهم**)، أي: قرن التابعين، (**ثم الذين يلونهم**)، أي: قرن أتباع التابعين. قال عمران رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (فلا أدري، أذكَر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة)، فإن كان ثلاثة، فدخل فيهم قرن تابع أتباع التابعين، وهي المائة الثالثة».

قال: «(**ثم إن بعدكم**)، أي: يجيء قومٌ بعدكم، (**يشهدون ولا يُسْتشهدون**)،



وهذه الشهادة لمَّا تضمنت اليمين، جاءت على مخرج الوعيد والزجر والتهديد.

العلامة الثانية: «**ويخونون ولا يُؤتمنون**»، وهذه شاملةٌ لكل ما اؤتمن عليه الإنسان من أمور الدنيا والآخرة، ومنها الولاية على الوظائف، وعليه فُسِّر قول الله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ [النساء: ٥٨]، فالأمانة كلمة عظيمة لا تنحصر بالوديعة فقط، بل كل ما اؤتمن عليه الإنسان.

والعلامة الثالثة: «**وينذرون ولا يوفون**»، ينذرون لله ﷻ كثيرًا بالنذر الذي هو فيه معنى الحلف والتوكيد، ولا يفي بنذره؛ استهانةً بهذا النذر.

والنذرُ عند الفقهاء رحمهم الله: هو إلزام العبد نفسَه طاعةً لم تجب عليه بأصل الشرع.

وأَلْفت الانتباه إلى أن النذرَ كثيرٌ في أوساط النساء في هذه الأزمان: «نذر عليَّ أن أفعل كذا...»، «نذر عليَّ أن أتصدق بكذا...»، كما أن الحلف بالطلاق وتوثيق الأمر بالطلاق كثيرٌ في أوساط الرجال في هذا الزمان إلا ما رحم الله ﷻ، وهذا كلُّه من علامات الساعة، ومن علامات ضعف الدين كما يشير إليه الحديث في قوله: «**ثم إنَّ بعدكم قومًا يشهدون ولا يُسْتشهدون، ويخونون ولا يُؤْتمنون، وينذرون ولا يوفون**».

«**ويظهر فيهم السِّمن**»، أي: علامتهم: السِّمن في بطونهم، والشحم على ظهورهم لكثرة ما هم فيه من النِّعم والرغد وقلة العمل، والله ﷻ على كلِّ شيء قدير، وهو سبحانه وتعالى بكلِّ شيء بصير، وله الحكمة البالغة، فإنَّه في زمننا هذا ظهر السِّمن، وظهرت معه أمراضه، حتى أضحى الناس من شدة السِّمن - من



كثرة السمن وشدته - يُخفِّفون بطونهم بما يسمُّونه بـ (الخبل)، و(قص المعدة)، و(نفخها بالبالونات)، وهذا في زمنٍ كثر فيه الشبع، وقلَّ فيه الإيمان والعمل.

وقد كان خيرٌ منَّا وأشرف مَنْ وطئت أقدامهم هذه البسيطة، سيدنا محمد ﷺ وصحابته الكرام، لم يشبعوا من هذه الدنيا، ولم يشبعوا من خبز الشعير فضلًا عن خبز البر والحنطة.

ويربط الصحابة رضي الله عنهم على بطونهم الحجر، ويربط سيِّدهم ﷺ على بطنه الحجرين من شدَّة الجوع، والناس في هذا الزمان يخبلون بطونهم من شدَّة الشبع، فسبحان الذي لا إله إلا هو!!

قال: «وفيه»، أي: في «الصحيحين»، «عن ابن مسعودٍ: أن النبيَّ ﷺ قال: **(خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)**»، فهذا مطابقة لما سبق فيما شكَّ فيه عمران أنه ذكر بعد قرنه ثلاثة قرون.

«**ثم يجيء قومٌ تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته**»، فهذه الرِّواية مُفسِّرة لرواية حديث عمران في تضمُّن الشهادة اليمين، وهذا - والله أعلم - لأنه استهان باليمين، فأكثَرَ من الحلف بالله عز وجل على أمور تافهة ليست بذات بالٍ، وليس لها قيمة، لما خفَّ من شأن تعظيم الله عز وجل في قلبه، استهان بالله عز وجل في توثيق الأمر بهذه اليمين، فهذا دلَّ على ما في قلبه من نقص التوحيد بنقص تعظيم الله بالحلف به على كلِّ يمين.

وهذا الأمر الذي جاء في الحديث أنه «**يجيء قومٌ**» خرج مخرج الوعيد والزجر والتهديد في علامة فساد الزمان في آخره بفساد أهله، فإنَّ فساد الزمان إنما يكون بفساد أهله، ومن هذا أنه «**تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه**



شهادته»، فلا يبالي بالشهادة، ولا يبالي باليمين، أينما وجَّهها، وأينما ألقاها؛ لأنَّه قلَّ تعظيم المحلوف به، وهو ربُّه، بل زاد الأمر في هذا الزمان حتى سمعنا من يحلف بغير الله ﷻ، وهذا كما سبق في تبويب سابق: أنه من الشرك الأصغر، وهذا إذا جرى على لسان الحالف من غير قصدٍ، فإنْ جرى على لسانه بتعظيم المحلوف به تعظيم العبادة، فهو الشرك الأكبر.

«قال إبراهيم النخعي: كانوا»، أي: النخعيون الكبار؛ كعلقمة، وهو علقمة بن قيس النخعي، عمُّ إبراهيم، وكأصحاب عبد الله بن مسعود، وربما دخل فيهم ابن مسعود أيضًا.

«قال: كانوا يضربوننا»، وهم صغارٌ على الأمرين: (الشهادة، والعهد)، وهو اليمين، وهذا من تعظيمهم لليمين، ومن تدريب وتعويد أولادهم على تعظيمها، ورفع شأنها، وألَّا يستهينوا أو يتهاونوا بها.

وفيه: أنَّ الضرب إذا كان من باب التأديب، والحمل على الأكمل وأحسن الأحوال، فهو أمرٌ مندوبٌ إليه ما لم يكن فيه تعذيبٌ للمضروب، فإنَّ التعذيب لا يجوز.

وفي هذا أنَّ أَمْرَ الشهادة واليمين خفَّ عند الناس في هذه الأزمنة تحملًا وأداءً لهما، والسببُ: قلةُ خوفهم من الله ﷻ، وضعف مبالاتهم بذلك، وهذا هو الغالب الأكثر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فنعوذ بالله من ذلك.

ففي هذه الأحاديث مطابقةٌ موفَّقة، وفقهٌ جليل في انتقاء هذه الألفاظ، والاستدلال بالأحاديث والآيات على ما تَرْجم عليه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «باب ما جاء في كثرة الحلف»، أي: من الوعيد والزجر والتهديد، والنهي عن ذلك.



ثم زاد الفقه فقهًا فيما رتَّب على هذا الباب من المسائل الثماني:

قال: «**فيه مسائل:**

«**الأولى: الوصيَّة بحفظ الأيمان**»، و(الأيمان) جمع (يمين)؛ لقول الله جل وعلا: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾.

«**المسألة الثانية: الإخبار بأنَّ الحلف منفقةٌ للسلعة، ممحقةٌ للبركة**»، فقد يُنفِّق بالحلف المستهين به سلعته، فتمضي ولا تبور عنده، لكن الثمرة الوخيمة أن هذا التنفيق للسلعة باليمين ممحقٌ للبركة من هذا البيع؛ لأنَّه بُنِيَ على أساسٍ غير صحيحٍ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة: الوعيد الشديد فيمَنْ لا يبيع، ولا يشتري إلا بيمينه**»، وهذا الوعيد الشديد جاء في حديث أبي هريرة: «**الحَلِفُ منفقةٌ للسلعة، ممحقةٌ للكسب**».

والوعيدُ الشديد الأشدُّ في حديث سلمان: «**ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم**»، «**ورجل جعل الله بضاعته**»، أي: استهان بالله كأنَّه باع الله باستهانته باليمين والعهد الموثق بالله عَزَّ وَجَلَّ، «**جعل الله بضاعته، لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه**»[(١)]، فرتِّب عليه أنواع الوعيد الثلاثة:

* أن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يُكلِّمه، أي: كلام تكريمٍ وتشريفٍ؛ احتقارًا له، وغضبًا عليه وعقوبة.

(١) أخرجه الطبراني (٦١١١)، من حديث سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٧٨٨).

* ولا يُزكِّيه يوم القيامة، أي: لا يُطهِّره، ولا يثني عليه.

* ولهم عذابٌ أليم.

وهذا كقولِهِ جل وعلا في سورة (آل عمران) في عيبة هؤلاء، ومَنْ هم أشدُّ منهم من المنافقين: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾، أي: لا حظَّ لهم، ولا نصيب، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٧٧﴾، ففيه مطابقة هذه المسألة بالوعيد الشديد فيمن لا يبيع ولا يشتري إلا بيمينه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

«**المسألة الرابعة: التنبيه على أنَّ الذنب يعظم مع قلة الداعي**»، فهذا الذي جعل الله بضاعته أكثَرَ من الحلف من غير داعٍ وموجبٍ، ودلَّ على ما قام في قلبه من الاستهانة باليمين، أو بالله، أو ما قام في قلبه - والعياذ بالله - من النفاق، فلم يجعل لله ﷻ قدرًا.

«**المسألة الخامسة: ذمُّ الذين يحلفون، ولا يستحلفون**».

ففي حديث عمران: «**ويأتي قومٌ يشهدون ولا يُسْتشهدون، ويحلفون ولا يُسْتحلفون**»؛ لأنهم غير مبالين بهذه اليمين، وغير مُعظِّمين لها، وسببُ ذلك وذريعتُهُ: كثرة حلفهم وأيمانهم.

«**المسألة السادسة: ثناؤه ﷺ على القرون الثلاثة أو الأربعة، وذكر ما يحدث**».

أثنى ﷺ على قرنه (وهم قرن الصحابة)، وعلى ثلاثة قرون بعدها، قدَّرها العلماء رحمهم الله بنهاية المائة الثالثة، فهؤلاء هم القرون المثنى عليهم من رسول



الله ﷺ، والمشهود لهم بالخيريَّة، وذكر ما يحدث (أي: بعدهم) من علاماتٍ تدلُّ على فساد الزمان بفساد أهله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «**المسألة السابعة: إنَّ الذين يشهدون، ولا يستشهدون**».

ومن الشهادة: اليمين، فإن الشهادة متضمنة لليمين، ويُفسِّرها حديث ابن مسعود في قوله: «**ثم يجيء قومٌ تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته**»، وهذا هو شاهد هذين الحديثين (حديث عمران، وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) للباب.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة الثامنة والأخيرة: «**كون السلف يضربون الصغار على الشهادة والعهد**».

يضربونهم عليها تأديبًا، وحملًا لهم على الكمال، وتأديبًا لهم على النقص (نقص الدين الذي هو أعظم نقصٍ)، فإنَّ نَقْصَ الدين أشدُّ وأنكى من نقص الدنيا.

والذين يضربونهم هُمُ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وكبار التابعين، فإنَّ إبراهيم النخعي أخذ عن عمِّه علقمة بن قيس النخعي الذي هو من أخصِّ أصحاب ابن مسعود، وأصحاب علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «كانوا»، أي: السلف من الصحابة والتابعين، «يضربوننا على الشهادة والعهد»، أي اليمين، «ونحن صغار»، وهذا يدلُّ على النهي عن كثرة الحلف والشهادة، وهو شاهد هذا الباب، فرحم الله سلف هذه الأمة، وجزاهم عنَّا خير الجزاء.






٦٣- باب ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه

مناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أنَّ الوفاء بذمَّة الله ﷻ من كمال الإيمان، وعدم الوفاء بذمة الله ﷻ نقصٌ وإخلالٌ بهذا التوحيد، بحسَب ما يكون في قلب هذا المُخلِّ، فما جاء في ذمة الله وذمة نبيه أمرٌ لا يقبل المُزَايدة.

وكذلك مناسبتُهُ لما قبله: أنَّ الباب الذي قبله فيما جاء في كثرة الحلف، أي: من الوعيد والزجر والنهي والتهديد، وهذا الباب (ما جاء في ذمَّة الله وذمَّة نبيه) متناسبٌ مع الباب الذي يأتي بعده، وهو الباب الثالث والستون: «**[باب ما جاء في الإقسام على الله جل وعلا]**»، ففيه تعظيم الله ﷻ، وتعظيم عهده، وتعظيم ذمَّته وذمَّة نبيِّه ﷺ، فإن مَنْ لم يحترم عهد الله ﷻ، ومَنْ لم يحترم عهد رسوله ﷺ وهو ذمَّته، فهذا قد أنقص توحيده وإيمانه؛ لأنَّ نقض العهود هو من صفات وعلامات المنافقين.

والمنافقون - أعاذنا الله وإياكم منهم ومن حالهم ومن مآلهم - لم يَقُمْ لله ﷻ في قلوبهم تعظيمٌ، ولهذا لا يُبَالون في ذمَّة الله ﷻ، ومن باب أَوْلَى أنَّهم لم يبالوا، ولم يقدروا ذمَّة رسوله ﷺ وعهده؛ لأنه لا إيمان لهم.

فمن المؤمنين مَنْ قد يضعف إيمانه، فيُشَابه هؤلاء في أنه ينقض ولا يحترم عهد الله ﷻ، ولا عهد رسوله ﷺ، فيكون مشابهًا لهم والحالة هذه.

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه ترجم هذا الباب: «**[باب ما جاء في ذمَّة الله، وذمَّة نبيِّه]**»، ترجمه بقول الله جل وعلا: «﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ



﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٩١﴾﴾ [النحل: ٩١]».

ثم ذكر بعد ذلك حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو حديث طويل أخرجه مسلم في الصحيح.

«قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمَّر أميرًا على جيشٍ أو سريةٍ، أوصاه بتقوى الله، وأوصاه بمَنْ معه من المسلمين خيرًا، فقال عليه الصلاة والسلام: (اغزوا بسم الله)»، أي: مبتدئين غَزْوكم، مصاحبين لاسم الله عَزَّ وَجَلَّ، مستعينين به.

«اغزوا بسم الله في سبيل الله، قاتلوا مَنْ كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تُمثِّلوا، ولا تقتلوا وليدًا».

هذه آداب ديننا، وهذه إرشادات وأوامر نبيِّنا ﷺ، فلا غلول في الغزو والجهاد، ولا غدر، ولا تمثيل بالمقتول، ولا يجوز أن يُقتَل الوليد الصغير الذي مثلُهُ لا يُقتَل، وكذا المرأة، والشيخ الكبير، والراهب والمتعبد ما لم يكن لهم دالةٌ في هذا الغزو (غزو الكفار).

قال رَحِمَهُ اللهُ: **«وإذا لقيتَ عدوكَ من المشركين»**؛ لأنَّ المقاتلين هم كفار المشركين على دين الله وتوحيده، وعلى إفراد العبادة له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحده.

«وإذا لقيت عدوَّك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال - أو: خلال - فأيتهنَّ ما أجابوك، فاقبل منهم، وكفَّ عنهم»(١).

دلَّ على أن المقصود من الجهاد في ديننا هو إقامة توحيد الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لئلَّا

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١) من حديث بريدة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



يُعبَد في الأرض إلا الله، كما قاله السلف من الصحابة والتابعين لرستم قائد جيوش الفرس لمَّا قال: «ما جاء بكم؟». قالوا: «جئنا نخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة ربِّ العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة»(١).

«**فادعهم إلى ثلاث خصال - أو خلال - فأيتهنَّ ما أجابوك، فاقبل منهم، وكفَّ عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام**»، أي: إلى التوحيد.

«**فإن أجابوك فاقبل منهم، ثم ادعهم إلى التحوُّل من دارهم إلى دار المهاجرين**»، أي: من دار البادية إلى دار الحاضرة، وهذا مقصدٌ شرعيٌّ؛ لأنَّ البادية محلُّ الجفاء، ومظنَّة الجهل، والحاضرة محلُّ التعلم والاجتماع، فهذا مستحبٌّ؛ لقرينة إن فعلوا ذلك، وهذا بعد إسلامهم، ليس وهم باقون على كفرهم.

«**فإن أجابوك فاقبل منهم، ثم ادعهم إلى التحوُّل من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إنْ فعلوا ذلك، فلهم ما للمهاجرين**»، أي: من الفيء، وباقي ما يستحقُّونه من نوافل الصدقات.

«**فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين**» من الالتزام بالجهاد وغيره في إقامة شعائر الدين.

«**فإن أبوا أن يتحوَّلوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين**»، واختلفوا في معنى أنَّهم يكونون كأعراب المسلمين:

قيل: ممَّن تؤخذ منهم الجزية.

---

(١) أخرجه الطبري في التاريخ (٣/ ٥٢٠) من كلام عدة من المؤرخين من شيوخ سيف بن عمر.



وقيل: من أعراب المسلمين أنَّ ليس لهم في الفيء نصيب ببُعْدهم عن محل العلم، واجتماع أهله فيه.

«**فإن أبوا أن يتحوَّلوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حُكْم الله تعالى، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيءٌ إلا أن يجاهدوا مع المسلمين. فإن هم أبوا**»، أَبَوَا الإسلام، وأَبَوَا أن يطيعوا إلى توحيد الله ﷻ.

«**فاسألهم الجزية**»، والجزية على الصَّحيح من أقوال العلماء يأخذها وليُّ الأمر، مراعيًا بذلك المصلحة من كل كافر؛ سواءً كان كتابيًّا يهوديًّا، أو نصرانيًّا، أو شبه كتابي كالمجوس، أو من جنس الكفار، كما أخذ النبي ﷺ الجزية من كفار تغلب.

قال: «**فإن هم أجابوك**»، أي: إلى الجزية.

«**فاقبل منهم، وكفَّ عنهم، فإن هم أَبَوا، فاستعن بالله وقاتلهم**»، وهذه هي المرحلة الثالثة.

ويأتي في تتمَّة الحديث - إن شاء الله - ما يدلُّ على ترجمة الباب من ذمَّة الله، وذمَّة نبيِّه.

«**وعن بريدة بن الحصيب الأسلمي رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمَّر أميرًا على جيشٍ أو سريةٍ، أوصاه بتقوى الله هو ومَنْ معه من المسلمين خيرًا، فقال: (اغزوا بسم الله، في سبيل الله، قاتلوا مَنْ كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تُمثِّلوا، ولا تقتلوا وليدًا.**



وإذا لقيت عدوَّك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال - أو خلال - فأيتهن ما أجابوك، فاقبل منهم، وكف عنهم.

ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم.

ثم ادعهم إلى التحوُّل من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنَّهم إن فعلوا ذلك، فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين.

فإن أبَوَا أن يتحوَّلوا منها، فأخبرهم أن يكونوا كأعراب المسلمين، يجري عليهم حُكْم الله تعالى، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين.

فإنْ هم أبَوَا، فاسألهم الجزية، فإن هم أجابوك، فاقبل منهم، وكفَّ عنهم.

فإن هم أبوا، فاستعن بالله وقاتلهم.

وإذا حاصرت أهل حصن»، وهذا موضع الشاهد من هذا الحديث على هذا الباب (باب: ما جاء في ذمَّة الله وذمَّة رسوله)، قال ﷺ: «(وإذا حاصرتَ أهل حصنٍ، فأرادوك أن تجعل لهم ذمَّة الله، وذمَّة نبيِّه، فلا تجعل لهم ذمَّة الله، وذمَّة نبيِّه، ولكن اجعل لهم ذمَّتك، وذمَّة أصحابك، فإنكم أن تخفروا ذممكم وذمَّة أصحابكم، أهون من أن تخفروا ذمَّة الله، وذمَّة نبيِّه.

وإذا حاصرتَ أهل حصنٍ، فأرادوك أن تنزلهم على حُكْم الله، فلا تنزلهم، ولكن أنزلهم على حُكْمك، فإنَّك لا تدري أتصيب فيهم حُكْم الله تعالى أم لا)، أخرجه مسلم في الصحيح»[(١)].

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١)، من حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي رضي الله عنه.



وفي قوله ﷺ، وهذا موضع الشاهد من الحديث على الباب: «**وإذا حاصرتَ أهل حصنٍ، فأرادوا أن تجعل لهم ذمَّة الله وذمَّة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك**».

وبيَّن العلة في هذا بقوله عليه الصلاة والسلام: «**فإنكم أن تخفروا ذممكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة نبيه**».

وفي هذه الجملة من الحديث قاعدة: «دفع أعظم الضَّررين بارتكاب أخفِّهما»، فإن خفر الذمم حرام، لكن نقض ذمة العبد أخف وأيسر وأهون من نقض ذمة الله وذمة رسوله، فدلَّ الحديث على هذه القاعدة بارتكاب أخفِّ المفسدتين في سبيل دفع أعظمهما، وهذا موضع الشاهد، فإن ذمة الله عظيمة، وذمة النبي ﷺ كذلك؛ لأنها من ذمة الله، فهو رسول الله المُبلِّغ عن الله ﷻ، المجري أحكامه.

وقال: «**وإذا حاصرتَ أهل حصن، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمكَ، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكمَ الله أم لا**».

وقوله: «**أنزلهم على حكمك**» أنه لا يجوز أن يُنسَب الحكم في أيِّ مسألة اجتهادية إلى حكم الله؛ لأننا لا ندري أنصيب فيه حُكْم الله أم لا، أما المسائل الواضحة الجليَّة؛ كمسائل التوحيد في أصولها، وتحريم الشرك، وتحريم الزنا والربا، وكبائر الذنوب التي أدلتها واضحة جليَّة، فنعم، ونقطع بأنها حُكْم الله جل وعلا؛ لأنَّ حُكْم الله في وحيه الشريف (كتابًا وسُنَّةً) دلَّ عليها بالطريق الواضح.



أمَّا المسائل الاجتهاديَّة، فلا يجوز أن ننسبها إلى حُكْم الله، والعلة بيَّنها نبينا ﷺ بقوله: «**فإنَّك لا تدري أتصيب فيها حُكْم الله أم لا**»، أخرج الحديث الإمام مسلم في «صحيحه»[(١)].

ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة أنه قال: «**فيه مسائل**»، أي: في الباب مسائل.

«**الأولى: الفرق بين ذمة الله، وذمة نبيه، وذمة المسلمين**»، فذمَّة الله وذمَّة نبيه محترمةٌ مجللة، وذمَّة المسلمين يعتريها ما يعتريها من النقص والتكميل.

«**المسألة الثانية: الإرشاد إلى أقلِّ الأمرين خطرًا**» في إخفار ذمة المجتهد، وذمة أصحابه أهون من إخفار وإنهاك ذمة الله، وذمة رسوله.

«**الثالثة: قوله: (اغزوا بسم الله في سبيل الله)**»، أن الغزو في سبيل الله يكون بالاستعانة بالله، وطلبًا لمرضاتِهِ.

«**الرابعة: قوله: (قاتلوا مَنْ كفر بالله)**»، فالمقاتلة هي لِمَن كَفَرَ وأشرك بالله لتحقيق التوحيد، فلا يُعبَد إلا الله، ولا تُحقَّق العبادة لأحدٍ غيره.

«**الخامسة: قوله: (استعن بالله وقاتلهم)**»، فالأمر مدارُهُ على طلب العون من الله، وطلب مرضاتِهِ.

«**السادسة: الفرق بين حكم الله وحكم العلماء**»، فحُكْم الله قطعيٌّ، وحُكْم العلماء اجتهادي.

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١)، من حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ثمَّ ذكر: «**المسألة السابعة: في كون الصحابيِّ يحكم عند الحاجة بحُكْمٍ لا يدري: أيوافق حُكْم الله أم لا؟**»، وإذا كان هذا في شأن الصحابة رضي الله عنهم، فغيرُهم ومن بعدهم من باب أَوْلى.

٦٤- باب ما جاء في الإقسام على الله

مناسبة هذا الباب للأبواب التي قبله: أنه في الباب السابق (باب: ما جاء في ذمة الله وذمة رسوله)، وأنه لا يجوز أن تخفر ذمة الله وذمة رسوله، وأن يخفر الإنسان ذمته وذمة أصحابه من البشر أهون وأيسر من أن يخفر ويغدر بذمة الله وذمة رسوله، وفي الباب الذي قبله وهو الحادي والستون (باب: ما جاء في كثرة الحلف)، وأنَّ كثرة الحلف إمَّا أن تكون كذبًا كطريقة المنافقين، وهذا يناقض أصل الدين، وإما أنها في شأن كبائر الذنوب إذا أكثر من الحلف في نوع استهانة واستخفاف بالمحلوف به، وهو العظيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وفي هذا الباب الثالث والستين ترجمه الشيخ بقوله: «[**باب ما جاء في الإقسام على الله**]».

ومناسبة هذا الباب لكتاب «التوحيد»: أن الإقسام على الله جل وعلا إن كان من باب سوء الظنِّ بالله، أو التنقُّص عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أو التحجُّر على الله، أو الاعتراض على حكمه، فهو - والحالة هذه - نقصانٌ لكمال التوحيد الواجب، ووقوعٌ في ذريعةٍ من ذرائع الكفر، ووسيلةٌ من وسائله.

أمَّا إذا كان الإقسام على الله جل وعلا من باب الثقة به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعظيم الرجاء بما عنده، وصِدْق وعده، فيحلف على الله عَزَّ وَجَلَّ؛ فلهذا دخل ذلك في باب حُسْن الظن بالله، وحُسْن الثقة به، الذي هو من كمالات التوحيد المستحب.

ومن فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه أجمل في هذه الترجمة (باب ما جاء في الإقسام على الله)، فاشتمل ذلك على هذين الأمرين المتضادين:



* إمَّا أن يكون من باب حُسْن الظن بالله، والثقة به، فهذا من كمالات التوحيد، وهو من الكمالات المستحبة.

* وإمَّا أن يكون ذلك من سوء الظنِّ بالله، أو التحجُّر عليه، أو الاعتراض على الله، أو التنقُّص عليه، فهذا من نواقض كمال التوحيد الواجب، وربما أدَّى إلى ناقضٍ من نواقض التوحيد إذا استقرَّ عنده الاعتراض على الله، والتحكم عليه، وهذا سوء أدبٍ بالغ معه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب: ما جاء في الإقسام على الله»، ومن فقه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه في هذا الباب ترجمه بحديثين اثنين فقط اختصارًا ودلالةً على المقصود.

فقال في الأول منهما: «**عن جندب بن عبد الله** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال: قال رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(قال رجل: والله، لا يغفر الله لفلان)**»، وهذه الجملة هي الشاهد من هذا الحديث.

«**(والله، لا يغفر الله لفلان، فقال الله** عَزَّ وَجَلَّ: **مَن ذا الذي يتألَّى عليَّ ألا أغفر لفلان؟ إنِّي قد غفرتُ له، وأحبطتُ عملك)، أخرجه مسلم في الصحيح**»[1].

«**وفي حديث أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **أن القائل رجل عابد**»، أي: من عبَّاد بني إسرائيل.

«**قال أبو هريرة: تكلم**»، أي: هذا العابد.

«**بكلمةٍ أوبقت دنياه وآخرته**»[2]، نسأل الله العفو العافية.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢١)، من حديث جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٣٨٤ - ٣٨٥)، وحسنه الألباني في «شرح الطحاوية» (٣٦٤).



ففي حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رجلًا قال: «والله، لا يغفر الله لفلان»، حلف هذا الحالف، وتألَّى وتحجَّر على الله أن الله لا يغفر لفلان، «**فقال الله** عَزَّ وَجَلَّ»، فهذا حديثٌ قدسي، «**فقال الله** عَزَّ وَجَلَّ: **مَن ذا الذي يتألَّى عليَّ**»، على طريقة الاستفهام الإنكاري التقريعي: «**مَن ذا الذي يتألَّى عليَّ؟**»، أي: يتحجَّر ويتحكم على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، «**ألَّا أغفر لفلان؟**».

لمَّا قال: «والله، لا يغفر الله لفلان»، أين أنت؟! وأين المغفرة؟! المغفرة من الله، فكيف تتحجَّر على الله؟!! إنما ذكر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وعيدًا أنه لا يستحق مغفرته مَنْ أشرك به: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

ثم قال جل وعلا: «**إنِّي قد غفرتُ له**»، أي: لهذا الذي حلفت أنِّي لا أغفر له، «**وأحبطتُ عملك**»، أيها الناصح، أيها العابد، أيها المنكِر لهذا المنكَر.

وهذه مسألةٌ مهمةٌ: أنَّ الكفار لا بد أن يُبْدَأوا بالدعوة، وأن العصاة يُبْدأ بالرفق بدعوتهم، فالدعوة مهمة، لكن لا تتجرَّأ على الله، وتتحكم عليه، وتنتقص ربَّك جل وعلا بأن تتحكَّم عليه، ولو كنتَ داعيةً إلى سبيله.

«وفي حديث أبي هريرة: أنَّ القائل ذلك هو رجل عابد من عُبَّاد بني إسرائيل، تكلم بكلمةٍ أوبقت»، أي: أحبطت «دنياه وآخرته»، لمَّا تحكَّم على الله عَزَّ وَجَلَّ.

والإقسام على الله عَزَّ وَجَلَّ إذا كان من باب حُسْن الظنِّ بالله، فقد جاءت فيه أحاديث عديدة:

* منها ما جاء في حديث أنس بن النضر عمِّ أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه

حلف على الله جل وعلا قال: «والله يا رسول الله، لا تُكسَر سن الربيع» (أخته)، لمَّا كَسرت سن المرأة، فأنزل الله ﷻ في قلوب أهل القِصاص من أهل المرأة حتى عفوا عن أخته الربيع، ثم قال ﷺ: «**إنَّ من عباد الله مَن لو أقسم على الله لأبرَّه**»[1].

فأنس بن النضر رضي الله عنه أقسم على الله ثقةً به، وطلبًا ورجاءً لما عنده، فأبرَّ الله ﷻ قَسَمه، وفي الحديث الآخر: «**رُبَّ أشعث أغبر مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبرَّه**»[2]، منهم: البراء بن مالك.

فدلَّ الحديثان على جواز الإقسام على الله إذا كان من باب الثقة بالله، وحُسْن الظن به.

وفي حديث جُنْدب: النهي عن الإقسام على الله، وأن يتحكَّم على الله، ففي هذا الحديث إذا قال: «والله، لا يغفر الله لفلان»، هذا إقسام على جهة الاعتراض، والتحجُّر، والتنقُّص عليه سبحانه وتعالى.

قال النبي ﷺ: «**قال رجل: والله، لا يغفر الله لفلان، فقال الله ﷻ: مَن ذا الذي يتألَّى عليَّ**»، أي: يتحكَّم ويتحجَّر، «**من ذا الذي يتألَّى عليَّ ألَّا أغفر لفلان؟ إنِّي قد غفرتُ له، وأحبطتُ عملك**».

وجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي رواه أبو داود بطوله، وفيه قال عكرمة بن عمار: «دخلتُ مسجد المدينة، فناداني شيخٌ، فقال: يا يماني، تعال»، وما أعرفه، قال: «لا تقولن لرجلٍ: والله لا يغفر الله لك أبدًا، ولا

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٢، ٢٨٥٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢٢، ٢٨٥٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يدخلك الجنة»، قلت: «مَنْ أنت يرحمك الله؟»، قال: «أنا أبو هريرة»، فقلت: «إن هذه الكلمة يقولها أحدنا لبعض أهله إذا غضب، أو يقولها لزوجته، أو لخادمه»، والله لا يغفر الله لك.

قال أبو هريرة رضي الله عنه: فإنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: **«إنَّ رجلين كانا في بني إسرائيل متحابين، أحدهما مجتهد في العبادة، والآخر كأنه يقول مذنب، فجعل يقول، أي: المجتهد يقول للمذنب: اقصر عمَّا أنت فيه، فيقول هذا المذنب: خلِّني وربِّي، أبعثت عليَّ رقيبًا؟ فقال: لا والله، لا يغفر الله لك، ولا يدخلك الجنة أبدًا.**

قال: فبعث الله إليهما ملكًا فقبض أرواحهما، فاجتمعا عند الله سبحانه وتعالى، فقال الله جل وعلا للعبد المذنب: ادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر المجتهد في العبادة: أتستطيع أن تحظر على عبدي رحمتي!»، على جهة الاستفهام الإنكاري، **«فقال: لا يا رب. قال: فاذهبوا به إلى النار»**[1].

قال أبو هريرة رضي الله عنه: «والذي نفسي بيده، لتكلم بكلمةٍ أوبقت دنياه وآخرته».

وفي رواية أخرى لأبي داود: **«كان رجلان في بني إسرائيل متآخيين، فكان أحدُهُما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، وكان لا يزال المجتهد يرى الآخر على الذنب فيقول: اقصر، انْتَهِ عن ذنبك، فوجده يومًا على ذنب، فقال له: اقصر، فقال الآخر: خلِّني وربي، أبعثت عليَّ رقيبًا؟»**، كأنه يقول بلساننا اليوم:

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٠١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٤٤٥٥).

ما لك شأن بي؟ ما شأنك في أمري؟ «**فقال ذلك العابد: والله، لا يغفر الله لك، ولا يدخلك الجنة. قال: فقبضت أرواحهما، فاجتمعا عند ربِّ العالمين، فقال الله لهذا المجتهد: أكنتَ بي عالمًا؟ أو كنتَ على ما في يدي قادرًا؟ فقال للمذنب: اذهب، فادخل الجنة، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار**»[1]، وهذا لأنه تحكَّم على الله، وتحجَّر عليه، وتنقَّص عليه ﷻ بسوء ظنِّه به لمَّا أقسم على الله ألا يدخل عبده المذنب الجنة، وألَّا يغفر له أبدًا، وهذا يشير إلى خطرٍ عظيمٍ يتعلق باللسان وبوائقه.

وفي قوله ﷺ لمعاذٍ لمَّا قال: يا رسول الله، أوَ إنَّا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ قال: «**ثكلتكَ أمك يا معاذ، وهل يكبُّ الناس في النار على وجوههم - أو قال: على مناخرهم - إلا حصائد ألسنتهم؟**»[2]، رواه أحمد والترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي فيه: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وفي الحديث: «**إنَّ الرجل ليتكلَّم بالكلمة لا يتبيَّن فيها، يُكْتب بها عند الله ﷿ في سخطه إلى يوم يلقاه، ويتردَّى بها في جهنَّم سبعين خريفًا**»[3].

وفي فقه هذا الباب ومسائله رتَّب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه خمس مسائل:

فقال: «**فيه مسائل:**

المسألة الأولى: التحذير من التألِّي على الله»، أي: التحكُّم والتحجُّر

(١) أخرجه أحمد (٨٠٩٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥١٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الصحيحة» (١١٢٢)، و«صحيح الجامع» (٥١٣٦).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (١٧٨١)، والترمذي (٢٣١٩)، وابن ماجه (٣٩٦٩)، والحاكم في المستدرك (١٣٧)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السلسلة الصحيحة (٨٨٨).

عليه، والتنقُّص عليه، والحلف عليه من باب سوء الظنِّ به، ومن باب عدم المعرفة التامَّة به ﷻ، فإنَّ هذا داخلٌ في سوء الأدب مع الله، وهو من نواقض كمال التوحيد.

«**المسألة الثانية: كون النار أقرب إلى أحدنا من شِرَاكِ نعلِهِ**»، وذلك أنه ما بينه وبين النار إلا كلمة قد يقولها غير مُبَالٍ بها إذا انبنى على ذلك سوء ظنِّه بالله، أو تنقصه ﷻ، أو الاعتراض عليه.

«**المسألة الثالثة: أن الجنة مثل ذلك**»، أي: ما بيننا وبينها إلا شيء يسير، فما بين هذا العاصي المُسْرف على نفسه الذي عظم في الله رجاؤه، إلا أن مات، فأدخله الله ﷻ جنَّته برحمته.

«**المسألة الرابعة: فيه شاهدٌ لقوله: (إن الرجل ليتكلم بالكلمة... إلخ)**»، فهذا العابد المجتهد تكلم بكلمةٍ أوبقت دنياه في عبادته، وأوبقت آخرته لمَّا أساء بالله ظنه، وتألَّى على الله، فدخل النار.

«**المسألة الخامسة: أن الرجل قد يُغفَر له بسببٍ هو من أكره الأمور إليه**»، وهو سبب المعصية، فإن هذا الرجل المسرف على نفسه غَفَر الله له بسبب المعصية، لكن لمَّا قام بربه، حسن ظنه وكمال رجائه به.

ولنعلم أنَّ سوء الظن بالله نوعان:

* ما كان من سوء ظنِّ المنافقين والمشركين، فهذا كفرٌ أكبر، وهو ألَّا يظن بالله إلا ظنَّ السوء ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾ [الفتح: ٦].

* أن يكون عنده نوع سوء ظنٍّ بالاعتراض على الله، أو التألِّي عليه



بلسانه، أو بأنه يتعالَّى على بعض خَلْقِ الله، فهذه خطيرةٌ موبقةٌ، قد تُرْدي صاحبها إلى النار، لكن لا على جهة الخلود، وإنَّما على جهة الوعيد والزجر والتهديد.

٦٥- باب لا يستشفع بالله على خلقه

مناسبة هذا الباب للباب السابق ولكتاب «التوحيد»: لمَّا ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الباب السابق ما يتعلق بالتألِّي على الله (باب: ما جاء في الإقسام على الله)، والتألِّي عليه، ذَكر في هذا الباب أنه لا يُستشفع بالله على خلقِهِ؛ لأنَّ الاستشفاع طلب الشفاعة، من الشَّفع وهو ضد الوتر، وهي من الوسائل والوسائط، والله جل وعلا لا يُتَّخذ واسطةً ووسيلةً إلى أحد من خلقه، بل الخلق الكاملون هم الوسائل إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيما جعلهم الله عَزَّوَجَلَّ وسائل إليه، أي: في دعوتهم في حال حياتهم، لا بعد موتهم، ولا في حال غيبتهم.

والاستشفاع بالله عَزَّوَجَلَّ على خَلقه من منقصات كمال التوحيد الواجب؛ لأنها من وسائل عدم تعظيم الله، وتعظيم الله عبادة عظيمة تقوم بالقلوب.

ويدلُّ على هذا الباب (باب: لا يُستشفع بالله على خلقه)، ما ترجم عليه به المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه ذكر فيه حديثًا واحدًا أخرجه الإمام أبو داود في «سننه»، وهو حديث رواه أبو داود بإسناد حسن كما ذكر ذلك الذهبيُّ، فإنه رواه من طريق محمد بن إسحاق بن يسار، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ جاءه أعرابيٌّ، «**فقال: يا رسول الله، نهكت الأنفس**»، أي: هلكت.

«**وجاع العيال، وهلكت الأموال، فاستسقِ لنا ربَّك، فإنَّا نستشفع بالله عليك**»، وهذا موضع الشاهد، وموضع الغلط من هذا الأعرابي في قوله: «**فإنَّا**



نستشفع بالله عليكَ، وبك على الله»، فأمَّا الاستشفاع بالرسول على الله، فهذا جائز؛ لأنَّه استشفاع بدعائه، واستسقاء النبي ربه.

«**فقال النبي ﷺ: (سبحان الله! سبحان الله!)، فما زال يسبح حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه**»، أي: هذا الغلط والإنكار لمقالة هذا الأعرابي.

«**ثم قال ﷺ: (وَيْحك! أتدري ما الله؟ إن شأن الله أعظم من ذلك، إنَّه لا يستشفع بالله على أحدٍ)**» (١).

والحديث رواه أبو داود في «سننه» بنحوٍ أطول من هذا؛ لأن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هاهنا اختصره على موضع الشاهد.

فعن محمد بن إسحاق بن يسار عن جبير بن محمد، ابن جبير بن مطعم، عن أبيه عن جده جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**أتى رسول الله ﷺ أعرابي، فقال: يا رسول الله، جهدت الأنفس**»، أي: أصابها الجهد العظيم، «**وضاعت العيال، ونهكت الأموال**»، أي: تلفت، «**وهلكت الأنعام، فاستسق الله لنا، فإنَّا نستشفع بك على الله**».

«نستشفع بك على الله»، أي: نتوسَّل بدعائك أنت في حال حياتك إلى الله، وهذا لا بأس به، بل هو أمرٌ مشروع في توسل الأحياء بدعاء الصالحين منهم وهم أحياء.

ثم قال: «**ونستشفع بالله عليك**»؛ كأنه جعل الله وسيلةً وواسطةً إلى النبي عليه الصلاة والسلام، «**ونستشفع بالله عليك**»، فغضب النبيُّ ﷺ وقال: «(**وَيْحك! أتدري ما تقول؟)، وسبَّح رسول الله ﷺ، فما زال يُسبِّح حتى**

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)، وضعفه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «ضعيف الجامع» (٦١٣٧).

عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: (وَيْحك! إنَّه لا يُسْتشفع بالله على أحدٍ من خَلقِهِ، شأن الله أعظم من ذلك، وَيْحك! أتدري ما الله؟ إنَّ عرشه على سماواته لهكذا)، وقال بأصابعه مثل القبة عليه، (وإنه - أي: العرش - ليئط به أطيط الرحل بالراكب)»[1].

قال ابن بشار في هذا الحديث: أي إنَّ الله فوق عرشه، وعرشُهُ فوق سماواته.

وفي هذا الحديث: تحريمُ الاستشفاع بالله على أحدٍ من خلقه كائنًا مَنْ كان، فإذا كان هذا لا يليق، ولا يصح في حقِّ النبي - عليه الصلاة والسلام - وهو أكمل بني آدم، وأكمل عباد الله إيمانًا، فكيف بمَنْ دونه، ومَنْ هو أقل منه؟!

ولهذا، من فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب: هذه الترجمة، وهذا الحديث.

ثم قال: «**فيه مسائل**:

الأولى: إنكاره على مَنْ قال: (نستشفع بالله عليك)»، ولم يقل: إنَّه جاهل، وإنما بَادَر - عليه الصلاة والسلام - بالإنكار، وتسبيح الله، وهو تنزيهه عن كلِّ عيب ونقص تضمَّنه هذا الكلام وأمثاله.

«**الثانية: تغيره تغيرًا عُرِفَ في وجوه أصحابه من هذه الكلمة**»، أي: تعظيمًا واستعظامًا لها لمَّا قال في حقِّ النبي عليه الصلاة والسلام: «نستشفع بالله عليك»، تغيَّر - عليه الصلاة والسلام - لِمَا في هذه الكلمة من انتقاص مقام

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)، والطبراني في الكبير (١٥٤٧)، وضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في ضعيف أبي داود (١٠١٧).



الله ﷻ، ولِمَا فيها أيضًا من رَفْع مقام النبي - عليه الصلاة والسلام - رفعًا إلى مقامٍ لا يليق به.

«**المسألة الثالثة: أنَّه لم ينكر عليه قوله: (نستشفع بك على الله)**»، لم يُنْكر ذلك النبيُّ ﷺ على الأعرابيِّ؛ لأنه أمرٌ مشروع، وكان الصحابة إذا أصابهم القحط، جاءوا النبيَّ ﷺ، فطلبوا منه أن يدعو الله، فيُؤمِّنوا على دعائه، وكان يستجيب لهم، فيسأل الله جل وعلا، ودعاه وهو على المنبر استسقاءً، ودعاه وهو في خطبة الجمعة، ودعاه وهو في صلاة الاستسقاء، في أحوال ثلاثة أو أربعة تنوَّعت في دعاء النبي ﷺ ربَّه في باب الاستسقاء.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة: التنبيه على تفسير: (سبحان الله)**»، فإنَّ معناها: تعظيم الله ﷻ، وتنزيهه عن كلِّ نقصٍ وعيبٍ، وعمَّا لا يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومن ذلك: أن يُسْتشفع بالله، أي: يُتَّخذ وسيلةً وواسطةً إلى أحدٍ من خَلقه.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسألة الخامسة وهي الأخيرة: «**أنَّ المسلمين**»، وهم الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كانوا: «**يسألونه ﷺ الاستسقاء**»، أي: طلب الدعاء من الله بإنزال المطر إذا أجدبوا وقحطوا، وتارةً يدعو ربَّه وهو جالس معهم، وتارةً كان يدعو ربَّه وهو في خطبة الجمعة كما دلَّ عليه حديث أنس في «الصحيحين»، وتارةً يخرج بهم إلى المصلى، فيُصلِّي بهم صلاة الاستسقاء، وتارةً يدعو على المنبر وهو جالسٌ عليه من غير صلاةٍ، ومن غير سفرٍ، وخامسًا كان يدعو ربَّه جل وعلا في السفر إذا أصابهم القحط، فيُؤمِّنون على دعائه، فيغيثهم ربُّهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.





٦٦- باب ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد، وسده طرق الشرك

أنا أعتبر أن هذا الباب في خاتمة هذا الكتاب - إذ لم يبق بعده إلا باب واحد - أنه كالخلاصة والنتيجة والثمرة لِمَا سبق من الأبواب، وهذه هي مناسبة هذا الباب لما سبق من أبواب كتاب «التوحيد»، ومناسبته أيضًا لكتاب «التوحيد»، فإنَّ هذا الباب كالثمرة والقاعدة، أنَّ النبي ﷺ سدَّ بما بعثه الله ﷻ به من الهدى والنور، سدَّ طرائق الشرك، وسدَّ وسائله وذرائعه؛ حمايةً لحمى التوحيد وجَنَابه، وهذا أمرٌ واضحٌ جليٌّ في سُنَّته وهَدْيه القولي والفعلي ﷺ.

وقد سبق هذا الباب: بابٌ سابق ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «باب ما جاء في حماية النبي ﷺ جَناب التوحيد»، فهذا تكرارٌ، وهذا بيان آخر لهذه الثمرة، ولسد ذرائع الشرك.

وحمايتُهُ ﷺ حِمى التوحيد، وسده طرق الشرك مبنيٌّ على قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة، هي قاعدة سد الذرائع: سد الذريعة إلى المحرَّم، وسد الذريعة إلى الأمر المنهيِّ، وقد أصَّل هذه القاعدة تأصيلًا عظيمًا العلَّامة ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إعلام الموقعين»، هذا الكتاب الذي هو عمدة القضاة والمفتين، وفي كتابه الآخر «إغاثة اللهفان»، حتى مثَّل لها بنحو تسعةٍ وتسعين مثالًا، ولا أشد حرمة من الشرك بالله ﷻ، فسدَّ - عليه الصلاة والسلام - الطريق إلى الشرك، وسدَّ



الذرائع إليه، وسدُّ الطريق والذرائع إلى الشرك من أوجب الواجبات، وهذا ما بيَّنه ﷺ في متواتر أفعاله وأقواله، وختم به هاهنا الشيخ هذا الكتاب بهذا التبويب الرائع: (باب: ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد).

و«حمى التوحيد»: هو في حمى الشيء ما حوله، وما يقرب منه، وهاهنا على هذا المعنى السابق، فإنه جاء في الباب الذي مضى: (باب: ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد)، فإنَّه في الباب الثاني والعشرين من كتاب «التوحيد» ترجم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الترجمة (باب: ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسدِّه كل طريق يوصل إلى الشرك)، أي: ما جاء من الوعيد والتشديد والتحذير.

وفي الباب الخامس والسِّتين (باب: ما جاء في حماية النبيِّ ﷺ حمى التوحيد)، ففي ذلك الباب حماية جَناب التوحيد، وهاهنا حماية حماه؛ لأنَّ حمى الشيء: ما يقرب منه، وما يتَّصل به.

فحمايتُهُ لجَناب التوحيد حمايةٌ للتوحيد أصله، وهاهنا حماية لحماه، وحماية لِمَا يقرب منه، ومن شواهده: ما سبق من (باب: من الشرك الاستغاثة بغير الله)، وهذا حماية منه ﷺ لهذا الحمى (حمى التوحيد).

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب حديثًا جليلًا، بل ذكر فيه حديثين جليلين:

الأول: حديث عبد الله بن الشخير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **«عن عبد الله بن الشخير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: انطلقت في وفد بني عامرٍ إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: أنت سيِّدنا، فقال عليه الصلاة والسلام: (السيد الله تبارك وتعالى). قلنا: وأفضلنا فضلًا، وأعظمنا**



طولًا، فقال: (أيُّها الناس، قولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يستجرينكم الشيطان)، رواه أبو داود بسند جيد»[1].

كما ذكر ذلك الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم ذكر بعده حديثًا:

«**وعن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، يا خيرنا وابن خيرنا، وسيدنا وابن سيدنا، فقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يا أيها الناس، قولوا بقولكم، ولا يستهوينكم الشيطان)**»، وفي اللفظ السابق: «ولا يستجرينكم»، وفي حديث أنس هذا: «**(قُولُوا بقولكم، ولا يستهوينكم الشيطان، أنا محمد عبد الله ورسوله، ما أحب أن ترفعوني فوق مَنْزلتي التي أنزلني الله عَزَّ وَجَلَّ)، رواه النسائي بإسنادٍ جيدٍ**»[2].

هذا الحديث ظاهرٌ في حمايته - عليه الصلاة والسلام - حمى التوحيد، وسده ذرائع الغلو، وذرائع التعظيم الموصلة إلى الشرك في أنَّه لم يرضَ، ولم يقبل أن يُبجَّل بالألفاظ التي فيها التعظيم والتفخيم، التي ربما فيها رفعٌ لمنزلته التي أنزله الله عَزَّ وَجَلَّ عليها، وخير ما أنزل الله نبيه محمدًا، بل ومَنْ قبله من الأنبياء والمرسلين - عليهم الصلاة والسلام - أنْ جعلهم عبيدًا له، وجعلهم رسلًا وأنبياء يُبلِّغون الناس دعوته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

إذًا، ذكر الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب حديثين:

* حديث عن عبد الله بن الشخير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «انطلقت في وفد بني عامرٍ

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٢١١)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مشكاة المصابيح (٤٩٠٠)، من حديث عبد الله بن الشخير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (١٣٥٥٣)، والنسائي في الكبرى (١٠٠٧٨)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٩٠١٢)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إصلاح المساجد (١/١٢٦).



إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: أنت سيدنا»، فقد وَاجَهوه بهذا الكلام، فقال - عليه الصلاة والسلام - سادًّا لذرائع التعظيم، وحاميًا حمى جَناب التوحيد: «**السيد الله تبارك وتعالى**».

قلنا: «وأفضلنا فضلًا، وأعظمنا طولًا»، فقال: «**أيُّها الناس، قُولُوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يستجرينَّكم الشيطان**»[1]، رواه أبو داود بسند جيد.

ومعنى: «**قولوا بقولكم، أو بعض قولكم**»، أي: من هذا الخطاب، ولكن انتبهوا واحذروا أن يستجرينكم الشيطان بالمدح والإطراء، فإنَّ الشياطين ربما تودع وتورد على أَلْسِنة الناس ألفاظًا من الإطراء والمدح لا طائل تحتها إلا التفخيم، ورَفْع هذا الممدوح عن منزلته.

«**قولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يستجرينكم الشيطان**»، أي: لا يلعب بأهوائكم، ويجري على ألسنتكم أشياء لا تليق، فتكونوا وكلاء لهذا الشيطان، ورسلًا له.

وفي المدح والإطراء محظوران:

المحظور الأول: على المادح نفسِهِ بوقوعه في الغلوِّ، ووقوعه في الكذب والمبالغة والإطراء.

والمحظور الثاني: على الممدوح، بأن يُعجَب ويتكبَّر ويتعالى.

فقال - عليه الصلاة والسلام - كارهًا أن يُواجَه بهذا المدح، فيُفْضي بهم إلى الغلوِّ: «**السيد الله تبارك وتعالى**»، فكان في هذا الحديث حمايةٌ منه

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٤٠٢١).



ﷺ لحمى توحيد الله، وسده طرق الشرك بهذا الغلو الذي هو أعظم وأشهر وسائل الشرك بالله ﷻ.

ثم ذكر بعد ذلك حديثًا عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه رواه النسائي بسندٍ جيد: أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، يا خيرنا وابن خيرنا، وسيدنا وابن سيدنا، فقال عليه الصلاة والسلام: «**يا أيها الناس، قولوا بقولكم، ولا يستهوينكم الشيطان**»، أي: لا يتجارى الشيطان بأهوائكم حتى يوقعكم في الهَوِي، أو في الهَوَى، أو في الهُوَى، وهو السقوط.

ثم أضاف: «**ولا يستهوينكم الشَّيطان، أنا محمد عبد الله ورسوله، ما أحبُّ أن ترفعوني فوق مَنْزلتي التي أنزلني الله ﷻ**»، فإنَّ الله ﷻ أنزله منزلة العبودية؛ ولهذا لم يخاطب الله محمدًا - عليه الصلاة والسلام - باسمه المجرد أبدًا في القرآن الكريم، وإنما جاء اسمه في باب الذكر، وفي باب الخبر: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، أمَّا في باب الخطاب، فإنَّ الله ﷻ خاطبه بوظيفته: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] في سورة (المائدة)، وفي قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١] في سورة (التحريم) في فاتحتها.

وأما ما جاء في القرآن الكريم، فإن الله ﷻ وصَف رسوله بوصف العبودية، وَصَفه في أشرف المقامات، وهو مقام الدعوة: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ١٩﴾ [الجن: ١٩]، فهذا هو المقام الأول.

المقام الثاني: (مقام الوحي): ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ١٠﴾ [النجم: ١٠].

المقام الثالث: (مقام التحدي): ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣].



وفي المقام الرابع: وَصَف الله ﷻ محمدًا بوصف العبودية في مقام التنزيل: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [الكهف: ١]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ①﴾ [الفرقان: ١].

والمقام الخامس: في مقام الشَّفاعة العظمى لمَّا قال - عليه الصلاة والسلام - حيث جاءه الناس يستشفعون به إلى الله ﷻ ليجيء لفصل القضاء، فيقول: «**أنا لها، أنا لها**»(١)، بعدما يتخلَّى عنها جميع أنبياء الله ورسله، ثم قال عيسى عليه الصلاة والسلام: «**اذهبوا إلى محمدٍ، عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه، وما تأخر**»، اللهم صلِّ وسلِّم عليهم.

ففي الحديثين: نَهْيه - عليه الصلاة والسلام - عن أن يستجري الشيطان الناس بألفاظ الغلوِّ والإطراء، ونَهْي منه ﷺ أن يستهوي الشيطان الناس، فيرفع النبيَّ فوق منزلته، ولهذا نهانا نهيًا صريحًا لم يُورِده الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هاهنا في قوله - عليه الصلاة والسلام - لأمته ولأصحابه في الأولويَّة: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد الله ورسوله**»(٢).

فإنَّ النصارى ما زالوا في إطراء ابن مريم، والمبالغة في تعظيمه إلى أنْ جَعلوه ابنًا لله ﷻ، تعالى الله عن ذلك علوًّا عظيمًا، وتنزَّه عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عن هذا القول الفاحش الرديء.

وفي هذين الحديثين وهذا التبويب: تنبيهٌ على هذا الأصل، في أنه - عليه الصلاة والسلام - حَمَى حِمَى التوحيد بنَهْيه وتشريده وإنكاره الغلوَّ فيه بألفاظ التعظيم، بلفظ: «سيدنا» و«أعظمنا طولًا»، وما إلى ذلك، وسد هذه الذريعة

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٥) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



بقوله: «**لا يستهوينكم الشيطان، إنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد الله ورسوله**».

وقد اختلف العلماء في تسمية أحد بـ (السيد) على أقوالٍ:

فمنهم من قال: إنَّ هذا لا يجوز ألبتَّة، ولا يجوز إطلاق (السيد) على أحدٍ من البشر، كما نشر ذلك الإمام مالك بن أنس، واحتجوا بهذا الحديث لمَّا قالوا للنبي وهو أشرف عباد الله ﷻ: «أنت سيِّدنا»، قال: «**السيد الله تبارك وتعالى**».

وقول ثانٍ بجوازه بالإطلاق، واحتجُّوا بقول النبي ﷺ لمَّا جاء سعد بن معاذ رضي الله عنه ليحكم في بني قريظة، قال: «**قُومُوا إلى سيدكم**»(١).

وقول ثالث: بأنَّ هذا لا يُقَال إلا في حقه عليه الصلاة والسلام.

وقول رابع: بالتفصيل، وهو أصحُّ ما يأتي في هذه المسألة.

والتَّفصيل بشرطين:

* **ألَّا يُوَاجه الإنسان بهذا اللفظ؛** ولهذا لما واجهوه به - عليه الصلاة والسلام - أنكره ونهاهم عنه، وقال: «**السيد الله تبارك وتعالى**».

وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في قول الله جل وعلا: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤] قال: «أي: إلهًا وسيدًا»(٢).

وقد جاء في قول الله جل وعلا: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ٢] أنه السيِّد الذي كمل في جميع أنواع السُّؤدد، والسيِّد الذي انتهى سُؤْدده؛ ولهذا

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤٣، ٤١٢١، ٦٢٦٢)، ومسلم (١٧٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) ذكره الواحدي في التفسير البسيط (٨/ ٥٦٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا.



نَهى - عليه الصلاة والسلام - أن يُوَاجه بذلك.

* **أن يقولها لمَنْ يستحقُّ من غير مواجهة،** ورسول الله ﷺ يستحقُّ ذلك، وسعد بن معاذ يستحقه، فهو سيِّد الأوس، سيد من سادات الأنصار رضي الله عنهم.

والأَوْلَى في حقِّ نبينا ﷺ وغيره: أن نكتفي بما أرشدنا إليه: «**قولوا: عبد الله ورسوله**»، «**أنا محمدٌ عبد الله ورسوله**»، اللهم صلِّ وسلِّم عليه صلاةً وسلامًا أبدين دائمين إلى قيام الساعة، وإلى أن نلقى ربنا جل وعلا.

ومن فقه الشيخ رحمه الله: أنه رتَّب في هذا الباب أربع مسائل، فقال: «**فيه مسائل:**

الأولى: تحذير الناس من الغلوِّ».

والغلوُّ هو مجاوزة الحدِّ مدحًا، ومجاوزة الحدِّ عبادةً وقولًا وفعلًا، فكلُّ ما جَاوَز الحد فهو غلوٌّ، كما قال الأول:

ولا تغلُ في شيءٍ من الأمر واقتصدْ كـلا طَـرَفي قـصـد الأمــور ذميـمُ

«**المسألة الثانية: ما ينبغي أن يقول: مَنْ قيل له: أنت سيِّدنا**»، فإنَّ نبيَّنا ﷺ وهو سيد ولد آدم، وهو أفضل عباد الله عز وجل، حتى إنه أفضل من جبريل عليهما الصلاة والسلام، لمَّا واجَهَه بنو عامر فقالوا: أنت سيِّدنا. قال ﷺ: «**السيد الله تبارك وتعالى**»، وهذا ما ذهب إليه إمام دار الهجرة الإمام مالك من أنه لا يجوز أن يطلق لفظ (السيد) على أحدٍ من المخلوقين.

ثم ذكر رحمه الله: «**المسألة الثالثة: في قوله ﷺ: (لا يستجرينكم الشيطان)، مع أنهم لم يقولوا إلا الحق**»، فإنهم قالوا: «أنت سيدنا، وأفضلنا فضلًا،



وأعظمنا طولًا»، وهذا القول في أصله حقٌّ، لكنه سدَّ الذريعة إلى ما يأتي من هذه التزيُّدات بألفاظ الممادح والإطراء والغلو، «**لا يستجرينكم الشيطان**»، أي: يستجري بأهوائكم، وتكونوا وُكَلاء عنه، ورسلًا إليه.

«**المسألة الرابعة: قوله: (ما أحب أن ترفعوني فوق منْزلتي)**»:

والمنزلة التي أنزله الله ﷻ إليها منزلتان:

١- **العبودية**: فهو أشرف عباد الله ﷻ.

٢- **الرسالة**: وهي اصطفاءٌ من الله ﷻ واختيارٌ.

وقد بلغ بنا المقام إلى آخر بابٍ من أبواب هذا الكتاب الجليل، كتاب «التوحيد»، والتوحيد هو حقُّ الله على العبيد.

هذا الكتاب النافع المبارك الذي وفَّق الله ﷻ إليه شيخ الإسلام المُجدِّد محمد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى جمعه وتصنيفه وتأليفه، فاحتفى به هو، واحتفى به العلماء من بعده، فحفظوه ودرسوه وشرحوه وحشوا عليه، وأصبحوا يُكرِّرونه إلى أن كانت دعوة التوحيد مُعْتمدها على قاعدة هذا الكتاب في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإصلاحية، والتي أثمرت - والحمد لله - هذه النهضة العلميَّة والحضارية في القرون المتأخرة.






٦٧- باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ...﴾

وفي هذا الباب السادس والستين الذي هو خاتمة كتاب «التوحيد»، وقد ترجمه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «[**باب ما جاء في قول الله تعالى**: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٦٧﴾ [الزمر: ٦٧]]».

وهذه الترجمة على هذا النحو شبيهةٌ بما كان يُتَرجم به ويُبوِّب عليه إمام المُحدِّثين الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في «جامعه الصحيح» في أبوابه، ولا سيما في تبويباته على آخر كتاب في «جامعه الصحيح»، وهو كتاب (التوحيد).

ومناسبة هذا الباب لما قبله: أنه في الباب السابق (الباب الخامس والستين)، ذَكَر الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد، وسدِّه طرق الشرك)، وفي هذا الباب: (باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ﴾) الآية من آخر (الزمر)، فإنَّه لمَّا حمى - عليه الصلاة والسلام - حمى التوحيد، وحمى جنابه، وسدَّ الذرائع والطرق الموصلة إلى نقيضِهِ بالشرك، أو نقيض كماله الواجب بالشرك الأصغر، ذكر هذا الباب بعده في أنَّه من تحقيقِ التوحيد وثمارِهِ ووسائلِهِ: تقديرُ الله جل وعلا حقَّ قدره، في ذاته سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، وربوبيته، وأسمائه وصفاته وأفعاله، وإفراده بالعبادة وحده لا شريك له، بتجريد حقه وتكميله، فلا يشاركه فيه أي حق آخر.

أمَّا مناسبة هذا الباب: الباب السادس والستين (باب ما جاء في قوله



تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾) مناسبته لكتاب «التوحيد» بل لختم هذا الكتاب: أنه لمَّا ذكر في الأبواب السابقة قبله مسائل في توحيد العبادة، وما يتنافَى مع هذا التوحيد إن كان في أصله، أو كان في كماله الواجب، فما يتنافَى في أصله (أي: ينقض أصل التوحيد)، أو يتنافى في كماله الواجب (وهو: ما يتعلق بالشرك الأصغر والكفر الأصغر والنفاق العملي والبدعة).

وما ذكر في هذه الأبواب السابقة من أشياء تتعلَّق بتوحيد الربوبية وكمالها وبيانها، وفي أبواب تتعلَّق بتوحيد الأسماء والصفات؛ لأنَّ توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية يستلزمان - ولا بدَّ - إفراد الله بالعبادة وحده لا شريك له، ولهذا توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات يستلزمان ويُحقِّقان توحيد الله بالإلهية والعبودية، وتوحيد الله بالإلهية والعبودية يتضمَّن توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات.

وفي قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ يتناول أنواع التوحيد الثلاثة، إما بطريق اللُّزوم، أو بطريق التضمُّن، أو بطريق دلالة المطابقة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «[**باب ما جاء في قول الله تعالى:** ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾]».

والآية من أواخر سورة (الزمر)، وقد ذكر عليها حديث عبد الله بن مسعود، ثم حديث عبد الله بن عمر، ثم حديث عبد الله بن عباس، ثم ذكر حديث زيد بن ثابت، ثم ذكر حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وكلها دالة على عظمة الله عَزَّ وَجَلَّ، وعلوه، وكمال قدرته وقوَّته، وأنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يعجزه شيء، فإذا كان هذا



متحققًا في قلبك أيها المكلف، فقد جرَّدت التوحيد والعبادة لله وحده دونما شريكٍ، وتبرَّأت من كل شركٍ يخرم هذا التجريد.

ثم جرَّدت الله جل وعلا بتوحيده بأفعاله، فلا خالق، ولا رازق، ولا محيي، ولا مميت، ولا مدبر، ولا مالك إلا هو ﷻ، وجرَّدت لله ﷻ ما له من الأسماء الحسنى والصِّفات العلى على جهة الكمال والتقديس والثناء والتعظيم من غير تشبيهٍ، ولا تمثيلٍ، ولا تحريفٍ، ولا تكييفٍ، ولا تعطيلٍ، على حدِّ قول الله جل وعلا: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾، وعلى حدِّ قوله جل وعلا: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٨﴾، وعلى حدِّ قوله جل وعلا في سورة (الشورى): ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝٦٧﴾)، أي: ما جاء في تفسير هذه الآية ممَّا هو عند أهل الكتاب، ومما هو عند رسل الله عليهم الصلاة والسلام، ومما أقرَّ به وصدق به سيِّدهم وخاتمهم محمد صلى الله عليهم جميعًا وآلهم وسلم.

وهذا التبويب لهذا الباب في خاتمة كتاب «التوحيد» يدل على أن هذا هو ثمرة التوحيد، وهو خاتمته، وهو جامعه في تقدير الله ﷻ حقَّ قدره، إن كان في ربوبيته، فلا أحد يشاركه، ولا يقاربه في ملكه وربوبيته، وفي تجرُّده ﷻ بأفعاله، وإنْ كان في أسمائه وصفاته، فلن يبلغ مبلغ أسماء الله وصفاته أي أحد سواه ﷻ، وإن كان في ألوهيته وعبوديته، فلا يجوز أن تُصرَف العبادة حبًّا



وتعظيمًا ورجاءً وخوفًا وخشيةً وتجريدًا وتحقيقًا إلا له ﷻ وحده لا شريك له.

ومن فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: أنه فسَّر هذه الآية بما جاء في «الصحيحين» من حديث عبد الله بن مسعود، وهو عبد الله بن مسعود بن حبيب بن غافل الهذلي، راعي الغنم، أحد سابقة الصحابة، وسابقة المهاجرين وعلمائهم وفقهائهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

قال ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**جاء حبرٌ من الأحبار إلى رسول الله ﷺ**»، و(الحبر): هو العالِم من أهل الكتاب، المتبحِّر في علمه، كما أن العابد عندهم يسمى: (راهبًا)، ولم يكن في تسمية هذا الحبر بعينه كبير فائدة، وإنَّما التنويه بأنَّ الذي جاء هو عالِم من علمائهم.

جاء إلى رسول الله ﷺ: «**فقال: يا محمد**»، وفي رواية مشهورة في «صحيح البخاري»: «**يا أبا القاسم، إنَّا نجد**»، أي: في كُتُبنا وما أوتينا من العلم.

«**إنَّا نجد أن الله يجعل السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء على إصبع، والثرى على إصبع، وسائر الخَلق على إصبع**[1]، **فيقول: أنا الملك**»، ولمَّا سمع النبيُّ ﷺ ذلك، قال ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**فضحك النبيُّ ﷺ**»، وقد ضحك فرحًا ﷺ منه بالحقِّ الذي أظهروه، وهم أهل بهتٍ وكتمانٍ للحق والعلم، فرح - عليه الصلاة والسلام - بالحقِّ الذي أظهره هؤلاء اليهود، وهو موافقٌ لما أوحاه الله ﷻ إليه في هذا الوحي الشريف

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٦)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



(القرآن الكريم)، وفرحُهُ بالحق من الفرح المحمود المرغوب المحثوث عليه.

«**فضحك النبيُّ ﷺ حتى بدت نواجذه؛ تصديقًا لقول الحبر**»، لا إنكارًا له، ولا معيبةً عليه، ولكن فرحًا بالحق، وتصديقًا لقول الحبر، حتى إنه من فرحِهِ بدت نواجذه، وهي إمَّا أنيابه، أو أضراسه، ثم قرأ - عليه الصلاة والسلام - هذه الآية: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾.

فالآية ردٌّ على مَنْ عَلِمَ العلم، ولم يعتقده، ولم يعمل به كهؤلاء اليهود، وردٌّ على مَنْ لم يعلم العلم، وتقرَّب إلى الله، وتعبَّد إليه بالجهل، والجميعُ يصلون إلى هذه النتيجة بأنهم لم يُقدِّروا الله حقَّ قدره.

﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾، ففيها إثبات الأسماء والصفات لله ﷻ، وإثبات اليدين لله ﷻ.

قال المُصنِّف الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وفي روايةٍ لمسلم: (والجبال والشجر على إصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا المالك، أنا الله)**».

وفي رواية: «**أنا الملك، أنا الله**»[(١)].

«**وفي روايةٍ للبخاري: (يجعل السماوات على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع)، أخرجاه**»[(٢)]، أي: في «الصحيحين».

وهذا التنويع في الروايات إنَّما جاء متنوعًا، فمجموعها خمسة أصابع،

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٦)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨١١، ٧٤١٥، ٧٥١٣)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



يضع الله ﷻ عليها مَن شاء من خلقه، ثم يهزها؛ إشعارًا بضعف المخلوق، وبجلالة وقدرة الخالق جل وعلا.

وهذا الحديث من أصحِّ الأسانيد، رواه الإمام البخاري في «صحيحه»، ورواه مسلم والإمام أحمد والترمذي والنسائي، كلهم من طريق سليمان بن مهران الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وفي (إصبع) عشر لغات: بكسر الهمزة وفتحها وضمها، (إِصبع، أَصبع، أُصبع)، والباء بعدها مثلثة أيضًا بكسرها وفتحها وضمها، فهذه تسع لغات، واللغة العاشرة: (أُصبُوع).

وفي هذا إثبات اليدين له جل وعلا، وإثبات الأصابع، وإثبات الكف، وإثبات صفاته في ذاته، وصفاته في أفعاله، كلُّ ذلك على وجه الكمال، وما يليق به جل وعلا من الجلال، من غير مشابهةٍ، ولا مماثلةٍ، ولا تكييفٍ، ولا تعطيلٍ لأسمائه وصفاته بصفات خلقِهِ.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله الحديث الثاني، فقال رحمه الله: «**ولمسلم**»، أي: في «صحيحه».

«**عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا**»، أي: إلى النبي ﷺ.

«**أنه قال: (يطوي الله السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهنَّ بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبَّارون؟ أين المتكبرون؟، ثم يطوي الأرضين السبع، ثم يأخذهن بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟)**»[1].

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٨)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.



فإيرادُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لحديث مسلم عن ابن عمر تفسيرًا لهذه الآية، وفيها إثبات اليدين لله جل وعلا، والله له يدان كريمتان عظيمتان لائقتان به جلالًا وقدسيةً وكمالًا، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وفي قوله جل وعلا عائبًا على إبليس عدم سجوده لأبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

فالله جل وعلا له يدان، إحداهما يمين، والأخرى تسمى بالأخرى، تُسمَّى بالشمال، كما قال: «**يطوي الله السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين السبع، ثم يأخذهن بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟**».

وكلتا يدي الرحمن يمينٌ، كما دلَّ عليه الحديث الآخر فيمَنْ هم على منابر من نورٍ عن يمين الرحمن، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وكلتا يديه يمين**»(١)، ومعنى أنهما كلتاهما يمين، أي: مستويتان في الشرف والفضل والمزيَّة، فلا مزيَّة لِيَدٍ على أخرى، فإنَّ أيدي المخلوقين: اليد اليمنى أكرمُ وأشرفُ من اليد اليسرى، أمَّا يداه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ العظيمتان اللائقتان به جلالًا وقدسيةً وتعظيمًا، فإنهما مستويتان في الفضل والشرف والمزيَّة، فلا مزيَّة لِيَدٍ على أخرى، ولا مانع أن تسمى إحداهما باليمين، والثانية بالشمال، كما سماها بذلك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الحديث وغيره.

وجاء أيضًا تسمية إحداهما باليمين، والثانية بالأخرى، وهذا كله على جهة التنوُّع، لا على جهة التضاد والتنافر.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ حديثًا ثالثًا، فقال: «**وروى**»، أي: مسلم في «صحيحه».

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



«عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: (ما السماوات السبع والأرضون السبع في كفِّ الرحمن إلا كخردلة في كفِّ أحدكم)» [1].

وهذا رواه ابن جرير في «تفسيره» بسنده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، ورواه ابن أبي حاتم وغيره من مسند تفاسير السلف.

«قال ابن جرير: حدَّثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد: حدثني أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ما السماوات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة أُلقيت في ترس)» [2].

وهذا من رواية زيد بن أسلم، وقد صحَّحه جمعٌ من أهل العلم؛ منهم: الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة».

ففي حديث ابن عباس إثبات الكفِّ لله جل وعلا، وأن السماوات السبع جميعًا والأرضين السبع جميعًا، ما مقدارها في كفِّ الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم، وهذا يُضرَب به المثل في الصغر وتناهيه، فإنَّ الصغر متناهي، فإنَّ الخردلة هي الهباءة التي يراها الرائي إذا دخل شعاع الشمس من الباب أو النافذة في الصباح.

وهذا من باب تشبيه النسبة، أي: نسبة السماوات السبع والأرضين السبع إلى الخردلة في يد أحدكم، كما جاء نظيرُهُ في تشبيه رؤيتنا لله عَزَّ وَجَلَّ في الآخرة

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١٠٩٠) وابن جرير في «التفسير» (٢٠/ ٢٤٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفا.

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (٤/ ٥٣٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٢٢٢) من حديث زيد بن أسلم مرسلا.



برؤيتنا الشمس والقمر في هذه الدنيا، فإنَّ الشمس والقمر يراهم الراؤون بغير حجابٍ، وبغير مانع، رؤية واضحة جليَّة، وهكذا رؤية المؤمنين لله ﷻ في الآخرة رؤية واضحة جليَّة، فهذا تشبيهٌ للرؤية بالرؤية، وهنا تشبيه للصغر بالسماوات السبع والأرضين السبع في كف الرحمن إلا كالخردلة، تشبيه بالخردلة في يد أحدكم.

وفي حديث ابن زيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما السماوات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس**»، والكرسي هو موضع قدمي الرحمن، كما ثبت ذلك عن ابن عباس وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، «**كالمرقاة إلى العرش**»، فما نسبة السماوات السبع بما اشتملت عليه من أرضينا السبع إلى هذا الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس، والترس هو إما الحفرة من الأرض التي تستوعب العشرة، أو الترس الذي يتترَّس به المحارب من ضربات السيوف والرماح.

وقد روى الإمام أحمد حديث عبد الله بن عمر الذي أخرج أصله مسلم في «صحيحه»، قال الإمام أحمد: «حدثنا عفان قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: أنبأنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن عبيد الله بن مقسم، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ قرأ هذه الآية ذات يومٍ على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾، قال ابن عمر: وكان رسول الله ﷺ يقول هكذا بيده يُحرِّكها، يُقْبل بها ويُدْبر، يُمجِّد الربُّ تعالى نفسه: «**أنا الجبار، أنا المتكبر، أنا الملك، أنا العزيز، أنا الكريم**»، قال: فرجف

برسول الله ﷺ المنبر حتى قلنا: ليخرَّن به[1].

ففي هذا إثبات الأسماء الحسنى لله ﷻ، وإثبات الصفات العلى له، كل ذلك على ما يليق بجلاله وعظمته من الكمال والتقديس والتنزيه عن كلِّ عيب ونقص، وعن أن يشبهه شيء من مخلوقاته.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في تتمَّة هذا الباب: «**وقال**»، أي: أبو جعفر ابن جرير الطبري.

«**قال أبو ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد أُلقيت بين ظهري فلاةٍ من الأرض)**»[2].

وهذا رواه ابن جرير بسنده في تفسيره لهذه الآية، فبيان عظمة الكرسي، وبيان عظمة العرش - وهما من جليل مخلوقاتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - يدلَّان بطريق اللُّزوم وبطريق الأَوْلَى على عظمة خالقها، وأنه لا يستطيع أن يقدره قادرٌ، ولا أن يبلغه واهمٌ، ولا أن يتوهمه أحدٌ.

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فوق ذلك، لا تبلغه الأوهام، ولا تُدْركه الأفهام، حيٌّ لا يموت، قيومٌ لا ينام، كما ذكر ذلك الطحاوي في أول «عقيدته».

والكرسيُّ قيل: هو العرش. وقيل: هو العلم، والقول الأصح والأرجح: أنه موضع قدمي الرحمن جل وعلا؛ كالمرقاة إلى العرش، كما قال بذلك

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٧٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤/ ٤٠٢)، وقال الألباني في «كتاب السنة» (٥٤٦) صحيح على شرط مسلم، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، عند تفسير آية الكرسي من سورة البقرة؛ وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٧).



الصحابيان الجليلان أبو موسى الأشعري وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

«**ما الكرسي في العرش**»، فدلَّ على أن هناك فرقًا بين الكرسي والعرش، «**إلا كحلقة من حديد أُلقيت بين ظهري فلاةٍ من الأرض**».

والكرسيُّ موضع القدمين، وقد سبق في رواية ابن عباس السابقة ورواية زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن السماوات السبع والأرضين السبع ما هي في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس، والكرسي وما اشتمل عليه من السماوات السبع والأرضين السبع ما يبلغ في العرش إلا كحلقةٍ من حديدٍ أُلْقيت بين ظهري فلاةٍ من الأرض، أي: في البرِّ الفسيح، والصحراء الواسعة، فأيُّ نِسْبةٍ تبلغها العقول، وتستوعبها الفُهُوم؟!

هذا بين المخلوقات بعضها مع بعضٍ، بين هذه السماوات السبع والأرضين السبع مع الكرسي بالنسبة إلى هذا العرش، الذي هو أعظم مخلوقات الله عَزَّ وَجَلَّ فيما نعلم، والذي خصَّه الله جل وعلا بالعلو والاستواء عليه، فإذا كان هذا في مخلوقاتٍ عظيمةٍ كالكرسي والعرش، لا نبلغ قدرها، ولا نبلغ فَهْم حقيقتها وأبعادها، فكيف ذلك في صفات الله عَزَّ وَجَلَّ وأسمائه وذاته؟!

ثم أورد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذلك الحديث الخامس في ترجمة هذا الباب (باب: ما جاء في قول الله جل وعلا: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾).

قال الشيخ المُجدِّد رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وعن ابن مسعود** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال: (بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماءٍ وسماءٍ خمسمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء خمسمائة عام، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، لا يخفى عليه شيءٌ من أعمالكم)، أخرجه ابن**



مهدي، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زرٍّ بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود، ورواه بنحوه المسعودي عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله ابن مسعود»[١]، أي: جاء عن ابن مسعود من عدة طرق.

«**قاله الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، قال: وله طرق**»[٢]، والحديث رواه الدارمي في ردِّه على الجهمية، ورواه أيضًا في نقضه على بشر المريسي العنيد، ورواه ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»، وإثبات صفات الرب، ورواه الطبراني في «معجمه الكبير»، ورواه البيهقي أبو بكر في كتابه «الأسماء والصفات»، كلهم بأسانيد حسنة، والحديث صححه ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الجليل: «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية»، وصححه أيضًا الذهبي في «العلو»، والهيثمي في «مجمع الزوائد».

والحديث دلَّ على أمرٍ عظيمٍ، فقد دلَّ على عِظَمِ هذه السماوات، وعِظَمِ ما بينهما من المسافات، وأن فوق السماء السابعة بحرًا ما بين أسفله وأعلاه كما بين الأرض والسماء الدنيا، مسيرة خمسمائة عام، وفوقه الكرسي، وفوق الكرسي العرش (عرش الرحمن)، كما قال عبد الله بن رواحة، وأقره على ذلك نبيُّنا ﷺ لمَّا قال الأبيات متخلصًا من ملامة أهله:

شَهِدتُ بِأَنَّ وَعدَ اللَهِ حَقٌّ ... وَأَنَّ النارَ مَثوى الكافِرينا
وَأَنَّ العَرشَ فَوقَ الماءِ طافٍ ... وَفَوقَ العَرشِ رَبُّ العالَمينا
وَتَحمِلُهُ مَلائِكَةٌ شداد ... مَلائِكَةُ الرحمن مسومينا

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (٨١)، والطبراني (٨٩٨٧)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفا.

(٢) انظر: «العُلُوّ للعلي الغفار» للإمام الذهبي (ص ٤٥).



فإذا كانت هذه مخلوقات الله ﷻ في هذه السماوات والأرضين، وما بينها من عظيم المسافات، وفي الكرسي، وفي البحر، وفي العرش الذي فوق الكرسي، لا نبلغ مبلغها، ولا نقدر قدرها، فكيف يتطلَّع متطلعٌ في صفات الله ﷻ وذاته؟!

ثم ختم ذلك بالحديث السابع، فقال: «**عن العباس بن عبد المطلب** رضي الله عنه»، وهو العبَّاس عمُّ النبي ﷺ.

«**قال: قال رسول الله ﷺ: (هل تدرون كم بين السماء والأرض؟). قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: (بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمائة سنة، وبين السماء السابعة والعرش بحرٌ بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله تعالى فوق ذلك، وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم بني)، أخرجه أبو داود، وأخرجه غيره**»[1].

وقد أطال في تخريجه الحافظ الذهبي في كتابه «العلو»، وقبله شيخه ابن القيِّم رحمه الله في «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية».

وهذا البحر الَّذي هو فوق السماء السابعة ودون العرش قيل: هو البحر المسجور، المُنوَّه عنه في آية سورة (الطور)، وعلى هذا البحر عرش الرحمن: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧].

فالله جل وعلا فوق هذا العرش، والعرش يُوصَف بأنه عرشٌ مجيد، ويُوصَف بأنه عرشٌ عظيم، وإذا كان عرش الله بهذه العظمة والتمجيد، وهو

(١) أخرجه أبو داود (٤١٠٠)، وضعفه الألبانِي رحمه الله فِي «ضعيف الجامع» (٦٠٩٣).



من مخلوقات الله، بل هو ممَّا نعلم أعظم المخلوقات، فكيف الشأن والحال بخالق هذا العرش، وخالق المخلوقات جل وعلا وهو الله ﷻ؟!

وفي قوله ﷺ تفسيرًا لهذه الآية: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ قال: «**والله تعالى فوق ذلك**»، أي: فوق العرش، «**وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم**»، فيها إثبات العلوِّ لله جل وعلا بذاته على عرشه.

وأنواع العلوِّ لله ﷻ ثلاثة:

١- علوٌّ بذاته، ردًّا على المعطلة والمشبهة.

٢- وعلوٌّ بقدره ومنزلته، وهذا مجمعٌ عليه بين أتباع الرسل.

٣- وعلوٌّ بقهره وغلبته، وهذا أيضًا مجمعٌ عليه بين أتباع الرسل عليهم الصلاة والسلام.

«**والله تعالى فوق ذلك، وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم**»، فالله هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، وهو الباطن الذي ليس دونه شيء في قربه، حتى إنه لا يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم؛ لكمال علمِهِ وإحاطتِهِ سبحانه وتعالى بخلقه، فإنَّه بعلمه قريب، وهو سبحانه وتعالى بذاته ظاهرٌ فوق عرشه.

وقد فسَّر النبيُّ ﷺ هذه الأسماء الأربعة من أسماء الله الحسنى: (الأول، والآخر، والظاهر، والباطن) بقوله: «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس**

دونك شيء»[(١)].

فاللهُ عَزَّ وَجَلَّ عالٍ في عُلوِّه، وهو قريبٌ في دُنوِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا قد لا يستوعبه مستوعبٌ لغباشةٍ في فهمِهِ، أو غباوةٍ في عقله، أو نقصٍ في إيمانه، أو تلبيسٍ وتدليسٍ من الشياطين (شياطين الإنس والجن)، لكن أهل الإيمان يترفَّعون بذلك عن أن يدخلوا فيه مُتَهوِّكين بعقولهم، ولا مُتقعِّرين بأفهامهم، ولا مُكيِّفين لذلك في ذاته وأسمائه وصفاته جل وعلا، وإنما آمنوا بمعانيها، وفوَّضوا كيفيَّاتها إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأنَّ قلوبهم وعقولهم قاصرة عن أن يُدْركوا ذلك الإدراك التام، فاكتفوا من ذلك بالإيمان، واكتفوا من ذلك بعدم التدخل فيه بالتكييف، والسؤال بـ (كيف) و(لِمَ)؟

ومن فِقْهِ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا التصنيف: أنه رتَّب على هذه الآية من آخر (الزمر): ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ هذه الأحاديث الستَّة عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

ثم من فقهه: أنه رتَّب عليها مسائل، وعددها تسع عشرة مسألة، فقال:

«**فيه مسائل:**

المسألة الأولى: تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾»، وقد فسَّرها بكلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وكلام رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ففي حديث ابن عمر في «صحيح مسلم»: أن الله يقبض الأرضين السبع بيده الشمال، بيده الأخرى كما قبض السماوات السبع بيده اليمنى.

﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، والقبضُ إنَّما يكون بيديه،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



ففيها إثبات اليدين، وإثبات القبض والبسط بهاتين اليدين على ما يليق بكمال الله وجلاله وعظمته.

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية: أن هذه العلوم وأمثالها باقية عند اليهود الذين في زمنه ﷺ، لم ينكروها، ولم يتأوَّلوها**»، ولله درُّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه المسألة، فإنَّ اليهود وأمثالهم يعلمون أنَّ لله عَزَّ وَجَلَّ الصفات بما وجدوه في كُتُبهم المنزلة عليهم، حتى وإنْ حرَّفوها واشتروا بها ثمنًا قليلًا، لم ينكروا صفات الله عَزَّ وَجَلَّ، ولم يتأوَّلوها كما يفعله المتأولة المعطلة على اختلاف أصناف تأويلهم وتعطيلاتهم؛ لأنَّ اليهودي الحبر قال: «**إنَّا نجد أن الله يضع السماوات على إصبع...**» الحديث، والنبيُّ ﷺ أقرَّه على ذلك؛ لأنَّه قال حقًّا، ولا يردُّ النبي ﷺ الحقَّ ممن قال به ولو كانوا من أراذل عباد الله عَزَّ وَجَلَّ.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة: أنَّ الحبر لما ذكر للنبي ﷺ صدَّقه، ونزل القرآن بتقرير ذلك**»، وأنَّ الحبر لمَّا ذكر هذه التي في كُتُبهم، بيَّن النبي ﷺ أنه صَدَق في هذا؛ لأنَّه لم ينكر عليه، ولم يكذبه عليه الصلاة والسلام، ونزل القرآن الكريم بتقرير ذلك؛ لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾، وهذا في اليهود والنصارى وأمثالهم وأشكالهم ممَّن لم يُعظِّموا الله حقَّ تعظيمه، بإثبات ما له من الكمال في أسمائه الحسنى وصفاته العلى، وما يستلزم ذلك من ربوبيته وألوهيته: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾.

ثم ذكَر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدها: «**المسألة الرابعة: وقوع الضَّحك من رسول الله ﷺ لمَّا ذكر الحبر هذا العِلْم العظيم**»، فإنَّ الحبر وهو من علماء اليهود قال:



«**يا محمد**»، وفي رواية: «**يا أبا القاسم، إنَّا نجد**»[١]، أي: في كتبنا، «**أن الله يضع السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والماء على إصبع، والشجر على إصبع، وسائر الخَلْق على إصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك**»، فضحك النبيُّ ﷺ تصديقًا لقول الحبر، فإنَّه ضحك - عليه الصلاة والسلام - ضحكًا محمودًا، وهو تصديقُهُ بما قاله هذا الحبر ممَّا يوافق ما في شرعنا في إثبات الأصابع لله ﷻ، وإثبات اليدين له ﷻ، مع أنَّ اليهود أنفسهم ممَّن انحرفوا في إثبات اليدين، كما ذكر الله ﷻ ذلك عنهم في آية (المائدة): ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾.

وفيه: أن الحكمة ضالَّة المؤمن، يأخذها ممن هي عنده ولو كانت من عند أراذل الخَلق وأعدائه؛ لأنَّ المؤمن أحقُّ بهذه الحكمة وهذا العلم من غيره؛ ولهذا يقبل الحق ولو جاء به حبرٌ من أحبار اليهود، ولو جاء به غيرهم من المشركين.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الخامسة: التصريح بذِكْرِ اليدين، وأن السماوات في اليد اليمنى، والأرضين في الأخرى**»، وهذا التصريح جاء في أحاديثه عليه الصلاة والسلام، ففي القرآن الكريم جاء ذِكرُهُ مجملًا لقوله جل وعلا: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ﴾، فجاء ذِكْر اليمين بالتنصيص، وجاء ذِكْر الأرض مقبوضة بالإجمال، فجاء في حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في «صحيح مسلم»، عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «**يطوي الله السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟، ثم يطوي الأرضين السبع، ثم**

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

يأخذهن بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟».

ففيها إثبات اليدين له ﷻ (اليمين والشمال)، وأمَّا ما جاء في الحديث في قوله: «**كلتا يديه يمين**»، أي: مستويتان في الشرف والفضل والكرامة، لا مزيَّة لِيَدٍ على أخرى كما في أيدي المخلوقين.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله: «**المسألة السادسة: التصريح بتسميتها: الشِّمال**»، أي: باليد الأخرى؛ أخذًا من قوله ﷺ في حديث ابن عمر في «صحيح مسلم» قال: «**ثم يطوي الأرضين السبع، ثم يأخذهن بشماله**»، فقد سمَّاها - عليه الصلاة والسلام - الشمال، كما سمَّاها في ألفاظٍ أخرى في «الصحيحين» باليد الأخرى، ولا منافاة بين هذه التسميات، فاليد الأخرى تُسمَّى: شمالًا، وتُسمَّى: الأخرى، وهي مستويةٌ مع اليمين في الفضل والشرف والكرامة.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله: «**المسألة السابعة: ذكر الجبارين والمتكبرين عند ذلك**»، لمَّا ذكر - عليه الصلاة والسلام - قبض الله السماوات السبع بيده اليمنى، يقول جل وعلا: «**أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟**»، ثم يطوي الأرضين السبع بشماله، فيقول: «**أنا الملك، أين الجبَّارون؟ أين المتكبرون؟**»، فذكر الجبَّارين والمتكبِّرين عند ذلك؛ لأنَّ ملكهم وجبروتهم وتكبُّرهم قد زال، فلا قيمة له، ولا يغنيهم شيئًا، ولا يغني عنهم شيئًا؛ لأنَّ الله جل وعلا قهرهم وملكهم بقدرته، فلا قيمة لهم، ولا لجبروتهم، ولا لتكبُّرهم في هذا المقام.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله: «**المسألة الثامنة: في قوله ﷺ: (كخردلة في كف أحدكم)**»، وهذا يُروَى عن ابن عباس موقوفًا، ويروى عنهما مرفوعًا: «ما



السماوات السبع والأرضون السبع في كفِّ الرحمن إلا كخردلةٍ في يد أحدكم»، وقد سبق أن هذا من باب تشبيه مقدار السماوات والأرض بالنسبة إلى يد الرحمن بأنها كالخردلة في يد أحدكم، أي: لا قيمة لها، ولا شيء.

والخردلة هي الهباءة التي تكون في شعاع الشمس إذا دخلت في أول النهار من النافذة، فتتطاير هذه الهباءة وهي الخردلة، فلا قيمة لها في يد أحدكم، كذلك السماوات السبع والأرضون السبع، لا قيمة لها، ولا نسبة لها بالنسبة إلى يدي الرحمن ﷻ، وهذا يدلُّ على عظمه جل وعلا، وعلى كبره، فالله أكبر من كل كبير، وأعظم من كل عظيم، في ذاته وأسمائه وصفاته، وفي أحكامه وشرعه، لا إله إلا هو.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله: «**المسألة التاسعة: عظم الكرسي بالنسبة إلى السماء**»، وهذا كما جاء في حديث زيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما السماوات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس**».

وفي حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**ما الكرسي في العرش إلا كحلقةٍ من حديدٍ أُلْقيت بين ظهري فلاة من الأرض**»، فدلَّ على أن الكرسي عظيم، وأنه جليل، وما السماوات السبع بالنسبة إليه إلا كهذه الدراهم السبعة التي ألقيت في ترس، والترس إمَّا أنه ما يتترَّس به المحارب من ضربات السيوف وطعنات الرماح، أو الترس هو الحفرة في الأرض التي تستوعب الخضرة من الرجال؛ عشرة أو نحوهم.

ثم ذكر رحمه الله: «**المسألة العاشرة: عِظَم العرش بالنسبة إلى الكرسي**» في حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه: «**ما الكرسيُّ في العرش إلا كحلقةٍ من حديدٍ ألقيت بين**

ظهري فلاةٍ من الأرض»، والمراد بالكرسي: أي ما اشتمل عليه من الأرضين السبع، والسماوات السبع، فهذا الكرسي وما اشتمل عليه نسبته إلى عرش الرحمن ككرة صغيرة من حديدٍ أُلْقيت في صحراء من الأرض، فأي نسبة تبلغها؟ وأي تصور يدرك ذلك؟ وأي فَهْم يُحقِّقه؟ دلَّ ذلك على عِظَمِ هذا العرش بالنسبة إلى الكرسي كما على عظم الكرسي بالنسبة إلى ما دونه من السماوات والأرضين وما فيها.

فسبحان ربِّي ما أعظمه، وسبحانه ما أجلَّه، فإذا كانت هذه العظائم والمخلوقات الجليلة لا نُدْرك لها بُعْدًا، ولا إدراكًا لحدِّها، فكيف به ﷻ! وهو خالقها، وهو مُدبِّرها، وهو الذي استوى على العرش جل وعلا!

فهذا ممَّا تنقطع دونه الأفهام كما انقطعت دونه في هذه المخلوقات العظيمة كالعرش والكرسي، فسبحان ربي لا إله إلا هو، ما قدرناه حق قدره، ولا عظمناه حق تعظيمه، ولا عبدناه حق عبادته.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الحادية عشرة: أن العرش غير الكرسي والماء**».

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثانية عشرة: كم بين كل سماء وسماء**»، فإنه جاء في أحاديث ابن مسعود والعباس بن عبد المطلب: قول النبي ﷺ: «**بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام**»، أي: مسيرة خمسمائة عام.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الثالثة عشرة: كم بين السماء السابعة والكرسي**»، فإنَّ بين السماء السابعة والكرسي مسيرة خمسمائة عام.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة الرابعة عشرة: كم بين الكرسي والماء**»، فإنَّ بين الكرسي والبحر ما بين الأرض والسماء الدنيا، أي: مسيرة خمسمائة عامٍ،



فإنَّه في حديث ابن مسعود وحديث العباس بن عبد المطلب قوله ﷺ: «**بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماءٍ خمسمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء خمسمائة عام، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، لا يخفى عليه شيء من أعمالكم**»[(١)].

وفي حديث العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ أنه قال: «**هل تدرون كم بين السماء والأرض؟**». قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «**بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمائة سنة، وبين السماء السابعة والعرش بحرٌ بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض**»، أي: مسيرة خمسمائة سنة، «**والله تعالى فوق ذلك، لا يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم**»[(٢)]، أخرجه أبو داود وغيره بإسناد حسن، ورواه الترمذي من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شاهدًا لحديث العباس.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فوق العرش، لا يخفى عليه شيء من بني آدم، وهي:

«**المسألة السادسة عشرة: أن الله فوق العرش**»، أي إنَّ الله فوق جميع مخلوقاته، فإنَّ العرش استوعب المخلوقات من البحار والكرسي والسماوات السبع الطِّباق والأرضين وما فيها، فهذا قد استوعبها عرش الرحمن، والله فوق العرش، لا تخفى عليه منكم خافية.

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٨٨٥)، واللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٣٩٦)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة»، ص(٤٦) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب: السنة، باب: في الجهمية والمعتزلة، برقم (٤٧٢٣)، وأحمد واللفظ له (١/ ٢٠٦) وغيرهما، من حديث العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٦٠٩٣).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: «**المسألة السابعة عشرة: كم بين السماء والأرض**»، فإنَّها في حديثي (العباس وابن مسعود)، وبنحوهما حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: «**أن بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة عام**».

«**المسألة الثامنة عشرة: كثف كل سماء خمسمائة سنة**»، وجاء بهذا حديث العباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**وكثف كل سماء مسيرة خمسمائة سنة**».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**المسألة التاسعة عشرة: أنَّ البحر الذي فوق السماوات أسفله وأعلاه خمسمائة سنة**»، كما جاء في الحديث: «**بين السماء السابعة والعرش بحرٌ بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله تعالى فوق ذلك، وليس يخفى عليه شيءٌ من أعمالكم**».

وقد جاء في حديث عبد الله بن رواحة الذي أقرَّه النبي ﷺ لمَّا قرأ على زوجته ثلاثة أبيات، فظنَّتها آيات من القرآن الكريم، فأقرَّه النبيُّ ﷺ على مضمونها لمَّا قال ابن رواحة:

شَهِدتُ بِأَنَّ وَعدَ اللَهِ حَقٌّ ... وَأَنَّ النارَ مَثوى الكافِرينا

وَأَنَّ العَرشَ فَوقَ الماءِ طافٍ ... وَفَوقَ العَرشِ رَبُّ العالَمينا

وَتَحمِلُهُ مَلائِكَةٌ شداد ... مَلائِكَةُ الرحمن مسومينا

ثمَّ ختم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المسائل بقوله: «**والله أعلم**»؛ لأنَّ عِلْمَ الله جل وعلا قد أحاط بكل شيءٍ، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يحيط بخلقه علمًا، وخلقُهُ لا يحيطون به علمًا، فالله أعلم بكلِّ أمور الدين والدنيا والعواقب.

ثم ختم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الكتاب بقوله: «**والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين**».



ختم الكتاب بعدما بدأه بالبسملة، ختمه بحمد الله؛ لأنَّ الله ﷻ هو المحمود على كلِّ حالٍ، فهو المحمود على إنعامه وإفضاله، والمحمود على أفعاله، والمحمود على تقديره.

«والحمد لله رب العالمين»، ربوبية الله ﷻ لجميع العالمين، وهم كل مَنْ سوى الله ﷻ، فكلُّ مَن سوى الله ﷻ فهو عالَم.

ثم ثنَّاها بالصلاة والسلام على سيدنا محمد، هذا النبي العربي الهاشمي المطلبي ﷺ، «وعلى آله وأصحابه» الذين نقلوا هذا الدين لنا غضًّا طريًّا كما سمعوه من رسول الله ﷺ، حيث أبان الله ﷻ بهذا النبي، ثم بأصحابه ومَنْ بعدهم، وأقام بهم الحُجَّة، وأظهر المحجَّة، وأبان الطريق، حتى عَبدَ الله ﷻ العابدون على بصيرةٍ وعلمٍ، فصلوات الله وسلامه على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

ونقول في ختام هذا الكتاب: الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، الحمد لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وله الحكم سبحانه وتعالى، وإليه ترجعون.

وقد سبق بيان فقه الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رحمه الله في كتابه النافع الماتع كتاب «التوحيد» الذي هو حقُّ الله على العبيد، وكان في ثنايا هذا الكتاب الكلام على ستَّة وستين بابًا هي مشمول هذا الكتاب، وهي نظم الشيخ رحمه الله له في تبويباته.

وكان في الكلام على هذا التبويب ذِكْر مناسبة الباب لكتاب «التوحيد»، ثم أيضًا ذكر مناسبة الباب لِما قبله من الأبواب، وهاتان ناحيتان عظيمتان في فقه الشيخ رحمه الله في ترتيب الكتاب، وحُسْن انتقاء تبويبه وأحاديثه وآياته،

وما يُعزِّز هذين المصدرين في الكتاب والسُّنة بأقوال الصحابة ﵃، وأحوال السلف الصالحين.

وفي هذا المقام تنبيهٌ إلى منحًى آخر في فقه الشيخ ﵀ في كتاب «التوحيد»، وهذا المنحى فيما تضمنته هذه الأبواب من مضامين التوحيد، حيث تضمن الكلام في كتاب «التوحيد» أنواع التوحيد، والتي هي عند الأوائل من العلماء يقسمونها إلى قسمين:

١- **توحيد المعرفة والإثبات**، ويُسمَّى بـ (التوحيد العلمي)، ويُسمَّى أيضًا بـ (التوحيد الخبري)، وهو يشمل معرفة الله ﷻ في ربوبيته، ومعرفة الله في أسمائه وصفاته، فاشتمل هذا التوحيد (توحيد المعرفة والإثبات) على توحيدي الربوبية لله ﷻ بإفراده ﷻ وبأفعاله، وعلى توحيد الأسماء والصفات بإثباتها لله ﷻ على وجهٍ يليق به، ويُنْفى عن الله ﷻ ما لا يليق به، وعدم معرفة كيفيَّة أسمائه، ولا صفاته، ولا ذاته.

٢- **التوحيد العملي**، ويُقال له: (التوحيد الطلبي)، وسُمِّي عمليًّا؛ لأنه يتعلق بأعمال القلوب أولًا، ثم بأعمال الأبدان والجوارح تبعًا، وهو التوحيد الطلبي؛ لأنه الذي طلبه الله جل وعلا، وأمرنا به، وتعبَّدنا به، فهو أعظم مأمورٍ به، فأعظم ما أمَرَ الله ﷻ به هو التوحيد، في إفراده جل وعلا وحده لا شريك له بجميع أنواع العبادات، كما أنَّ أعظم ما نَهَى الله عنه هو الشرك الذي يناقض ويصادم هذا التوحيد، وهو توحيد القصد والطلب، توحيد القصد؛ لأنه متعلقٌ بمقاصدكم أيُّها المكلفون إنسًا وجنًّا، والطلب؛ لأنه التوحيد الطلبي الذي طلبه الله ﷻ منكم، وتعبَّدكم الله به، وهو مقتضى قول: (لا إله إلا الله).

ولهذا، جاء هذا التوحيد في طلب الله ﷻ في سائر آيات التوحيد والعقيدة التي يتعبَّد الله ﷻ بها المكلفين أن يعبدوه ويفردوه وحده بالعبادة دونما شريكٍ.

والتوحيد بإفراد الله ﷻ بالعبادة له أهميةٌ:

أولًا: هو أعظم ما أمَر الله ﷻ به.

ثانيًا: بَعَث الله ﷻ لأجله الرسل جميعًا من أوَّلهم نوحٍ إلى آخرهم محمد صلى الله عليهم جميعًا وآلهم وسلم.

ثالثًا: أنزل الله ﷻ لأجله الكتب؛ تقريرًا ودعوةً وأمرًا بهذا التوحيد، ونهيًا عن ضدِّه.

رابعًا: أقام الله جل وعلا لأجله الدنيا والآخرة، فالدُّنيا دارُ عملٍ بهذا التوحيد، أو إخلال به، والآخرة دار جزاءٍ ونوالٍ عليه، كلًّا بحَسَبه.

خامسًا: خَلق الله الإنس والجن لأجله، وهم المكلَّفون: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾.

سادسًا: أنَّه لأجله خَلَق الله الجنة والنار، فالجنة - نسأل الله جل وعلا فردوسه الأعلى منها - دار كرامةٍ لكُمَّل المُوحِّدين والمؤمنين، والنار دار جزاءٍ وحسابٍ وعذابٍ لمَن أخلُّوا بهذا التوحيد، كلًّا بحَسَبه وقَدره: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝٧٢﴾.

سابعًا: أقام الله ﷻ لأجله شعيرة وشريعة وسوق الجهاد في سبيله،



والجهاد لم يُشْرعَ لاسترقاق العباد، واستحلال البلاد، وجمع الأموال، وقتل الخَلْق، إنما شُرِعَ الجهاد في سبيل الله ﷻ لإقامة توحيد الله ﷻ، كما قاله الصحابة والتابعون لرستم ومَن معه، لمَّا قالوا: «ما جاء بكم؟»، قالوا: «جئنا نُخْرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سَعة الدنيا والآخرة».

وهذه الأهميَّات السبع هي مناط توحيد العبادة، وتوحيد الله بالألوهية، فلأجله أرسل الله ﷻ الرسل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ الآية في سورة (النحل)، وفي سورة (الأنبياء): ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾.

إذا علمنا هذا، فأَلْقوا للتوحيد همَّكم وهمَّتكم، وجهدكم وجهادكم وحرصكم، فإنَّ العبد إذا خرج من الدنيا موحدًا، كان - والله - هو الفائز الفوز العظيم، فتوحيد الربوبية توحيدٌ فطريٌّ أقرَّ به حتى المشركون، وتوحيد الألوهية هو التوحيد الطلبي القصدي الإرادي الذي أُمِرنا به كمُكلَّفين.

إنَّ كتاب «التوحيد»، للشيخ المجدِّد أبي عبد الله محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي المشرفي الوهيبي الحنظلي التميمي - رَحِمَهُ اللهُ، وجزاه عنَّا وعنكم وعن المسلمين خير الجزاء وأعظمه - اشتمل في تبويبات الشيخ رَحِمَهُ اللهُ له على ستة وستين بابًا، هي مشمول هذا الكتاب (كتاب التوحيد)، الذي هو أهمُّ وأحسن ما أَلَّفه، وأشرف موضوع صَنَّف فيه المصنِّفون.

وسوف نستبين مذاكرةً ومدارسةً مضامين أبواب هذا الكتاب النافع الماتع من حيث الإجمال، أمَّا مناسباتها لكتاب «التوحيد»، ومناسبات الأبواب لِمَا قبلها وما بعدها، فإنه سبق التنويه عنها.



ففي أول كتاب «التوحيد»، بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الكتاب بغير مقدمة، فقال فيه: ([كتاب التوحيد]، وقول الله جل وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾)، ثم ساق في أثرها الآيات.

فالمضمون الأعظم: أنَّ المعنى العظيم والجليل الذي خُلِقنا له، ثم كُلفنا به هو إفراد الله بالعبادة وحده دونما شريكٍ، وهذا الذي لأجله خَلَق الله عَزَّوَجَلَّ الخَلق، وكلَّف الله عَزَّوَجَلَّ الإنس والجن بعبادته.

وفي الباب الثاني ترجم عليه رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (باب: فضل التوحيد)، ثم ذكر فيه من الأدلة الدالَّة على فضل هذا الأمر، والذي يلفت انتباهك وحرصك واهتمامك أيها المسلم إليه، فإنَّ مَن عَلِمَ فضل التوحيد، اعتنى به، واهتمَّ به، فصار هو هجيراه، وتردَّد ذلك في قلبه وخاطره ونيَّته، وأصبح تكرار الكلام على التوحيد إنَّما يزيده رسوخًا فيه، وعلمًا به، وعملًا به، ولا يلحقه من تكرار الكلام في التوحيد مللٌ، ولا سآمةٌ، ولا ضيقٌ، ولا ضجرٌ، كما هو شأن من خفَّ شأن التوحيد في قلوبهم، وضعُف منهج التوحيد في مسالكهم وطرائقهم ومناهجهم.

ثم ذكر الباب الثالث، وقد ترجمه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (باب مَن حقق التوحيد، يدخل الجنة بغير حساب، ولا عذاب)؛ لتسمو به همَّتك أيها الموحد، وترتفع بذلك نيَّتك وقصدك أيها المؤمن إلى أن تسعى لتكون من هؤلاء الذين حقَّقوا توحيد الله حقًّا، وصدقًا، وقصدًا، وعملًا، وحالًا، ومنهجًا، أن تكون ممَّن حقَّقته فنِلْتَ الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ، ومدارهم في السبعين ألفًا الذين ذَكَرهم النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديثه، ومع كل ألفٍ سبعون ألفًا، فدلَّ على كثرتهم، وأنهم ليسوا قليلين؛ وذلك لتهتمَّ أيها المؤمن، وتسعى أيها الموحد، وتحرص أيها المكلف، وحرصُك العظيم: أن تنال هذه الرتبة، والتي من أسبابها: تحقيقك



لهذا التوحيد، وهو اشتمال التوحيد على قلبكَ وقصدكَ ونيتكَ.

(باب من حقَّق التوحيد، دخل الجنة بغير حساب)، وذكر فيه: قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٢٠﴾، فإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ سيِّد الموحدين بعد نبيِّنا محمد عليهما الصلاة والسلام، وهم لنا أسوةٌ وقدوةٌ، ومنهجهم لنا طريقٌ نتبعه لننجو من الشرك وأهله، ونخلص إلى الإيمان والتوحيد وأهله، فنكون من عباد الله المخلصين، فنفوز بالجنان، وننجو من عذاب الله وسخطه وعقابه بالنيران.

هذا فضل مَنْ حقَّق التوحيد، حقَّقه بكليَّته قصدًا، ونيةً، وعملًا، وقولًا، وحالًا، ومنهاجًا يسير عليه إلى أن يلقى ربَّه، وثمرتُهُ وفائدتُهُ وجوابُهُ ونوالُهُ: تدخل جنة ربك بغير حسابٍ في أرض المحشر، ولا عذاب ينالك، وهذا فضلٌ من الله عَزَّ وَجَلَّ لعباده الموحدين، وأوليائه المخلصين.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بعده الباب الرابع، وترجمه بقوله: (باب: الخوف من الشرك)، فمَنْ عرف التوحيد، وأدرك فضله، وسمَت همَّته إلى تحقيقه، فيدخل الجنة بغير حسابٍ، ولا عذابٍ، كان لا بد مع ذلك كله أن يكون في قلبه النذير والنذارة والخوف الشديد من أن يقع في ضدِّ التوحيد، وهو الشرك، فترجمه بقوله: (باب الخوف من الشرك)، وأتى بآية سورة (النساء) في قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾.

ومَنْ خاف شيئًا، وتابع خوفه في قلبه، حذره أيها المؤمنون، أمَّا مَن لم يخف منه، مع استمراء الحياة، لا يهتم به، ولا يلقي له بالًا، ثم قد يقع فيه؛ شعر أو لم يشعر، علم أو تغافل، أو تهاون وتكاسل، وأما المؤمن الموحد



الذي عظم التوحيد (توحيد الله في قلبه)، سيعظم - ولا بدَّ - خوفه من الشرك؛ لأنَّ الشرك أعظم ما يضادُّ التوحيد، وأعظم ما يناقض الشرك هو توحيد الله ﷻ بإفراده بالعبادة.

فاللهَ اللهَ أيها المسلمون، ليكُنْ خوفكم وقلقكم ورهبتكم من الوقوع في الشرك خوفًا عظيمًا يمنعكم الله ﷻ به من وقوعكم في الشِّرك؛ أصغره وأكبره، دقيقه وجليله، كبيره وصغيره.

والباب الخامس من أبواب التوحيد في ترتيب وترجمة مؤلفه الشيخ المجدِّد أبي عبد الله محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترجمه بقوله: (باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله).

فلمَّا بيَّن معنى التوحيد، ثم بيَّن فضله، ثم ذكر شأن من حقَّق التوحيد أنه دخل الجنة بغير حسابٍ، ولا عذاب، ثم ذكر بعده الباب الرابع في الخوف من الشرك، ذكر في هذا الباب الخامس (باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله)، فإذا علمتَ التوحيد وفهمتَه، وأدركتَ فضله وشأن من حقَّقه، وخفت من الشرك، فإنك تُبيِّن وتدعو وتحثُّ غيرك على هذا التوحيد: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾، أي: على علمٍ، ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾.

فالدعاء والدعوة إلى توحيد الله ﷻ هي منهج رسل الله عليهم الصلاة والسلام، وهي منهج أنبيائه عليهم السلام، وهي منهج العلماء الراسخين، فهي المنهج الذي لا يتغيَّر، ولا يتبدَّل، ولا تؤثر فيه المؤثرات والمتغيرات، يمضي عليه الناس كما مضى عليه سلفهم إن استقاموا عليه.

ثم ذكر بعد الباب السادس، لمَّا ذكر الدعوة إلى توحيد الله، وشهادة أن لا إله إلا الله، ترجم الباب السادس بقوله: (باب تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله)، وتفسيرها أي: معناها، ما هو التوحيد الذي أُمِرْنا به، وكلَّفنا الله إياه؟ إنَّ توحيد الربوبية أمرٌ فطري، رَكَزه الله ﷻ في الفِطَر، ولم يشذَّ منه إلا الشذاذ من بني آدم، والشاذ لا حُكْمَ له؛ كفرعون والنمرود، والملاحدة الدهرية، وأهل الطبيعة الذين جحدوا ربوبية الله ظاهرًا، لا باطنًا.

فتفسيرُها: بيانُها على سننٍ من كلام الله ﷻ، وهَدْي رسوله ﷺ، وما مضى عليه الصحابة الكرام، وهذا التوحيد الذي تدعو إليه، يكون مفسرًا بالسنن الشرعي والهدي النبوي، لا بأهواء الناس، ولا بإحداثاتهم وابتداعاتهم، حتى جعلوا من التوحيد ما ليس منه.

ثم ذكر بعد ذلك الباب السابع في الحذر من الشِّرك، وذكر أنواعه، فبدأ بهذا الباب: (باب من الشرك: لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء، أو دفعه).

وهذا مظهرٌ من مظاهر الشِّرك الشائعة الذائعة، يقع فيه المشركون الوثنيُّون، فصار ظاهرًا عليهم فيما يُعلِّقونه من أنواع التعليقات (الخيوط، والحلق، والأربطة على أنفسهم وبهائمهم وبيوتهم وسياراتهم)، يعتقدون بها أنَّها ترفع عنهم البلاء والشرَّ، أو تدفع عنهم النحس وسوء الحظ، وهذا كثيرٌ منتشرٌ في هؤلاء المشركين.

ثم ذكر الباب الثامن: (باب ما جاء في الرُّقى والتمائم).

لمَّا ذكر أن من الشرك لبس هذه الملبوسات: (الحلق والخيوط وغيرها)، وتعليق هذه المعلقات، بيَّن حُكْم الرُّقى والتمائم، ومن هذه التمائم ما هو شركٌ،



كما جاء في الصحيح عن أبي بشيرٍ الأنصاري رضي الله عنه قال: كنَّا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره، فأرسل رسولًا ينادي: «**ألَّا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر، أو قلادة إلا قُطعت**»[(١)].

وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «**إن الرُّقى والتمائم والتولة شركٌ**»[(٢)].

فما جاء في الرُّقى والتمائم في بيان الرقى والتمائم الشركية بأنها شركٌ أكبر بالاعتقاد بها، أو شركًا أصغر باعتقادها سببًا، وهي ليست سببًا في الشرع، وبيان الرُّقى المأذون بها، والتعاويذ التي أُذِنَ لنا بها، وهي ما جاء في القرآن الكريم، وما جاء في حديث النَّبيِّ ﷺ، ومداره على التعلُّق بالله عز وجل، لا التعلق بغيره من الأسباب والمخلوقين، كما في حديث عبد الله بن عكيم رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**من تعلَّق تميمةً، فلا أتمَّ الله له، ومن تعلَّق ودعةً، فلا ودع الله له، ومن تعلَّق شيئًا وُكِلَ إليه**».

ثم ذكر الشيخ رحمه الله الباب التاسع: (باب من تبرَّك بشجرة ونحوها).

وهذا التبرُّك الذي هو من أوسع أبواب الشرك وقوعًا في بني آدم، وفي المكلفين.

(باب من تبرَّك بشجرة، أو حجرٍ، ونحوهما)، فعنوان شرك الأوَّلين كما قال جل وعلا: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٥)، ومسلم (٢١١٥)، من حديث أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب: الطب، باب: في تعليق التمائم، برقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه، كتاب: الطب، باب: تعليق التمائم، برقم (٣٥٣٠)، وأحمد (١/ ٣٨١)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».



هي أحجار وقبور وأوثان وأشجار، اعتقدوا فيها أنَّها تنفعهم، وأنها تحقق مطلوبهم، وتخلصهم من بلائهم، فلجأوا والتجأوا، ودَعَوها، واستغاثوا بها من دون الله ﷿.

والشيء يتكرَّر زمانًا بعد زمانٍ: مَنْ يعتقد في وليٍّ، أو صالحٍ، أو قبرٍ، أو ضريحٍ، أو يعتقد في نجمٍ، أو كوكبٍ، أو يعتقد في حجرٍ، أو شجرٍ، أو شمسٍ، أو قمرٍ أنه يحقق له طِلْبته، ويجيب سُؤْله، ويرفع عنه البلاء، ويغيثه من المهلكات، فإنه وقع في جنس ما وقع فيه الأوائل من شركهم بالتعلُّق بحجرٍ، أو بشجرٍ، أو بنحوهما، أي: ما يماثلها من هذه المتعلقات.

هذا مضمون هذا الباب (باب: من تبرك بشجرة وحجر ونحوهما)، الَّذي يُفْضي به إلى الشرك بهما مع الله ﷻ، وهذا قد حذَّر من أنواعٍ عظيمة من الشرك يكثر الوقوع فيها قديمًا وحديثًا بمثل هذه التنبيهات بهذا التبويب.

الباب العاشر من أبواب كتاب «التوحيد»، تَرْجمه الشيخ المجدِّد محمد بن عبد الوهاب - رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجزاه عنَّا وعن المسلمين خير الجزاء - بقوله: (باب ما جاء في الذبح لغير الله) في التحذير والنذارة والبيان لنوع عظيمٍ من أنواع الشرك بالله، الشرك الأكبر المخرج من الملة، فإنَّ الشرك الأكبر غوائله وقبائحه وفظائعه كثيرة:

أولًا: هو الذنب الذي لا يغفره الله ﷿، كما قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾.

ثانيًا: هو الذنب المحبط للعمل: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾.



ثالثًا: هو المُوجِب للخلود في النار، وتحريم الجنَّة على صاحبه إذا مات عليه ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾.

رابعًا: المُذْهب لعصمة الدم والمال، كما جاء في «الصحيحين»، عن النبي ﷺ، من رواية العدة والجِلَّة من الصحابة رضي الله عنهم، قال عليه الصلاة والسلام: «**أُمِرتُ أن أُقاتِلَ الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنِّي رسول الله، فإذا فعلوا ذلك، عصموا منِّي دماءهم وأموالهم إلا بحقِّها وحسابهم على الله** عز وجل»[1].

فالشِّركُ يُوجِبُ لصاحبه الخلود في النار أبد الآباد، كما قال جل وعلا في المشركين والكافرين: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ﴾، ففي مواضع ثلاثة نصَّ جل وعلا على التأبيد في آخر (النساء)، وآخر (الأحزاب)، وآخر سورة (قل أوحي) سورة (الجن).

إذا علمنا هذا، فليكن حذرنا من الشرك الأكبر أشدَّ حذرٍ وأعظمه؛ ليستولي على قلوبنا ما لم يصل للوسواس، ويكون حاديها وهجيراها هو استشعار واستحضار إفراد الله عز وجل بالتوحيد عبوديةً وقصدًا وتحقيقًا.

وجاء الباب العاشر فيما جاء في الذبح لغير الله، أي: من الوعيد والزجر والتهديد، وترجم عليه بقول النبي ﷺ في حديث عليٍّ رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم وغيره، قال: «**حدثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات: لَعن الله من ذبح**

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

لغير الله، لَعن الله من لَعن والديه، لَعن الله من غيَّر منار الأرض، لَعن الله من آوى محدثًا»[1].

ثم ذكر الباب الحادي عشر: (باب لا يُذْبح بمكانٍ يُذْبَح فيه لغير الله)، فلا يجوز أن تذبح في مكانٍ أو في موضعٍ اشتهر بالذبح لغير الله ﷻ؛ لئلَّا يكون ذلك ذريعةً إلى أن تذبح لغير الله ﷻ، أو تتهاون وتتساهل وتتمايه بأن تذبح لله في مكانٍ يُذبح فيه لغير الله، بل تُزيل الشرك وأعلامه وشواهده، وتُضْعف مناره، وتُزيل ذلك، وتذبح لله جل وعلا في كلِّ مكانٍ، ولا تخصنَّ مكانًا فيه عيدٌ من أعياد الجاهلية، ولا وثنًا من أوثانهم الَّتي اندثرت وأُبيدَت وكنست بكنسة التوحيد، لا تُعِدْ فيها هذه المآثر الجاهلية مرةً أخرى: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ﴾، والتقوى هي التوحيد ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ١٠٨﴾.

ثم ذكر في الباب الثالث عشر: (باب من الشرك الاستعاذة بغير الله جل وعلا)، وهذا نوعٌ من أنواع الشرك يجب علينا الخوف منه، والحذر منه، وأن نتَّقيه، وهو أن نطلب العياذة واللياذة بغير الله ﷻ، فطلبُ العوذ من الله توحيدٌ وإيمانٌ، ورجاء العياذة والاستعاذة من غير الله شركٌ وكفران: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٞ مِّنَ ٱلۡإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٖ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَزَادُوهُمۡ رَهَقٗا ٦﴾ [الجن: ٦].

ثم ذكر الباب الرابع عشر في نوعٍ آخر من أنواع الشرك لا يقلُّ خطورة عن شرك الاستعاذة، إنه شرك الاستغاثة، فقال في الباب الرابع عشر: (باب من

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٨) من حديث علي رضي الله عنه.

الشرك الاستغاثة بغير الله ﷻ)، فهذا من الشرك الأكبر المُخْرِج لصاحبه عن الملة، باب من الشرك أن يستغيث بغير الله، أو يدعو غير الله دعاء استغاثة ولجوء، ودعاء لهج وكرب؛ لأنَّ الاستغاثة بالله ﷻ توحيدٌ، والاستغاثة بغير الله شركٌ، وهي أيضًا لا تنفع صاحبها، وإنما تضرُّه في الدنيا والآخرة: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧].

ثم ذكر بعده الباب الخامس عشر، فقال: (باب ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾)، في أصلٍ جامع أن هذه المعبودات المشرك بها مع الله ﷻ وتعالى لا تنفع؛ لأنَّها مخلوقة لا تنفع أنفسها، فكيف تنفع غيرها؟!! باب ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾﴾.

وهذا كما فعل الإمام البخاري في «جامعه الصحيح» لمَّا ترجم بالآيات القرآنية، فالشيخ محمد بن عبد الوهاب ﵀ هاهنا يشابه صنيع الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في «جامعه الصحيح»، ولا سيما في كتابه (كتاب التوحيد).

وهذه المضامين مهمَّة لهذه الأبواب، فالشيخ المُجدِّد ﵀ وُفِّق أيما توفيقٍ في هذا التنبيه على هذه الأصول العامة في أصول الشرك، وترجع أصول الشرك إلى شرك الدعوة، وشرك الطاعة، وشرك الإرادة والنية والمقصد، وشرك الذبح، ثم تتفرَّع بعدها أنواع شرك أخرى.

ذكر ﵀ في هذا الباب الخامس عشر قال: (باب قول الله جل وعلا:



﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾)، وهذه الآية وهذا التبويب دالٌّ على الشِّركين الأعظمين في ربوبية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من جهة أنه لا يخلق غيره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وفي الشرك في العبودية والإلهية لمَّا أنْ صرف حق الله جل وعلا (وهو الخالق) لغير الله جل وعلا (وهو المخلوق)، وصرَف حق الله وهو المدبر لغيره من المدبَّرين (المخلوقات).

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الباب السادس عشر، وترجمه بقوله: (باب قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾)، وفي هذا التبويب جمعٌ بين توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات بإثبات الكلام لله جل وعلا، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتكلَّم بحرفٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وبصوتٍ، لا يشبه كلام المخلوقين مهما كان، ومهما بلغ.

وفيه أيضًا التنبيه على مهابة الله وتعظيمه وخشيته ومخافته، وهذا من الملائكة الَّذين هم عُمَّار العالم العلوي، وهم الَّذين يُوحِّدون الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا يعصونه أبدًا، ويفعلون ما يُؤْمرون، وهم للموحدين أسوةٌ وقدوةٌ في توحيدهم لرب العالمين، وخشيتهم ومخافتهم ومهابتهم ربَّهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فاشتمل على توحيد الربوبية في إفراده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالكمال والتدبير، وفي توحيد الأسماء والصفات في إثبات أن الله متكلمٌ بكلام هو صفة له، يسمعه جبريل، وتسمعه الملائكة، ويسمعه الذي يشاؤه ومن يشاؤهم من خلقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثم ذكر بعد ذلك الباب السادس عشر: (﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾) في النذارة لهم بتوحيد الله عَزَّ وَجَلَّ، وتحذيرهم وإنذارهم وإعذارهم من الشِّرك به، وهذه النذارة كانت من نبيِّنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقومه قريش، ثم لعامة العرب، وعامة الإنس



والجن، وعامة الناس: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾.

هذه نذارة بإفراد الله ﷻ بالعبادة والتوحيد وحده دونما شريكٍ، ونذارة بالحذر من الشِّرك، فالتوحيد فيه البشارة به، والنذارة من ضدِّه، فهي بشارة بتوحيد الله بإفراده بالعبادة، والقصد والطلب والإرادة، وفيه نذارة من ضدِّه، وهو الشِّرك بالله ﷻ في أكبره وأصغره، ودقيقه وجليله.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب الذي يليه في (باب الشفاعة) الَّتي هي عمدة المشركين فيما يدعون من شركهم؛ لأنَّهم يدعون غير الله، ويلجأون إليهم يرجون شفاعاتهم عند الله، أي إنها شرك الوسائط: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

وفي باب الشفاعة ترجم عليها بقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾﴾.

فالشفاعة لله ﷻ، ولا تُطْلب وتُرْجى وتُسْأل إلا منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فالخَلْقُ إنما يشفعون عند الله بشرطين:

١- أن يأذن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للشافع بالشفاعة.

٢- أن يرضى عن المشفوع له.

ثم ذكر بعده الباب الآخر (باب قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾)، فالهدايةُ هدايةُ التوفيق لدينه وتوحيده، وهداية الإلهام للإيمان به، والاستسلامُ له بيده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لا يكون بيدِ أحدٍ سواه، لا من قريبٍ، ولا من بعيدٍ، لا من رسولٍ، ولا من دونه، فإذا كانت الهداية بيده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، إذًا لا تُطْلب، وتُسأل، وتُرجى، وتُدعى إلا إليه جل وعلا، فلا تطلب الهداية



من وليٍّ من الأولياء، أو صالحٍ من الصالحين، أو نبيٍّ من الأنبياء، أو ملكٍ من الملائكة عليهم الصلاة والسلام.

وأمَّا الهداية التي هي بِيَدِ الرسل - ومنهم الملائكة، وتابعهم العلماء - فهي هداية الدلالة والإرشاد، هداية البيان، لا هداية التوفيق والإلهام.

ثم ذكر في الباب العشرين قال: (باب ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين)، فلمَّا ذكر أصول الشرك - سواء كان شركًا في العبادة، أو في الربوبية، أو في الأسماء والصفات - ذكر أربعة أصول:

١- شرك الطاعة.

٢- شرك الإرادة والنيَّة والمقصد.

٣- شرك الدعوة.

٤- شرك الذبح والنذر.

فذكر في هذا التبويب أعظم وأهم أسباب ودواعي حصول هذا الشرك، وهو الغلوُّ في الصالحين برفعهم عن منازلهم وأقدارهم وأماكنهم التي جعلهم الله ﷻ عليها، حتى أُعْطي هؤلاء الصالحون من خصائص الرُّبوبية والعبودية بأن دُعُوا وسُئِلُوا، وليذ بهم، والتُجِئَ إليهم من دون الله بزعم أصحابهم ليكونوا عند الله ﷻ وسائط وشفعاء لمَنْ يقصدونهم، ويلجؤون إليهم من دون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فبالغُلوِّ في الصالحين وغير الصالحين وقَع أكثر الشرك في بني آدم من



أوله إلى آخره، وإلى أن يرث الله الأرض ومَنْ عليها، وهذا يوجب لنا الحذر الشديد، والعناية العظيمة بأن نحذر الشرك في أسبابه ووسائله، كما نحذره في ذاته وغاياته.

وقد وصلنا إلى الباب العشرين الذي ترجمه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (باب ما جاء من التغليظ فيمن عَبَدَ الله عند قبر رجلٍ صالحٍ، فكيف إذا عَبدَه؟)، وهذا الباب وما يليه من أبوابٍ - كما سبق - في أنَّ سبب كفر بني آدم هو الغلوُّ في الصالحين، وهذه التبويبات في التَّحذير من وسائل الشرك، هذه الوسائل التي أَفْضَتْ بأهلها، فوقَعوا في الشرك الأصغر، ثم أدَّتهم وآلَتْهم وصيَّرتهم إلى الوقوع في الشرك الأكبر؛ سواء في الشرك الأكبر في العبادة وتوحيد الإلهية، أو ما هو أشنع في الشرك الأكبر في الربوبية باعتقاد النافع والضار، والمدبر مع الله جل وعلا غيره.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ في الباب الحادي والعشرين، وهو سببٌ آخر من أسباب الغُلوِّ ترجمه الشيخ بقوله: (باب ما جاء أن الغلوَّ في قبور الصالحين يُصيِّرها أوثانًا تُعبَد من دون الله)، وهذا أيضًا من شِرْكِ الوسائل وشرك الوسائط في أنَّ من أعظم أسباب ومظاهر الشرك الآن في العالم الإسلامي وقبل الآن: هو ما جاء في الغلوِّ في قبور الصالحين حتى صارت أوثانًا تُقصَد، وتُعبَد، وتُرجى، وتُحذَر، وتُخاف، ويُصرَف لها ما لله عَزَّ وَجَلَّ من العبادة.

ثم جاء الباب الثاني والعشرون، وقد ترجمه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (باب ما جاء في حماية المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَناب التوحيد، وسدِّه كل طريق يوصل إلى الشرك)، فإن النبي - عليه الصلاة والسلام - جاء بما جاء به الأنبياء

والمرسلون قبله - عليهم الصلاة والسلام - من الدعاية والدعوة إلى توحيد الله، وإفراده بالعبادة، وإلى الحذَارة والنذارة والوعيد والزجر والتهديد من الإخلال بذلك، والوقوع في الشرك.

فكان النبيُّ ﷺ أشدَّ الأنبياء حمايةً لجَناب التوحيد، وأشدهم سدًّا لكل طريقٍ يوصل إلى نقيض التوحيد وهو الشرك، وهذا من فضل الله علينا وعلى الناس، ولكن أكثر الناس لا يشكرون.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ في الباب الثالث والعشرين وقد ترجمه بقوله: (باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان)، بعض هذه الأمة (أمة الدعوة والإجابة)، يخلُّ في توحيد الله، ولا يُلْقي له البال، أو لا يتعلمه، أو لا يعمل به، أو كل ذلك، حتى تعبد الأوثان بأنواع الدعايات، إمَّا بما يكون في قلبه من تعظيمها، والاهتمام بها، والغلو فيها، حتى تكون هي المعَظَّمة والمنصُوبَة، وهي الرمز الذي يقصده بقلبه قبل جوارحه، وهذا ما أخبر به النبي ﷺ أنه يكون في آخر الزمان، تلحق فئامٌ من أمته بالمشركين، وتعبد فئامٌ من أمته الأوثان، وهو الذي جاء وجاء الأنبياء قبله - عليهم الصلاة والسلام - بالتحذير منه، ونبذه وتركه وودعه وإفراد الله بالعبادة وحده دونما شريكٍ.

ثم ذكر الشيخ الباب الرابع والعشرين، وترجمه بقوله: (باب ما جاء في السحر)؛ لأنَّ السحر منه ما هو الشرك الأكبر؛ سواء في الربوبية وهو أفظع، أو في العبادة وهو كفرٌ أكبر، وكذلك في الكفر الأكبر بإهانة كلام الله، أو بفعل شيء يَكفُر به، فتخدمه لأجله الجن والسَّحَرة، ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.



وهذا السحر في التبويب عليه؛ لأنَّه من نواقض الإسلام، ونواقض (لا إله إلا الله) المُخْرِجة لصاحبها من ملة الإسلام، ومنه الشرك الأصغر في خفة اليد والألعاب التي توصل إلى الشرك الأكبر.

ثم ذكر بعده الباب الخامس والعشرين: (باب بيان شيء من أنواع السحر).

وهذا من دقَّته رَحِمَهُ اللهُ، وتحقيقه وفقهه، أنه لم يجعل السحر في أنواعه وصوره وأشكاله شيئًا واحدًا من حيث الحكم، بل منها ما هو كفرٌ أكبر وشركٌ أكبر، ومنها ما هو من وسائله وذرائعه، فيدخل في دائرة الشرك والكفر الأصغرين.

ثمَّ ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ الباب السادس والعشرين، ومضمونه: (باب ما جاء في الكهان ونحوهم)، من الرمَّالين والمشعوذين والعرافين ومدَّعي علم الغيب المستقبلي، أو علم الغيب الحاضر الذي يخفى على أحدنا، فهؤلاء الكهان وأمثالهم ونحوهم من السَّحرة والعرَّافين والمشعوذين والرمَّالين ومن يدَّعون قراءة الحظ والطالع والنحس والكف والفنجان، كل هؤلاء شأنهم واحد، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «العرافُ اسمٌ للكاهن والمنجم والرمَّال ونحوهم ممن يتكلم في معرفة الأمور المغيبة بهذه الطرق» [(١)].

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بعد ذلك في الباب السابع والعشرين: (باب ما جاء في النشرة)، وهو حلُّ السحر، وهل يُحلُّ السحر بسحرٍ مثله؟، أو يُحل السحر بالأوراد والأذكار الشرعية الواردة في الكتاب والسُّنة والعلوم الطبية المجرَّبة غير الضارة في الدين والعقيدة؟

هذا الأمر مهمٌّ في بيانه بعدما بيَّن الشرك والكهانة وأنواعها، وفصَّل فيها

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٧٣).



الحكم بهذا التبويب، كلُّ ذلك في هذه المضامين العظيمة تحقيقًا للأصل العظيم في توحيد ربِّ العالمين الذي هو حق الله على العبيد، والحذر من ضدِّه، وهو أعظم ذنب عُصِيَ الله به، وأعظم ذنب وأفظعه نَهَى الله عنه، وهو الشرك به؛ سواء كان الشرك الأكبر، أو كان من وسائله وذرائعه من الشرك الأصغر.

ثم الباب السابع والعشرون من أبواب كتاب «التوحيد» في مضامينها والتنكيت عليها؛ حيث ترجمها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (باب ما جاء في التطير).

والتطيُّر هو اعتقاد الشؤم والتشاؤم، وهذا قادحٌ في توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية والعبادة، وهذا التنويع العجيب وهذا الفقه السديد في التحذير من هذا الذي يخلُّ في هذين التوحيدين: (توحيد الربوبية، وتوحيد العبادة)، ومنه التطير، وهو اعتقاد الشؤم بمخلوقٍ من المخلوقات: زمانًا، أو حيوانًا، أو حالًا، أو مكانًا، أو مرضًا.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بعده الباب التاسع والعشرين في مضمون ما سبق، فيما يقدح في توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، ترجمه بقوله: (باب ما جاء في التنجيم)، وهو الاعتقاد بالنجوم تدبيرًا وتأثيرًا، وهو الشرك في الربوبية، أو الاعتقاد بها أنها سببٌ لحصول الخير، واندفاع الشَّرِّ، وحصول الحظ، واندفاع النحس، وهذا يجعل الضعيف المسكين يتعلق بها، ويرجو ذلك منها، فيكون ذلك قادحًا في توحيد العبادة.

ثم أردفه في الباب الثلاثين في التحذير من الاستسقاء بالنجوم والأنواء، وهي وسيلةٌ من وسائل الشرك تُفْضي إلى الشرك الأكبر في العبادة، بل وأعظم من ذلك إلى الشرك الأكبر في الربوبية، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (باب ما جاء في الاستسقاء



بالأنواء)، والأنواء هي النجوم والكواكب ومنازلها وحركاتها التي ما زال أهل الوثنية يتعلقون بها، فمستقلٌّ منهم فيها ومستكثرٌ.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب الحادي والثلاثين، وقد ترجمه بهذا التبويب في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾)، فدَارَ هذا الباب على شرك المحبَّة، هذا الذي هو من أصول الشرك بالله جل وعلا؛ لكثرته وانتشاره، ووقوعه وتنوعه في أهله، والمؤمن الموحِّد أفرد في قلبه المحبة: محبة الذل والتعظيم، محبة الخضوع ومحبة التعظيم لله جل وعلا:

وعبادةُ الرحمنِ غايةُ حُبِّهِ … مع ذُلِّ عابده هما قطبان
وعليهما فلك العبادة دائرٌ … ما دار حتى قامت القطبان
ومدارُه بالأمرِ أمرِ رسولِهِ … لا بالهوى والنَّفسِ والشيطانِ

كما ذكر ذلك ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نونيته» «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية».

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب الثاني والثلاثين، وهو باب الخوف، فإن كان الخوفُ من الله فهو عبادةٌ، وإن كان الخوفُ من غير الله جل وعلا، فهذا هو خوف الشرك، ومدارُهُ كما ذكر الشيخ وشارح كتابه على خوف السرِّ؛ حيث يخاف في سرِّه وقلبه من غير الله أن يضره، أو أن يُوقع به مخافةً ممَّن لا يقدر عليها، وترجمها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (باب في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾)؛ لأنَّ الخوف من الله توحيدٌ وإيمانٌ، والخوف من غير الله دائرٌ بين الشرك الأكبر فيمن خاف من غير الله في سرِّه أن يضره، أو ينفعه بما لا يستطيعه إلا ربه، أو كان من وسائل ذلك في إرهاب نفسه حتى يوقعه في هذا الخوف في سرِّه من غير الله.

ثم ذكر الباب الثالث والثلاثين، وهذا الباب في عبادةٍ أخرى تُصرَف لغير الله جل وعلا، ألا وهي التوكُّل، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٣﴾)، والتوكُّل عملُ القلب في تفويضه واعتماده، فإن كان على الله عَزَّ وَجَلَّ، فيا سعدك ويا عظيم حظك؛ لأنَّ الاعتماد على الله في قلبك، وتفويض الأمر إليه في سرك ونجواك هو التوحيد، فإن كان اعتمادك في قلبكَ على غير الله، وقعتَ في الشرك بحسَب ذلك، ومنه الشرك في اللفظ إذا توكَّل على الله وعلى غيره بالواو الدالة على مطلق الجمع.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب الرابع والثلاثين في أمرٍ يخطر على القلوب، ويتعلق بالربوبية، كما يتعلق بالألوهية، ألا وهو الأمن من مكر الله عَزَّ وَجَلَّ، ترجمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (باب قول الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٩٩﴾).

وذكر معه ضدَّه ونقيضه، وهو القنوط من رحمة الله عَزَّ وَجَلَّ، وهذان أمران يُخلَّان في التوحيد، يُخلَّان في أصله في ربوبية الله وقصده، ويُخلَّان في وسائله وذرائعه في أسباب هذا التوحيد، فإن من كمال التوحيد الواجب ألَّا تأمن أيها المؤمن من مكر الله، ولا تقنط من رحمة الله، فإن ذلك إنما هو صنيع وشأن الضالين القانطين من رحمته، فالأمنُ من مكر الله، واليأسُ والقنوط من رحمة الله يُجَانبان طريق أهل الإيمان الذين قلوبهم مرهفة متعلقة بالله، خائفة خاشية لا تخشى غيره، ولا تخاف من غيره سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

ثم الباب الرابع والثلاثون، ترجمه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (باب: من الإيمان بالله الصبر على أقدار الله)، وهذا يتناول توحيد الله في الربوبية؛ لأن الله جل وعلا هو النافع الضار، وهو المُقدِّر للخير والشر، ويتناول أيضًا توحيد



الله في أسمائه وصفاته، فإنَّ من دلائل أسماء الله وصفاته أنَّك تصبر على أقدار الله عز وجل المؤلمة، كما تفرح على أقداره المفرحة، وهذان يؤدِّيان ويستلزمان إفراده سبحانه وتعالى بالعبادة والقصد، واللُّجأ والدعاء والطلب، وسائر أنواع العبادة.

ثم ذكر الشيخ بعد ذلك الباب الخامس والثلاثين، وهو بابٌ جليلٌ مهمٌّ، يجب علينا أن ننتبه له معاشر المسلمين، وأن نلقي له الاهتمام اللائق به؛ سلامةً لديننا أولًا، ولخاتمتنا وعاقبتنا عند الله جل وعلا بعد ذلك، وهذا الباب ترجمه الشيخ رحمه الله بقوله: (باب ما جاء في الرياء).

والرياء الذي مَن سَلِمَ منه، فهو - والله - السعيد حق السعادة، والرياء الذي يُبثُّ في النفوس، ويَسري فيها سريانًا قد يُلْقي له صاحبه البال، وقد يتهاون ويتكاسل فيه، فلا يلقي له حقَّه من الاهتمام والحذر، وهذا هو الذي خافه علينا صلى الله عليه وسلم، كما في حديث أبي سعيدٍ الخدري رضي الله عنه، يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: «**ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟**». قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «**الشرك الخفي، يقوم الرجل فيصلي، فيزين صلاته؛ لِمَا يرى من نظر الرجل إليه**»، رواه أحمد وغيره(١).

والرياء هو هذا الذنب العظيم الذي خافه علينا نبيُّنا صلى الله عليه وسلم أعظم من مخافته علينا أعظم الفتن، وأشنعها وأفظعها من لدن آدم عليه السلام إلى أن تقوم الساعة، ألا وهي فتنة المسيح الدجال؛ وذلك لأن فتنة الدجال:

أولًا: لا يَلغُ فيها، ولا يُفتَنُ فيها إلا مَن أدركها في آخر الزمان، وأما

---

(١) أخرجه أحمد (١١٢٧٠)، وابن ماجه (٤٢٠٤)، وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح ابن ماجه (٣٣٨٩).



الرياء فلا يَسلم منه الناس، لا في أول الزمان، ولا في أوسطه، ولا في آخره؛ لكونه يَسْري في النفوس، وقد لا يُلْقي له أهله بالًا، ولا اهتمامًا، ولا مخافةً، ولا حذرًا.

ثانيًا: أنَّ الرياء يُتسَاهل فيه في الرياء الأصغر الذي يُفْضي إلى شرك المنافقين في الرياء الأكبر، وأما الدجَّال ففتنتُهُ ظاهرة شهيرة معلومة خطيرة، ولهذا مَن مات قبل ظهور الدجال، فإنه سالمٌ منه، لكن أنَّى له السلامة من الرياء إلا مَن سلم الله، وإلا من هدى الله ووفقه، نسأل الله أن نكون وإياكم والمسلمين منهم.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب السادس والثلاثين، وترجمه بقوله: (باب من الشرك: إرادة الإنسان بعمله الدنيا)، وهذه الإرادة في شركٍ هي أشهر أنواع الشرك: شرك المقاصد، وشرك القلوب، وشرك الإرادات، وشرك النيات الذي يكون في قلبك لا يعلمه إلا الله، بماذا انعقد قلبك؟ على إرادة وجه الله وثوابه والدار الآخرة؟ فيا سعدك ويا عظيم حظك، أو انعقد قلبك على إرادة الدنيا طلبًا للمدح والثناء في هذا الرياء والتسميع؟ أو اتقاء لما تتَّقيه من الدنيا، فقامت الدنيا في قلبك، فاشتمل قلبك عليها، ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾.

إذًا، من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا، وهو مأمورٌ محتم عليه، مطالبٌ متعبدٌ أن يكون مراده وجه الله عَزَّ وَجَلَّ، وثوابه في الدار الآخرة.

فالحذرَ الحذرَ أيها المؤمنون من شرك الطاعة، كما الحذر من شِرْك الدعوة، وشرك الإرادة، وشرك الدعاء وشرك اللُّجأ، والحذر أيضًا من شرك



الذبح والنذر؛ لتكونوا من المؤمنين الموحدين، جعلنا الله وإياكم منهم، وختم لنا بخاتمة السعادة، إنه جوادٌ كريم.

ثم نشير إلى مضمون آخرِ بابين من أبواب كتاب «التوحيد»، مع بيان معالم فقه الشيخ المجدِّد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (كتاب التوحيد) الذي هو حقُّ الله عَزَّ وَجَلَّ على العبيد.

فقد ذكر الشيخ المجدِّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الباب الخامس والستين، وترجمه بقوله: (باب ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد وسدِّه طرق الشرك)، فهذا خاتمةٌ بديعة، وفقهٌ دقيق في ختم هذا الكتاب بمثل هذا الباب، فإنَّ النبي ﷺ بعثه الله في مهمةٍ عظمى، وفي أمرٍ جليلٍ هو توحيد الله عَزَّ وَجَلَّ، وإفراده بالعبودية، ومما جاء به عليه الصلاة والسلام: حمايته - عليه الصلاة والسلام - لحمى التوحيد الذي هو أعظم الحقوق، وسده ذرائع الشرك وطرقه التي هي أعظم ما يناقض هذا التوحيد.

ثم ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الباب السادس والستين الذي ختم به هذا الكتاب في قوله: (باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾) أنَّ أسماء الله وصفاته في إثباتها لله على وجه الجلال والكمال والتعظيم هو من أثر توحيدك الحق لربك جل وعلا، وإخلالك في هذا التوحيد سببٌ في إخلالك في توحيده جل وعلا، فنَاسَب أن يختم الكتاب بتقدير الله حقَّ قدره في ربوبيته، وألوهيته، وعبادته، وأسمائه وصفاته.

ثم أُشِيرَ في الختام إلى المعالم العشرة التي استفدناها في تأملنا لفقه



الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «التوحيد»، وهذه المعالم هي معالم فقه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتابه (كتاب التوحيد):

أوَّلها: اشتمال هذا الكتاب (كتاب التوحيد) على الآيات والأحاديث وآثار الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين، فهو على ما عليه الصدر الأول في تعويل أصول الدين في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، وفي سُنَّة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي استتباعها بأقوال الصحابة والتابعين.

المعلم الثاني: حُسْن الاختيار للموضوع، وحُسْن الاختيار أيضًا للعنوان وللمادة، ولهذه التبويبات في ستَّة وستين بابًا، فإن هذا يدل على فقهٍ، وأي فقه! قَارَبَ فقه الإمام أبي عبد الله البخاري بكتابه «الجامع الصحيح»، وفي كتابه (كتاب التوحيد) الذي هو خاتمة «جامعه الصحيح».

المعلم الثالث: في تراجم الأبواب، وهذه التراجم هي التي أبانت عن فقهٍ دقيقٍ، وعلمٍ عميقٍ للشيخ المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث أشبه الإمام البخاري في «صحيحه» في هذه التبويبات، في استفادته إيَّاها من الأحاديث والآيات، وفي ترجمتها على هذه الأبواب.

المعلم الرابع: ترتيب الأبواب بعضها على بعضٍ، وهذا الترتيب الذي تناولناه تفصيلًا في هذا الفقه، في ذكر الباب ومناسبته للباب الذي قبله، ولا سيما في التنكيت على مسألتين:

١- مناسبة هذا الباب أولًا لكتاب «التوحيد».

٢- مناسبة الباب للأبواب قبله.

المعلم الخامس: عنايتُهُ في انتقاء الآيات في ترجمتها على الأبواب، فهذا نتاجُ فقهٍ وعلمٍ، ونتاج تحقيقٍ لهذا الأصل.



المعلم السادس: عناية الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في انتقاء ألفاظ أحاديث النبي ﷺ المتناسبة مع كل بابٍ في مقصوده، والتبويب له، فيعتني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بألفاظ الحديث في «الصحيحين» (صحيح البخاري ومسلم)، ثم ما في السنن والمسانيد ممَّا يحقق مقصود هذه التراجم والتبويبات.

المعلم السابع: ذِكْره رَحِمَهُ ٱللَّهُ لآثار الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وأقوال التابعين رحمهم الله المُحقِّقة لمقاصد الكتاب، والمحققة أيضًا لمقصود هذه التبويبات والتراجم.

المعلم الثامن: مسائل كتاب التوحيد، وترتيبها، وعرضها على الأبواب بحسَب مناسباتها؛ كثرةً وقلةً، ووجودًا وعدَمًا.

المعلم التاسع: أنَّ هذا الكتاب اشتمل على أنواع التوحيد، فقد اشتمل على توحيد المعرفة والإثبات، واشتمل على توحيد القصد والإرادة والطلب، وهي المصطلح عليها بعد ذلك بأنواع التوحيد الثلاثة:

١- توحيد الله في ربوبيته.

٢- توحيد الله في ألوهيته وعبوديته.

٣- توحيد الله عَزَّ وَجَلَّ في أسمائه وصفاته.

المعلم العاشر: وهو بيانه التفصيلي لِمَا يناقض التوحيد، وما يناقض أصله الذي يجعل هذا المناقض في دائرة الكفر والشرك والنفاق الأكبر، أو ما يناقض كماله الواجب، وهو ما يجعله في دائرة الشرك الأصغر والكفر الأصغر والنفاق العملي، وهذا ما طرد فيه جواده في هذا الباب وهذا الميدان، وتوسَّع فيه، وبيَّن ما يخلُّ بهذا التوحيد من جهة أصله، ومن جهة كماله الواجب.

وهذه المعالم العشرة:



* أبانت عن جلالة هذا العالِم، وعن قدره ومكانته عند أهل العلم.

* وأبانت عن نُصْحه العظيم لأمة الإسلام في تحقيقها توحيد الله ﷻ بإفراده بالعبودية والعبادة والألوهية والربوبية والأسماء والصفات، وحذرهم وتحذيرهم وتحاذرهم مما يناقض أصل التوحيد، ويناقض كماله الواجب من الشركين الأكبر والأصغر، والكفرين الأكبر والأصغر، والنفاقين الأكبر والأصغر.

فرحم الله الشيخ المجدِّد، ورحم الله علماء الإسلام أجمعين، وجزاهم سبحانه وتعالى بمنِّه وكرمه وفضله عنَّا وعنكم أعظم الجزاء وأحسنه، وجمعنا بهم في دار كرامته إخوانًا على سُرَر متقابلين، صحبة النبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين، وحَسُنَ أولئك رفيقًا، نسأل الله ﷻ ذلك لنا ولكم ولوالدينا ووالديكم، وأن يدخلنا جنته العالية في فردوسه الأعلى.



فهرس الموضوعات









